المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

كتاب البيان

في شرح اللمع لابن جني

إملاء

أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي

(٤٤٢ - ٥٣٩ هـ)

دراسة وتحقيق

الطالب علاء الدين حمويه

بإشراف

الدكتور تمام حسان عمر

مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم اللغة العربية وآدابها

" بسم الله الرحمن الرحيم "

المقدمــــة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين وقائد المجاهدين ، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين .

أما بعد فقد كان لأستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ شيخ العربية في بلاد الشام أكبرُ الفضل في حثي على العمل في التحقيق ، فقد قرأنا عليه أيام كنا طلبــــة في دبلوم الدراسات العليا عدداً من النصوص المحققة ، وكان ـ جزاه الله عنّا كـــل خير ـ يوقفنا على الأوهام التي قد يقع فيها المحقق مُنبهاً ومُحذراً .

ثمّ كانت تلك الوقفة التي وقفتُها في القاعة المخصصة للمخطوطات في المكتبة الظاهرية حيث رأيت ذلك الحشد الضخم من المخطوطات العربية تنتظر من يخرجهـا إلى النور ، فآليتُ على نفسي منذ تلك اللحظة أن أكون من سدنتها .

وبُعيدَ انتهائي من السنة المنهجية في هذه الجامعة الرزان رحت أُفتّــش في الأفلام التي جَمعها مركز البحث العلمي عن مخطوطة أقوم بتحقيقها رسالة لنيـل درجة الماجستير فوقعت عيناي على نسخة من هذا الكتاب وهي المصورة في مكتبة عاطف أفندي . وبعد تقليبها وقراءة مواضع منها سألت الدكتور عبد الرحمن العثيمين مدير مركز البحث العلمي لِسِعَةِ اطلاعه في هذا المجال إن كانت هناك نسخ أخرى لهــذا الكتاب ، فأفادني ـ جزاه الله خيراً ـ أنّ له نسختين أخريين ، وهما نسخة المكتبـة الظاهرية بدمشق ونسخة مكتبة جاد الله بتركيا .

أما الأسباب التي دفعتني لتحقيق هذا الكتاب فهي :

أولاً : أنّ الكتاب شرح لمتن من المتون التي شاع صيتها ، وكثرت شروحها .

ثانياً : أن المادة النحويّة التي احتواها الكتاب جديرة بأن يطلع عليها الباحثون من المختصين وطلبة العلم .

ثالثاً : أنه الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا لمؤلف وصف بأنه كان عالماً بالتفسير والقراءات والحديث والفقه والنحو والأدب واللغة ، ومافي الكتاب يدل على صدق هذا الوصف .

أمّا الرسالة التي بين أيدينا فقد جاءت في بابين يسبقهما تمهيد وتقفوهما فهارس فنية .

تحدثت في التمهيد عن العصر الذي عاش فيه الشارح من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية .

أما الباب الأول فقسمته إلى ثلاثة فصول :

تحدثتُ في الفصل الأول عن حياة الشارح من النواحي التالية : اسمه ونسبه - مولده - أسرته - رحلته العلمية - عيشة وخلقه - مذهبه وعقيدته - علمه وتصانيفه - شيوخه - تلاميذه - وفاته .

وجعلت عنوان الفصل الثاني ، نظرة في الكتاب ، وتحدثت فيه عن لُمع ابن جنّيّ ، ومنهج الشريف في شرحه ، ومصادر الكتاب ، وشواهده ، ثمّ ختمته بذكر الأسباب التي رأيت أنها كانت عِلّةً لعزوف النحاة عن ذكر الشريف وشرحه في كتبهم .

وخصصت الفصل الثالث لتوثيق الكتاب ، ووصف نسخه ، وَأَبَنْتُ في آخره عن المنهج الذي سرت عليه في التحقيق .

أما الباب الثاني فأفردته لتحقيق الكتاب .

وأخيرًا أشكر القائمين على هذه الجامعة الرزان وعلى رأسهم معالي مدير الجامعة الدكتور راشد الراجح كما أشكر إدارة عمادة كلية اللغة العربية ممثلين بسعادة العميد الدكتور عليان الحازمي على إتاحتهم الفرصة لي ولأقراني من أبناء المسلمين لمتابعة الدراسة في هذه الجامعة الوقور . ولا يفوتني أيضًا أن أشكر إدارة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي وأخصّ منهم سعادة مدير المركز الدكتور عبد الرحمن العثيمين على مايبذله المركز من جهد مَلْحوظ في تصوير المخطوطات العربية وجمعها المنتشرة في أصقاع متباعدة من العالم ممّا ييسر لطالب العلم الاطلاع عليها بسهولة ودون ماعناء .

أما أستاذي سعادة الدكتور تمام حسان عمر فأخصّه بشكري الجزيل على مابذله من جهد في الإشراف على هذه الرسالة ، وعلى ماأبداه من ملاحظات قيمة أفدت منها . وأخيرا أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم وأن يجنبنا الزلل في القول والعمل إنه نعم المولى ونعم النصير .

الطالب علاء الدين حمويّه

مكة المكرمة في ١٤٠٤/٥/٢٩ هـ

تمهيـــد

عصـــره

١- الحيـــاة الســـياســـية

وُلِدَ الشريف عمر في خلافة القائم بأمر الله العباسيّ (٤٢٢ - ٤٦٧هـ) .

شهدت بداية هذه الفترة قيام دولة السلاجقة ، واحتدام الصراع بينها وبين الدولة الديلمية التي كان يتزعمها الملوك من آل بويه ، وكانت تسيطر على مشرق العالم الإسلامي وتتلاعب بالخلفاء العباسيّين الذين أصبحوا صورًا وألقابًا في غير موضعها . ولمّا دخل السلطان السلجوقيّ طغرلبك بغداد وأسرَ الملك الرحيم آخر ملوك آل بويه عام (٤٤٧ هـ)[1] انتقلتِ السيطرة على الخلافة من آل بويه إلى السلاطين السلجوقيّين .

وفي سنة (٤٤٢ هـ) سيطر الخوارج على عُمان[2] . وكانت مصر بيد العبيديّين الذين امتد سلطانهم إلى افريقيا والشام فسيطروا على دمشق[3] ، ثمّ خُطِبَ للمستنصر بالله العبيديّ في بغداد نفسها حين تمكّن البساسيريّ وزير الملك الرحيم من السيطرة عليها وإخراج الخليفة منها ونهب داره سنة (٤٥٠هـ) واستمر الأمر على هذا إلى أن تمكّن طغرلبك من قتله وإعادة الخليفة إلى بغداد[4] .

أمّا في المغرب فقد ظهرت دولة المرابطين ، واستطاعت السيطرة على المغرب[5] ، ثمّ دخل أميرها يوسف بن تاشفين الأندلس بطلب من أهلها ، فطرد

---

(١) انظر الكامل : ٩ / ٦٠٩ ومابعدها ، والبداية والنهاية : ١٢ / ٦٦ .
(٢) انظر الكامل : ٩ / ٥٦٥ .
(٣) انظر الكامل : ٩ / ٥٢١ ، ٩ / ٥٤٩ .
(٤) الكامل : ٩ / ٦٤٠ - ٦٤٩ ، والبداية والنهاية : ١٢ / ٨٠ - ٨٤ .
(٥) الكامل : ٩ / ٦٢٢ ، والبداية : ١٢ / ٦٩ .

الافرنج من طليطلة وغيرها من القلاع والحصون (١) .

وتمكّن ألب أرسلان السلطان السلجوقيّ الذي خلف طغرلبك من استعادة بيت المقدس من أيدي العبيديّين فعادت الخطبة فيه للخليفة العباسيّ (٢) . كما أنه استطاع أَسْرَ ملك الروم أرمانوس سنة (٤٦٣ هـ) (٣) .

وبعد القائم بأمر الله بويعَ المقتدي بأمر الله (٤٦٧ - ٤٨٧ هـ) وفي عهده استخلص السلاجقة دمشق من أيدي العبيديّين ، وخطب له فيها ، وكذلك الشأن في معظم مدن الشام (٤) إلّا أن الخلاف ماَلبِثَ أن دبَّ بين الأمراء السلجوقيّين طمعاً في السيطرة على المُلْكِ فراح الواحد منهم يقتل أخاه أو عمه أو ابن أخيه لينازعه المنصب والسلطان ، فكانت هذه بداية اضمحلالهم وضياع هيبتهم .

توفي المقتدي فجاءةً فبويعَ المستظهرُ بالله (٤٨٧ - ٥١٢ هـ) وفي أوائل أيامه مات المستنصر بالله العبيديّ (٤٨٧ هـ) فخلفه ابنه المستعلي ، ثم مات المستعلي (٤٩٥ هـ) فخلفه الآمر بأحكام الله العبيديّ .

وكان لتفكك السلاجقة ، وكثرة الحروب فيما بين أمرائهم ، وصراعهم مع العبيديّين في بلاد الشام أكبرُ الأثر في دخول الفرنجة من الصليبيين إلى الشام فاحتلوا أنطاكية ومعرة النعمان ودخلوا بيت المقدس عام (٤٩٢ هـ) (٥) .

(١) الكامل : ١٠/٥١ ومابعدها ، ١٠/١٨٧.
(٢) الكامل : ١٠/٦٨.
(٣) الكامل : ١٠/٦٥ - ٦٧.
(٤) الكامل : ١٠/١٠٠ ، والبداية : ١٢/١١٢.
(٥) انظر الكامل : ١٠/٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، والبداية : ١٢/١٥٥ - ١٥٦ ، والمنتظم : ٩/١٠٥ ، ١٠٨.

توفي المستظهر بالله فبويع المسترشد بالله (٥١٢ - ٥٢٩ هـ) فازدادت في عصره الفتن والحروب بين أمراء السلاجقة ، وأحرز الفرنجة مزيداً من التّقدم في بلاد الشام إلى أن تمكّن عماد الدين زنكيّ من السيطرة على الموصل فانبرى لقتالهم واستخلص منهم عدداً من الحصون والقلاع[1] . وفي مصر مات الآمر بأحكام الله العبيديّ سنة (٥٢٤ هـ) فخلفه الحافظ العلوي. أمّا في المغرب فقد قامت دولة الموحدين بعد صراع مع دولة المرابطين انتهى بانتهاء الثانية وسيطرة الأولى على كل أملاكها[2] .

وقُتِلَ الخليفة المسترشد بالله على يد بعض الباطنية[3] ، فبويع بعده الخليفة الراشد (٥٢٩ - ٥٣٠ هـ) فلم يطل ثواؤه بدار الخلافة إذْ عَمِلَ السلطان مسعود السلجوقيّ على خلعه ، ومبايعة عمه المقتفي لأمر الله (٥٣٠ - ٥٥٤ هـ) وفي أيامه استمرت الحروب بين السلاجقة على ماكان عليه الحال في عهد أسلافه في حين تمكّن الملك عماد الدين زنكيّ من استرجاع عدة مدن من أيدي الصليبيين[4] .

---

(١) البداية : ١٢ / ٢٠٦ .

(٢) الكامل : ١٠/٥٦٩ - ٥٨٦ .

(٣) المنتظم : ١٠/٤٩ .

(٤) البداية : ١٢/٢١٢ .

٢ - الحياة الاجتماعيـــة

اتّسم هذا العصر بوجود هُوّةٍ سحيقة بين طبقات المجتمع ففي جانب نجـد الخلفاء والسلاطين والأمراء والوزراء والأغنياء وفي الجانب الآخر نجد عامة الشعـب تقاسي من الفقر والعوز .

وكانت هناك عدة أمور تؤثر على الجانب الاقتصادي للرعية أهمها :

- الحروب وما تجره من ويلات وحصار للمدن وقطع للتموين عنها ، واستباحتها ونهبها من قبل الغازين [1] .
- عدم توفر الأمن مما يؤدي إلى قطع الطرق ، وانتشار النهب ، فيتعذر وصول الأقوات إلى أهل البلد كما حدث في العراق عام (٤٤٨هـ) حيث « أكل الناس الميتة ، ولحقهم وباء عظيم ، فكثر الموت حتى دفن الموتى بغير غُسل ولا تكفين ... » [2]
- الكوارث الطبيعية كالزلازل [3] ، والفيضانات [4] ، وانقطاع الأمطار [5] . فيجوع الناس ، ويحلّ الوباء ، وترتفع الأسعار [6] .

ونجد في هذا المجتمع نزعات الفساد والشر من جانب فتنتشر المواخيـر

(١) انظر الكامل : ٦٠٥/٩ ، ٦١٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٧ .
(٢) الكامل : ٦٣١/٩ .
(٣) انظر الكامل : ٥٩١/٩ ، ٦٥١ ، ٥٧/١٠ ، ١٥٨ ، ٢٠٠ ، ٢٣٨ ، ٥٠٨ ، ٦٦٦ ، والهداية : ٢١٥/٢ .
(٤) انظر الكامل : ٩٠/١٠ .
(٥) انظر الكامل : ٦٢٤/١٠ .
(٦) انظر الكامل : ٦٣١/٩ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦١/١٠ ، ٦١٧ ، ٦٢٤ ، ١٠٥ .

والخمور والحانات والغناء [١]، ومن جانب آخر نجد عدداً لا بأس به من أهل الصلاح والتقوى يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، بل وُجِدَ منهم من يَتَقَصّى أخبار الأمراء والوزراء ويراقب حالهم كما حُكِيَ عن جماعة عَلِمَتْ بسفينة تحمل جرار الخمر إلى الوزير البساسيريّ فقصدوها وكسروا الجرار وأراقوا ما فيها [٢]. وكان بعض السلاطين يقومون بتسوية الطرق ونشر الأمن في البلاد ويعمرون القناطر والرُّبُط التي في المفاوز ويحفرون الأنهار الخراب، ويشيدون المساجد [٣].

وكان بعض الخلفاء والسلاطين يرأفون بالفقراء، ويتفقدون أحوالهم، ويخصصون لهم الجرايات والرواتب. ونذكر من هؤلاء الخليفة القائم بأمر الله والسلطان ألب أرسلان [٤].

ولا بدّ لنا أن نشير إلى بناء يوسف بن تاشفين لمدينة مراكش سنة (٤٤٨ هـ) واتخاذها عاصمة لدولته [٥].

---

(١) انظر الكامل: ١٠/٩١.
(٢) الكامل: ٩/٦٠٨، وانظر أيضاً: ١٠/٩١.
(٣) الكامل: ١٠/٢١٣.
(٤) الكامل: ١٠/٩٥، ٧٤، والبداية: ١٢/١٠٧، ١١٠.
(٥) الكامل: ٩/٦٢٢.

٣ ـ الحياة الثقافيــة

إذا كان انقسام الدولة العباسية إلى دويلات وإمارات قد كان له أكبر الأثـر في ضعفها من الناحية السياسية ، فإنّ الحياة الثقافية ازدهرت في ظل تلـــك الإمارات التي أخذت تتنازع فيما بينها مجد العلم والأدب . وكان الشعراء والأدباء والفقهاء وأصحاب العلوم يجدون في دار الخلافة بغداد وغيرها من عواصم الدويلات ترحيباً وتقديراً ، وتغدق عليهم الأعطيات والهبات ،ويتسابق الخلفاء والسلاطيـــن والوزراء والأمراء لاجتذابهم إليهم ، وإغرائهم بإقامة عندهم .

ولم يقتصر الأمر على هذا بل ظهر من الخلفاء أنفسهم أدباء وشعراء ، فقد ذكروا أنه كان للخليفة القائم عناية عظيمة بالأدب ، ومعرفة جيدة بالكتابة ، وكـــان لا يرتضي كثيراً مّما يكتب في ديوانه فيصلحه بنفسه (١) . وكان الخليفة المستظهر بالله شاعرًا حَسَنَ الشعر (٢) .

ومما يدلّ على مكانة العلماء عند الخلفاء والسلاطين والوزراء وعند عامّة الشعب أيضاً قصة إيفاد الخليفة المقتدي للشيخ أبي إسحاق الشيرازيّ برسالة إلى السلطان ملكشاه ، وما حُكِيَ عن الاستقبال الشعبيّ الرائع الذي لقيه الشيخ في كل بلدة نزل فيها ، حتى وصل إلى السلطان ملكشاه الذي أكرمه وأجابه إلى كل ماطلبه الخليفـة في رسالته ، وجرت مناظرة بينه وبين الشيخ أبي المعالي الجوينيّ إمام الحرمين بحضرة نظام الملك (٣) أبي علي الحسن بن عليّ الذي كان مجلسه " عامِرًا بالقراء والفقهـــاء

(١) الكامل : ١٠/٩٥ .
(٢) الكامل : ١٠/٥٣٦ .
(٣) الكامل : ١٠/١٢٥ - ١٢٦ .

وأئمة المسلمين ، وأهل الخير والصلاح ، أمر ببناء المدارس في سائر الأمصار والبلاد وأجرى لها الجرايات العظيمة ...[(١)] . ففي سنة (٤٥٩ هـ) فرغ من بناء المدرسة النظامية التي كان أمر ببنائها نظام الملك ،وأوكل أمر التدريس فيها إلى الشيخ أبي إسحاق الشيرازيّ[(٢)] . وتولى أمر التدريس فيها بعده علماء كبار نذكر منهم الشيخ أبا القاسم القشيريّ[(٣)] والإمام أبا عبد الله الطبريّ وأبا محمد الشيرازيّ[(٤)] والحسن بن سليمان[(٥)] ، وغيرهم . ولما حضر نظام الملك عام (٤٧٩هـ) إلى بغداد برفقة السلطان : " دخل المدرسة النظامية ، وجلس في خزانة الكتب وطالع فيها كُتباً ، وسمع الناس عليه جزء حديث ، وأملى جزءاً آخر . "[(٦)]

وكان بعضهم يوقف المكتبات الضخمة لطلبة العلم ، فقد ذكروا أنه في سنة (٤٥١ هـ) احترقت خزانة الكتب التي وقفها أردشير الوزير ببغداد ، وكانت تحوي عشرة آلاف وأربعمائة مجلد من أصناف العلوم ، وأخذ العامة ينهبون مافيها أثناء الحريق فأوقفهم عميد الملك وأخذ يتخير لنفسه منها ، فسجّل الناس ذلك في سوء سيرته ، وقارنوا بينه وبين نظام الملك الذي أشاد المدارس ،ونشر العلم في بلاد الإسلام ، ووقف الكتب وأجرى على المدارس الجرايات[(٧)] .

ومن العلماء والأدباء الذين عاشوا في هذا العصر أسماء كبيرة نذكر منها إضافة إلى ماذكرناه : أبا القاسم الثمانينيّ النحويّ تلميذ الشيخ ابن جنّيّ (ت ٤٢٢هـ)[(٨)]

---

(١) الكامل : ٢٠٨/١٠ .
(٢) الكامل : ٥٥/١٠ ، والبداية : ٩٥/١٢ .
(٣) الكامل : ١٠٤/١٠ .
(٤) الكامل : ١٨٥/١٠ .
(٥) الكامل : ٦٤٧/١٠ .
(٦) الكامل : ١٥٧/١٠ ،والبداية : ١٣١/١٢ . (٧) الكامل : ٧/١٠ - ٨ .
(٨) الكامل : ٥٧١/٩ ، والبداية : ٦٢/١٢ .

وعيسى بن عمر الربعيّ النحويّ الذي كان ينوب عن الوزراء ببغداد (ت ٤٤٧هـ)[(١)] ،

وأبا العلاء بن عبد الله بن سليمان المعري الشاعر اللغويّ النحويّ (ت ٤٤٩ هـ)[(٢)] ،

والحافظ أبا بكر البيهقيّ الشافعيّ (ت ٤٥٨ هـ) ، والقاضي أبا يعلى الحنبلـــيّ

(ت ٤٥٨ هـ)[(٣)] والخطيب أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي صاحب تاريخ

بغداد وغيره من المصنفات (ت ٤٦٣ هـ) ، والمعتمد بن عباد صاحب الأندلـس

كان شاعرًا أديبًا (ت ٤٨٨ هـ)[(٥)] ، وجار الله محمود بن عمر الزمخشريّ صاحـب

الكشاف (ت ٥٣٨ هـ)[(٦)] وغيرهم مئات بل آلاف من العلماء والفقهاء والأدباء الذين

كانت تغصّ بهم أقطار العالم الإسلاميّ في مشرقه ومغربه في تلك الفترة .

* * *

في هذا الجو السياسي المفعم بالفتن والحروب ، وفي هذه الحياة الاجتماعية

التي اختلطت فيها المفاسد والضلالات بالهدى والصلاح ، وفي ظلال هذا الوضـع

العلمي الذي أنضجه التنافس وتشجيع العلماء عاش صاحبـنا الشريف عمر بن إبراهيم.

---

(١) الكامل : ٩/٦١٦.
(٢) الكامل : ٩/٦٣٦ ، والبداية : ١٢/٧٢.
(٣) الكامل : ١٠/٥٢ ، والبداية : ١٢/٩٤.
(٤) الكامل : ١٠/٦٨ ، والبداية : ١٢/١٠١.
(٥) الكامل : ١٠/٢٤٨.
(٦) المنتظم: ١٠/ ١١٢ ، والبداية: ١٢/ ٢١٩.

الباب الأول

- الفصل الأول : حياة المؤلف

" اسمه ونسبه ـ مولده ـ أسرته ـ رحلته العلمية ـ عيشه وخلقه ـ مذهبه وعقيدته ـ علمه وتصانيفه ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ وفاته . "

- الفصل الثاني : نظرة في الكتاب .

" لمع ابن جنّيّ ـ منهج الشريف في شرحه ـ مصادر الكتاب ـ شواهده ـ أسباب عزوف النحاة عن ذكر الشريف وشرحه في كتبهم . "

- الفصل الثالث .

" توثيق الكتاب ـ وصف نسخه ـ منهج التحقيق "

الفصل الأول

حياتـــه

- اسمه ونسبه :

هو الشريف جمال الشرف (١) أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد ابن أحمد (٢) بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن حمزه بن يحيى بن الحسين بن زيـد ابن عليّ (٣) بن أبي طالب (٤).

- مولده :

ولد الشريف عمر بالكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة وقد نقل ابـن عساكر تاريخ ميلاده هذا عنه (٥).

- أسرته :

كان والده الشريف أبو عليّ إبراهيم بن محمد ذا معرفة حسنة بالنحو واللغـة

---

(١) انظر ١/٩٩ من هذا الكتاب.

(٢) وَهِمَ ابن الجوزي فقال : " ... ابن إبراهيم بن محمد بن أحمد ..." المنتظم : ١٠ / ١١٤ ، وتبعه ابن كثير في البداية والنهاية : ١٢ / ٢١٩ ، والسيوطي في طبقات المفسرين : ٢٦ ، والداودي في طبقات المفسرين : ٢ / ١ ، وانظر أيضاً تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ / أ.

(٣) لسان الميزان : ٤ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، وتاج التراجم : ٤٨.

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر : جـ ٨ / الورقة : ٤٠٨ ، والأنساب للسمعاني : ٦ / ٣٤١ ، والمنتظم : ١٠ / ١١٤ ، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٧ ، والبداية والنهاية : ١٢ / ٢١٩ ، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٤ ، ونزهة الألباء : ٣٩٩ ، واللباب في تهذيب الأنساب : ٢ / ٨٦ ، وطبقات المفسرين للسيوطي : ٢٦ ، وطبقات المفسرين للداودي : ٢ / ١ ، وأعيان الشيعة : ٤٢ / ٢١٦.

(٥) تاريخ دمشق : جـ ٨ / الورقة : ٤٠٨ ، وانظر الأنساب : ٦ / ٣٤٢ ، والمنتظم ، ١٠ / ١١٤ ، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨ ، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٦ ، ونزهة الألباء : ٤٠٠ ، وميـزان الاعتدال : ٣ / ١٨١ ، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١ ، وتاج التراجم : ٤٨ ، والبغيـة : ٢ / ٢١٥ ، وطبقات السيوطي : ٢٧ ، وطبقات الداودي : ٢ / ١ ، وأعيان الشيعة : ٤٢ / ٢١٦.

والأدب ، شاعراً جيد الشعر[(١)] . رحل إلى الشام وأقام فيها مدة ، ثم ارتحل إلى مصر ، ودخل على المستنصر بالله العبيديّ الذي أكرمه - فيما يبدو - وحمّلهُ مكافأة مالية قدرها خمسة آلاف دينار مصريّ . ثمّ عاد إلى الشام[(٢)] ومنها إلى الكوفة حيث توفي عام ستة وستين وأربعمائة[(٣)] .

وذكر السمعانيّ للشريف ابنين هما أبو الحسن عليّ بن عمر وأبو المناقب حيدرة بن عمر ، وذكر أنه سمع منهما شيئاً من الحديث ، وأنهما كانا زيديّيّ المذهب. وللشريف ابن أخت اسمه مهذب بن معد بن إبراهيم الزيديّ سمع منه السمعانيّ أيضاً[(٤)] .

- رحلته العلمية :

خرج الشريف عمر من الكوفة مع والده[(٥)] في شهر رجب سنة خمس وخمسين وأربعمائة[(٦)] متجهين إلى الشام فأتيا دمشق وأقاما فيها مدة ثم ارتحلا إلى حلب[(٧)] حيث لقي شيخه أبا القاسم زيد بن عليّ الفارسيّ فلزمه وقرأ عليه كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ[(٨)]

(١) ساق ياقوت نماذج جيدة من شعره رواها السمعاني عن ابنه الشريف عمر . انظر معجم الأدباء : ٢/ ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .
(٢) انظر حديثنا عن رحلة الشريف عمر .
(٣) المنتظم : ٨/ ٢٨٨ ، ومعجم الأدباء : ٢/ ١٠ - ١١ .
(٤) الأنساب : ٦/ ٣٤٢ .
(٥) لم يشر أحد ممن ترجموا للشريف في ترجمته إلى أنه خرج إلى الشام برفقة أبيه وألحّ عليّ سؤال : هل من المعقول أن يخرج الشريف وحده من الكوفة إلى الشام وليس له من العمر إلّا أربعة عشر عاماً ؟ !! ثمّ مرّ معي في ترجمة والده مايشير إلى أنهما كانا معاً في الشام وذلك ما أورده ياقوت عن السمعاني أن الشريف عمر قال له : (مرض أبي إما بدمشق أو بحلب فرأيته يبكي ويجزع فقلت له : ياسيدي ما هذا الجزع فإن الموت لا بدّ منه . قال : أعرف ولكني أشتهي أن أموت بالكوفة ..." معجم الأدباء : ٢/ ١١ .
(٦) إنباه الرواة : ٢/ ١٧ ، ٢/ ٣٢٥ .
(٧) إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٥ ، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٨ ، والمنتظم : ١٠/ ١١٤ .
(٨) إنباه الرواة : ٢/ ١٧ ، ٢/ ٣٢٥ .

عن أبي الحسين عبد الوارث عن خاله أبي عليّ الفارسيّ [١] .

وذكر ابن عساكر أن أبا القاسم زيد بن عليّ " سكن دمشق مدة وأَقْرَأَ بها النحو واللغة وأملى بها شرح إيضاح الفارسيّ وشرح الحماسة وحدَّث عن أبي الحديد الدمشقيّ وسمع منه جماعة . " [٢] وأن الشريف عمر " قدم دمشق وسكنها مدة وسمع بها أبا عبد الرحمن بن أحمد النيسابوريّ وقرأ بها النحو على أبي القاسم زيد بن عليّ النحويّ . " [٣]

والذي أرجحه أن الشريف لقي شيخه أبا القاسم لأول مرة في حلب فقرأ عليه الإيضاح للفارسيّ ثم رحل معه إلى دمشق وأقاما فيها فكتب عنه شرح الإيضاح . والذي يبدو لي أن الشريف ارتحل مع أبيه بين دمشق وحلب أكثر من مرة ويدل على هذا أن الشريف حين حدَّث السمعانيّ بخبر مرض والده قال : " مرض أبي إما بدمشق أو بحلب ... " [٤] . ثم إن الشريف إبراهيم خلّف ابنه في الشام ، ورحل إلى مصر وحده ، فليس فيمن ترجموا للشريف عمر أحد يذكر أنه رحل إلى مصر في حين ذكروا أن أباه دخل مصر وقابل المستنصر العبيديّ [٥] .

وقصد الشريف عمر الحجاز حاجًّا ، وأغلب ظني أنه خرج للحج من الشام لما ذكره ياقوت : " حكى أبو طالب بن الهراس الدمشقيّ - وكان حجّ مَعَ أبي البركات... " [٦]

---

(١) ذكر ذلك ياقوت في معجم الأدباء : ١١/١٧٧ ، ٥٥/٢٥٨ . وانظر ماسيأتي في حديثنا عن شيوخه .
(٢) تهذيب تاريخ ابن عساكر : ٦/٢٥ .
(٣) تاريخ ابن عساكر : ج ٨/الورقة ٤٠٨ .
(٤) معجم الأدباء : ٢/١١ .
(٥) معجم الأدباء : ٢/١٠ ، والمنتظم : ٨/٢٨٨ .
(٦) معجم الأدباء : ١٥/٢٦١ .

ثم زار طرابلس الشام ، ولقي فيها الشريف أبا البركات بن عبيد الله العلويّ الحَسَنيّ ، ومنها خرج عائداً إلى العراق (١)

- عيشه وخلقه :

سكن الشريف محلةً بالكوفة يقال لها السَّبيع (٢) ، وتولى إمامة مسجد أبي إسحاق السَّبيعيّ (٣) (٤) .

وكان على علمه وفضله خَشِنَ العيش ، صابراً على الفقر والقلة ، قانعاً باليسير (٥)، وكان رغم ذلك كريماً خَيِّراً (٦) ، كثير الفضل (٧)، حافظاً للسانه (٨) ، لا يقطع أَمَلَهُ من غده ، وكأنه كان يأخذ بقول جده الأول في الإسلام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً " فقد أورد القفطيّ وياقوت وابن الأنباريّ قصة جاء فيها أن الشريف كان " يغرس فسيل النخل في أجمة له ، وهو شيخ كبير ، ومعه جماعة من شبان محلته يعينونه على ذلك كما جرت العادة .

(١) انظر معجم الأدباء : ١٥/ ٢٦٠ .
(٢) سميت هذه المحلة بهذا الاسم لنزول سَبيع فيها ، وهو بطن من همدان - ينسب إلى سَبيع بن صعب بن معاوية ... بن همدان . انظر الأنساب: ٧/ ٣٥ .
(٣) هو عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد السَّبيعي ، ولد سنة تسع وعشرين في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، رأى عليّاً وكثيراً من الصحابة ، وروى عنه الأعمش ومنصور والثوريّ . توفي سنة سبع وعشرين ومائة. انظرالأنساب: ٧/ ٣٦ .
(٤) المنتظم: ١٠/ ١١٤ ، وإنباه الرواة : ٢/ ٣٢٣ ،ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ .
(٥) إنباه الرواة: ٢/ ٣٢٥ ، والمنتظم: ١٠/ ١١٤ ،ومعجم الأدباء: ١٥/ ٢٥٧ ،والبداية : ١٢/ ٢١٩ ،والبغية: ٢/ ٢١٥ .
(٦) لسان الميزان : ٤/ ٢٨١ ، وميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١ .
(٧) الأنساب : ٦/ ٣٤١ .
(٨) إنباه الرواة : ٣٥٢ ، وتلخيص ابن مكتوم : ١٥٩ / أ .

فوقف رجلان من طيئ شيبان من بعيد من أبناء السبيل ينظران إلى العمل، فقال أحدهما لصاحبه: تُرى من يغرس هذا الفسيل؟ فقال له: ذلك الشيخ الكبير. فقال البدوي: أَذَلَّهُ الله أيرجو هذا الشيخ أن يأكل من جناه؟ فسمع الشيخ ماقال وأحزنه ذلك فقال: يابني كم من كبش في المرعى وخروف في التنور..." وعَمَّرَ الشريفُ حتى أكل من ثمر ذلك الفسيل (١).

قال ابن عساكر: "وهو أودع علويّ لقيته" (٢).

ومدحه تلميذه أبو محمد عبد الله بن علي المقرئ النحويّ بأبيات منها:

فما له في الورى شكل يماثله ... وماله في التقى عَدْلٌ يناسبُهُ

بَرٌّ عَطوفٌ رؤوفٌ ماجِدٌ وَرِعٌ ... غيثٌ على الأرض قد عمّتْ سحائبُهُ (٣).

- مذهبه وعقيدته:

كان الشريف مفتيَ الكوفة، وكان يُصَرِّحُ بأنه زيديّ المذهب تَدَيُّناً، ولكنّه يفتي ظاهراً بمذهب أبي حنيفة رحمه الله (٤). وفي الكتاب الذي بين أيدينا يَتَعَرَّضُ الشريف لعدد من المسائل الفقهية التي لها علاقة بعلم النحو، وينتصر بها لمذهب أبي حنيفة، ويحاول دفع آراء الشافعيّة، ولو أدّى به ذلك إلى التعنت أحياناً (٥).

وقد وَرَدَ في عقيدة الشريف وموقفه من بعض الصحابة أخبارٌ متضاربة من بينها

---

(١) إنباه الرواة: ٢/٣٢٥، ومعجم الأدباء: ١٥/٢٦٠، ونزهة الألباء: ٤٠٠.
(٢) تاريخ ابن عساكر: ج ٨/الورقة ٤٠٨.
(٣) انظر الأبيات في نزهة الألباء: ٣٩٩، وإنباه الرواة: ٢/٣٢٦.
(٤) انظر تاريخ ابن عساكر: ج٨/الورقة: ٤٠٨، والأنساب: ٦/٣٤١ — ٣٤٢، وإنباه الرواة: ٢/٣٢٥، ومعجم الأدباء: ١٥/٢٥٨، وشذرات الذهب: ٤/١٢٢، وميزان الاعتدال: ٣/١٨١، ولسان الميزان: ٤/٢٨١، والعبر: ٤/١٠٨، وطبقات السيوطي: ٢٦ - ٢٧، وطبقات الداودي: ٢/١،
(٥) انظر جـ ١ ص ٧٦، ٧٧ - ٧٧، ٧٩، ٨٥، - ٨٦.

ثلاثة أخبار نسب أولها الشريف إلى الفرقة الجاروديّة (١) ، وجعله الثاني من أهل الاعتزال ومن القائلين بالقدر ، ورماه الثالث بالطعن على أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها . وأنا أسوق لك هذه الأخبار الثلاثة :

الخبر الأول :

ذُكِرَ عن أبي الغنائم النرسيّ أنه قال : " عمر بن إبراهيم الكوفيّ جاروديّ المذهب فلا يرى الغُسل من الجنابة . " (٢)

الخبر الثاني :

حكى ابن عساكر عن أبي طالب ابن الهراس الدمشقي " أنه صرّح له بالقول بالقدر وخلق القرآن ، فاستعظم أبو طالب ذلك منه ، وقال : إن الأئمة على [غير] (٣) ذلك ! فقال له : ان أهل الحق يعرفون بالحق ، ولا يُعْرَفُ الحَقُّ بأهله (٤) . "

الخبر الثالث :

نقل ياقوت عن أبي سعد السمعاني (٥) أنه قال : " سمعت يوسف بن مَقْلَدٍ يقول :

---

(١) الجارودية : فرقة متطرفة من الزيدية ، نُسِبَتْ إلى أبي الجارود . وأصحاب هذه الفرقة يزعمون أن النبيّ صلى الله عليه وسلم نَصَّ على إمامة علي كرم الله وجهه بالوصف دون التسمية ، ثم بعده الحسن ثم الحسين ، والإمامة بعد ذلك شورى في ولدهما . ويزعمون أن الناس قصّروا حين لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك .
أما أبو الجارود فقد سماه الإمام محمد الباقر لفسقه وضلاله سرحوباً وفسر معناه بأنه شيطان أعمى يسكن البحر .
انظر الأنساب : ٣/١٦٠ ، والملل والنحل : ١/١٥٧-١٥٩ .

(٢) المنتظم : ١٠/١١٤ ، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٩ ، وشذرات الذهب : ٤/١٢٢-١٢٣ ، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١ ، ولسان الميزان : ٤/٢٨١ ، والعبر : ٤/١٠٨ ، وطبقات السيوطي : ٢٦-٢٧ ، وطبقات الداودي : ٢/١٠ . وقد وَهِمَ بعضهم فصَحَّفَ " ابن النرسي " فقال : " أبي النَّرَسيّ " . (٣) زيادة يقتضيها السياق ، ساقطة من المخطوط .

(٤) تاريخ ابن عساكر : ج ٨/الورقة ٤٨ ، وانظر معجم الأدباء : ١٥/٢٦١ ، وميزان الاعتدال ٣/١٨١ ، ولسان الميزان : ٤/٢٨١ ، والبغية : ٢/٢١٥ ، وطبقات السيوطي : ٢٧ ، وطبقات الداودي : ٢/١٠ .

(٥) ذكر ذلك أبو سعد السمعاني في ذيل تاريخ بغداد في ترجمة الشريف ، الا أن هذا الكتاب مفقود ، ولم يبق لنا من ترجمة الشريف التي فيه إلا بعض النقول التي نقلها من ترجموا للشريف عن أبي سعد .

كنت أقرأ على الشريف عمر جزءاً ، فمر بي ذكر عائشة ،فقلت : رضى الله عنها . فقال لي الشريف : تدعو لعدوة عليّ ؟ ! أو تترضّى على عدوة عليّ ؟ ! فقلت : حاشا وكلا ما كانت عدوة عليّ (١) . »

ونحن نلاحظ أن هذه الأخبار الثلاثة أخبار آحاد أي كل خبر منها ورد عن شخص بعينه ،ولم يسمع من غيره . وأن رواة هذه الأخبار مغمورون إذا ماقيسوا بغيرهم من تلامذة الشريف كأبي سعد السمعاني وأبي القاسم ابن عساكر وغيرهما من الذين لازموا الشريف مدة طويلة ومع ذلك لم يسمعوا منه مايقدح في عقيدته وموقفه من الصحابة وإليكَ ماقالوه :

قالَ أبو سعد السمعانيّ : « كنت ألازمه طوال مقامي بالكوفة في الكور الخمس (٢) ماسمعت طوال ملازمتي له شيئاً في الاعتقاد أنكرته ، غير أنني كنت يوماً قاعِداً في باب داره وأخرج لي شذرة من مسموعاته ، وجعلت أتفقد فيها حديث الكوفيّين ، فوجدت فيها جزءاً بتصحيح الأذان بحَيّ على خير العمل ، فأخذته لأطالعه ، فأخذه من يدي ، وقال : لهذا طالب غيرك ،ثم قال : ينبغي للعالِم أن يكون عنده كل شيء ، فإن لكل نوع طالباً (٣) . »

والشريف كما ذكرنا زيديّ المذهب والزيديّة تزيد على الأذان : حي على خير العمل . وقال ابن عساكر : « ولم أسمع منه في مذهبه شيئاً (٤) » .

وسمع القفطيّ أبا طالب السِّلفيّ سنة ست وتسعين وخمسمائة ـ وكان القفطيّ

---

(١) معجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٩ ،وانظر المنتظم : ١٠ / ١١٤ ،ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ ،والبغية : ٢/ ٢١٥ .

(٢) الكور الخمس كناية عن الصلوات الخمس ، لأن الكور : لف العمامة على الرأس والإمام عندما يخرج للصلاة يلف عمامته على رأسه .

(٣) معجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٨ - ٢٥٩ ،ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ .

(٤) تاريخ ابن عساكر : ج ٨/ الورقة : ٤٠٨ .

ابن ثمان سنين ـ يقول ـ بعد أن روى عن الشريف حديثاً ـ : " الشريف عمر هـذا أديب نحويّ ، وفي المذهب زيديّ ، وكان يفتي بالكوفة على مذهبه ، وسمع معنا على جماعة من شيوخنا الكوفيّين ، كان من عقلاء الرجال ، حسن الرأي في الصحابة ، مُثنياً عليهم ، مُتبرئاً ممن يتبرأ منهم ، والزيديّونَ في تشيعهم القديم يقولون بخلافة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، ويَرون أن علياً أفضل ، ويجوز تقديم المفضول على الفاضل[1] ".

وبعد فأن رجلاً كالشريف عمر عِلْماً ومكانةً يكثر حاسدوه ، فَيُرَوِّجون حوله بعض الشائعات لينفروا الناس منه . والذي أراه أن ماقاله أبو طالب السِّلفيّ خير مايمثل لنا الشريف في مذهبه وعقيدته .

علمه :

وُصِفَ الشريف بأنه شيخ ، سن ، كبير ، فاضل ، له معرفة في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب ، وله التصانيف الحسنة السائرة في النحو وغيره[2] . كان حسن الإصغاء ، سليم الحواس ، يكتب خطاً مليحاً سريعاً على كبر سن[3] واسع الرواية ، أدرك المشايخ الجِلّة كأبي بكر الخطيب وطبقته ، تكرر إليه المحدثون ونقلوا عنه الأحاديث والأخبار لسعة روايته ، وروى كتاب الإيضاح للفارسيّ بالكوفة مدة طويلة وأخذه عنه الجمُّ الغفيرُ من العلماء والنحاة[4] . سمع كثيراً ، وكَتَبَ كثيراً[5] .

(١) إنباه الرواة : ٢/٣٢٥ .
(٢) إنباه الرواة : ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥ ، والمنتظم : ١٠/١١٤ ، تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ ، والبداية : ١٢/٢١٩ ، ولسان الميزان : ٤/٢٨١ ، وتاج التراجم : ٤٨ ، وطبقات السيوطي : ٢٦ ، وطبقات الداودي : ٢/١ .
(٣) معجم الأدباء : ١٥/٢٥٧ ، وانظر لسان الميزان : ٤/٢٨١ .
(٤) إنباه الرواة : ٢/٣٢٥ .
(٥) البداية : ١٢/٢١٩ .

وكان علّامة في النحو واللغة ، أكْثَرَ من الحديث[١] حتى عُدَّ مسند الكوفة في عصره[٢] ،

رُوِيَ أنه ذاكَرَ" يوماً بعض أصحاب الحديث الآخذين عنه ، وقال : دخل أبو عبد الله الصوريّ[٣] الكوفة ، وكتب عن أربعمائة شيخ . وقَدِمَ علينا هبة الله بن المبارك السقطيّ[٤] ، فأفدته عن سبعين شيخاً من الكوفيّين ، وما في الكوفة اليوم أحد يروى الحديث غيري ثم أنشد :

لما دخلتُ اليمنا ... لم أرَ فيه حَسَنا

قلت : حرامٌ بلدةٌ ... أعلمُ من فيها أنا[٥] .

- تصانيفه :

ذكرنا في مَعْرِضِ حديثنا عن علمه أنهم ذكروا له التصانيف الحسنة السائرة في النحو وغيره ، بيد أنهم لم يذكروا من هذه التصانيف إلّا هذا الكتاب[٦] واسمَ جُزْءٍ في تصحيح الأذان ب (حَيَّ على خير العمل)[٧] فُقِدَ كما فُقِدَتْ تصانيفُ الشريف الكثيرة في الحديث والنحو .

- شيوخه :

أخذ الشريف عمر عن عددٍ كبير من الشيوخ ، فقد سلف في حديثنا عن علمه

(١) الأنساب : ٦/٣٤١ . (٢) العبر : ٤/١٠٨ ، وشذرات الذهب : ٤/١٣٢ ،

(٣) هو محمد بن علي بن عبد الله الصوري ، سكن بغداد ، كان حافظاً متقناً ، لقيه الخطيب البغدادي وقال فيه : " لم يقدم علينا من الغرباء الذين لقيتهم أفهم منه بِعِلْمِ الحديث... وكان صدوقاً كتبت عنه ، وكتب عني " . توفى سنة (٤٤١ هـ) . الأنساب : ٨/١٠٧ ، والبداية : ١٢/٦٠ .

(٤) سيأتي ذكره في كلامنا عن تلاميذ الشريف عمر .

(٥) إنباه الرواة : ٢/٣٢٦ ، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٩ ، والمنتظم : ١٠/١١٤ .

(٦) انظر معجم الأدباء : ١٥/٢٦٠ ، ونزهة الألباء : ٣٩٩ ، وبغية الوعاة : ٢/٢١٥ .

(٧) انظر معجم الأدباء : ١٥/٢٥٨ ، ولسان الميزان : ٤/٢٨١ .

قوله " ... وقدِمَ علينا هبة الله بن المبارك السقطيّ فأفدته عن سبعين شيخاً من الكوفيّين ... " ، وقد أدرك المشايخ الجِلّة كأبي بكر الخطيب وطبقته [١] ، ورحل في طلب العلم وأهله إلى الشام وبغداد ، فتعددت ديار شيوخه ، وتنوعت مشاربهم.

ولنبدأ الحديث أولاً بمن ذُكِرَ من شيوخه الكوفيّين :

(١) لعل أول شيخ أخذ عنه الشريف هو والده [٢] إبراهيم بن محمد العلويّ الكوفيّ (ت ٤٦٦ هـ) الذي سمع الحديث ، وكان ذا معرفة حسنة بالنحو واللغة والأدب وحظّ من الشعر الجيد [٣].

(٢) الشريف أبو محمد يحيى بن محمد بن الحسن الأقساسيّ [٤] كان ثقة ، سمع أبا عبدالله محمد بن عبد الله القاضي الجُعفيّ . وروى عنه أبو القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقنديّ وأبو الفضل محمد بن عمر الأرمديّ ببغداد ، والشريف عمر بالكوفة [٥]

(٣) أبو الحسن محمد بن القاسم بن المنشور الجُهَنيّ الكوفيّ [٦] (ت ٤٧٦ هـ) وهو آخر من حدث عن القاضي الجُعفيّ ، وآخر من روى عنه الحسن بن غبرة [٧]

---

(١) إنباه الرواة : ٣٢٥/٢ .
(٢) تاريخ ابن عساكر : ج ٨ / الورقة ٤٠٨ .
(٣) انظر ترجمته في المنتظم : ٢٨٨/٨ ، ومعجم الأدباء : ١٠/٢ .
(٤) ابن عساكر : ج ٨ / الورقة ٤٠٨ ، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ .
(٥) الأنساب : ٣٣٣/١ .
(٦) تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ ، وميزان الاعتدال : ١٨١/٣ ، ولسان الميزان : ٢٨١/٤ ، ووَهِمَ الذهبيّ فقال : أبا القاسم بن المنشور وتبعه ابن حجر في ذلك.
(٧) تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه : ١٣٢٢/٣ .

(٤) محمد بن الحسن بن محمد بن علي المعروف بابن داود الخزاعيّ [١] الكوفيّ (ت٤٧٢هـ) سمع أبا عبد الله الجُعْفيّ وأبا الطيب القسطيّ وغيرهما ، وسمع منه أبو القاسم السمرقنديّ ببغداد . قال ابن حجر: " كان رافضياً كاشفاً بالطعن على السلف الصالح [٢] " .

(٥) أبو عبد الله محمد بن الحسن الأنماطيّ [٣] حدّث عن علي بن حرب الطائي ، وروى عنه يوسف بن عمر القواس [٤] .

(٦) أبو البقاء المُعَمّر بن محمد الحبال [٥] . لم أقف له على ترجمة .

(٧) أبو الفرج محمد بن أحمد بن محمد بن علّان الخازن [٦] . لم أقف له على ترجمة .

(٨) محمد بن عليّ بن عبد الرحمن العلويّ وهو الذي أجاز الشريف [٧] . لم أقف له على ترجمة .

(٩) أبو عليّ الحسن بن عليّ بن عبد الله بن مجالد [٨] . لم أقف له على ترجمة .

ومن البغداديين ذُكِرَ :

(١٠) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب [٩] (ت٤٦٣ هـ) صاحب تاريخ بغداد

---

(١) الأنساب: ٦/ ٣٤١ .
(٢) لسان الميزان: ٥/ ١٣٥ .
(٣) تلخيص ابن مكتوم: الورقة ١٥٩/ أ .
(٤) تاريخ بغداد: ٢/ ١٩٨ .
(٥) ابن عساكر: ج ٨/ الورقة ٤٠٨ ، وتلخيص ابن مكتوم: الورقة (١٥٩/ أ) وفيه "المعمر بن محمد البقال" .
(٦) الأنساب: ٦/ ٣٤١ ، وابن عساكر: ج ٨/ الورقة: ٤٠٨ ، وتلخيص ابن مكتوم: الورقة ١٥٩/ أ ، ومعجم الأدباء: ١٥/ ٢٥٨ ، وفيه: "... بن علاء الخازن" .
(٧) العبر: ٤/ ١٠٨ ، وشذرات الذهب: ٤/ ١٢٢ ، وميزان الاعتدال: ٣/ ١٨١ ، ولسان الميزان: ٤/ ٢٨١ .
(٨) تلخيص ابن مكتوم: الورقة ١٥٩/ أ .
(٩) الأنساب: ٦/ ٣٤١ ، وابن عساكر: ج ٨/ الورقة ٤٠٨/ أ ، والمنتظم: ١٠/ ١١٤ ، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٢٥ ، وتلخيص ابن مكتوم: الورقة ١٥٩/ أ ، والعبر: ٤/ ١٠٨ ، ومعجم الأدباء: ١٥/ ٢٥٨ ، وشذرات الذهب: ٤/ ١٢٢ ، وميزان الاعتدال: ٣/ ١٨١ ، ولسان الميزان: ٤/ ٢٨١ ، والبغية: ٢/ ٢١٥ ، وطبقات السيوطي: ٢٧ ، وطبقات الداودي: ١/ ٢ .

وغيره من المصنفات الذائعة الصيت ، قرأ القرآن والقراءات ،وتفقه على أبي الطيب الطبري ، وقرأ صحيح البخاري على كريمة بنت أحمد المروزية . سكن الشام بين عامي (٤٥٠ - ٤٦٢) . وكان إمام الدنيا في زمانه ،إليه انتهى علم الحديث(١) .

ويغلب على ظني أن الشريف لقي الخطيب في الشام ، لأن الخطيب خرج إلى الشام سنة (٤٥٠هـ) في أيام فتنة البساسيري التي أسلفتُ الإشارة إليها(٢) ، وليس من المعقول أن يكون الشريف أخذ عنه في هذه السنة أو قبلها ، وسبق أن أشرنا إلى أن الشريف خرج إلى الشام سنة (٤٥٥هـ)(٣) ، وإذا علمنا أن الخطيب أقام بالشام حتى سنة (٤٦٢هـ) حيث عاد إلى بغداد وأنه توفى سنة (٤٦٣هـ) فإن الأرجح أن يكون الشريف قد لقيه في الشام ، فإن لم يكن ذلك فيكون لقيه في بغداد بَيْنَ سنتي (٤٦٢ - ٤٦٣ هـ) .

(١١) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور البزاز(٤) (ت ٤٧٠ هـ) سمع من أبي القاسم بن جابه وغيره،قال الخطيب : "كتبتُ عنه وكان صدوقاً(٥)" .

(١٢) أبو القاسم عليّ بن أحمد بن عليّ البسريّ البندار(٦) (ت٤٧٤هـ)سمع أبا طاهر المخلص وأبا أحمد الفرضيّ وغيرهما ، وأجازه ابن بطه ، وكتب عنه

---

(١) المنتظم : ٢٦٥/٨ ، والبداية : ١٠١/١٢ .

(٢) انظر ماسلف ص ٥ .

(٣) انظر ماسلف ص١٥ .

(٤) الأنساب: ٣٤١/٦ ،ابن عساكر :ج ٨/الورقة : ٤٠٨/أ ،المنتظم: ١١٤/١٠ ، تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ ، ومعجم الأدباء : ٢٥٨/١٥ ، والبغية ٢١٥/٢ .

(٥) تاريخ بغداد : ٣٨١/٤ - ٣٨٢ ،والمنتظم : ٣١٤/٨ ،والبداية : ١١٨/١٢ .

(٦) الأنساب: ٢١١/٢ ،والمنتظم : ١١٤/١٠ ، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ ،وطبقات السيوطي : ٢٧ .

الخطيب ، وكان صدوقاً ثقةً صالحاً [(١)] .

(١٣) أبو الحسين عاصم بن السكن [(٢)] ، لم أقف له على ترجمة .

(١٤) عبد الله بن محمد العرديني [(٣)] . لم أقف له على ترجمة .

وممن سمع في الشام ذُكِرَ :

(١٥) أبو محمد عبد الرحمن بن الحسين بن أحمد النيسابوري [(٤)] (ت ٤٤٥ هـ) سمع من هنّاد وابن المهتدي وابن النقور ، رحل إلى الشام والحجاز وخرسان روى عنه أحمد بن عبد الوهاب ، والشريف عمر وغيرهما . قال ابن حجر : "كان شيعياً مُكثِراً من الحديث مشغوفاً به" [(٥)] .

(١٦) أبو القاسم زيد بن عليّ [(٦)] بن عبد الله الفارسيّ الفسويّ (ت ٤٩٧ هـ) [(٧)] قرأ النحو على أبي الحسين عبد الوارث ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ ، وروى عنه كتاب الإيضاح عن خاله أبي عليّ الفارسيّ [(٨)] .

قال ياقوت : "كان علامةً فاضلاً نحوياً لغوياً مُشاركاً في عدة علوم ." [(٩)]

---

(١) تاريخ بغداد : ١١ / ٣٥ ، والمنتظم : ٨ / ٣٣٣ .

(٢) تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ / أ . و(السكن) كذا رسمها في المخطوط وأثبتها محقق إنباه الرواة في حاشيته (الحسن) . الانباه : ٣٢٦ .

(٣) تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ / أ (العرديني) رسمت في المخطوط (العرديني) بدون نقط وأثبتها محقق الإنباه : (العروضي) : الإنباه : ٢ / ٣٢٦ .

(٤) ابن عساكر : ج ٨ / الورقة : ٤٠٨ / أ ، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ / أ .

(٥) لسان الميزان : ٣ / ٤٠٢ . (٦) ابن عساكر : ج ٨ / الورقة ٤٠٨ / أ ، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٦٥ ، ونزهة الألباء : ٣٩٩ ، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨ ، والبغية : ٢ / ٢١٥ .

(٧) تهذيب ابن عساكر : ٦ / ٢٥ ، وإنباه الرواة : ٢ / ١٧ ، وذهب ياقوت والسيوطي في البغية إلى أن سنة وفاته (٤٦٧ هـ) وسَنُبَيِّنُ سبب ذلك في الحاشية التالية .

(٨) معجم الأدباء : ١١ / ١٧٧ ، والبغية : ١ / ٥٧٣ ، وذهب القفطي إلى أن زيد بن علي هو ابن أخت أبي علي الفارسيّ وأنه قرأ النحو والإيضاح على خاله أبي علي ، وهذا وَهْمٌ لأن أبا علي الفارسي توفي سنة (٣٧٧) في حين توفي زيد هذا سنة (٤٩٧ هـ) وقد تنبه القفطي لذلك فقال بعد أن ساق تاريخ وفاته : "قلت : في هذا القول نظر فانه يكون قد مات قبل ذلك ." ولعل عبارة القفطي هذه هي التي دفعت بعضهم إلى تحريف سنة وفاته فجعلتها (٤٦٧ هـ) ، ولو أننا سلمنا بهذا التاريخ لكان أخذه عن أبي علي الفارسي أمراً بعيداً جداً . والصحيح أنه أخذ عن أبي الحسين عبد الوارث عن أبي علي وأن أبا الحسين هذا هو ابن أخت الفارسيّ لا زيد بن عليّ الفسويّ .

(٩) معجم الأدباء : ١١ / ١٧٦ - ١٧٧ .

شَرَحَ الإيضاحَ و حماسةَ أبي تمام ، وأملاهُما على طلبة العلم في حلب ودمشق .[1]

وَقَرَأَ الحديث على أبي الحديد الدمشقيّ وأبي ذر الهرويّ ، وسمع منه جماعة[2] . ذكره الشريف مراراً في هذا الكتاب ،ونقل عن شرحه للإيضاح في عدة مواضع .[3]

---

(١) تهذيب ابن عساكر : ٢٥/٦ ،والإنباه : ١٧/٢ ،ومعجم الأدباء : ١٧٧/١١ ، والبغية : ٥٧٣/١ .

(٢) تهذيب ابن عساكر : ٢٥/٦ ،ومعجم الأدباء : ١٧٧/١١ ،وإنباه الرواة : ١٧/٢ .

(٣) انظر ج ١ ص ٣ ، ٦ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٧٦ ، ٢١١ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ٢٠٢ ، ٢٧٦ . و ج ٢ ص ٥٠ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٥٠ .

ـ تلاميذه :

استضاء بعلم الشريف خلق كثير[1] ، فقد روى عنه الحديث : أبو بكر محمد ابن منصور السمعانيّ ، وابنه أبو سعد عبد الكريم بن محمد صاحب كتابي ذيل تاريخ بغداد والأنساب[2] ، وأبو القاسم علي بن الحسن الدمشقيّ المعروف بابن عساكر صاحب تاريخ دمشق[3] ، وأبو موسى المدينيّ[4] ، ويعيش بن صدقة الغراتيّ[5] ، ويوسف بن محمد بن مُقَلَّد[6] ، وأبو طالب السِّلفيّ[7] ، وابناه أبو الحسن عليّ بن عمر وأبو المناقب حيدرة بن عمر ، وابن أخته أبو الغنائم مهذب بن معد بن إبراهيم الزيديّ[8] . وغيرهم كثير[9] .

وسمع منه ببغداد أبو الفضل عبد الملك بن علي ومحمد بن ناصر ، وأبو النصر الأصفهانيّ ، وغيرهم[10] . وأخذ عنه النحو جماعة من مشايخ العراق[11] ، كان على رأسهم أبو السعادات هبة الله ابن الشجري[12] صاحب كتاب الأمالي الشجرية ،

---

(١) نزهة الألباء : ٤٠٠ .
(٢) الأنساب: ٦/ ٣٤١ ،واللباب: ٢/ ٨٦ ،ومعجم الأدباء: ١٥/ ٢٥٨ ،وميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١ ،ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ ،وطبقات السيوطي ٢٧ .
(٣) ابن عساكر: ج٨ /الورقة: ٤٠٨/أ ، وميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١ ،ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ ،والبغية : ٢/ ٢١٥ ،وطبقات السيوطي : ٢٧ .
(٤) ميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١ ،ولسان الميزان: ٤/ ٢٨١ ،وطبقات السيوطي : ٢٧ .
(٥) ميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١ ،ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ .
(٦) المنتظم: ١/ ١١٤ ،ومعجم الأدباء: ١٥/ ٢٥٩ ،ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ ، والبغية : ٢/ ٢١٥ .
(٧) إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٦ .
(٨) الأنساب: ٦/ ٣٤٢ .
(٩) اللباب : ٢/ ٨٦ .
(١٠) تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/ أ .
(١١) إنباه الرواة: ٢/ ٣٢٦ .
(١٢) معجم الأدباء: ١٥/ ٢٥٨ ،والبغية : ٢/ ٢١٥ .

وأبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ سبط الشيخ أبي منصور الخياط [(١)] .

- وفاته :

توفي - رحمه الله - بالكوفة [(٢)] في النصف من شعبان [(٣)] ، وقيل يوم الجمعة السابع من شعبان [(٤)] ، سنة تسع وثلاثين وخمسمائة [(٥)] ، عن سبع وتسعين سنة [(٦)] ، وشهد جنازته أهل الكوفة بأَسْرِهم ، لم يتخلف منهم أحد [(٧)] ، وقُدِّرَ من صلى عليه بثلاثين ألفاً [(٨)] . وكان دفنه يوم السبت في المَسْبَلَة ، وهي المقبرة المعروفة بالعلويّين [(٩)] [(١٠)] .

---

(١) إنباه الرواة : ٢/٣٢٦ ، ونزهة الألباء : ٣٩٩ ، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٨ .

(٢) ابن عساكر : ج ٨/الورقة : ٤٠٨/أ .

(٣) رَجَّحْتُ أن وفاته كانت يوم النصف من شعبان وسُقْتُ الرواية الثانية بصيغة التضعيف ، لأن الأولى نقلها ابن عساكر عن نصر الله بن أسامة بن محمد بن اللبن العلويّ وكان شهد موت الشريف . انظر تاريخ ابن عساكر : ج ٨/الورقة ٤٠٨/أ .

(٤) المنتظم : ١٠/١١٤ ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧ .

(٥) ابن عساكر : ج ٨/الورقة : ٤٠٨/أ ، والأنساب : ٦/٣٤٢ ، والمنتظم : ١٠/١١٤ ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧ ، ونزهة الألباء : ٤٠٠ ، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٧ ، والبداية : ٢/٢١٩ ، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١ ، ولسان الميزان : ٤/٢٨١ ، وتاج التراجم : ٤٨ ، والبغية : ٢/٢١٥ ، وطبقات السيوطي : ٢٧ ، وطبقات الداودي : ٢/١ ، وأعيان الشيعة : ٤٢/٢١٦ .

(٦) العبر : ٤/١٠٨ ، والشذرات : ٤/١٢٣ .

(٧) ابن عساكر : ج ٨/الورقة ٤٠٨/أ ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧ ، ونزهة الألباء : ٤٠٠ .

(٨) المنتظم : ١٠/١١٤ ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧ ، ونزهة الألباء : ٤٠٠ ، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٧ ، والعبر : ٤/١٠٨ ، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١ ، ولسان الميزان : ٤/٢٨١ .

(٩) المنتظم : ١٠/١١٤ ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧ ، ونزهة الألباء : ٤٠٠ ، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٧ .

(١٠) اكتفيت هنا بترجمة الشريف أما ترجمة ابن جنّي فحسبنا أن نحيل على الترجمة الطيبة التي كتبها الاستاذ محمد علي النجار في مقدمة كتاب الخصائص ، كما نحيل إلى كتاب (ابن جنّي النحويّ) تأليف فاضل صالح السامرائي .

الفصل الثانى

نظرة في الكتاب

- لُمع ابن جنّيّ :

كتاب مختصر في النحو ألفه ابن جنّيّ - فيما يبدو - ليكون متناً يَدْرُسُه طلاب هذا الفن على أشياخهم . وجعله في ستة وستين باباً ، منها واحد وستون باباً في النحو ، وخمسة أبواب في الصرف وهي : باب جمع التكسير ، وباب النسب ، وباب التصغير ، وباب ألفات القطع وألفات الوصل ، وباب الإمالة .

وهو بذلك يسير على نهج متقدمي النحاة في جمعهم بين النحو والصرف . وهو في ترتيبه لأبواب الكتاب يسير أيضاً على نهج المتقدمين في ترتيبهم لأبواب النحو على خُلْفٍ يَسيرٍ فيما بينهم .

وهو في مختصره يكتفي بذكر القاعدة ، ويسوق لها شواهد من القرآن والشعر وقد يكتفي بالأمثلة النثرية . ولا يذكر العلل النحوية ، ولا خلافات النحاة في المسألة الواحدة فلا نجد في كتابه مثلاً ذكراً لاسم أحد من النحويّين ولا لجماعة البصريين أو الكوفيين ، بل نجده يسوق القاعدة على المذهب الراجح عند البصريين ولا ينسب ذلك إليهم . وقد ذكر البغداديّين مرة واحدة ، ولكن ذكرهم لم يكن لتوضيح مسألة خلافية ، وإنما للتنبيه على ظاهرة شاعت على أقلام كُتاب زمانه ، وكان السبب في ذلك تَرَخُّصُ البغداديّين فيها [1] . وهو لا يذكر تفريعات الباب الواحد بشكل مستقص

---

(١) انظر ج ٢ ص ٢٣٠ .

بل يكتفي بعرض أهم مافيه من الظواهر بشكل موجز لا تغصيل فيه .

ومّما يدلّ على أن الكتاب أُعِدّ ليكون متناً يقرأه طلاب هذا الفن على شيوخهم كَثرةُ شروحه شأنه في ذلك شأن جمل الزجاجيّ قبله وشأن كافية ابن الحاجب وشافيته بعده . فقد عدّ له الدكتور حسين محمد محمد شرف محقق اللُّمع تسعة عشر شرحًا وهي[1] :

١ - شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت٤٥٦ هـ) .[2]

٢ - شرح أبي النصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقيّ (ت٤٨٧هـ) .

٣ - شرح الحسن بن عليّ بن محمد بن عبد العزيز الطائي (ت٤٩٨هـ) سماه (المقنع) .

٤ - شرح أبي النصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطيّ النحويّ الضرير .

٥ - شرح أبي زكريا بن الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ) .[3]

٦ - شرح أبي القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخوبيّ (ت٥٠٧هـ) .

٧ - شرح أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد . وهو الذي بين أيدينا .

٨ - شرح أبي السعادات هبة الله بن عليّ المعروف بابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ) .

٩ - شرح أبي عبد الله محمد بن عليّ بن أحمد الحليّ المعروف بابن حيده النحوي (ت٥٥٠هـ) .

---

(١) انظر اللمع : ٧٠ - ٧٩ .

(٢) ذكر أن منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٥٧٠ نحو) ونسخة أخرى (مكروفلم) برقم (١٨٩٩) دار الكتب ، ونسخة ثالثة مصورة بالتصوير الشمسي برقم (٦٨٠ نحو تيمور) .

(٣) ذكر أن منه نسخة بالمكتبة التيمورية برقم (٥٧٦ نحو) .

١٠ - شرح أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النحويّ (ت٥٦٧هـ) .

١١ - شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن عليّ المعروف بابن الدهان (ت: ٥٦٩ هـ) .[1]

١٢ - شرح أبي منصور العبرتيّ أسعد بن نصر بن أسعد (ت ٥٨٩هـ) .[2]

١٣ - شرح أبي الحسن الباقوليّ عليّ بن الحسين بن عليّ الضرير الأصبهانيّ النحويّ المعروف بجامع العلوم .

١٤ - شرح أبي الحسن عليّ بن الحسن بن عنتر بن ثابت الحلبيّ المعروف بشميم (ت ٦٠١هـ) .

١٥ - شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحويّ الضرير العكبريّ (ت٦١٦هـ) .[3]

١٦ - شرح أبي محمد بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطيّ النحويّ (ت٦٢٦هـ) .

١٧ - شرح أبي العباس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز (ت٦٣٧هـ) .[4]

١٨ - نسخة غير منسوبة بدار الكتب المصرية برقم (٥٣٥١) .

١٩ - نسخة غير منسوبة بمكتبة بايزيد برقم (١٩٩٢) .[5]

---

(١) ذكر عن بروكلمان أن منه نسخة مخطوطة بمكتبة شهيد علي باشا برقم (٩٣٩) وذكر أن منه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة برقم (٩٣) عن نسخة بمكتبة قليج عليّ برقم (٩١٤٩) . وذكر أن الجزء الثاني منه في المكتبة التيمورية برقم (١٧١) نحو .

(٢) ذكر عن بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة برلين برقم (٦٤٦٧) .

(٣) ذكر عن بروكلمان أن منه نسخ في مكتبات: بطرسبرج ثالث (٩١٣) - بنكيبور (٢٠ : ٢٠١٧) بلدية الاسكندرية (٣٣ نحو) . كما ذكر عنه أن الشرح طبع في القاهرة سنة ١٣٣١هـ .

(٤) ذكر أن منه نسخة بمكتبة الأزهر برقم (٢٨٦٧٦ نحو السقا) .

(٥) نقل ذلك عن بروكلمان .

وذكر أيضاً شرح ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) لشواهد اللُّمع في كتاب سماه (الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية) [1] . وأنّ ثمّةَ مختصراً للمع لمحمود بن نصر بن حمزه الكرمانيّ .

- منهج الشريف في الشرح :

سار الشريف في عرضه لأبواب شرحه على نهج ابن جنّيّ في عرضه لأبواب اللمع وهو النهج الذي سار عليه متقدمو النحاة في عرضهم لأبواب النحو على خُلْفٍ يسير فيما بينهم ، إلى أن جاء ابن مالك فغيره في ترتيبه لأبواب الألفية ، وعلى ترتيب ابن مالك سار معظم متأخري النحاة .

وهو في شرحه لأبواب اللُّمع يعرض فقرة من المتن يبدأها بقوله : (قال : ...) وأحيانا : (قال ابن جنّيّ : ...) ثم يأخذ بشرحها .

وهو يؤكد على أن شرحه مبني على الاختصار فيقول في مقدمته : "... واقتصرت في العلل على ذكر البعض ، فإن التطويل والإكثار بما يسأم به المبتدئ ، ويكون داعياً إلى الملل ." ولا يَني عن التذكير بذلك في نهاية شرحه لبعض الأبواب ، كأن يقول : "... لئلا يطول الكلام عليه لأنّ مَبْنى هذا الكتاب على الاختصار [2]" ، أو يقول : " وما يأتيك فقس عليه فإن في المسائل طولاً ." [3] ، أو " وما يأتي من هذا الباب فقسه عليه فإن في شرح الجميع طولاً " ، أو " وَيطولُ هذا الموضع بذكْرِه " ، أو

(١) ذكر عن الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أن منه نسخة بمكتبة برلين .
(٢) ج ٢ ص ٤٤ .
(٣) ج ١ ص ١٠٨ ، ١٩٨ ، وج ٢ ص ٢١١ ، ٢٥٢ ، ٢٢٨ ، ٢٩٧ .

" وهذا باب يكثر فقس ما يأتيك على ما أَرَيْتُكَ " [١] ، إلى أن يقول في خاتمته ، : " وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار ، إذْ ليس القصد بسط القول وتكثيره ، ولأن بها مقنعاً لمن اشتغل بها وقاس عليها . "

إلّا أن هذا الاختصار غير مُخِلٍّ بالشرح ، فالقارئ يشعر دائمًا أن الفقرة قد أخذت حقّها من الشرح ، وهذا ما أشار إليه في مقدمته فقال : " ولم أُخْلِهِ مع ذلك من شرح وبيان ، وذكر دليل وبرهان . "

وعند ما ينتهي من شرح بعض الأبواب نجده يعقد فصلاً عنوانه " مسائل من هذا الباب " ، يبسط فيه القول في بعض الأمور التي لا يتمكن في شرحه لكلام ابن جنّيّ من النفاذ إليها .

وهو مولع بذكر العلل ولعاً شديداً ، فلا يكاد يذكر ظاهرة نحوية إلا ويسوق العلة فيها ، بل ويذكر في بعض الأحيان أقوال النحاة المتعددة في تعليلها [٢] .

وأَذْكُرُ هنا علتين ذكرهما في الشرح ولم أقف عليهما عند غيره ممّن وقفت على كتبهم .

الأولى : تعليله لاجتماع نون التثنية والجمع مع لام التعريف ومعاقبتها للإضافة ، قال : " اعلم أن النون في المثنى بمنزلة التنوين في المفرد فكما يسقط التنوين مع الإضافة في المفرد أسقطت النون في التثنية مع الإضافة . فإن قيل : فإن النون تثبت مع الألف واللام نحو قولنا : (الرجلان) و (الزيدان) ، وأشباه ذلك ، والتنوين لا يثبت مع الألف واللام ، فكيف يُجعلان حكماً واحداً ؟ قيل لَهُ : إنّما ثبتت

(١) انظر ١ / ٦٨ ، ج ٢ ص ١٤٢ ، ٢٤٧ .

(٢) انظر ج ١ ص ٢٤ ، ٢٧ - ٢٨ ، ٤٧ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ٤٤ ، وج ٢ ص ١٣ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٦١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ .

النون مع الألف واللام ، لأنها بَعُدَتْ عنها فجاز أن يَجْتَمِعا ، وليس كذلك الإضافة ، لأن المضاف إليه حَلّ محل النون فأسقطت النون وأقيم مقامها . وجواب آخر : أن المضاف أبداً يكتسب كثيراً من أحكام المضاف إليه ، والنون تمنعه من الوصول إليه ، فلهذا أُسْقِطَتْ . ووجه ثالث : وهو أن الألف التي هي مثل علامة التثنية قد تلحق الاسم الذي فيه الألف واللام في أواخر الآي وفي القوافي ، نحو قوله تعالى : ﴿ وتظنونَ بالله الظنونا ﴾ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فأضلونا السبيلا ﴾ ، وقال الشاعر :

أَقِلّي اللّوْمَ عاذِلَ والعتابا　　　　وقولي إنْ أصبتُ لقد أَصابا

فلو حذفت النون التي مع الألف واللام لاشتبهت التثنية بالواحد فلهذا اثبتت . " (١/٦٨ - ٦٩) .

والثانية : مانقله من تعليل شيخه أبي القاسم زيد بن عليّ لعدم صياغة فعل التعجب ممّا فوق الثلاثيّ ، وقد أشار إلى أن هذا التعليل لم يرد في الأصول التي وقف عليها ، قال : " واعلم أن أصول الأفعال على ضربين ثلاثيّ ورباعيّ فلما تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل ، فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أصل ولجاز أيضاً أن يُتَعَجّبَ من السداسيّ فينقل إلى السباعي ، وهذا يؤدي إلى مالا نهاية له ، فلما كان كذلك خصّوه بالأصول ، وقصروه عليها ، وهذه العلة أَمَلّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله ، ولم أقف عليها في أصل من الأصول " (٢/١٥٠ - ١٥١) . وقوله : " وهذا يؤدي إلى مالا نهاية له " غير صحيح ، لأننا لو نقلنا السداسيّ لصار سباعيّاً ، وهذه نهاية . ولو قال : فإن فعلنا ذلك لوصلنا إلى مثال لا يصل الفعل إليه بالزيادة لكان كلاماً صحيحاً .

وبَدَهيٌّ أن يَتَّفِقَ الشريفُ في شرحه آراء النحاة البصريّين ، فهو يشرح لمع ابن جنّيّ ، ونَسَبُ الشريف العلوي مُتَّصِلٌ بأبي عليّ الفارسيّ ، وهما ليسا بصريي المذهب فحسب بل هما رأسا الانحراف عن المبرد وتلاميذه ، والعودة إلى كتاب سيبويه .

وهو في أخذه عن البصريّين لا يسميهم في أغلب الأحيان ، فإذا أراد أن يذكر بعدهم قول الكوفيّين يذكرهم فيقول : " هذا مذهب البصريّين وعند الكوفيّين ... "[1] ، وكذلك عند ما ينقل اختلافهم في مسألة ما نجده يذكرهم بأسمائهم أو يقول : " وقال قوم " أو " وقال بعضهم " أو " ومن الناس من يقول "[2] . وقد يكون الرأي الذي يعرضه بعد هذه العبارات هو رأي سيبويه نفسه[3] . ويسميهم أيضًا حين يعرض لانفراد بعضهم برأيٍ ما . وهو إذ يسميهم يتخذ منهم أربعة مواقف:

أولاً : أن يعرض آراءهم وأقوالهم دون ترجيح أو ردّ أيٍّ منها :

من ذلك ماقاله في جواز تقديم خبر (ليس) عليها : فأما (ليس) فسيبويه يجيز تقديم خبرها عليها ، وغيره يأباه لنقصان تمكنها ولكونها حرفًا . " (١/٥ ١٣) .

وفي تعليله لمجيء الحال معرفة في قولهم : " جاؤوا الجماء الغفير" قال: " فأما الجماء الغفير فذكر الخليل أنهم أدخلوا فيه الألف واللام على نية مالم يدخلوا .

---

(١) انظر مثلاً : ١/ ٨٦، ١٠٩، ٢٧، ٢/٢٠٠٥، ٥٠، ٨١، ٨٦، ١٠١، ١٥٦ .

(٢) انظر مثلاً : ١/ ١٦٣، ٢/٢٢، ٧٥، ١٢٩، ٢٤٦ .

(٣) انظر : ١/ ٤٠، ٥٢، ١٧٩، ٢/ ٧٠ .

وقال سيبويه : انتصابه كانتصاب العراك . " (١/٢٠٩) .

وحين عرض خلافهم في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً قال : " ... فإذا كان العامل فعلاً فإن المازنيّ وأبا العباس يجيزان تقديم المفعول (أي التمييز) على الفعل ، وكان سيبويه لا يرى ذلك ... " (١/٢١١) .

وفي كلامه على الهاء في نحو (رأيته) يقول : " وتقول للغائب (رأيته) فالهاء هي الضمير وهي اسم ، ولما أشبعوا ضمّها لحقتها واو لا تثبت في خط ولا وقف ؛ لأنها ليست من نفس الكلمة ، هذا مذهب الزجاج . وعند سيبويه أن الهاء والواو اسم . " (٢/٣٢) .

ويتحدث عن أصل (مهما) فيقول : " وأما (مهما) فقد اخْتُلِفَ فيها فقال الخليل : هي (ما) زيد عليها (ما) لغواً ، وأبدل من ألفها هاء لمشاركتها لها في الخفاء فقيل (مهما) . وقال سيبويه : يجوز أن يكون (مه) كـ (إذْ) ضمّ إليها (ما) . وقال الزجاج : هي (مه) التي للكف والزجر و(ما) بعدها للمجازاة ، والدليل على أنها بمعنى (ما) رجوع الضمير إليها في قول المتنخل الهذليّ :

إذا سُدْتَهُ سُدْتَ مطواعةً ومهما وَكَلْتَ إليه كفاهُ

فالهاءُ في (كفاهُ) راجعة إلى (مهما) فهذا دليل على أنها (ما) الموصولة . " (١/١٣٣ - ١٣٤)(١) .

---

(١) وانظر أيضاً : ١/٥٣ - ٥٤ ، ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٢/٤٩ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ١٩٢ - ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧ - ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٣٤٣ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ - ٢٨٢ ، ٢٨٦ - ٢٨٧ .

ثانياً : عرض آرائهم وأقوالهم وردّ بعضها :

فبعد أن عرض قول سيبويه والأخفش والفراء والجرميّ والفارسيّ وبعض المتأخرين في تعريف الاسم قال : " فأما محمد بن السريّ فانه قال : الاسم مادلّ على معنى عارٍ من الدلالة على الزّمان . وقال أبو العباس المبرّد : الاسم مادلّ على مسمى تحته . وما ذكره محمد بن السري يبطل بقولهم : (أتت الناقة على مضربها ومنتجها) ؛ لأن المضرب والمنتج يدلان على الضراب والنتاج وعلى الزمان ، لأن زمان ذلك معروف . وما ذكره أبو العباس يبطل بالفعل فإن الفعل يدلّ على مسمى تحته . " (١/٩ — ١٠) .

وفي حديثه عن العامل في التابع قال : " واختلفوا في العامل في البدل وفي الصفة وفي التوكيد ، فقال قوم : العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، وإنما عمل في التابع بتوسط المتبوع ، وهذا قول أصحاب سيبويه . وعند الأخفش أن العامل في التابع كونه وصفاً أو توكيداً أو بدلاً لمرفوع أو منصوب أو مجرور فيكون العامل معنوياً لا لفظياً . وعنده أن البدل والمبدل جملتان ، لأن العامل في هذه الجملة غير العامل في هذه الجملة ، واستدلّ بقوله تعالى : ﴿ وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ قال : فظهور اللام مع (من) وهي بدل من (الذين) يدل على أنها من جملة أخرى وعند أصحاب سيبويه أن ظهور العامل على طريق التوكيد ، لأن العامل قد يتكرر في الشيء الواحد مرتين توكيداً . فإذا كان كذلك لم يكن ظهور اللام دليلاً على أنها جملة أخرى " (١/٦٩) .

وبعد عرضه لرأي سيبويه في الواو والياء والألف في الأفعال الخمسة يقول : " وكان أبو عثمان المازنيّ يقول : هي حروف تدل على التثنية والجمع والتأنيث ، والضمير مستتر في الفعل ، كما أنك إذا قلت : زيد قام ، فالضمير مستتر ، فكذلك إذا قلت :

الزيدان قاما ، فالضمير مستتر بحاله . والألف تدل على التثنية . وهذا ليس بصحيح ؛ لأن النحويين أجمعوا أن قولنا : أقوم للمخبر عن نفسه ضميره مستتر فيه ، وقولنا : قمتُ ، التاء هي الاسم ، وهي متصلة به ، فإذا جاز أن يكون ذلك للمتكلم جاز أن يكون مثله للغائب إذا قلت : هو يفعل،كان ضميره مستتراً ، فإذا قلت : يفعلان ظهر الضمير في الألف واتّصل بالفعل ، وكذلك يفعلون للجماعة . فأما الياء فالدليل على أنها ضمير المؤنث أنها تسقط مع ضميع التثنية ، فإذا قلت : الهندان تضربان فإنما سقطت ، لئلا يجتمع ضميران في كلمة واحدة ... " (١/١٠٧-١٠٨) (١) .

ثالثاً : عرض آرائهم وأقوالهم وترجيح بعضها :

فمن ذلك قوله بعد عرضه لاختلافهم في (إيّا) وما بعدها : " واعلم أن الاختلاف في هذا الاسم إنما كان من حيث أن المضمر لا يضاف ،وقد مضى بيانه ؛ لأن الشيء لا يضمر إلّا بعد تحققه وإزالة الإشكال ، والإضافة تحدث تعريفاً وتخصصياً لم يكن ، فلمّا ثبت أن المضمر لا يضاف اشتبه ما وقع بعد (إيّا) . والذي يَقْوَى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمضمر في الحقيقة بل أقيمت مقام المضمر على ماذهب إليه السيرافيّ ، ويكون مابعدها موضعه مجرور بالإضافة بمنزلة الكاف في (غلامك) ، والهاء في غلامه ، وأشباه ذلك . " (٢/٢٣) .

ولما تحدث عن (إذ ما) قال : " فأما (إذ) فكانت لما مضى من الزمان ، فلمّا صحبها (ما) دلّت على الاستقبال ، وهذا يدلك على صحة التغيير . وسيبويه يجعلها حرفاً لتغيير معناها . وحُكِيَ عن بعض النحويين أن (إذ ما) هي (إمّا) أقيمت

(١) وانظر أيضاً : ٢/٩٠-٩٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٣٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

مقامها : لأن (ما) لا يكاد يأتي بعدها فعل إلا بالنون ، نحو قوله تعالى ﴿وإما تثقفنهم﴾ و ﴿وإمّا تخافن من قوم خيانة﴾ و ﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً﴾ فلمّا كانت النون تكسر الشعر جُعِلَ مكانها (إذ ما) . فهذا يدلك على أنها حرف كما قال سيبويه . (٢/ ١٣٤) .

رابعاً : عرض آرائهم وأقوالهم وترجيح بعضها معتمداً على ترجيح شيخه أو على كونها رأياً لأبي عليّ الفارسيّ :

فمن ذلك أنه حين يذكر (ليس) وهي على مذهب ابن جنّيّ فعل وعلى مذهب أبي علي حرف نجده يدافع عن مذهب أبي عليّ في حرفيتها . قال : " وكذلك (ليس) هي على مذهبه فعل " (١٠/ ١٢) أي على مذهب ابن جنّيّ ، ثم يقول بعد ذلك : " فإن قال قائل : فإن (ليس) عند أبي عليّ حرف ، وهي مسندة إلى الضمير في قولنا : (لست ولسنا ولسنَ) وأشباه ذلك . فالجواب عن ذلك أن (ليس) لم تسند إلى اسمها إسناد الأفعال ، فأمّا دخول الضمير عليها ، واتّصاله بها على حدّ اتصاله بالفعل فليس مما يدلّ على كونه فعلاً ، لأن اسم (ليس) لا بدّ له من مسند يسند إليه إمّا مظهر أو مضمر ، فلا يصح أن تسند (ليس) إلى اسمها مع كون الخبر مسنداً إليه . فإن قال قائل : فقد جاء فعل لم يسند إلى شيء وهو قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصّدودَ وقلّما ... وصالٌ على طولِ الصّدودِ يدومُ

فـ(ما) كافّة ، و(وصال) يتعلق بـ(يدوم) فلا يكون (قلّ) مسند إلى شيء . والجواب أن هذا غير صحيح ، لأن التقدير : قل دوام وصال على طول الصدود ، وهذا المعنى الذي عقد عليه البيت . " (١/ ١٣) .

وفي موضع آخر يقول : " فأمّا (ليس) فعند صاحب اللّمع أنها مخففة من (لَيِسَ) مبنية على حالة واحدة غير منصرفة فلا يكون منها أمر ولا نهي ولا مصدر ولا مستقبل . والذي كان يعتمده شيخنا – رحمه الله – وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ – أنها حرف ضد (كان) ، فتعمل عمل (كان) ، ألا ترى أنك تنفي بها الحال كما تثبت بـ (كان) ما مضى ، وقولهم بأن الضمير قد يتصل بها على حدّ اتّصاله بالفعل ، فإن ذلك لا يدل على أنها فعل ، لأن الضمير قد اتّصل بالاسم في نحو قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ ، ولكنّ اتّصال الضمير بها على هذا الوجه أجراها مُجرى الفعل حتّى جاز تقديم خبرها على اسمها . " (١/١٣١) .

ولما تحدّث عن اسم (لا) النافية للجنس هل هو معرب أو مبنيّ ساق أقوالهم في ذلك ثم رجّح ما اعتمده شيخه أبو القاسم مع شيء من الشرح . قال " فإذا قلت : لا رجل في الدار ، فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء ، ولكنها مُنِعَ منها التنوين . وقال أبو سعيد في الشرح : وقد يعمل العامل في الشيء ، ويُمْنَعُ التصرف ، ولا يكون هذا مُبْطِلاً لعمله كقولنا : حبذا زيد (حب) فعل ماض و(ذا) فاعله ، وجُعِلا جميعاً كَشيءٍ واحدٍ ... والذي أَمَلَّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن عليّ أن الأسماء الشائعة التي يُنْفى بها الجنس مبنية على الفتح ، وهذا هو قول المبرّد . وعند الزجاج أنها فتحة إعراب . وقال الزجاج : ليست مبنية وإنّما شبهها – يعني سيبويه – بـ (خمسة عشر) ، لأنها لا تفارق ما تعمل فيه ... والذي يجب أن يُعْتَمَدَ في هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء النكرات ولم تفارقها وكثرت معها حذفوا التنوين منها ، وبنوها على أخف الحركات وهي الفتحة لكثرة دورانها ، فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنيّاً على الفتحة كما بُنِيَ (زيد) في

النّداء في قولنا : يازيد على الضم ." (١/١٦٣).

وهو يذكر العلة التي ساقها شيخه في بناء الأسماء الأعلام في النداء ثم يذكر علة الجمهور بعد قوله : "وقال غيره" (٢/٥٠).

ويعرض اختلافهم في العامل في جواب الشرط ثم يعرض رأي شيخه في ذلك فيقول : "اعلم أن جمهور النحويّين اتّفقوا على أن (إنْ) هي الجازمة لفعل الشرط بنفسها ، واختلفوا في جزم الجزاء . فمنهم من يقول : إن الجزاء ينجزم ب(إن) كما انجزم الشرط بها ، وهو اختيار أبي سعيد السيرافيّ ، وكان يقول : إن خبر المبتدأ ارتفع بالابتداء سواء كما تقول في (إن) إنها تجزم الجزاء . ومنهم من يقول : إن الجزاء مجزوم ب (إنْ) وبما بعدها من فعل الشرط . وكلام سيبويه محتمل للمعنيين جميعاً ،لأنه قال : "وينجزم الجواب بما قبله" فيحتمل أن الشرط مع (إنْ) جميعاً جزما الجواب ، ويحتمل أن (إنْ) وحدها جزمته . وقال قوم : فعل الشرط جزم الجواب . والذي أملاه علينا شيخنا : أن الشرط مع (إن) جميعاً جزما الجواب ؛ لأنهما تقدما على الفعل ، فليس أحدهما بالعمل أولى من الآخر." (٢/١٣٦)(١).

أما الكوفيّون فقد بثّ الشريف في شرحه أقوالهم واصطلاحاتهم إلى جانب أقوال البصريّين واصطلاحاتهم ،فذكر قولهم : في إعراب فعل الأمر (١/٣٣ ، ٢/١٠١ ، ١١١) ، وفي أن المبتدأ والخبر مترافعان (١/٩٠) ،وفي أن الفاعل مرفوع بفعله مقدماً ومؤخراً (١/١٠٩) ، وفي رفع اسم كان بالابتداء ونصب خبرها على الحال (١/١٢٧) ،وفي عدم تجويزهم تقديم الحال في أول الكلام

(١) وانظر أيضاً : ٢/٢٨٤ .

إلاّ إن كانت لمكني (١/٢٠٥) ،وفي أنهم لا يرون تقديم التمييز على عامله حتى ولو كان العامل فعلاً (١/٢١١) ،وفي أن (إلّا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى) (١/٢٢٢) ،وفي أن (أو) تكون بمعنى (بل) (١/٢٨٢) ، وفي أن العطف على الضمير المرفوع جائز دون توكيده في سعة الكلام (١/٢٩٦) ، وفي تسميتهم لضمير الفصل العماد (٢/٢٠) ،وفي أن (إيّا) ومابعدها جميعاً اسم مضمر (٢/٢٣) ،وفي أن الأسماء الأعلام في النداء معربة (٢/٥٠) ، وفي أصل (هناه) (٢/٧٨) ،وفي جواز ترخيم الاسم الثلاثيّ (٢/٨١) ،وفي أن لام الجحود هي الناصبة للفعل (٢/١٢٦) ،وفي أن فعل التعجب اسم (٢/١٤٥) ، وفي أن نعم وبئس اسمان (٢/١٥٦) ،وأنهما علا الرفع في المخصوص بالمدح أو الذم (٢/١٥٩) ،وفي جواز الجرّ بـ(كم) الخبرية مع الفصل (٢/١٧٥) ، وفي جواز إدخال (أل) على مميز العدد (٢/٢٣١) ،وفي أن (ايمن) جمع (يمين) (٢/٢٧٢ ، ٣٦٥) ،في أن (أيّ) الموصولة منصوبة دائماً (٢/٢٨٣) ،وفي أن التصغير قد يكون للتعظيم (٢/٣٣٦) .

وذكر قول الكسائيّ في جواز العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل الخبر مع المكني والظاهر (١/١٦١) ،وتسميته للظروف أوصافاً (١/١٩٣) ،ونصبه الحال على القطع (١/٢٠٥) ،وقوله بأن (حتّى) تجر بإضمار (إلى) بعدها (١/٢٤٢) ، وتجويزه ترخيم الاسم المضاف (٢/٨٦) .

وذكر قول الفراء في (حيث) (١/٢٨) ،وتجويزه القسم بـ(جير) (١/٣١) ، وعطفه بالرفع على اسم (إنّ) قبل الخبر إذا كان اسمها مما لا يظهر فيه الإعراب (١/١٦٠) ،

وتسميته للظروف محالاً (١٩٣/١) ،وقوله بأن (حتّى) في الجر نائبة عن (إلى) (٤٢/١) ، ورفعه الضمير في نحو (لولاي ولولاك) بالابتداء (٦٦/١) وتجويزه ترخيم الاسم الثلاثيّ إذا كان وسطه متحركاً (٨٥/٢) ، وتجويزه ترخيم الاسم المضاف (٨٦/٢) .

وهو في عرضه لآرائهم يُجْمِلُهم في أغلب الأحيان فيقول : " وعند الكوفيّين " أو " والكوفيّون " أو " وهو قول الكوفيّين "[(١)] . أو يقول : " وقال بعضهم " أو " وقال قوم " أو " وبعض الناس يقول " أو " وحُكِيَ عن بعضهم "[(٢)] .

ولا يذكر من أسمائهم إلّا الكسائيّ والفراء . وأحيانا يعرض الخلاف بينهما في المسألة الواحدة[(٣)] ، أو في الاصطلاح[(٤)] .

وهو في عرضه لآراءهم وأقوالهم يتخذ منهم ثلاث مواقف :

أولا : أن يعرض آرائهم وأقوالهم بعد عرضه لآراء وأقوال البصريّين دون أن يردّها :

فمن ذلك عرضه لقولهم بإعراب أفعال الأمر ، قال : " وعند الكوفيين أنها معربة على تقدير محذوف ، فتكون مجزومة ، ويكون التقدير ، لتضرب ،لتأخذ ." (٢٢/١) .

وبعد عرضه لجواز تقديم الحال عند البصريّين يقول : " والكوفيّون لا يقدمون الحال في أول الكلام ، لأن فيها ذكراً من الاسم ، فإن كانت لمكني جاز

---

(١) انظر مثلاً : ٣٣/١ ، ١٢٧ ، ٢٠٥ ، ٢/٥٠ ، ٧٨ ، ١١١ ، ١٧٥ ، ٢٨٣ .

(٢) انظر مثلاً : ١٩٦/١ ، ٨٣ ، ٢/ ، ٢٧٢ .

(٣) انظر مثلاً : ١٦٠/١ ، ١٦١ ، ٨٥/٢ .

(٤) انظر مثلاً : ١٩٣/١ .

تقديمها عندهم . والكسائيّ يقول : هي منصوبة على القطع ، ومعنى القطع أن يكون قصد النعت ، فلمّا كان الأول معرفة والثاني نكرة انقطع منه وخالفه . " (١/٢٠٥) .

وبعد أن يوضح مذهب البصريّين في تقديرهم (إلّا) في الاستثناء المنقطع ب(لكن) يقول : " وعند الكوفيّين أن (إلّا) بمعنى (سوى) . " (١/٣٣٣) .

وبعد عرضه لرأي سيبويه في (أي) الموصولة يقول : " وعند الكوفيّين وغيرهم لا تُبْنَى على الضمّ وإنّما تكون منصوبة على كلّ حالٍ . " (٢/٢٨٣)(١) .

ثالثاً : عرض آرائهم وأقوالهم وردّه لها :

من ذلك إيراده لقولهم أن الفاعل مرفوع بفعله مقدّماً ومؤخّراً ، وردّه ذلك قال : " وعند الكوفيّين به أن الفاعل مرفوع بفعله مقدّماً ومؤخّراً ، يقولون : (زيد قام) فعل وفاعل ، ولا يسمون مبتدأ وخبراً له إلّا ماكان من اسمين أو ماجرى مجراهما . وقد مضى أن الفاعل إنّما ارتفع ، لأنّه لا بدّ في الكلام منه ، والعامل فيه فعله المقدّم عليه ، ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله . " (١/١٠٩) .

وينقل رأيهم في اسم (كان) وخبرها ثم يردّه ، قال : " وعند الكوفيّين أن الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ماكان عليه قبل دخولها ، والخبر منصوب على الحال . وهذا لا يصحّ ، لأنّ الخبر يكون معرفة ، والحال لا يكون معرفة إلّا في النادر ، والخبر هاهنا يقع معرفة في الأكثر الشائع نحو قولك : كان زيد أخاك ، وكان عمرو أباك وأشباه ذلك " (١/١٢٧) .

---

(١) وانظر أيضاً : ١/٨، ٢٧، ٣١، ١٦٠ - ١٦١، ٢٤٤، ٢٦٦، ٢٩٦، ٢/٥٠، ٧٨، ٨١، ١٥٩، ١٧٥، ٢٣١ .

ويذكر رأي الفراء في جواز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً ، ثم يرده ، قال : " وعن الفراء أنه يجوز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً نحو (عَضُدٍ) و(كَتِفٍ) وَ(فَخِذٍ) ، قال : لأن في الأسماء نحو (يد) و(دم). وهذا غير صحيح ؛ لأن هذه الأسماء منقوصة ، نقص منها حروف معتلة . " (٢/ ٨٥)

ويذكر رأيهم في (نعم وبئس) ، ويرد ذلك ، قال : " وعند الكوفيّين أنهما اسمان واستشهد بجواز دخول حروف الجر عليهما في قولهم ، مررت بنعم القوم. وهذا لا حجة فيه ؛ لأن حرف الجر قد دخل على الفعل في نحو قول الشاعر :

والله ماليلى بنامَ صاحبُه

فأدخل الباء على (نام) وبالإجماع أن (نام) فعل .

والدليل على أنهما فعلان إلحاق علامة التأنيث بهما في قولهم: نعمت المرأة هند ، وقول ذي الرّمّة :

أو حُرّةٌ عيطَلٌ ثَبْجاءُ مُجفِرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرقُ البَلَدِ

... واستقلال الفاعل بهما كما يستقل بسائر الأفعال . وبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية . " (١/ ١٥٦)[(١)] .

ثالثا : وافقهم في مسألة واحدة ، وهي اعتباره أن الأصل في لفظ (إنسان) : (إنسيان) وأن تصغيره في القياس : (أُنَيْسيان) ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها . قال : " فأما إنسان فقالوا في تصغيره : (أُنَيْسان) ، وكان الوجه (أُنَيْسيان) ؛ لأن الأصل فيه إنسيان " (٢/ ٣٥٢).

---

(١) وانظر أيضاً : ٢/ ٨٦ - ٨٧ ، ١٠١ ، ١١١، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٧٧ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ .

وهو بذلك يخالف مذهب صاحب المتن من غير أن يشير إلى ذلك ، لأن ابن جنّيّ قال : " وقد شذّ شيء من التحقير لا يُقاس عليه ، قالوا في عشية : عُشَيْشِيَة وفي مغرب : مُغَيْرِبان ،وفي إنسان : أُنَيْسِيان ..." (٢/ ٣٥١).

أما البغداديّون فقد ذكر رأسهم أبا الحسن بن كيسان مرة واحدة حين عرض رأيه في جواز تقديم خبر (مازال) عليها ، فَخَطَّأَهُ ولم يعتدّ به . قال : " وكان أبو الحسن بن كيسان يجيز : قائماً مازال زيد . وهو لا يصح ، لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال ، فلا يتقدم عليها ما في خبرها ، لأنه صلة لها . " (١/ ١٣٥).

وحين يذكرهم ابن جنّيّ في معرض حديثه عن تعريف العدد وأنه لا يجوز إدخال (أل) على المميّز ،لأنه لا يكون إلّا نكرة ، يقول بعد ذلك :" على أن الكُتّاب الآن على طريق البغداديين يجيزونه ،وفيه من القبح ماذكرت" (٢/ ٢٣٠). نجد الشريف في شرحه لكلام ابن جنّيّ يردُّ هذا الرأي الذي نسبه ابن جنّيّ إلى البغداديين إلى أصله من نحو الكوفيّين ولا يذكر البغداديين فيقول : " وأجاز الكوفيّون : عندي العشرون الدراهم ،وأجازوا أيضاً عندي الثلاثة عشر الغلام . " (٢/ ٢٣١) .

- مصادر الكتاب :

اعتمد الشريف في شرحه على عددٍ من المصادر وهي :

١ - كتاب سيبويه :

اهتم الشريف بالكتاب اهتماماً كبيراً ،ولذا نجده يرافقه من أول الشرح حتى نهايته وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : أن يأخذ منه بالمعنى أو يورد رأيه ، وهي الطريقة الغالبة ،فهو إذْ يتكلم عن استعمال النحويّين للفظة (كلم) يقول : " وسيبويه استعمل الكلم فيما كان دالاً على معنى ولا يكون مفيداً إذْ لم يكن مركباً . " (١/٤) . وفي حديثه عن حرف الإعراب في الاسم المقصور يقول : " اعلم أن جمهور النحويّين كسيبويه وأصحابه وابن جنّي يقولون : إن الألف في الوقف في حال الرفع والجرّ هي حرف الإعراب ..." (١/٥٣) .

ولما نقل آراءهم في اسم (لا) النافية للجنس صَدَّرَ ذلك بقوله : "... فإذا قلت : لا رجل في الدار فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء ،ولكنها مُنِعَ منها التنوين " (١/١٦٢)(١) .

ويذكر أن (من) تكون للتبعيض ثم يقول : " ... هذا مذهب سيبويه . وقال أبو العباس المبرّد ... وعند سيبويه أنها للتبعيض في هذا مجردة عن الابتداء." (١/٢٢٨) .

ويَنْقُلُ قوله في أن (أيّ) الموصولة مبنية فيقول : "... وهي معربة في عموم أحوالها إلّا في الموضع الذي تكون بمنزلة (الذي) ، وتحتاج إلى صلة ، فإنها عند سيبويه تكون مبنية على الضمة نحو قولهم : لأكرِمَنَّ أيُّهم أفضل ... وسيبويه أجراها مُجرى

---

(١) وانظر : ١/١٦٨ ، ١٦٩ .

أخواتها من (الذي ، ومَنْ ، وما) فكما كانت تلك مبنيات بنى هذه على الضمّ ، ليدلّ به على تمكنها كما فعلوا في النداء وفي (حيثُ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ) . " (٢/٢٨٣)[1].

الطريقة الثانية : أن ينقل نص كلام سيبويه . من ذلك قوله في معرض حديثه عن حدّ الاسم : " ... وقد سبقه إلى هذا المعنى سيبويه فإنه لم يحدّ الاسم في كتابه بل قال : " الاسم نحو رجل وفرس" (١/٨) .

وفي تعريف الحرف يقول : " وسيبويه أشار إلى هذا الحدّ في كتابه فقال : الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " (١/١٤).

ولمّا تحدّث عن معنى (لعل) نقل قول سيبويه : " لعل وعسى طمع وإشفاق". (١/١٤٧).

وفي حديثه عن معاني الباء قال : " قال سيبويه وهي للإلزاق والاختلاط."(١/٢٦٦).

وفي أصل (مهما) يقول : " وقال سيبويه : يجوز أن يكون (مه) ك (إذْ) ضم إليها (ما) . " (٢/١٣٣)[2]. وأحيانا ينقل عنه بشيء من التصرف كقوله في حديثه عن حدّ الفعل " ... فأما سيبويه فقال : الفعل أمثلة أخذت من أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع. " (١/١٢).

وفي حديثه عن معنى الفاء يقول : " ... ولهذا قال سيبويه : إن قولهم مررت

---

(١) وانظر أيضاً : ١/١٧٤، ٢٦٦، ٢/١٥، ٣٢، ٣٥، ٥٨، ٧٣، ٨٧، ١٠٧، ١٣٤، ١٤٣، ١٥٣، ١٩٢، ٣٤٣، ٣٦٠، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٨٧.

(٢) وانظر أيضاً : ١/٢٧، ٢/٢٤، ٧٥، ١٠٩، ١٤٨.

بزيد وعمرو إن ذلك يقتضي مرورين . " (٧٥/١) .

ولما عرض لعدم وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل إذا قُدِّر على الأخير قال :

" ولهذا قال سيبويه : إنّ (أنت) لا يقع موقع التاء من (ضربتُ) ، ولا (أنتما) موقع (تُما) من (فعلتما) . " (٣٨/٢) .(١)

وقد يَهِمُ في فهم كلام سيبويه ففي مَعْرِض كلامه عن (هناه) يقول : " وقال سيبويه أما الألف والهاء اللتان لحقتا (ياهناه) فمثل الألف والهاء اللتان لحقتا (أيّا) في قولك (يا أيّها) توكيداً ، وكأنك كررت (يا) مرتين . " (٨٧/٢) .

والذي في سيبويه : " وقال الخليل (اللّهم) نداء والميم هاهنا بدل من (يا) ، فهي هاهنا - فيما زعم الخليل - آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها ، لأن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون (المسلمين) في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الإعراب . وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قِبَلِ أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك (ياهناه) وأما قوله عز وجل : ﴿ اللهم فاطر السموات والأرض ﴾ فعلى (يا) فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم ، ولأن له حالاً ليست لغيره . وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت : (ياأيها) ، وصار الاسم بينهما كما صار (هو) بين (ها) و(ذا) إذا قلت : هاهوذا . " .(٢)

وقد ينقل كلام سيبويه من شرح السيرافيّ من ذلك قوله : " قال سيبويه - فيما حكاه أبو سعيد في الشرح - : وليس بالباب . " (٢٤٣/٢) .(٣)

(١) وانظر أيضاً ٩٧/٢ ، ١٩٢ .
(٢) الكتاب : ٣١٠/١ .
(٣) وانظر ٢١/١ ، ٤٩/٢ .

وهو في أخذه عنه ميالٌ لرأيه في الكثير الغالب ، فإن رَغِبَ عن رأيه في القليل النادر إلى رأي غيره نجده يبقى معتداً به محترماً له . فمن ذلك مثلاً أنه حين مال إلى الرأي الذي اعتمده شيخه في أن اسم (لا) النافية للجنس مبني في حين ذهب سيبويه إلى أنه معرب نجده لا يدفع رأي سيبويه بل يعتمد عليه في تعليله لبعض الأمور ، قال بعد أن ذكر جواز العطف على اسم (لا) بالنصب والتنوين نحو : لا غلامَ وجاريةً لكَ : "... فإن قيل : فأنتم تقولون : إن فتحة الميم من (الغلام) فتحة بناء فكيف تعطفون عليها فتحة إعراب؟ قيل له : قد ذكرنا أنها عند سيبويه وغيره فتحة إعراب وإنّما امتنع التنوين منها بلزوم حرف النفي لها " (١/ ١٦٨)

ثم قال بعد أن ذكر أحد وجوه جواز وصف اسم (لا) وهو وجه النّصب نحو: لا رجلَ ظريفاً في الدار : " ... فإن قيل : فالفتحة في (ظريف) فتحة إعراب، وفي الرجل فتحة بناء فكيف تَصِفُ المبنيَ بالمعرب ؟ قيل له : قد بَيّنّا أن الفتحة عند سيبويه فتحة إعراب حُذِفَ منها التنوين لملاصقتها لحرف النفي . " (١/ ١٦٩).

٢ - المقتضب للمبرد :

وهو في أخذه عن هذا الكتاب يتبع طريقتين :

الأولى : أن يأخذ بالمعنى أو يورد رأيه :

قال في اختلافهم في اسم (لا) النافية للجنس أمعرب هو أو مبنيّ : " والذي أَمَلَّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن عليّ : أن الأسماء الشائعة التي يُنْفَى بها الجنس مبنية على الفتح . وهذا قول المبرد . " (١/ ١٦٣)[1] .

---

(١) وانظر أيضاً : ١/ ١٧١، ٢/ ٢٩٢ .

وقد يعبر عنه بقوله : (وغير سيبويه) ، قال : " وغير سيبويه يقول : جُدَيِّل وقُسَيِّر ، ويحتج بأن الواو إذا وقعت لامًا انقلبت ياء . " (٢/٣٤٣) .

الطريقة الثانية : نقل نص كلامه من ذلك قوله : " وذكر في المقتضب :

بكاء ثكلى فقدت حميمـــا

فهي ترثى بأبـــا وابنيما . " (٢/٦٨) .

وأحيانا يتصرف كقوله في تعريف الاسم : " وقال أبو العباس المبرد : الاسم مادلّ على مسمى تحته . " (١/٩)[١]

وقد ينقل رأيه معتمدًا على كُتب النحو أو على الروايات الشفوية[٢] .

٣ - الأصول لابن السراج

وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : الأخذ بالمعنى أو إيراد الرأي :

فمن ذلك أنه حين تحدث عن معنى (بل) قال : " وأما (بل) فقال : هـــي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني ، وهذا المعنى هو المتداول بين النحويين وذكره ابن السراج في باب حروف العطف وقوم ينكرون ذلك ويقولون ، إنها يعطف بها فـــي كتاب الله تعالى ، ولا يجوز أن يقال إن الله تعالى أضرب عن شيء . وقالوا الصحيح أن يقال : « هي لترك شيء من الكلام وأخذ في غيره . وذكر هذه العبارة ابن السراج في آخر كتاب الأصول في باب حروف المعاني» (١/٢٨٧)[٣] .

---

(١) وانظر أيضًا : ١/٢١٥، ٢٢٨-٢٢٩، ٢/١٩٨ .

(٢) انظر مثلاً : ١/٥٠، ١٧٨، ٢/٦٢، ٦٩، ٩١، ٢٢٠ .

(٣) وانظر أيضًا : ٢/٦٩ .

الطريقة الثانية : نقل نص كلام ابن السراج وأحياناً بتصرف .

ففي حديثه عن تعريف الاسم يقول : " فأما محمد بن السري فإنه قال :

" الاسم مادلّ على معنى عار من الدلالة على الزمان " (١/ ٩) .

وفي (إيّاك) يقول : " وبين النحويّين خلاف في هذا الاسم ، فقال ابن السراج : القياس أن يكون (إيّا) مثل الألف والنون التي في (أنت) فتكون (إيّا) هي الاسم ومابعدها لخطاب . قال : ويُقَوّي ذلك أن الأسماء المضمرة وسائر المكنيات لا تضاف . " (٢/ ٢٢). وفي الألف واللام الداخلة على الأسماء الأعلام يقول : " قال الخليل - فيما حكاه ابن السراج في الأصول عنه : أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه كأنه وصف غلب عليه . انتهى قوله . " (٢/ ٤١)[1] .

٤ - الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي .

وهو الكتاب الذي أخذه الشريف عن شيخه أبي القاسم زيد بن عليّ عن أبي الحسين عبد الوارث عن خاله أبي عليّ الفارسي ، ورواه وأخذه عنه خلقٌ كثيرٌ . ولذا نجده يتبع في أخذه عنه طريقة واحدة وهي نقل نص كلامه وأحياناً بتصرف .

فمن ذلك قوله في معرض حديثه عن حدّ الاسم : " وذكر أبو علي في كتابه المعروف بالإيضاح : الاسم ماجاز الإخبار عنه . قال : ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ، ولحاق التنوين له كقولنا : الفرس والغلام وفرسٌ وغلامٌ . " (١/ ٩) .

---

(١) وانظر : ٢/ ١٠ ، ٦٩ ، ٧٨ ، ٩٢ .

وفي حدّ الفعل يقول : " وحدُّ الفعل عند أبي عليّ على ماذكره في كتاب الإيضاح فقال : وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء." (١/١٢) .

وفي حدّ الحرف يقول : " وقال أبو عليّ الفارسيّ : الحرف ماجاء لمعنى ليس غير . " (١/١٤) .

وأحياناً ينقل رأي أبي علي معتمداً في ذلك - فيما يبدو - على شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن عليّ دون أن يشير إلى ذلك أو على كتب أخرى للفارسي . ففي كلامه على حرف الإعراب من الاسم المقصور : " ... فأما غير سيبويه فعنده أن الألف في حال الرفع والنصب والجرّ بدل من التنوين إذا وقفت عليها كما تكون في النصب عند سيبويه . وهذا رأي أبي عثمان المازنيّ وأبي عليّ الفارسيّ ... " (١/٥٤) .

٥ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي :

وهو في الأخذ عنه يتبع طريقتين :

الأولى : الأخذ بالمعنى أو إيراد الرأي .

فبعد أن عرض خلافهم في (إيّا) وما بعدها قال : " والذي يقوى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمضمر في الحقيقة بل أقيمت مقام المضمر على ماذهب إليه السيرافي ... " (٢/٢٣) .

وفي حديثه عن ضمير المؤنثة الغائبة يقول : " فأما (بها) فالهاء والألف جميعاً هي الاسم بلا خلاف ، وحكاه أبو سعيد في الشرح . " (٢/٣٦-٣٧) .

وفي مطلع كلامه عن النداء يقول : " ... ومن حق كلّ منادى أن يكون

منصوباً ، لأنه مفعول به ، لأن تقدير قولهم : يارجلاً : أدعو رجلاً ،فـ(يا) حرف ناب عن جملة من فعل وفاعل ، هذا مذهب سيبويه وسائر البصريين ، وذكره أبو سعيد في الشرح ... " (٢/٤٩) .

ويتحدث عن العامل في جواب الشرط فيقول : "... فمنهم من يقول : ان الجزاء ينجزم بـ(ان) كما انجزم الشرط بها ، وهو اختيار أبي سعيد السيرافيّ" (٢/١٣٦).

الطريقة الثانية : نقل نص كلام السيرافي وأحياناً بتصرف .

ففي حديثه عن حرف الإعراب يقول : "... ذكر ذلك أبو سعيد في الشرح قال : وإنّما سُمّيت حروف الإعراب ، لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها . وقال في موضع آخر : وإنّما سُمّيت حروف الإعراب وإن لم تكن الكلمة معربة على كل حال سواء ، لأن الإعراب يكون في هذه الحروف دون غيرها . " (١/٢١).

وفي عرضه لخلافهم في لفظ الضمير من (إيّاك) يقول : " وقال السيرافيّ :(إيّا) بمثابة اسم ظاهر أضيف إلى مضمر وصار المضاف والمضاف إليه كشيء واحد كما تقول : رأيتك نفسَكَ ، وقمت أنت نفسُكَ ، ومررت بك نفسِكَ ، فالنفس ظاهرة و هي مضافة إلى الكاف ، وهي في الحقيقة الكاف . " (٢/٢٣).

وحين تكلم عن معنى الواو قال : " قال أبو سعيد في الشرح : أجمع النحويّون واللغويّون من البصريّين والكوفيّين على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه ، ولا تأخير ما أخر لفظه . انتهى قوله . " (١/٢٧٥).

وفي كلامه عن الشاهد (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ ...) يقول : " وذكر أبو سعيد في

الشرح عن أبي عثمان المازنيّ قال : سمعت الأصمعيّ يقول : لم أسمعه إلا (وتأتيْ) مرفوع على القطع . قال أبو سعيد ولا يصحّ هذا إلّا أن تجعل الواو في معنى الحال كأنه قال : لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله ، أي وهذه حالك ، وهذا في معنى النصب صحيح . " (١٢٢/٢)(١) .

٦ - شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن علي .

وهو الكتاب الذي كتبه عن شيخه زيد بن علي ، وفي أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : نقل نص كلامه :

ففي حديثه عن حدّ الكلام يقول : " وحدّه شيخنا أبو القاسم زيد بن علي - رحمه الله - فقال : الكلام كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة ." (٣/١) .

وفي كلامه عن اشتقاق الاسم من السمو يقول : " قال شيخنا - رحمه الله - واشتقاق الاسم من السمو في المعنى غير ظاهر عند من لم ينعم النظر في علم الاشتقاق ، وذلك أنّ السمو هو الارتفاع ، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى ، إذْ ليس في حده ما يدلّ على ذلك ، ولكن إذا أنعمت النظر ، وأنصفت نفسك ، تبين لك معناه في الاسم ، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لا يذكر ولا يعرف ، فيكون الاسم فيه معنى السمو . " (٦/١) .

وفي تعليله لعدم صوغ فعل التعجب ممّا فوق الثلاثيّ يقول : " اعلم أن أصول الأفعال على ضربين : ثلاثيّ ورباعيّ . فلمّا تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أصلٍ ، ولجاز أيضًا أن يتعجب من السداسيّ فينقل إلى السباعيّ . وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له ، فلما كان كذلك

(١) وأنظر أيضًا : ٩٨/١، ٢٠/١٠، ٢٣، ٦٧-٦٨، ٧٨، ٩٠ - ٩١، ١٣٦، ١٨٥، ٢١٩، ٣٣٣ .

خصوه بالأصول وقصروه عليها ، وهذه العلة أملّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله ." (٢/١٥٠)[1] .

الطريقة الثانية : الأخذ بالمعنى وإيراد الرأي[2] .

٧ - شرح مختصر الجرمي لأبي الحسن الرماني :

ذكره مرة واحدة حين أورد رأيه في أن (أو) تكون بمعنى الواو فقال : " ذكر ابن عيسى في شرح الجرمي أن (أو) يكون بمعنى الواو مشركة للثاني مع الأول في إعرابه ومعناه وأنشد عليه :

وكانَ سيّانِ ألّا يَسْرَحوا نَعَماً ... أو يَسْرَحوهُ بِها واغْبَرّتِ السّوحُ

يريد ، ويسرحوه ، لأن سيّين لا يكون لأحد الاثنين ولكن لهما جميعاً . انتهى قوله . " (١/٢٨٧) .

هذا في النحو أمّا فيما يخصّ اللغة فقد اعتمد الشريف على عددٍ من كُتبها إلّا أنّه لم يذكر في شرحه إلّا كتابين ، وذلك لأن صاحبيهما انفردكلّ منهما في إيراد معنىً للفظٍ لم يرد عند غيره . والكتابان هما :

١ - جمهرة اللغة لابن دريد : ذكر ابن دريد مرتين حين فسر معنى الفَدْوكَس فقال :

" فَدْوكَس : الجافي عن ابن دريد ، وقيل : الشديد ، وقيل الغليظ" (٢/٢٥٣) .

وقال في موضع آخر : " الفَدْوكَس : الشديد . وعن ابن دريد : الغليظ الجافي . " (٢/٣٤٤) .

---

(١) وانظر ح ١ ص ١٠، ١٣، ٢٤، ٢٧، ٢/٢٨٤ .

(٢) انظر ماسلف ص ٤١ ، كلامه عن (ليس) .

٢ - المُجَرّد لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل .

ذكره مرة واحدة حين فسر معنى شِنْظير فقال " شِنْظير : حروفه كلها معجمة غير الراء وهو السيء الخلق . وفي المُجَرّد : شِنْظير وشِنْظيرة وهو الفاحش."(٢/ ٢٥٥) .

- شواهد الكتاب :

نستطيع أن نقسم الشواهد الواردة في هذا الكتاب إلى أربعة أنواع وهي :

أولاً : الآيات القرآنية .

ثانياً : الحديث الشريف.

ثالثاً : الشعر .

رابعاً : الأمثال والأقوال .

أولاً : الآيات القرآنية :

لمّا كان القرآن الكريم الحجة الأولى في هذه اللغة فلا عجب إذاً أن نرى الشريف يحتفل بالشاهد القرآني احتفالاً عظيماً .

وقد وردت هذه الشواهد القرآنية بقراءة أبي عمرو بن العلاء[1] التي كانت سائدة آنذاك في معظم أصقاع العالم الإسلامي[2] ، فجميع الشواهد القرآنية التي ساقها ابن جنّي وردت بهذه القراءة ، وكذلك شواهد الشريف عدا بعض المواضع التي كان يشير إلى أنها من قراءة أخرى .

وقد احتج الشريف بوجوه من القراءات القرآنية فأورد عدداً لا بأس به منها[3] .

ثانياً : الحديث الشريف :

سار الشريف على نهج متقدمي النحاة الذين أقلوا من الاستشهاد بالحديث

---

(١) انظر مثلاً : ١/٢٤، ٢٥، ٥٩، ٧٦، ٢/١١٤، ١١٨، ١٤١، ١٤٩ .

(٢) انظر غاية النهاية في طبقات القراء : ١/٢٩٢ .

(٣) انظر: ١/ (٩٤، ١٣٤) ، (١٢٤) ، (١٥٣) ، (٢٠٢) ، (٢٤٧) ، ٢/ (١٢) ، (٦١) ، (٦٧) ، (١٢٤) ، (١٣٠) ، (١٤١) ، (١٤٢) ، (٢٣٤) ، (٣٦١) .

الشريف ، وذلك لأن المُحَدّثين قد أباحوا رواية الحديث بالمعنى دون التقيد باللفظ.

وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها الشريف سبعة أحاديث فقط . أما ابن جنّيّ فانه لم يستشهد بشيء من الحديث ألبتة .

ثالثاً : الشعر :

لقد كان اعتداد النحاة بالشاهد الشعري عظيماً ، فكثرت شواهدهم الشعرية ، ولا عجب في ذلك ، لأن الشعر كان اللسان المعبر عما يختلج في النفوس ، وهو الفن الذي يتصل بشؤون الحياة في تلك البيئة البدوية ، ولهذا لا يعدم الإنسان أن يجد في الشعر شاهداً على أية مسألة يَعْرِضُ لها . وإذا كان القرآن الكريم نزل من الناحية النحوية بلغة قريش ، فإن الشعر يُمَثِّلُ مختلف لغات العرب ، وهذا أمر يوليه النحاةُ جلّ اهتمامهم .

وقد بلغت الشواهد الشعرية في هذا الكتاب ثمانية وستين ومائتين شاهدٍ ، منها ثمانية عشر شاهداً مكرراً وهي (٨ - ١٦٧) ، (٢٤ - ٣١) ، (٣٣ - ١٨٠) ، (٤١ - ١٠٢) ، (٥٢ - ١٤٢) ، (٦٨ - ٧٥) ، (٦٩ - ٧٤) ، (٧٧ - ٨٤) ، (٨٢ - ٢٦١) ، (٨٦ - ٢٤٤) ، (٩٥ - ٢١٧) ، (١٠١ - ٢٥٥ - ٢٥٨) ، (١٢٣ - ٢٤٩) ، (١٥١ - ١٥٤) ، (١٦١ - ٢٦٦) ، (٢١١ - ٢٥١) ، (٢١٢ - ٢٥٠) ، (٢٥٢ - ٢٦٠) . وبلغ عدد شواهد ابن جنّيّ في كتاب اللُّمع النسخة المحققة واحداً وثمانين شاهداً ، فيها شاهد واحد مكرر وهو الشاهد رقم (٩٥ - ٢١٧) من كتابنا هذا . ومنها ستة شواهد لم ترد في المتن الذي اعتمده الشريف في شرحه وهي :

١ - قول أبي ذؤيب الهذليّ :

هلِ الدهرُ إلّا ليلةٌ ونهارُهـا وإلّا طلوعُ الشّمْسِ ثُمّ غيارُها [(١)]

٢- قول النابغة الذبيانيّ :

حَلَفْتُ يَميناً غيرَ ذي مَثْنويّـةٍ ولا عِلْمَ إلّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصاحبِ [(٢)]

٣ - قول الفرزدق :

كَمْ في بني بكرِ بنِ سَعْدٍ سيّـدٍ ضخم الدّسيعَةِ ماجدٍ نفّاعِ [(٣)]

٤ - قول ذي الرُّمّة :

هيا ظبيةَ الوعساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النّقا آأنْتِ أمْ أمُّ سالِمِ [(٤)]

٥ - وقول الشاعر [(٥)] :

أزيدُ أخا وَرْقاءَ إنْ كنتَ ثائِـراً فقد عرضَتْ أحْناءُ حقٍّ فَخاصِمِ [(٦)]

٦ - قول جرير :

هذا ابنُ عمّي في دمشقَ خليفةً لو شِئْتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطينـا [(٧)]

والذي أميل إليه أن هذه الشواهد الستة ليست من شواهد ابن جنّيّ في اللمع ، وأغلب الظنّ أنها زيدت على المتن من بعض الشروح ، وقد ذكرنا - فيما مضى - أن كتاب اللمع أُعِدّ ليكون متناً يقرأه الطلاب على الشيوخ ، فربّما علّق بعضهم على

(١) انظر اللمع: ١٣٩ ، وج ١/ص١٩٣ ، الحاشية (٥) من هذا الكتاب.
(٢) انظر اللمع: ١٥١ ، وج ١/ص١٤٦ ، الحاشية (١) من هذا الكتاب.
(٣) انظر اللمع: ٢٢٩ ، وج ٢/ص١٧٦ ، الحاشية (٣) من هذا الكتاب.
(٤) انظر اللمع: ١٩٣ ، وج ٢/ص ٥٥ ، الحاشية (٣) من هذا الكتاب.
(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها .
(٦) انظر اللمع: ١٩٣ ، وج ٢/ص٥٥ ، الحاشية (٣) من هذا الكتاب .
(٧) انظر اللمع: ١٤٦ ، وج ٢ / ص ٢٠٥ ، الحاشية (٥) من هذا الكتاب .

حاشية الكتاب أو زاد شاهداً ، فظنه من بعده أنه من المتن فأثبته فيه .

فالشاهد الأول : (وما الدهر...) لا ضرورة له ، لأن ابن جنّيّ أنشأ هذا الكتاب ليكون متناً مختصراً في النحو والصرف ، والذي يكون هذا قصده ، لا يطيل كتابه بشاهد يوضح فيه أن الزمان هو تعاقب الليل والنهار .

أما الشاهد الثاني : (حلفت يميناً ...) فلا حاجة لذكره أيضاً ، لأن الشاهد الذي بعده يغني عنه ، وابن جنّيّ في اللمع حين يستشهد بالشعر فإنه لا يسوق للظاهرة الواحدة أكثر من شاهد واحد .

أما الشاهد الثالث : (كم في بني بكر ...) فقد تَنَبَّهَ محقق اللُّمع إلى أنه ليس من كلام ابن جنّيّ فقال في الحاشية (١) ص ١٢٩ : " وجواز الجرّ مع الفصل لم يقل به جمهور البصريّين إلّا في ضرورة الشعر . وقال بجوازه الكوفيّون ، وعدم وجود هذه العبارة في الأصل و(د) و (ب) يجعلني أرجح أنها ليست لابن جنّيّ ، خاصة وأنني لم أعثر له على قول بجواز ذلك في كتبه الأخرى . " وكان عليه إذْ رَجَّحَ مارجح أن يشير إلى تلك العبارة مع الشاهد في الحاشية ، ولا يقحمها في متن الكتاب .

أما الشاهد الرابع : (هيا ظبية ...) والشاهد الخامس: (أزيد أخا ورقاء ...) فأغلب ظني أنهما مقحمان على النص ، لأن ابن جنّيّ ساق هذه الفقرة لتعداد حروف النداء ، وقد ذكر الأول منهما الشريف في شرحه لكلام ابن جنّيّ هذا (١)

---

(١) انظر : ٢/٥٦ .

وأمّا الشاهد السادس : (هذا ابن عمّي ...) فما يُرَجِّحُ أنه مقحم في النص كونه لم يرد في أغلب نسخ اللمع التي اعتمد عليها محققه وعلى رأسها النسخة الأصل .

ولما كانت هذه الشواهد على الحال التي ذكرت ، فقد آثرت أن أثبتها في حاشية الكتاب على أنها زيادة من النسخة المحققة .

وبين شواهد ابن جنّيّ شاهدان لَفَّقَ النحاة كل واحد منهما من بيتين ، الأول هو الشاهد رقم (٦٩ - ٧٤) :

حاشا أبي ثوبان إن بـــه ضننًا على الملحـــاة والشتم

وهو ملفق من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبان إنّ أبـــا ثوبان ليس ببكمـــة فـــدم

عمرو بن عبد الله إنّ بـــه ضنـــًا على الملحـــاة والشـــتم

والثاني هو الشاهد رقم (٤٧) :

فلا لغوٌ ولا تأثيـــمَ فيهـــا وما فاهوا به أبـــدًا مُقيمُ

وهو ملفق أيضًا من بيتين هما :

فلا لغوٌ ولا تأثيـــمَ فيهـــا ولا غول ولا فيهـــا مُليـــمُ

وفيها لحم ساهِـــرةٍ وبحرٍ وما فاهوا به أبـــدًا مُقيـــمُ

والشريف في شرحه يلفق الشاهد رقم (٢٧٠) وهو :

فأما الصّدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنّ سيرًا في عروضِ المواكـــبِ

من بيتين ليسا من قصيدة واحدة ، وليس رويهما واحدًا ، ولكنهما اتفقا في الـــوزن ، وموضع الاستشهاد ، والبيتان هما :

فأما الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنّ أَعْجازاً شديداً ضريرُها

فأما القتالُ لا قتالَ لديكُمُ ولكنّ سيراً في عروضِ المواكبِ

فكأنه أراد أن ينشد البيت الأول ، فلما أنهى صدره ظنّ أنه أنشد البيت الثاني فقال عجزه ، وهذا كثيراً مايحدث عندما يطوي المرء شيئاً من محفوظاته فينتقل ذهنه إلى شيء آخر يشابهه ، وكم يخرج الواحد منا - وهو يقرأ مايحفظ من القرآن - من سورة إلى أخرى لتشابه آية فيهما .

وشواهد ابن جنّيّ كلها لشعراء جاهليّين وإسلاميّين يُحْتَجُ بِشعرهم ، وهي مشهورة في كتب النحو . وشواهد الشريف كذلك ، وهي مشهورة في كتب النحو أيضاً ، أما ماسيقَ منها للغة فهو معروف في كتبها ، إلّا أربعة شواهد لم أقف عليها في شيءٍ مما وقع تحت يدي من المصادر ، ولم أقف أيضاً على أسماء قائليها لأتتبعها في دواوينهم أو في مظانها من كتب اللغة والأدب ، وهي : الشاهد رقم (١٠٩) :

فلعلني ألقى الردى فيريحني عمّا قليلٍ من جوى البُرَحاءِ

استشهد به الشريف على دخول نون الوقاية بين (لعل) وياء المتكلم .

والشاهد رقم (١٦٣) :

والجُيدُ منها جُيدُ مُغْزِلَةٍ تَعطو إذا ماطالها المَرْدُ

وهو شاهد لغوي ، ساقه الشريف شاهداً لـ (تعطو) .

والشاهد رقم (٢٢٠) :

لا يُمْسِكُ الخيلَ إلّا رَيْثَ يُرْسِلُها

وقد غلب على ظني أن هذا الشطر رواية في بيت أعشى باهلة :

لا يُصْعِبُ الأَمْرَ إلّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ وكلُّ شيءٍ سوى الفحشاءِ يأْتَمِرُ

أو تحريف له [(١)] .

وقد ساقَهُ الشريف شاهداً على نيابة الفعل عن المصدر .

والشاهد رقم (٢٤٥) :-

تَحَمَّلْ حاجتي وَاؤْخُذْ قِواها ‍ ‍ ‍ ‍ فقد نزلتْ بمنزلةِ الضَّياعِ

ساقَهُ الشريف شاهداً على إظهار همزة (خُذْ) المحذوفة تخفيفاً ، فلما أظهرها اضطر أن يأتيَ بهمزة وصل قبلها لسكونها .

وساقَ الشريفُ أيضاً بيتاً من الأبيات التعليمية ، وهو البيت رقم (٢) ،

هويتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَني ‍ ‍ ‍ ‍ وما كنتُ قِدْماً هويتُ السِّمانا

على أن أحرف الزيادة مجموعة في قولهم : (هويتُ السِّمانَ) . ولم أقف على هذا البيت في كتاب مّما وقع تحت يدي من كتب النحو .

رابعاً : الأمثال والأقوال :

أما الأمثال السائرة ، وأقوال الفصحاء ، وماجرى مجرى المثل منها فقد كان بعضها من شواهد هذا الكتاب .

---

(١) انظر : ٢/٣٠١ .

- أسباب عدم ذكر النّحاة للشريف :

رغم ماسبق أن أبَنّا من علم الشريف وفضله ، إلّا أنني لم أقف على ناحٍ ذكره في كتابه أو أشار إلى أنه أخذ من شرحه . ولعل ذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

(١) إشارة الشريف في مقدمته وخاتمته إلى أنه بنى شرحه على الاختصار .

(٢) إغفال تلميذه ابن الشجريّ ذكره في كُتبه ، ولسانُ حالِ صاحبنا يقول : (لاهِ ابن عمّكَ لا أَشْرَفْتَ في حَسَبٍ عنّي) .

(٣) كونه مشاركاً في عدة علوم ، فلم يغلب عليه النحو دون غيره .

(٤) كون الكتاب شرحاً لمتن ، فهو ليس كتاباً مستقلاً يعرض فيه المؤلف لآرائه .

الفصل الثالث

- توثيق الكتاب :

الكتاب الذي بين أيدينا مشهور النسبة إلى مؤلفه ،لم يطعن في ذلك أحد وليس في متن الكتاب مايشير إلى أنه لغيره .

فالشريف يذكر في كتابه مراراً شيخَهُ أبا القاسمِ زيدَ بنَ عليٍّ وكتابَهُ شرح الإيضاح [١] وهو ينافح أيضاً عن مذهب أبي حنيفة [٢] الذي كان يفتي به الناس إذْ كانَ مفتيَ الكوفة .

وعلى جميع نسخ الكتاب المخطوطة ذُكِرَ أن الكتاب من إملائِهِ ولا سيما النسخة الأصل التي نسخت قبل وفاته بخمسة عشر عاماً .

وذكره بعض الذين ترجموا له تصريحاً ، وجَعَلَهُ الباقون في تصانيف الشريف الحسنة السائرة في النحو . قال ياقوت : " وللشريف تصانيف منها كتاب شرح اللمع [٣] " وقال ابن الأنباريّ : " شرح اللمع شرحاً شافياً [٤] " ،وقال السيوطيّ : " صنف شرح اللمع وغيره [٥] " ، وذكره حاجي خليفة وإسماعيل البغداديّ [٦] وعدَّه من المحدثين باسم شرح اللمع [٧] .

---

(١) انظر : ١/٣، ٦، ١٠، ١٣، ٢٤، ٢٧، ٧٦، ١٣١، ١٤٤، ١٦٣، ٢/٥٠، ١١٥، ١٣٦، ١٥٠ .

(٢) انظر ح ١/ ٧٩، ٨٥، - ٨٦ .

(٣) معجم الأدباء : ١٥/٢٦٠ .

(٤) نزهة الألباء : ٣٩٩ .

(٥) بغية الوعاة : ٢/٢١٥ .

(٦) انظر كشف الظنون : ٢/١٥٦٢ ، وهدية العارفين : ٥/٧٨٣ .

(٧) انظر بروكلمان (ترجمة النجار) : ٢/٢٤٧ ،والأعلام : ٥/٣٨ ،وأورد نموذجاً من خط الشريف في ترجمة يحيى بن الحسين : ٨/١٤٢ .

- وصف نُسَخه :

١ - نسخة دار الكتب الظاهرية :

وهي نسخة جيدة ، مخرومة الأول ، أعطيت ترقيماً جديداً بعد خرمها الا أن ترقيمها الأصلي يبدو لأول مرة في أعلى الصفحة (٦٧/أ) وهو الرقم (٨٥) ، وبعد إعادة ترقيم أوراقها عكساً تبين أن الورقة الأولى من المخطوط بعد النقص هي الورقة التاسعة عشرة وهذا يعني أن عدد الأوراق الناقصة ثماني عشرة ورقة .

وهناك خَلَلٌ أيضاً في ترتيب أوراقها حيث قُدِّمَتِ الورقة رقم (95 - ١١٣)[(١)] على الورقة رقم (94 - ١١٢) وأُعطيت كلٌّ منهما رقم الأخرى ، وكذلك قُدِّمَتِ الورقة رقم (97 - ١١٥) على الورقة رقم (96 - ١١٤) وأُعطيت أيضاً كلٌّ منهما رقم الأُخرى وأُخِّرَتِ الورقة (172 - ١٩٠) إلى آخر المخطوط وأُعطيت الرقم (178 - ١٩٧) مع بقاء أرقام الأوراق متسلسلة .

عدد أوراق هذه النسخة (١٩٦) ورقة قبل خرمها و(177) ورقة بعد الخرم. في كل صفحة عشرون سطراً . تقع في جُزأين ينتهي الجزء الأول في الورقة (68 - ٨٦) وبعده تأتي الورقتان (69 - ٨٧) و (70 - ٨٨) وفيهما نُقِلَت بعض المسائل من كتاب الحجة لأبيّ عليّ الفارسيّ ، ويبدأ الجزء الثاني من الورقة (71 - ٨٩) وينتهي في الورقة (178 - ١٩٦) وبعدها تأتي نُقول من كتاب الحجة وبعض الأمور الفقهية .

وعليها اسم ناسخها وتاريخ النسخ واسم صاحب النسخة التي نُسِخَتْ عنها ،

---

(١) انظر ما يأتي ص ٧٢ - ٧٤ .

قال في نهاية الجزء الأول :

" آخر النصف الأول من شرح كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ إملاء الشريف جمال الشرف أبي البركات عمر بن إبراهيم ... كتبه أبو القاسم بن موسى المقرىء لنفسه في أوائل سنة خمس عشر وخمسمائة ... "

أي أن النسخة كتبتْ في حياة المؤلف وقبل وفاته [redacted] بأربعة وعشرين عاماً . وفي نهاية الجزء الثاني قال :

" نسخةٌ من نسخةٍ كانت بخط سيدنا الإمام الأجل السيد الأمجد فريد الدهر ووحيد العصر أبي عليّ الحسن بن عليّ الكاتبيّ ... "

و" كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي قديم مقروء معجم مشكول على الأغلب ، والإشارات بالحُمرة ، تُرِكَ لها هامش بعرض (١-٢) سم "[1] كتب الناسخ عليه ماسقط من نسخته أثناء النسخ بعد مقابلتها على الأصل الذي أخذت منه .

وفيها آثار أرضة رممت ظهر مكانها بياض في الصورة .

حجمها " ٢٠×٣،٥ ١سم "[2] ، ورقمها " ٧٥٥٢ - عام "[3]

أخطاؤها قليلة ، وتبدو فيها ظاهرة الكتابة حسب النطق التي شاعت في المائة السادسة ، ومن ذلك رسمه (هاذان) بالألف بعد الهاء ، ورسمه (إلاء) بالألف بعد اللام .

رمزت لهذه النسخة بالرمز (ظ) .

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) : ٣٣٩ .
(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) : ٣٣٩ .
(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) : ٣٣٩ .

٢ - نسخة عاطف أفندي :

وهي نسخة تامّة الأول والآخر إلّا أنه سقط منها في الصفحة (١٢٩/ب) ما يعادل ورقة من نسخة الظاهرية[(١)] .

وقع خطأ في ترقيم صفحاتها بين الورقة (٤٠) و(٥٦) وتقديم وتأخير أقمتُهُ مستعيناً بالنسخة (ظ).

عليها اسم ناسخها وتاريخ النسخ ،قال في آخر الكتاب :

" تمّ بحمد الله ومَنِّهِ في أواخر شهر المحرم من سنة ست وأربعين وستمائة وكتبه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عليّ بن أبي الجيش البوازيجيّ ... " .

كُتِبَتْ صفحة العنوان والصفحة (١/ب) بخط مخالف لخط المخطوط.

وعلى صفحة العنوان كتب " كتاب اللمع لابن جنّي وشرحها للشريف المقام العالم أبي[(٢)] البركات الكوفيّ الحنفيّ " وعليها تمليك لمصطفى العاطف .

عدد أوراقها (٢٧٠) ورقة ،في كل ورقة (١٧) سطراً ، كتب بخط نسخي جميل معجم مشكول . تبدو فيها ظاهرة الكتابة حسب النطق التي شاعت في المائة السادسة ومن ذلك رسمه (هاذان) بالألف وكذلك (إلاه) .

وليس فيها مايشير إلى أن الكتاب مؤلف من جزأين . وهي مقسمة على أربعة وثلاثين جزءاً في كل جزء ثماني أوراق ، كُتِبَ في آخر كل جزء " بلغ مقابلة بأصله " وأحياناً "قوبل على أصله " ، وفي نهاية المخطوط كُتِبَ" بلغ مقابل بأصله المنقول منه

(١) انظر : ج٢-٢٣/٢ الحاشية رقم (٦٠) .

(٢) في المخطوط (أبو) ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبته .

وَصُحِّحَ قدرَ الطاقة والإمكان والحمد لله وحده " .

إلّا أن سقطها وتحريفها أكثر من النسخة (ظ) .

رقمها في مكتبة عاطف أفندي (٢٥٥٣) ، ذكرها بروكلمان [١] ، منها صورة بالميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٥٢٩/ نحو) .

رمزت لها بالرمز (ع) .

٣ - نسخة مكتبة جار الله :

وهي منسوخة عن نسخة الظاهرية ، سقط من أولها صفحة العنوان ، عدد أوراقها (١٩٧) ورقة ، كتبت بخط نسخي مقروء ، أعتقد أنه من خطوط القرن العاشر أو الذي يليه ، وهي خِلْوٌ من الشكل . يخطىء ناسخها أحياناً في وضع التتمّات التي وردت على هامش نسخة الأصل (ظ) فيضعها في غير موضعها من النص . وأحيانـــاً يسقط من النص ليكون عدد أوراق نسخته مساوياً لعدد أوراق الأصل الذي ينقل عنه فمثلاً نجده في نهاية الجزء الأول يسقط مايعادل ورقة من الأصل لكي توافق الورقة (٨٧) من نسخته الورقة (٨٧) من الأصل وهي نهاية الجزء الأول .

وسقطت منها أيضاً الورقة (١١٧) ، كما أن تقديم الصفحات (١١٢-١١٣) (١١٤ - ١١٥) وتأخيرها من الأصل أوقعه في لَبْسٍ وإشكال بدا هذا في إدخالـه بعض ماجاء في باب الندبة في باب إعراب الأفعال ، وهذا يقع في الورقـــات (١١٥ - ١١٩) . وهي خِلْوٌ من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، جاء في آخر الجزء الأول ماكُتِبَ في آخر الجزء الأول من الأصل المنقولة عنه تماماً ، فيظنّ من لم يطلع على الأصل أنها من نسخ أبي القاسم بن موسى المقرىء وأنها نسخت عام (٥١٥هـ)، وبعد

---

(١) بروكلمان (ترجمة النجار) : ٢/٢٤٧ .

ذلك نقل ماجاء في الأصل من نُقولٍ من كتاب الحجة لأبي عليّ .

وكذلك فعل في نهاية النسخة وهذا يوهِمُ أن الأصل الذي نسخت عنه هذه النسخة هو نسخة أبي عليّ الكاتبيّ .

وقد أشار ناسخها في نهاية الجزء الأول وفي نهاية المخطوط إلى أنها قوبلت بأصلها بعد النسخ .

وناسخها فيما يبدو ممن اتخذوا الخط مهنةً يتكسبون بها ، وهو من أجهل الناس بهذا العلم .

رمزت لهذه النسخة بالرمز (جـ)

٤ - نسخة اللمع المحققة :

وهي نسخة مطبوعة قام بتحقيقها الدكتور حسين محمد محمد شرف . الطبعة الأول ١٣٩٨ هـ .

والذي دفعني إلى اعتماد هذه النسخة ضمن نسخ المتن أنها تُمَثِّلُ لكونها محققة عدداً من نسخ اللمع المخطوطة .

وقد أفدت منها في تصويب المتن وتبيان ماحُذِفَ منه فائدةً جَلِيَّةً لا تخفى قيمتها على قارئ الكتاب .

رمزت لها بالرمز (ط) .

- النسخة الأصل :

وبعد ماتقدم يكون قد تَحَصَّلَ لدينا نسختان من الشرح ، وذلك لأن النسخة

(ج) منسوخة - كما ذكرنا - عن (ظ) ، فهما تعتبران نسخة واحدة ، وثلاث نسخ من المتن لاعتمادنا النسخة المحققة من اللمع .

وبعد دراسة النسخ ارتأيت أن اتخذ (ظ) أصلاً للأسباب التالية :

١ - وجود نسخة منسوخة عنها تكون لها رديفاً .

٢ - أنها أكثر دقةً من ناحية ضبطها بالشكل من (ع) .

٣ - أنها أقل من (ع) - فيما عدا خرم أولها - سَقطاً .

٤ - أن الكتاب فيها يقع في جزأين كما وضعه مؤلفه .

٥ - أنها نسخت في حياة المؤلف .

أفدت من (ج) في إتمام أول (ظ) ، وفي ملء مواضع البياض التي خلفتها الأرضة فيها ، فحيثما وجد بياض في (ظ) ملأته من (ج) ووضعته بين حاصرتين على الشكل التالي " [ ] " ولم أشر إلى ذلك في الحاشية اكتفاء بإشارتي إليه هنا ، لكي لا أثقل الحاشية بأمور يمكن التخفف منها .

أمّا ما كان من (ع) أو (مل) فقد وضعته بين حاصرتين على الشكل التالي " [ ] " وأشرت إلى ذلك في الحاشية .

وحصرت كلام ابن جنّيّ بين قوسين على هذا الشكل " " لكي أميزه عن كلام الشارح .

ولما كانت النسخة (ظ) تحتوي على ترقيمين لأوراقها الأول قبل خرمها وهو الترقيم الأصلي والثاني الذي أُعطيَ لها بعد الخرم ، فقد حرصت على استخدام الترقيمين معاً ، فأعطيتُ الأول الأرقام الهندية (١ ، ٢ ، ٣ ، ...) ووضعتُ الثاني

فوقه وأعطيتُهُ الأرقام العربية (... 3 ، 2 ، 1) مثال [١٩/ ١] .

وقد وافقت الورقة (١٩) في (ج) الورقة (١) في (ظ) وهي الورقة (١٩) في (ظ) أيضاً قبل الخروم ، فبقيت أرقام المخطوط متسلسلة .

- المنهج الذي سرت عليه في التحقيق :

(١) حاولت جهدي أن أُعنى بالنص لأُخرجه بالصورة التي تجعله على ماتركه المؤلف أو قريباً منها .

(٢) ضبطت النص بالشكل ضبطاً أشبه ما يكون بالضبط التام ، واستعنت بالمعاجم العربية وأمهات كُتب النحو لتأكد من صحة الضبط وتصويبه في حال التصحيف أو التحريف .

(٣) قابلت نسخ الكتاب المخطوطة فيما بينها ، وأثبت مافيها من تصحيفات وتحريفات واختلافات في الحاشية .

(٤) أَبَنْتُ عن أرقام الآيات القرآنية ، وسميتُ سورها .

(٥) حافظت على ضبط الآيات القرآنية كما وردت في المخطوط ، وتبين لي أنها توافق قراءة أبي عمرو بن العلاء ، ولم أقم بتعديل الضبط بما يوافق قراءة عاصم كمايفعل أغلب العاملين في التحقيق . وذكرت في الحاشية جميع القراء الذين توافق قراءتهم القراءة التي في النص .

(٦) خرّجتُ وجوه القراءات التي استشهد بها الشارح معتمداً في ذلك على كتب القراءات والتفسير .

(٧) خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث ، وأشرت إلى اختلاف الروايات .

(٨) خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، مُقدّماً الديوان على غيره ، لأنه أثبتُ شيءٍ في توثيق نسبة الشاهد إلى صاحبه . ثم خَرَّجْتُها من بعض كتب الأدب واللغة وممّا وقع تحت يدي من أهم كتب النحو . وسَمّيْتُ أبحرها وقائليها . وتَنَبّهْتُ إلى اختلاف الرواية - إنْ وُجِدَ - حتى يتبين القارئ أن الشاهد في هذه الرواية دون غيرها .

(٩) خرّجت الأمثال الواردة في الكتاب من كُتب الأمثال ومن بعض كتب اللغة والنحو، وأبنت فيما يُضْرَبُ كلٌّ منها .

(١٠) خرّجت الأقوال الواردة عن العرب من بعض كتب اللغة والنحو .

(١١) أحلت النصوص التي نقلها المؤلف ، والآراء التي ذكرها وسمّى أصحابها إلى الكُتب التي أخذها منها إن استطعت ، فإنْ لم استطع أَحَلْتَها إلى بعض كُتب النحو . أما الآراء التي ذكرها ولم يُسَمِ أصحابها كأن يقول : (قال قوم) أو ما أشبه ذلك فقد حاولت جهدي أن أذكر في الحاشية أسماء أصحابها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

(١٢) ترجمت للأعلام الذين ذكرهم الشارح بأسمائهم أو ألقابهم أو كناهم ، ولم أترجم للمشاهير كعمر بن الخطاب وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما . أما الذين لم يُسَمِّهِمْ كَأَنْ يقول (قال الشاعر) فقد اكتفيت بذكر أسمائهم في الحاشية دون أن أترجم لهم لكيلا تثقل الحاشية .

(١٣) شرحت غريب الألفاظ والاصطلاحات الواردة في الكتاب معتمداً على المعاجم اللغوية والكتب المختصة بالمصطلحات التي وَضّحْتُها . كما أَوْضَحْتُ البلدان والقبائل المذكورة في الكتاب معتمداً على الكُتب المختصة بذلك . واستثنيت

من ذلك المشهورة منها .

(١٤) لم أثقل الحاشية بالنقل من كتب النحو لتوضيح بعض المسائل ، واكتفيت في ذلك بالإحالة إلى بعضها .

البـــــاب الثانـــى

تحقيـــق الكتـــاب

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

كتاب

البيان

في شرح اللمع لابن جنّي

إملاء

أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي

(٤٤٢ - ٥٣٩ هـ)

دراسة وتحقيق

الطالب علاء الدين حموية

بإشراف

الدكتور تمام حسان عمر

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

[قالَ الشَّريفُ الإمامُ العالِمُ أَبو البَرَكاتِ عُمَرُ بنُ إِبْراهيمَ بن حَمْزَةَ الحُسَيْنيُّ الكوفيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى](١) :

/ أَمّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ والصَّلاةِ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ نَبيِّهِ وخيرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ ، وعلى [١/ب] آلِهِ [الطّاهِرينَ](٢) الَّذينَ أَذْهَبَ [اللَّهُ](٣) عَنْهُمُ الرِّجْسَ ، وَطَهَّرَهُمْ تَطْهيرًا . فإِنَّ الَّذي دَعاني إِلى شَرْحِ هٰذا المُخْتَصَرِ أَنَّني أَمْلَيْتُ(٤) عَلى جَماعَةٍ مِنْ طُلّابِ الأَدَبِ شَيْئًا مِنْ شَرْحِهِ عَلى ما سَنَحَ لِلخاطِرِ (٥) في الوَقْتِ ، فَكُلُّ مَنْ حَصَّلَ مِنْهُ فَصْلًا ضَنَّ بِهِ عَلى طالِبِهِ ، وَلَمْ يَسْمَحْ بِإِخْراجِهِ عَنْ (٦) يَدِهِ ، وَسَأَلَني مَنْ أَوْجَبْتُ مَسْأَلَتَهُ وأَجَبْتُ قَضاءَ حَقِّهِ (٧) أَنْ أَشْرَحَهُ وَتَكونَ النُّسْخَةُ (٨) واحِدَةً غَيْرَ مُتَغايِرَةٍ ، فَمَنْ أَرادَ ذلِكَ نَسَخَهُ وانْتَفَعَ بِهِ . فَأَجَبْتُهُمْ إِلى ذلِكَ طَلَبًا لِنَفْعِهِمْ وراجِيًا ثَوابَ اللَّهِ تَعالى بِهِ . واقْتَصَرْتُ في (٩) العِلَلِ عَلى ذِكْرِ البَعْضِ (١٠) ، فَإِنَّ التَّطْويلَ والإِكْثارَ رُبَّما يَسْأَمُ بِهِ المُبْتَدِئُ ، وَيَكونُ داعِيًا إِلى المَلَلِ . وَلَمْ أُخْلِهِ مَعَ ذلِكَ مِنْ شَرْحٍ وَبَيانٍ (١١) وذِكْرِ دَليلٍ وَبُرْهانٍ (١٢) واللَّهُ تَعالى المُوَفِّقُ لِما يُرْضيهِ وَيُزْلِفُ لَدَيْهِ .

وهو حَسْبُنا وَنِعْمَ الوَكيلُ .

---

(١) زيادة من (ع).
(٢) زيادة من (ع).
(٣) زيادة من (ع)، ساقطة من الأصل .
(٤) في (ع) : (أَمْلَلْتُ).
(٥) في (ع) : (في الخاطر).
(٦) في (ع) : (من يده).
(٧) ~~في الأصل و (ع) : (من أوجبت مسألته ، وأجبت قضاء حقه) بإقحام (أجبت)~~ .
(٨) في الأصل و (ع) : (وتكون نسخة ...) ، والصواب ما أثبته .
(٩) في (ع) : (من العلل).
(١٠) استعمل لفظ (بعض) معرفاً بالألف واللام ، وقد ترخّص في ذلك النحويون وإنْ منعه أهل اللغة / انظر اللسان (بعض) /
(١١) في (ع) : (تبيين) .
(١٢) من (ع)، في الأصل : (دليله وبرهانه) .

قالَ الشَّيْخُ (١) أبو الفَتْحِ عُثمانُ بنُ جِنِّيٍّ - رَحِمَهُ اللّهُ - : « الكَلامُ كُلُّهُ ثلاثَةُ أشْياءَ (٢) : اسْمٌ ، وفِعْلٌ ، وحَرْفٌ جاءَ لِمَعْنًى . »

اعْلَمْ أنَّ الكَلامَ مَصْدَرٌ (٣) لـ (كَلَّمْتُ) ، تَقولُ (٤) : كَلَّمْتُهُ تَكْليماً وكَلاماً ، كما تَقولُ : سَلَّمتُ عَلَيْهِ تَسْليماً وسَلاماً . والكَلامُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ ما كانَ مُفيداً ، فإذا تَعَرَّى مِنَ الفائِدَةِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ كَلاماً . وحَدُّهُ شَيْخُنا أبو القاسِمِ زَيْدُ بنُ عَلِيٍّ الفارِسِيُّ - رَحِمَهُ اللّهُ - فقالَ : الكَلامُ : كُلُّ جُمْلَةٍ مُفيدَةٍ مُسْتَغْنِيَةٍ عَنْ غَيْرِها في الإفادَةِ . ولَمّا كانَ الكَلامُ مَصْدَراً ، والمَصْدَرُ يَدُلُّ/ عَلى الجِنْسِ ، والجِنْسُ يَعُمُّ ، كما أنَّكَ إذا قُلْتَ : (الإنْسانُ) (٥) ، عَمَّ (٦) الجِنْسَ ، وكَذلِكَ (الماءُ) و (التُّرابُ) ، وما أشْبَهَ ذلِكَ (٧) ، اسْتَعْمَلَهُ (٨) في المَوْضِعِ الَّذي يُقْصَدُ بِهِ العُمومُ . ولَمْ يَقُلْ : (الكَلِمُ ثَلاثَةُ أشْياءَ) ؛ لأنَّ الكَلِمَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ قَدْ تَجيءُ مُفيدَةً وغَيْرَ مُفيدَةٍ ، واسْتَعْمَلوها في أكْثَرِ الأمْرِ غَيْرَ مُفيدَةٍ ، ولأنَّ (الكَلِمَ) جَمْعُ (كَلِمَةٍ) (٩) ، والكَلِمَةُ عِنْدَهُمْ : اسْمٌ ، أوْ فِعْلٌ ، أوْ حَرْفٌ ، فـ (الكَلِمَةُ) قِطْعَةٌ من (الكَلِم) (١٠) كما أنَّ (الفِدْرَةَ) قِطْعَةٌ مِنَ اللَّحْمِ (١١) . والدَّليلُ على أنَّها جاءَتْ غَيْرَ مُفيدَةٍ قَوْلُهُمْ : ما نَبَسَ بِكَلِمَةٍ ، ولا تَرَنَّمَ بِكَلِمَةٍ يُريدونَ ما قالَ شَيْئاً .

[٢/أ]

---

(١) (الشيخ): ساقطة من (ع) و (مل) .

(٢) في (ع) و (مل): (أضرب) .

(٣) (الكلام): اسم مصدر ، وليس بمصدر مثل (السلام) قال المبرد : « سلام اسم في معنى المصدر ولو كان على سَلَّمَ لكان تسليماً . » المقتضب : ٢٢١/٣ . ومصدر (كلم) : (تكليم) . اللسان : (كلم) .

(٤) (تقول): ساقطة (ع) .

(٥) من (ع) ، في الأصل (إنسان) .

(٦) في (ع) : (أيعم) .

(٧) في (ع): (وما أشبهه) .

(٨) الهاء في قوله (استعمله) عائدة الى ابن جني .

(٩) (الكلم) : اسم جنس جمعي ، وهو غير بعيد من معنى الجمع .

(١٠) في (ع) : (من الكلام) ، وهو سهو .

(١١) لا أرى وجه شبه واضح في كلامه هذا .

و (سِيبَوَيْهِ) (١) اسْتَعْمَلَ الكَلِمَ فيما كانَ دالاًّ على مَعْنًى لا يكونُ مُفيداً إذا لَمْ يَكُنْ مُرَكَّباً (٢) . فإذا تَرَكَّبَ بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ سَمَّوْهُ (كَلاماً) ، ولَمْ يُسَمُّوهُ (كَلِماً) ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرٌو خارِجٌ ، وخَرَجَ (*) بَكْرٌ ، وما أَشْبَهَ ذلكَ . فهذا عِنْدَهُمْ كَلامٌ ولا يُسَمُّونَهُ كَلِماً ، وإِنْ كانَ في الحَقِيقَةِ كَلِماً (٣). هذا عُرْفُ النَّحْوِيِّينَ وعَلَيْهِ مَوْضُوعُهُمْ .

قالَ اللّهُ تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللّهِ﴾ (٤) . ولم يَقُلْ : كَلِمَ اللّهِ . وقالَ اللّهُ تعالى ﴿يُرِيدونَ أَنْ يُبَدِّلوا كَلامَ اللّهِ﴾ (٥) . فإِنْ قالَ قائِلٌ : فالكَلِمَةُ (٦) مُسْتَعْمَلَةٌ في كَلامِ العَرَبِ وهي مُفيدَةٌ ، ويُرادُ بها الجُمَلُ (٧) ، فكَيْفَ يَجوزُ لِلنَّحْوِيِّينَ أَنْ يَسْتَعْمِلوها غَيْرَ مُفيدَةٍ؟ قيلَ لَهُ : إِنَّهُمْ تَبِعوا في ذلكَ مَذْهَبَ العَرَبِ في قَوْلِهِمْ : ما نَبَسَ بِكَلِمَةٍ ، ولا تَرَنَّمَ بِكَلِمَةٍ ، ولاسَمِعْتُ مِنْهُ كَلِمَةً . فأَمّا قَوْلُهُمْ : ذَكَرَ فُلانٌ في كَلِمَتِهِ ، وقَوْلُهُمْ : كَلِمَةٌ شاعِرَةٌ للقصيدةِ . فإِنَّهُمْ يُريدونَ بذلكَ جُمَلاً مِنَ الكَلامِ . فَأَمّا (٨) قَوْلُهُ تَعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (٩) فالمُرادُ بِهِ - واللّهُ أَعْلَمُ - قِطَعُ الكَلامِ ، فكُلُّ قِطْعَةٍ تَكونُ كَلِمَةً . وأَمّا مَجيئُهُ على المُذَكَّرِ في قَوْلِهِ تَعالى : (الطَّيِّبُ) ، ولم يَقُلْ : (الطَّيِّبَةُ) فإِنَّ ذلكَ على ما جاءَ في قَوْلِهِ تَعالى : ﴿أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ (١٠) وفي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿خاوِيَةٍ﴾ (١١) (١٢) ؛ لِأَنَّ الكَلِمَ مِنَ الكَلِمَةِ كَ (النَّخْلِ) مِنَ (النَّخْلَةِ) .

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الملقب بسيبويه ، إمام النحويين البصريين ، ألف (الكتاب) ، أخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر ، واللغة عن الأخفش الكبير . من تلاميذه الأخفش الأوسط وقطرب ، توفي سنة ١٨٠ هـ . انظر إنباه الرواة ٣٤٦/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ٦٦ ، ونزهة الألباء ٦٠ ، ومراتب النحويين ١٠٦ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٣ ، وغاية النهاية ٦٠٢/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٧ .

(٢) الكتاب : ٢/١ . (*) (خرج) ساقطة من (ع).

(٣) هذا إذا نظرنا إليه مفرقاً دون تركيب .

(٤) التوبة : (٦) . - (٥) الفتح : (١٥) .

(٦) في الأصل : (الكلم) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٧) قوله : « ويراد بها الجمل » ساقط من (ع) . (٨) في (ع) : (وأما) .

(٩) فاطر : (١٠) . (١٠) القمر : (٢٠) . (١١) الحاقة : (٧) .

(١٢) في (ع) ﴿أعجاز نخل خاوية﴾ وفي موضع آخر ﴿أعجاز نخل منقعر﴾ .

ولمّا كانت الكلمةُ من الكلام بمنزلة (القطعة) من (الجنس) جُعلت للمفرد في لغة العرب وفي عُرف النحويّين. ولمّا كان الكلامُ مصدراً جُعل للجنس. [٢/ب]

فأمّا قوله تعالى: ﴿لنفد البحرُ قبل أن تنفدَ كلماتُ ربّي﴾ (١) فإنّ ذلك - والله أعلم - على تكثير المعاني ولو قال: (كلامُ ربّي) لم يدلّ على تكثير المعاني، لأنّ المصدر لا يدلّ على المعاني. وكذلك قوله تعالى: ﴿لا مُبدّلَ لكلماته﴾ (٢).

وتحصيلُ ذلك أنّ الكلمة عند النحويّين ما تفيدُ المعنى المفرد الذي تحتها ك(الاسم) إذا سمعتَه دلّك (٣) على مسمّى تحته، وك (الفعل) إذا سمعتَه دلّ على حصول المصدر في أحد الأزمنة، وك (الحرف) يدلّك على معنًى في غيره.

وقوله: "ثلاثة أشياء" فإنّ الكلام لمّا كان موضوعاً على الفائدة كما ذكرنا، وكان الاسمُ مع الاسم يأتلف فيكون منهما كلامٌ مفيدٌ، نحو قولنا: زيدٌ كريمٌ، وعمرٌو منطلقٌ، والفعلُ يأتلفُ مع الاسم فيكون منهما كلامٌ مفيدٌ، نحو قولنا: خرجَ بكرٌ، وضُرِبَ (٤) عبدُاللهِ، وكان في الجُمل ما لا يصحّ اتّصالُ بعضه ببعض جاؤوا بالحروف، لتربطَ بين جملتين (٥)، وذلك نحو قولنا: مررتُ بزيدٍ فالباءُ أوصلت المرورَ ب (زيدٍ) ولولاها لما صحّ الكلامُ، فكملت الفائدةُ بالاسم والفعل والحرف، فلم يحتاجوا إلى رابعٍ، ولم يقتصروا على اثنين.

وإنّما بدأ بالاسم قبل الفعل والحرف، لأنّ الاسم هو الأصلُ، إذ (٦) كان الكلامُ لا يخلو منهُ، وقد يخلو من الفعل والحرف، فلمّا افتقرَ الكلامُ إليه قُدِّمَ

---

(١) الكهف: (١٠٩). - (٢) الأنعام: (١١٥).
(٣) في الأصل: (ذلك) بالذال، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٤) قوله (ضرب) غير مضبوطة في الأصل، وفي (ع) ضبطت بالبناء للفاعل، والصواب ما أثبته، لأنه يمثل للكلام المفيد.
(٥) في (ع): (الجملتين) ب (أل) التعريف.
(٦) في الأصل: (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

وبدئ بهِ. وسَمّوهُ (اسماً) لِسُمُوِّهِ، واشتقاقُهُ (١) من (سما يسمو) إذا علا،
فـ (الاسمُ) في المعنى بِمَنزِلَةِ الشيءِ الذي يَعلو على المُسمّى، ويَدلُّ عليهِ، ألا تَراهُمْ (٢) يَقولونَ: (وَقَعَ هذا الشيءُ تحتَ هذا الاسمِ). قالَ شيخُنا - رحمَهُ اللهُ - (٣): واشتقاقُ الاسمِ مِنَ السُّمُوِّ في المَعنى غَيرُ ظاهِرٍ عِندَ مَنْ لَمْ يُنعِمِ النَّظَرَ في عِلمِ الاشتقاقِ، وذلِكَ أنَّ السُّمُوَّ [هُوَ](٤) العُلُوُّ والارتِفاعُ، والاسمُ لا يَجتَمِعُ مَعناهُ مَعَ هذا المَعنى إذْ لَيسَ في حَدِّهِ ما يَدُلُّ على ذلِكَ، ولكِنْ إذا أنعَمْتَ النَّظَرَ، وأنصَفْتَ نَفسَكَ، تَبيَّنَ لكَ مَعناهُ في الاسمِ، وذلِكَ أنَّ الشَّيءَ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ اسمٌ كانَ مَجهولاً خامِلاً (٥) لا يُذكَرُ ولا يُعرَفُ فيَكونُ الاسمُ فيهِ مَعنى السُّمُوِّ.

/ وأمّا الفِعلُ فَجاءَ بِهِ بَعدَ الاسمِ (٦)؛ لِأنَّهُ يُخبَرُ بِهِ عَنِ الاسمِ وَيأتَلِفُ مَعَهُ فَيُفيدُ. والحَرْفُ لا يُخبَرُ بِهِ عَنِ الاسمِ ولا يُفيدُ مَعَهُ إلا في حَرْفٍ واحِدٍ وهوَ قَولُهُمْ: يازَيدُ، في النِّداءِ، وإنَّما أفادَ؛ لِأنَّ (يا) ها هُنا نابَتْ مَنابَ جُملَةٍ مِنْ فِعلٍ وفاعِلٍ. ثُمَّ الحَرْفُ بَعدَهُما؛ لِأنَّ مَعناهُ فيهِما فافتَقَرَ إلى تَقدُّمِهِما عَلَيهِ، وَسُمِّيَ حَرْفاً لِكَونِهِ آخِراً (٧) (٨)؛ لِأنَّ حَرْفَ الشَّيءِ آخِرُهُ، وَمِنهُ حَرْفُ الجَبَلِ، وَحَرْفُ الرَّغيفِ. وقيلَ: إنَّهُمْ سَمَّوهُ حَرْفاً لِدِقَّتِهِ وَقِلَّةِ حُروفِهِ تَشبيهاً بالنّاقَةِ (٩)، ولهذا قالوا لِلنّاقَةِ الضّامِرِ (١٠): حَرْفٌ لِدِقَّتِها وهُزالِها. [٢/أ]

---

(١) في اشتقاق لفظ (اسم) خلاف بين البصريين والكوفيين، انظر المسألة رقم (١) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦-١٦. والتبيين عن مذاهب النحويين: ص٢٥.
(٢) في (ع) (ألا ترى أنهم).
(٣) تقدمت ترجمة شيخه في ترجمته. (٤) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل.
(٥) في الأصل (حاملاً) بالحاء المهملة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٦) في (ع) (بعده، لأنه). - (٧) في (ع) (أخيراً).
(٨) يريد أن الحرف لما وقع بعد الاسم والفعل في ترتيب النحاة للكلم سمي حرفاً.
(٩) قوله (تشبيهاً بالناقة): ساقط من (ع).
(١٠) في (ع) (ضامرة) بالتاء، وكلاهما صحيح، قال صاحب لسان العرب: "وجمل ضامر وناقة ضامر، بغير هاء أيضًا، ذهبوا إلى النسب، وضامرة".
/ اللسان (ضمر) /

وَقَوْلُهُ : "جاءَ لِمَعْنًى" فلقائلٍ أَنْ يقولَ : إِنَّ الاسْمَ والفِعْلَ أَيْضًا جاءا لِمَعْنًى . فالجوابُ عَنْ ذلكَ أَنَّ المُرادَ بِهِ جاءَ لِمَعْنًى في غَيْرِهِ (١) . والاسْمُ (٢) والفِعْلُ جاءا لِمعانٍ في أَنْفُسِهِما أَلا تَرى أَنَّا إِذا قُلْنا : (إِنْسانٌ) كانَ عِبارَةً عَنْ شَخْصٍ حَيٍّ ناطِقٍ ، وإِذا قُلْنا : (فَرَسٌ) ، كانَ عِبارَةً عَنْ حَيَوانٍ لَهُ صَهيلٌ ، وَغَيْرُ ذلكَ مِنَ الأَوْصافِ . والحُروفُ مَعانيها لَيْسَتْ في أَنْفُسِها وإِنَّما مَعانيها في غَيْرِها ، نَحْوُ قَوْلِنا (مِنْ) أَلا تَرى أَنَّهُ لَيْسَ تَحْتَ هذهِ اللَّفْظَةِ مَعْنًى فَإِذا قُلْتَ : أَخَذْتُ مِنَ الشَّيْءِ دَلَّ على التَّبْعيضِ . وَكذلِكَ سائِرُ الحُروفِ في النَّفْيِ والإِثْباتِ وَغَيْرِ ذلِكَ .

(*)

قالَ أَبو الفَتْحِ : " فالاسْمُ ما حَسُنَ فيهِ حَرْفٌ مِنْ حُروفِ الجَرِّ ، وكانَ عِبارَةً عَنْ شَخْصٍ . فَحَرْفُ الجَرِّ نَحْوُ قَوْلِكَ : مِنْ زَيْدٍ ، وإِلى عَمْرٍو . وَكَوْنُهُ عِبارَةً عَنْ شَخْصٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : هذا رَجُلٌ ، وَهذهِ امْرَأَةٌ " .

اعْلَمْ أَنَّ الكَلامَ لَمّا كانَ مُؤْتَلِفًا مِن ثَلاثَةِ أَشْياءَ ، وهي : الاسْمُ والفِعْلُ والحَرْفُ وَضَعوا لِكُلِّ واحِدَةٍ مِنْهُنَّ حَدًّا ، تَتَمَيَّزُ (٣) بِهِ من الأُخْرى ، لِئَلّا يَشْتَبِهَ بَعْضُها بِبَعْضٍ . وهذا المَذْكورُ في حَدِّ (٤) الاسْمِ لَيْسَ (٥) بِحَدٍّ كامِلٍ ؛ لِأَنَّ في الأَسْماءِ ما لا يَكونُ عِبارَةً عَنْ شَخْصٍ ، ولا يَحْسُنُ فيهِ حَرْفُ الجَرِّ ، وَذلِكَ نَحْوُ : (إِذْ) و (إِذا) و (كَيْفَ) ، وَكَذلِكَ ما وَضَعَتْهُ مَوْضِعَ الأَمْرِ ، نَحْوُ : (صَهْ) وَ (مَهْ) وَأَشْباهُ ذلِكَ كَثيرَةٌ ، وَلكِنَّهُ أَوْرَدَ ذلِكَ عَلى سَبيلِ التَّقْريبِ وَالتَّعْليمِ (٦) / وَلِأَنَّ (٧) [٢/ب]

---

(١) إنما جاء الحرف ليعبر عن علاقة بين المجرور والمشتق أو بين الشرط والجواب ... الخ فالمجرور يتعلق بالمشتق بواسطة الحرف فيسمى مُتَعَلِّقًا ، ويسمى المشتق مُتَعَلَّقًا .
فالعلاقة هي معنى الحرف ، وهي تربط بين لفظين ليس الحرف أحدهما ولذلك كان المعنى في غيره . وبهذا يكون مفتقرًا إلى غيره ؛ لأن معناه لا يتحقق عند الإفراد .

(٢) في الأصل : (فالاسم) ، وما أثبته من (ع) . (*) في (ع) و(ص) : (أولها).
(٣) في (ع) : (تميز) . — (٤) (حد) : ساقطة من (ع) .
(٥) في الأصل (فليس) ، وما أثبتناه من (ع) .
(٦) التعليم يتطلب الدقة ، فلا ينبغي أن يكون ذلك على سبيل التعليم .
(٧) ~~في الأصل : (ولأن) بإقحام الواو ، وما أثبته من (ع)~~ . الواو ليست في (ع) .

أَكْثَرَ الأَسْماءِ ما كانَ على هذهِ الصِّفَةِ فاكْتفى بالأَكْثَرِ ، وَقَدْ سَبَقَهُ إلى هذا المَعْنى (سيبَوَيْهِ) فَإِنَّهُ لَمْ يَحُدَّ الاسْمَ في كِتابِهِ بَلْ قالَ : " الاسْمُ نَحْوُ : رَجُلٍ وَفَرَسٍ "(١) وَذَكَرَ الفِعْلَ واسْتَوْفى حَدَّهُ اسْتيفاءً لا مَزيدَ عَلَيْهِ . وَتَكَلَّمَ النَحْوِيّونَ في تَرْكِهِ لِحَدِّ الاسْمِ واسْتيفائِهِ حَدَّ الفِعْلِ فقالَ قَوْمٌ: إِنَّما لَمْ يَحُدَّ الاسْمَ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ عَمّا تَعْرِفُهُ العَرَبُ فَلَمْ يَحْتَجْ إلى حَدٍّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ قَدْ عَرَفوهُ فَأَشارَ إِلَيْهِ بِما يَعْرِفونَهُ . فَأَمّا (الأَخْفَشُ) (٢) فزادَ على ذلكَ فَقالَ : (٣) الاسْمُ : ما جازَ لَكَ أَنْ تُدْخِلَهُ حَرْفَ الجَرِّ أَوْ تَجْعَلَهُ فاعِلاً أَوْ (٤) مَفْعولاً وَمَثَّلَهُ فَقالَ : نَحْوُ : زَيْدٍ ، وحائِطٍ ، وحِمارٍ . وَأَمّا (الفَرّاءُ)(٥) فقالَ : الاسْمُ اسْمانِ اسْمٌ ظاهِرٌ ، وَاسْمٌ مَكْنِيٌّ(٦) . وقالَ: هذهِ قِسْمَةٌ . وَلَمْ يَجْعَلْهُ حَدّاً ، والقِسْمَةُ إِحْدى التَّعْليماتِ . وقالَ (الجَرْمِيُّ)(٧) : الاسْمُ ما حَسُنَ مَعَهُ يَضُرُّ أَوْ يَنْفَعُ(٨) . وهذا قَصْدٌ إلى الإِخْبارِ .

---

(١) الكتاب ٢/١ .   (٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط من كبار أئمة النحو واللغة في البصرة ، أخذ عن سيبويه وغيره من أعلام البصرة فكان أبرز من أخذعنهم.له تصانيف عديدة منها : معاني القرآن ، والمسائل الكبير ، والأوسط في النحو ، وكتاب القوافي . توفي سنة ٢١٥ هـ . انظر إنباه الرواة ٣٦/٢ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٩ ، وبغية الوعاة ٥٩٠/١ ، ومراتب النحويين ١١١ ، ونزهة الألباء ١٣٣ ، والبلغة : ٨٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ٧٢

(٣) انظر الصاحبي في فقه اللغة : ٨٣ و ٨٤ .   (٤) من (ع) في الأصل (ومفعولاً).

(٥) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الملقب بالفراء . رأس الكوفيين وأعلمهم بعد الكسائي ، أخذ العلم من الكسائي ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . وله تصانيف منها : معاني القرآن والمقصور والممدود . انظر إنباه الرواة ١/٤ ـ ١٧ ، ونزهة الألباء ٩٨ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣١ ، والبلغة ٢٨٠ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ ، والنجوم الزاهرة ١٨٥/٢ ، وكتاب أبو زكريا الفراء للدكتور أحمد مكي الأنصاري .

(٦) (مكنى) في اصطلاح الكوفيين يقابل المُضْمَر في اصطلاح البصريين .

(٧) هو أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري كان فقيهاً ديناً ورعاً عالماً بالنحو واللغة ، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة ، وحدّث عنه المبرد ، له تصانيف منها : التنبيه ، والمختصر في النحو ، وغريب سيبويه والعروض ، والسير . توفي سنة ٢٢٥ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين ٥٥ ، ونزهة الألباء ١٤٣ ، وإنباه الرواة ٨٠/٢ وطبقات النحويين واللغويين ٧٤ ، ومراتب النحويين ١٢٢ ، وبغية الوعاة ٨/٢ ، والبلغة ٩٦ وغاية النهاية ٣٣٢/١ .

(٨) نسب ابن فارس هذا القول إلى الأخفش انظر الصاحبي : ٨٣ .

وذكر (أبو عليٍّ الفارسيُّ)(١) في كتابه المعروف بـ (الإيضاح) : الاسْمُ ما جازَ الإخبارُ عنهُ . قالَ : ومنْ صفاتِ الاسْمِ جوازُ دخولِ الألِفِ واللّامِ عليهِ ، ولحاقُ التّنوينِ لهُ كقولنا : الفرسُ ، الغلامُ ، وفرسٌ وغلامٌ(٢) . وحدَّ الاسْمَ بعضُ المتأخرينَ فقالَ : الاسْمُ ما استحقَّ أنْ يكونَ مُعرباً مِنْ (٣) أولِ وضعِهِ(٤) . وهذا وإنْ كانَ غيرَ منتقضٍ فهوَ مأخوذٌ منَ الصّناعةِ ، فإذا (*) عرَفَ الإنسانُ ما يُرادُ بهذا الموضعِ (٥) لمْ يحتجْ إلى تحديدِ الاسْمِ .

فأمّا (محمدُ بنُ السّري) (٦) فإنّهُ قالَ : الاسْمُ ما دلَّ على معنًى عارٍ مِنَ الدّلالةِ على الزّمانِ (٧) . وقالَ (أبو العبّاسِ المبرِّدِ)(٨) : الاسْمُ ما دلَّ على مُسمًّى تحتَهُ(٩) . وما ذكرهُ (محمدُ بنُ السّري) يبطلُ بقولِهِمْ : (أتتِ النّاقةُ على مَضْرِبِها ومَنْتِجِها)(١٠) (١١) لأنَّ المضْرِبَ والمَنْتِجَ يدلّانِ على الضّرابِ والنّتاجِ

---

(١) هو الحسن بن أحمد الفسوي من كبار النحويين المشهورين ، أخذ النحو عن الزجاج وابن السراج ، وأخذه عنه ابن جني تلميذه النابغ ، من مصنفاته الحلبيات ، والبغداديات ، والحجة في القراءات ، والإيضاح العضدي توفي سنة ٣٧٧ هـ . انظر إنباه الرواة ٢٧٣/١ ، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٠ ، ونزهة الألباء ٣١٥ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ ، وكتاب أبي علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح شلبي .

(٢) الإيضاح العضدي : ٦ . (٣) في (ع): (في أول) . (٤) انظر الأمالي الشجرية ٢٩٣/١ .

(٥) في (ع) (الوضع) وهو تحريف . (٦) هو أبو بكر محمد بن السري السراج ، علم من أعلام العربية ، أخذ عن المبرد ، وأخذ عنه السيرافي والزجاجي ، صنف كتاب (الأصول في النحو) . توفي سنة ٣١٦ هـ . انظر إنباه الرواة ١٤٥/٣ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١٢ ، وبغية الوعاة ١٠٩/١ ، والبلغة ٢٢٢ . (٧) الأصول ٣٨/١ .

(٨) هو محمد بن يزيد أبو العباس الملقب بالمبرد ، إمام النحويين البصريين في زمانه أخذ عن المازني ، وأبي حاتم السجستاني ، من كتبه المقتضب والكامل والفاضل وغيرها توفي سنة ٢٨٥ . انظر إنباه الرواة ٢٤١/٣ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٠١ ، وأخبار النحويين البصريين ٧٢ ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٨٠ ، وبغية الوعاة ٢٦٩/١ ، والبلغة ٢٥٠ ، ونزهة الألباء ٢١٧ ، وكتاب المبرد أديب النحاة لأحمد حسنين القرني وعبدالحفيظ فرغلي علي . (٩) قال أبو العباس : " أما الأسماء : فما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وعمرو وما أشبه ذلك " المقتضب ١٤١/١ .

(١٠) قال صاحب اللسان : "وأتت الناقة على مَضْرِبها ، أي على زمن ضرابها ، والوقت الذي ضربها الفحل فيه . جعلوا الزمان كالمكان ." اللسان (ضرب) . وقال : " وأتت الناقة على مَنْتِجِها ، أي الوقت الذي تنتج فيه ، وهو مَفْعِل بكسر العين . اللسان (نتج) .

(١١) الزمان نوعان : الأول نحوي يقع في معنى صيغة اسم الزمان نحو (مضربها) و (منتجها) ، وفي بعض معنى الفعل نحو (ضرب ـ يضرب ـ اضرب) ؛ لأن الفعل يدل بصيغته على الزمان ويدل بمادته على الحدث ، ويقع أيضاً في الظرف بكل معناه نحو (متى ـ منذ ـ ...) والنوع الثاني من الزمان هو المعجمي إذ وجدت كلمات في اللغة تدل بمادتها لا بصيغتها على الزمان نحو : (يوم ـ وقت ـ ساعة ـ ...) .

(*) في (ع) : (وإذا) .

وَعلى الزَّمانِ ، لِأَنَّ زمانَ ذلِكَ مَعْروفٌ . وما ذَكَرَهُ (أبو العَبّاسِ) يَبْطُلُ بالفِعْلِ ، فإنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ على مُسَمّى تَحْتَهُ . فإنْ قالَ قائِلٌ : فإنَّ (مُحَمَّدَ بنَ السَّرِيِّ) قالَ : الاسْمُ ما دَلَّ على مَعْنًى في نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِزَمَنٍ مُحَصَّلٍ(١) . والضِّرابُ والنِّتاجُ / زمانُهما غَيْرُ مُحَصَّلٍ . قيلَ لَهُ : زمانُهما وإنْ كانَ مُشْتَرَكاً فَهُوَ [مُحَصَّلٌ] (٢) . [٤/أ]

وَيَبْطُلُ أيْضاً بالفِعْلِ المُضارِعِ فإنَّ زمانَهُ غَيْرُ مُحَصَّلٍ ، لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِلحالِ والاسْتِقْبالِ.

والَّذي كانَ يَعْتَمِدُهُ أصْحابُ (أبي عَلِيٍّ) وَهُوَ الَّذي أَمْلَهُ عَلَيْنا شَيْخُنا (أبو القاسِمِ) : ماجازَ الإِخْبارُ عَنْهُ ، أَوْ كانَ مُتَضَمِّناً مَعْنى ما يَجوزُ الإِخْبارُ عَنْهُ . فَما جازَ الإِخْبارُ عَنْهُ فالأَسْماءُ الظّاهِرَةُ ، نَحْوُ : (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) ، والأَسْماءُ المَكْنِيَّةُ ، نَحْوُ (هو) وَ (هُمْ) وما أشْبَهَ ذلِكَ . وما تَضَمَّنَ مَعْنى ما يَجوزُ الإِخْبارُ عَنْهُ فَهُوَ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : ما يَكونُ فيهِ مَعْنى الاسْتِفْهامِ ، نَحْوُ : (كَيْفَ) و (أَيْنَ) ، وهذا تَعْتَبِرُهُ بِجَوابِهِ(٣) ، فَكُلُّ ما كانَ جَوابُهُ مُخْبَراً عَنْهُ ، فَهُوَ اسْمٌ ، تَقولُ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَيَقولُ لَكَ : صالِحٌ ، وصالِحٌ يَجوزُ الإِخْبارُ عَنْهُ ، وكَذلِكَ (أَيْنَ) و (مَتى) [و (كَمْ)](٤) ، وأَشْباهُ ذلِكَ .

والضَّرْبُ الآخَرُ : أَسْماءُ الأَفْعالِ وَهِيَ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : ما كانَ مِنَ الظُّروفِ ، نَحْوُ : (وَراءَكَ) و (عَلَيْكَ) و (دونَكَ) ، وأَشْباهِ ذلِكَ .

والآخر : ما كانَ مُشْتَقّاً مِنَ الأَصْواتِ أَوْ مُشْتَقّاً مِنَ الأَفْعالِ عَلى غَيْرِ صورَةِ الأَفْعالِ. وَكِلاهُما يَتَضَمَّنُ مَعْنى ما يَجوزُ الإِخْبارُ عَنْهُ . وَإِنَّما قُلْنا ذلِكَ ، لِأَنَّ قَوْلَنا : (صَهْ) وَ (مَهْ) مَعْناهُما (*) : السُّكوتُ ، والكَفُّ(٥) ، والسُّكوتُ والكَفُّ يُخْبَرُ عَنْهُما . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَهذا(٦) يَبْطُلُ بِالفِعْلِ ، لِأَنّا إِذا قُلْنا : (اسْكُتْ) ، دَلَّ(٧) عَلى السُّكوتِ ، وَتَضَمَّنَ مَعْناهُ .

---

(١) المحصل : المميز ، " والتحصيل : تمييز ما يحصل " / اللسان (حصل) ./

(٢) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل. (٣) في الأصل: (لجوابه) ، وما أثبته من (ع).

(٤) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل . (*) في (ع) : (معناها) ، وهو تحريف .

(٥) في (ع) : " صه معناها السكوت ، ومه معناها الكف .

(٦) في (ع) : (هذا) . (٧) في الأصل : (دلالته) وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

قيلَ لَهُ : قولُنا(١) : (اسْكُتْ) ، دلالتُهُ على السُّكوتِ دلالةُ التَّركيبِ، وانْضَمَّ إليه معْنًى أزالَهُ عنِ التَّسمِيَةِ فصارَ فِعلاً .

ولَيْسَ كذلِكَ (صَهْ) وَ (مَهْ) ، فلَيْسَتْ دلالتُهُ على السُّكوتِ دلالةَ التَّركيبِ، ألا ترى أنَّكَ تُعاقِبُ عليْهِ التَّنْوينَ فتقولُ : (صَهٍ) [منوَّنًا فيكونُ معْناهُ : سُكوتًا وَتحذِفُ التَّنْوينَ](٢) فيكونُ معْناهُ : السُّكوتُ(٣) ، واعْتِقابُ التَّعْريفِ والتَّنكيرِ مِنْ علاماتِ الأسْماءِ، لأنَّهُ لَيْسَ في كلامِهِمْ فِعْلٌ يَصِحُّ فيهِ هذا المَعْنى . وأمّا الظُّروفُ(٤) ، نَحْوُ (وراءَكَ) و (علَيْكَ) وما أشْبَهَ ذلِكَ ، فإنَّ الكافَ فيهِ للخِطابِ ألا ترى أنَّ قولَنا : (وراءَكُمْ) فتحتُهُ فتحةُ بناءٍ وليْسَتْ فتحةَ إعْرابٍ، وقولُهُ تعالى : ﴿ارْجِعوا وراءَكُمْ﴾(٥) لَيْسَ المُرادُ بِهِ ارْجِعوا خلْفَكُمْ ، وإنَّما / المُرادُ بِهِ [٤/ب] -واللهُ أعلَمُ- ارْجِعوا ارْجِعوا، و(وراءُ) قائِمٌ مَقامَ الفِعْلِ(٦) ، فلمّا(٧) أضفْتَهُ إلى الكافِ دلَّ على أنَّهُ اسْمٌ ، لأنَّ الإضافةَ إخْبارٌ(٨) . ولولا الإطالَةُ لأتيْتُ على ما ذُكِرَ في هذا المَعْنى . فَقِسْ عَلَيْهِ ، ففيهِ كِفايَةٌ إنْ شاءَ اللهُ .

والاسْمُ على ضَرْبَيْنِ : عَيْنٌ ، وحَدَثٌ . فالعَيْنُ نحْوُ: (رَجُلٍ) وَ (فرسٍ) . والحَدَثُ ما يَنْقَضي بانْقِضاءِ الزمانِ ، نَحْوُ : (الضَّرْبِ) و (الطَّعْنِ) وأشْباهِ ذلِكَ .

قالَ : " والفِعْلُ ما حَسُنَ قبْلَهُ(٩) (قَدْ) ، أوْ كانَ أمْراً . فأمّا (قَدْ) فنحْوُ قولِكَ : قَدْ قامَ ، وقَدْ قعَدَ ، وقَدْ يَقومُ ، وقَدْ يَقْعُدُ . وكونُهُ أمْراً نَحْوُ قولِكَ : (قُمْ) و (اقْعُدْ) " .

---

(١) في الأصل : (إن قوله) ، وما أثبته من (ع).
(٢) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .
(٣) انظر ما كتبه أستاذنا الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها - ومبناها : ٩٣ .
(٤) من (ع) في الأصل : (الظرف).
(٥) الحديد : (١٣)
(٦) لم أر أحداً قال بهذا الرأي فيما وقفت عليه من كتب التفسير .
(٧) في الأصل : (وما) ، وما أثبته من (ع) .
(٨) وذلك لأنك إذا قُلْتَ : (كتاب زيد) فقد تضمن كلامك خبراً فحواه : (الكتاب لزيد) وهذا جملة من مبتدأ وخبر .
(٩) في (ع) و (مل) : (فيه) .

اعْلَمْ أَنَّ هذا أَيْضاً لَيْسَ بِحَدِّ الفِعْلِ(١) ؛ لِأَنَّ في الأَفْعالِ ما لا يَحْسُنُ قبلَهُ (قَدْ) ، ولا يَكونُ أَمْراً ، وَذَلِكَ نَحْوُ : (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وكَذَلِكَ(٢) (لَيْسَ) عَلى مَذْهَبِه(٣) أَيْضاً فِعْلٌ ، ولا يَحْسُنُ قَبْلَها (قَدْ) ، ولا يَكونُ مِنْها أَمْرٌ ، وَكَذلِكَ أَفعالُ(٤) التَّعَجُّبِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ [وَأَكْرِمْ بِعَمْرٍو] (٥) ، لا تَحْسُنُ فيهِ(٦) (قَدْ) ، ولا يَكونُ مِنْها (*) أَمْرٌ ، وَإِنَّما ذَكَرَهُ أَيْضاً عَلى حَدِّ ما ذَكَرَ في الاسْمِ مِنَ التَّعْليمِ .

عَلى أَنَّ الفِعْلَ كُلٌّ حَدُّهُ وَصَحَّ حَدُّهُ . فَأَمَّا(٧) (سيبَوَيْهِ) فقالَ : الفِعْلُ : أَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْداثِ(٨) الأَسْماءِ ، وَبُنِيَتْ لِما مَضى ، وَلِما يَكونُ وَلَمْ يَقَعْ وَلِما هُوَ كائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ (٩) . يَقْصِدُ أَنَّ الفِعْلَ أُخِذَ مِنَ المَصْدَرِ ، وَبُنِيَ لِلأَزْمِنَةِ (١٠) الثَّلاثَةِ (١١) : الماضي ، والحاضِرِ ، والمُسْتَقْبَلِ . وهذا حَدٌّ تامٌّ لا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلى غَيْرِهِ ، ولا يَدْخُلُ فيهِ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِهِ ، وهذا مَتى كانَ كَذلِكَ كانَ حَدّاً ؛ ولهذا سُمِّيَتْ حُدودُ الدّارِ ؛ لِأَنَّها تَمْنَعُ غَيْرَها أَنْ يَدْخُلَ في الدّارِ ، أو يَخْرُجَ مِنَ الدّارِ شَيْءٌ إِلى غَيْرِها ، وَسُمِّيَ الحاجِبُ حَدّاداً ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَنْ يُريدُ الدُّخولَ إِلى الدّارِ ، وَسُمِّيَ الحَديدُ حَديداً ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ فيهِ شَيْءٌ لِصَلابَتِهِ .

فَإِذا ثَبَتَ أَنَّ الحَدَّ هذا حُكْمُهُ فَمَتى خَرَجَ مِنَ المَحْدودِ شَيْءٌ أَوْ دَخَلَ فيهِ غَيْرُهُ فَلَيْسَ بِحَدٍّ كامِلٍ (**) . وحَدُّ الفِعْلِ عِنْدَ (أَبي عَلِيٍّ) عَلى ما ذَكَرَهُ في كِتابِ (الإِيضاحِ) فَقالَ : وَأَمّا الفِعْلُ فما كانَ مُسْنَداً إِلى شَيْءٍ وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ(١٢) . وهذا أَيْضاً حَدٌّ تامٌّ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ يُخْبَرُ بِهِ ولا يُخْبَرُ عَنْهُ ، والاسْمُ يُخْبَرُ بِهِ (١٣) ، وَيُخْبَرُ عَنْهُ

---

(١) في (ع) : (بحد للفعل) . (٢) (وكذلك) : ساقطة من (ع) .

(٣) أي على مذهب ابن جني ؛ لأن (ليس) على مذهب شيخه أبي علي ومن وافقه حرف لا فعل والشارح يعرض مذهب أبي علي في (ليس) فيما بعد انظر الصفحة الآتية .

(٤) (أفعال)ساقطة من (ع) . (٥) زيادة من (ع) ، ليست في الأصل .

(٦) في (ع) : (قبلها) . (٧) في (ع): (وأما) . (٨) في(ع): (أحدث) وهو تحريف .

(٩) الكتاب : ١/٢ . (١٠) في الأصل : (الأزمنة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) .

(١١) (الثلاثة) : ساقطة من (ع) .

(١٢) الايضاح : ٧ .

(١٣) الاسم يُخْبَرُ بِهِ إِذا كانَ وَصْفاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ من غَيْرِهِ .

(*) في الأصل : (منه) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(**) في (ع) : (صحيح كامل) .

والحَرفُ لا يُخبَرُ بهِ/ ولا يُخبَرُ عَنهُ،فتَمَيَّزَ الفِعلُ عَنهُما . وَالإِسنادُ هُوَ الإِخبارُ. [٥/م]

فَإِنْ قالَ قائِلٌ: فَإِنَّ (لَيسَ) عِندَ (أَبي عَليٍّ) حَرفٌ وَهيَ مُسنَدَةٌ إِلى الضَّميرِ في قَولِنا : (لَستُ) و (لَسنا) و (لَسنَ) وَأَشباهُ ذلِكَ. فالجوابُ عَنْ ذلِكَ: أَنَّ (لَيسَ) لَمْ تُسنَدْ إِلى اسْمِها إِسنادَ الأَفعالِ، فَأَمّا (١) دُخولُ الضَّميرِ عَلَيها واتِّصالُهُ بِها عَلى حَدِّ اتِّصالِهِ بِالفِعلِ فَلَيسَ مِمّا يَدُلُّ عَلى كَونِهِ فِعلاً ؛ لِأَنَّ اسْمَ لَيسَ(٢) لا بُدَّ لَهُ مِن مُسنَدٍ يُسنَدُ إِلَيهِ إِمّا مُظهَرٌ أَوْ مُضمَرٌ، فَلا يَصِحُّ أَنْ تُسنَدَ [لَيسَ](٣) إِلى اسْمِها مَعَ كَونِ الخَبَرِ مُسنَدًا إِلَيهِ(٤). فَإِنْ قالَ قائِلٌ: فَقَدْ جاءَ فِعلٌ لَمْ يُسنَدْ إِلى شَيْءٍ وَهُوَ قَولُ الشّاعِرِ(٥) :

١ ـ صَدَدْتِ فَأَطوَلتِ الصُّدودَ وَقَلَّما وِصالٌ عَلى طولِ الصُّدودِ يَدومُ

فَ(ما) كافَّةٌ ، وَ(وِصالٌ) يَتَعَلَّقُ بِ(يَدومُ)، فَلا يَكونُ (قَلَّ) مُسنَدًا إِلى شَيْءٍ. والجَوابُ(٦) أَنَّ هذا غَيرُ صَحيحٍ ؛ لِأَنَّ التَّقديرَ : قَلَّ دَوامُ وِصالٍ عَلى طولِ الصُّدودِ، وهذا المَعنى الَّذي عُقِدَ عَلَيهِ البَيتُ. والَّذي كانَ يَعتَمِدُهُ شَيخُنا في حَدِّ الفِعلِ: ما دَلَّ عَلى حَدَثٍ وَزَمانٍ ماضٍ أَوْ مُستَقبَلٍ أَوْ ما يَكونُ عامًّا في حاضِرٍ وَمُستَقبَلٍ. وهذا مَعنى حَدِّ (سيبَوَيهِ)، وَسَيَجيءُ بَيانُ ذلِكَ عِندَ ذِكرِ الأَفعالِ إِنْ شاءَ اللهُ.

---

(١) في (ع) (وأما). (٢) في الأصل: (ليس اسم)، وهو سهو، والتصويب من (ع).
(٣) زيادة من (ع)، ليست في الأصل.
(٤) قال ابن هشام في المغني: " وزعم ابن السراج أنه حرف وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة ... " المغني ٣٨٧.
(٥) هو المرار الفقعسي كما نسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب، وقال الأستاذ عبدالسلام هارون في معجم شواهد العربية ٣٤٣/١ الحاشية رقم (٣) : " ونسب في بعض نسخ سيبويه لعمر بن أبي ربيعة ".
١ ـ البيت من الطويل
وهو من شواهد سيبويه ١٢/١، ٤٥٩، والمقتضب ٨٤/١، والأصول : ٣٤٣/٢، والمنصف ١٩١/١، ٦٩/٢، الأمالي الشجرية ١٣٩/٢، ١٤٤، الإنصاف ١٤٤/١ والرواية فيه (وأطولت)، وشرح المفصل : ١١٦/٧، ٧٦/١٠، والمغني ٣٣٩، ٦٥٢، والخزانة : ٢٨٧/٤ وملحقات ديوان عمر : ٤٩٤.
وصدره : في المحتسب ٩٦/١، والخصائص ١٤٣/١، وشرح المفصل : ٤٣/٤ والمغني : ٦٤٤، والهمع ٨٣/٢.
(٦) في (ع) : (فالجواب).

قالَ أَبو الفَتْحِ: "وَالحَرْفُ ما لَمْ تَحْسُنْ فيهِ عَلاماتُ الأَسْماءِ ولا علاماتُ الأَفْعالِ وَإِنَّما جاءَ لِمَعْنًى في غَيْرِهِ، نَحْوُ: (هَلْ) وَ (بَلْ) وَ (قَدْ)، أَلا ترى أَنَّكَ(١) لا تَقولُ: (مِنْ هَلْ) ولا: (قَدْ هَلْ). ولا تَأْمُرُ بِهِ".

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمّا بَيَّنَ علامَةَ الاسْمِ وَعلامَةَ الفِعْلِ، لَمْ يَبْقَ غَيْرُ الحَرْفِ، فَقالَ "ما لا تَحْسُنُ فيهِ عَلاماتُ الأَسْماءِ، ولا عَلاماتُ الأَفْعالِ" فَهُوَ حَرْفٌ. فَهذا أَيْضًا (٢) لَيْسَ بِحَدٍّ، وَإِنَّما هُوَ عَلى سَبيلِ التَّعْليمِ. ثُمَّ قالَ: "والحَرْفُ ما جاءَ لِمَعْنًى في غَيْرِهِ" وهذا حَدٌّ، لِأَنَّ الحُروفَ مَعانيها في غَيْرِها، والأَسْماءُ والأَفْعالُ مَعانيها في أَنْفُسِها أَلا تَرى أَنَّنا إِذا قُلْنا: (زَيْدٌ) و (عَمْرٌو) و (فَرَسٌ) و (رَجُلٌ) فَمَعانيها في أَنْفُسِها، وَكَذلِكَ إِذا قُلْنا: (ضَرَبَ) و (قَتَلَ) و (انْطَلَقَ) فُهِمَتِ المَعاني، وإِذا قُلْتَ: (مِنْ) و (عَنْ) و (قَدْ) و (رُبَّ) فَلا يُفْهَمُ المَعْنى إِلا بِأَنْ يُضَمَّ الحَرْفُ إِلى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ فَقَدْ صارَتْ/ مَعاني الحُروفِ في غَيْرِها [٥/ب] وَمَعاني الأَسْماءِ والأَفْعالِ في أَنْفُسِها. وَ (سيبَوَيْهِ) أَشارَ إِلى هذا الحَدِّ في كِتابِهِ فَقالَ: والحَرْفُ ما جاءَ لِمَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ ولا فِعْلٍ(٣). وقالَ (أَبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ): الحَرْفُ ما جاءَ لِمَعْنًى لَيْسَ غَيْرُ(٤) فَإِنْ قالَ قائِلٌ: فَإِنَّ الحَرْفَ قَدْ يَجيءُ لِمَعانٍ، أَلا تَرى أَنَّ (مِنْ) تَكونُ لِلتَّبْعيضِ، وَتَكونُ لِابْتِداءِ الغايَةِ، وَتَكونُ بَيانًا لِلْجِنْسِ، وَتَجيءُ زائِدَةً (**) مُؤَكِّدَةً لِلنَّفْيِ، فَكَيْفَ يُقالُ(٥) الحَرْفُ ما جاءَ لِمَعْنًى؟! قيلَ لَهُ(٦): إِنَّ (مِنْ) في المَوْضِعِ الَّذي تَكونُ فيهِ لابْتِداءِ الغايَةِ لا تَكونُ لِلتَّبْعيضِ، فَإِنْ(٧) كانَتْ لِلتَّبْعيضِ لا تَكونُ لابْتِداءِ الغايَةِ، وَكَذلِكَ باقي مَعانيها، وَإِنَّما تَنْفَرِدُ بِمَعْنًى مِنَ المَعاني، وَكَذلِكَ ما جَرى مَجْراها من الحُروفِ.

---

(١) (ألا ترى أنك): ليست في (مل).
(٢) (أيضا): ساقطة من (ع).
(٣) الكتاب: ١/٢.
(٤) في (ع): (ليس غيره).
(**) في (ع): (وتكون).
(٥) في (ع): (يقولون).
(٦) في (ع): (فالجواب).
(٧) في (ع) (ومتى).

وَاعْلَمْ أَنَّ الحَرْفَ قَدْ يَدْخُلُ عَلى الاسْمِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ لامِ التَّعْرِيفِ، وَيَدْخُلُ عَلى الفِعْلِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ السِّينِ وَسَوْفَ فَيَتَخَصَّصُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما بَعْدَ شِياعِهِ ، وَيَرْبِطُ (*) جُمْلَةً بِجُمْلَةٍ نَحْوُ (١) : قامَ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَمْرٌو ، فالواوُ رَبَطَتْ إِحْدى الجُمْلَتَيْنِ بِالأُخْرى ، وَقَدْ (٢) يَدْخُلُ عَلى الكَلامِ التّامِّ فَيُحْدِثُ مَعْنًى لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ (٣) : زَيْدٌ أَخوكَ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ فَتَقولُ : أَزَيْدٌ أَخوكَ ؟ وَنَحْوُ : قامَ زَيْدٌ ، فَتَقولُ : ما قامَ زَيْدٌ فَتُحْدِثُ (ما) نَفْياً بَعْدَ أَنْ كانَ الكَلامُ واجِباً ، وَقَدْ يَكونُ لِكُلِّ واحِدٍ مِنَ الحُروفِ مَعْنًى فَإِذا تَرَكَّبَ مَعَ غَيْرِهِ صارَ لَهُما مَعْنًى ثالِثٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ (لَوْ) هِيَ لِامْتِناعِ الشَّيْءِ لِامْتِناعِ غَيْرِهِ ، فَإِذا دَخَلَتْ عَلَيْها (لا) ، و (لا) لِلنَّفْيِ صارَ المَعْنى لِامْتِناعِ الشَّيْءِ لِوُجودِ غَيْرِهِ ، وَهذِهِ المَعاني (٤) تَكْثُرُ وَيَطولُ الكَلامُ (٥) بِاسْتِقْصائِها ، وهذا القَدْرُ يَدُلُّ عَلى غَيْرِهِ فَقِسْ عَلَيْهِ ، إِنْ شاءَ اللّهُ .

فَأَمّا (هَلْ) فَإِنَّها تَدْخُلُ عَلى الأَسْماءِ وَعَلى الأَفْعالِ ، نَحْوُ قَوْلِنا : هَلْ زَيْدٌ خارِجٌ ؟ وَهَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ فَتُحْدِثُ في الجُمْلَتَيْنِ الاسْتِفْهامَ بَعْدَ الخَبَرِ ولا يَتَغَيَّرُ الكَلامُ عَمّا كانَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ تَكونُ بِمَعْنى (قَدْ) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى :

﴿ هَلْ أَتى عَلى الإِنْسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ (٦) المَعْنى - واللّهُ أَعْلَمُ - قَدْ أَتى (**) .

[٦/ب] وَأَمّا (بَلْ) فَإِنَّها (٧) لِتَحْقيقِ الثّاني ، وَقَدْ تَكونُ إِضْراباً عَنِ الأَوَّلِ ، / وَقَدْ لا تَكونُ إِضْراباً عَنِ الأَوَّلِ (٨) ، وَهِيَ حَرْفٌ مِنْ حُروفِ العَطْفِ . وَأَمّا (قَدْ) فَإِنَّها لِلتَّوَقُّعِ (٩) وَتَقْريبِ الحالِ ، وهي مُخْتَصَّةٌ بِالدُّخولِ عَلى الأَفْعالِ ، وَيُحْكى أَنَّ أَعْرابِيّاً سَأَلَ عَنِ الأَميرِ فَقيلَ لَهُ قَدْ رَكِبَ فَعَدا .

وهذا يَدُلُّ عَلى أَنَّهُ قَدْ فَهِمَ قُرْبَ رُكوبِهِ لَمّا قيلَ لَهُ (قَدْ) فاعْلَمْ ذلِكَ .

(*) في (ع) : (وقد يربط) .

(١) في (ع) : (نحو قولك) .

(٢) في (ع) : (فقد) .

(٣) في (ع) : (نحو قولك) .

(٤) من (ع) في الأصل (المعنى) ، وهو تحريف .

(٥) في (ع) : (الكتاب) .

(٦) الانسان : (١) .

(٧) في (ع) : (فإنها) . (**) في (ع) زيادة (عليه) .

(٨) (عن الأول) : ساقط من (ع) .

(٩) في (ع) : (للتوقيع) ، وهو تحريف .

بابُ المُعْرَبِ وَالمَبْنِيِّ

قالَ(١) : " الكَلامُ في الإِعْرابِ وَالبِناءِ عَلى ضَرْبَيْنِ : مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ .

فـ (المُعْرَبُ) عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : الاسْمُ المُتَمَكِّنُ . والآخَرُ : الفِعْلُ المُضارِعُ ، وما عَداهُما مِنْ سائِرِ الكَلامِ فَمَبْنِيٌّ غَيْرُ مُعْرَبٍ . "

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمّا ذَكَرَ الكَلِمَ الثَّلاثَ : الاسمَ ، والفِعْلَ ، والحَرْفَ وكانَ فيها ما هُوَ مُعْرَبٌ ، وَفيها ما هُوَ مَبْنِيٌّ احْتاجَ أَنْ يُبَيِّنَ : ما المُعْرَبُ ؟ وما المَبْنِيُّ ؟ وَبَدَأَ بِذِكْرِ المُعْرَبِ ، لِأَنَّهُ الأَصْلُ والأَقْوى ، والمُرادُ بِالمُعْرَبِ ما يَجوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ حَرَكاتُ الإِعْرابِ ، سواءٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَوْ(٢) لَمْ تَدْخُلْ ، أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَنا : (زَيْدٌ) اسْمٌ مُعْرَبٌ ، وَنَحْنُ نَقِفُ عَلَيْهِ بالسُّكونِ ، ولكِنْ لَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ عامِلاً لَدَخَلَهُ الإِعْرابُ .

وَأَمّا(٣) المَبْنِيُّ فَما لا يَتَغَيَّرُ عَنْ حالَتِهِ الَّتي اسْتَقَرَّ عَلَيْها مِنْ وَقْفٍ ، أَوْ فَتْحٍ ، أَوْ كَسْرٍ ، أَوْ ضَمٍّ ، فالحُروفُ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ ، والأَسْماءُ كُلُّها مُعْرَبَةٌ إِلا ما شابَهَ الحَرْفَ ، وَمُشابَهَةُ الاسْمِ لِلْحَرْفِ [بِأَنْ](٤) يَكونَ مَعْناهُ في غَيْرِهِ أَوْ بِتَضَمُّنِهِ مَعْنى حَرْفٍ . فَأَمّا [ما](٥) كانَ مَعْناهُ في غَيْرِهِ فَنَحْوُ : المُضْمَراتِ وأَسْماءِ الإِشارَةِ ، لِأَنَّ قَوْلَنا : (هُوَ) مَعْناهُ في المُضْمَرِ الغائِبِ ، وَقَوْلَنا :(هذا) مَعْناهُ في المُشارِ إِلَيْهِ . وَأَمّا ما تَضَمَّنَ مَعْنى حَرْفٍ فَنَحْوُ :(كَيْفَ) و (أَيْنَ) و (خَمْسَةَ عَشَرَ) و (أَمْسِ) ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ ، أَلا تَرى أَنَّ (كَيْفَ) و (أَيْنَ) تَضَمَّنَتا(٦) مَعْنى

---

(١) (قال): ساقط من (ع) .

(٢) استعمل (أو) بعد همزة التسوية ، ولعلّ هذا ترامى إليه من كونه فقيهاً قال ابن هشام : " إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) فإنْ كانت همزة التسوية لم يجز قياساً . وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأنْ يقولوا : سواء كان كذا أو كذا . وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا ، والصواب العطف في الأول بـ (أم) وفي الثاني بـ (أو) " / مغنى اللبيب : ص٦٣ ، وانظر معاني الحروف للرماني ص١٧٣

(٣) في (ع):(فأما) .

(٤) زيادة من (ع)، ساقطة من الأصل .

(٥) = = = = = =

(٦) في (ع) : (تضمنا) .

هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ ، و (خَمْسَةَ عَشَرَ) كانَ الأَصْلُ فيها (خَمْسَةٌ وَعَشَرَةٌ) فَحُذِفَتِ الواوُ ، وَضُمِّنَتْ مَعْناها (١) ، وكذلِكَ (أَمْسِ) حُذِفَ مِنْهُ الأَلِفُ واللّامُ وَضُمِّنَ مَعْناهُما .

وَأَمّا الأَفْعالُ فَكُلُّها مَبْنِيَّةٌ إلّا ما شابَهَ الاسْمَ مِنْها، والمُشابِهُ للأَسْماءِ ما كانَ في أَوَّلِهِ إِحْدى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ وهي : الهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ ، / والنّونُ لِلْمُتَكَلِّمِ [٦/ب] إِذا كانَ مَعَهُ غَيْرُهُ (٢) ، والتّاءُ لِلْمُخاطَبِ المُذَكَّرِ وَلِلْمُؤَنَّثَةِ (٣) الغائِبَةِ ، والياءُ لِلْمُذَكَّرِ الغائِبِ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : لِمَ اخْتَصَّتْ الأَسْماءُ بالإِعْرابِ دونَ الأَفْعالِ والحُروفِ ؟ قيلَ لَهُ : الإِعْرابُ في أَصْلِ اللُّغَةِ : هو البَيانُ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : أَعْرِبْ عَمّا في نَفْسِكَ ، يُريدونَ بَيِّنْ عَمّا في نَفْسِكَ ويَقولونَ : أَعْرَبَ المُهْرُ عَنْ نَفْسِهِ (٤) إِذا صَهَلَ فَتَبَيَّنوا بِصَهيلِهِ هَلْ هُوَ كَريمٌ أَمْ هَجينٌ ، وقالَ رَسولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ] (٥) - لَمّا سُئِلَ عَنْ كَلامِ المَرْأَةِ في عَقْدِ النِّكاحِ - : " الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِها ، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ وإِذْنُها صُماتُها " (٦) فَقَوْلُهُ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ] (٧) " الثَّيِّبُ تُعْرِبُ " أَيْ تُبينُ بِنَعَمْ أَوْ لا . وَلَمّا كانَ الاسْمُ يَقَعُ في مَوْضِعٍ لابُدَّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ ، وَهُوَ إِذا كانَ مَرْفوعاً ، [و] (٨) في مَوْضِعٍ يَكونُ زائِداً

---

(١) في (ع) : (وَضُمِّنَتْ مَعناها الاسم) بإقحام لفظ (الاسم) (٢) زاد في (ع) (نحو نقوم نحن). (٣) في الأصل : (المونث الغائبة) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) (٤) انظر اللسان مادة (عرب) . (٥) زيادة من (ع) يقتضيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ﴿إِنَّ الله وملائكته يصلون على النبي ياأيها الذين أمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما﴾ (الأحزاب :٥٦) والذى نرجحه أن ما جاء في (ع) زيادة من الناسخ وهو دليل على كونه من أهل السنة والجماعة ، وما جاء في الأصل يوافق ألفاظ الصلاة على النبي المستعملة عند الشيعة ،وهذا يوافق مذهب الشارح . (٦) الحديث برواية " الثيب أحق بنفسها .." رواه مسلم من حديث ابن عباس في كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١٠٣٧/٢ ، وأخرجه عنه أبو داود في كتاب النكاح باب الثيب ٤٢/٣ (مختصر السنن). وأخرجه الترمذى في كتاب النكاح باب ما جاء في استئمار البكر والثيب : ٤١٥/٣ وقال عنه : صحيح حسن ، وأخرجه النسائي في كتاب النكاح باب استئذان البكر ـ والثيب : ٧٠/٦ . وأخرجه الدارمي في كتاب النكاح باب استئمار البكر والثيب : ١٣٨/٢ ، وأخرجه الدار قطني ٢٣١/٣ ـ ٢٣٩ ، وأخرجه الامام الشافعي في كتاب النكاح باب خطبة الصغيرة إلى وليها والرشيدة إلى نفسها ص١٧٢ ، وأخرجه الامام أحمد في المسند : ١٠٨/٤ ، ١٦٠ الحديث رقم (٢١٦٣) ، (٢٣٦٥) ، (٢٤٦٩) ، (٢٤٨١) .

(٧) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل . (٨) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

عَلى الكَلامِ ، وَهُوَ المَفعولُ أَوِ المُشَبَّهِ بِالمَفعولِ ، فِي مَوْضِعٍ يَكونُ مُخْبَرًا عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ المَقْصودُ بِالخَبَرِ عَنْهُ ، وَهُوَ المُضافُ إِلَيْهِ ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ المُضافِ إِلَيْهِ ما كانَ الخَبَرُ مُتَّصِلاً بِهِ (١) بِحَرفِ جَرٍّ ؛ لِأَنَّ حُروفَ الجَرِّ مَوْضوعَةٌ لِإيصالِ الأَخْبارِ بِالمُخْبَرِ عَنْهُ فَصارَتْ في حَدِّ ما يُخْبَرُ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصودًا بِالإِخْبارِ عَنْهُ إِذْ الإِخْبارُ إِنَّما (٢) يَكونُ بِالأَفْعالِ أَوْ بِما يَقومُ مَقامَها في هذِهِ الحُروفِ(٣) ، فَالحُروفُ تَكونُ فَضْلَةً عَلى تِلْكَ الأَشْياءِ ، فَصارَتْ كَالاسْمِ المُضافِ إِلَيْهِ . فَأَمّا الأَفْعالُ وَالحُروفُ فَلا تَقَعُ هذِهِ المَواقِعَ (٤) ، ولا يُحْتاجُ فيها إِلى بَيانٍ (٥) ؛ فَلِهذا بُنِيَتْ(٦) ، إِلا أَنَّ ضَرْبًا مِنَ الأَفْعالِ أَشْبَهَ الأَسْماءَ فَأُعْرِبَ ، كَما أَنَّ ضَرْبًا مِنَ الأَسْماءِ أَشْبَهَ الحُروفَ فَبُنِيَ ، وَضَرْبًا مِنَ الأَسْماءِ أَشْبَهَ الأَفْعالَ فَنُقِصَ (٧) مِنْ إِعرابِهِ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أُجْرِيَ مُجْراهُ في بَعْضِ أَحْكامِهِ .

وَالأَفْعالُ المُشابِهَةُ لِلأَسْماءِ هِيَ ما كانَ في أَوَّلِهِ إِحْدى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : وَمِنْ (٨) أَيْنَ وَقَعَتِ المُضارَعَةُ بَيْنَ الأَسْماءِ وهذِهِ (٩) الأَفْعالِ ؟ قيلَ لَهُ : لَمّا كانَ قَوْلُنا : زَيْدٌ يَخْرُجُ ، يَصْلُحُ هذا اللَّفْظُ لِلزَّمانَيْنِ الحاضِرِ والمُسْتَقْبَلِ فَإِذا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السّينَ أَوْ سَوْفَ/ تَخَصَّصَ بِالاسْتِقْبالِ ، وكانَ قَوْلُنا : [٢/٧] رَأَيْتُ رَجُلاً ، مُبْهَمًا في جِنْسِهِ غَيْرَ مُتَخَصِّصٍ بِواحِدٍ بِعَيْنِهِ ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الأَلِفَ واللّامَ (١٠) قَصَرْتَهُ عَلى رَجُلٍ(١١) بِعَيْنِهِ ، وَخَصَّصْتَهُ مِنْ بَيْنِ جِنْسِهِ ، اشْتَبَها بِوُقوعِهِما (١٢) أَوَّلاً شائِعَيْنِ ثُمَّ تَقْصِرُهُما (١٣) عَلى شَيْءٍ (١٤) بِعَيْنِهِ .

---

(١) (بِهِ) أَيْ بالمخبر عنه. (٢) في (ع): (إِمَّا). (٣) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء.

(٤) أي المواقع التي يقع فيها الاسم ، وقد ذكرها آنفا. (٥) في (ع): (تبيان).

(٦) في (ع): (فبنيت). (٧) في (ع) ضبطت (فَنَقَصَ) بالبناء للفاعل .

(٨) في (ع): (..قائل من..) بدون الواو . (٩) (هذه) ساقطة من (ع).

(١٠) من (ع) في الأصل (للام) وهو تحريف. (١١) في (ع) (على واحد)

(١٢) في الأصل : (بوقوعها) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(١٣) في (ع) : (قصرهما) .

(١٤) في الأصل : (عَلَى رَجُلٍ) ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

وَوَجْهٌ ثانٍ وَهُوَ أَنَّ الفِعْلَ المُضارِعَ إِذا وَقَعَ خَبَرًا لِـ (إِنَّ) دَخَلَتْ عَلَيْهِ لامُ التَّوكيدِ ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَيَخْرُجُ ، كَما أَنَّ قَوْلَنا : إِنَّ زَيْدًا لَخارِجٌ (١) يَدْخُلُ عَلى (خارِجٍ) لامُ التَّوكيدِ فَعُلِمَ أَنَّ بَيْنَ الفِعْلِ المُضارِعِ وَالاسْمِ اشْتِباهًا (٢) مِنْ حَيْثُ دَخَلَتِ اللّامُ عَلى كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما .

قالَ : " فَالاسْمُ (٣) المُتَمَكِّنُ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ لِتَغَيُّرِ العامِلِ فيهِ ، وَلَمْ يُشابِهِ الحَرْفَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : هذا زَيْدٌ وَ رَأَيْتُ زَيْدًا وَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . والفِعْلُ المُضارِعُ ما كانَتْ في أَوَّلِهِ إِحْدى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ وهي : الهَمْزَةُ ، والنُّونُ ، والتّاءُ ، والياءُ . فَالهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ (٤) ، نَحْوُ : أَقومُ أَنا ، والنُّونُ لِلْمُتَكَلِّمِ إِذا كانَ مَعَهُ غَيْرُهُ نَحْوُ : نَقومُ نَحْنُ ، والتّاءُ لِلْمُذَكَّرِ الحاضِرِ ، نَحْوُ : تَقومُ أَنْتَ ، وَلِلْمُؤَنَّثَةِ الغائِبَةِ ، نَحْوُ : تَقومُ هِيَ ، والياءُ لِلْمُذَكَّرِ الغائِبِ ، نَحْوُ : يَقومُ هُوَ " .

اعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ المُتَمَكِّنَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِتَغَيُّرِ ما قَبْلَهُ مِنَ العَوامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْديرًا . فَاللَّفْظُ (٥) نَحْوُ قَوْلِنا : هذا زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ . أَلا تَرى إِلى الدّالِ كَيْفَ تَغَيَّرَتْ بِالضَّمِّ ، وَالفَتْحِ ، وَالكَسْرِ . وَأَمّا التَّغْييرُ في التَّقْديرِ فَنَحْوُ قَوْلِنا : هذِهِ عَصًا ، وَرَأَيْتُ عَصًا ، وَ مَرَرْتُ بِعَصًا . فَالأَلِفُ في حالِ الرَّفْعِ عَلَيْها ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ ، وفي حالِ النَّصْبِ عَلَيْها فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ ، وفي حالِ الجَرِّ عَلَيْها كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ . وَلَكَ أَنْ تَقولَ : إِنَّ الاسْمَ المُتَمَكِّنَ ما كانَ مَعْناهُ في نَفْسِهِ ، لِأَنَّ غَيْرَ المُتَمَكِّنِ هُوَ المَبْنِيُّ وَمَعْناهُ في غَيْرِهِ . وما كانَ في النِّداءِ نَحْوُ : يا زَيْدُ ، و ياعَمْرُو فَإِنَّهُ بُنِيَ لِوُقوعِهِ مَوْقِعَ أَسْماءِ الخِطابِ عَلى ما يَجيءُ بَيانُهُ في بابِهِ إِنْ شاءَ اللّهُ . فَأَمّا الأَفْعالُ المُضارِعَةُ فَقَدْ ذَكَرْتُ وَجْهَ المُضارَعَةِ .

[٧/ب] فَإِنْ قالَ قائِلٌ : لِمَ اخْتاروا هذِهِ الحُروفَ/ لِلْمُضارَعَةِ دونَ سائِرِ حُروفِ الزِّيادَةِ ؟ قيلَ لَهُ : أَوْلى الحُروفِ بِالزِّيادَةِ في أَوائِلِ هذِهِ الأَفْعالِ حُروفُ المَدِّ

---

(١) في الأصل : (خارج) بدون اللام ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .
(٢) في (ع) : (اشتباهٌ) بالرفع ، وهو خطأ .
(٣) في (ع) (والاسم) .
(٤) في (مل) : (للمتكلم وحده) .
(٥) (فاللفظ) ، مكررة في (ع) .

واللّين، لأنّها أُخذتْ منها الحَرَكاتُ، أوْ هيَ مأْخوذةٌ [مِنَ الحَرَكاتِ] (١) علـى الاخْتِلافِ الواقِعِ فيها (٢) . فأمّا الألِفُ فلا سَبيلَ إلى وُقوعِها أوّلاً لِسُكونها ولا يُمكِنُ النُّطْقُ بالسّاكِنِ فَجَعَلوا (٣) مَكانَها أقْرَبَ الحُروفِ مِنْها ، وهي الهمْزَةُ ، ولأنَّ الهَمْزَةَ تَقَعُ زائِدَةً أوّلاً كَثيرًا فأوْقَعوها مَوْقِعَ الألِفِ. وأمّا الواوُ فإنّها لا تَقَعُ زائِدَةً أوّلاً في حُكْمِ التّصريفِ، فأُبدِلَ مِنها حَرْفٌ يُبدَلُ مِنْها كثيرًا ، وهي (٤) التّاءُ ألا تَرى أنّهُمْ قالوا : (تُخَمَةٌ) والأصْلُ فيها (وُخَمَةٌ) ؛ لأنّها (٥) مِنَ (الوَخامَةِ). وقالوا : (تُراثٌ) والأصْلُ (وُراثٌ) ؛ لأنّهُ مِنْ (وَرِثَ) ، وقالوا : (اتَّعَدَ) وهـو (افْتَعَلَ) مِنَ (الوَعْدِ) ، وقالوا : (تاللّهِ) مَكانَ (واللّهِ) . ثُمَّ احْتاجوا إلى حَرْفٍ رابعٍ فَجاؤوا بِالنّونِ ، لأنّها تَكونُ إعرابًا في [قَوْلِكَ] (٦) : تَفْعَلونَ ، وتَفْعَلانِ ، وتَفْعَلينَ كما تكونُ حُروفُ المَدِّ واللّينِ إعْرابًا ، وفيها غُنَّةٌ في الخَيْشومِ تَجري فيهِ كما تَجْري حُروفُ المَدِّ واللّينِ ، وتُبدَلُ مِنْها الألِفُ في الوَقْفِ، نَحْو: رأيْتُ زَيْدا ، فَجَرَتْ مَجْرى حُروفِ المَدِّ واللّينِ .

قالَ : " وَحَرْفُ الإعْرابِ مِنْ كُلِّ مُعْرَبٍ آخِرُهُ ، نَحْوُ: الدّالِ مِنْ (زَيْدٍ) والميمِ مِنْ (يَقـومُ) " .

اعْلَمْ أنَّ حَرْفَ الإعْرابِ عِنْدَ (سيبَوَيْهِ) (٧) هو آخِرُ الكَلِمَةِ مُعْرَبَةً كانَتِ الكَلِمَةُ

---

(١) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل. (٢) انظر الأشباه والنظائر ح١ص ١٧٢ .

(٣) هنا وقع تقديم وتأخير في الأصل (ج) أقمْتُهُ مستعيناً بالنسخة (ع). ففي الأصل ورد الكلام على النحو الآتي " .. بالساكن فجعلوا كثيراً فأوقعوها .... فيها غنة من الخيشوم ، مكانها أقرب الحروف منها .... تقع زائدة تجرى فيه .... المد واللين أولاً ويبدل منها الألف" والسبب في ذلك يعود إلى أن ناسخ (ج) حين نسخها عن الأصل (ظ) أخطأ في وضع العبارة التالية :

" مكانها أقرب الحروف منها وهي الهمزة وتقع زائدة " والتي أظن أنها كانت مكتوبة على هامش الكتاب بعد مقابلة الأصل (ظ) على النسخة التي نقل عنها ، إذ جرى ناسخ (ظ) على إثبات ما أسقطه في الهامش بعد المقابلة . (*) في الأصل : (ولأنه هذه) ، وما أثبته من (ع).

(٤) كذا في الأصل وفي (ع) ، ولعل الأفضل (وهو).

(٥) في (ع): (لأنه) .

(٦) زيادة من (ع) ، ليست في الأصل .

(٧) الكتاب: ٢/١ .

أو مبنيّة.(٢) ذكر ذلك (أبو سعيد) (٣) في الشرح قال (٤) : وإنّما سُمّيت حروفَ الإعراب، لأنَّ الإعرابَ متى كان لم يوجد إلا فيها . وقال في موضع آخر (٥) : سُمّيت حروفَ إعرابٍ وإنْ لم تكن الكلمةُ (٦) مُعْرَبَةً على كلّ حالٍ، لأنّ الإعرابَ يكون في هذه الحروفِ دون غيرِها . ومثالُه ذلك الحروفُ الزوائدُ عشرةٌ يجمعُها: (اليومَ تنساهُ)، و (سألتمونيها) ، و (هويتُ السمانَ) ، وينشد:

٢ ـ هويتُ السّمانَ فشيّبنني وما كنتُ قِدْماً هويتُ السمانا

وقد تكونُ هذه الحروفُ أصولاً غيرَ زوائدَ . وكذلك حروفُ المدِّ واللينِ سُمّيتْ بذلك لأجلِ ما فيها مِنَ المدِّ، وقد يقعْنَ في موضعٍ لايكونُ فيه مدٌّ ، وكذلك هذه الحروفُ هي حروفُ إعرابٍ وإنْ وقعتْ في غيرِ المُعْرَبِ(٧) . فأمّا غيرُهُ (٨) فعِنْدَهُ / أنَّ [٢/٨] المَبْنيَّ ليسَ لهُ حرفُ إعرابٍ، وإنّما حرْفُ الإعرابِ في المُعْرَباتِ فقط، لأنّهم فرّقوا بيْنَ المُعْرَبِ والمَبْنيِّ فجعلوا مايدخلُه الرفعُ والنّصبُ والجرُّ والجزمُ مُعْرَباً ، وما يدخلُه الضمُّ والفتحُ والكسْرُ (٩) والوقْفُ مبْنيّاً ، هذا موضوعُ نحاةِ البصْريّين.

فإنْ قيلَ : لِمَ كانتْ حروفُ الإعرابِ في أواخرِ الكَلِمِ دونَ أوائلِها وأواسطِها ؟

قيلَ(١٠) : إنَّ حركةَ الأوّلِ حركةُ بِناءٍ فلوْ غُيّرتْ لصارتْ حركتُهُ حركةَ إعْـرابٍ فيتغيّرُ(١١) البناءُ إلى غيْرِهِ .

---

(١) انظر ما سلف ص ١٦ ـ الحاشية (٢). (٢) في (ع): (... مبنية غير معربة ...).

(٣) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي ، كان أعلم أهل زمانه بنحـو البصريين ، أخذه عن ابن السراج ، وأخذ اللغة عن ابن دريد ، له شرح كتاب سيبويه ، ولي القضاء ببغداد . توفي سنة ٣٦٨ هـ . انظر إنباه الرواة ٣١٣/١ ، وبغيـة الوعاة ٥٠٧/١ ، وطبقات النحويين واللغويين ١١٩ ، وتاريخ بغداد ٣٤١/٧ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي : ح ١ / الورقة : ١٧/آ . (٥) نفس المصدر السابق .

(٦) في الأصل : (الكلم)، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

٢ ـ البيت من المتقارب.
وهو من الأبيات التعليمية ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٧) في (ع): (مُعْرَب). (٨) الهاء في (غيره) عائدة إلى سيبويه .

(٩) في (ع): (الكثر)، وهو تحريف.

(١٠) في (ع): (فان قال قائل ..... قيلَ لَهُ ...)

(١١) في (ع) (فتغيّر) .

وأمّا الأوساط فإنّ حركة العين بالفتح والضمّ والكسر فارقة بين الأوزان من (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) فلو جعلوا العين حرف الإعراب(١) لالتبست الأوزان . فلم يبق إلّا الحرف الأخير فجعلوه حرف الإعراب والله أعلم .

بابُ الإعرابِ والبناء

قال : " الإعرابُ ضدُّ البناءِ في المعنى ومثلُه في اللّفظِ . والفرقُ بينهما زوالُ الإعرابِ لتغيّرِ العاملِ وانتقالِه ولزومِ البناءِ الحادثِ عن غيرِ عاملٍ وثباتِه . "

اعلم أنّه لمّا ذكر المُعْرَبَ والمَبْنِيَّ ذكر بعدهما الإعرابَ والبناءَ ، لأنّ الإعرابَ يكونُ في المُعْرَباتِ ، والبناءَ يكونُ في المَبْنِيّاتِ ، وقد ذكرنا أنّ الإعرابَ هو الحركاتُ وأنّ أصلَه البيانُ . ولمّا كان الإعرابُ حركةً ، والبناءُ سكوناً صارا ضدّين ، لأنّ الحركةَ ضدُّ السّكونِ ، والشّيءُ لا يكونُ متحرّكاً ساكناً في حالٍ(٢) واحدةٍ ، هذا محالٌ ، فهذه المضادةُ بينهما . فأمّا كونُ البناءِ مثلَ الإعرابِ في اللّفظِ ، فلأنّ(٣) المبنيَّ حدثت(٤) فيه حركاتٌ من نفسِ الكلمةِ لا بعاملٍ أوجبَ ذلك(٥) ، على(٦) ما يجيءُ بيانُه ، فساوى الإعرابَ في الصّيغةِ وإن كان الإعرابُ ينتقلُ والبناءُ لا ينتقلُ . وحدُّ الإعرابِ : هو اختلافُ أواخرِ الكلمِ باختلافِ العواملِ فيها .
وحدُّ البناءِ : هو ثباتُ الكلمةِ على ما تستحقُّه من حركةٍ أو سكونٍ لغيرِ حدوثِ عاملٍ فيها .

قال : " والإعرابُ أربعةُ أضربٍ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، وجزمٌ . فالرّفعُ والنّصبُ يشتركُ فيهما الاسمُ والفعلُ ، والجرُّ يختصُّ بالأسماءِ ولا يدخلُ الأفعالَ ، والجزمُ [٨/ب] يختصُّ بالأفعالِ ولا يدخلُ الأسماءَ . "

اعلم أنّ الإعرابَ لمّا كان ينقسمُ أقساماً احتاجوا أن يلقّبوا كلَّ قسمٍ منه بلقبٍ يتميّزُ به من الآخرِ ، ولمّا كان البناءُ ينقسمُ أقساماً تشابهُ هذه الأقسامِ

---

(١) في (ع) : (إعرابٍ) .
(٢) في (ع) : (حالة) .
(٣) في (ع) : (لأنّ) بدون فاء .
(٤) في (ع) : (حديث) ، وهو تحريف .
(٥) = = : (ذاك) .
(٦) (على) : ساقطة من (ع) .

لَقَّبوهُ أَلْقاباً غَيْرَها ، وَإِنْ كانَتْ مُقارِبَةً لَها في المَعْنى ، فَقالوا : الإِعْرابُ : رَفْعٌ ، ونَصْبٌ ، وجَرٌّ ، وجَزْمٌ . والبِناءُ : وَقْفٌ ، وفَتْحٌ ، وكَسْرٌ ، وضَمٌّ . وإِنَّما بَدَأَ بالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ لابُدَّ لِلكَلامِ مِنْهُ ، ولا يوجَدُ كَلامٌ مُفيدٌ خالِيًا مِنْ مَرْفوعٍ ظاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ ، فَلَمّا افْتَقَرَ الكَلامُ إِلَيْهِ قُدِّمَ في الرُّتْبَةِ ، أَلا تَرى أَنَّ الاسْمَ لَمّا كانَ بِهذه المَثابَةِ قُدِّمَ عَلى الفِعْلِ والحَرْفِ. ثُمَّ ذَكَرَ النَّصْبَ بَعْدَ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ فَضْلَةٌ عَلى (١) المَرْفوعِ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فَجاءَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَليهِ . ثُمَّ ذَكَرَ الجَرَّ ؛ لِأَنَّ الجَرَّ فَضْلَةٌ عَلى الفَضْلَةِ ؛ لِأَنَّ الاسْمَ المَجْرورَ لا يَخْلو أَنْ يَنْجَرَّ بِإِضافَةِ اسْمٍ أَوْ بِإِضافَةِ حَرْفٍ ، فَإِنْ كانَ بِإِضافَةِ حَرْفٍ فَإِنَّ الجارَّ والمَجْرورَ يَكونانِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ وهو الأَكْثَرُ ، ورُبَّما جاءا في مَوْضِعِ رَفْعٍ (٢) ، فَإِنْ (٣) كانَ الاسْمُ مَجْرورًا بِإِضافَةِ اسْمٍ مِثْلِهِ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ المَجْرورَ مِنْ تَمامِ ذلِكَ الاسْمِ ، فَيَكونُ المَجْرورُ كَبَعْضِ الاسْمِ ، فَيَصيرُ فَضْلَةً عَلى ما يَجوزُ أَنْ يَكونَ فَضْلَةً (٤) فَلِذلِكَ أُخِّرَ .

فَأَمّا الجَزْمُ فَإِنَّهُ قَطْعُ الحَرَكَةِ أَوِ الحَرْفِ ، ولا يَكونُ [إِلا في] (٥) الأَفْعالِ خاصَّةً ، فَلِذلِكَ أُخِّرَ عَنِ الجَرِّ (٦) ؛ لِأَنَّ الأَسْماءَ أَقْوى مِنَ الأَفْعالِ عَلى ما مَضى .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : لِمَ كانَ الإِعْرابُ بِالحَرَكاتِ دونَ الحُروفِ ؟ قيلَ لَهُ : لَمّا كانَ القَصْدُ بِالإِعْرابِ الإِيجازُ ، والإِيجازُ في الحَرَكاتِ أَكْثَرُ مِنَ الإِيجازِ بِالحُروفِ ؛ لِأَنَّ الحَرَكاتِ أَبْعاضُ الحُروفِ (٧) الَّتي هِيَ حُروفُ المَدِّ واللّينِ ، وبَعْضُ الشَّيْءِ أَقَلُّ مِنْ

---

(١) في الأصل : (عن المرفوع)، والذى أثبته من (ع) ليناسب قوله بعد ذلك :(لأن الجر فضلة على الفضلة) .

(٢) وذلك عندما يكون الجار والمجرور نائب فاعل لفعل لم يسم فاعله .

(٣) في (ع) : (وان) .

(٤) لأن الاسم المضاف عندما يكون منصوبًا أو مجرورًا بحرف الجر يكون فضلة . ويكون المضاف اليه في هذه الحالة فضلة على فضلة .

(٥) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٦) في الأصل : (الخبر) وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٧) في الأصل : (حرف) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

كُلِّه ، فلذلكَ جَعَلوا الإِعْرابَ بالحَركاتِ ، ثُمَّ انْضَمَّ إلى الحَرَكاتِ الجَزْمُ الَّذي هُوَ عَدَمُها فصارَ الإِعْرابُ أَرْبَعَةَ أَضْرُبٍ .

قالَ شَيْخُنا أَبو القاسِمِ - فيما أَمْلَهُ عَلَيْنا مِنْ شَرْحِ الإيْضاحِ (لأَبي عَليٍّ) -: والرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ في الحَقيقَةِ ، وإِنَّما الحَرَكَةُ الضَّمُّ / والفَتْحُ [٩/م] والكَسْرُ ، فَهذهِ (١) هي الحَرَكاتُ ، وإِنَّما الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ أَسْماءٌ لِلإِعْرابِ الَّذي هو الحَرَكاتُ (٢) ، فَتَجْري عَلَيْهِ على سَبيلِ التَّوَسُّعِ . والدَّليلُ على صِحَّةِ ذلِكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ : جاءَ الرَّجُلُ فَ(الرَّجُلُ) فاعِلٌ لهذا الفِعْلِ وَهُوَ مَرْفوعٌ ، فَإِذا قيلَ لَكَ : ما عَلامَةُ الرَّفْعِ ؟ قُلْتَ : ضَمُّ اللّامِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الرَّفْعَ اسْمٌ لِلإِعْرابِ وَلَيْسَ بِإِعْرابٍ حَقيقيٍّ . وَإِنَّما سُمِّيَ الرَّفْعُ رَفْعاً ؛ لأَنَّهُ بارْتِفاعِهِ يَرْتَفِعُ الكَلامُ.

وقالَ بَعْضُهُمْ : سَمَّوهُ رَفْعاً ؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ الكَلامِ فَسَمَّوهُ باسْمٍ عالٍ . وقالَ بَعْضُهُمْ : سُمِّيَ رَفْعاً ؛ لأَنَّهُ يَكونُ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ ، وَهُما مِنْ أَرْفَعِ الفَمِّ .

وَأَمّا (٤) النَّصْبُ فَسُمِّيَ نَصْباً ؛ لأَنَّهُ وُجِدَ بَعْدَ الرَّفْعِ ، فَكَأَنَّكَ نَصَبْتَهُ عَلَيْهِ ، وَجَعَلْتَهُ زِيادَةَ بَيانٍ لِلأَصْلِ . وقالَ بَعْضُهُمْ : سُمِّيَ نَصْباً ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأَلِفِ ، والأَلِفُ مِنْ أَقْصى الحَلْقِ . وَأَمّا (٥) الجَرُّ فَسُمِّيَ جَرّاً ؛ لأَنَّهُ ضِدُّ النَّصْبِ ، لأَنَّ النَّصْبَ قَصَدوا بِهِ الإِعْلاءَ (٦) ، والجَرَّ قَصَدوا بِهِ النُّزولَ ، فَكَأَنَّكَ جَرَرْتَ الاسْمَ بَعْدَ نَصْبِكَ لَهُ ، وهو مُشْتَقٌّ مِنْ (جَرِّ الحَبْلِ) وهذا الاشْتِقاقُ لَفْظاً لا مَعْنًى ؛ لأَنَّ الجَرَّ لَيْسَ بِضِدٍّ لِلنَّصْبِ (٧) مَعْنًى ؛ لأَنّا نَقولُ : إِنَّ الجَرَّ والنَّصْبَ فَرْعانِ ، فَهُما أَخَوانِ ، فَنَحْمِلُ (٨) أَحَدَهُما عَلى الآخَرِ .

(٩) فَأَمّا الجَزْمُ فَسُمِّيَ جَزْماً ؛ لأَنَّ الجَزْمَ هو القَطْعُ لِحَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (جَزَمْتُ الحَبْلَ) إِذا قَطَعْتَهُ ، وَتُسَمّى الكِتابَةُ الَّتي في أَيْدي النّاسِ اليَوْمَ كِتابَةَ

---

(١) في (ع) : (هذه) دون الفاء .
(٢) (الحركات) : ساقط من (ع) .
(٤) في (ع) : (فأما) .
(٥) في (ع) : (فأما) .
(٦) من (ع) ، في الأصل (الأعلى) ، وهو تحريف .
(٧) في (ع) : (بضد النصب) .
(٨) في (ع) : (فتحمل) بتاء الخطاب .
(٩) في (ع) : (تقول) .

الجَزمِ مِنْ حَيْثُ كانَتْ(١) مَجْزومَةً مِنْ كِتابَةِ حِمْيَرٍ ، لأَنَّ كِتابَةَ حِمْيَرٍ (٢) كانَتْ أَوْسَعَ مِنْ هذِهِ الكِتابَةِ (*) . وقيلَ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَزَمَها أَهْلُ الأَنْبارِ (٣) (٤) . فالاسْمُ تارَةً يكونُ مَرْفوعاً ، وتارَةً مَنْصوباً ، وكذلِكَ الفِعْلُ يرْتَفِعُ تارَةً ، وَيَنْتَصِبُ أُخْرى . ثُمَّ يَنْفَرِدُ الاسْمُ بِالجَرِّ ، وَيَنْفَرِدُ الفِعْلُ بِالجَزْمِ (**) . وَجِهَةُ رَفْعِ الاسْمِ غَيْرُ جِهَةِ رَفْعِ الفِعْلِ . فَرَفْعُ الاسْمِ أَبَداً لِما لابُدَّ في الكَلامِ مِنْهُ ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ هذِهِ العِبارَةِ الفاعِلُ ، والمُبْتَدأُ والخَبَرُ ، وَمَفْعولُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ، واسْمُ كانَ ، وَخَبَرُ إِنَّ ، لأَنَّهُما مُشَبَّهانِ بالفاعِلِ . وَرَفْعُ الفِعْلِ ، لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ ، نَحْوُ قَوْلنا : زَيْدٌ يَخْرُجُ ، تَقْديرُهُ : زَيْدٌ خارِجٌ ، وَكَذلِكَ في [ابْتِداءِ] (٥) القَوْلِ / تقولُ: يَخْرُجُ زَيْدٌ ، ثُمَّ تَقولُ (زَيْدٌ) في مَوْضِعِ (يَخْرُجُ) . وَنَصْبُ الأَسْماءِ [٩/ع] لِوُقوعِها فَضْلَةً في الكَلامِ أَوْ مُشَبَّهَةً بِفَضْلَةٍ . فَما كانَ فَضْلَةً فالمَفْعولاتُ (٦) الخَمْسَةُ . وما كانَ مُشَبَّهاً بِفَضْلَةٍ فالتَّمْييزُ ، والاسْتِثْناءُ ، والحالُ ، وَخَبَرُ (كانَ) ، واسْمُ (إِنَّ) ، وَإِنَّما اسْتَحَقَّتْ هذِهِ الأَسْماءُ النَّصْبَ ، لأَنَّها جاءَتْ فَضْلَةً على الكَلامِ بَعْدَ تَمامِهِ ، فَأُعْطِيَتْ النَّصْبَ الَّذي هُوَ فَضْلَةٌ على الرَّفْعِ . وَأَمّا نَصْبُ الأَفْعالِ فَلِوُقوعِها بَعْدَ (أَنْ) أَوْ (لَنْ) أَوْ (كَيْ) أَوْ (إِذاً) ، أَوْ في مَوْضِعٍ أُضْمِرَ فيهِ

---

(١) في الأصل: (كتابة)، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .

(٢) حمير من أصول القبائل العربية ، تنسب إلى حِمْيَرِ بن سَبَأ بن يَشْجُب بن يعرب ، نزلت أقصى اليمن وإليهم تنسب اللهجة الحميرية وهي لهجة عربية تختلف عن لهجة الشمال . انظر الأنساب ح ٤ / ص ٢٩٤ (الحميري) ، ومعجم قبائل العرب (حمير) ح ١ / ص ٣٠٥ وما بعدها ونهاية الأرب ح ٢ / ـ ص ٢٩٣ .

(٣) انظر المزهر للسيوطي ح ٢ ص ٣٤٢ و ص ٣٤٦ وما بعدها . وانظر كتاب الخط العربي لمحمد طاهر الكردي . (*) في الأصل: (هذا) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع).

(٤) الأنبار : مدينة تقع على جبل ، وهي حدّ العراق من ناحية بلاد الفرس ، بناؤها من الطين ، وتحيط بها البساتين والكروم . انظر معجم البلدان (أنبار) ح ١ ص ٢٧٥ ، ومعجم ما استعجم ١٩٧/١ ، ومراصد الاطلاع ١٢٠/١ . (**) في (ع) : (الجر) ، وهو تحريف .

(٥) من (ع) ، لم أتبين ماهي في الأصل .

(٦) في الأصل : (المفعولان) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(أَنْ) . وَإِنَّما نُصِبَتِ الأَفعالُ بَعْدَ هذهِ الحُروفِ ؛ لِأَنَّها لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ الأَسْماءِ فَتُرفَعُ ، ولَمْ تَثْقُلْ ثِقَلَ الفِعْلِ المَجْزومِ فَتُجْزَمُ فَلَمْ يَبْقَ (١) غَيْرُ النَّصْبِ فَنُصِبَتْ . فَأَمَّا الجَرُّ فَلا يَدْخُلُ الأَفْعالَ ؛ لِأَنَّ الجَرَّ (٢) إِنَّما يَكونُ بِحُروفٍ لا يَحْسُنُ دُخولُها على الأَفْعالِ ، أَوْ بِإِضافَةٍ ، والإِضافَةُ لا تَجوزُ في الأَفْعالِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الجَرَّ يَتْبَعُهُ التَّنْوينُ ، والتَّنْوينُ إِنَّما يَكونُ في الأَسْماءِ لِخِفَّتِها ، وَالأَفْعالُ ثَقيلَةٌ (٣) فَلا يَدْخُلُها جَرٌّ ولا تَنْوينٌ . وَإِنَّما امْتَنَعَ الجَزْمُ مِنَ الأَسْماءِ لِتَمَكُّنِها ولحاقِ التَّنْوينِ لها ، فَلَوْ دَخَلَ الجَزْمُ على الأَسْماءِ لاحْتَجْتَ أَنْ تَحْذِفَ الحَرَكَةَ لِلْجَزْمِ ، فَيَبْقى حَرْفُ الإِعْرابِ ساكِنًا وَبَعْدَهُ التَّنْوينُ ، وَهُوَ ساكِنٌ ، فَيَجْتَمِعُ ساكِنانِ فَتَحْذِفُ التَّنْوينَ ، فَيَزولُ مَعْنى التَّمَكُّنِ مِنْها ، وَيَكونُ ذلِكَ إِجْحافًا بِها ؛ وَلِأَنَّ الجَزْمَ إِنَّما يَكونُ بِحُروفٍ لا يَحْسُنُ دُخولُها على الأَسْماءِ ، وهي : (لَمْ) و (لَمّا) و (لا) في النَّهْيِ ، واللّامُ في الأَمْرِ ، وَحُروفُ الشَّرْطِ وَالجَزاءِ ، وَجَميعُ هذهِ لا تَدْخُلُ على الأَسْماءِ . والجَزْمُ إِنَّما يَكونُ في الأَفعالِ لِاخْتِصاصِها بِزَمانٍ واحِدٍ مَعَ انْضِمامِ مَعْنًى آخَرَ إِلَيْهِ ، فَيَثْقُلُ الفِعْلُ ، فَيُخَفَّفُ بِقَطْعِ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ .

قالَ : " [و] (٤) البِناءُ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَوَقْفٌ ، فَالضَّمُّ يَكونُ في الاسْمِ ، نَحْوُ : (حَيْثُ) وَ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) (٥) ، وَفي الحَرْفِ في (مُنْذُ) في لُغَةِ مَنْ جَرَّ بِها ، ولا ضَمَّ في الفِعْلِ . والفَتْحُ يَكونُ في الاسْمِ ، نَحْوُ (أَيْنَ) و (كَيْفَ) ، وفي الفِعْلِ ، نَحْوُ (قامَ) و (قَعَدَ) ، وفي الحَرْفِ نَحْوُ (إِنَّ) و (ثُمَّ) و (رُبَّ) (٦) .

---

(١) في (ع) : (فلم يكن لها غير النصب) .
(٢) قوله : (انما) ساقط من (ع) .
(٣) قوله (الأفعال ثقيلة) أي من حيث كونها ثوانٍ على الأسماء في الرتبة اللغوية ولا يفهم من قولهم الأسماء أوائل والأفعال ثوان أن الاسماء أسبق في الظهور من الأفعال بل المقصود بهذا أن الأفعال ثوان على الأسماء في الرتبة اللغوية ؛ لأن اللغة نظام . ولما كان الاسم يدل على الحدث ، والفعل يدل على الحدث المقترن بالزمان كان الاسم أكثر تجريداً من الفعل ويحتاج الى جهد أقل لمعرفته ، فلذلك قالوا الأفعال ثوان على الأسماء .
(٤) زيادة من (ع) و (مل) ، ساقطة من الأصل . (٥) في (مل) : (ومن قبل ، ومن بعد) .
(٦) (رب) : ليست في (مل) .

والكَسْرُ يكونُ / في الاسْمِ ، نحْوُ (أَمْسِ) و (هؤُلاءِ) ، وفي الحَرْفِ في (جَيْرِ) ، وفي [٢/١٠] لام الإضافةِ وبائها ، نَحْوُ (لِزَيْدٍ) و (بِزَيْدٍ) ولا كَسْرَ في الفِعْلِ . والوَقْفُ يكونُ في الاسْمِ ، نَحْوُ (مَنْ) و (كَمْ) ، وفي الفِعْلِ ، نَحْوُ (خُذْ) و (كُلْ) ، وفي الحَرْفِ ، نَحْوُ (هَلْ) و (بَلْ) . "

اعْلَمْ أَنَّ البناءَ لَمّا انْقَسَمَ (١) إلى هذهِ الأَقْسامِ لُقِّبَ بِأَلْقابٍ غيرِ أَلْقابِ المُعْرَبِ . وعِنْدَ الكُوفيّينَ لا فَرقَ بَيْنَ الضَّمِّ والرَّفعِ ، والفَتْحِ والنَّصْبِ ، والجَرِّ والكَسْرِ ، والوَقْفِ والجَزمِ ، فَيُسَمّونَ المَنْصوبَ مَفْتوحاً ، والمَرفوعَ مَضْموماً ، والمَجْرورَ مَكْسوراً ومَخْفوضاً ، والمَجْزومَ مَوْقوفاً ، وبَعْضُ البَصْرِيّينَ يَجْرِي على ذلِكَ (٢) ، لَمّا كانا يَرْجعانِ إلى مَعْنًى واحدٍ . والتَّحْقيقُ عِنْدَ نحاةِ البَصْرِيّينَ أَنْ يُقالَ : كُلُّ رَفْعٍ ضَمٌّ ، ولَيْسَ كُلُّ ضَمٍّ رَفْعاً ، وكُلُّ نَصْبٍ فَتْحٌ ، ولَيْسَ كُلُّ فَتْحٍ نَصْباً ، وكُلُّ جَرٍّ كَسْرٌ ، ولَيْسَ كُلُّ كَسْرٍ جَرّاً ، وكُلُّ جَزمٍ وَقْفٌ ، ولَيْسَ كُلُّ وَقْفٍ جَزْماً . وإِنَّما وَضَعوا لِلْمُعْرَبِ أَلْقاباً ولِلْمَبْنِيِّ أَلْقاباً ، لِيُفَرِّقوا بَيْنَ ما يَنْتَقِلُ مِنَ الحَرَكاتِ وبَيْنَ ما لا يَنْتَقِلُ . وأَصْلُ البناءِ أَنْ يكونَ ساكناً ، لأَنَّهُ ضِدُّ الإعْرابِ ، والإِعْرابُ بالحَرَكاتِ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ البِناءُ بِالسُّكونِ ، وكانَ شَيْخُنا يَقولُ : البِناءُ : وَقْفٌ وفَتْحٌ ، وكَسْرٌ وضَمٌّ ، [و] (٣) يَقولُ : بَدَأْتُ بِالوَقْفِ ، لأَنَّهُ الأَصْلُ في المَبْنِيّاتِ ، كما بَدَأْنا بِالرَّفْعِ في المُعْرَبِ ، لأَنَّهُ الأَصْلُ في المُعْرَباتِ . فَأَمّا ما حُرِّكَ مِنَ الأَمْثِلَةِ المَبْنِيَّةِ فَلِعِلَّةٍ أَوْجَبَتْ تِلْكَ الحَرَكَةَ ، وعَنْ كُلِّ كَلِمَةٍ مِنْها سُؤالانِ : فَأَحَدُهُما : لِمَ حُرِّكَتْ ؟ والآخَرُ : لِمَ بُنِيَتْ عَلى هذهِ الحَرَكَةِ ؟ وسُؤالٌ ثالِثٌ جامِعٌ لَهُما ولِغَيْرِهِما : لِمَ بُنِيَتْ ؟

فَأَمّا (حَيْثُ) فَإِنَّما بُنِيَتْ ، لأَنَّ مَعْناها فيما أُضيفَتْ (٥) إِلَيْهِ ، كما أَنَّ (الَّذي) مَعْناها في صِلَتِها ، فَصارَ مَعْناها في غَيْرِها ، فَأَشْبَهَتِ الحَرْفَ الَّذي مَعْناهُ في غَيْرِهِ . وبُنِيَتْ عَلى الضَّمِّ لِدلالَتِها على الظَّرْفَيْنِ :

---

(١) في (ع) : (تَقَسَّمَ) .

(٢) انظر ما كتبه الدكتور عبدالخالق عضيمة في الحاشية رقم (٢) : ١٤٢/١ من المقتضب .

(٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٥) في (ع) : (تضاف) .

ظَرْفِ المكانِ وظَرفِ الزمانِ ، ألا ترى أنَّ (نحْنُ) لمّا دَلّتْ على الجَمْعِ (١) والتّثْنيةِ بُنِيَتْ عَلى الضم ، فكذلكَ (حيثُ) . فأمّا دلالتها على ظَرفِ المكان فظاهرٌ وهوَ كثيرٌ ، نحْوُ قوْلِهِ تعالى/ : ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ (٢) ﴿وحَيْثُ ما كُنْتُم﴾ (٣) . وأمّا دلالتها على ظَرفِ الزّمانِ ففي نَحوِ قَوْلِ الشّاعِرِ (٤) : [١٠/ب]

٣ـ لِلفتى عقْلٌ يَعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي ساقَهُ قَدَمُهْ

وَقالَ قوْمٌ : إنّما بُنِيَتْ على الضَّمِّ ؛ لأنّها مُنِعَتْ مِنَ الإضافةِ إلى المُفْرَدِ ، وأُضيفَتْ إلى الجُمَلِ ،

وَمِنْ حَقِّ كُلِّ اسْمٍ أنْ يُضافَ إلى المُفْرَدِ فلمّا امْتَنَعَتْ (٥) (حَيْثُ) مِنَ الإضافةِ إلى المفرَدِ أشْبَهَتْ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) لمّا مُنِعا مِنَ الإضافةِ بُنِيا عَلى الضَّمِّ ؛ لِيَكونَ الضَّمُّ عِوَضًا لَهُما مِنَ المَحْذوفِ . و (الفرّاءُ) يُجيزُ إضافتَها إلى ما بَعْدَها فَيَفْتَحُ (٦) الثّاءَ وَيَكْسِرُ ما بَعْدَها بِها وَأنْشَدَ :

٤ـ أما ترى حَيْثَ سُهَيْلٍ طالِعا

وفيها لُغاتٌ (حَيْثُ) بالضَّمِّ ، وَ (حَيْثَ) بالفَتْحِ ، و (حَوْثُ) بواوٍ ، و (حَيْثِ) بالكَسْرِ (٧) ، وهي أضْعَفُها (٨) .

فأمّا (قبْلُ) و (بَعْدُ) فظرفانِ من ظُروفِ الزّمانِ ، وأصْلُهما أنْ يَكونا مُعْرَبَيْنِ ،

---

(١) في (ع) : (على الجماعة) . (٢) البقرة : (١٤٩) ، (١٥٠) .
(٣) البقرة : (١٤٤) ، (١٥٠) . (٤) هو طرفة بن العبد .
٣ ـ البيت من المديد . انظر ديوانه : ٨٦ ، ومجالس ثعلب : ١٩٧/١ ، والعقد الفريد ٢٥٨/٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٢/١٠ ، والمساعد : ٥٣٠/١ والهمع : ٢١٢/١ ، والخزانة : ١٦٢/٣ . وفي الأصل (بعقل) ، بإعجام الباء (٥) في (ع) : (مُنِعَتْ) .
(٦) في (ع) : (ويفتح) .
٤ ـ البيت من مشطور الرجز . غير معروف القائل . وهو في شرح المفصل : ٩٠/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٨/٢ وشرح الكافية الشافية : ٩٣٧/٢ ، والمغني : ١٤١ ، والمساعد ٥٢٩/١ ، والهمع : ٢١٢/١ ، والخزانة : ١٥٥/٣ ، والمقاصد : ٢٨٤/٣ .
وسهيل : اسم نجم . وبعده " نَجْمًا يُضيءُ كالشِّهابِ لامعا "
(٧) في (ع) : (بكسر الثاء) .
(٨) (حَيْثُ) بضم الثاء لغة أكثر العرب ، وهي اللغة العالية ، و (حَوْثُ) لغة طيء و (حَيْثَ) بفتح الثاء لغة بني يَرْبوعٍ وطُهَيَّةَ من تميم ، و (حَيْثِ) بكسر الثاء لغة بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وبني فَقْعَسٍ . المغني ١٤٠ ، واللسان (حيث) .

تَقولُ: آتيكَ(١) قَبْلَ يَوْمِ الجُمُعَةِ، قالَ اللّٰهُ تَعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾(٢) وَيَدْخُلُ عَلَيْهِما(٣) التَّنْوينُ، فَتَقولُ: جِئْتُكَ قَبْلاً وَبَعْداً. إِلّا أَنَّهُما لَمّا مُنِعا الإِضافَةَ صارَ مَعْناهُما فيما كانَ مُضافاً إِلَيْهِما فَأَشْبَها الحُروفَ الَّتي مَعانيها في غَيْرِها وَبُنِيا(٤) عَلى الضَّمِّ، لِيَكونَ الضَّمُّ عِوَضاً لَهُما مِنَ المَحْذوفِ [مِنْهُما] (٥)، لِأَنَّهُما جُعِلا غايَةً. وَلَمْ يَبْنوا شَيْئاً مِنْ هذِهِ الظُّروفِ عَلى السُّكونِ، لِأَنَّ فيها ما قَبْلَ طَرَفِهِ ساكِنٌ، وَلِيَدُلّوا عَلى قُوَّتِها في الأَصْلِ، لِأَنَّ فيها ما كانَ مُعْرَباً في حالٍ.

فَأَمّا (مُنْذُ) فَيَكونُ حَرْفاً وَيَكونُ اسْماً فَإِذا جَرَرْتَ ما بَعْدَها كانَتْ حَرْفاً وَإِذا رَفَعْتَهُ فَهِيَ اسْمٌ، وَلَها بابٌ يُسْتَوْفى(٦) الكَلامُ فيهِ. وَبُنِيَتْ عَلى الضَّمِّ لاتِّباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ وَلَمْ يَعْتَدّوا بِالنّونِ، لِأَنَّها ساكِنَةٌ، وَالسّاكِنُ حاجِزٌ غَيْرُ حَصينٍ [وَلَمْ تُبْنَ عَلى السُّكونِ لِأَجْلِ النّونِ] (٧). وَقَوْلُهُ: "وَلاضَمَّ في الفِعْلِ" إِنْ سَأَلَ سائِلٌ، فَقالَ: فَقَوْلُهُمْ (مُدُّ) و (زُرُّ) و (غُضُّ) (٨) قيلَ لَهُ: الضَّمُّ في هذا الفِعْلِ(٩) المُشَدَّدِ لاتِّباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ(١٠) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الكَسْرِ لِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ.

وَأَمّا(١١) (كَيْفَ) و (أَيْنَ) فَهُما اسْمانِ وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ(١٢) أَنَّهُما تَضَمَّنا مَعْنى ما يَجوزُ الإِخْبارُ عَنْهُ وَبُنِيا، لِتَضَمُّنِهِما مَعْنى هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ فَأَشْبَها الحَرْفَ وَكانَ حَقُّهُما البِناءُ عَلى السُّكونِ/ ، لِأَنَّهُ الأَصْلُ في المَبْنِيّاتِ وَلَوْ بُنِيا عَلى السُّكونِ [١١/أ]

---

(١) في (ع): (أتيتك). (٢) المائدة: (٣٤).
(٣) في (ع): (عليها) وهو تحريف. (٤) في (ع): (وبنيتا).
(٥) زيادة من (ع)، ليست في الأصل. (٦) في (ع): (نستوفي الكلام فيه)
(٧) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل. وقوله: (لأجل النون) أي لسكونها.
(٨) في (ع): (عُضُّ) وهو تصحيف. (٩) أفعال الأمر من (مَدَّ يَمُدُّ مُدَّ)، و (زَرَّ يَزُرُّ زُرَّ)، و (غَضَّ يَغُضُّ غُضَّ)، يجوز أن تحرك بالحركات الثلاث، فتحرك بالفتح، لأنه أخف الحركات، وبالكسر، لأنه الأصل في تحريك الساكن إذا التقى ساكنان، وبالضم، لما ذكره الشارح. ومعنى زَرَّ: عَضَّ. اللسان (زرر).
(١٠) في (ع): (الضم الضم). (١١) في (ع): (فأما).
(١٢) في (ع): (والدليل على اسميتهما).

لاجتمع ساكنان، الفاءُ والياءُ في (كَيْفَ)، والنّونُ والياءُ في (أَيْنَ)؛ [لأَنَّ الياءَ ساكنةٌ] (١) فلا يُمكنُ الجمعُ بينهما، ولا حَذفُ أَحدِهما، ولا بُدَّ مِن تحريكِه، فلو حُرِّكَ بالكسرِ لثَقُلَ عليهم ذلكَ مِنْ أجلِ(٢) الياءِ؛ لأَنَّ الياءَ مِن جنسِ الكَسْرةِ، ولو ضمّوهُ لكانَ بمثابةِ الكَسْرِ؛ لأَنَّ الخُروجَ من كَسْرٍ إلى ضَمٍّ ثقيلٌ عِندَهُم، فَعَدَلوا إلى أَخَفِّ الحَرَكاتِ وهي الفَتْحَةُ. فإنْ قيلَ: فَقَدْ قالوا: (جَيْرِ) فكسروا مَعَ الياءِ. قيلَ لَهُ: ذلِكَ (٣) قليلٌ نادِرٌ، والنّادِرُ لا يَثْقُلُ ثِقَلَ المُسْتَعمَلِ.

وأَمّا الفِعْلُ الماضي فإِنَّما بُنِيَ على الفَتْحِ؛ لأَنَّهُ ضارَعَ الفِعْلَ المُضارِعَ، فاسْتحقَّ حركةً، فأُعطِيَ حَرَكةً بَيْنَ حَرَكَتَيْنِ، وهي الفَتْحَةُ، ونَحنُ نستقصي الكَلامَ فيهِ إذا صِرْنا إلى بابِ إِعْرابِ الأَفْعالِ إنْ شاءَ اللّهُ تَعالى.

فأَمّا (إِنَّ) وَ (رُبَّ) (٤) وَ (ثُمَّ) فَبُنِيَتْ على الفَتْحِ لِمَكانِ التَّضْعيفِ؛ لأَنَّ الضَّمَّ والكَسْرَ بَعْدَ التَّضْعيفِ مُسْتثقلٌ فَعَدَلوا إلى الفَتْحِ الخَفيفِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ عِلَّةَ بِناءِ الحُروفِ، ولَكَ أَنْ تَقولَ: إنَّ الحَرْفَ جزءٌ مِنَ الفِعْلِ أَوِ الاسْمِ، فلِهذا بُنِيَ.

فَأَمّا (أَمْسِ) و (هؤُلاءِ) فإِنَّ بَعْضَ النّاسِ يَقولُ: (أَمْسِ) تَضَمَّنَ مَعْنى لامِ التَّعْريفِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ كانَ فيهِ (الأَمْسُ)، فَحُذِفَتِ اللّامُ وضُمِّنَ مَعْناها فَتَضَمَّنَ مَعْنى حَرْفٍ(٥) فَبُنِيَ، وَبَنوهُ (٦) عَلى الكَسْرِ؛ لأَنَّ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكونَ ساكِناً، كما (٧) بَيَّنّا أَنَّ أُصلَ البِناءِ السُّكونِ، فاجْتَمَعَتِ السِّينُ ساكِنَةً والميمُ ساكِنَةً، فَحُرِّكَ بِالكَسْرِ لِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، والأَصْلُ في السّاكِنَيْنِ إذا

(١) زيادة من (ع)، ليست في الأصل.
(٢) في (ع): (لأجل).
(٣) في (ع): (قيل: إن ذلك).
(٤) (رب): ساقطة من (ع).
(٥) (فتضمن معنى حرف): ساقط من (ع).
(٦) في (ع): (وبني).
(٧) في (ع): (لما) باللام.

التقيا أنْ يُحرّكَ أحدُهما بالكسرِ . وقالَ بعضُهم (١) : هو مُعربٌ غيرُ منصرفٍ لِعُدولِه عنِ الألِفِ واللّامِ فهؤلاءِ يرفعونَ وينصبونَ بِلا تنوينٍ (٢) ولا يَدخلُهُ جرٌّ ولا كسرٌ (٣) إلّا معَ الإضافةِ ، وأنشدوا (٤) :

٥ - إنّي رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا
عَجائزًا مِثْلَ السَّعالي خَمْسا

فأمّا (هؤلاءِ) فَبُنِيَ لِتَضَمُّنِه معنى الإشارةِ ، وبُنِيَ على الكسرِ لِالْتِقاءِ السّاكنَيْنِ (٥) ، كما ذكرنا في (أَمْسِ) .

وأمّا (جَيْرِ) فهو حرفٌ بمعنى (نَعَمْ) مَبْنيٌّ على الكسرِ لِالْتِقاءِ السّاكنَيْنِ ، وهو الأصلُ في السّاكنَيْنِ . وعِندَ (الفرّاءِ) / أنّه يُقْسَمُ بهِ ، تقولُ : جَيْرِ [١١/ب] لا أفعلُ ذاكَ ، ولَمْ تُبْنَ على السّكونِ لِأَجْلِ الياءِ .

فأمّا لامُ الإضافةِ وباؤُها فبُنِيا على الكسرِ ، وكانَ مِنْ حَقِّهِما أنْ يُبْنَيا على الفتحِ ، لِأنَّ حُكْمَ كُلِّ حَرْفٍ على حَرْفٍ (٦) واحدٍ أنْ يُبْنى على الفتحِ ، نَحْوَ واوِ العَطْفِ وفائِه وألِفِ الاستفهامِ ، وإنّما بُنِيَتْ هذهِ الحروفُ على الفتحِ (٧) ، لِأنّهم

---

(١) حكى ذلك الكسائي عن بعض العرب . انظر الهمع : ٢٠٩/١ .
(٢) في (ع) : (... وينصبون بالنون) ، وهو وَهْم .
(٣) في (ع) : (جرّ ولا تنوين) ، وهو خطأ ، لأن التنوين يعاقب الإضافة .
(٤) البيتان ينسبان إلى العجاج ، انظر الخزانة ، وليسا في ديوانه .
٥ - البيتان من مشطور الرجز .
وهما من شواهد سيبويه ٤٤/٢ ، وانظر الجمل للزجاجي : ٢٩١
وأمالي ابن الشجري : ٢٦٠/٢ . وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣ ،
وأوضح المسالك : ١٣٢/٤ ، والمساعد ٥٢٠/١ ، واللسان (أمس)
والمقاصد : ٣٥٧/٤ والخزانة ٢١٩/٣ . والأول في الهمع ٢٠٩/١ .
والسعالي : جمع سعلاة وهي الغول ، واستَسْعَلَتِ المرأةُ صارت كالسعلاة خبثًا وسلاطةً .
(٥) في الأصل (الساكن) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٦) في (ع) : (.. كل حرف كان على حرف ...) .
(٧) من (ع) في الأصل : (على الفتحة) .

أَرادوا (١) الابْتِداءَ بِها فَلَمْ يُمكِنْ أَنْ يُبْتَدَأَ بِساكِنٍ فَلَمّا اضْطَرّوا إِلى تَحْريكِها حَرَّكوها (٢) بِحَرَكَةٍ خَفيفَةٍ ٠

فَأَمّا (٣) لامُ الجَرِّ فَبُنِيَتْ عَلى الكَسْرِ ؛ لِيُفَرِّقوا بَيْنَها وَبَيْنَ لامِ التَّأْكيدِ إِذا قُلْتَ : إِنَّ هذا لَزَيْدٌ أَخْبَرْتَ أَنَّهُ زَيْدٌ ، وإِذا قُلْتَ : إِنَّ هذا لِزَيْدٍ أَخْبَرْتَ أَنَّهُ مالِكٌ لَهُ ٠ فَإِنْ قيلَ : الفَرْقُ يَحْصُلُ بَيْنَهُما بِإِعْرابِ الواقِعِ بَعْدَهُما ٠ قيلَ : هذا لا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ باقٍ في حالِ الوَقْفِ. فَإِنْ (*) وَقَعَتْ لامُ الجَرِّ مَعَ المَكْنِيِّ (٤) فَتَحْتَ عَلى الأَصْلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ (٥) : (لَكَ) و (لَهُ) وَقَدْ فَتَحَها قَوْمٌ في غَيْرِ المَكْنِيِّ ، نَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ (٦) :

٦ ـ أُريدُ لِأَنْسى ذِكْرَها فَكَأَنَّما تَمَثَّلُ لي لَيْلى بِكُلِّ سَبيلِ

فَفَتَحَ (٧) اللّامَ وهي لامُ الجَرِّ ٠ وَقَدْ فُتِحَتْ أَيْضاً لِلْفَرْقِ بَيْنَ المُسْتَغاثِ بِهِ والمُسْتَغاثِ لَهُ ٠

فَأَمّا باءُ الجَرِّ فَإِنَّما (٨) أُلْزِمَتِ الكَسْرَ ، لِيَكونَ مِنْ جِنْسِ ما تَعْمَلُ فيهِ ؛ لِأَنَّ عَمَلَها أَبَداً هُوَ الكَسْرُ ، ولا كَسْرَ في الفِعْلِ ، وقولهم : اضْرِبِ الرَّجُلَ ، وَقُلِ الحَقَّ ، فَإِنَّما هذا لِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ ٠

فَأَمّا (كَمْ) فَإِنَّها اسْمٌ بِدَليلِ جوازِ دخولِ حُروفِ الجَرِّ عَلَيْها ، وَتَضَمُّنِها

---

(١) في (ع) حدث تقديم وتأخير في العبارة مُخِلٌّ بالمعنى ، فقد وردت العبارة في (ع) على النحو التالي : (٠٠ وكان من حقهما أن يبنيا على الفتح نحو واو العطف ٠٠٠ هذه الحروف على الفتح لأن حكم كل حرف كان على حرف واحد أن يبنى على الفتح ولأنهم أرادوا الابتداء ٠٠٠) ٠

(٢) في (ع) : (حُرِّكَتْ) ٠ (٣) في (ع) : (وأما) ٠ (*) في (ع) : (وإذا) ٠

(٤) (المكني) : اصطلاح كوفي يقابله عند البصريين : (الضمير) ٠

(٥) (قولك) : ساقطة من (ع) ٠ (٦) هو كثير عزة ٠

٦ ـ البيت من الطويل ٠

وهو في ديوانه : ١٠٨ ، وأمالي القالي : ٦٣/٢ ، والمغني : ٢٣٧ ، والخزانة : ٣٣٠/٤ ، والمقتضب : ٣٥/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٦٠/١ ٠

(٧) في الأصل (فَتَحَ) ، وما أثبته من (ع) ٠

(٨) في (ع) : (فانها) ٠

مَعْنى ما يُخْبَرُ عَنْهُ، وَبُنِيَتْ لِأَنَّها تَضَمَّنَتْ مَعْنى هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، وَبُنِيَتْ في الجَرِّ حَمْلاً عَلى نَقيضَتِها (١) وهي (رُبَّ)، والشَّيْءُ [قَدْ] (٢) يُحْمَلُ على نَقيضِهِ كما يُحْمَلُ على [شِبْهِهِ] (٣) وَنَظيرِهِ. وَبُنِيَتْ عَلى الوَقْفِ، وَهُوَ الأَصْلُ في المَبْنِيّاتِ.

فَأَمّا (مَنْ) فَهِيَ اسْمٌ بِجَوازِ دُخولِ حُروفِ الجَرِّ عَلَيْها، نَحْوُ قَوْلِنا: بِمَنْ يَمُرُّ، وإلى مَنْ يَقْصِدُ، وتَضَمَّنَتْ مَعْنى ما يُخْبَرُ عَنْهُ، نَحْوُ قَوْلِنا: مَنْ عِنْدَكَ؟ فَتَقولُ: زَيْدٌ. فَـ (زيدٌ) (٤) يُخْبَرُ عَنْهُ. وَلَها ثَلاثَةُ مَواضِعَ: الاسْتِفْهامُ، والخَبَرُ والجَزاءُ. وهي مَبْنِيَّةٌ في الاسْتِفْهامِ لِتَضَمُّنِها مَعْنى هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، وفي الشَّرْطِ والجَزاءِ لِتَضَمُّنِها مَعْنى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، وفي الخَبَرِ، لِأَنَّ مَعْناها في صِلَتِها كَـ (الَّذي).

وَأَمّا (*) أَفْعالُ الأَمْرِ، نَحْوُ (خُذْ) و (كُلْ) / و (اضْرِبْ)، وَأَشْباهِ ذلِكَ فَجَميعُها [١٢/أ] مَبْنِيٌّ عَلى الوَقْفِ، وَبُنِيَتْ، لِأَنَّها أَفْعالٌ لَمْ تُشابِهِ الأَسْماءَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ في أَوائِلِها حُروفُ المُضارَعَةِ، وَبُنِيَتْ عَلى الوَقْفِ، لِأَنَّ الوَقْفَ هُوَ الأَصْلُ في البِناءِ.

وَعِنْدَ الكوفِيّينَ (٥) أنها مُعْرَبَةٌ عَلى تَقْديرِ مَحْذوفٍ، فَتَكونُ مَجْزومَةً، ويَكونُ التَّقْديرُ لِتَضْرِبْ، لِتَأْخُذْ، لِتَأْكُلْ. وهذا يُسْتَقْصى (٦) في بابِ إِعْرابِ الأَفْعالِ وَبِنائِها إِذا صِرْنا إِلَيْهِ إِنْ شاءَ اللّهُ.

---

(١) في الأصل و (ع): (على نقيضها)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته.
(٢) زيادة من (ع)، ساقطة من الأصل.
(٣) من (ع) في الأصل (ضده) وهو وهم.
(٤) في الأصل: (وزيد)، وما أثبته من (ع). (*) في (ع): (فأما).
(٥) هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر الإنصاف المسألة (٧٢): ٢ / ٥٢٤، والتبيين: المسألة (١٥) ص ٧٢.
(٦) في الأصل: (مستقصى)، وما أثبته من (ع).

فأمّا (هَلْ) و (بَلْ) فهي حروفٌ وبناؤُها على الوقفِ، لأنَّهُ الأصلُ وقدْ مضى بيانُها (١) (٢) واللّهُ أعلمُ .

بابُ إعرابِ(٣) الاسمِ الواحدِ

قالَ: " الاسمُ المُعْرَبُ على ضربَيْنِ : صحيحٌ ، ومُعتلٌّ . فالصّحيحُ ما لَمْ يكُنْ حَرْفُ (٤) إعرابِهِ ألِفًا ، ولا ياءً قبلَها كسرةٌ ، نَحْوُ (زيدٍ) و (عمرٍو) . وهُوَ على ضربَيْنِ : مُنْصَرِفٌ وغيرُ مُنْصَرِفٍ . فالمُنْصَرِفُ ما لَمْ يُشابِهِ الفعلَ مِنْ وجهَيْنِ ، وتَدْخُلُهُ الحركاتُ الثّلاثُ الضّمّةُ والفتحةُ والكسرةُ ، والتّنوينُ ، ويكونُ آخِرُهُ في الرّفعِ مضمومًا ، وفي النّصبِ مفتوحًا وفي الجرِّ مكسورًا ، تقولُ في الرّفعِ : هذا زيدٌ (٥) يا فتًى ، وفي النّصبِ : رأيْتُ زيدًا يا فتًى ، وفي الجرِّ : مررْتُ بزيدٍ يا فتًى . فضمّةُ الدّالِ علامةُ الرّفعِ ، وفتحتُها علامةُ النّصبِ ، وكسرتُها علامةُ الجرِّ " .

اعلَمْ أنّهُ لمّا ذكرَ المُعْرَبَ والمَبْنِيَّ ، والإعرابَ والبناءَ وبيّنَ أحكامَهُما(*) بدأَ بذكرِ إعرابِ الاسمِ الواحدِ ؛ لأنّهُ الأصلُ ، والتّثنيةُ والجمعُ فرعٌ عليهِ ؛ ولأنَّ إعرابَ الاسمِ الواحدِ بالحركاتِ ، والتّثنيةُ والجمعُ إعرابُهُما بالحروفِ . والأصلُ في الإعرابِ أنْ يكونَ بالحركاتِ ، والأصلُ أولى بالبدايةِ . قالَ:

" فالاسمُ المُعْرَبُ على ضربَيْنِ : صحيحٌ ، ومُعتلٌّ " وحروفُ العلّةِ ثلاثةٌ : الواوُ ، والياءُ ، والألفُ ، وإنّما لَمْ يذكُرِ الواوَ ؛ لأنّهُ ليسَ في كلامِ العربِ اسمٌ فيهِ واوٌ وقعَتْ طرفًا وقبلَها ضمّةٌ ، فإذا(**) أدّى قياسٌ إلى ذلكَ رُفِضَ ،

---

(١) (وقد مضى بيانها) : ساقط من (ع) .

(٢) انظر ما سلف ص١٥ .

(٣) في الأصل (الإعراب) بالألف واللام وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

(٤) قوله (حرف) : ساقط من (مل) . (٥) في (ع) و (مل): (قام زيد) .

(*) في (ع) : (أحكامها) . (**) في (ع) : (وإذا) .

أَلا تَرى إلى قَوْلِهِمْ في جَمْعِ (جَرْوٍ) : (أَجْرٍ) و (دَلْوٍ) : (أَدلٍ) و(حَقْوٍ) (١) (أَحْقٍ) ، وكانَ الأَصْلُ (أَدلُوٌ) وَ (أَجْرُوٌ) وَ (أَحْقُوٌ)، فلَمّا وَقَعَتِ الواوُ طَرَفاً وَقبْلَها ضَمّةٌ قَلبوا مِنَ الواوِ ياءً فقالوا : (أَدْلٍ) و (أَحْقٍ) و (أَجْرٍ)

/ قالَ الشّاعِرُ (٢) : ١٢/ب

٧ ـ لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَعْراسُ

فَصلٌ (٣) المُعْتَلُ في الأَسْماءِ ما في آخِرِهِ ياءٌ قبلَها كَسْرَةٌ أَوْ أَلِفٌ قَبْلَها فَتْحَةٌ . فَأَمّا الواوُ الّتي قَبْلَها ضَمّةٌ فَلَمْ توجَدْ طَرفاً إلّا نادِراً ، والنّادِرُ لا اعْتِبارَ بِهِ ، نَحْوُ (سَمَنْدُوٌ) ، وَقَدْ قيلَ : إنّها تُقْلَبُ ياءً (٤) فيقالُ : (سَمَنْدِيٌ) وَهُوَ اسْمُ بَلَدٍ (٥) . وَمُرادُهُ بِالاعْتِلالِ هاهُنا حَرْفُ الإعْرابِ لا غَيْرَ ، لِأَنّ في غَيْرِ هذا المَوْضِعِ لا فَرْقَ بَيْنَ وقوعِ حُروفِ(٦) العِلّةِ فاءً أَوْ عَيْناً أَوْ لاماً .

---

(١) في اللسان : " الحَقْوُ والحِقْوُ : الكَشْحُ ، وقيل : مَعْقِدُ الإزارِ ، والجَمْعُ : أَحْقٍ وأَحْقاءٌ وَحِقِيٌّ وَحِقاءٌ ، وفي الصحاح الحِقْوُ : الخَصْرُ وَمَشَدُّ الإِزارِ من الجنب" اللسان (حقا) .

(٢) هو مالك بن خويلد ، أو أبو ذؤيب .

٧ ـ البيت من البسيط.
انظر شرح ديوان الهذليين : ٢٢٦/١ ، ٤٤٢ ، ابن يعيش : ١٢٣/٤ ، ٣٥/٥ ، ٢٣/١٠ ، اللسان : (عرس)
والهزبر : من أسماء الأسد ، والمدل : المنبسط ، والخيس : الشجر الكثير الملتف ، كالأيكة . والرَّقْمَةُ : الروضة ، والرقمتان : الروضتان ، والعِرْس : الذكر والأنثى ، لأن كل واحد عرس للآخر .

(٣) : فحصل : فبقي .

(٤) في (ع): (وقد قيل : أنه يقلب في الكلام فيقال ...).

(٥) سمندو : قلعة في وسط بلاد الروم تقع قرب مُلْتان ، قال صاحب التاج : " وهي المعروفة الآن ببلغراد " .
معجم البلدان (سمندو) ٢٥٣/٣ ، والقاموس المحيط وتاج العروس (سمند).
وهي لفظة غير عربية ، فلا يصح الاحتجاج بها في هذا الموضع .

(٦) في (ع) : (حرف) .

فَأَمَّا الصَّحيحُ فَنَحْوُ : (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) وَ (بَكْرٍ) .

والاسْمُ المُعْرَبُ على ضَرْبَيْنِ : مُنْصَرِفٍ ، وَغَيْرِ مُنْصَرِفٍ ، والمُنْصَرِفُ هُوَ الأَصْلُ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الأَسْماءِ(*) كُلِّها أَنْ تكونَ مُنْصَرِفَةً إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ لَها ما يَمْنَعُها مِنَ الانْصِرافِ. وَعَلامَةُ الصَّرْفِ دُخولُ الجَرِّ مَعَ التَّنْوينِ ، فَمَتى امْتَنَعَ دُخولُ الجَرِّ والتَّنْوينِ على الاسْمِ فَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ

وَالأَسْبابُ الَّتي تَمْنَعُ الصَّرْفَ(١) تِسْعَةُ أَسْبابٍ إِذا اجْتَمَعَ سَبَبانِ مِنْها في اسْمٍ لَمْ يَنْصَرِفْ وَهِيَ : وَزْنُ الفِعْلِ الَّذي يَخْتَصُّ بِهِ أَوْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ ، والتَّأْنيثُ ، وَالعُجْمَةُ ، والتَّعْريفُ ، وَالعَدْلُ ، والصِّفَةُ ، وَزِيادَةُ الأَلِفِ والنّونِ المُشابِهَتَيْنِ لِأَلِفَيْ التَّأْنيثِ ، والجَمْعُ ، وَالتَّرْكيبُ .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : لِمَ إِذا اجْتَمَعَ سَبَبانِ مِنْ هذهِ الأَسْبابِ في اسْمٍ لا يَنْصَرِفُ ؟ قيلَ لَهُ : لِأَنَّ هذهِ الأَسْبابَ فُروعٌ ، والفِعْلُ فَرْعٌ عَلى الاسْمِ ، فَإِذا صارَ في اسْمٍ مِنْ هذهِ التِّسْعَةِ الأَسْبابِ سَبَبانِ ، فَقَدْ صارَ فيهِ فَرْعانِ فَأَشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ(٢) ، فَيَغْلِبُ عَلَيْهِ شَبَهُ الفِعْلِ فَيَجْري حُكْمُهُ في الإِعْرابِ عَلى حُكْمِ الفِعْلِ ، فَلا يَدْخُلُهُ جَرٌّ ولا تَنْوينٌ كَما لا يَدْخُلُ الفِعْلَ جَرٌّ ولا تَنْوينٌ(٣) وكانَ في الرَّفْعِ مَضْموماً بِلا تَنْوينٍ ، وفي النَّصْبِ مَفْتوحاً بِلا تَنْوينٍ ، وفي الجَرِّ يُحْمَلُ عَلى النَّصْبِ فَيُفْتَحُ أَيْضاً كما حُمِلَ النَّصْبُ عَلى الجَرِّ في تَثْنِيَةِ الأَسْماءِ المُظْهَرَةِ وَجَمْعِها . وَحُكْمُ ما لا يَنْصَرِفُ يُسْتَوفى في بابِهِ إِنْ شاءَ اللهُ .

قالَ : " وَيَدْخُلُ التَّنْوينُ الكَلامَ عَلامَةً لِلأَخَفِّ عَلَيْهِمْ وَالأَمْكَنِ عِنْدَهُمْ ، وَهُوَ الواحِدُ النَّكِرَةُ . "

(*) في الأصل: (الأصل الأسماء)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(١) في (ع) : (من الصرف).

(٢) في (ع) : (جهتين).

(٣) (كما لا يدخل الفعل جر ولا تنوين) : ساقط من (ع) .

اعلَمْ أَنَّ الأَسْماءَ عَلى ثلاثةِ أَضْرُبٍ : اسْمٌ لَمْ يُشابِهِ الفِعْلَ ولا الحَرْفَ فَهُوَ الأَمكَنُ عِنْدَهُمْ ، والأَخَفُّ عَلَيْهِمْ ، وَهُوَ الاسْمُ النَّكِرَةُ (*) . واسْمٌ شابَهَ الفِعْلَ [مِنْ وَجْهَيْنِ] (١) فَلَمْ يُخْرِجْهُ الشَّبَهُ / مِنَ التَّمَكُّنِ ، ولكِنَّهُ نَقَصَتْ رُتْبَتُهُ عَمّا كانَ ، [١٢/أ] وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ . وَاسْمٌ شابَهَ الحَرْفَ فَوَجَبَ أَنْ يَكونَ ناقِصَ المَرْتَبَةِ (**) عَنْ هذَيْنِ لِزوالِ تَمَكُّنِهِ بِكُلِّ حالٍ ، وَهُوَ المَبْنِيُّ .

وَالتَّنْوينُ إِنَّما يَدْخُلُ [على] (٢) النَّكِراتِ في الأَصْلِ لِخِفَّتِها وَلأَنَّها لا تُشْبِهُ الأَفْعالَ مِنْ وَجْهٍ ولا [من] (٣) وَجْهَيْنِ ، ولا الحُروفَ . فَإِنْ قيلَ (٤) : فَقَدْ دَخَلَ التَّنْوينُ على الأَسْماءِ الأَعْلامِ ، نَحْوُ (زَيْدٍ) و (عَمْرٍو) ، وَعلى الصِّفاتِ نَحْوُ (قائِمٍ) و (قاعِدٍ) وَعلى التَّأْنيثِ (٥) ، نَحْوُ (امْرَأَةٍ) . قيلَ : هذهِ الأَسْماءُ أَشْبَهَتِ الأَفْعالَ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ ، وَهُوَ كَوْنُها مَعْرِفَةً ، أَوْ صِفَةً ، أَوْ تَأْنيثاً فَقَطْ فَلَمْ يَغْلِبْ شَبَهُ (٦) الفِعْلِ عَلَيْها ، فَلا تَخْلو إِمّا أَنْ تُلْحِقَها بِالأَفْعالِ أَوْ بِالأَسْماءِ النَّكِراتِ ، وَإِلْحاقُها (٧) بِالأَسْماءِ أَوْلى ، لِأَنَّها أَقْعَدُ في الاسْمِيَّةِ ، وأَمْكَنُ مِنَ الأَفْعالِ وَلَمْ يَغْلِبْ شَبَهُ الأَفْعالِ عَلَيْها ، وَلَوْ مَنَعْناها التَّنْوينَ مِنْها لَكُنّا قَدْ أَجْحَفْنا بِها ، فَلِهذا دَخَلَ التَّنْوينُ عَلَيْها . فَإِنْ قيلَ : فَلِمَ كانَ التَّنْوينُ يَدْخُلُ عَلى الأَسْماءِ دونَ الأَفْعالِ ؟ قيلَ لَهُ : لِيُفْرَقَ بِهِ بَيْنَ ما يَنْصَرِفُ وَما لا يَنْصَرِفُ ، لِأَنَّ المُنْصَرِفَ خَفيفٌ ، وَغَيْرَ المُنْصَرِفِ ثَقيلٌ ، فَجَعَلوا دُخولَ التَّنْوينِ عَلامَةً لِلأَخَفِّ ، وَامْتِناعِهِ علامَةً لِلأَثْقَلِ .

(*) في (ع) : (وهو) .

(١) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل . (**) في (ع) : (الرتبة) .

(٢) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل . و (وجه) ، ساقط من (ع) .

(٤) في (ع) : (فإن قال قائل) .

(٥) في (ع) : (وعلى المؤنث) .

(٦) في الأصل : (فلم يغلب عليه شبه ...) بإقحام (عليه) ، وما أثبته من(ع) .

(٧) في (ع) : (فإلحاقها) .

فَإِنْ قيلَ : فَلِمَ (١) قُلْتُمْ : إِنَّ الاسْمَ أَخَفُّ مِنَ الفِعْلِ؟ قيلَ لَهُ : لِافْتِقارِ الفِعْلِ إِلى الاسْمِ وَاسْتِغْناءِ الاسْمِ عَنْهُ (٢) . فَإِنْ قيلَ : وَلِمَ إِذا كانَ الاسْمُ خَفيفاً يَدْخُلُهُ التَّنْوينُ ولا يَدْخُلُ عَلى الثَّقيلِ . قيلَ (✱) : لِأَنَّ الخَفيفَ أَوْلى بِتَحَمُّلِ الزِّيادَةِ ، والتَّنْوينِ هُوَ نونٌ في الحَقيقَةِ .

قالَ : " وَالمُضافُ كالمُفْرَدِ فيما ذَكَرْنا ، تُعْرِبُ الأَوَّلَ وَهُوَ المُضافُ بِما يَسْتَحِقُّهُ مِنْ الإِعْرابِ ، إِلَّا أَنَّكَ تَحْذِفُ مِنْهُ (٣) التَّنْوينَ لِلْإِضافَةِ ، وَتَجُرُّ الثّاني وَهُوَ المُضافُ إِلَيْهِ (٤) بِإِضافَةِ الأَوَّلِ إِلَيْهِ عَلى كُلِّ حالٍ ، تقولُ : هذا غُلامُ زَيْدٍ ، ورَأَيْتُ غُلامَ زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِغُلامِ زَيْدٍ . "

اعْلَمْ أَنَّ المُضافَ والمُضافَ إِلَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ واحِدَةٍ ، وَدُخولُ التَّنْوينِ يُؤْذِنُ بِتَمامِ الاسْمِ وانْقِطاعِهِ عَمّا بَعْدَهُ ، فَلِهذا لَمْ تَجْتَمِعِ الإِضافَةُ مَعَ التَّنْوينِ بِدَليلِ أَنَّ المُضافَ أَبَداً يَكْتَسِبُ كَثيراً مِنْ أَحْكامِ المُضافِ إِلَيْهِ مِثْلِ التَّعْريفِ والتَّنْكيرِ والعُمومِ وَأَشْباهِ ذلِكَ .

[١٢/ب] وَأَيْضاً فَإِنَّ الإِضافَةَ / تُفيدُ ضَرْباً مِنَ الاخْتِصاصِ ، والتَّنْوينُ في الأَصْلِ لِلتَّنْكيرِ فَلَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُما ، كما أَنَّ (٥) الأَلِفَ واللّامَ لَمّا كانا يَدْخُلانِ عَلامَةً لِلتَّعْريفِ وَالتَّنْوينِ يَدْخُلُ عَلامَةً لِلتَّنْكيرِ ، لَمْ يُجْمَعْ (٦) بَيْنَهُما ؛

إِذْ لَوْ جَمَعوا بَيْنَهُما ، لَاجْتَمَعَ في اسْمٍ واحِدٍ تَعْريفٌ وَتَنْكيرٌ ، وهذا مُحالٌ ، فَلِهذا مَتى أَضَفْتَ حَذَفْتَ التَّنْوينَ . فَأَمّا جَرُّ الثّاني عَلى كُلِّ حالٍ فَإِنَّما يَنْجَرُّ بِتَقْديرِ حَرْفِ الجَرِّ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ ، وَأُقيمَ الاسْمُ الأَوَّلُ مَقامَهُ .

(✱) في (ك) : (قيل له) .

(١) في (ع) (ولم) (٢) في (ع) : (عن الفعل)

(٣) (منه) : ساقطة من (ع) .

~~(٤) (وهو المضاف إليه) : ساقط من (ع)~~ .

(٥) (التنوين في الأصل ... كما أن) ساقطة من (ع) .

(٦) في الأصل (ما يجمع) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

ويُقدَّرُ تارةً باللّامِ وتارةً بـ (مِنْ) (١) فاللّامُ نحوُ قولِكَ : (غلامُ زيدٍ) و (دارُ عمرٍو) والتّقديرُ : غلامٌ لزيدٍ ، ودارٌ لعمرٍو . أمّا (مِنْ) فنحوُ قولِكَ : (ثوبُ خزٍّ) و (قميصُ كتّانٍ) [و] (٢) التّقديرُ : (ثوبٌ مِنْ خزٍّ) و (قميصٌ مِنْ كتّانٍ) . وشرحُ الإضافةِ يُستوفى في موضعِهِ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

قالَ : " وغيرُ المنصرفِ ما شابهَ الفعلَ مِنْ وجهينِ ، وتدخلُهُ (٣) الضّمّةُ والفتحةُ ، ولا يدخلُهُ جرٌّ ولا تنوينٌ ، ويكونُ آخرُهُ في الجرِّ مفتوحاً . فإنْ أُضيفَ أوْ دخلَتْهُ(*) الألفُ واللّامُ ، فأُمِنَ فيهِ التّنوينُ تخلّلَهُ الجرُّ في موضعِ الجرِّ ، تقولُ في الرّفعِ : هذا أحمدُ وعمرُ ، وفي النّصبِ : رأيتُ أحمدَ وعمرَ ، وفي الجرِّ : مررْتُ بأحمدَ وعمرَ ، وتقولُ مَعَ الإضافةِ : عجبْتُ مِنْ أحمدِكُمْ وعمرِكُمْ ، ومَعَ الألفِ واللّامِ : عجبْتُ مِنَ الفرسِ الأشقرِ ، ونظرْتُ إلى الرّجلِ الأسمرِ ."

اعْلَمْ أنّهُ قدْ مضى ذِكْرُ مشابهةِ الاسْمِ الّذي لا ينصرفُ للفعلِ وبيانُ ما يدخلُهُ مِنَ الحركاتِ والّذي يختصُّ هذا الفصلَ أنّهُ إذا أُضيفَ ، أوْ دخلَتْهُ الألفُ واللّامُ انجرَّ ، والنّاسُ فيهِ على قولينِ : فـ (سيبويهِ) ومَنْ وافقَهُ (٤) يقولُ (٥) : إنَّ الألفَ واللّامَ والإضافةَ إذا دخلَتْ على الاسْمِ الّذي لا ينصرفُ أزالَتْ عنْهُ شبهَ الأفعالِ ، لأنَّ الألفَ واللّامَ والإضافةَ لا يدخُلْنَ على الأفعالِ ، فإذا دخلَتْ(٦) على اسْمٍ لمْ يبقَ بينَهُ وبينَ الفعلِ مشابهةٌ فجرى بوجوهِ الإعرابِ وامتنعَ دخولُ التّنوينِ عليهِ لأجلِ الألفِ واللّامِ والإضافةِ ؛ إذْ كانا

---

(١) في الأصل: (لـ " من ") بالـلام ، وهو تحريف والتصويب من (ع) .
(٢) زيادة من (ع) .
(٣) في (مل): (وتدخله الحركات الضمة ..) وانظر تعليق محقق اللمع . والذى أرجحه أنها مقحمة من ناسخ النسخة التي رمز لها المحقق بـ (ب) ، لأنها لا توجد في سواها .(*) في (ع) : (دخله)
(٤) انظر الكتاب : ١ / ٧ ، ووافقه المبرد والسيرافي والزجاج والزجاجي انظر المقتضب : ٣١٣/٣ ، والهمع : ٢٤/١ .
(٥) في (ع) : (يقولون) .
(٦) = = : (أدخلت) .

لا يَجْتَمِعانِ (١) وهذا قَوْلُ مُعْتَمَدٌ (٢) عَلَيْهِ . فَإِنْ قيلَ: فَإِنَّ حُروفَ الجَرِّ إذا دَخَلَتْ عَلى الأَسْماءِ أَزالَتْ عَنْها شَبَهَ الأَفْعالِ ، لِأَنَّها غَيْرُ داخِلَةٍ عَلى الأَفْعالِ ، فَيَلْزَمُكُمْ عَلى هذا القولِ أَنْ تَصْرِفوا كُلَّ اسْمٍ / دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الجَرِّ . قيلَ لَهُ : الأَلِفُ واللّامُ وَالإِضافَةُ إِذا جُعِلَتْ في [١٤/أ]
الاسْمِ (٣) الَّذي لا يَنْصَرِفُ أَزالَتْ عَنْهُ شَبَهَ الأَفْعالِ ثُمَّ تَدْخُلُ العَوامِلُ عَلَيْهِ فَتُصادِفُهُ غَيْرَ مُشابِهٍ الأَفْعالَ (٤) فَتَعْمَلُ فيهِ ، وَهذا (٥) المَعْنى غَيْرُ مَوْجودٍ في حُروفِ الجَرِّ (٦) ، فَإِنَّها تَدْخُلُ عَلى ما لا يَنْصَرِفُ وَهُوَ مُشابِهٌ لِلْفِعْلِ فَلا يَنْفُذُ عَمَلُها فيهِ . وَمِنَ النّاسِ (٧) مَنْ يَقولُ : إِنَّ الاسْمَ بِدُخولِ الأَلِفِ واللّامِ أَوِ الإِضافَةِ أُمِنَ فيهِ التَّنْوينُ ، فَدَخَلَهُ الكَسْرُ في مَوْضِعِ الجَرِّ ، وَإِنَّما امْتَنَعَ مِنْهُ الجَرُّ مَخافَةً مِنْ دُخولِ التَّنْوينِ ، لِأَنَّ الجَرَّ لا يَكادُ يوجَدُ إِلّا والتَّنْوينُ مَعَهُ إِلا في حالِ الأَلِفِ واللّامِ أَوِ الإِضافَةِ ، فَإِذا زالَ (٨) التَّنْوينُ دَخَلَ الكَسْرُ في مَوْضِعِ الجَرِّ ، وَإِنَّما عَلامَةُ الصَّرْفِ دُخولُ التَّنْوينِ .

قالَ : « فَإِنْ وَقَفْتَ عَلى المَرْفوعِ وَالمَجْرورِ حَذَفْتَ التَّنْوينَ ، لِأَنَّهُ زائِدٌ لا يوقَفُ عَلَيْهِ وَأَسْكَنْتَ آخِرَهُما ، لِأَنَّ العَرَبَ إِنَّما تَبْتَدِئُ بِالمُتَحَرِّكِ وَتَقِفُ عَلى السّاكِنِ ، تَقولُ في الوَقْفِ : هذا زَيْدْ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ .

---

(١) في الأصل : (لايجتمع) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .
(٢) في (ع) : (يعتمد) .
(٣) في (ع) : (دخلت على الاسم) .
(٤) في (ع) : (للأفعال) . (٥) في (ع) : (فهذا) .
(٦) في (ع) : (في الحروف فانها ...)
(٧) هذا من كلام سيبويه . انظر الكتاب : ٧/١ ، ١٣/٢ .
(٨) في (ع) : (فاذا أمن التنوين) .

فَإِنْ وَقَفْتَ عَلى المَنْصوبِ المُنَوَّنِ أَبْدَلتَ مِنْ تَنْوِينِهِ (١) أَلِفاً تَقولُ في الوَقْفِ: رَأَيْتُ زَيْدا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ المَنْصوبُ مُنَوَّناً كانَ الوَقْفُ عَلَيْهِ ساكِناً كالمَرْفوعِ وَالمَجْرورِ، تَقولُ في الوَقْفِ : ضَرَبْتُ عُمَرْ ، وَأَكْرَمْتُ الرَّجُلْ".

اعْلَمْ أَنَّ لِلعَرَبِ في الوَقْفِ مَذاهِبَ يَطولُ شَرْحُها (٢) ، وَلكِنْ أُشيرُ إِلى بَعْضِها لِيُتَوَصَّلَ بِهِ إِلى بَقِيَّتِها . فَإِذا وَقَفْتَ عَلى الاسْمِ الظّاهِرِ السّالِمِ (٣) ، نَحْوُ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) وَ (خالِدٍ) فَإِنْ كانَ الاسْمُ مَنْصوباً مُنَوَّناً أَبْدَلْتَ مِنْ تَنْوينِهِ أَلِفاً بِلا خِلافٍ ، تَقولُ : رَأَيْتُ زَيْداً وَرَجُلا . فَإِنْ كانَ مَرْفوعاً أَوْ مَجْروراً ، فَلَكَ فيهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ : إِسْكانٌ مُجَرَّدٌ وَهُوَ الَّذي اخْتارَهُ ابْنُ جِنّيٍّ ، وَإِشْمامٌ ، وَرَوْمُ الحَرَكَةِ ، وَتَضْعيفُ حَرْفِ الإِعْرابِ ، وَإِلْحاقُ الواوِ وَالياءِ .

فَأَمّا الإِشْمامُ فَهُوَ شَيْءٌ تَصْنَعُهُ (*) لِمَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وَلَيْسَ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ وَإِنَّما هو ضَمُّ شَفَتَيْكَ بِغَيْرِ تَصْويتٍ (٤) حَتّى إِنَّ الأَعْمى لا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وَإِنَّما يَكونُ في الرَّفْعِ وَالضَّمِّ .

فَأَمّا رَوْمُ الحَرَكَةِ فَهُوَ صَوْتٌ ناقِصٌ ضَعيفٌ فَكَأَنَّكَ تَرومُ / ذلِكَ وَلا تُتِمُّهُ (٥) [١٤/ب] وَالَّذينَ يَرومونَ الحَرَكَةَ يَرومونَها في الرَّفْعِ وَالجَرِّ ، وَفي النَّصْبِ إِذا كانَ [الاسْمُ] (٦) غَيْرَ مُنَوَّنٍ (٧).

---

(١) في (مل) : (من تنوينه في الوقف ألفا) .

(٢) انظر ما سيأتي في الحاشية رقم (٦) ص ٤٤ .

(٣) في (ع) : (التام) . (*) في الأصل (تصنعه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) (وانما هو ضم شفتيك بغير تصويت) : ساقط من (ع) .

(٥) في الأصل : (ولا تمه) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٦) زيادة من (ع)، ساقطة من الأصل .

(٧) في (ع) زيادة : (والإشمام يكون في المرفوع والمضموم) ، ولا معنى لها هنا .

فَأَمَّا التَّضْعِيفُ فَإِنَّما يَكونُ إِذا كانَ ما قَبلَ حَرْفِ الإِعْرابِ مُتَحَرِّكـــاً ، (*)

نَحْوُ قَوْلِكَ : هذا خالِدٌّ ، وَجَعْفَرٌّ ، [والتَّضْعيفُ] (١) يَكـونُ في الجَـرِّ ،

وفي النَّصْبِ إِذا كانَ الاسْمُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، (٢) نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِخالِدٍّ ، وَرَأَيْتُ

أَحْمَـدّْ .

وَأَمَّا إِلْحاقُ الواوِ [والياءِ] (٣) ، فَقَوْلُكَ في (زَيْـدٍ) في حالِ الرَّفْـعِ :

هذا زَيْـدو ، وفي حالِ (٤) الجَرِّ : مَرَرْتُ بِزَيْدي ، يُبْدِلونَ مِنَ الضَّمَّةِ [واواً

وَمِنَ الكَسْرَةِ ياءً كَما فَعَلوا في النَّصْبِ فَأَبْدَلوا مِنَ التَّنْوينِ أَلِفاً وَهذا] (٥)

مَذْهَبُ (أَزْدِ السَّراةِ) (٦) وَلَيْسَ عَلَيْهِ العَمَلُ . وَاعْلَمْ أَنَّ الذينَ أَشَمّوا أَرادوا

أَنْ يُفَرِّقوا بَيْنَ ما يَلْزَمُهُ التَّحْريكُ في الوَصْلِ وَبَيْنَ ما يَلْزَمُهُ الإِسْكانُ عَلى

كُلِّ حالٍ .

وَأَمَّا الَّذينَ راموا الحَرَكَةَ فَإِنَّهُمْ حَرَصوا عَلى إِخْراجِ الحَرَكَةِ مِنَ السُّكونِ

عَلى كُلِّ حالٍ . وَأَمَّا الَّذينَ ضاعَفوا فَبالَغوا في التَّوْكيدِ ، لِأَنَّهُمْ جاؤوا

بِحَرْفٍ لا يَكونُ (٧) ما بَعْدَهُ إِلّا مُتَحَرِّكاً ، لِتَعَذُّرِ الْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ . وَلِكُـلِّ

واحِدٍ مِنْهُما (**) عَلامَةٌ فَلِلْإِشْمامِ (٨) نُقْطَـةٌ ، وَلِلسُّكونِ خـاءٌ ،

---

(١) زيادة من (ع) ، في الأصل : (... وجعفر ، وإنما يكون) بإقحام (إنما) في موضع (والتضعيف) . (*) في (ع) : (وأما)

(٢) زيادة يقتضيها السياق . [في (ع) : (ويكون في النصب)]

(٣) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

(٤) (حال) : ساقطة من (ع) .

(٥) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

(٦) انظر مذهب أزد السراة في الوقف ، ومذاهب العرب الأخرى فيه في سيبويه : ٢٨١/٢ وشرح المفصل : ٦٦/٩ ، شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٠ .

وأزد السراة : حي من العرب القحطانية ، ينسبون الى أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان ، الذى انقسم بنوه إلى : أزد شنوءة ، وأزد السراة وأزد عمان ، وكانت منازل أزد السراة في الجبال المعروفة بهذا الاسم .

انظر الأنساب للسمعاني ١٨٠/١ ، وجمهرة أنساب العرب ٤٧٣ ، واللباب ٤٦/١ وديوان العبر لابن خلدون ٢٧٨/٢ ، ومعجم قبائل العرب (أزد) ١٦/١ .

(٧) (ما) : ساقطة من (ع) .

(٨) في الأصل : (ولاشام) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(**) في (ع) : (منهما) ، وهو تحريف .

وَلِلُزومِ (١) الحَرَكةِ خَطٌّ بَيْنَ يَدَيِ الحَرْفِ ، وَلِلتَّضعيفِ(٢) شينٌ . وَإِنَّما جَعَلوا لِلسُّكونِ خاءً ، لِأَنَّها أَوَّلُ (خَفيفٍ) فَدَلّوا عَلى خِفَّتِهِ (٣) ، وَجَعَلوا لِلتَّضعيفِ شيناً ، لِأَنَّها (٤) أَوَّلُ (شَديدٍ) فَدَلّوا على تَشْديدِهِ (٥) ، وَجَعَلوا لِلإِشْمامِ نُقْطَةً ، وَلِلرَّوْمِ خَطّاً ، لِأَنَّ الإِشْمامَ أَضْعَفُ مِنَ الرَّوْمِ . وَأَمّا الَّذينَ قَلَبوا مِنَ الضَّمَّةِ واواً وَمِنَ الكَسْرَةِ ياءً فَأَجْروهُما مُجْرى النَّصْبِ إِذا قَلَبْتَ مِنَ الفَتْحَةِ أَلِفاً وَلَيْسَ عَلَيْهِ العَمَلُ . وَإِنَّما اخْتارَ ابْنُ جِنِّيٍّ الوَقْفَ عَلى السّاكِنِ ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنْ الابْتِداءَ لا يَكونُ إِلّا بالحَرَكَةِ فَوَجَبَ أَنْ يَكونَ الوَقْفُ بِالسُّكونِ ، لِأَنَّ الحَرَكَةَ ضِدُّ السُّكونِ ، وَالوَقْفَ ضِدُّ الابْتِداءِ ، فَلَمّا كانَ الابْتِداءُ بِالحَرَكَةِ كانَ الوَقْفُ بِالسُّكونِ .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَلِمَ أَبدلوا مِنَ التَّنْوينِ مَعَ الفَتْحَةِ أَلِفاً في حالِ النَّصْبِ وَلَمْ يُبْدِلوا مِنَ الضَّمَّةِ واواً ، وَمِنَ الكَسْرَةِ ياءً ؟

قيلَ لَهُ : لَوْ فَعَلْنا ذلِكَ لَأَدّى إِلى الالْتِباسِ وَتَحَمُّلِ الثِّقَلِ . فَأَمّا الالْتِباسُ ، فَلِأَنَّكَ إِذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدي ، لَمْ يُعْلَمْ هَلْ هذهِ الياءُ ياءُ المتكلِّمِ إِذا أَضافَ إِلى نَفْسِهِ أَوْ بَدَلٌ مِنَ الكَسْرَةِ ، وَكَذلِكَ إِذا قُلْتَ : هذا زَيْدو ، لَمْ يُعْلَمْ [هَلْ](٦) هذهِ الواوُ واوُ الجَماعَةِ أَوْ عِوَضٌ(٧) مِنَ الضَّمَّةِ أَلا تَرى/ أَنّا [١٥/أ]

(١) في الأصل و (ع) : (ولزوم) ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .
(٢) من (ع) في الأصل (والتضعيف) = = ، = = = .
(٣) في الأصل : (خيفته) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
(٤) في الأصل : (لأن) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .
(٥) في (ع) : (على شدته) .
(٦) (هل) : ساقطة من الأصل/(ع) ، وهي زيادة يقتضيها السياق .
(٧) في (ع) : (عوضا) ، وهو خطأ .

(*) إذا قُلْنا : هذا حَجرو ، فإِنَّهُ يَشْتَبِهُ بِفِعْلِ جماعَةٍ مِنْ قَوْلِكَ : حَجَروا عَلَيْهِ (١) . وَأَمّا(٢) النَّصْبُ فَلا (٣) يوقِعُ لَبْساً .

وَأَمّا الثِقَلُ فَلِأَنَّ الواوَ إِذا وَقَعَتْ طَرَفاً وَقَبْلَها ضَمَّةٌ رَفَضوها إِذْ لَيْسَ ذلِكَ بِبِناءٍ (٤) في كَلامِهِمْ . فَأَمّا الياءُ فَلِاجْتِماعِ الأَمْثالِ وَذلِكَ مُسْتَثْقَلٌ أَيضاً (**) ، وَعِلَّةٌ أُخْرى وَهِيَ أَنَّ العَرَبَ تُخَفِّفُ الضَّمَّةَ وَالكَسْرَةَ إِذا كانَتا مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ، فَالطّارِئَةُ أَوْلى بِالتَّخفيفِ ، ولا يُخَفِّفونَ الفَتْحَةَ مِثالُ ذلِكَ أَنَّهُمْ يَقولونَ في (عَضُدٍ) : (عَضْدٌ) ، وفي (فَخِذٍ) : (فَخْذٌ) ، وَيَقولونَ في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) وفي (شَهِدَ) : (شَهْدَ) قالَ الشّاعِرُ (٥) :

٨ ـ إِذا غابَ عَنّا غابَ عَنّا رَبيعُنا ... وَإِنْ شَهْدَ أَجْدى فَضْلُهُ وَنَوافِلُهْ

[فَيُخَفِّفونَ الضَّمَّةَ وَالكَسْرَةَ] (٦) وَلا يَقولونَ في (قَلَمٍ) : (قَلْمٌ) ، ولا في (ضَرَبَ) : (ضَرْبَ) ، فَإِذا (٧) لَمْ يُخَفِّفوا وَبَقيتِ(٨) الفَتْحَةُ لَزِمَ قَلْبُها أَلِفاً . فَأَمّا(٩) إِذا لَمْ يَكُنِ المَنصوبُ مُنَوَّناً بِأَنْ يَكونَ في الاسْمِ أَلِفٌ ولامٌ ، أَوْ يكونَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ فَإِنَّكَ تَقِفُ عَلَيْهِ ساكِناً ، كَما تَقِفُ عَلى المَرْفوعِ وَالمَجْرورِ ، لِأَنكَ إِنَّما تُبْدِلُ مِنَ التَّنْوينِ ، وَالتَّنْوينُ مَعْدومٌ في ذلِكَ فَيَسْتَوي الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ واللّهُ أَعْلَمُ .

(*) في الأصل و(ع) : (أنه) ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .

(١) في (ع) : (حجروا عليه حجرا) . (٢) في (ع) : (فأما) .

(٣) في(ع) : (فإنه لا) . (٤) في (ع) : (بناءً) . (**) (أيضاً) ، ليست في (ع) .

(٥) هو الأخطل .

٨ ـ البيت من الطويل . من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان بن الحكم . وهو في شعره صنعة السكري : ١ /٣٤٨ برواية : (... عنا فراتنا وان شهد أجدى فيضه جداوله) وانظر سيبويه : ٢ /٢٥١ والرواية فيه : (شِهْدَ) والمرتجل : ١٣٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٠١/٢، والمخصص : ٢٢٢/١٤ والهمع ٨٤/٢ . وفي (ع) : (أجرى) .

(٦) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

(٧) في (ع) : (وإذا) بالواو . (٨) في (ع) : (وثبت) .

(٩) في (ع) : (فاذا لم) بدون (أما) .

بابٌ (١) إِعْرابِ الاسْمِ المُعْتَلِّ

قالَ: " وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: مَنْقوصٍ، وَمَقْصورٍ. فَالمَنْقوصُ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ في آخِرِهِ ياءٌ قَبْلَها كَسْرَةٌ، نَحْوُ: (القاضي) و (الداعي)، وَهذِهِ الياءُ لا تَدْخُلُها ضَمَّةٌ ولا كَسْرَةٌ، فَإِنْ (٢) لَقِيَها ساكِنٌ بَعْدَها حُذِفَتْ لِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، تَقولُ في الرَّفْعِ: هذا قاضٍ يافَتَى، وفي الجَرِّ: مَرَرْتُ بقاضٍ يا فتَى، وكانَ الأَصْلُ: هذا قاضِيٌ، وَمَرَرْتُ بِقاضِيٍ (٣)، فَأُسْكِنَتِ الياءُ اسْتِثْقالاً لِلضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ عَلَيْها، وَكانَ التَّنْوينُ بَعْدَها ساكِناً فَحُذِفَتِ الياءُ لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ وَبَقِيَتِ الكَسْرَةُ قَبْلَها تَدلُّ عَلَيْها. "

اعْلَمْ أَنَّ المَنْقوصَ إِنَّما سُمِّيَ مَنْقوصاً، لِأَنَّهُ دَخَلَهُ بَعْضُ الإِعْرابِ وَهُوَ النَّصْبُ وَلَمْ يَدْخُلْهُ رَفْعٌ ولا جَرٌّ فَنَقَصَ بَعْضُهُ، فَنَقْصُهُ نَقْصُ إِعْرابٍ لا نَقْصُ الحُروفِ، وَذلِكَ لِأَنَّ (٤) هذهِ الياءَ لا تَحْتَمِلُ كَسْرَةً ولا ضَمَّةً، وَإِنَّما لَمْ تَحْتَمِلْ كَسْرَةً، لِأَنَّها (٥) مِنْ جِنْسِ/ الكَسْرَةِ وقبلها (٦) كَسْرَةٌ فكانَ يُؤَدِّي إِلى اجْتِماعِ ثَلاثِ كَسْراتٍ وَذلِكَ ثَقيلٌ في كَلامِهِمْ فَخَفَّفوها بِحَذْفِ الكَسْرَةِ، وَإِنَّما لَمْ تَحْتَمِلْ ضَمَّةً، لِأَنَّ الضَّمَّةَ في الثِّقَلِ كالكَسْرَةِ، وَالضَّمَّةُ أَيْضاً (٧) أُخْتُ الكَسْرَةِ أَلا تَرى أَنَّهُمْ يُجيزونَ اخْتِلافَ القَوافي بِالرَّفْعِ والجَرِّ وَيُسَمّونَ ذلِكَ إِقْواءً (٨)، ولا يُجيزونَ اخْتِلافَها بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ، ولا بِالجَرِّ والنَّصْبِ، [١٥/ب]

---

(١) (باب): ليست في (ع). (٢) في (ع) و (مل): (وإن).

(٣) ضبطت اللفظتان (قاضيٌ) و (بقاضيٍ) في (مل): (قاضيٌ) و (قاضي) بدون تنوين، وهو سهو.

(٤) (ذلك لأن): ليست في (ع).

(٥) في (ع): (لأن الياء).

(٦) في (ع) (وقبل الياء).

(٧) (أيضا): ليست في (ع). (٨) انظر الوافي في العروض والقوافي: ٢٣٩، وكتاب القوافي: ١١٧، والشعر والشعراء: ٩٥/١.

فَمِنْ ذلكَ قَوْلُ النّابغَةِ (١) :

٩ ـ أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أَوْ مُغْتَدي عَجْلانَ ذا زادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

وَفي البَيْتِ الثّاني :

... ... وَبذاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسْوَدُ

فَأَجْرى الضَّمَّةَ مُجْرى الكَسْرَةِ ، فَلِهذِهِ العِلَّةِ كانَتِ الكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ في الياءِ عَلى حالٍ سَواءٍ ، فَإِذا خَفَّفْتَ بِحَذْفِ الضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ بَقِيَ التَّنْوينُ مَعَ الياءِ ؛ وَهُما ساكِنانِ ، وَلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِما أَوْ تَحْريكِهِ ، ولا يَجوزُ تَحْريكُ الياءِ لِأَنَّنا خَفَّفْناها بِحَذْفِ الحَرَكَةِ فلا نُعيدُها ، ولا يَجوزُ تَحْريكُ التَّنوينِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّما يُحَرَّكُ إِذا لَقِيَهُ ساكِنٌ بَعْدَهُ ، ولا يَجوزُ حَذْفُ التَّنْوينِ (٢) ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ لِمَعْنى الصَّرْفِ، وما دَخَلَ لِلْفَرْقِ لا يُحْذَفُ ، فَيَلْتَبِسُ الكَلامُ ؛ وَلِأَنّا إِذا حَذَفْنا الياءَ كانَ قَبْلَها كَسْرَةٌ عِوَضاً مِنْها (٣) تَدُلُّ عَلَيْها ، وَلَيْسَ مَعَنا عِوَضٌ مِنَ التَّنْوينِ ؛ فَلِهذا حَذَفْنا الياءَ فَبَقِيَ التَّنْوينُ ثابِتاً في الوَصْلِ . فَإِنْ وَقَفْنا عَلى هذا الاسْمِ (٤) المَحْذوفِ حَذَفْنا التَّنْوينَ لِلْوَقْفِ، فتقولُ : هذا قاضْ ، وَمَرَرْتُ بِقاضْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعيدُ الياءَ (٥) ، فَيَقولُ : هذا قاضِيْ ، وَمَرَرْتُ بِقاضِيْ ؛ وَذلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّما أَسْقَطَ الياءَ لِأَجْلِ التَّنْوينِ فَإِذا زالَ التَّنْوينُ عادَتِ الياءُ.

---

(١) هو أبو أمامة زياد بن معاوية ، الملقب بالنابغة الذبياني . فحل من فحول الشعر في الجاهلية ، لقب بالنابغة لنبوغه في الشعر وهو متقدم في السن. انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ١/١٥٧ ، والأغاني : ١١/٣ وانظر مقدمة ديوانه ، وشرح القصائد العشر : ٥١٢ ، والخزانة ١/٢٨٧ .

٩ ـ البيتان من البحر الطويل.

وهما في ديوانه : ١٣٤ ، والشعر والشعراء : ١/١٥٧ ـ ١٥٨ ، والأغاني ١١/٨ والوافي في العروض والقوافي : ٢٣٩ ، وكتاب القوافي: ١١٨ ، والبيت الأول مع عجز الثاني في الخصائص ١/٢٤٠ والرواية فيه : (من آل مية ...) بغير همزة . والبيت الثاني برواية (... الغداف الأسود) في معاني القرآن للفراء : ١/١٣٣ ، والتبصرة ١/٣٠٩ . والغداف: الغراب.

وصدر الثاني : زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنا غداً . في الأصل: (غير مزود) ، بسقوط الواو.

(٢) في (ع) : (ولا يجوز حذفه لأنه ...). (٣) في (ع) : (عوضا من الياء ...).

(٤) (الاسم) : ليس في (ع). (٥) هذه لغة لبعض العرب ، لم أقف على مرجع حددهم فيما بين يدي من المراجع ، انظر الهمع : ٢/٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

قالَ : " فَإِنْ نَصبْتَ المَنْقوصَ جرى مَجْرى الصَّحيحِ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ (١) ، تَقولُ في النَّصْبِ : رَأَيْتُ قاضيًا يافَتَى (٢) . "

اعْلَمْ أَنَّ الفَتْحَةَ لَمّا كانَتْ خَفيفَةً احْتَمَلَتْها الياءُ على كُلِّ حالٍ مَعَ الإِضافَةِ ، وَالمُفْرَدِ ، وَمَعَ الأَلِفِ واللّامِ ، فَإِنْ كانَ الاسْمُ مُفْرداً لَيْسَ فيهِ أَلِفٌ ولامٌ تَبِعَ الفَتْحَةَ التَّنْوينُ في الوَصْلِ ، تقولُ : رَأَيْتُ قاضيًا يافَتَى قالَ اللّهُ تَعالى ﴿إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِيًا يُنادي لِلإِيمانِ﴾ (٣) (٤)

فَإِنْ وَقَفْتَ أَبْدَلْتَ مِنَ التَّنْوينِ أَلِفًا كَما أَبْدَلْتَ / في الصَّحيحِ ، وَتُحَرِّكُ الياءُ [١٦/م] في الإِضافَةِ بِالفَتْحَةِ ، فَتَقولُ : رَأَيْتُ قاضيَكَ وَقاضيَ البَلَدِ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ . وَإِنْ كانَ في الاسْمِ أَلِفٌ وَلامٌ فَتَحْتَ الياءَ في الوَصْلِ ، فَتَقولُ : رَأَيْتُ القاضيَ يافَتَى ، قالَ اللّهُ تَعالى ﴿كَلّا إِذا بَلَغَتِ التَّراقيَ * [وَقيلَ مَنْ راقٍ]﴾ (٥) .

قالَ : " فَإِنْ وَقَفْتَ عَلى المَرْفوعِ وَالمَجْرورِ حَذَفْتَ الياءَ وَوَقَفْتَ عَلى ما قَبْلَها ساكِنًا ، تَقولُ في الوَقْفِ : هذا قاضْ ، وَمَرَرْتُ بِقاضْ .

وَيَجوزُ أَنْ تَقِفَ بِالياءِ ، فَتَقولُ : هذا قاضيْ وَمَرَرْتُ بِقاضيْ ، وَتَقولُ في النَّصْبِ رَأَيْتُ قاضيا ، تَقِفُ بِالأَلِفِ ، كَما تَقولُ : رَأَيْتُ زَيْدا . " .

اعْلَمْ أَنَّ التَّنْوينَ لَمّا كانَ زائِداً عَلى الحَرَكَةِ ، وَالحَرَكَةُ تَسْقُطُ في حالِ الوَقْفِ أَسْقَطوا ماهُوَ زائِدٌ عَلَيْها . وَقالَ قَوْمٌ : إِنَّما سَقَطَ وَإِنْ كانَ ساكِنًا ، لِئَلّا يَشْتَبِهَ بِنونِ الأَصْلِ ، نَحْوُ (حَسَنٍ) وَ (رَسَنٍ) .

---

(١) في (ع) : (لخفته) .

(٢) (يا فتى) : ليست في (ع) .

(٣) آل عمران : (١٩٣) .

(٤) رسمت في الأصل و (ع) : (إنّا) ولم يقرأ بها أحد من القراء العشرة .

(٥) القيامة : (٢٦) و (٢٧) ، والآية الثانية من (ع) ولا بد منها ، لأن فتحة الياء في (التراقي) لا تظهر إلّا بالوصل .

فإذا (١) حذفت التنوين للوقف(٢) بقيت الدال فوقفت عليها بالسكون ؛ لأن الوقف أبداً يكون بالسكون ، وإن شئت رددت الياء ؛ لأجل زوال التنوين فإذا صرت إلى حالة النصب أبدلت من التنوين ألفاً ، ووقفت على الألف ساكناً كما تفعل في الصحيح ، وذلك لما قدمنا من خفة الفتحة وزوال اللبس.

قال : " فإن زال التنوين عن هذه الأسماء بالألف واللام أو الإضافة كانت الياء ساكنة في الجر والرفع ، ومفتوحة في النصب ، تقول في الرفع : هذا القاضي ، وهذا قاضيك ، وفي الجر : مررت بالقاضي ، ومررت بقاضيك [وكان الأصل فيه : هذا القاضيُ ، ومررت بالقاضيِ] (٣) ، وهذا قاضيُك [ومررت بقاضيِك](٤) فأسكنت الياء استثقالاً للضمة والكسرة عليها ، وبقيت ساكنة . وتقول في النصب : رأيت القاضيَ ، ورأيت قاضيَك ، ففتحة الياء علامة النصب . فإن وقفت على ما لا تنوين فيه ، وقفت بالياء ساكنة تقول في الوقف : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي . ويجوز أن تقف بلا ياء ، فتقول : هذا القاضْ ، ومررت بالقاضْ ، وتقول في النصب : رأيت القاضيَ / تقف بالياء لا غير ." [١٦/ب]

اعلم أنا قد بينا الوجه في استثقالهم الضمة والكسرة على الياء . فإذا كان الاسم منوناً ، وسقطت الحركة من الياء ، بقيت الياء مع التنوين ، فأسقطوا الياء لاجتماع الساكنين ، قال تعالى : ﴿ومن يضلل الله فما له من هاد﴾ (٥) (٦) .

---

(١) في (ع) : (وإذا) (٢) (للوقف) : ساقطة من (ع).(٨) في (ع) : بالواو .
(٣) زيادة من (ع) و (مل) ، ساقطة من الأصل .
(٤) زيادة من (ع) و (مل) ، ساقطة من الأصل .
(٥) الرعد : (٣٣) ، والزمر : (٢٣) و (٣٦) ، وغافر : (٣٣)
(٦) في الأصل وفي (ع) أخّر هذا الشاهد فوضع بعد قوله تعالى : ﴿واستمع يوم ينادى المناد﴾ ولا وجه للاستشهاد به في هذا الموضع ، وقد قدمته إلى الموضع الذي يتناسب فيه الشاهد مع ما سيق له .

فأمّا إذا لم يكن في الاسم تنوينٌ لدخول الألِف واللام فالوجه سكون الياء في حال الرفع والجرِّ ، لأنك تخففها بحذف الحركة فقط ، وليس لحذفها وجهٌ . وقد حذفها قومٌ(١) ، واكتفوا بكسرة ماقبلها عنها ، وجاء في القرآن ، قال اللهُ تعالى : ﴿واستمِعْ يومَ يُنادي المُنادِ﴾ (٢) (٣) وهذا الحذفُ كما حذفوا في قولِهِ تعالى :

﴿والليلِ إذا يسْرِ﴾ (٤) فحذفوا الياءَ (٥) تخفيفًا واكتُفِيَ (٦) بكسرة ماقبلها . وبعضهم يقول : إنّما حُذِفت الياءُ ، لأنَّه قدّر الاسم نكرةً منوّنًا ، فحذف الياءَ مع التنوين ثمّ أدخل الألف واللام بعد ذلك .

فأمّا في حالِ الإضافةِ في الرفعِ والجرِّ (٧) فإنّها تثبتُ ولا يجوزُ حذفها وإنّما نخففها بحذفِ الحركةِ . فإذا صرتَ إلى النصبِ فتحتها مع الألِفِ واللام

---

(١) هذه لغة لفريق من العرب لم أقف على مرجع حددهم فيما نظرت من المراجع . (٢) ق : (٤١) .

(٣) وهي قراءة عاصم والكسائي وحمزة وابن عامر وخلف . وقرأ نافع وأبو جعفر بالياء وصلاً ، وبحذفها وقفاً . وقرأ ابن كثير ويعقوب بالياء وصلاً ووقفاً . انظر السبعة لابن مجاهد : ٦٠٧ ، والتيسير للداني : ٢٠٢ ، والنشر لابن الجزري : ٣٧٦/٢ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه : ٣٣١ ، وحجة القراءات لأبي زرعة : ٦٧٨ ، والكشف عن وجوه القراءات للقيسي : ٢ /٢٨٧ . وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٦/٣ .

(٤) الفجر : (٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم والكسائي وحمزة ، وقرأ نافع بالياء وصلاً ووقفاً ، واختلفوا في النقل عن أبي عمرو انظر السبعة ص ٦٨٣ . وانظر معاني القرآن للفراء : ٢٦٠/٣ .

(٥) في (ع) : (فحذفوا الياء في موضع الجر تخفيفاً) بإقحام (في موضع الجر) وهو خطأ . (٦) في (ع) (واكتفاءً) .

(٧) (في الرفع والجر) : ساقط من (ع) .

وَمَعَ الإِضافَةِ في حالِ الوَصْلِ(١) لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ عَلَيْها . فَإِنْ وَقَفْتَ عَلى ما فيهِ الأَلِفُ وَاللّامُ في حالِ النَّصْبِ وَقَفْتَ بِياءٍ ساكِنَةٍ ، فَتَقولُ : رَأَيْتُ القاضِيْ ؛ وَذلِكَ لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الحَرَكَةَ لِلْوَقْفِ لَمّا ثَبَتَ أَنَّهُمْ لا يَقِفونَ إِلّا عَلى ساكِنٍ . وَلا يَجوزُ أَنْ تَحْذِفَ الياءَ تَخْفيفاً كَما فَعَلْتَ (٢) في الرَّفْعِ وَالجَرِّ ؛ وَذلِكَ لِأَنَّ هذِهِ الياءَ لَمّا تَحَرَّكَتْ في الوَصْلِ قَوِيَتْ بِالحَرَكَةِ ، فَلَمْ يَتَطَرَّقْ عَلَيْها (٣) إِسْقاطٌ لا في اللَّفْظِ وَلا في الخَطِّ ، وَاعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الحَرَكَةَ في حالِ النَّصْبِ يَجوزُ لِلشّاعِرِ في حالِ الضَّرورَةِ أَنْ يُسَكِّنَها قالَ المُبَرِّدُ (٤) : وَذلِكَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّروراتِ ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهوا الياءَ بِالأَلِفِ ؛ لِأَنَّهُما أُخْتانِ (٥) ، وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ (٦) :

٩ – كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالقاعِ القَرِقْ (٧)
أَيْدي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

وَلِلشّاعِرِ أَيْضاً (٨) أَنْ يُعيدَ الضَّمَّةَ وَالكَسْرَةَ في حالِ الرَّفْعِ وَالجَرِّ ، فَيَقولُ :

---

(١) (في حال الوصل) : ساقط من (ع) .

(٢) في (ع) : (كما فعلوا).

(٣) كذا في الأصل و (ع) ، ولعل الصواب (إليها) .

(٤) في الأصل (المراد) وهو تصحيف . والتصويب من (ع) .

(٥) لم أقف على كلام المبرد هذا في المقتضب والكامل .

(٦) هو رؤبة بن العجاج .

٩ – البيتان من مشطور الرجز .
انظر ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٩ ، وإصلاح المنطق : ٤١٩ ، والكامل : ٢١/٣ ، والمحتسب : ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، والمرتجل : ٤٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٠٥/١ ، والخزانة : ٥٢٩/٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٥ واللسان (قرق) . والأول في السمط : ١٠٦/١ والعمدة لابن رشيق : ١٩٣/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١ ، ٩٧٠/٢ ، والهمع : ٥٣/١ ، واللسان : (ثمن) .
يصف إبلاً مُسْرِعَةً ، والقاع القرق : القاع المستو المنبسط ، والورق : الدراهم .

(٧) في (ع) : (العزير) ، وهو تحريف. (٨) (أيضاً) : ليست في (ع).

هذا قاضِيكَ ، وَمَرَرْتُ بقاضِيكَ . وَإِنَّما جازَ لَهُ ذلِكَ ؛ لِأَنَّ الحَرَكَةَ / المَحْذوفَةَ [١٧/م] مَنْوِيَّةٌ مُقَدَّرَةٌ وَإِنْ كانَتْ مَحْذوفَةً فَإِذا اضْطُرَّ إِلى إِعادَتِها احْتَمَلَ الثِّقَلَ وأَعادَها وَمِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ (١) :

١١ ـ لا بارَكَ اللّهُ في الغَوانِيِ هَلْ يُصْبِحْنَ إِلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فَكَسَرَ الياءَ مِنَ (الغواني) (*)، وَقالَ الآخَرُ (٢) :

١٢ ـ تَراهُ إِذا فاتَ الرُّماةَ كَأَنَّهُ أَمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

فَضَمَّ الياءَ مِنْ (مُصْغِي) . وَما يَأْتيكَ فَقِسْ عَلَيْهِ فَإِنَّ في المسائِلِ طُولاً .

قالَ : " وَأَمّا المَقْصورُ فَكُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ في آخِرِهِ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ ، نَحْوُ : (رَحًى) و (عَصًا) . وَالمَقْصورُ كُلُّهُ لا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنَ الإِعْرابِ ؛ لِأَنَّ في آخِرِهِ أَلِفاً . والأَلِفُ لا تَكونُ إِلّا ساكِنَةً ، تَقولُ في الرَّفْعِ : هذِهِ عَصًا يافَتًى ، وفي النَّصْبِ : رَأَيْتُ عَصًا يا فَتًى ، وفي الجَرِّ : مَرَرْتُ بِعَصًا يافَتًى ، كُلُّهُ بِلَفْظٍ واحِدٍ ، وَسَقَطَتِ الأَلِفُ مِنَ اللَّفْظِ لِسُكونِها وَسُكونِ التَّنْوينِ بَعْدَها ، وَبَقِيَتِ الفَتْحَةُ قَبْلَها تَدُلُّ عَلى الأَلِفِ المَحْذوفَةِ . "

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات . وفي (ع) : قول قيس الرقيات . (*) في (ع) : (العوالي) ، وهو تحريف .

١١ ـ البيت من المنسرح .

انظر ديوانه : ٣ ، والرواية فيه : (الغواني فما) وعليها لا ضرورة فيه ، وسيبويه : ٢ /٥٩ ، والكامل : ٤٥/٤ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، والمحتسب ١١١/١ ، والخصائص ٢٦٢/١ ، والمنصف : ٦٧/٣ ، والمرتجل : ٤١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٦/٢ ، والمغني ٢٦٨ واللسان : (غنا) . وصدره في الهمع : ١/ ٥٣ .

(٢) هو أبو خراش الهذلي .

١٢ ـ البيت من الطويل . انظر شرح ديوان الهذليين : ٣ /١٢١٩ ، والخصائص: ٥٨/١ ، والمنصف: ٨١/٢ ، والمرتجل : ٤٠ . والشاعر يصف ظبياً يعدو بسرعة بعد أن أفلت من الرماة وتعدو وراءه كلابهم . والمصغي : الذي يميل خده ليسمع ، والأصلم : المبتور الأذنين .

اعْلَمْ أَنَّ هذا الاسْمَ المُعْتَلَّ إِنَّما سُمِّيَ مَقْصوراً ؛ لِأَنَّهُ قُصِرَ عَنْ جَميعِ الإِعْرابِ ، فَصارَ عَلى حالٍ (١) واحِدَةٍ ، فَلا يَدْخُلُهُ رَفْعٌ ، ولا نَصْبٌ ، ولا جَرٌّ وَإِنَّما يَدْخُلُهُ التَّنْوينُ إِذا كانَ مُنْصَرِفاً لِلْفَرْقِ بَيْنَ ما يَنْصَرِفُ وما (٢) لا يَنْصَرِفُ . وَإِنَّما لَمْ يَدْخُلْهُ شَيْءٌ مِنَ الإِعْرابِ ؛ لِأَنَّ في آخِرِهِ أَلِفاً وَالأَلِفُ حَرْفٌ ساكِنٌ ، لا يَحْتَمِلُ حَرَكَةً (*) أَلْبَتَّةَ ، فَلَوْ حُرِّكَ لانْقَلَبَ هَمْزَةً فَكانَ يَخْرُجُ عَنْ مَوْضوعِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمّيهِ (الحَرْفُ المَيِّتُ) (٣) ؛ وَذلِكَ لِأَنَّهُ بِالسُّكونِ وَامْتِناعِ دُخولِ الحَرَكَةِ عَلَيْهِ شَبَّهوهُ بِالمَيِّتِ . فَإِذا قُلْتَ : هذِهِ عَصًا ، فَعَلى الأَلِفِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ ، وَرَأَيْتُ عَصًا ، فَعَلى الأَلِفِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ ، وَمَرَرْتُ بِعَصًا ، فَعَلى الأَلِفِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ ؛ وَذلِكَ لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُعْرَبٍ (٤) لا بُدَّ لَهُ مِنْ إِعْرابٍ إِمّا في اللَّفْظِ أَوْ في التَّقْديرِ ، إِذا وَقَعَ مَوْقِعاً يَسْتَحِقُّ الإِعْرابَ ، فَلَمّا امْتَنَعَ دُخولُ الإِعْرابِ لَفْظاً لِأَجْلِ الأَلِفِ قُدِّرَ عَلَيْها ، قالَ اللّهُ تَعالى :

﴿يَوْمَ لا يُغْني مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً﴾ (٥) فَالأَوَّلُ مَرْفوعٌ ، وَالثّاني مَجْرورٌ ، وَلَفْظُهُما سَواءٌ ، وَكَذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى :

[١٧/ب] / ﴿وَجَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ القُرى الَّتي بارَكْنا فيها قُرًى ظاهِرَةً﴾ (٦) فَ (قُرًى) مَنْصوبَةٌ ، ولا يَظْهَرُ فيها فَتْحٌ لِما بَيَّنْتُ لَكَ . فَإِذا وَصَلْتَ هذا الاسْمَ المَقْصورَ بِما بَعْدَهُ سَقَطَتِ الأَلِفُ الَّتي هِيَ حَرْفُ الإِعْرابِ لِدُخولِ التَّنْوينِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوينَ ساكِنٌ ، وَلا يَجْتَمِعُ ساكِنانِ ؛ لِأَنَّهُما مَتى اجْتَمَعا فَلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِما أَوْ تَحْريكِهِ ، وَالأَلِفُ قَدْ بَيَّنّا أَنَّهُ لا يَدْخُلُها حَرَكَةٌ وَالتَّنْوينُ

---

(١) في (ع) : (على حالة) بالتاء .

(٢) في (ع) : (وبين ما ...) . (٣) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/١٦٤ .

(٤) في الأصل : (فلا) ، وما أثبته من (ع) .

(٥) الدخان : (٤١) .

(٦) سبأ : (١٨) .

(*) في (ع) : (الحركة) .

إِنَّما يَتَحَرَّكُ إذا لَقِيَهُ ساكِنٌ بَعْدَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِما ، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ ، وَكانَتْ (١) بِالحَذْفِ أَوْلى لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُما : أَنَّ فَتْحَةَ ما قَبْلَها تَنوبُ عَنْها . وَالثّاني : أَنَّ التَّنْوينَ تَخِلُّ لِمَعْنًى ، وما تَخِلُّ لِمَعْنًى لا يُحْذَفُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ لَزالَ المَعْنى ، فَأَشْبَهَ (٢) المُنْصَرِفُ بِغَيْرِ المُنْصَرِفِ .

قالَ : " فَإِنْ وَقَفْتَ عَلى المَرْفوعِ وَالمَجْرورِ مِنْ هذا حَذَفْتَ التَّنْوينَ ، كَما فَعَلْتَ في الصَّحيحِ ، وَوَقَفْتَ عَلى الأَلِفِ الَّتي هِيَ حَرْفُ الإِعْرابِ .

تَقولُ في الوَقْفِ : هذِهِ عَصا ، وَ مَرَرْتُ بِعَصا . فَإِنْ وَقَفْتَ عَلى المَنْصوبِ المُنَوَّنِ أَبْدَلْتَ مِنْ تَنْوينِهِ أَلِفاً وَحَذَفْتَ الأَلِفَ الأُولى - الَّتي هِيَ حَرْفُ الإِعْرابِ لِسُكونِها وَسُكونِ الأَلِفِ الَّتي هِيَ عِوَضٌ مِنَ التَّنْوينِ بَعْدَها ، تَقولُ في الوَقْفِ : رَأَيْتُ عَصا . فَإِنْ لَمْ يَكُنِ المَقْصورُ مُنَوَّناً كانَتْ أَلِفُهُ ثابِتَةً عَلى كُلِّ حالٍ ما لَمْ يَلْقَها ساكِنٌ مِنْ كَلِمَةٍ بَعْدَها ، تَقولُ: هذِهِ حُبْلى ، وَرَأَيْتُ حُبْلى ، وَ مَرَرْتُ بِحُبْلى " .

اعْلَمْ أَنَّ جُمْهورَ النَّحْوِيّينَ كَ (سيبَوَيْهِ) وَأَصْحابِهِ [وابْنِ جِنّي](٣) يَقولونَ: إِنَّ الأَلِفَ في الوَقْفِ في حالِ(٤) الرَّفْعِ وَالجَرِّ هِيَ حَرْفُ الإِعْرابِ ؛ لِأَنَّها إِنَّما تَسْقُطُ في دَرْجِ الكَلامِ لِأَجْلِ التَّنْوينِ ، فَإِذا زالَ التَّنْوينُ بِالوَقْفِ(٥) ثَبَتَتِ الأَلِفُ فَإِذا صاروا إِلى النَّصْبِ أَبْدَلوا مِنَ التَّنْوينِ أَلِفاً ، كَما يَفْعَلونَ في قَوْلِهِمْ : رَأَيْتُ رَجُلا ، فَتَجْتَمِعُ أَلِفانِ الأَلِفُ الَّتي هِيَ حَرْفُ الإِعْرابِ وَالأَلِفُ المُبْدَلَةُ مِنَ التَّنْوينِ فَيَحْذِفونَ الأَلِفَ الَّتي هِيَ حَرْفُ الإِعْرابِ لِأَجْلِ اجْتِماعِ

---

(١) في الأصل: (فكانت) بالفاء . وما أثبته من (ع) .

(٢) في (ع) : (فاشتبه) .

(٣) زيادة من (ع) .

(٤) في (ع) : (حالة) .

(٥) (بالوقف) ليست في (ع).

[١٨/م]

السّاكنَيْنِ ، وَتبقى الأَلِفُ المُبْدَلَةُ مِنَ التَّنْوينِ فَيَقِفونَ عَلَيْها وَإِنَّما / لَمْ يَحْذِفوها ، لِأَنَّها دَخَلَتْ لِمَعْنًى ، وَما يَدْخُلُ لِمَعْنًى لا يُحْذَفُ(١). فَأَمّا غَيْرُ (سيبَوَيْهِ) فَعِنْدَهُ أَنَّ الأَلِفَ في حالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِّ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوينِ إِذا وَقَفْتَ عَلَيْها كَما تَكونُ في النَّصْبِ عِنْدَ (سيبَوَيْهِ)(٢)، وَهذا رَأْيُ (أَبي عُثْمانَ المازِنيِّ)(٣) و (أَبي عَلِيٍّ الفارِسيِّ) . وَاسْتَدَلّا بِأَنَّ التَّنْوينَ إِنَّما يُحْذَفُ إِذا حُذِفَتْ حَرَكَةُ ما قَبْلَهُ ، نَحْوُ حَذْفِ الضَّمَّةِ مِنَ الدّالِ في قَوْلِكَ(٤) : ضَرَبَ زَيْدْ ، وَالكَسْرَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ(٥) : مَرَرْتُ بِزَيْدْ . وَ (عَصًا) وَ (رَحًى) فَتْحَةُ الحاءِ وَالصّادِ لازِمَةٌ لا تَزولُ فَإِذا لَمْ تَزُلْ بَقِيَ التَّنْوينُ تابِعاً فَتَقْلِبُ مِنْهُ أَلِفاً قِياساً عَلى حالَةِ النَّصْبِ(٦) .

فَأَمّا ما لا يَنْصَرِفُ فَإِنَّ أَلِفَهُ حَرْفُ الإِعْرابِ في حالَةِ الوَصْلِ وَالوَقْفِ ، لِأَنَّ التَّنْوينَ غَيْرُ داخِلٍ عَلَيْهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ أَلِفَهُ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ عَنْ(٧) ياءٍ وَلا

---

(١) انظر التبيين عن مذاهب النحويين : ص ٨٣ وما بعدها ، والخصائص : ٢٩٦/٢ .

(٢) (عند سيبويه) : ساقط من (ع) .

(٣) هو بكر بن محمد بن بقية المازني ، من أعلام النحاة البصريين ، أخذ عن الأخفش الأوسط وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي . وأخذ عنه المبرد واليزيدي وغيرهما ، له تصانيف عديدة منها : كتاب التصريف ، والأخبار ، والديباج ، والإكليل ، والعروض . توفي سنة ٢٤٩ هـ .
انظر إنباه الرواة ٢٤٦/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٥٧ ، وطبقات النحويين واللغويين ٨٧ ، ومراتب النحويين ١٢٦ ، ونزهة الألباء ١٨٢ ، وبغية الوعاة ٤٦٣/١ ، والبلغة ٤١ ، وكتاب أبو عثمان المازني تأليف رشيد العبيدي .

(٤) (من الدال في قولك) : ليست في (ع) .

(٥) في (ع) : (قولنا) .

(٦) انظر التبيين : المسألة (١٩) ص ٨٣ ولم يعز العكبري هذا الرأي إلى أبي علي ، إلّا أنّ السيوطي أوضح في الهمع ٢٠٥/٢ : أن ذلك ورد عن أبي علي في قول ثم رجع عنه إلى رأي سيبويه وأصحابه . وانظر الخصائص : ٢٩٦/٢ .

(٧) في (ع) : (من ياء) .

واوٍ، وإِنَّما جاءَتْ علامَةً لِلتَّأْنيثِ، وَلَيْسَ كذلِكَ أَلِفُ (عَصًا) وَ (رَحًى)، لِأَنَّ أَلِفَ (عَصًا) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ (١) واوٍ، وَأَلِفَ (رَحًى) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ (٢) ياءٍ، وَالأَصْلُ (عَصَوٌ) وَ (رَحَيٌ) فَتَحَرَّكَتِ الياءُ والواوُ وَانْفَتَحَ ما قَبْلَهُما فَصارَتا أَلِفَيْنِ، وَلَيْسَ كَذلِكَ أَلِفُ (حُبْلى) وَ (دُنْيا)، لِأَنَّها غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ فَهِيَ ثابِتَةٌ في كُلِّ حالٍ، ما لَمْ يَلْقَها ساكِنٌ بَعْدَها مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرى، فَإِذا لَقِيَها ساكِنٌ مِنْ كَلِمَةٍ بَعْدَها سَقَطَتْ لِاجْتِماعِ السّاكِنَيْنِ (٣) وَبَقِيَتِ الفَتْحَةُ تَدُلُّ عَلَيْها فَتَقولُ: مَرَرْتُ بِحُبْلَى القَوْمِ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ.

قالَ: « وَأَمّا المَمْدودُ فَكُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ في آخِرِهِ هَمْزَةٌ قَبْلَها أَلِفٌ، نَحْوُ (كِساءٍ) و (رِداءٍ)، وَالإِعْرابُ جارٍ عَلَيْهِ، تَقولُ: هذا كِساءٌ وَرِداءٌ، وَرَأَيْتُ كِساءً وَرِداءً، وَمَرَرْتُ بِكِساءٍ وَرِداءٍ. وَالمَهْموزُ كُلُّهُ يَجْري عَلَيْهِ الإِعْرابُ كَما يَجْري عَلى الصَّحيحِ، تَقولُ: هذا قارِئٌ، وَمُنْشِئٌ، وَمُبْتَدِئٌ. وَ رَأَيْتُ قارِئاً، وَمُنْشِئاً، وَمُبْتَدِئاً، وَ مَرَرْتُ بِقارِئٍ، وَمُنْشِئٍ، وَمُبْتَدِئٍ. فَإِذا (٤) سَكَنَ ما قَبْلَ الياءِ جَرَتْ مَجْرى الصَّحيحِ، تَقولُ: هذا ظَبْيٌ وَنَحْيٌ (٥)، وَ رَأَيْتُ ظَبْياً وَنَحْياً، وَمَرَرْتُ بِظَبْيٍ وَنَحْيٍ. وَكَذلِكَ الياءُ المُشَدَّدَةُ، تَقولُ هذا صَبِيٌّ وَكُرْسِيٌّ، / وَ رَأَيْتُ صَبِيّاً وَكُرْسِيّاً، وَمَرَرْتُ بِصَبِيٍّ وَكُرْسِيٍّ. » (٦) [١٨/ب]

اعْلَمْ أَنَّ المَمْدودَ هُوَ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ في آخِرِهِ هَمْزَةٌ قَبْلَها أَلِفٌ، نَحْوُ: (كِساءٍ) وَ (رِداءٍ) وَ (غِطاءٍ) (٧).

---

(١) في (ع): (من واو). (٢) في (ع): (من ياء).
(٣) في الأصل: (الساكن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٤) في (ع) و (مل) (وإذا). (٥) (النَّحْيُ) بفتح النون وكسرها: الزِّقُّ وقيل: هو ما كان للسمن خاصة. حُكِيَ تخصيصه بالسمن عن الأزهري والأصمعي. / اللسان (نحا) /.
(٦) (ورأيت صبيًّا وكرسيًّا، ومررت بصبيٍّ وكرسيٍّ): ساقطة من (ع). (٧) (غطاء): ليست في (ع).

وَالمَهْمُوزُ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ (١) في آخِرِهِ هَمْزَةٌ لَيْسَ قَبلَها أَلِفٌ . فَكُلُّ مَمْدودٍ مَهْموزٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَهْموزٍ مَمْدوداً .

وَالمَمْدودُ يَجْري عَلَيْهِ الإِعْرابُ كَما يَجْري عَلى الصَّحيحِ ، لِأَنَّ الهَمْزَةَ حَـرْفٌ صَحيحٌ كالرّاءِ (٢) ، وَالدّالِ ، وَالجيمِ ، وَسائِرِ الحُروفِ الصَّحيحَةِ . وَالمَمْـدودُ عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهما مُنْصَرِفٌ ، وَالآخَرُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ .

فَإِذا (*) كانَ المَمْدودُ مُنْصَرِفاً كانَ في جَرْيِ الإِعْرابِ عَلَيْهِ كَ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) يَلْحَقُهُ الضَّمُّ في الرَّفْعِ ، وَالفَتْحُ في النَّصْبِ ، وَالكَسْرُ في الجَرِّ ، وَالتَّنْوينُ ، لِأَنَّهُ غايَةُ الإِعْرابِ .

وَإِذا كانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ : (حَمْراءَ) وَ (صَفْراءَ) وَ (عُشَراءَ) وَ (خُنْفَساءَ) (٣) لَحِقَهُ الضَّمُّ في الرَّفْعِ ، وَالفَتْحُ في النَّصْبِ ، وكانَ في مَوْضِـعِ الجَـرِّ مَفْتوحاً .

فَأَمّا قَوْلُهُ " وَإِذا (٤) سَكَنَ ما قَبْلَ الياءِ جَرَتْ مَجْرى الصَّحيحِ " فَهُـوَ لِأَنَّ المَنْقوصَ ما كانَ في آخِرِهِ ياءٌ قَبلَها كَسْرَةٌ ، فَإِذا سَكَنَ ما قَبلَها جَرَتْ مَجْرى الصَّحيحِ ، وَذلِكَ لِأَنَّ الأَلِفَ أَبَداً يَكونُ ما قَبْلَها مَفْتوحاً ، فَإِذا انْكَسَرَ ما قَبْلَ الياءِ أَشْبَهَتِ الأَلِفَ . وَكَذلِكَ إِذا وَقَعَتِ الواوُ طَرَفاً وَقَبْلَها ضَمَّـــةٌ كانَ الاسْمُ مُعْتَلاً ، فَإِذا سَكَنَ ما قبلَ الواوِ خَرَجَ عن الاعْتِلالِ لِزَوالِ المُشابَهَةِ بَيْنَ الواوِ وَبَيْنَ الأَلِفِ ، فَتَقُــولُ : هذا نِحْيٌ ، وَغَزْوٌ ، وَظَبْيٌ . وَ رَأَيْـتُ

---

(١) في (ع) : (وقع) .
(٢) في الأصل (كالذاء) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) . (*) في (ع) : (وإذا) .
(٣) ـ (عُشَراءُ) : جاء في اللسان : " وناقةٌ عُشَراءُ : مضى لحملها عشرة أشهر " / انظر اللسان (عشر) / .
ـ (خنفساء) : " الخُنْفَساءُ ، بفتح الفاء ممدود : دُوَيْبَةٌ سوداء أصغر من الجُعَلِ مُنْتِنَةُ الريح " / اللسان (خنفس) /
(٤) في (ع) : (فإذا) .

نحياً ، وغزواً ، وظبياً . وكذلك الواو المشددة والياء المشددة ، نحو : (عدوّ) و (عتوّ) و (كرسيّ) و (بختيّ) (١) (٢) ؛ لأنّ كلّ مشدّد يعدّ حرفين ، الأوّل منهما ساكن فكأنّ الواو والياء وقعتا طرفاً وقبلهما ساكن فجرى الإعراب عليهما كجريه على الصحيح .

قال : « واعلم أنّ في الأسماء الآحاد ستّة أسماء ، تكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف ، وفي الجرّ بالياء وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، تقول في الرفع : هذا أبوك ،/ (٣) وأخوك ، [٢/١٩ أ]
وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، وفي النصب : رأيت أباك ، وأخاك ، وحماك ، وهناك ، وفاك ، وذا مال . وفي الجرّ : مررت بأبيك ، وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وفيك ، وذي مال . فالواو حرف الإعراب ، وهي علامة الرفع ، والألف حرف الإعراب ، وهي علامة النصب ، والياء حرف الإعراب ، وهي علامة الجرّ . »

اعلم أنّ الأسماء المفردة لمّا كان مدار الكلام عليها جعل إعرابها بالحركات ؛ لأنّ الحركات أبعاض الحروف ، وبعض الشيء أخفّ من كلّه فقصدوا الخفّة والتسهيل . وجعلوا ما كان فرعاً عليها - وهي التثنية والجمع - بالحروف . فأمّا هذه الأسماء الستّة فإنّها جاءت نادرة ، وإنّما جعلوا إعرابها بالحروف ؛ ليكون ذلك توطئة للتثنية والجمع ، فيكون في الأصل ما كان في الفرع ؛ لئلّا يخرج بعضه عن بعض . وتسميتنا لها إعراباً إنّما هو على سبيل التوسّع والمجاز ؛ لأنّ حقيقة الإعراب هو الطارئ على الكلمة بعد تمامها ، وهذه

(١) في الأصل (بحتي) بالحاء المهملة وهو تصحيف ، وفي (ع) (نحي) وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .
(٢) (البختيّ) : الجمل الخرسانيّ ، قيل : هو أعجميّ معرّب ، وقيل : هو عربيّ / انظر اللسان (بخت) / .
(٣) من هنا تبدأ نسخة الظاهرية .

الواوُ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ بِدليلِ الأُخوَّةِ وَالأُبوَّةِ ، وَالأَخَوَيْنِ وَالأَبَوَيْنِ . وما يَكونُ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ لا يَكونُ إِعْراباً ، وَلكِنَّهُ حَرْفُ إِعْرابٍ وَعَلامَةُ الإِعْرابِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الأَسْماءَ تَجْرِي(*) عَلى ثَلاثَةِ أَضْـرُبٍ :

فَمِنْها مالا يُسْتَعْمَلُ إِلّا مُضافاً إِلى اسْمٍ ظاهِرٍ وَهُوَ (ذو) فَهذا الاسْمُ لا يَكونُ إِلّا مُضافاً وَهُوَ بِمَعْنى (صاحِبٍ) فَإِذا قُلْنا : زَيْدٌ ذو المالِ ، والتَّقْديرُ : صاحِبُ المالِ(١) ، وَإِنَّما لَمْ يُسْتَعْمَلْ مُفْرَداً ؛ لِأَنَّهُ لَو اسْتُعْمِلَ مُفْرَداً لَدَخَلَـهُ التَّنْوينُ ، وَإِذا دَخَلَهُ التَّنْوينُ احْتِجْتَ إِلى(**) أَنْ تَحْذِفَ الواوَ لِاجْتِماعِ السّاكِنَيْنِ، فَيَبْقى (٢) الاسْمُ عَلى حَرْفٍ واحِدٍ ، وهذا ما لا نَظيرَ لَهُ في الأَسْماءِ الظّاهِرَةِ؛ فَلِهذِهِ العِلَّةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلّا مُضافاً . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَلِأَيِّ شَيْءٍ دَخَلَ هذا الاسْمُ في الكَلامِ ، وَجَعَلوهُ بِمَعْنى (صاحِبٍ) وَهَلّا اسْتَغْنَوا بِـ (صاحِبٍ) عَنْهُ ؟ 1

[١٩/ب] قيلَ لَهُ : [إِنَّما جيءَ (٣)/ بِهذا الاسْمِ لِيَتَوَصَّلوا بِهِ إِلى الصِّفَةِ بِأَسْماءِ الأَجْناسِ ، كَما تَوَصَّلوا بِـ (الَّذي) إِلى وَصْفِ المَعارِفِ بِالجُمَلِ ، لَمّا كانَتِ الجُمْلَةُ نَكِرَةً جَعَلوها تابِعَةً لِـ (الَّذي) [و] (٤) وَصَفوا المَعْرِفَةَ بِـ (الَّذي) وما بَعْدَها ، وَلَمّا كانَ اسْمُ الجِنْسِ غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ ، وَمِنْ شَرْطِ الصِّفَـةِ أَنْ تَكونَ مُشْتَقَّةً جاؤوا بِـ (ذو) وَجَعَلوها تابِعَةً لِما بَعْدَها ، وَوَصَفوا بِهـا فَصارَ تَوَصُّلاً إِلى أَنْ وَصَفوا بِما لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ ، وَلِهذِهِ العِلَّةِ لَمْ تَجْـرِ (٥)

(*) في (ع) : (تأوه) ،

(١) في (ع): (ذو مالٍ ... صاحبُ مالٍ) . (**) (إلى) ، ساقطة من (ع).

(٢) في الأصل: (فبقي) ، وما أثبته من (ع) .

(٣) من (ج) في الأصل تبدو مكانها لفظة (للتعريف) وهي من الورقة (٣/ أ) السطر قبل الأخير وإنما بدت هذه اللفظة في نهاية الورقتين (١/ أ) و (٢/أ) لتآكل طرفيهما السفليين في المخطوط فظهرت هذه اللفظة في الصورة في هذين الموضعين. وفي (ح) : (جاؤوا) .

(٤) زيادة من (ع)، ساقطة من الأصل .

(٥) في (ع) : (لم تجز) ، وهو تصحيف .

إضافتها إلى المضمر ، لأنّ المضمر لا يوصف به .

الضربُ الثاني : (فو) وهو يكونُ على ضربَيْن : أحدُهما بالواو وهي الأصلُ فيه فإذا كانَ بالواو فلا يُستعمَلُ إلاّ مضافاً إمّا إلى ظاهرٍ ، وإمّا إلى مضمَرٍ ، والعلّةُ فيه ما ذكرناهُ في (ذو) . والضربُ الثاني : أنْ يُستعمَلَ بالميم عوضاً منَ الواو ، فتجري حركاتُ الإعرابِ عليه ، فتقولُ : (فمٌ ، وفماً وفمٍ) . فأمّا قولُ العجّاج (١) :

١٣ ـ خالطَ مِنْ سلمى خياشيمَ وفا

فجاءَ بغيرِ إضافةٍ فقيلَ : إنّهُ أرادَ (وفاها) ثمَّ حذفَ المضافَ إليه وهو مرادٌ (٢) .

الضربُ الثالثُ : (أخوهُ ، وأبوهُ ، وحموهُ ، وهنوهُ) يستعملنَ مضافاتٍ وغيرَ مضافاتٍ فإذا أضفنَ جئتَ بالواوِ والياءِ والألفِ وإذا أفردْنَ كانَ إعرابُهنَّ بالحركاتِ . فإنْ قيلَ : لِمَ (٣) كانتْ هذهِ الأسماءُ إذا أضيفتْ ثبتتِ الحروفُ ، وإذا أفردتْ تسقطُ ، وهذا ما لا نظيرَ لهُ في شيْءٍ منَ الأسماءِ (٤) ؟ قيلَ لهُ : لأنَّ هذهِ الأسماءَ إذا أضيفتْ يكمُلُ معناها فكمَّلوا حروفَها ، وإذا قطعوها عنِ الإضافةِ

---

(١) هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد التميمي ، لقب بالعجاج لقوله : (حتى يعجَّ ثخناً من عجعجا) وهو أول من رفع الرجز وساواه بالقصيدة ، توفي في خلافة الوليد بن عبدالملك . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٩١/٢ ، والأغاني في ترجمة ابنه رؤبة ٣٩٤/٢٠ وتهذيب ابن عساكر ٧/ ٣٩٤ ، ومقدمة ديوانه للدكتور عزة حسن ، وديوانه برواية الأصمعي : ٣ .

١٣ ـ البيت من مشطور الرجز . وهو في ديوانه برواية الأصمعي : ٤٩٢ ، والمقتضب : ٣٧٥/١ ، والمخصص : ٩٦/١٤ ، ٧٨/١٥ ، والمساعد : ١٨٢/٢ ، والخزانة : ٢٦١/٢ ، والهمع : ٤٠/١ ، والمقاصد : ١٥٢/١ ، واللسان (فو) . وبعده : (صهباءَ خُرطوماً عُقاراً قرقفا) .

(٢) في (ع) : (وهو يريده) . (٣) في (ع) : (فلم) . (٤) في (ع) : (في شيء من هذه الأسماء) ، وهو سهو .

نَقَصَ مَعْناها فنَقَصوا مِنْها حَرْفًا ، لِيَدُلّوا بِنُقْصانِ الحَرْفِ عَلى نُقْصانِ المَعْنى .

وَاعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الأَسْماءَ إِذا أَضافَها المُتَكَلِّمُ إِلى نَفْسِهِ فَخَمْسَةٌ مِنْها تَسْقُطُ مِنْها الواوُ وَيُكْسَرُ الحَرْفُ الَّذي قَبْلَ الواوِ لِلإِضافَةِ ، فَتَقولُ : هذا أَبي ، وَأَخي ، وَهَني ، وَحَمي ، [وفيَّ] (١) بِالتَّشْديدِ (٢) . وَأَمّا مَنْ اسْتَعْمَلَ (فَمُوْ)(٣) بِالواوِ فَإِنَّهُ يَقولُ : (فَمي) (٤) فَإِنَّما أَسْقَطوا الواوَ [لِأَنَّهُمْ لَوْ] أَقَرّوها لَوَقَعَتْ عَلَيْها كَسْرَةُ الإِضافَةِ وَكانَ يَنْكَسِرُ ما قَبْلَها فَيُؤَدّي/ ذلِكَ إِلى تَوالي الكَسْراتِ [٢٠/أ] وذلِكَ مُسْتَثْقَلٌ فَأَسْقَطوها . فَأَمّا (فيَّ) فَإِنَّهُمْ قَلَبوا مِنَ الواوِ ياءً وَأَدْغَموها في ياءِ الإِضافَةِ ، وَإِنَّما (٥) كانَ كَذلِكَ (٦) ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ حَذَفوها لَبَقِيَ الاسْمُ عَلى حَرْفٍ واحِدٍ ، وَذلِكَ يَقِلُّ في الأَسْماءِ الظّاهِرَةِ .

فَإِنْ قيلَ : فَهَلّا قَلَبوا مِنَ الواوِ في جَميعِ هذِهِ الأَسْماءِ ياءً . قيلَ لَهُ : ذلِكَ مُسْتَثْقَلٌ ، وَهذِهِ الأَسْماءُ تَكْثُرُ في الكَلامِ ، فَعَدَلوا إِلى الأَخَفِّ . فَأَمّا (فيَّ) فَإِنَّهُ يَقِلُّ ، فَتَحَمَّلوا فيهِ الثِّقَلَ لِقِلَّتِهِ . وَاللّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوابِ .

---

(١) بياض في الأصل وفي (ج) و(ع) (فمي) بالميم وهو تحريف . والصواب ما أثبته .   (٢) في الأصل : (الشديد) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) . وقد حدث في العبارة في جميع النسخ تقديم وتأخير في الكلام ، أقمت أوده . والعبارة في الأصل وفي (ع) : (... وحمي ، وفمي . وأما من استعمل (فمو) بالواو فانه يقول (فيّ) بالتشديد فانما أسقطوا الواو ...) على خلاف بينهما في بعض الألفاظ أشرت إليه في الحواشي .

(٣) في (ع) (فمي) بالياء ، وهو تحريف . انظر اللسان (فوه) ، والمقتضب ج ٣ ص١٥٨ .

(٤) في الأصل و (ع) : (فيَّ) وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .

(٥) في الأصل : (فإنما) ، وما أثبته من (ع) .

(٦) في (ع) : (ذلك) .

باب التثنيـــــــــة

قالَ: « اعْلَمْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ لِلأَسْماءِ دونَ الأَفعـالِ وَالحُروفِ ، فَإِذا ثَنَّيْتَ الاسْمَ المَرْفوعَ زِدْتَ في آخِـرِهِ أَلِفاً وَنوناً ، تَقولُ في الرَّفْعِ : قامَ الزَّيْدانِ وَالعُمَرانِ ، فَالأَلِـفُ حَرْفُ الإِعْرابِ ، وَهِيَ عَلامَـةُ التَّثْنِيَةِ وَعَلامَةُ الرَّفْعِ ، وَدَخَلَتِ النّونُ عِوَضاً مِمّا مُنِعَ الاسْمُ مِنَ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوينِ (١) ، وَكُسِرَتْ لِسُكونِها وَسُكونِ الأَلِفِ قَبْلَها . »

اعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ جَعَلَتِ الأَلِفَ في الاسْمَيْنِ المُتَّفِقَيْنِ في التَّسْمِيَةِ (٢) كالواوِ في الاسْمَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ فيها (٣) ، وَالأَصْلُ الواوُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : جـاءَ زَيْـدٌ وَعَمْـرٌو .

وَلكِنَّهُمْ فَعَلوا ذلِكَ إِيجازاً وَاخْتِصاراً ، فَقالوا في المُتَّفِقِ : جاءَ الزَّيْدانِ ، فَكانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : جاءَ زَيْدٌ وَزَيْـدٌ .

وَالتَّثْنِيَةُ تَصْلُحُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِمَّنْ يَعْقِلُ وَمِمَّنْ لا يَعْقِلُ ، وَلِكُلِّ مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّـــثٍ وَغَـيْرِ ذلِكَ ، إِلّا أَنَّها لِلأَسْماءِ (٤) دونَ الأَفْعالِ وَالحُروفِ ، وَإِنَّما كانَ كَذلِكَ ، لِأَنَّ الحَرْفَ مَعْناهُ في غَيْرِهِ ، وَما يَكونُ مَعْناهُ في غَيْرِهِ لا يَصِحُّ تَثْنِيَتُهُ وَلا جَمْعُهُ ، لِأَنَّهُ لا يُفْهَمُ مَعْناهُ فَيُثَنّى أَوْ يُجْمَعُ .

وَأَمّا الأَفْعالُ فَهِيَ تَدُلُّ عَلى القَليلِ وَعَلى الكَثيرِ بِمَنْزِلَةِ أَسْماءِ الأَجْناسِ ، وَالتَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ هُوَ زِيادَةُ شَيْءٍ عَلى شَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ ، لِيَكْثُـرَ ، وَالجِنْسُ

---

(١) في (مل) زيادة : (اللذين كانا في الواحد) .

(٢) في (ع) : (في الاسمية) ، وهو تحريف .

(٣) في (ع) : (المختلفين في التسمية) .

(٤) في الأصل (الانها الأسماء) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

لا يَحْتاجُ إِلى (١) زِيادَةٍ بِلأَنَّهُ يَدُلُّ بِصيغَتِهِ عَلى القَليلِ وَالكَثيرِ . فَإِذا قُلْتَ : جاءَ الزَّيْدانِ ، فَالأَلِفُ حَرْفُ الإِعْرابِ ، وَعَلامَةُ الرَّفْعِ ، وَعَلامَةُ التَّثْنِيَةِ ، وَإِنَّما جَعَلوا إِعْرابَ هذا الاسْمِ المُثَنّى (٢) وَالمَجْموعِ بِالحُروفِ؛ لِأَنَّ الحَرَكاتِ الَّتي هِيَ الضَّمَّةُ وَالفَتْحَةُ [وَالكَسْرَةُ] / قَدِ اسْتَوْعَبَها (٣) [٢/٢٠] الاسْمُ المُفْرَدُ ، لَمّا كانَتِ الحَرَكاتُ أَقَلَّ وَأَوْجَزَ ، وَكانَ المُفْرَدُ (٤) أَكْثَرَ وَأَدْوَرَ ، فَعَمَدوا إِلى الحُروفِ المَأْخوذَةِ مِنَ الحَرَكاتِ أَوِ الحُروفِ الَّتي هِيَ أُصولُ الحَرَكاتِ عَلى الاخْتِلافِ فَأَقاموها مَقامَ الحَرَكاتِ ؛ لِأَنَّها أَوْلى مِنْ سائِرِ الحُروفِ ، فَجَعَلوا الأَلِفَ عَلامَةَ الرَّفْعِ في التَّثْنِيَةِ ، وَالياءَ عَلامَةَ الجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَجَعَلوا الواوَ عَلامَةَ الرَّفْعِ في الجَمْعِ ، وَالياءَ عَلامَةَ الجَرِّ وَالنَّصْبِ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَهَلّا جَعَلوا الأَلِفَ في التَّثْنِيَةِ عَلامَةَ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ مِنْ جِنْسِ الفَتْحَةِ ، وَجَعَلوا الواوَ عَلامَةَ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّها مِنْ جِنْسِ الضَّمَّةِ ، وَجَعَلوا الياءَ عَلامَةَ (*) الجَرِّ ؛ إِذْ (٥) كانَتْ مِنْ جِنْسِ الكَسْرَةِ ، فَكانَ يَجيءُ عَلى مَجيءِ الحَرَكاتِ . قيلَ لَهُ : كانَ القِياسُ يوجِبُ ذلِكَ ، وَلكِنْ كانَ يَشْتَبِهُ نَصْبُ التَّثْنِيَةِ بِنَصْبِ الجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لا يَكونُ ماقَبْلَها إِلّا مَفْتوحاً ، فَلَمْ يُمْكِنِ الفَصْلُ بَيْنَهُما ، وَأَمْكَنَ الفَصْلُ في الرَّفْعِ وَالجَرِّ بِضَمِّ ما قَبْلَ الواوِ في الجَمْعِ ، وَكَسْرِ ماقَبْلَ الياءِ فيهِ ، وَفَتْحِها في التَّثْنِيَةِ ، فَلَمّا اشْتَبَها في حالِ النَّصْبِ أُسْقِطَ النَّصْبُ لِمَوْضِعِ

---

(١) في الأصل رسمت (إلا).
(٢) في الأصل : (والمثنى) بإقحام الواو ، والتصويب من (ع).
(٣) في الأصل : (استوعها) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
(٤) في (ع) : (وكان الاسمُ المفردُ) . (*) في (ع) : (علامة).
(٥) في الأصل : (إذا) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

الالتباسِ ، فاحْتاجوا (*) أنْ يَحْمِلوهُ إمّا على الرَّفْعِ وإمّا عَلى الجَرِّ ، فكانَ حَمْلُهُ عَلى الجَرِّ أَوْلى ؛ لِأَنَّ الجَرَّ فَرْعٌ كما أَنَّ النَّصْبَ فَرْعٌ ، وَحَمْلُ الفَرْعِ عَلى الفَرْعِ أَوْلى مِنْ حَمْلِ الفَرْعِ عَلى الأَصْلِ ، وَأَيْضاً فإِنَّ الياءَ الَّتي هِيَ عَلامَةُ الجَرِّ أَخَفُّ مِنَ الواوِ الَّتي هِيَ عَلامَةُ الرَّفْعِ ، فَحُمِلَ النَّصْبُ عَلى الأَخَفِّ ، إِذْ لا ضَرورَةَ إلى (**) حَمْلِهِ عَلى الأَثْقَلِ ، ثُمَّ إِنَّ الأَلِفَ بَقِيَ غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ ، فَكَرِهوا إِسْقاطَهُ فَجَعَلوهُ عَلامَةً لِرَفْعِ الاثْنَيْنِ ، وَجَعَلوا الواوَ عَلامَةً لِرَفْعِ الجَمْعِ (١) . وَحَصَلَ النَّصْبُ وَالجَرُّ يَشْتَرِكانِ فيهِما بِالياءِ (٢) ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُما بِفَتْحِ ما قَبْلَ ياءِ التَّثْنِيَةِ وَكَسْرِ ما قَبْلَ ياءِ الجَمْعِ .

فَإِنْ قيلَ : فَهَلّا جَعَلوا الواوَ في التَّثْنِيَةِ وَالأَلِفَ في الجَمْعِ ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ أَوَّلُ . قيلَ لَهُ : لَمّا كانَ الجَمْعُ يَجيءُ مُخْتَلِفاً مُكَسَّراً وَغَيْرَ مُكَسَّرٍ ، وَلا يَسْتَقِرُّ عَلى مِنْهاجٍ واحِدٍ ، وَالتَّثْنِيَةُ تَجيءُ عَلى مِنْهاجٍ واحِدٍ وَكَثُرَتْ في الكَلامِ اخْتاروا لَها [أَخَفَّ] الحُروفِ وَهِيَ الأَلِفُ . فَإِنْ قالَ : فَلِمَ فَتَحوا ما قَبْلَ ياءِ التَّثْنِيَةِ وَكَسَروا ما قَبْلَ ياءِ الجَمْعِ [وَهَلّا] كَسَروا ما قَبْلَ ياءِ التَّثْنِيَةِ وَفَتَحوا ما قَبْلَ ياءِ الجَمْعِ . قيلَ لَهُ : لَمّا أُضيفَ

3 [٢١/أ] حَرْفُ التَّثْنِيَةِ إِلى / الواحِدِ أَشْبَهَ تاءَ التَّأْنيثِ المُضافَةِ إِلى الواحِدِ ، وَالتّاءُ يُفْتَحُ ما قَبْلَها ، فَكَذلِكَ الياءُ . وَجوابٌ آخَرُ : أَنَّ الأَلِفَ لَمّا اخْتَصَّتْ بِالتَّثْنِيَةِ ، وَكانَ ما قَبْلَها مَفْتوحاً فَتْحاً لازِماً فَتَحوا ما قَبْلَ الياءِ ، لِئَلّا يَخْتَلِفَ البابُ . وَأَشْباهُ ذلِكَ كَثيرَةٌ ، أَلا تَرى أَنَّهُمْ قالوا : وَعَدَ يَعِدُ ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، فَأَسْقَطوا الواوَ مِنَ المُسْتَقْبَلِ لِوُقوعِها

(*) في (ع) : (واحتاجوا) .

(**) في (ع) : (في حمله) .

(١) في (ع) : (الجميع) .

(٢) العبارة غير مستقيمة ولعل المعنى المراد : والحاصل أن النصب والجر يشتركان بالياء .

(٣) (فتحاً) : ساقطة من (ع) .

بَيْنَ ياءٍ وَكَسْرَةٍ ، ثُمَّ قالوا : تزنُ ، وَتعِدُ ، وَلَمْ تَقعِ الواوَ بَيْنَ ياءٍ وَكَسْرَةٍ ، وَلكِنَّهُمْ فَعَلوا ذلِكَ لِئَلّا يَخْتَلِفَ البابُ .

فَأَمّا دُخولُ النّونِ (١) عَلى الاسْمِ المُثَنّى فَلأَجْلِ أَنَّ هذا الاسْمَ كانَ مُسْتَحِقّاً لِلتَّنوينِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ ، إِذْ (٢) لَمْ يُشابِهِ الحُروفَ ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ شَبَهُ الأَفْعالِ ، فَيُمْنَعُ مِنَ التَّنْوينِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ التَّنْوينُ وَلَمْ يُمكِنْ تَحْريكُ الأَلِفِ ، لِأَنَّها كانَتْ تَنْقَلِبُ هَمْزَةً ، ولا تَحْريكُ الياءِ ، لِأَنَّ الياءَ إِذا تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ ما قَبْلَها صارَتْ أَلِفاً ، فَأَلْحَقوا نوناً ساكِنَةً عِوَضاً مِنَ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوينِ الَّذي كانَ يَسْتَحِقُّهُ الاسْمُ المُفْرَدُ . فَإِنْ قيلَ : فَإِنَّهُمْ يَقولونَ في تَثْنِيَةِ ما لا يَنْصَرِفُ (أَحْمدانِ) (٣) و (أَسْوَدانِ) وَ(زَيْنَبانِ) ولا تَنْوينَ في ذلِكَ ، وَيَقولونَ في (هذا) : (هذانِ) ، و (هذا) اسْمٌ مَبْنِيٌّ لا تَنْوينَ فيهِ فَكَيْفَ تَثْبُتُ النّونُ فيهِ (٤) في التَّثْنِيَةِ وَلَيْسَتْ عِوَضاً مِنْ تَنْوينٍ ؟ قيلَ لَهُ : أَمّا ما لا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ بِالتَّثْنِيَةِ زالَ عَنْهُ شَبَهُ الأَفْعالِ ، فَصارَ مُنْصَرِفاً ، فَدَخَلَتْهُ النّونُ . وَأَمّا المُبْهَماتُ (٥) فَفيها أَجْوِبَةٌ : مِنْها أَنَّ هذهِ المَبْنِياتِ المُبْهَماتِ لَمّا كانَتْ جارِيَةً مَجْرى المُعْرَباتِ في التَّثْنِيَةِ أُجْرِيَتْ مَجْراها في إِلْحاقِ التَّنْوينِ ، لِئَلّا يَخْتَلِفَ حُكْمُ التَّثْنِيَةِ . وَمِنْها أَنَّ هذا لَيْسَ بِتَثْنِيَةٍ عَلى الحَقيقَةِ ، وَلكِنَّهُمْ جَعَلوها عَلَماً لِلتَّثْنِيَةِ (٦) ، كَما جَعَلوا لِلْواحِدِ عَلَماً وَلِلْجَمْعِ عَلَماً ، وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّ الاسْمَ العَلَمَ إِذا ثُنِّيَ

---

(١) في الأصل : (التنوين) ، وهو تحريف . والتصويب من (ع) .
(٢) في الأصل : (إذا) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٣) في (ع) : (أحمران) .
(٤) (فيه) : ساقطة من (ع) .
(٥) في (ع) : (الأسماء المبهمة) .
(٦) = = (على التثنية) .

وَجمعَ تَنكَّرَ وَدَخَلَتْهُ الأَلْفُ وَاللّامُ ، وَهذِهِ الأَسْماءُ لا تُنكَّرُ وَلا تَدْخُلُها أَلِفٌ وَلامٌ ، فَعُلِمَ أَنَّها لَيْسَتْ تَثْنِيَةً صَحيحَةً . فَإِنْ قيلَ : فَلِمَ ثَبَتَتِ النّونُ مَعَ الأَلِفِ وَاللّامِ وَلا تَنْوينَ [في ذلِكَ ؟ قيلَ لَهُ : إِنَّ النّونَ دَخَلَتْ قَبْلَ دُخولِ الأَلِفِ وَاللّامِ] ، ثُمَّ دَخَلَتِ الأَلِفُ وَاللّامُ لِلتَّعْريفِ فَلَمْ تُزِلِ النّونَ ، كَما أَزالَتِ التَّنْوينَ ، لِأَنَّ التَّنْوينَ ساكِنٌ يَسْقُطُ في الوَقْفِ ، وَالنّونَ / مُتَحَرِّكَةٌ ثابِتَةٌ في الوَقْفِ ، فَلَمْ تَقْوَ الأَلِفُ وَاللّامُ [٢١/ب]

على إِسْقاطِها فَثَبَتَتْ . فَأَمّا كَسْرُ النّونِ فَلِاجْتِماعِ السّاكِنَيْنِ (١) وَهُما الأَلِفُ وَالنّونُ ، وَمَتى اجْتَمَعَ ساكِنانِ فَلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِما أَوْ تَحْريكِهِ ، وَلا يَجوزُ حَذْفُ الأَلِفِ ، لِأَنَّها عَلامَةٌ لِلتَّثْنِيَةِ وَالرَّفْعِ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لاخْتَلَّ المَعْنى ، وَلا يَجوزُ حَذْفُ النّونِ ، لِأَنَّها دَخَلَتْ عِوَضاً مِنَ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوينِ فَلَوْ حُذِفَتْ لَالْتَبَسَ المُنْصَرِفُ بِغَيْرِ المُنْصَرِفِ ، وَالمُعْرَبُ بِالمَبْنِيِّ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلّا تَحْريكُ أَحَدِهِما ، فَلَوْ حَرَكْتَ الأَلِفَ ، لانْقَلَبَتْ هَمْزَةً (٢) ، وَذلِكَ لا يَجوزُ فَحَرَّكْتَ النّونَ بِالكَسْرِ .

فَإِنْ قيلَ : وَلِمَ كانَ حَرَكَةُ اجْتِماعِ السّاكِنَيْنِ بِالكَسْرِ دونَ الضَّمِّ وَالفَتْحِ ؟ قيلَ لَهُ : إِنَّما كانَ كَذلِكَ (٣) ، لِأَنَّ الضَّمَّ وَالفَتْحَ قَدْ يَكونانِ إِعْراباً وَلا تَنْوينَ مَعَهُما (٤) ، وَالكَسْرُ لا يَكونُ إِعْراباً إِلا وَمَعَهُ تَنْوينٌ ، أَوْ ما يَقومُ مَقامَ التَّنْوينِ مِنَ الإِضافَةِ أَوِ الأَلِفِ وَاللّامِ ، فَلَمّا اضْطَرّوا

---

(١) فيّ الأصل: (الساكن) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٢) (همزة) : ساقطة من (ع) .

(٣) في (ع) : (قيل له : إنما حرك بالكسر دون الضم والفتح لأن ...) .

(٤) وذلك إنما يكون في حال كون الاسم ممنوعاً من الصرف .

إِلى التَّحْريكِ حَرَّكوهُ بِحَرَكَةٍ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّها إِعْرابٌ .

وَجوابٌ آخَرُ : وَهُوَ أَنَّ السّاكِنَ يُشاكِلُ الجَزْمَ ، فَإِذا اضْطُرِرْنا إِلى تَحْريكِهِ (١) حَرَّكْناهُ بِحَرَكَةٍ ضِدِّهِ الَّذي هُوَ الجَرُّ .

قالَ : " فَإِنْ جَرَرْتَ أَوْ نَصَبْتَ جَعَلْتَ مَكانَ الأَلِفِ ياءً مَفْتوحاً ما قَبْلَها ، تَقولُ : مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، فَالياءُ حَرْفُ الإِعْرابِ ، وَهِيَ عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ وَعَلامَةُ الجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَالنّونُ مَكْسورَةٌ كَحالِها (٢) في الرَّفْعِ . وَالمُؤَنَّثُ كَالمُذَكَّرِ في التَّثْنِيَةِ ، تَقولُ : قامَتِ الهِنْدانِ ، وَمَرَرْتُ بِالهِنْدَيْنِ وَضَرَبْتُ الهِنْدَيْنِ ."

اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَكْثَرِ النَّحْوِيّينَ أَنَّ (٣) الأَلِفَ وَالياءَ في التَّثْنِيَةِ وَالواوَ والياءَ في الجَمْعِ هُنَّ حُروفُ الإِعْرابِ كَالدّالِ مِنْ (زَيْدٍ) وَالرّاءِ مِنْ (جَعْفَرٍ)(٤) وانْقِلابُهُنَّ مِنْ حالٍ إِلى حالٍ دَليلُ الإِعْرابِ . فَإِنْ قيلَ : فَإِذا كُنَّ (٥) حُروفَ إِعْرابٍ فَكَيْفَ يَجوزُ الانْقِلابُ ، لِأَنَّ حَرْفَ الإِعْرابِ لا يَنْقَلِبُ إِلى غَيْرِهِ وَهذا [ما لا] نَظيرَ لَهُ ؟

قيلَ لَهُ : إِنَّ لِلتَّثْنِيَةِ (٦) وَالجَمْعِ مَعْنًى يَنْفَرِدانِ بِهِ ، اسْتَحَقّا مِنْ أَجْلِهِ هذا التَّغْييرَ ، وَذلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُعْتَلٍ لا يَدْخُلُهُ إِعْرابٌ فَلَهُ نَظيرٌ مِنَ الصَّحيحِ يَدْخُلُهُ / الإِعْرابُ أَلا تَرى أَنَّ (قَفًا) وَ (عَصًا) لَمّا لَمْ يَدْخُلْهُما الإِعْرابُ كانَ لَهُما نَظيرٌ يَدْخُلُهُ الإِعْرابُ وَهُوَ (جَبَلٌ) (٧) وَ (حَمَلٌ) ، وَكَذلِكَ (سَكْرى)

---

(١) في (ع) : (إلى تحريك الساكن) .
(٢) في (ع) و (مل) : (بحالها) .
(٣) في الأصل : (وأَنَّ) بإقحام الواو . والتصويب من (ع) .
(٤) في (ع) : (عمرو) . (٥) في الأصل : (كَثُرَ حروفُ) وهو سهو ، والتصويب من (ع) .
(٦) في الأصل و (ع) : (التَّثْنِيَةَ) ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .
(٧) في الأصل : (حَبَلٌ) بالحاء المهملة . وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

وَ (حُبْلى) لَمّا لَمْ يَدْخُلْها الإِعْرابُ نَخَلَ عَلى نَظيرِهِما وَهُوَ (حَمْراءُ) و (صَفْراءُ) ، لِأَنَّ هذهِ الأَلِفُ المَمْدودَةُ هِيَ أَلِفُ التَّأْنيثِ . وَالتَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ لا نَظيرَ لَهُما مِنَ الصَّحيحِ ، فَجُعِلَ انْقِلابُ حُروفِ إِعْرابِها دَليلَ الإِعْـرابِ .

فَإِنْ قالَ : أَفَتَقولونَ : إِنَّ في هذهِ الحُروفِ حَرَكَةً مُقَدَّرَةً كَما تُقَدَّرُ عَلى أَلِفِ (عَصًا) وَأَلِفِ (حُبْلى) أَمْ لَيْسَ فيها حَرَكَةٌ مُقَدَّرَةٌ ؟

قيلَ لَهُ : لِلنَّحْوِيّينَ في ذلِكَ جَوابانِ :

أَحَدُهُما : أَنَّ الحَرَكَةَ مُقَدَّرَةٌ مَنْوِيَّةٌ ، لِأَنَّ الحُروفَ لَمّا دَلَّتْ عَلى تَمامِ (*) مَعْنى الكَلِمَةِ في ذاتِها وَأَشْبَهْنَ أَلِفَ (حُبْلى) وَ (عَصًا) أُجْرينَ مَجْراها .

وَالجَوابُ الآخَرُ : أَنَّهُ لَيْسَ فيهِنَّ حَرَكَةٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُعْرَبَ إِذا وُقِفَ عَلَيْـهِ سَقَطَتْ حَرَكَتُهُ ، نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَكَذلِكَ النّونُ في (تَفْعلانِ) وَ (يَفْعَلانِ)(١) وَ(تَفْعَلونَ) وَ (تَفْعَلينَ) (٢) تَذْهَبُ لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ ، وَهِيَ إِعْرابٌ في حـــالِ الرَّفْعِ ، فَفي هذا المَوْضِعِ أَحْرى أَنْ لا تُقَدَّرَ . وَالدَّليلُ عَلى صِحَّةِ ذلِكَ أَنَّ النّونَ جُعِلَتْ عِوَضًا مِنَ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوينِ ، وَلا يُجْمَعُ بَيْنَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ عَنْهُ (**) . وهذا مَذْهَبُ (سيبَوَيْهِ) (***) وَالَّذي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ . (٣)

قالَ : " فَإِنْ أَضَفْتَ المُثَنّى أَسْقَطْتَ نونَهُ لِلْإِضافَةِ تَقولُ : قامَ غُلاما زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِغُلامَيْ زَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ غُلامَيْ زَيْدٍ ، وَكانَ الأَصْلُ (غُلامانِ) وَ (غُلامَيْنِ)

(*) (تمام) : ساقطة من (ع) .

(١) مثل لفعل الاثنين بصيغتي المخاطب والغائب وكان أحدهما يُجْزِئُ كما فعل بفعل الجمع (تفعلون) ، والذى أرجحه أن إحداهما مقحمة من بعض النساخ .

(٢) (يفعلون وتفعلين) : ساقط من (ع) . (**) (عنه) : ساقطة من (ع) . (***) في (ع) : (هو مذهب) .

(٣) لم يتكلم سيبويه في هذه المسألة ، والخلاف الذي بينهم مرده إلــى اجتهادهم في هذه المسألة ، ثم ادّعى كُلٌّ منهم أن ما وصل إليه مــن رَأْيٍ هو مذهب سيبويه .

فأصحاب الرأي الأول وهم جمهور النحاة قاسوا هذه الحروف على ما قاله سيبويه في حروف الأســماء الستة فَخَلَصوا إلى أن فيهـا حركة منوية . ←

فَسَقَطتِ النّونُ لِلإضافةِ . "

اعْلَمْ أنَّ النّونَ في المُثَنّى بِمَنْزِلَةِ التَّنْوينِ في المُفْرَدِ(١) ، فَكَما يَسْقُطُ التَّنْوينُ مَعَ الإضافةِ في المُفْرَدِ أُسْقِطَتِ النّونُ في التَّثْنِيَةِ مَعَ الإضافةِ . فإنْ قيلَ : فإنَّ النّونَ تَثْبُتُ مَعَ الألِفِ واللّامِ نَحْوُ قَوْلِنا : (الرَّجُلانِ) و (الزَّيْدانِ) وأشْباهُ ذلِكَ ، والتَّنْوينُ لا يَثْبُتُ مَعَ الألِفِ واللّامِ فَكَيْفَ يُجْعَلانِ حُكْماً واحِداً ؟ قيلَ لَهُ : إنّما ثَبَتَتِ(٢) النّونُ مَعَ الألِفِ واللّامِ ، لأنَّها بَعُدَتْ عَنْها فَجازَ أنْ يَجْتَمِعا ، ولَيْسَ كَذلِكَ الإضافةُ ، لأنَّ المُضافَ إلَيْهِ حَلَّ مَحَلَّ النّونِ فأُسْقِطَتِ النّونُ وأُقيمَ مَقامَها . وجَوابٌ آخَرُ : أنَّ المُضافَ / أبَداً يَكْتَسِبُ كَثيراً [٢٢/٢] مِنْ أحْكامِ المُضافِ إلَيْهِ والنّونُ تَمْنَعُهُ مِنَ الوُصولِ إلَيْهِ ، فَلِهذا أُسْقِطَتْ . وَوَجْهٌ ثالِثٌ : وَهُوَ أنَّ الألِفَ الّتي هِيَ مِثْلُ عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ قَدْ تَلْحَقُ الاسْمَ الّذي فيهِ الألِفُ واللّامُ في أواخِرِ الآيِ وفي القَوافي ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَتَظُنّونَ بِاللهِ الظُّنونا﴾ (٣) وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿فَأَضَلّونا السَّبيلا﴾ (٤) وَقالَ الشّاعِرُ (٥) :

أما أبو علي فإنه قال بما فَصَّلَهُ الشّارِحُ وادّعى أيضا أنه مذهب سيبويه . انظر التبيين المسألة رقم (٢٢) ص١٠٢ ، والمسألة رقم (٢٣) ص١٠٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠/١ .

(١) كأن صاحب المتن وصاحب الشرح مختلفان في رؤية هذه القضية إذ يُصِرُّ الأول على أنَّ النونَ عوضٌ عن الحركة والتنوين ، في حين نجد الثاني يوافقه حيناً ويخالفه حيناً آخر باعتباره النون بمنزلة التنوين فقط. انظر ما سلف : ص ٦١ ، ٦٤ .

(٢) في و (ع) : (بنيت)وهوتصحيف .

(٣) الأحزاب : (١٠)

(٤) الأحزاب : (٦٧) .وفي(ع) : (وأضلونا) ، وهو وهم .

(٥) هو جرير بن عطية الخطفي .

١٤ ـ أَقِلّي اللَّوْمَ عاذِلَ وَالعِتابا وَقولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابا

فَلَوْ حُذِفَتِ النّونُ مَعَ الأَلِفِ وَاللّامِ لاشْتَبَهَتِ (١) التَّثْنِيَةُ بِالواحِدِ فَلِهذا أُثْبِتَتْ (٢) .

باب (٣) ذكر الجمع

قالَ : « اعْلَمْ أَنَّ الجَمْعَ لِلأَسْماءِ دونَ الأَفْعالِ وَالحُروفِ . وَهُوَ عَلى ضَرْبَيْنِ : جَمْعُ تَصْحيحٍ ، وَجَمْعُ تَكْسيرٍ . فَجَمْعُ التَّصْحيحِ ما سَلِمَ فيهِ نَظْمُ الواحِدِ وَبِناؤُهُ (٤) ، وَهُوَ عَلى ضَرْبَيْنِ : جَمْعُ تَذْكيرٍ ، وَجَمْعُ تَأْنيثٍ » .

اعْلَمْ أَنَّهُ (٥) إِنَّما كانَ الجَمْعُ لِلأَسْماءِ دونَ الأَفْعالِ وَالحُروفِ ، لِأَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلى القَليلِ وَعَلى الكَثيرِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، احْتَمَلَ أَنْ يَكونَ ضَرَبَ (٦) ضَرْبَةً واحِدَةً ، واحْتَمَلَ أَنْ يَكونَ ضَرَبَ (٧)

---

١٤ ـ البيت من الوافر . وهو مطلع قصيدة يهجو بها الفرزدق والراعي . انظر ديوانه : ٥٨ ، ونقائض جرير والفرزدق : ٤٣٢/١ ، وسيبويه : ٢٩٨/٢ ونوادر أبي زيد : ٣٨٧ ، والمقتضب : ٣٧٥/١ ، والسمط : ٨٦٨/٢ ، والأصول ٤٠٩/٢ ، والخصائص : ٧١/١ ، ٩٦/٢ ، والمرتجل : ١١ ، ١٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٩ ، والإنصاف : ٦٥٥/٢ ، وشرح المفصل : ٢٩/٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٢٩/٣ ، وأوضح المسالك : ١٦/١ ، والمساعد : ٧/١ ، ٦٧٩/٢ ـ ٦٨٠ ، والهمع : ٨٠/٢ ، والكواكب الدرية : ٨ ، والخزانة : ٣٤/١ ، وصدره في الهمع : ١٥٧/٢ ، وعجزه : في المنصف : ٢٢٤/١ ، ٧٩/٢ وشرح المفصل : ١٥/٤ ، ١٤٥ ، ٧/٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٢٤ ، والمغني : ٣٧٨ ويروى في بعضها : (... والعتابن ... لقد أصابن) وانظر كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي : مجلة المورد المجلد التاسع العدد (١) ص ٣٢٥ .

(١) في (ع) : (لاشبه) . (٢) لا أَعْرِفُ أحداً من النحويين تَطَرَّقَ لهذه المسألة لا قبله ولا بعده . (٣) (باب) : ليست في (ع) .

(٤) يريد بالنظم بقاء حروف الاسم المفرد على حالها من حيث الترتيب وهو ما سيعبر عنه الشارح بـ(النضد) ويريد بالبناء بقاء حركات حروف الاسم ماعدا حرف الإعراب على حالها أيضا . (٥) (أنه) : ساقطة من (ع) .

(٦) في (ع) : (ضربه) بإقحام الضمير . (٧) في (ع) : (ضربه) بإقحام الضمير .

أَلْفَ ضَرْبَةٍ . وَأَيضاً فَلَوْ كانَ الفِعْلُ يُثَنّى أَوْ (١) يُجْمَعُ لَكُنْتَ تقولُ : زَيْدٌ قاما ، إذا كانَ قامَ مَرَّتَيْنِ ، وَقاموا ، إذا قامَ ثلاثَ مَراتٍ ، فَلَمّا امْتَنَعَ ذلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ لا يُثَنّى وَلا يُجْمَعُ ، وَإِنّما يُثَنّى أَوْ يُجْمَعُ ضَميرُ الاسْمِ في الفِعْلِ ، نَحْوُ قَوْلنا : الزَّيْدانِ يَضْرِبانِ ، وَالزَّيْدونَ يَضْرِبونَ . وَأَمّا الحَرْفُ فَقَدْ ذَكَرْنا أَنَّ مَعْناهُ في غَيْرِهِ فَلا تَصِحُّ تَثْنِيَتُهُ ولا جَمْعُهُ .

وَالجَمْعُ هُوَ : ضَمُّ شَيْءٍ إلى شَيْئَيْنِ فَصاعِداً . وَالتَّثْنِيَةُ : ضَمُّ شَيْءٍ إلى شَيْءٍ فَقَطْ . فَكُلُّ تَثْنِيَةٍ جَمْعٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ تَثْنِيَةً ، وَلِهذِهِ العِلَّةِ فَصَلَ النَّحْوِيّونَ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ فَجَعَلوا لِكُلِّ واحِدٍ باباً ، وَإِنْ كانَ مَعْنى الجَمْعِ مَوْجوداً فيهما . وَجازَ أَنْ يَقَعَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما مَوْقِعَ الآخَرِ ، لِأَنَّ الضَّمَّ (٢) حاصِلٌ فيهما .

وَالأَصْلُ في الجُموعِ جَمْعُ التَّكْسيرِ ، لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُولي العِلْمِ وَغَيْرِهِمْ ، تَقولُ : هذِهِ دارٌ وَدورٌ ، وَقَصْرٌ وَقُصورٌ ، وَرَجُلٌ وَرِجالٌ / ، وَزَيْدٌ [٢٢/أ] وَزُيودٌ وَأَزْيادٌ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ كَثيرٌ . وَالمُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ فيهِ عَلى حالٍ سَواءٍ نَحْوُ : هِنْدٍ وَهُنودٍ وَأَهْنادٍ . وَقَدْ يَكونُ لِلاسْمِ الواحِدِ جَمْعانِ وَثَلاثَةٌ عَلى حَسَبِ ما تَكَلَّمَتْ بِهِ العَرَبُ . وَجَمْعُ التَّكْسيرِ لَكَ فيهِ ثَلاثُ عَلاماتٍ :

أَحَدُها : أَنَّ الإِعْرابَ يَجْري عَلى آخِرِهِ كَجَرْيِهِ (٣) عَلى الاسْمِ المُفْرَدِ ، تَقولُ : هذِهِ دورٌ وَقُصورٌ ، وَرَأَيْتُ دوراً وَقُصوراً ، وَمَرَرْتُ بِدورٍ وَقُصورٍ ، كَما تَقولُ : هذا زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

---

(١) في (ع) : (ويجمع) .

(٢) في الأصل : (الضمة) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .

(٣) في (ع) : (كما يجري) .

الثّاني : أَنّ حرفَ إِعْرابِهِ آخِرُ حَرْفٍ فيهِ كالمفْرَدِ ٠

الثّالِثُ : أَنهُ (*) يَصْلُحُ لِمَنْ يَعْقِلُ وَلِمَنْ لا يَعْقِلُ ، وَلَيْسَ كَذلِكَ جَمْعُ التّصْحيحِ ؛ لِأَنّهُ يَخْتَصُّ بِالعُقَلاءِ ، وَلِأَنَّ إِعْرابَهُ بِالحُروفِ ، وَلِأَنَّ حَرْفَ إِعْرابِهِ ما قبلَ النّونِ ٠ فَافْهَمْ ذلِكَ ٠

وَإِنّما سُمّيَ تَكْسيراً [1] ؛ لِأَنَّ واحِدَهُ يُكَسَّرُ ، فَيُغَيَّرُ عَمّا كانَ عَلَيْهِ الواحِدُ (٢) ، فَيُشَبَّهُ (**) بِتَكْسيرِ الأَواني ، أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَنا : (دارٌ) جَمْعُها (دورٌ) فَالأَلِفُ الّتي كانَتْ في المُفْرَدِ ذَهَبَتْ ، وَجاءَ مَكانَها واوٌ ٠ وَعَلى هذا جَميعُهُ فَقِسْ عَلَيْهِ (٣) إِنْ شاءَ اللّهُ ٠

باب [4] جمع التذكير

قالَ : « وَهُوَ الّذي يَكونُ في الرَّفْعِ بِالواوِ وَالنّونِ ، وَفي النَّصْبِ وَالجَرِّ بِالياءِ وَالنّونِ ٠ وَإِنّما يَكونُ هذا الجَمْعُ لِلْمُذَكَّرينَ مِمَّنْ يَعْقِلُ ، نَحْوُ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) ، تَقولُ في الرَّفْعِ : قامَ الزَّيْدونَ والعَمْرونَ ، فَالواوُ حَرْفُ الإِعْرابِ وَهِيَ عَلامَةُ الجَمْعِ ، وَعَلامَةُ الرَّفْعِ ٠ وَفُتِحَتِ النّونُ لِسُكونِها وَسُكونِ الواوِ قَبْلَها٠ فَإِنْ جَرَرْتَ أَوْ نَصَبْتَ جَعَلْتَ مَكانَ الواوِ ياءً مَكْسوراً ما قَبْلَها ، تَقولُ : مَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْنَ وَضَرَبْتُ الزَّيْدِيْنَ ، فَالياءُ حَرْفُ إِعْرابٍ ، وَهِيَ عَلامَةُ الجَمْعِ ، وَعَلامَةُ الجَرِّ وَالنَّصْبِ (٥) ٠ فَإِنْ أَضَفْتَ هذا الجَمْعَ أَسْقَطْتَ نونَهُ لِلْإِضافَةِ ، تَقولُ:

(*) في (ع) : (أنه) ٠

(١) في (ع) : (سمي جمع تكسير) ٠

(٢) في (ع) : (الواحد عما كان عليه) ٠ (**) في (ع) : (فشبه) ٠

(٣) (عليه) : ساقط من (ع) ٠

(٤) (باب) : ليست في (ع) ٠

(٥) في (مل) : (والنصب مفتوحة بحالها في الرفع) ٠

هؤلاءِ مُسْلِمو زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمي زَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمي زَيْدٍ ، وَكانَ الأَصْلُ (مُسْلِمونَ) وَ (مُسْلِمينَ) فَسَقَطَتِ النّونُ لِلإِضافَةِ . "

اعْلَمْ أَنَّ/التَّذْكيرَ (١) لَمّا كانَ هُوَ الأَصْلَ ، وَالتَّأْنيثُ فَرْعاً عَلَيْهِ قَدَّمَهُ عَلى المُؤَنَّثِ ، وَلأَنَّ هذا الجَمْعَ أَخَصُّ ، لِأَنَّهُ يَكونُ لِمَنْ يَعْقِلُ دونَ غَيْرِهِ ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ يَكونُ لِمَنْ يَعْقِلُ وَلِمَنْ لا يَعْقِلُ ، وَتَقْديمُ الأَخَصِّ أَوْلى . [٤٢/ب] 5

وَهذا الجَمْعُ يُقالُ لَهُ : جَمْعُ التَّصْحيحِ ، وَجَمْعُ السَّلامَةِ ، لِأَنَّهُ صَحَّ فيهِ نَضَدُ الواحِدِ وَبِناؤُهُ ، وَسَلِمَ فيهِ . وَيُقالُ لَهُ أَيْضاً جَمْعٌ عَلى هِجائَيْنِ ، لِأَنَّهُ مَرَّةً يَكونُ بِالواوِ وَمَرَّةً يَكونُ بِالياءِ .

وَإِنَّما اخْتَصَّ هذا الجَمْعُ بِالمُذَكَّرينَ مِمَّنْ يَعْقِلُ ، لِأَنَّهُمْ اخْتَصّوا بِفَضائِلَ لَيْسَتْ في غَيْرِهِمْ ، فَمُيِّزوا بِجَمْعٍ تَسْلَمُ فيهِ أَسْماؤُهُمْ مِنَ التَّغْييرِ وَالتَّكْسيرِ لِشَرَفِهِمْ وَفَضْلِهِمْ .

فَإِنْ قيلَ فَقَدْ جاءَ هذا الجَمْعُ لِمَنْ لا يَعْقِلُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : (عِشْرونَ) وَ (ثَلاثونَ) وَ (أَرْبَعونَ) إِلى (تِسْعينَ) وجاءَ أَيْضاً في (سَنَةٍ وَسِنونَ) وَفي (أَرَضونَ) وفي (٢) (ثُبونَ) (*) وَ (كُرونَ) وَ (قُلونَ) (٣) . قيلَ : أَمّا العُقودُ فَعَنْهُ (٤) جَوابانِ :

---

(١) في (ع) : (المذكر) . (٢) في (ع) : (وجاء في) . (*) في (ع) : (ثبوس) وهو تحريف .

(٣) في اللسان " الثُّبَةُ : العصبة من الفرسان ، والجمع ثباتٌ وثُبونَ وثِبونَ " / اللسان (ثبا) / و " القُلَةُ : عود يجعل في وسطه حبل ثم يدفن ويجعل للحبل كفَّةٌ فيها عيدان ، فاذا وطيءَ الظّبيُ عليها عضّتْ على أطراف أكارعه ... والقُلَةُ وَالمِقْلى والمِقْلاءُ ... عودان يلعب بهما الصبيان ... وَالجَمْعُ قُلاتٌ وَقَلونَ وَقِلونَ " / اللسان (قلو) /
" والكُرَةُ : التي يُلْعَبُ بها ... وجمع الكُرَةِ كُراتٌ وَكُرون " / اللسان (كرا) /

(٤) في (ع) (ففيها) .

أَحَدُهُما : أَنَّ هذِهِ العُقودَ تَصْلُحُ لِمَنْ يَعْقِلُ (١) وَلِمَنْ لا يَعْقِلُ ، فَغَلَّبوا عَلَيْها ما يَعْقِلُ وَجَمَعوها بِالواوِ وَالنّونِ .

وَالثّاني (*) : وَهُوَ أَنَّ هذِهِ العُقودَ لَمّا كانَتْ لِلتَّذْكيرِ عَلى لَفْظٍ يكونُ ثانيـــاً لِأَوَّلٍ أَشْبَهَتِ المَحْذوفاتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ المَحْذوفَ المَبْنِيَّ عَلى التَّأْنيثِ ثـــانٍ ، فَاشْتَبَهَ الثّواني بِالثّواني ، فَجُمِعَ هذا الجَمْعَ ، لِيَكونَ بَدَلاً لَهُ مِمّا غُيِّـــرَ مِنْ أَصْلِهِ لِوُقوعِهِ مَوْقِعَ الثّاني وَهُوَ أَوَّلٌ(٢) . وَلِهذِهِ العِلَّةِ جُمِعَ (ثُبونَ) بِالـواوِ وَالنّونِ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ (ثُبْوَةٌ) فَحُذِفَتِ الواوُ فَعُوِّضَ هذا الجَمْعَ ، لِيَكونَ بَدلاً مِنَ المَحْذوفِ . وَكَذلِكَ (قُلَةٌ) أَصْلُها (قُلْوَةٌ) بِدَليلِ قَوْلِهِمْ : (قَلَوْتُ بِالقُلَـةِ). وَكَذلِكَ (كُرَةٌ) أَصْلُها (كُرْوَةٌ) بِالواوِ . فَأَمّا (سَنَةٌ) فَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ حُذِفَتْ(٣) مِنْها الواوُ ، وَالأَصْلُ (سَنْوَةٌ) لِقَوْلِهِمْ في جَمْعِهِ (سَنَواتٌ) . وَمِنْهُمْ مَـــنْ يَقولُ : المَحْذوفُ مِنْهُ الهاءُ لِقَوْلِهِمْ : (سانَهَتِ النَّخْلَةُ) إِذا حَمَلَتْ عامــاً وَلَمْ تَحْمِلْ عاماً ، قالَ الشّـــاعِرُ (٤) :

---

(١) (لمن يعقل و) : ساقط من (ع) . (*) في (ع) عبارة مقحمة وهي : (وهو أن هذه العقود تصلح لمن يعقل فغلبوا عليها ما يعقل وجمعوها بالواو والنون) .

(٢) يريد أن ألفاظ العقود لما وقعت في اللفظ ثانية لما قبلها ؛ لأن (العشرين) ثانٍ على (العشرة) و (الثلاثون) ثانٍ على (العشـــرين) وهكذا حتى (التسعين) وقعت موقع الثواني وهي في الأصل أوائل، لأنها مذكرة ، فأشبهت بذلك الألفاظ المؤنثة التي حذف منها ك (ثبة) و (قلة) فهما ثانٍ ل (ثُبْوَةٍ) و (قُلْوَةٍ) ، ولما كانت هذه الألفاظ تجمع جمـــع تصحيح تعويضاً لها مما حذف منها حملت ألفاظ العقود عليها لما بينهما من شبه تقدم شرحه .

(٣) في (ع) : (حذف) .

(٤) هو سويد بن الصامت الأنصاري رضي الله عنه .

١٥ ـ لَيْسَتْ بِسَنْهاءَ وَلا رُجَّبِيَّةٍ وَلكِنْ عَرايا في السِّنينَ الجَوائِحِ

الرُجَّبِيَّةُ : الّتي يُبْنى تَحْتَها ما يُمْسِكُها لِضَعْفِها . وَالعَرايا : الهِباتُ .

وَالسَّنْهاءُ / قَدْ مَضى ذِكْرُها (١) . فَعَلى كِلا الوَجْهَيْنِ هُوَ مَحْذوفٌ ، فَجُمِعَ عَلى هذا [٤٤/أ]

الجَمْعِ ، لِيَكونَ عِوَضاً لَهُ(*) مِنَ المَحْذوفِ . وَقيلَ : إِنَّهُمْ كَسَروا السِّينَ ، لِيَدُلّوا

عَلى أَنَّهُ جَمْعُ تَكْسيرٍ وَإِنْ جُمِعَ هذا الجَمْعَ .

فَأَمّا (أَرَضونَ) فَحُذِفَ مِنْهُ الهاءُ بِدَليلِ قَوْلِهِمْ في تَصْغيرِهِ (أُرَيْضَةٌ) (٢) فَجُمِعَ

بِالواوِ وَالنّونِ ، لِيَكونَ عِوَضاً مِنَ المَحْذوفِ ، وَحَرَّكوها (٣) بِالفَتْحِ ، لِيُؤْذِنوا

بِأَنَّهُ (٤) غَيْرُ مُسْتَحِقٍ لِلتَّصْحيحِ ، لِأَنَّ التَّصْحيحَ ما سَلِمَ فيهِ حَرْفُ(٥) المُفْرَدِ

وَحَرَكاتُهُ ، وَحَرَّكوا وَسَطَها دونَ أَوَّلِها ، لِأَنَّها لَوْ جُمِعَتْ بِالأَلِفِ وَالتّاءِ (٦)

لَقُلْتَ : (أَرَضاتٌ) كَقَوْلِهِمْ : (جَفَناتٌ) ، لِيَكونَ هذا التَّغْييرُ مِثْلَ ذلِكَ التَّغْييرِ (٧) .

---

١٥ ـ البيت من الطويل ، مخروم الأول . ولحقه زحاف الكف فقوله (بسنهاء) : مفاعيلُ . وعلى هذه الرواية جاء البيت في معاني القرآن للفراء : ١٣٣/١ ، واللسان : (عرا) ، وفي حجة القراءات لأبي زرعة : ١٤٣ إلا أن محققه صححه ـ كما ادّعى ـ من اللسان فجعلها (فليست) وكأنه يرى أن الوزن برواية (ليست) لا يستقيم .

وجاء البيت في اللسان (رجب) و (جوح) برواية (لَيْسَتْ بسنهاءٍ) فيكون فيه الخرم فقط . وفي (سنة) برواية : (فَلَيْسَتْ بسنهاءَ) فيكون فيه الزحاف الثاني . وجاء في اللسان (رجب) : " ونخلة رُجَبِيَّةٌ وَرُجَّبِيَّةٌ ... وكلاهما نسب نادر ، والتثقيل أذهب في الشذوذ ... وقد رُوِيَ بيت سويد بن الصامت بالوجهين جميعاً . "

(١) (الرجبية التي ... قد مضى ذكرها) ساقط من (ع) . (*)(له) ساقطة من (ع).

(٢) في الأصل (أرضية) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٣) في (ع) : (وقيل انهم حركوها ...) .

(٤) في (ع) : (أنه) بدون الباء . (٥) في (ع) : (ما يسلم فيه حروف ...) .

(٦) في الأصل : (الياء) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٧) في الأصل : (التغير) ، وما أثبته من (ع) .

وَجوابٌ آخَرُ : وَهُوَ أَنَّهُمْ لَمَّا جَمعوا (أَرْضًا) عَلى (أَراضي) في التَّكْسيرِ ، وَ (أَراضي) إِذا جُعِلَتْ جَمْعَ (أَرْضٍ) لَمْ يَصِحَّ إِلا أَنْ تكونَ عَلى وَزْنِ ما فيهِ ياءُ النَّسَبِ ، كَما قالوا : (مُهْرِيَّةٌ وَمَهارِيٌّ) وَ (بَخاتِيٌّ) وَ (كَراسِيٌّ) فَهذِهِ الياءُ(*)(١) مُرادَةٌ في (أَرْضٍ) لِجَمْعِهِمْ إِيّاها عَلى (أَراضي) وَلَمّا كانَتْ(٢) ياءُ النَّسَبِ تَجْري مَجْرى تاءِ التَّأْنيثِ ، لِأَنَّ كُلَّ واحِدَةٍ(٣) مِنْهُما تُحْذَفُ لِلْفَرْقِ أَلا تَرى قَوْلَهُمْ : (روميٌّ ورومٌ) وَ (يَهوديٌّ وَيَهودٌ) و (مَجوسيٌّ وَمَجوسٌ) وقالوا : (شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ) وَ (بَقَرَةٌ وَبَقَرٌ) وَ (تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ) فَصارَتْ (أَرْضٌ) كالمَحْذوفِ لَمّا كانَتْ ياءُ النَّسَبِ مُرادَةٌ فيها .

وَفُتِحَتْ نونُ الجَمْعِ طَلَبًا لِلْفَرْقِ بَيْنَها وَبَيْنَ نونِ الاثْنَيْنِ وَلِتَعْديلِ(٤) الكَلامِ ، وَذلِكَ أَنَّ الواقِعَ قَبْلَها واوٌ أَوْ ياءٌ مَكْسورٌ ما قَبْلَها وَهُما أَثْقَلُ مِنَ الأَلِفِ وَمِنَ الياءِ المَفْتوحِ ما قَبْلَها ، فَاخْتاروا لِهذِهِ النّونِ الفَتْحَ الَّذي هُوَ أَخَفُّ الحَرَكاتِ لِتَعْديلِ الثِّقَلِ الَّذي في الواوِ وَالياءِ المَكْسورِ ماقَبْلَها وَاخْتاروا لِنونِ الاثْنَيْنِ الكَسْرَةَ ، لِأَنَّ الكَسْرَةَ ثَقيلَةٌ وَالأَلِفَ خَفيفَةٌ ، وَكَذلِكَ الياءُ المَفْتوحُ ما قَبْلَها خَفيفَةٌ فَاعْلَمْ(٥) ذلِكَ . فَعَلامَةُ الرَّفْعِ الواوُ وَالنّونُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (المُسْلِمونَ) وَ (الصّالِحونَ) . فَإِنْ جَرَرْتَ أَوْ نَصَبْتَ جِئْتَ بِياءٍ وَنونٍ ، فَتَقولُ : مَرَرْتُ بِالمُسْلِمينَ وَالصّالِحينَ / ، حُمِلَ النَّصْبُ عَلى الجَرِّ كَما فُعِلَ في التَّثْنِيَةِ ، [٤٤/ب]

(*) في (ع) : (وهذه)

(١) في الأصل و (ع) (الياءان) بالتثنية . والصواب ما أثبته ليناسب ما قبله وما بعده .

(٢) في (ع) : (لما كان) .

(٣) في الأصل : (واحد) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .

(٤) في الأصل : (تعديل) ، وما أثبته من (ع) .

(٥) في (ع) : (فاعرف) .

وَقَدْ مَضى بَيانُ ذلِكَ في التَّثْنِيَةِ فلا فائِدَةَ في إعادَتِهِ . وَإِنَّما كُسِرَ ما قَبْلَ ياءِ الجَمْعِ ، لِيُفَرِّقوا بَيْنَها وَبَيْنَ ياءِ التَّثْنِيَةِ وَقَدْ مَضى ذِكْرُهُ أَيْضاً .

وَاخْتَلَفَ النَّحْويونَ في جَمْعِ المُذَكَّرِ أَأَصْلُهُ (١) في الصِّفاتِ أَمْ أَصْلُهُ في الأَعْلامِ ؟ قالَ شَيْخُنا : وَأَكْثَرُ أَصْحابِنا مِنَ النُّظارِ في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ يَذْهَبونَ إلى أَنَّ أَصْلَهُ في الصِّفاتِ وَالقِياسُ يَدُلُّ عَلَيْهِ . فَأَمّا (*) مَنْ قالَ : إِنَّ الأَصْلَ فيهِ لِلأَعْلامِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ أَكْثَرَ الأَعْلامِ لا تُغَيَّرُ ، وَقَدْ رَأَيْنا الصِّفاتِ تُجْمَعُ جَمْعَ التَّكْسيرِ لِكَثْرَةِ كَوْنِها لِغَيْرِ أُولي العِلْمِ . وَالجَوابُ عَنْ ذلِكَ أَنَّ الأَسْماءَ الأَعْلامَ - وَإِنْ كانَتْ عَلى هذا - فَالحُكْمُ فيها أَلّا تُجْمَعَ ، أَلا تَرى أَنَّ العَلَمِيَّةَ الموجِبَةَ لِلتَّعْريفِ تَزولُ عَنْها بِالجَمْعِ حَتّى تُزادَ فيها الأَلِفُ وَاللّامُ لِلتَّعْريفِ ، وَإِذا كانَتِ العَلَمِيَّةُ تَزولُ بِدُخولِ الجَمْعِ عُلِمَ أَنَّ الجَمْعَ لَيْسَ بِأَصْلٍ لِلأَعْلامِ ، وَأَنَّ الأَصْلَ هُوَ الصِّفاتُ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الصِّفَةَ تَجْري عَلى فِعْلِ المُذَكَّرِ وَفِعْلِ المُؤَنَّثِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (قائِمونَ) وَ (قائِماتٌ) فَلا بُدَّ مِنَ التَّصْحيحِ ، لِأَنَّكَ لَوْ كَسَّرْتَ لَمْ يَقَعْ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ فَرْقٌ فَضَعُفَ التَّكْسيرُ في الصِّفاتِ وَقَوِيَ في الأَسْماءِ ، فَإِذا أَضَفْتَ هذا الجَمْعَ أَسْقَطْتَ نونَهُ كَما أَسْقَطْتَ نونَ التَّثْنِيَةِ وَقَدْ مَضى بَيانُهُ (٢) .

---

(١) في الأصل : (أصله) بدون همزة الاستفهام . وما أثبته من (ع) . (*) في (ع) : (وأما)

(٢) في (ع) : (بابه) .

باب(١) جمع التأنيث

(٭) قالَ : « إذا جَمعْتَ الاسْمَ المُؤَنَّثَ زِدْتَ في آخِرِهِ أَلِفاً وَتاءً ، وتكونُ التّاءُ مَضْمومَةً في الرَّفْعِ وَمَكْسورَةً في الجَرِّ وَالنَّصْبِ ، تَقولُ في الرَّفْعِ : هؤلاءِ الهِنْداتُ ، وَفي الجَرِّ : مَرَرْتُ بِالهِنْداتِ ، وفي النَّصْبِ : رَأَيْتُ الهِنْداتِ ، فَالأَلِفُ وَالتّاءُ عَلامَةُ الجَمْعِ وَالتَّأْنيثِ ، والتّاءُ حَرْفُ الإعْرابِ ، وَضَمَّتُها عَلامَةُ الرَّفْعِ ، وَكَسْرَتُها عَلامَةُ الجَرِّ وَالنَّصْبِ . »

اعْلَمْ أَنَّ هذا الجَمْعَ يُسَمّى جَمْعَ السّلامَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ بناءَ الواحِدِ يَسْلَمُ فيهِ كَما سَلِمَ بناءُ الواحِدِ في المُذَكَّرِ ، وَزيدَ في آخِرِهِ أَلِفٌ وَتاءٌ عَلامَةً لِلْجَمْعِ / وَالتَّأْنيثِ ، وَهذِهِ الأَلِفُ والتّاءُ زيدا مَعاً كَيائَيِّ النَّسَبِ ، وَلَيْستا [٢٥/م] كَالأَلِفِ وَالنّونِ في التَّثْنِيَةِ ، وَلا الواوِ وَالنّونِ وَالياءِ وَالنّونِ في الجَمْعِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ النّونَ تَذْهَبُ لِلْإِضافَةِ عَلى ما مَضى ، وَهذِهِ التّاءُ تَثْبُتُ مَعَ الإِضافَةِ . وَهذا الجَمْعُ يَصْلُحُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُولي العِلْمِ وَغَيْرِهِمْ ؛ وَذلِكَ لِأَنَّ التَّأْنيثَ ثانٍ عَلى التَّذْكيرِ وَ[ما] (٢) هُوَ خارِجٌ عَنْ أُولي العِلْمِ ثانٍ ، فَدَخَلَ فيهِ بِهذِهِ العِلَّةِ ، وَلِهذِهِ (٣) العِلَّةِ شابَهَ هذا الجَمْعُ جَمْعَ التَّكْسيرِ لَمّا كانَ يَصْلُحُ لِكُلِّ شَيْءٍ ، كَما أَنَّ جَمْعَ التَّكْسيرِ يَصْلُحُ لِكُلِّ شَيْءٍ ، وَشابَهَ جَمْعَ التَّذْكيرِ لِسلامَةِ مُفْرَدِهِ ، فَلَمّا أَخَذَ شَبَهاً مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما أُعْطِيَ حَظّاً مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما ، فَجُعِلَ آخِرُهُ حَرْفَ الإِعْرابِ كَالجَمْعِ المُكَسَّرِ (٤) ، وَحُمِلَ النَّصْبُ فيهِ عَلى

---

(١) (باب) : ليست في (ع) . (٭)(قال) : ليست في (ع).
(٢) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .
(٣) في (ع) : (وبهذه) بالباء .
(٤) في (ع) : (المُتَكَسِّر) .

الجَرِّ كَجَمْعِ التَّذكيرِ ، ولا تَكونُ تاؤُهُ في النَّصْبِ إلّا مَكْسورَةً وَلا تُفْتَحُ أَلْبَتَّةَ ، وَجُعِلَ ضَمَّةُ التّاءِ عَلامَةَ الرَّفْعِ كَما أَنَّ الواوَ في المُذَكَّرِ عَلامَةُ الرَّفْعِ . وَتَلْحَقُ هذِهِ التّاءَ نونٌ ساكِنَةٌ بِمَنْزِلَةِ النّونِ في قَوْلِكَ : (مُسْلِمونَ) وَ (مُسْلِمينَ) . فَإِنْ دَخَلَ عَلى هذا الاسْمِ أَلِفٌ وَلامٌ أَوْ أَضَفْتَهُ أَسْقَطْتَ نونَهُ تَقولُ : هؤُلاءِ المُسْلِماتُ ، وَمُسْلِماتُ القَرْيَةِ ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ . وَإِنَّما كانَتْ هذِهِ النّونُ تُعاقِبُ الإِضافَةَ وَالأَلِفَ وَاللّامَ ، لِأَنَّها في اللَّفْظِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوينِ وَهِيَ في الحُكْمِ كَنونِ الجَمْعِ . فَإِنْ قيلَ فَإِنَّ نونَ الجَمْعِ تَثْبُتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللّامِ فَتَقولُ (الزَّيْدونَ) وَ (الزَّيْدينَ) وَأَشْباهُ ذلِكَ ، وَهذِهِ النّونُ تَسْقُطُ فَكَيْفَ جُعِلَتْ بِمَثابَتِها في الحُكْمِ ؟

قيلَ لَهُ : لَمّا كانَتْ كُلُّ واحِدَةٍ مِنْهُما زائِدَةً بَعْدَ حَرْفِ الإِعْرابِ اسْتَوَيا في الحُكْمِ . وَأَمّا ثُبوتُ النّونِ في الجَمْعِ [مَعَ] الأَلِفِ وَاللّامِ ، فَإِنَّها هُناكَ تَحَرَّكَتْ فَقَوِيَتْ بِالحَرَكَةِ ، وَلَيْسَ كَذلِكَ هذِهِ النّونُ ، لِأَنَّها ساكِنَةٌ فَهِيَ كَالتَّنْوينِ سَواءٌ ، وَذَكَرَ (أَبو سَعيدٍ) في الشَّرْحِ (١) : أَنَّ هذِهِ التّاءَ يَلْحَقُها الرَّفْعُ وَالتَّنْوينُ ، وَالجَرُّ وَالتَّنْوينُ كَـ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَإِنَّ هذا الجَمْعَ يُحَرَّكُ وَسَطُهُ بِالفَتْحِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : (حَمَزاتٌ) وَ (طَلَحاتٌ) و (جَفَناتٌ) ، [٢٥/ب]
وَمِنْ شَرْطِ الجَمْعِ السّالِمِ أَنْ تَسْلَمَ حُروفُ واحِدِهِ وَحَرَكاتُهُ وَسُكونُهُ (٢) . قيلَ لَهُ : هذِهِ حَرَكَةٌ دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المَعاني ، وما يَدْخُلُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المَعاني لا يُعْتَدُّ بِهِ ، وَالَّذي أَوْجَبَ الحَرَكَةَ أَنَّهُمْ أَرادوا أَنْ يُفَرِّقوا بَيْنَ الصِّفَةِ وَغَيْرِ الصِّفَةِ ، فَسَكَّنوا الصِّفاتِ وَحَرَّكوا الأَسْماءَ ، وَهذا يُسْتَوْفى في مَوْضِعِهِ إِنْ شاءَ اللّهُ .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي : ح ١ / الورقة : ٧٦ / (ب) .

(٢) (وسكونه) ليست في (ع) .

قالَ : " فَإِنْ كانَ في الاسْمِ المُؤَنَّثِ هاءُ التَّأْنيثِ حَذَفْتَها في الجَمْعِ ، تَقولُ في جَمْعِ (قائِمَةٍ) : (قائِماتٌ) وَفي جَمْعِ (مُسْلِمَةٍ) : (مُسْلِماتٌ) وَكانَ الأَصْلُ (قائِمْتاتٌ) و (مُسْلِمْتاتٌ) فَحُذِفَتِ التّاءُ الأُولى ، لِئَلّا تَجْتَمِعَ في الاسمِ الواحِدِ (١) علامَتا تَأْنيثٍ ."

اعْلَمْ أَنَّهُمْ حَذَفوا التّاءَ الأُولى وَتَركوا الثّانِيَةَ لِلْعِلَّةِ الَّتي ذَكَرَها .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَهَلّا حَذَفوا التّاءَ الثّانِيَةَ وَتَركوا الأولى . قيلَ لَهُ : لا يَجوزُ ذلِكَ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنَّ التّاءَ الثّانِيَةَ تَدُلُّ عَلى التَّأْنيثِ وَالجَمْعِ فَلَوْ حَذَفوها لَزالَتْ علامَةُ الجَمْعِ .

الثّاني (٢) : أَنَّهُمْ لَوْ حَذَفوا الثّانِيَةَ وَاكْتَفَوا بِالأولى لَوَقَعَ عَلامَةُ التَّأْنيثِ حَشْواً في الكَلِمَةِ وَذلِكَ ما لا نَظيرَ لَهُ ، فَلِهذا اكْتَفَوا بِالثّانِيَةِ وَحَذَفوا الأولى.

قالَ : " فَإِنْ كانَتْ فيهِ أَلِفُ التَّأْنيثِ المَقْصورَةِ قَلَبْتَها (٣) في الجَمْعِ ياءً ، تَقولُ في جَمْعِ (سُعْدى) : (سُعْدَياتٌ) وفي جَمْعِ (حُبارى) : (حُبارياتٌ) . فَإِنْ كانَتْ فيهِ أَلِفُ التَّأْنيثِ المَمْدودَةُ قُلِبَتِ الهَمْزَةُ [في الجَمْعِ] (٤) واواً ، تَقولُ في جَمْعِ (٥) (صَحْراءَ) : (صَحْراواتٌ) وفي جَمْعِ (٦) (خُنْفَساءَ) : (خُنْفَساواتٌ)."

(١) في (مل) : (الواحد المؤنث) .
(٢) في (ع) : (والثاني) بزيادة الواو .
(٣) في (مل) : (قلبت) .
(٤) زيادة من (ع) و (مل) ، ساقطة من الأصل .
(٥) في الأصل (جميع) وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
(٦) في الأصل (جميع) وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

اعْلَمْ أَنَّهُمْ لَوْ زادوا عَلى الأَلِفِ المَقْصورَةِ أَلِفاً وَتاءً لاجْتَمَعَ أَلِفانِ ، وَهُما ساكِنانِ ، وَلا بُدَّ مِنْ تَحْريكِ أَحَدِهِما أَوْ حَذْفِهِ ، فَلَمّا كانَتْ عَلامَةُ التَّأْنيثِ لا يُمْكِنُ حَذْفُها ، لِأَنَّها قَدْ جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُروفِ الكَلِمَةِ لِبِناءِ الاسْمِ عَلَيْها ، وَلا يُمْكِنُ تَحْريكُها لِما بَيَّنّا أَنَّ الأَلِفَ لا تَتَحَرَّكُ ، قُلِبَتْ ياءً ، لِأَنَّ(*) الياءَ قَدْ تَكونُ عَلامَةً لِلتَّأْنيثِ .

فَأَمّا إِذا(**) كانَتِ الأَلِفُ مَمْدودَةً قَلَبْتَها واواً ، لِأَنَّكَ لَوْ أَبْقَيْتَها ، لاجْتَمَعَ ثَلاثُ 8 / أَلِفاتٍ ، وَقَلَبوا إِحْداهُنَّ واواً تَفْصِلُ بَيْنَ الأَلِفَيْنِ ، وَلَمْ تَقْلِبْها ياءً ، لِأَنَّ [٢٦/أ] المَقْصورَةَ قَدْ قَلَبْتَها (١) ياءً ، فَكانَ يَشْتَبِهُ المَقْصورُ بِالمَمْدودِ . وجاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلى اللّٰهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ] (٢) : (لَيْسَ في الخَضْراواتِ صَدَقَةٌ) (٣) .

فَإِنْ قيلَ : هَلّا قَلَبوا أَلِفَ المَقْصورِ واواً وَأَلِفَ المَمْدودِ ياءً . قيلَ لَهُ : الأَلِفُ المَمْدودَةُ هِيَ هَمْزَةٌ ، وَالهَمْزَةُ يَكْثُرُ إِبْدالُها مِنَ الواوِ ، وَإِبْدالُ الواوِ مِنْها ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : (أُجوهٌ) وَ (وُجوهٌ) ، وَ (أُقِّتَتْ) وَ (وُقِّتَتْ) وَأَشْباهُ ذلِكَ(٤)

(*) في (ع) : (إلا أن) . (**) في (ع) : (إذ) ، وهو تحريف .

(١) في (ع) : (المقصـــور قد قلبتـــه ...)

(٢) زيادة من (ع) .

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه في باب ما جاء في زكاة الخضراوات : ٣ / ٣٠ ، وانظر التحفة : ٢ / ١٢ ـ ١٣ ، وأخرجه الدارقطني في سننه في باب ليس في الخضراوات صدقة : ٢ / ٩٤ ـ ٩٦ ، وأخرجه البيهقي في سننه : ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ . وأخرجه ابن الجزري في العلل المتناهية وضعفه : ٢ / ٧ ، وللحديث شواهد تقويه انظر المستدرك للحاكم : ١ / ٤٠١ ، وتلخيص الحبير ٢ / ١٦٥ الحديث رقم (٨٣٧) .
وانظر أيضا ما كتبه الشيخ ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل : ٣ / ٢٧٦ ـ ٢٧٩ الحديث رقم (٨٠١) ، وما كتبه أيضاً في صحيح الجامع الصغير الحديث رقم (٥٢٨٨) .

(٤) (وأشباه ذلك) ليست في (ع) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ جَمَعوا مِنْ مُذَكَّرٍ ما لا يَعْقِلُ أَسْماءً بِالأَلِفِ وَالتّاءِ أَرادوا بِذلِكَ الجَماعَةَ مِنْ ذلِكَ (سُرادِقٌ وَ سُرادِقاتٌ) و (بُوانٌ و بُوَاناتٌ) و (حَمّامٌ وَ حَمّاماتٌ) و (خُوَانٌ و خُواناتٌ) و (اصْطَبْلٌ وَ اصْطَبْلاتٌ) و (بوقٌ و بوقـاتٌ) و (سِجِلٌّ وَ سِجِلّاتٌ) (١) وما يَأْتيكَ فَهُوَ مَقيسٌ عَلَيْهِ . وَإِنَّما جازَ ذلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهوها بِالمُؤَنَّثِ ، فَجَمَعوها جَمْعَ المُؤَنَّثِ ، وَوَجْهُ التَّشْبيهِ أَنَّ المُذَكَّرَ إِذا جُمِعَ جَمْعَ التَّكْسيرِ كانَ الجَمْعُ مُؤَنَّثاً ، فَلَمّا لَمْ يُكَسِّروا هذِهِ الأَسْماءَ جَمَعوها بِالأَلِفِ وَالتّاءِ ، لِيَدُلّوا عَلى أَنَّها كانَتْ تَسْتَحِقُّ التَّكْسيرَ ، وَقَدْ جاءَ فيها ما كُسِّرَ [وَجُمِعَ] (٢) هذا الجَمْعَ ، وَهُوَ (بُوانٌ) قالوا فيهِ : (بونٌ) و (بُواناتٌ) ، وَهُوَ قَليلٌ .

بـــابُ جَمْـــعِ التَّكْســـيرِ

قالَ : " وَهُوَ كُلُّ جَمْعٍ تَغَيَّرَ فيهِ نَظْمُ الواحِدِ وَبِناؤُهُ ، وَإِعْرابُهُ (٣) جارٍ عَلى آخِرِهِ كَما يَجْري عَلى الواحِدِ (٤) ، تَقولُ : هذِهِ دورٌ وَقُصورٌ ، وَرَأَيْتُ دوراً وَقُصوراً ، وَمَرَرْتُ بِدورٍ وَقُصورٍ . "

---

(١) في اللسان : " السُّرادِقُ : ما أحاط بالبناء " / اللسان (سردق) / و " البَوْنُ والبُون : مسافة ما بينَ الشيئين " / اللسان (بون) / " الخُوانُ و الخِوانُ : الّذي يُؤْكَلُ عليه ، معرب." / اللسان (خون) / و " السِّجِلُّ : كتاب العَهْدِ ونحوه " / اللسان (سجل) / و (اصطبل) رسمت في الأصل بالسين .

(٢) زيادة من (ع) ساقطة من الأصـــل .

(٣) في (مل) : (وإعرابه يكون لمن يعقل ولما لا يعقـــل...) .

(٤) في (مل) : (الواحد الصحيح) .

اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ مَضى أَنَّ جَمْعَ التَّصْحيحِ ما سَلِمَ فيهِ بِناءُ الواحِدِ وَنَضَدُهُ ، وَالتَّكْسيرُ عَلى خِلافِ ذلِكَ ، وَسُمِّيَ تَكْسيراً تَشْبيهاً بِتَكْسيرِ الآنِيَةِ ، لِأَنَّ تَكْسيرَها إِنَّما هُوَ إِزالَةُ الْتِئامِ أَجْزائِها الَّتي كانَتْ لَها ، وَكَذلِكَ هذا الجَمْعُ أُزيـلَ الْتِئامُ أَجْزائِهِ ، وَفُكَّ النَّضَدُ عَمّا كانَ عَلَيْهِ واحِدُهُ ، وَهذا الجَمْعُ المُكَسَّـرُ إِمّا أَنْ يَكونَ بِزِيادَةٍ أَوْ نُقْصانٍ ، وَتَكونُ الزِّيادَةُ إِمّا بِزِيادَةِ / حَرْفٍ أَوْ [٦٦/ب] زِيادَةِ حَرَكَةٍ ، وَكَذلِكَ النُّقْصانُ يَكونُ عَلى هذا . فَزِيادَةُ الحَرْفِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ (دِرْهَمٌ وَ دَراهِمُ) و (مَسْجِدٌ وَ مَساجِدُ) وَنُقْصانُ الحَرْفِ ، نَحْوُ قَوْلِهِـــمْ : (عَطْشانٌ وَ عِطاشٌ) وَ (غَرْثانٌ و غِراثٌ) (١) وَكَذلِكَ (شَجَرَةٌ وَ شَجَرٌ) وَ (تَمْرَةٌ وَ تَمْرٌ) (*) وَأَشْباهُ ذلِكَ . وَزِيادَةُ الحَرَكَةِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : (قُفْلٌ وَ قُفُلٌ) وَ (رَهْنٌ وَ رُهُنٌ) . وَحَذْفُ الحَرَكَةِ ، نَحْوُ (أَسَدٍ وَ أُسْدٍ) وَ (نَمِرٍ وَ نُمْرٍ) . وَقَدْ مَضى أَنَّ هذا الجَمْعَ يَصْلُحُ لِكُلِّ شَيْءٍ .

بابُ الأَفْعـــالِ

قالَ : " وَهِيَ ثَلاثَةُ أَضْرُبٍ (٢) ، تَنْقَسِمُ بِانْقِسامِ (٣) الزَّمانِ : ماضٍ وَحاضِرٍ وَمُسْتَقْبَلٍ فَالماضي : ما قُرِنَ بِهِ الماضي مِنَ الأَزْمِنَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : قامَ أَمْسِ ، وَقَعَدَ أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ .

وَالحاضِرُ : ما قُرِنَ بِهِ الحاضِرُ مِنَ الأَزْمِنَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : هُوَ يَقْرَأُ الآنَ ، وَهُوَ يُصَلّي السّاعَةَ ، وَهذا اللَّفْظُ يَصْلُحُ أَيْضاً لِلْمُسْتَقْبَلِ إِلّا أَنَّ الحالَ أَوْلى بِهِ

---

(١) الغرثان : الجائـــع ./انظر اللسان (غرث) / (*) في (ع) : (ثمرة وثمر).
(٢) (ثلاثة أضرب) : ساقط من (ع) .
(٣) في (مل) : (بأقسام) .

مِنَ الاسْتِقْبالِ ، تَقولُ : هُوَ يَقْرَأُ غداً ، وَيُصَلّي بَعْدَ غدٍ ، فَإِنْ أَرَدْتَ إِخْلاصَهُ لِلاسْتِقْبالِ أَدْخَلْتَ في أَوَّلِهِ (السّينَ) أَوْ (سَوْفَ) ، فَقُلْتَ سَيَقْرَأُ غداً ، وَسَوْفَ يُصَلّي غداً .

وَالمُسْتَقْبَلُ : ما قُرِنَ بِهِ المُسْتَقْبَلُ مِنَ الأَزْمِنَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : سَيَنْطَلِقُ غداً ، وَسَوْفَ يَقومُ غداً . وَكَذلِكَ جَميعُ أَفْعالِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، تَقولُ : قُمْ غداً ، وَلا تَقْعُدْ غداً . "

اعْلَمْ أَنَّ المَصْدَرَ لَمّا كانَ يَدُلُّ على مَعْنًى وَزَمانٍ (*) غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، وَلَمْ يُمْكِنْهُمْ الإِخْبارُ بِهِ عَنِ الأَزْمِنَةِ اشْتَقّوا مِنْهُ الأَفْعالَ ، وَوَضَعوا مِنْ أَلْفاظِ الأَفْعالِ أَمْثِلَةً تَدُلُّ عَلى الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ ؛ لِيُخْبِروا (**) عَنْ سائِرِ الأَزْمِنَةِ بِالأَفْعالِ .

فَالماضي لَهُ مِثالٌ واحِدٌ يَنْفَرِدُ بِهِ ، لا يُشارِكُهُ فيهِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ كُلُّ ما قُرِنَ (***) بِهِ (أَمْسِ) ، نَحْوُ (قامَ) وَ (قَعَدَ) وَ (خَرَجَ) وَ (مَكَثَ) وَما أَشْبَهَ ذلِكَ .

فَالماضي (١) هُوَ الَّذي أَتى عَلَيْهِ زَمانانِ :

و

أَحَدُهُما : زَمانُ وُجودِهِ . وَالثّاني :/ غَيْرُ زَمانِ وُجودِهِ . [٢٧/م]

فَكُلُّ فِعْلٍ صَحَّ الإِخْبارُ بِهِ عَنْ زَمانِ حُدوثِهِ في زَمانٍ غَيْرِهِ فَهُوَ ماضٍ .

وَالمُسْتَقْبَلُ : ما دَخَلَ عَلَيْهِ (السّينُ) أَوْ (سَوْفَ) ، أَوْ كانَ أَمْراً ، أَوْ نَهْياً ، أَوْ دُعاءً ، أَوْ كانَ فيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ مَعَ حَرْفِ المُضارَعَةِ ، أَوْ نونُ التَّوكيدِ .

وَحَقيقَةُ المُسْتَقْبَلِ هُوَ الَّذي تُحُدِّثَ عَنْ وُجودِهِ في زَمانٍ لَمْ يَكُنْ فيهِ وَلا قَبْلَهُ ، فَهذا هُوَ المُسْتَقْبَلُ .

وَالثّالِثُ : هُوَ الفِعْلُ الحاضِرُ : وَهُوَ الَّذي يَكونُ الإِخْبارُ عَنْ وُجودِهِ [في زَمانِ وُجودِهِ] (٢) .

(*) في (ع) : (معنى زمان) وهو تحريف . (**) في (ع) : (ليخبروا) . (***) في (ع) : (اقترن) .

(١) في (ع) : (والماضي) بالواو .

(٢) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

فَأَمّا الفِعْلُ الماضي وَالفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ فَفِعْلُهما (*) سَهْلٌ ، وَأَصْعَبُ ما في ذلِكَ مَعْرِفَةُ الفِعْلِ الحاضِرِ ، وَالمُرادُ بِهِ أَنْ يَكونَ مَعَ ما (١) يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الحَدَثِ مَوْجوداً عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ غَيْرَ مُنْقَضٍ ، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ سُئِلْتَ عَنْ إِنْسانٍ فَقُلْتَ : هُوَ يُصَلّي لَكانَ صَلاتُهُ في وَقْتِ قَوْلِكَ هُوَ يُصَلّي ، وَلَوْ قَطَعَ صَلاتَهُ لَما جازَ أَنْ تَقولَ : هُوَ يُصَلّي ، وَهذا اللَّفْظُ يَصْلُحُ أَيْضاً لِلْمُسْتَقْبَلِ إِلّا أَنَّ الحاضِرَ أَوْلى بِهِ ، أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ يَخْرُجُ ، تُريدُ أَنَّهُ خارِجٌ في غَيْرِ ذلِكَ الوَقْتِ الَّذي قُلْتَ فيهِ ، وَلَفْظُ الفِعْلَيْنِ واحِدٌ ، وَإِنَّما كانَ كَذلِكَ ، لِأَنَّ الفِعْلَ عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : لَهُ أَرْكانٌ تُقاوِمُ (٢) النُّطْقَ بِهِ ، فَيَكونُ ابْتِداءُ نُطْقِكَ وَانْتِهاؤُهُ داخِلاً في الفِعْلِ أَوْ في جُزْءٍ مِنْ أَجْزائِهِ ، فَهذا الفِعْلُ إِذا أَخْبَرْتَ (٣) عَنْهُ بِالمُضارِعِ دَلَّ عَلى الحاضِرِ ، وَلَيْسَ كَذلِكَ (يَخْرُجُ) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَرْكانٌ تُقاوِمُ النُّطْقَ بِهِ ، وَهذا الفِعْلُ المُضارِعُ يَصْلُحُ لِلزَّمانَيْنِ ، فَإِذا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (السّينَ) أَوْ (سَوْفَ) تَخَصَّصَ بِالاسْتِقْبالِ (٤) .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : لِمَ خُصَّ الفِعْلُ الماضي بِبِناءٍ واحِدٍ لا يَشْرَكُهُ (٥) فيهِ غَيْرُهُ ، وَشورِكَ بَيْنَ الحالِ وَالاسْتِقْبالِ ، فَجُعِلَ (٦) اللَّفْظَةُ الواحِدَةُ لِفِعْلَيْنِ في زَمانَيْنِ ؟ قيلَ [لَهُ] : لَمّا شابَهَتْ هذِهِ الأَفْعالُ الأَسْماءَ ، وَكانَتِ الأَسْماءُ تُوضَعُ (٧)

(*) في (ع) : (فعلهما) .
(١) في الأصل و (ع) رسمت : (معما) موصولة .
(٢) تقاوم النطق به :- أي تقوم حال قيام النطق به .
(٣) في الأصل : (أخرت) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٤) ذكر أن الفعل على ضربين وقال (أحدهما ...) ولم يقل (والثاني ...) إلا أنه ذكره حين قال : (لأنه ليس له أركان ...) دون أن يشير إلى أنه الثاني .
(٥) في الأصل : (يشتركه) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٦) ~~في الأصل و (ع) : (فجعل اللفظة) ، والصواب ما أثبته .~~
(٧) (لفعلين في زمانين ... وكانت الأسماء توضع) : ساقط من (ع) .

اللَّفظةُ الواحِدَةُ مِنْها لِأَكْثَرِ مِنْ مَعْنًى ، نَحْوُ قَوْلِنا :

(عينٌ) تَقَعُ على عَيْنِ الشَّمْسِ ، وَعَيْنِ الرُّكْبَةِ (١) ، وَعَيْنِ الميزانِ ، وَعَيْنٍ مِنْ عُيونِ الماءِ ، وَعَيْنِ القِبْلَةِ ، إلى غَيْرِ ذلِكَ مِمّا يَكْثُرُ / ذِكْرُهُ ، جازَ أَنْ يَقَعَ [٢٧/ب] ما يُشابِهُ الأَسْماءَ مِنَ الأَفْعالِ لِمَعْنَيَيْنِ .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ: فَلِمَ لَمْ يَضَعوا لِلْحاضِرِ لَفْظًا يَدُلُّ على [الحالِ كَما وَضَعوا لِلْماضي وَالمُسْتَقْبَلِ ؟ قيلَ لَهُ : لَمّا كانَتِ الأَفْعالُ تَدُلُّ على] (٢) الأَزْمِنَةِ وَقَلَّ الزَّمانُ الحاضِرُ حَتّى [لا] (٣) يَتَجَزَّأَ لَمْ يَضَعوا لَهُ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَقولُ : إِنَّ الفِعْلَ المُضارِعَ يَدُلُّ على الحاضِرِ إِلّا أَنْ يَقْتَرِنَ [بِهِ] ما يَجْعَلُهُ لِلاسْتِقْبالِ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَأَيُّ هذِهِ الأَفْعالِ أَقْدَمُ في الرُّتْبَةِ وَأَصْلٌ لَها .

قيلَ لَهُ : قَدِ اخْتُلِفَ في ذلِكَ وَكانَ (مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ) يَقولُ : الأَصْلُ في الأَفْعالِ الفِعْلُ الحاضِرُ ، وَاسْتَشْهَدَ في ذلِكَ بِشَيْئَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنَّ الأَصْلَ هُوَ الاسْمُ ، وَالاسْمُ يَدُلُّ عَلى مَعْنى هذا الفِعْلِ ، فَلَمّا قارَنَهُ دَلَّ عَلى أَنَّهُ الأَصْلُ .

وَالثّاني : أَنَّ الأَفْعالَ هِيَ الصِّفاتُ (٤) ، وَأَصْلُ الصِّفاتِ أَنْ تَكونَ مُلازِمَةً لِمَوْصوفاتِها ، وَالمُلازِمَةُ ما يوجَدُ في حالِ النُّطْقِ بِهِ ، فَيُعْلَمُ (**) أَنَّها الأَصْلُ (٥)

---

(١) ~~في الأصل و (ع)~~ (عين الرُّكْبَةِ) ولا معنى لها . ~~والرَّكِيَّةُ : البئر . / اللسان (ركا) / " وعينُ الرَّكِيَّةِ : مَفْجَرُ مائها وَمَنْبَعُها " / اللسان (عين) /~~ .

(٢) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل

(٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل . (*) (به) : زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

(٤) العبارة غير واضحة ، لأن الأفعال غير الصفات ، ولعله يريد أن الأفعال المضارعة تَحُلُّ في موضع الصفة . (**) في (ع) : (فعلم) .

(٥) لم أقف على كلام ابن السراج هذا في الجزأين المطبوعين من الأصول .

وَقالَ (أَبو إِسْحاقَ الزَّجّاجُ) (١) : الأَصْلُ في الأَفْعالِ الاسْتِقْبالُ ، وَذلِكَ أَنَّ الفِعْلَ وُضِعَ لِلإِخْبارِ ، وَالإِخْبارُ يَكونُ عَمّا يُوجَدُ وَعَمّا لا يوجَدُ ، وَذلِكَ يَكونُ في الاسْتِقْبالِ (٢) .

وَقالَ (أَبو عَلِيٍّ الفارِسيُّ) : وَالَّذي عِنْدي أَنَّ العِنايَةَ تَقَعُ بِالشَّيْءِ المَوْجودِ ، ثُمَّ بِما يَعْرِضُ لَهُ وَفيهِ . الحاضِرُ المَوْجودُ ، وَالمُسْتَقْبَلُ وَالماضي غَيْرُ المَوْجودَيْنِ ، إِلّا أَنَّ المُسْتَقْبَلَ سَيَحْضُرُ ، فَهُوَ يُتَوَقَّعُ كَوْنُهُ ، وَالماضي مُنْقَضٍ كَوْنُهُ ، فَالمُسْتَقْبَلُ وَالحاضِرُ في المَرْتَبَةِ عَلى حالٍ سَواءٍ (٣) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ اخْتَلَفوا هَلِ الأَفْعالُ مَأْخوذَةٌ مِنَ المَصادِرِ أَوِ المَصادِرُ مَأْخوذَةٌ مِنَ الأَفْعالِ ؟

فَذَهَبَ (سيبَوَيْهِ) / وَالبَصْرِيّونَ إِلى أَنَّ الأَفْعالَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ المَصادِرِ . وَذَهَبَ [٢٨/ب] (الفَرّاءُ) وَالكوفِيّونَ إِلى أَنَّ المَصادِرَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الأَفْعالِ (٤) .

وَاحْتَجَّ البَصْرِيّونَ بِأَشْياءَ مِنْها : أَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلى حَدَثٍ وَزَمانٍ مَعْلومٍ ، وَالمَصْدَرُ يَدُلُّ عَلى حَدَثٍ فَقَطْ فَعُلِمَ أَنَّ المَصْدَرَ أَوَّلٌ ، لِأَنَّ الواحِدَ قَبْلَ الاثْنَيْنِ ؛

---

(١) هو إبراهيم بن السَّري بن سهل ، كان فاضلاً دَيِّناً حَسَنَ الاعتقاد ، لزم مهنة خَرْطِ الزجاج ثم مال إلى النحو فلزم المبرد فأصبح علماً من أعلام العربية ، وله تصانيف منها : الاشتقاق ، ومختصر النحو ، ومعاني القرآن ، وخلق الانسان ، وشرح أبيات سيبويه ، والقوافي والعروض وغيرها توفي سنة (٣١١) هـ . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين : ٨٠ ، ونزهة الألباء : ٢٤٤ ، وبغية الوعاة : ١ / ٤١١ ، وإنباه الرواة : ١ / ١٥٩ ، والبلغة : ٥ ، و مراتب النحويين : ١٣٥ .

(٢) وهذا رأي تلميذه الزجاجي أيضا ذكره في كتابه الإيضاح في علل النحو : ٨٥ .

(٣) لم أقف على قوله هذا في الإيضاح ولا في التكملة .

(٤) هذه إحدى المسائل التي اخْتَلَفَ فيها أَئِمَّةُ المِصْرَيْنِ ، انظر الإنصاف المسألة رقم (٢٨) : ١/ ٢٣٥ والتبيين عن مذاهب النحويين : المسألة رقم (٦) ص٣٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ١٩١ – ١٩٢ .

إذِ الواحدُ أحدُ الشيئينِ الّذي دلَّ الفعلُ عليهما .

الثّاني : أنَّ الفِعْلَ لَهُ أمثِلةٌ مِنَ الماضي والمُستقبلِ ، نحوُ (ضَرَبَ) وَ (يَضْرِبُ) وَ (تَضْرِبُ) وَ (نَضْرِبُ) ، والمَصْدَرُ واحِدٌ(١) مِنْ جميعِ ذلِكَ ، فصارَ المَصْدَرُ هُوَ الّذي تُصاغُ مِنْهُ أمثِلَةُ الفِعْلِ المُخْتَلِفَةِ ، لأنَّهُ واحدٌ يوجَدُ في جميعِها ، بيانُ ذلكَ أنَّ الذَّهَبَ نَوْعٌ والفِضَّةَ نَوْعٌ واحِدٌ ، تُصاغُ مِنْهُما(*) الصُّوَرُ الكثيرةُ ، وهُما الأصلُ في تِلْكَ الصُّوَرِ .

الثّالِثُ : أنَّ الأسماءَ أصلٌ ، والأفعالُ فَرْعٌ عليها ، فعُلِمَ أنَّ الفَرْعَ مأخوذٌ مِنَ الأصلِ . ومِمّا يَدُلُّ على ذلِكَ تَسْمِيَةُ المَصْدَرِ مَصْدَراً .

والمَصْدَرُ في اللُّغَةِ : هُوَ المَوْضِعُ الّذي يُصْدَرُ عَنْهُ كَقَوْلِهِمْ : مَصْدَرُ الإبِلِ ومَوْرِدُها لِلْمَوْضِعِ الّذي تَصْدُرُ عَنْهُ وَتَرِدُهُ .

فَعُلِمَ أنَّ المَصْدَرَ أصْلٌ ، والفِعْلَ صَدَرَ عَنْهُ لِتَسْمِيَتِهِ مَصْدَراً (٢) .

فإنْ قيلَ : إذا كانَ المَصْدَرُ يَعْتَلُّ باعْتِلالِ الفِعْلِ وَيَصِحُّ بِصِحَّتِهِ فَهَلّا دَلَّ ذلِكَ على أنَّ الفِعْلَ الأصلُ . قيلَ لَهُ : في ذلِكَ جوابانِ :

أحَدُهُما : أنَّ الأصْلَ قَدْ يَعْتَلُّ باعْتِلالِ فَرْعِهِ إذا كانَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما يُبْنَى على صاحِبِهِ ، ألا تَرى أنّا بَنَيْنا (٣) الفِعْلَ المُضارِعَ وَهُوَ أصْلٌ على الماضي / وَهُوَ [٨٠/ع] فَرْعٌ(٤) ، نَحْوُ (يَضْرِبْنَ) على (ضَرَبْنَ) ، وَ (ضَرَبْنَ) فَرْعٌ .

(٥)والثّاني : أنَّ المَصادِرَ الّتي لا عِلَّةَ فيها ولا زِيادَةَ لا(٦) تَجيءُ إلّا صَحيحَةً ، نَحْوُ ضَرَبْتُهُ ضَرْباً ، وَوَعَدْتُهُ وَعْداً ، وإنَّما تَعْتَلُّ في الزِّيادَةِ وَالتَّغْييرِ . واللهُ أعلمُ

---

(١) في الأصل : (واحداً) بالنصب ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) . (*) في (ع) : (منها) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل (مصدرٌ) بالرفع ، وهو خطأ والتصويب من (ع) .

(٣) في (ع) : (قَدْ بَيَّنّا) ، وهو وَهْمٌ .

(٤) بَيَّنَ الشارح منذ قليل معنى قولهم : المضارع أصل والماضي فرع عليه ، انظر ص ٨٥-٨٦ .

(٥) الواو ساقطة من (ع) . (٦) في (ع) : (ولا) .

بالصَّوابِ .

" قالَ : (١)

مَعْرِفَةُ الأَسْماءِ المَرْفوعَةِ

وَهِيَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ (٢) : مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُ مُبْتَدَأٍ ، وَفاعِلٌ ، وَمَفْعولٌ جُعِلَ الفِعْلُ حَديثاً عَنْهُ ، وَمُشَبَّهٌ بالفاعِلِ في اللَّفْظِ (٣) . "

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمّا كانَ الكَلامُ لا يَتِمُّ إِلّا بِالاسْمِ ، وَلا يَكونُ في كَلامِهِمْ جُمْلَةٌ لَيْسَ فيها اسْمٌ مَرْفوعٌ قَدَّموا الرَّفْعَ عَلى سائِرِ الإِعْرابِ ، لِأَنَّ الرَّفعَ يَسْتَغْني عَنْهُ (٤) ، وَالإِعْرابُ لا يَسْتَغْني عَنِ الرَّفْعِ . فَإِنْ قيلَ : فَقَدْ رَأَيْنا النَّصْبَ يَتَقَدَّمُ عَلى الرَّفْعِ ، نَحْوُ (٥) : إِنَّ زَيْداً كَريمٌ (٦) . قيلَ لَهُ : ذلِكَ عَلى تَشْبيهِ المَفْعولِ المُقَدَّمِ عَلى الفاعِلِ تَوَسُّعاً ، لِأَنَّهُ وَقَعَ في غَيْرِ مَوْقِعِهِ ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَ ذلِكَ .

وَلِكُلِّ واحِدٍ مِنْ هذِهِ الخَمْسَةِ بابٌ يُذْكَرُ فيهِ وَتَأْتي أَحْكامُهُ إِنْ شاءَ اللّهُ .

---

(١) (قال) : ساقطة من (ع) .

(٢) في (ع) : (وهي خمسة : مبتدأ ...).

(٣) في (مل) زيادة : (وهو قسمان : اسم (كان) وأخواتها ، وأخبار (إنّ) وأخواتها) .

(٤) الهاء في (عنه) عائدة إلى (الإعراب) . في (ع) ضبطت (يُسْتَغْنى) بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله وهو خطأ ؛ لأن الرفع لا يستغنى عنه بحال في الجملة المفيدة .

(٥) في (ع) : (نحو قولهم) .

(٦) في (ع) : (لَكَريمٌ) .

بابُ المُبْتَـــدأِ

قالَ[(١)] : " اعْلَمْ أنَّ المُبْتَدأَ : كُلُّ اسْمٍ ابْتَدأْتَهُ ، وَعَرَّيْتَهُ مِنَ العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَعَرَّضْتَهُ لَها ، وَجَعَلْتَهُ أَوَّلاً لِثانٍ ، يَكونُ الثّاني خَبَراً عَنِ الأَوَّلِ وَمُسْنَداً إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ ، تَقولُ : زَيْدٌ قائِمٌ ، وَمُحَمَّدٌ مُنْطَلِقٌ . فَـ (زَيْدٌ) وَ (مُحَمَّدٌ) مَرْفوعانِ بِالابْتِداءِ ، وَما بَعْدَهُما خَبَرانِ (٢) عَنْهُما (٣) " .

اعْلَمْ أَنَّ المُبْتَدأَ أَبداً رَفْعٌ ، وَالمَرْفوعُ لا بُدَّ لَهُ مِنْ عامِلٍ يُؤَثِّرُ فيهِ (٤) الرَّفْعَ ، إِمّا ظاهِرٌ إِلى اللَّفْظِ أَوْ مِنْ جِهَةِ (٥) المَعْنى . وَالعامِلُ في المُبْتَدأِ هُــوَ الابْتِداءُ ، وَالابْتِداءُ : هُوَ (٦) تَعَرّي الاسْمِ مِنَ العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، نَحْــوُ (إِنَّ) وَأَخَواتِها ، وَ (كانَ) وَأَخَواتِها ، وَ (ظَنَنْتُ) وَأَخَواتِها ، وَكَوْنُ الاسْــمِ أَوَّلاً لِثانٍ يَكونُ الثّاني خَبَراً عَنْهُ وَمُسْنَداً إِلَيْهِ .

فَبِمَجْموعِ هذينِ الوَصْفَيْنِ يَكونُ الاسْمُ مُبْتَدأً . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : وَلِمَ كانَ هــذا العامِلُ المَعْنَوِيُّ يَعْمَلُ / الرَّفْعَ دونَ النَّصْبِ وَالجَرِّ ؟ [٢٩/أ]

قيلَ [لَهُ] (٧) : لَمّا كانَ الاسْمُ المُبْتَدأُ لا بُدَّ في الكَلامِ مِنْهُ افْتَقَرَ الكَلامُ إِلَيْهِ ، فَصارَ أَصْلاً ، فَأُعْطِيَ الرَّفْعَ الذي هُوَ أَصْلُ الإِعْرابِ .

وَيَجوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلى المُبْتَدأِ (كانَ) وَأَخَواتُها ، وَ (ظَنَنْتُ) وَأَخَواتُها ، وَ (إِنَّ) وَأَخَواتُها ، لِأَنَّكَ لَمّا أَخْلَيْتَهُ مِنْها جَعَلْتَهُ مُعَرَّضاً لِدُخولِها عَلَيْهِ .

---

(١) (قال) : ساقطة من (ع) . (٢) في (مل) : (خبر) .

(٣) (فزيد ومحمد ... خبران عنهما) : ليست في (ع) .

(٤) (فيه) : ساقطة من (ع) .

(٥) في الأصل : (جهته) وهو تصحيف . والتصويب من (ع) .

(٦) في الأصل : (وهو) ، بإقحام الواو ، والتصويب من (ع) .

(٧) زيادة من (ع) ليست في الأصل .

وَلمّا كانَ المُبْتَدأُ يَفْتَقِرُ إلى خَبَرٍ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْهُ وَيكونُ مُسْنَداً إِلَيْهِ اسْتَحَقَّ الخَبَرُ أَنْ يكونَ مَرْفوعاً ، إِذْ كانَ لابُدَّ في الكَلامِ مِنْهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ: إِنَّ الخبَرَ ارْتَفَعَ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ ثانياً لِلأَوَّلِ ، وَالعامِلُ فيهِ هُوَ المُبْتَدأُ كَما أَنَّ العامِلَ في الفاعِلِ هُوَ الفِعْلُ ، لَمّا وَقَعَ الفاعِلُ ثانياً لِلأَوَّلِ وكانَ رَفْعاً ، كَذلِكَ الخَبَرُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ : إِنَّ الابْتِداءَ رَفَعَ المُبْتَدَأَ ، وَالابْتِداءُ وَالمُبْتَدَأُ جَميعاً رَفَعا الخَبَرَ ، كَما تَقولُ في قَوْلِكَ : إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ : إِنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ مَجْزومٌ بِـ (إِنْ) ، وَفِعْلُ الجَزاءِ مَجْزومٌ بِـ (إِنْ) وَبِفِعْلِ الشَّرْطِ جَميعاً . وَعِنْدَ نُحاةِ الكوفيّينَ أَنَّ المُبْتَدَأَ رَفَعَ الخَبَرَ ، وَالخَبَرَ رَفَعَ المُبْتَدَأَ أَوْ يُسَمّونَهما المُترافِعَيْنِ (١) . وَقَدْ مَضى في كَلامِ (سيبَوَيْهِ) ما يَدُلُّ عَلى ذلِكَ ، لِأَنَّهُ تارَةً يَجْعَلُ المُبْتَدَأَ هُوَ الذي رَفَعَ الخَبَرَ ، وَتارَةً يَقولُ إِنَّ الابْتِداءَ رَفَعَ الخَبَرَ كَما رَفَعَ المُبْتَدَأَ (٢) .

وَاعْلَمْ أَنَّ المُبْتَدَأَ - سَواءٌ تَقَدَّمَ أَوْ (٣) تَأَخَّرَ - لا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً ، وَالفاعِلُ إِنَّما يَكونُ فاعِلاً مَتى وَقَعَ بَعْدَ الفِعْلِ فَإِنْ تَقَدَّمَ الفاعِلُ عَلى الفِعْلِ صارَ عِنْدَهُمْ مُبْتَدَأً وَخَبَراً ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ فاعِلاً ، فصارَ المُبْتَدَأُ أَعَمَّ مِنَ الفاعِلِ فَلِهذِهِ العِلَّةِ وَجَبَ أَنْ يُقَدَّمَ المُبْتَدَأُ عَلى الفاعِلِ .

وَذَهَبَ بَعْضُ النّاسِ إِلى أَنَّ المُبْتَدَأَ مُسْنَدٌ (٤) إِلى الخَبَرِ ، كَما أَنَّ الفِعْلَ مُسْنَدٌ إِلى الفاعِلِ ، وَإِنِ اخْتَلَفا في الحَديثِ عَنْهُما ، لِأَنَّ الفِعْلَ حَديثٌ عَنِ

---

(١) انظر الإنصاف المسألة رقم (٥) : ٤٤/١ ، والتبين عن مذاهب النحويين : ١٢٦ - ١٣٦ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٨٧ .

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٤١ ، ٢٠٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ .

(٣) انظر ص١٦ الحاشية رقم (٢) .

(٤) في الأصل : (مسنداً) بالنصب ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

الفاعِلِ ، وهُوَ مُقدَّمٌ عَلَيْهِ ،والخَبَرُ حَديثٌ عَنِ المُبْتَدَأ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ . وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الإسْنادَ هُوَ إِضافَةُ الشَّيْءِ إلى الشَّيْءِ كَما تَقولُ أَسْنَدْتُ ظَهْري إِلى الحائِطِ أَيْ أَضَفْتُهُ إِلَيْهِ /وَأَنْشَدَ بَيْتَ امْرِئِ القَيْسِ (١) : 11 [٢/٢٩]

١٦ ـ فَلَمّا دَخَلْناهُ أَضَفْنا ظُهورَنا (٢) إِلى كُلِّ حارِيٍّ قَشيبٍ مُشَطَّبِ

أَيْ أَسْنَدْناها . وَالصَّحيحُ أَنَّ المُبْتَدَأَ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ ،وَالخَبَرُ هُوَ المُسْنَدُ ، وَذلِكَ أَنَّكَ جِئْتَ بالأَوَّلِ وَهُوَ المُبْتَدَأُ فَجَعَلْتَهُ أَصْلاً لِما بَعْدَهُ ،وَلَمْ تَبْنِهِ عَلى شَيْءٍ قَبْلَهُ ، ثُمَّ جِئْتَ بِالخَبَرِ فَصارَ فَرْعاً عَلَيْهِ (٢) لِكَوْنِهِ مُحْتاجاً إِلَيْهِ ، فَلِذلِكَ صارَ الثّاني مُسْنَداً إِلى الأَوَّلِ . وَاللّهُ أَعْلَمُ .

---

(١) هو حندج بن حجر بن عمرو آكل المرار الكندي سليل الملوك ، وسيد شعراء الجاهلية ، لقب بامرئ القيس أي رجل الشدة ، وبالملك الضليل وبذي القروح .

انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء : ١/ ٥١ ، والشعر والشعراء : ١ / ١٠٥ ، ومقدمة ديوانه : ٩ ، والمؤتلف والمختلف : ٥ ، وشرح القصائد العشر : ٢ ، ومعلقات العرب : ٦٢ ، وكتاب أمير الشعر في العصر القديم لمحمد صالح سمك .

١٦ ـ البيت من الطويل .

وهو في ديوانه : ٥٣ والرواية فيه (... حارِيٍّ جَديدٍ مُشَطَّبِ) وانظر اللسان : (صير) و (ضيف) ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٣ . والحاريّ : المنسوب إلى الحيرة ، والمقصود : إلى كل رحل حاري . والمشطب : الذي فيه خطوط وطرائق . والقشيب : الجديد .

(٢) في الأصل : (أضفناه) ، وهو بإقحام الهاء ، والتصويب من (ع).

(٢) (عليه) : ساقطة من (ع)

وَهِنْدٌ قائِمَةٌ ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ . وَالمُفْرَدُ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : فيهِ ضَميرٌ ، والآخَرُ : لَيْسَ فيهِ ضَميرٌ . فالذي لَيْسَ فيهِ ضَميرٌ كُلُّ اسْمٍ لَيْسَ فيهِ مَعْنى الفِعْلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخوكَ ، وَعَمْرٌو أَبوكَ ، وَبِشْرٌ(١) صاحِبُكَ ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ مِمّا (٢) هُوَ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ .

12

وَما فيهِ ضَميرٌ : فَهُوَ / ماكانَ مِنْ أَسْماءِ الفاعِلينَ وَالمَفْعولينَ وَالصِّفاتِ المُشَبَّهَةِ بِأَسْماءِ الفاعِلينَ ، نَحْوُ (حَسَنٍ) وَ (كَريمٍ) و (شَريفٍ) وَما أَشْبَهَ ذلِكَ . وَإِذا كانَ الخَبَرُ كَذلِكَ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ، فَيَرْتَفِعُ (٣) ما يَقَعُ بَعْدَهُ ارْتِفاعَ الفاعِلِ(٤) بِالفِعْلِ ، وَيَنْصِبُهُ نَصْبَ المَفْعولِ بِهِ ، تَقولُ : زَيْدٌ ضارِبٌ أَبوهُ بَكْراً ، فَ (أَبوهُ) ارْتَفَعَ بِـ(ضارِبٍ) ارْتِفاعَ الفاعِلِ بِفِعْلِهِ ، وَ(بَكْراً) انْتَصَبَ بِـ(ضارِبٍ) كَما يَنْتَصِبُ بِـ (ضَرَبَ) . [٢٠/م]

وَلا بُدَّ أَنْ يَكونَ الخَبَرُ - إِذا كانَ مُفْرَداً - المُبْتَدَأَ في المَعْنى ، سَواءٌ كانَ فيهِ ضَميرٌ أَوْ (٥) لَمْ يَكُنْ فيهِ ضَميرٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخوكَ ، فَزَيْدٌ أَخوكَ ، وَأَخوكَ زَيْدٌ ، وَكَذلِكَ عَمْرٌو ضارِبٌ ، فَعَمْرٌو هُوَ الضّارِبُ ، وَالضّارِبُ هُوَ عَمْرٌو .

قالَ : " فَإِذا اجْتَمَعَتْ(٦) في الكَلامِ مَعْرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ جَعَلْتَ المُبْتَدَأَ هُوَ المَعْرِفَةَ وَالخَبَرَ هُوَ النَّكِرَةَ ، تَقولُ : زَيْدٌ جالِسٌ ، فَ (زَيْدٌ) هُوَ المُبْتَدَأُ ، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ، و (جالِسٌ) هُوَ الخَبَرُ ، لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ ، فَإِنْ كانا جَميعاً مَعْرِفَتَيْنِ كُنْتَ فيهِما مُخَيَّراً أَيُّهُما شِئْتَ جَعَلْتَهُ المُبْتَدَأَ ، وَجَعَلْتَ الآخَرَ الخَبَرَ ، تَقولُ : زَيْدٌ أَخوكَ

---

(١) في الأصل : (بشراً) بالنصب ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

(٢) في الأصل : (فيما) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٣) في الأصل و (ع) : (فَيَرْفَعُ) وهو تحريف ، والصواب ما أثبته لقوله بعد ذلك : (ارتفاع الفاعل ...)

(٤) في الأصل : (الفِعْلِ) ، وهو وَهْمٌ ، والتصويب من (ع) .

(٥) انظر ص١٦ الحاشية رقم (٢) . (٦) في (ع) و (مل) : (اجتمع)

بـابُ خبَـرِ المُبْتَـدَأِ

قالَ(١) : " وَهُوَ كُلَّ ما أَسْنَدْتَهُ إلى المُبْتَدأِ ، وَحَدَّثْتَ بهِ عَنْهُ ، وَذلِكَ عَلى ضَرْبَيْنِ : مُفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ (٢) . فَإذا كانَ الخَبَرُ مُفرداً فَهُوَ المُبْتَدَأُ في المَعْنى، وَهُوَ مَرْفوعٌ بِالمُبْتَدَأِ ، تَقولُ : زَيْدٌ أَخوكَ ، وَمُحَمَّدٌ صاحِبُكَ ، فَ(زَيْدٌ) هُوَ الأَخُ وَ (مُحَمَّدٌ) هُوَ الصّاحِبُ . "

اعْلَمْ أَنَّ الكَلامَ عَلى ضَرْبَيْنِ : خَبَرٌ ، وَغَيْرُ خَبَرٍ . فَالخَبَرُ (٣) : ما يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضارِبٌ ، وَعَمْرٌو عاقِلٌ ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ . وَقَدْ يَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ ما لَيْسَ بِخَبَرٍ ، وَلكِنَّهُ يَقومُ مَقامَهُ وَيَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وَذلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ هَلْ زُرْتَهُ ، فَ(هَلْ زُرْتَهُ) (٤) اسْتِفْهامٌ ، وَالاسْتِفْهامُ لا يَكونُ خَبَراً ، وَلكِنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّهُ وَيَقومُ مَقامَهُ (٥) . وَكَذلِكَ قَولُكَ : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، وَعَمْرٌو لا تَشْتُمْهُ ، فَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ سَدّا مَسَدَّ الخَبَرِ ، وَلَيْسا بِخَبَرَيْنِ .

وَالخَبَرُ عَلى ضَرْبَيْنِ : مُفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ (٦) . وَالأَصْلُ هُوَ المُفْرَدُ ، وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّ المُفْرَدَ يُوَحَّدُ بِتَوْحيدِ المُبْتَدَأِ ، وَيُثَنّى بِتَثْنِيَتِهِ ، وَيُجْمَعُ بِجَمْعِهِ ، وَيُؤَنَّثُ بِتَأْنيثِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قائِمٌ ، وَالزَّيْدانِ قائِمانِ ، وَالزَّيْدونَ قائِمونَ ،

---

(١) (قال) : ساقطة من (ع) . (٢) في (ع) : (مفردٍ وجملةٍ) بالجر على البدل .
(٣) في (ع) : (والخبر) . (٤) (فهل زرته) : ساقط من (ع) .
(٥) وهذا من قبيل النقل ، وهو أن ينقل المبنى اللغوي من أصل استعماله إلى استعمالٍ آخر من ذلك العَلَمُ المَنْقولُ كَ (فضلٍ) و (أسدٍ) ، والتمييز المنقول عن الفاعلِ نحو : ﴿ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ وَالمَنْقولُ عن المفعول نحو : " زُرِعَتِ الأَرْضُ شَجَراً " .
(٦) في (ع) : (مفرد وجملة) بالجر على البدل .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَخوكَ زَيْـدٌ . »

اعْلَمْ أَنَّ المُبْتَدَأَ يَجِبُ أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً فَأَمّا (١) الخَبَرُ فَيَجوزُ أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً وَيَجوزُ أَنْ يَكونَ نَكِرَةً . وَإِنَّما وَجَبَ(٢) أَنْ يَكونَ المُبْتَدَأُ مَعْرِفَـــةً ؛ لِأَنَّكَ تُريدُ أَنْ تُخبِرَ عَنْ مُخْتَصٍ لِتَسْتَفيدَ (٣) فائِدَةً وَمَتى تَنَكَّرَ المُبْتَدَأُ لَمْ تَكُنْ فيهِ فائِدَةٌ ، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : رَجُلٌ قائِمٌ ، ما اسْتَفَدْتَ(٣) شَيْئاً ؛ لِأَنَّهُ لا تَخْلو الدُّنْيا مِنْ رَجُلٍ قائِمٍ . فَإِذا قُلْتَ : زَيْدٌ قائِمٌ ، أَوْ عَمْرٌو قائِمٌ ، اسْتَفَدْتَ (٣) فائِدَةً . فَإِنْ قَرَّبْتَ النَّكِرَةَ مِنَ المَعْرِفَةِ حَتّى تَجْعَلَهـــا مُتَخَصِّصَةً جازَ أَنْ تَقَعَ مُبْتَدَأَةً ، نَحْوُ قَوْلِنا : رَجُلٌ مِنَ الكوفَةِ عالِمٌ ، أَوْ مـا أَشْبَهَ ذلِكَ(*) . وَلا يَجوزُ أَنْ تَقَعَ النَّكِرَةُ مُبْتَدَأَةً ، وَالمَعْرِفَةُ خَبَراً ؛ لِأَنَّـــكَ إِذا أَخْبَرْتَ بِالمَعْرِفَةِ عَنِ النَّكِرَةِ تَنَكَّرَتْ ، فَلَمْ تَحْصُلْ لَكَ فائِدَةٌ . وَالكَـــلامُ مَبْنِيٌّ عَلى حُصولِ الفائِدَةِ ، فَمَتى تَعَرّى/مِنَ الفائِدَةِ لَمْ يَكُنْ كَلاماً . فَأَمّـا [٢٠/ب] 12
إِذا كانَ مَعَكَ مَعْرِفَتانِ كُنْتَ مُخَيَّراً فيهما (٤) ، تَجْعَلُ أَيَّهُما شِئْتَ المُبْتَدَأَ وَالآخَرَ الخَبَرَ إِذا كانا سَواءً في العَلَمِيَّةِ ، وَالإِفادَةُ تَحْصُلُ مِنْ كُلِّ واحِـدٍ مِنْهُما كَما تَحْصُلُ مِنَ الآخَرِ ، تَقولُ : زَيْدٌ أَخوكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَخـــوكَ زَيْـدٌ ، وَقُرِئَ قَوْلُهُ [تَعالى](٥) ﴿فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلّا أَنْ قالوا﴾ (٦)

---

(١) في (ع) : (وَأَمّا).
(٢) في (ع) : (أَوْجَبَ).
(٣) (٣) (٣) كذا في الأصل و (ع) ، ولو قالَ (لِتُفيدَ) لكان أفضل ؛ لأن المتكلم إنما يفيد السامع بكلامه . وكذلك : (اسْتَفَدْتَ) لو قال : (أَفَدْتَ) لكان أفضل . (*) (ذلك) ، ساقطة من (ع).
(٤) في الأصل (فيها) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٥) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل . وفي (ع) : (وَقُرِئَ في قَوْلِهِ تَعالى).
(٦) النمل : (٥٦) ، والعنكبوت (٢٤) ، (٢٩) .

بِرَفْعِ (الجَوابِ) وَنَصْبِهِ (١) . فَمَنْ رَفَعَ الجَوابَ جَعَلَهُ اسْمَ (كانَ)، و (إلّا أَنْ قالوا) الخَبَرَ . وَمَنْ نَصَبَهُ جَعَلَهُ خَبَرَها، وَ (إلّا أَنْ قالوا) الاسْمَ .

قالَ : " وَأَمّا الجُمْلَةُ : فَهِيَ كُلُّ كلامٍ مُفيدٍ مُسْتَقِلٍ بِنَفْسِهِ . وَهِيَ على ضَرْبَيْنِ: جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَجُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ . وَلا بُدَّ لِكُلِّ واحِدَةٍ مِنْ هاتَيْنِ الجُمْلَتَيْنِ إذا وَقَعَتْ خَبَراً عَنِ المُبْتَدَأِ مِنْ ضَميرٍ يَعودُ إلَيْهِ مِنْها، تَقولُ : زَيْدٌ قامَ أَخوهُ، فَ (زَيْدٌ) مَرفوعٌ بالابْتِداءِ، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ (*)، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، فَالفِعْلُ (قامَ)، والفاعِلُ (أَخوهُ)، وَ (الهاءُ) عائِدَةٌ عَلى (زَيْدٍ) وَلَوْلا الهاءُ (٢) لَما صَحَّتِ المَسْأَلَةُ، وَمَوْضِعُ الجُمْلَةِ رَفْعٌ بِالمُبْتَدَأِ . (٣) "

اعْلَمْ أَنَّ الكَلامَ لَمّا كانَ خَبَراً وَغَيْرَ خَبَرٍ، وَالخَبَرُ جُمْلَةً وَمُفْرَداً، وَالجُمْلَةُ جُمْلَتانِ : إحْداهُما : اسْمِيَّةٌ، وَالأُخْرى : فِعْلِيَّةٌ، وَقَدْ مَضى أَنَّ المُفْرَدَ هُوَ المُبْتَدَأُ في المَعْنى . فَأَمّا الجُمْلَةُ : فَإنَّها كُلُّ كَلامٍ مُفيدٍ مُسْتَغْنٍ عَنْ غَيْرِهِ في الإفادَةِ . وَهِيَ غَيْرُ المُبْتَدَأِ، فَلَمّا كانَ كَذلِكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَكونَ فيها ضَميرٌ يَرْجِعُ إلى المُبْتَدَأِ، لِيَصِحَّ الكَلامُ، وَيُعْلَمَ أَنَّ الثّاني مُتَعَلِّقٌ بالأَوَّلِ . وَالجُمْلَةُ عَلى ضَرْبَيْنِ : جُمْلَةٌ لَها مَوْضِعٌ مِنَ الإعْرابِ، وَجُمْلَةٌ لا مَوْضِعَ لَها مِنَ الإعْرابِ، فَالّتي لَها مَوْضِعٌ مِنَ الإعْرابِ كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ مَوْقِعَ مُفْرَدٍ فَإعْرابُها كَإعْرابِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ

---

(١) قراءة الرفع تنسب إلى الحسن البصري، انظر القراءات الشاذة : ٧٦، وانظر سيبويه : ١ / ٤٧٦ . (*) (بعده) ساقطة من (ع)

(٢) في (مل) : (ولولا هي) .

(٣) في الأصل و (ع) : (بالابتداء)، وما أثبته من (مل) هو مذهب المؤلف في رفع الخبر . انظر ص ١٦٩ .

فَ (زَيْدٌ) مُبْتَدأٌ أوَّلٌ ، وَ (أَبوهُ) مُبْتَدَأٌ ثانٍ ، وَ (مُنْطَلِقٌ) خَبَرٌ عَنِ المُبْتَدَأِ الثّاني ، وَالجُمْلَةُ في مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، وَمَحَلُّها رَفْعٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ نَحَّيْتَ

13 قَوْلَكَ : أَبوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَوَضَعْتَ مَوْضِعَها(*) مُفْرَداً لَظَهَرَ فيهِ الإِعْرابُ ، نَحْوُ / قَوْلِكَ: [٢/٢١]

زَيْدٌ مُنطَلِقٌ . وَكَذلِكَ الجُمْلَةُ المُرَكَّبَةُ مِنَ الفِعْلِ والفاعِلِ بِهذِهِ المَثابَةِ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ أَبوهُ ، لَكانَ (ضَرَبَ أَبوهُ) في مَحلٍ مَرْفوعٍ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ (ضارِبٌ) ، وَكَذلِكَ قَوْلُنا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبوهُ مُنطَلِقٌ ، فَ (أَبوهُ مُنْطَلِقٌ) في مَحَلِ الجَرِّ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً أَبوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَ (أَبوهُ مُنْطَلِقٌ) في مَحَلِ النَّصْبِ ، وَهذا رَجُلٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَ (أَبوهُ مُنْطَلِقٌ) في مَحَلِ الرَّفْعِ ، وَعَلى هذا فَقِسْ .

فَأَمّا الجُمْلَةُ الَّتي لا مَوْضِعَ لَها مِنَ الإِعْرابِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ ضارِبٌ ، فَهذا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَلَيْسَ لَهُما مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرابِ وَكذلِكَ : خَرَجَ زَيْدٌ ، جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفاعِلٍ [وَلَيْسَ لَها مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرابِ](١) ؛ لِأَنَّها لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ المُفْرَدِ . وَإِذا كانَ خَبَرُ المُبْتَدَأِ أَحَدَ الجُمْلَتَيْنِ كانَ في كُلِّ واحِدَةٍ مِنْهُما ضَميرٌ يَرْجِعُ إِلى المُبْتَدَأِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فيهِما ضَميرٌ لَمْ يَصِحَّ الكَلامُ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرٌو ، لَمْ يَصِحَّ ، فَإِنْ قُلْتَ : (إِلَيْهِ) أَوْ (لِأَجْلِهِ) أَوْ (إِلى دارِهِ) صَحَّتِ الجُمْلَةُ بِالهاءِ الرّاجِعَةِ إِلى (زَيْدٍ) ، وَتَقولُ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرٌو غُلامَهُ فالهاءُ راجِعَةٌ إِلى (زَيْدٍ) وَهِيَ صَحَّحَتِ المَسْأَلَةَ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ: هَلّا اكْتَفَوا عَنْ هذا بِأَنْ يَقولوا : ضَرَبَ عَمْرٌو غُلامَ زَيْدٍ ، إِذِ المَعْنى يَصِحُّ في ذلِكَ . قيلَ لَهُ : إِنَّ قَوْلَهُمْ: زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرٌو غُلامَهُ ، الاعْتِناءُ في المَسْأَلَةِ بِـ (زَيْدٍ) ، وَلَوْ قالَ : ضَرَبَ عَمْرٌو غُلامَ زَيْدٍ ، لَمْ يَكُنِ الاعْتِناءُ بِهِ بَلْ كانَ

(*) في (ع) : (موضعه).

(١) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

إخباراً عَنِ الضَّرْبِ فَقَطْ ، وَغَرَضُهُمْ في تِلْكَ المَسْأَلَةِ الاعْتِناءُ بِـ(زَيْدٍ) وَالإِخْبارُ جَميعاً .

قالَ :" وَتَقولُ : زَيْدٌ أَخوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَـ(زَيْدٌ) مَرْفوعٌ بِالابْتِداءِ ، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، فالمُبْتَدَأُ (أَخوهُ) ، وَالخَبَرُ (مُنْطَلِقٌ) ، وَ(الهاءُ) عائِدَةٌ عَلى (زَيْدٍ) أَيْضاً ، وَمَوْضِعُ الجُمْلَةِ رَفْعٌ بِالمُبْتَدَأِ ، وَلَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو (١) ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ في الجُمْلَةِ ضَميرٌ يَعودُ عَلى المُبْتَدَأِ . فَإِنْ قُلْتَ : (إِلَيْهِ) أَوْ (مَعَهُ) أَوْ نَحْوُ ذلِكَ صَحَّتِ المَسْأَلَةُ لِأَجْلِ الهاءِ العائِدَةِ . فَأَمّا قَوْلُهُمْ : (السَّمْنُ مَنَوانِ (٢) بِدِرْهَمٍ (٣)) 13 فَإِنَّما تَقْديرُهُ / السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفوا مِنْهُ لِلْعِلْمِ بِهِ [٢١/ب] وَكَذلِكَ قَوْلُهُمْ : (البُرُّ الكُرُّ (٤) بِسِتّينَ) (٥) أَي الكُرُّ مِنْهُ بِسِتّينَ ."

اعْلَمْ أَنَّ الجُمْلَةَ لَمّا كانَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ جُزْأَيْنِ : إِمّا مِنِ اسْمٍ وَاسْمٍ ، أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ، فَكانَ (٦) المُبْتَدَأُ أَحَدَ (٧) جُزْأَيِ الجُمْلَةِ ، وَالمُبْتَدَأُ قَدْ بَيَّنّا

---

(١) في (مل) : (عمرو) . (٢) المنوان : مثنى (منا) وهو المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره . / اللسان (منى) / .

(٣) القول في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٩١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٩١ والمغني : ٢ / ٦٧٣ ، والمساعد : ١ /٢٣٣ ، والهمع ١ / ٩٧ ، ٢٤٦ .

(٤) الكر : مكيال لأهل العراق وهو يعادل عندهم ستون قفيزاً / اللسان (كرر) /

(٥) القول في : شرح الكافية للرضي : ١ /٩١ ، والمفصل : ٢٤ ، وشرحه لابن يعيش : ١ / ٩١ وشرح ملاجامي على الكافية : ٧٧ . وورد قول قريب منه في المقتضب : ٣/ ٢٥٨ وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٤٤ .

(٦) في (ع) : (كان) بغير الفاء .

(٧) في (ع) : (إحدى) .

أنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً ، وَالْجُمْلَةُ عَلى كُلِّ حالٍ نَكِرَةٌ ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَعْرِفَةِ إِلّا أَنْ يَكونَ فيها ضَميرٌ مُتَعَلِّقٌ بِالأَوَّلِ ، وَجَبَ (١) إِظْهارُ الضَّميرِ في الجُمْلَةِ ؛ لِيَرْجِعَ إِلى الأَوَّلِ . فَأَمّا قَوْلُهُمْ : (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ) فَإِنَّما حَذَفوا الضَّميرَ لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ لِأَنَّكَ إِذا قُلْتَ : (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ) فَإِنَّكَ إِنَّما تُخْبِرُ عَنْهُ لا عَنِ العَسَلِ وَالزَّيْتِ ، فَصارَ قَوْلُنا (مِنْهُ) مَعْلوماً . وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ ، فَحُذِفَ وَهُوَ مُرادٌ تَخْفيفاً . وَقَدْ يَحْذِفونَ [الخَبَرَ] (٢) تارَةً . وَالمُبْتَدَأَ تارَةً بِأَسْرِهِما (٤) ، فَحَذْفُ البَعْضِ أَيْسَرُ مِنْ حَذْفِ الكُلِّ ، وَقَدْ جاءَ في القُرْآنِ مِثْلُ ذلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾ (٥) وَالتَّقْديرُ -وَاللّهُ أَعْلَمُ- إِنَّ ذلِكَ مِنْهُ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ فَحَذَفَ (مِنْهُ) لِلْعِلْمِ بِهِ (٦) .

قالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ قَدْ يَقَعُ خَبَراً عَنِ المُبْتَدَإِ ، وَهُوَ عَلى ضَرْبَيْنِ : ظَرْفُ زَمانٍ ، وَظَرْفُ مَكانٍ . وَالمُبْتَدَأُ عَلى ضَرْبَيْنِ : جُثَّةٌ ، وَحَدَثٌ . فَالجُثَّةُ : هُوَ الشَّخْصُ (٧) . وَالحَدَثُ : هُوَ المَصْدَرُ ، نَحْوُ (القِيامِ) وَ (القُعودِ) .

فَإِذا كانَ المُبْتَدَأُ جُثَّةً وَوَقَعَ الظَّرْفُ خَبَراً عَنْهُ لَمْ يَكُنْ ذلِكَ الظَّرْفُ إِلّا مِنْ ظُروفِ المَكانِ ، تَقولُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ فَ (زَيْدٌ) مَرْفوعٌ بِالابْتِداءِ ، وَالظَّرْفُ بَعْدَهُ

---

(١) جملة : (وَجَبَ) جواب (لما) . (٢) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

~~(٣) زيادة يقتضيها السياق~~ .

(٤) المراد أنهم قد يحذفون المبتدأ بأسره والخبر بأسره ، وما حذف في قولهم (السمن ...) هو الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ وهو جزء من الخبر فحذفه أيسر من حذف المبتدأ أو الخبر .

(٥) الشورى : (٤٣) .

(٦) الأولى اعْتِبارُ اسْمِ الإِشارَةِ هو الرابط نحو قوله تعالى : ﴿وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ﴾ .

(٧) في (مل) : (فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو زيد وعمرو) .

خَبَرٌ عَنْهُ ، وَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ خَلْفَكَ ، فَحَذَفَ اسْمَ الفاعِلِ تَخْفيفاً لِلْعِلْمِ(١) بِهِ ، وَأُقيمَ الظَّرْفُ مَقامَهُ ، فَانْتَقَلَ الضَّميرُ الذي كانَ في اسْمِ الفاعِلِ إلى الظَّرْفِ ، وَارْتَفَعَ ذلِكَ الضَّميرُ بِالظَّرْفِ كَما كانَ يَرْتَفِعُ بِاسْمِ الفاعِلِ . وَمَوْضِعُ الظَّرْفِ رَفْعٌ بِالمُبْتَدَأِ . وَلَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، أَوْ نَحْوُ ذلِكَ لَمْ يَجُزْ ذلِكَ(٢) ؛ لِأَنَّ ظُروفَ الزَّمانِ لا تَكونُ أَخْباراً عَنِ الجُثَثِ(٣)؛ لِأَنَّهُ لا فائِدَةَ في ذلِكَ . "

اعْلَمْ أَنَّ المَكانَ وَالزَّمانَ لَمّا كانا يُحيطانِ بِالأَشْياءِ(٤) ، وَالأَشْياءُ 14
كُلُّها حاصِلَةٌ فيهِما(٥) سُمِّيَتِ الأَمْكِنَةُ وَالأَزْمِنَةُ / ظُروفاً تَشْبيهاً بِظُروفِ المائِعاتِ [٢ب/٩] وَالجامِداتِ ؛ لِأَنَّهُ مُحالٌ أَنْ يوجَدَ فِعْلٌ في غَيْرِ مَكانٍ وَزَمانٍ ، وَكَذلِكَ جِسْمٌ أَيْضاً ، فَصارَتِ الأَمْكِنَةُ وَالأَزْمِنَةُ ظُروفاً لَها .

فَأَمّا ظَرْفُ المَكانِ فَإِنَّهُ يُخْبَرُ بِهِ عَنْ أَسْماءِ الأَعْيانِ وَعَنْ أَسْماءِ الأَحْداثِ ، تَقولُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، وَالقِتالُ خَلْفَكَ . وَإِنَّما صَحَّ الإِخْبارُ بِهِ عَنِ العَيْنِ وَالحَدَثِ ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذا وُجِدَ في مَكانٍ لَمْ يُوجَدْ في ذلِكَ الوَقْتِ وَفي تِلْكَ الحالِ في مَكانٍ آخَرَ ، فَصَحَّتِ الفائِدَةُ بِهِ . وَكَذلِكَ الحَدَثُ ؛ لِأَنَّ وُجودَ الحَدَثِ في مَكانٍ يَدُلُّ عَلى حُصولِهِ فيهِ دونَ غَيْرِهِ مِنَ الأَمْكِنَةِ ، فَصَحَّتْ بِهِ الفائِدَةُ .

فَأَمّا ظَرْفُ الزَّمانِ فَإِنَّهُ يَكونُ خَبَراً عَنِ الأَحْداثِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : القِتالُ السّاعَةَ ، وَالصَّلاةُ يَوْمَ الجُمُعَةِ . وَلا يَجوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الأَعْيانِ وَإِنَّما لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ العَيْنَ إِذا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالزَّمانِ لا يَدُلُّ عَلى عَدَمِهِ في زَمانٍ ، إِذْ كانَ طولُ الزَّمانِ عَلى حالَةٍ واحِدَةٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ الإِخْبارُ عَنْهُ بِالزَّمانِ . فَإِنْ أَدْخَلْتَ حَرْفَ الجَرِّ عَلى ظَرْفِ الزَّمانِ جازَ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ العَيْنِ(٦) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ

---

(١) في (ع) و (مل) (وللعلم) .

(٢) (ذلك) : ليست في (مل) .

(٣) في (مل) : (الجثة) .

(٤) في (ع) : (بالأشياءِ كُلِّها) .

(٥) في (ع) : (فيها) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : (الغير) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

في يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ ، لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الظَّرْفَ مَوْصوفاً ، فَوَقَعَ خَبَراً عَـن الجُثَّةِ بِصِفَتِهِ .

وَكُلُّ واحِدٍ مِنْ ظَرْفي الزَّمانِ وَالمَكانِ إِذا وَقَعَ خَبَراً عَنِ المُبْتَدَأِ فَإِنَّ (١) المُرادَ بِهِ أَنَّهُ قامَ مَقامَ الخَبَرِ وَنابَ عَنْهُ (٢) . وَإِنَّما أُطْلِقَ عَلَيْهِ الخَبَرُ مَجازاً ، أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَنا : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، التَّقْديرُ : زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ خَلْفَكَ ، فَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (مُسْتَقِرٌّ) خَبَرُهُ ، ثُمَّ حُذِفَ (٣) الخَبَرُ تَخْفيفاً لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَأَقاموا الظَّرْفَ مَقامَهُ ، وَكانَ في (مُسْتَقِرٍّ) ضَميرٌ مَرْفوعٌ بِأَنَّهُ فاعِلٌ ، فَنَقَلوهُ إِلى الظَّرْفِ ، فَصارَ الظَّرْفُ يَرْفَعُ الضَّميرَ ، كَما كانَ (مُسْتَقِرٌّ) يَرْفَعُهُ ، فَلَفْظُ الظَّرْفِ نَصْبٌ بِأَنَّهُ مَفْعولٌ لِـ (مُسْتَقِرٍّ) وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ ، لِأَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ وَفيهِ ضَميرٌ مَرْفوعٌ بِالظَّرْفِ لِنِيابَتِهِ عَنْ (مُسْتَقِرٍّ) فَاعْلَمْ ذلِكَ .

قالَ : " فَأَمّا قَوْلُهُمْ : (اللَّيْلَةَ الهِلالُ) (٤) فَإِنَّما تَقْديرُهُ (٥) : اللَّيْلَةَ حُـدوثُ الهِلالِ أَوْ طُلوعُ الهِلالِ ، فَحُذِفَ المُضافُ / وَأُقيمَ المُضافُ إِلَيْهِ مَقامَهُ ، قـالَ [٢٠/ب] اللهُ سُبْحانَهُ : ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الَّتي كُنّا فيها﴾ (٦) أَيْ : أَهْلَ القَرْيَةِ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشّاعِرِ (٧) :

---

(١) في (ع) : (فانه) باقحام الهاء .
(٢) وهذا من قبيل النقل انظر ص٩٢ الحاشية رقم (٥) .
(٣) في (ع) : (فحذف) .
(٤) القول في : سيبويه : ١ / ٢٠٨ المقتضب : ٣ / ٢٧٤ ، ٤ / ٣٥١ ، والتبصرة ١ / ١٠٣ ، وشرح المفصل : ١ / ٩٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٩٤ ، وشـرح الكافية الشافية : ١ / ٣٥١ ، والمساعد : ١ / ٢٣٧ ، والهمع ١ / ٩٩ ، وشرح التصريح : ١ / ١٦٧ .
(٥) في (مل) : (فعلى معنى) .
(٦) يوسـف : (٨٢) .
(٧) هو قيس بن حصين الحارثي .

١٧ - أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجونَهُ

أي : أَكُلَّ عامٍ حُدوثُ نَعَمٍ . (١) »

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمّا بَيَّنَ أَنَّ ظَرْفَ الزَّمانِ لا يَكونُ خَبَراً عَنِ الجُثَّةِ احْتاجَ أَنْ يُبَيِّنَ هذِهِ المَسائِلَ ، لِأَنَّ فيها إِشْكالاً لِمَنْ [لَمْ] (*) يَقِفْ عَلَيْها ، وَذلِكَ أَنَّ (الهِلالَ) جُثَّةٌ وَ (اللَّيْلَةَ) ظَرْفُ زَمانٍ ، وَقَدْ قالوا : (اللَّيْلَةَ الهِلالُ) ، فَ (الهِلالُ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (اللَّيْلَةَ) خَبَرٌ عَنْهُ ، وَإِنَّما فَعَلوا ذلِكَ ، لِأَنَّهُمْ أَقاموا [(الهِلالَ)] (٢) مَقامَ المَحْذوفِ ، فَيَكونُ الكَلامُ عَلى حَذْفِ المُضافِ وَإِقامَةِ المُضافِ إِلَيْهِ مَقامَهُ وَالتَّقْديرُ : حُدوثُ الهِلالِ ، أَوْ طُلوعُ الهِلالِ اللَّيْلَةَ ، فَحَذَفَ (الحُدوثَ) أَوِ (الطُّلوعَ) وَهُما مَرْفوعانِ وَأُقيمَ (الهِلالُ) - وَكانَ مَجْروراً (٣) بِالإِضافَةِ مَقامَهُما فَارْتَفَعَ ، فَيَكونُ الظَّرْفُ عَلى هذا التَّقْديرِ خَبَراً عَنِ الحَدَثِ لا عَنِ الجُثَّةِ ، وَكَذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ :

أَكُلَّ عامٍ [نَعَمٌ] (٤) ...

---

١٧ - البيتان من مشطور الرجز . وهما من شواهد سيبويه : ١ / ٦٥ ، وانظر مجاز القرآن : ٣٦٢/١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٤٦ والمخصص : ١٧/ ١٩ ، والإنصاف : ١ /٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٥٢ ، والمساعد ١ / ٢٣٧ ، والخزانة : ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، واللسان (نعم) برواية : (في كُلِّ عامٍ ...) والمقاصد : ١ / ٥٢٨ . والأَوَّلُ منهما في اللسان : (أبل) والرواية فيه : (أَكُلَّ عامٍ نَعَماً ...) بِالنَّصْبِ ، وَنَسَبَ ذلِكَ إلى سيبويه ورواية الكتاب الرفع . وضبط في (مل) : (تُنْتِجونَهُ) بضم التاء ، وكذلك في شرح الكافية الشافية . واللقاح : ماء الفحل ، يقال : ألقح الفحل الناقة إذا أتاها فأحبلها . وأنتجت الناقة : إذا ولدت . وانظر قصة الأبيات في الخزانة .

(*) (لم) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل.

(١) في (مل) زيادة : (أو احراز نعم) . (٢) في الأصل : (الليلة) ، وهو خطأ والتصويب من (ع) .
(٣) (وكان) : ساقط من (ع) . (٤) زيادة من (ع) .

فَ (العامُ) ظَرْفُ زمانٍ ، وَ (كُلُّ) لَمّا أَضافَها إلى ظَرْفِ الزّمانِ صارَتْ هِيَ أَيْضاً ظَرْفَ زمانٍ بإضافتِها إِلَيْهِ . وَ (النَّعَمُ) هِيَ الإِبِلُ ، وَهِيَ المُبْتَدأُ ، وَالخَبَرُ عَنْها هُوَ ظَرْفُ الزّمانِ الّذي هُوَ (كُلَّ عامٍ) ، وَالتَّقْديرُ : حُدوثُ نَعَمٍ كُلَّ عامٍ ، فَالظَّرْفُ إِنَّما هُوَ خَبَرٌ عَنِ الحُدوثِ لا عَنِ الجُثَّةِ . وَاللّهُ أَعْلَمُ .

قالَ : " فَإِنْ كانَ المُبْتَدَأُ حَدَثاً جازَ وُقوعُ كُلِّ واحِدٍ مِنَ الظَّرْفَيْنِ خَبَراً عَنْهُ ، تَقولُ : قِيامُكَ خَلْفَ زَيْدٍ ، وَقُعودُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، وَالتَّقْديرُ : قِيامُكَ كائِنٌ خَلْفَ زَيْدٍ ، وَقُعودُكَ كائِنٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فَحُذِفَ اسْما (١) الفاعِلَيْنِ ، وَأُقيمَ الظَّرْفانِ مَقامَهُما فَانْتَقَلَ الضَّميرُ (٢) إِلَيْهِما . "

اعْلَمْ أَنَّ ظَرْفَ المَكانِ أَعَمُّ فائِدَةً مِنْ ظَرْفِ الزَّمانِ ، لِأَنَّهُ يَقَعُ خَبَراً عَنِ العَيْنِ وَالحَدَثِ ، وَظَرْفُ الزّمانِ لا يَقَعُ خَبَراً إِلّا عَنِ الحَدَثِ فَقَطْ . وَقَدْ مَضى ذِكْرُ العِلَّةِ في ذلِكَ ، وَبَيانُ المَحْذوفِ مِنْهُ ، فَلا طائِلَ في إِعادَتِهِ .

قالَ : " وَتُقامُ حُروفُ الجَرِّ / مَقامَ الظُّروفِ ، وَذلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ مِنَ الكِرامِ ، [٢٢/] 15
وَقَفيزُ البُرِّ بِدِرْهَمَيْنِ ، وَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ كائِنٌ مِنَ الكِرامِ ، وَقَفيزُ البُرِّ كائِنٌ بِدِرْهَمَيْنِ ، ثُمَّ عَمِلَ فيهِما كَما عَمِلَ في الظَّرْفِ ، وَالظَّرْفُ وَما أُقيمَ مَقامَهُ جارِيانِ مَجْرى المُفْرَدِ الَّذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . "

اعْلَمْ أَنَّ حُروفَ الجَرِّ إِذا وَقَعَتْ أَخْباراً لِلْمُبْتَدَأِ جَرَتْ مَجْرى الظُّروفِ في نِيابَتِها عَنِ الخَبَرِ وَانْتِقالِ الضَّميرِ إِلَيْها وَرَفْعِها لَهُ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : زَيْدٌ في الدّارِ أَبوهُ ، فَ (أَبوهُ) مُرْتَفِعٌ بِ (في) عَلى تَقْديرِ ارْتِفاعِهِ بِالفِعْلِ . وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ وَما أُقيمَ مَقامَهُ في مَحَلِّ مُفْرَدٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ

---

(١) في (مل) : (أسماء) .

(٢) في (ع) و (مل) : (الضميران) .

في الدّارِ أَبوهُ ، أَوْ خلفكَ أَبوهُ ، فَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ أَبوهُ ، فَ (أَبوهُ) مُرْتَفِعٌ (١) بِمُفْرَدٍ ، فَعُلِمَ أَنَّها قائِمَةٌ مَقامَ المُفْرَدِ الَّذي هُوَ (مُسْتَقِرٌّ) أَوْ (كائِنٌ) . وَقَدْ تَقَعُ هذِهِ الظُّروفُ في مَوْضِعِ (٢) الجُمْلَةِ ، وَذلِكَ أَنَّها تَكونُ صِلاتٍ لِلْمَوصولِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : جاءَني الَّذي في الدّارِ ، كَما تَقولُ : جاءَني الَّذي أَبوهُ كَريمٌ ، وَالَّذي خَرَجَ أَبوهُ ، فَوَقَعَتِ الجُمْلَتانِ صِلَةً لِـ (الَّذي) ، ثُمَّ وَقَعَ الظَّرْفُ مَوْقِعَها ، فَعُلِمَ أَنَّهُ (٣) في مَحَلِّ الجُمْلَةِ وَإِنْ كانَ نائِباً عَنْ مُفْرَدٍ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُظْهَرَ اسْمُ الفاعِلِ مَعَ الظَّرْفِ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ نابَ عَنْهُ ، فَلا يُجْمَعُ بَيْنَهُما ، لِأَنَّ إِظْهارَ اسْمِ الفاعِلِ يُزيلُ مَعْنى الظَّرْفِ ، أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَزَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ عِنْدَكَ ، بَيْنَهُما فَرْقٌ . فَإِنْ قيلَ فَقَدْ قالَ اللّٰهُ تَعالى : ﴿فَلَمّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ (٤) فَأَظْهَرَ اسْمَ الفاعِلِ مَعَ الظَّرْفِ . قيلَ لَهُ : لَيْسَ قَوْلُهُ تَعالى ﴿فَلَمّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ بِمَعْنى (*) فَلَمّا رَآهُ عِنْدَهُ . وَإِنَّما (٥) أَرادَ - وَاللّٰهُ أَعْلَمُ - ثَباتَهُ وَاسْتِقْرارَهُ في مَكانِهِ ، كَأَنَّهُ لَيْسَ مِمّا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلى مَوْضِعٍ . وَاللّٰهُ أَعْلَمُ بِالصَّوابِ .

قالَ : " وَيَجوزُ تَقْديمُ خَبَرِ المُبْتَدَأِ عَلَيْهِ ، تَقولُ : قائِمٌ زَيْدٌ ، وَخَلْفَكَ بَكْرٌ ، وَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ قائِمٌ ، وَبَكْرٌ خَلْفَكَ ، فَقُدِّمَ الخَبَرانِ اتِّساعاً وَفيهِما ضَميرٌ ، لِأَنَّ النِّيَّةَ فيهِما التَّأْخيرُ . "

---

(١) في (ع) : (يرتَفِعُ) . (٢) في (ع) : (موقع) .
(٣) في الأصل : (أنها) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .
(٤) النمل : (٤٠) . (*) في (ع) : (معنى) بسقوط الباء .
(٥) في الأصل : (فَإنما) ، وما أثبته من (ع) .

اعْلَمْ أَنَّ خبرَ المُبْتَدَأِ يَقَعُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : ضَرْبٌ يَلْزَمُ تأخيرُهُ عَنِ المُبْتَدَأِ ولا يَجوزُ / تَقْديمُهُ عَلَيْهِ . وَضَرْبٌ يَلْزَمُ تَقْديمُهُ على المُبْتَدَأِ ، ولا [٢٢/ر] يَجوزُ تأخيرُهُ عَنْهُ . وَضَرْبٌ يَجوزُ تَقْديمُهُ وَتأخيرُهُ .

فَأَمّا الّذي يَلْزَمُ تأخيرُهُ ولا يَجوزُ تَقْديمُهُ : فَأَنْ يَكونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً ، والمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً ، فَلا بُدَّ مِنْ تَقْديمِ المُبْتَدَأِ عَلى الخَبَرِ ؛ لِأَنَّكَ - لَوْ لَمْ يُعْمَلْ(١) ذلِكَ - لَمْ تَدْرِ أَيُّهما المُبْتَدَأُ فَلَمّا كانَ التَّقْديمُ يُزيلُ الإِشْكالَ ، وَيُفيدُ المَعْنى لَزِمَ التَّقْديمُ . وَأَمّا ما يَلْزَمُ تَقْديمُهُ : (٢) فَأَنْ يَكونَ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً ، والخَبَرُ ظَرفاً أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لي عَلَيْهِ أَلْفانِ ، وَتَحْتَهُ بِساطانِ ، وَإِنَّما لَزِمَ التَّقْديمُ ؛ لِأَنَّ الظَّرفَ وَحَرفَ الجَرِّ مِمّا يوصَفُ بِهِ المُبْتَدَأُ [النَّكِرَةُ] (٣) ، والظَّرْفُ في مَحَلِّ النَّكِرَةِ ، فَلَوْ أُخِّرَ عَنْهُ لاشْتَبَهَ بِالصِّفاتِ ، وَإِذا قُدِّمَ زالَ الاشْتِباهُ ؛ إِذْ(٤) كانَ الوَصْفُ لا يَتَقَدَّمُ عَلى مَوْصوفِهِ وَلا الصِّلَةُ عَلى مَوْصولِها .

وَأَمّا الثّالِثُ - وَهُوَ ما ذَكَرَهُ ابْنُ جِنّيّ - : فَإِنَّما قُدِّمَ اتِّساعاً وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّأْخيرُ ، فَتَقولُ : قائِمٌ زَيْدٌ ، وَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ (٥) قائِمٌ ، وَفي (قائِمٍ) ضَميرٌ يَرْجِعُ إِلى (زَيْدٍ) فَقُدِّمَ عَلَيْهِ ؛ إِذْ كانَتِ النِّيَّةُ بِهِ التَّأْخيرُ ، هذا مَذْهَبُ (سيبَوَيْهِ) (٦) ، وَكَذلِكَ قَوْلُنا : في الدّارِ زَيْدٌ ، (زَيْدٌ) مَرْفوعٌ بِالابْتِداءِ ،

---

(١) في (ع) (تَعْمَلْ) .

(٢) من (ع) في الأصل (فأما لا يجوز تقديمه) وهو وهم من الناسخ .

(٣) زيادة من (ع) ، والعبارة فيها (... مما يوصف به النكرة ، والظرف...) وفي الأصل (... به المبتدأ ، والظرف) والمعنى يتم بالجمع بينهما .(*) في (ع) : (أخبر) وهو تحريف .

(٤) في الأصل : (إذا) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٥) في الأصل (زيداً) ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

(٦) انظر الكتاب : ١ / ٢٧٨ .

وَ (في الدّارِ) خَبَرٌ عَنْ (زَيْدٍ) ، وَفي الظَّرْفِ ضَميرٌ يَرْجِعُ إلى (زَيْدٍ) ، وَإنْ كانَ مُقَدَّماً عَلَيْهِ . وَعِنْدَ (أَبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ) (١) أَنَّ (زَيْداً) مَرْفوعٌ بِالظَّرْفِ كَما يَرْتَفِعُ بِالفِعْلِ إذا قالَ : قامَ زَيْدٌ ، وَكَما يَرْفَعُهُ (سيبَوَيهِ) بِالظَّرْفِ إذا كانَ مُعْتَمِداً عَلى ما قَبْلَهُ ، نَحْوُ قَوْلِنا : زَيْدٌ في الدّارِ أَبوهُ ، فَ (أَبوهُ) يَرْتَفِعُ بِـ (في الدّارِ) في هذِهِ المَسْأَلَةِ بِلا خِلافٍ بَيْنَهُمْ . وَمَنْ رَفَعَ بِالظَّرْفِ لَمْ يَجُزْ عِنْدَهُ : (في أَكْفانِهِ دُرِجَ المَيِّتُ) ، وَلا (٢) (في بَيْتِهِ يُؤْتى الحَكَمُ) (٣) ؛ لِأَنَّهُ يَكونُ عِنْدَهُ ضَميرٌ قَبْلَ الذِّكْرِ . وَ (سيبَوَيْهِ) وَأَصْحابُهُ يُجيزونَ ذلِكَ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ بِهِ التَّأْخيرُ . وَيَجوزُ تَقْديمُ الخَبَرِ وَهُوَ جُمْلَةٌ كَما جازَ وَهُوَ مُفْرَدٌ ، تَقولُ : مُنْطَلِقٌ أَبوهُ زَيْدٌ ، عَلى تَقْديرِ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَبوهُ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشّاعِرِ (٤) :

١٨ - إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ ... أَبوهُ وَلا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٩) من كتاب التبيين ص١٣٧ .

(٢) (لا) ساقطة من (ع) .

(٣) المثل في : كتاب الأمثال : ٥٤ ، وجمهرة الأمثال للعسكري : ٢ / ١٠١ ، ومجمع الأمثال للميداني : ٢ / ٧٢ والمستقصى في أمثال العرب : ٢ / ١٨٣ ، وانظر المقتضب : ٤ / ١٠٢ ، واللسان (حكم) . وهو مما حكته العرب على ألسنة الحيوانات إذ قالوا : إن الضبع التقط ثمرة ، فاختلسها الثعلب ، فأكلها فانطلقا يختصمان إلى الضَّبِّ ، فقالت الضبع : يا أبا الحسل . فقال : سميعاً دعوت . قالت : أتيناك لنختصم إليك . قال : عدلاً حكمتما . قالت : فاخرجْ إلينا . قال : في بيته يُؤْتى الحَكَمُ . قالت : إني وجدت ثمرة . قال : حلوة فكليها . قالت : فاختلسها الثعلب . قال : لنفسه بغى الخير . قالت : فلطمتُهُ . قال : بحقك أخذت . قالت : فلطمني . قال : حُرٌّ انتصر . قالت : فاقض بيننا . قال : قد قضيت . فجرت أقول الضَّبِّ كلها أمثالاً . وفي بعضها بدل الضبع الأرنب .

(٤) هو الفرزدق .

١٨ - البيت من الطويل . وهو من قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبدالملك . انظر ديوانه : ١/٢٥٠ ، وانظر الخصائص : ٢/٣٩٤ ، والمغني : ١٢٤ ، والهمع : ١ / ١١٨ والمقاصد : ١ / ٥٢٥ . (محارب) و (كليب) : اسما قبيلتين .

16 /تَقْديرُهُ : أَبوهُ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ ، فَـ (أَبوهُ) مُبْتَدَأٌ ، وَقَوْلُهُ : (ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ جُمْلَةٌ . [٢٤/م]

قالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ المُبْتَدَأَ قَدْ يُحْذَفُ تارَةً ، وَيُحْذَفُ الخَبَرُ أُخْرى ، وَذلِكَ إِذا كانَ في الكَلامِ دَلالَةٌ عَلى المَحْذوفِ ، فَإِذا قالَ لَكَ القائِلُ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : زَيْدٌ ، أَيْ : زَيْدٌ عِنْدي ، فَحَذَفْتَ (عِنْدي) وَهُوَ الخَبَرُ . وَإِذا قالَ لَكَ : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتَ : صالِحٌ ، أَيْ : أَنا صالِحٌ ، فَحَذَفْتَ (أَنا) وَهُوَ المُبْتَدَأُ .

قالَ اللّهُ سُبْحانَهُ : ﴿ طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ ﴾ (١) ، أَيْ : طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِما ، وَإِنْ شِئْتَ كانَ التَّقْديرُ : أَمْرُنا طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ ، كَما قالَ الشّاعِرُ (٢) :

١٩ ـ فَقالَتْ عَلى اسْمِ اللّهِ أَمْرُكَ طاعَــةٌ
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ ما لَــمْ أُعَــوَّدِ "

---

(١) محمد : (٢١) .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

١٩ ـ البيت من الطويل،

وهو في ملحقات ديوانه : ٤٨٢ ، وانظر الخصائص : ٢ / ٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٢٠ ، والخزانة : ٢ / ١٥٠ .

وصدره في المغني : ٧٠١ .

اعْلَمْ أَنَّ الحَذْفَ إِنّما جازَ اخْتِصاراً وَإِيْجازاً لِلْعِلْمِ بِهِ ، فَمِنَ المَحْذوفِ ما يُحْذَفُ وَيَجوزُ إِظْهارُهُ ، وَمِنْهُ ما يُحْذَفُ وَلا يَجوزُ إِظْهارُهُ .

فَمِمّا حُذِفَ وَلا يَجوزُ إِظْهارُهُ خَبَرُ المُبْتَدَإِ الواقِعِ بَعْدَ (لَوْلا) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ ، وَالتَّقْديرُ : لَوْلا زَيْدٌ مَوْجودٌ أَوْ حاضِرٌ لأَكْرَمْتُكَ . وَلا يَجوزُ إِظْهارُ الخَبَرِ هاهُنا ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ مَرْفوضٌ ، وَلا يَجوزُ أَنْ يَكونَ قَوْلُكَ : لأَكْرَمْتُكَ ، هُوَ الخَبَرُ ؛ لِأَنَّ ذلِكَ جُمْلَةٌ ، وَلَيْسَ فيها ذِكْرٌ يَعودُ إِلى (زَيْدٍ) فَإِذا بَطَلَ أَنْ يَكونَ خَبَراً عُلِمَ أَنَّ الخَبَرَ مَحْذوفٌ . وَإِنّما لَمْ يَحْسُنْ إِظْهارُ الخَبَرِ ؛ لِأَنَّ (لَوْلا) تَدُلُّ عَلى الوُجودِ ؛ لِأَنَّها مَوْضوعَةٌ لِامْتِناعِ الشَّيْءِ لِوُجودِ غَيْرِهِ ، وَالَّذي يَدُلُّ عَلى الوُجودِ لا يَحْتاجُ أَنْ يُذْكَرَ مَعَهُ الوُجودُ ؛ فَلِهذِهِ العِلَّةِ رَفَضوا إِظْهارَ الخَبَرِ في هذا المَوْضِعِ .

وَمِمّا حُذِفَ خَبَرُهُ وَيَجوزُ إِظْهارُهُ قَوْلُهُمْ : زَيْدٌ قائِمٌ وَعَمْرٌو . وَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ قائِمٌ وَعَمْرٌو قائِمٌ . فَحَذَفَ الثّاني لِدَلالَةِ الأَوَّلِ عَلَيْهِ ، وَكَذلِكَ لَوْ كانَ الخَبَرُ جُمْلَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ قائِمٌ أَبوهُ وَعَمْرٌو . وَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ قائِمٌ أَبوهُ ، وَعَمْرٌو قائِمٌ أَبوهُ ، فَحَذَفَ الجُمْلَةَ وَهِيَ في مَوْضِعِ خَبَرٍ ، وَعَلَيْهِ

16 [٢٤/ب] / حُمِلَ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿وَاللّائي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللّائي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (١) وَالتَّقْديرُ - وَاللّهُ أَعْلَمُ (٢) - : وَاللّائي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ ، فَحَذَفَ الجُمْلَةَ وَهِيَ في مَوْضِعِ خَبَرٍ .

---

(١) الطلاق : (٤) . في الأصل : (المحيض) ، وهو وهم .

(٢) (والتقدير والله أعلم) : ساقط من (ع) .

أَمّا حَذْفُ المُبْتَدَإِ فَإِنَّهُ كَثيرٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : كَيْفَ أَنْتَ ؟ فَتَقولُ : صالِحٌ ، التَّقْديرُ : أَنا صالِحٌ . فَحَذَفَ (أَنا) وَهُوَ المُبْتَدَأُ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذٰلِكُمُ النّارُ﴾ (١) التَّقْديرُ - وَاللّٰهُ أَعْلَمُ - هِيَ النّارُ ، فَحَذَفَ (هِيَ) لِدَلالَةِ (النّارِ) عَلَيْهِ . وَكَذٰلِكَ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذينَ كَفروا في البِلادِ * مَتاعٌ قَليلٌ﴾ (٢) التَّقْديرُ - وَاللّٰهُ أَعْلَمُ - : تَقَلُّبُهُمْ مَتاعٌ قَليلٌ .

وَهُوَ كَثيرٌ ، فَقِسْ عَلَيْهِ فَإِنَّ في المسائِلِ طولاً .

بـــابُ الفاعِـــلِ

قالَ : « اعْلَمْ أَنَّ الفاعِلَ (٣) كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ (٤) ، وَأَسْنَدْتَ وَنَسَبْتَ ذٰلِكَ الفِعْلَ إِلى ذٰلِكَ الاسْمِ ، وَهُوَ مَرفوعٌ بِفِعْلِهِ ، وَحَقيقَةُ رَفْعِهِ بِإِسْنادِ الفِعْلِ إِلَيْهِ ، وَالواجِبُ وَغَيْرُ الواجِبِ (٥) في ذٰلِكَ سَواءٌ . تَقولُ في الواجِبِ : قامَ زَيْدٌ . وَفي غَيْرِ الواجِبِ : ما قامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ يَقومُ زَيْدٌ . »

اعْلَمْ أَنَّ الفاعِلَ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ : هُوَ كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ ، وَحَدَّثْتَ بِالفِعْلِ عَنْهُ ، وَبَنَيْتَهُ لَهُ ، وَأَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِ ، فَبِهٰذِهِ الصِّفاتِ يَصيرُ فاعِلاً ، لا لِإِحْداثِ شَيْءٍ في الحَقيقَةِ .

---

(١) الحج : (٧٢) في الأصل : (قل هل ... من ذلكم النار) وكأنه توهم أنها قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة ...) الآية (٦٠) من المائدة ، وتصويب الشاهد من (ع) .

(٢) آل عمران : (١٩٦) - (١٩٧) .

(٣) في (مل) زيادة : (عند أهل العربية) .

(٤) كان ينبغي أن يقول : « فعل مبني للمعلوم » .

(٥) أي الواقع وغير الواقع .

وَالفاعِلُ عِنْدَ المُتَكَلِّمينَ : هُوَ المُحْدِثُ لِلْفِعْلِ وَالمُخْرِجُ لَهُ مِنَ العَدَمِ إِلى الوُجودِ ، سَواءٌ تَقَدَّمَ على فِعْلِهِ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ (١) .

وَالنَّحْوِيّونَ يَقولونَ : إِنَّ الفاعِلَ إِذا تَقَدَّمَ على الفِعْلِ صارَ (٢) مُبْتَدَأً وَخَبَراً ، وَلا يُسَمّونَهُ فِعْلاً وَفاعِلاً . بَيانُ ذلِكَ أَنَّ قَوْلَنا : ماتَ زَيْدٌ ، فِعْلٌ وَفاعِلٌ ، وَالمَوْتُ لا يَحْسُنُ وُقوعُهُ مِنْ (زَيْدٍ) حَتّى يُقالَ إِنَّهُ فاعِلُهُ ، وَكَذلِكَ قَوْلُنا : ما قامَ زَيْدٌ ، فِعْلٌ وَفاعِلٌ ، وَلَمْ يوجَدْ مِنْهُ / فِعْلٌ ، وَلِهذا 17 [٢٠/م]
قالَ : " الواجِبُ وَغَيْرُ الواجِبِ في ذلِكَ سَواءٌ " فَالواجِبُ ما كانَ ماضِياً وَغَيْرُ الواجِبِ ما كانَ مُسْتَقْبَلاً أَوْ أَمْراً أَوْ نَهْياً أَوْ نَفْياً أَوْ اسْتِفْهاماً أَوْ دُعاءً وَقَوْلُنا : يَقومُ زَيْدٌ . مُثْبَتٌ وَلَيْسَ بِواجِبٍ فَعَلى هذا كُلُّ واجِبٍ مُثْبَتٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُثْبَتٍ واجِباً . هذا مَذْهَبُ البَصْرِيّينَ . وَعِنْدَ الكوفِيّينَ بِهِ (٣) أَنَّ الفاعِلَ مَرْفوعٌ بِفِعْلِهِ مُقَدَّماً وَمُؤَخَّراً (٤) ، يَقولونَ : زَيْدٌ قامَ ، فِعْلٌ وَفاعِلٌ ، وَلا يُسَمّونَ مُبْتَدَأً وَخَبَراً لَهُ [إِلّا] (٥) ما كانَ مِنْ اسْمَيْنِ أَوْ ما جَرى مَجْراهُما . (٦)

وَقَدْ مَضى أَنَّ الفاعِلَ إِنَّما ارْتَفَعَ ، لِأَنَّهُ لا بُدَّ في الكَلامِ مِنْهُ ، وَالعامِلُ فيهِ فِعْلُهُ المُقَدَّمُ عَلَيْهِ . وَلا يَجوزُ تَقْديمُ الفاعِلِ على فِعْلِهِ ، وَقَدْ يَجوزُ تَقْديمُ المَفْعولِ على الفاعِلِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ . وَيَجوزُ أَيْضاً تَقْديمُ المَفْعولِ على الفِعْلِ نَفْسِهِ لَمّا كانَتِ النِّيَّةُ بِذلِكَ التَّأْخيرَ .

---

(١) انظر شرح الأصول الخمسة : ٥٣٥ ، وكتاب الإرشاد : ١٠٩ .
(٢) الضمير المستتر للتركيب ، أي صار التركيبُ مبتدأً وخبراً .
(٣) كذا في الأصل ، ولا ضرورة لقوله : " به " .
(٤) انظر الإنصاف : ٢/ ٦١٥ - ٦١٦ ، والهمع : ١ / ١٥٩ .
(٥) زيادة يقتضيها المعنى .
(٦) (هذا مذهب البصريين ... أو ما جرى مجراها) : ساقط من (ع) .

قالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ فاعِلٍ(١) ، وَلا يَجوزُ تَقْديمُ الفاعِلِ عَلى الفِعْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُظْهَراً بَعْدَهُ فَهُوَ مُضْمَرٌ فيهِ لا مَحالَةَ ، تَقولُ : زَيْدٌ قامَ ، فَ (زَيْدٌ) مَرْفوعٌ بِالابْتِداءِ ، وَفي (قامَ) ضَميرُ (زَيْــدٍ) ، وَهُوَ مَرْفوعٌ بِفِعْلِهِ " (٢) .

اعْلَمْ أَنَّ الفاعِلَ لَمّا كانَ يَرْتَفِعُ مِنْ حَيْثُ الإِسْنادُ وَالذِّكْرُ بَعْدَ الفِعْلِ وَجَبَ أَنْ يَكونَ بَعْدَ فِعْلِهِ ، لِأَنَّهُ مُحالٌ أَنْ يوجَدَ فِعْلٌ لا فاعِلَ لَهُ ، فَإِذا لَمْ يَكُنْ مُظْهَراً بَعْدَهُ (٣) وَجَبَ أَنْ يَكونَ مُضْمَراً فيهِ ، فَإِذا قُلْنا : زَيْدٌ قامَ ، فَ (زَيْدٌ) مَرْفوعٌ بِالابْتِداءِ ، وَ (قامَ) فِعْلٌ ، وَفاعِلُهُ مُضْمَرٌ فيهِ ، وَ (قامَ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بِأَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ ، وَالفاعِلُ في (قامَ) ضَميرٌ يَرْجِعُ إِلــى (زَيْدٍ) وَهُوَ رَفْعٌ ، وَالدَّليلُ عَلى أَنَّ فيهِ ضَميراً يَرْجِعُ إِلى الأَوَّلِ أَنَّــكَ تَقولُ : الزَّيْدانِ قاما ، وَالزَّيْدونَ قاموا ، أَوْ هِنْدٌ (٤) قامَتْ ، فَتَجِدُ الضَّميرَ عَلى قَدْرِ ما يَرْجِعُ(*) إِلَيْهِ .

قالَ : " فَإِنْ خَلا الفِعْلُ مِنَ الضَّميرِ لَمْ تَأْتِ فيهِ(**) بِعَلامَةِ تَثْنِيَةٍ وَلا جَمْعٍ ، لِأَنَّهُ لا ضَميرَ فيهِ ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ ، وَقامَ الزَّيْدانِ وَقامَ الزَّيْدونَ ، كُلُّــهُ
17 [١٢٥/ب] بِلَفْظٍ واحِدٍ في (قامَ) فَإِنْ كانَ / فيهِ ضَميرٌ جِئْتَ بِعَلامَةِ(٥) التَّثْنِيَةِ وَالجَمْــعِ تَقولُ : الزَّيْدانِ قاما ، وَالزَّيْدونَ قاموا ، فَالأَلِفُ في (قاما) عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالضَّميرِ ، وَالواوُ في (قاموا) عَلامَةُ الجَمْعِ وَالضَّميرِ . "

---

(١) في (مل) : (الفاعل) بـ (أل) التعريف .
(٢) كان ينبغي أن يقول : " في موضع رفع ... " .
(٣) (بعده) : ليست في (ع) .
(٤) في (ع) : (وهند) . (*) في (ع) : (رجع) ، (**) (فيه) : ساقطة من (ع) .
(٥) في (مل) : (جئت فيه بعلامة) .

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ إذا تَقَدَّمَ على فاعِلِهِ وُحِّدَ وَلَمْ تَأْتِ (*) فيهِ بِعَلامَةٍ لِتَثْنِيَةٍ وَلا جَمْعٍ ، هذِهِ اللُّغَةُ العالِيَةُ الفَصيحَةُ ، مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى :

﴿قالَ رَجُلانِ مِنَ الّذينَ يَخافونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِما﴾ (١)

فَإذا تَأَخَّرَ الفِعْلُ عَنْ فاعِلِهِ ثَنَّيْتَ ضَميرَ الفاعِلِ في الفِعْلِ وَجَمَعْتَهُ ، تَقولُ : الزَّيْدانِ قاما ، وَالزَّيْدونَ قاموا .

فَإنْ قيلَ : فَكَيْفَ لَمْ يُظْهِروا عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ كَما أَظْهَروا عَلامَةَ التَّأْنيثِ ، لِأَنَّ القَصْدَ في إظْهارِ عَلامَةِ التَّأْنيثِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الفِعْلَ لِمُؤَنَّثٍ ، وَكَذلِكَ يَلْزَمُ في التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ .

قيلَ : إنَّ التَّثْنِيَةَ وَالجَمْعَ غَيْرُ لازِمَيْنِ ، وَالتَّأْنيثَ لازِمٌ ، أَلا تَرى أَنَّ المُؤَنَّثَ لا يَنْقَلِبُ مُذَكَّراً ، فَلُزومُهُ أَوْجَبَ إظْهارَ عَلامَتِهِ ، وَالتَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ انْتِقالُهُما لَمْ يَجْعَلْ لَهُما عَلامَةً ، أَلا تَرى أَنَّ الاسْمَ يُثَنّى ثُمَّ يُوَحَّدُ ثُمَّ يُجْمَعُ ثُمَّ يُفْرَدُ وَيُثَنّى (٢)، وَأَيْضاً فَإنَّ التَّثْنِيَةَ وَالجَمْعَ يَدْخُلانِ عَلى المُؤَنَّثِ كَما يَدْخُلانِ عَلى المُذَكَّرِ فَهذا فَرْقُ ما بَيْنَهُما . فَإنْ قيلَ : [فَقَدْ قالوا] : أَكَلوني البَراغيثُ(٣)، وَجاءَ في قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَأَسَرّوا النَّجْوى الّذينَ ظَلَموا﴾ (٤) .

قيلَ أَمّا قَوْلُهُمْ : (أَكَلوني البَراغيثُ) فَإنَّهُ (**) مَجازٌ ، لِأَنَّ البَراغيثَ لا تَأْكُلُ وَلكِنَّها تَقْرِضُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قالَ : إنَّهُ عَلى التَّقْديمِ وَالتَّأْخيرِ (٥) ، وَتَقْديرُهُ (٦) :

(*) في (ع) : (علم).

(١) المائدة : (٢٣) .

(٢) في (ع) (ثم يوحد ويجمع ثم يثنى ...) .

(٣) انظر سيبويه : ١ / ٥ ، ٦ ، ٣٩ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٦٢ ، والهمع : ١ / ١٦٠ ، والأشموني والصبان عليه : ٢ / ٤٨ .

(٤) الأنبياء : (٣) . (**) (إنه) : ساقطة من (ع).

(٥) (والتأخير) ساقطة من (ع) .

(٦) في (ع) : (والتقدير).

البَراغيثُ أَكَلوني .

وَأَمّا الآيَةُ فَإِنَّها مَحمولَةٌ على ما تَقَدَّمَ (١) ، على أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْعَلُ هذِهِ لُغَةً لِبَعْضِ العَرَبِ (٢) ، وَيرى تَقديمَ عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ، وَيُشَبِّهُها (٣) بِتاءِ التَّأنيثِ ، وَإِنْ كانَ الفَصيحُ (٤) غَيْرَها . وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الشّاعِرِ (٥) :

٢٠ ـ ... ... يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقارِبُهْ

وَقُمْنَ جَواريكَ ، وَأَشْباهُهُ .

قالَ : « فَإِنْ كانَ الفاعِلُ مُؤَنَّثاً جِئْتَ في الفِعْلِ بِعَلامَةِ التَّأنيثِ ، تَقولُ: 18
قامَتْ هِنْدٌ / ، وَقَعَدَتْ جُمْلٌ ، فَالتّاءُ عَلامَةُ التَّأْنيثِ . فَإِنْ كانَ التَّأْنيثُ [١٢٦م]
غَيْرُ حَقيقيٍّ كُنْتَ في إِلْحاقِ العَلامَةِ وَتَرْكِها مُخَيَّراً ، تَقولُ : حَسُنَتْ دارُكَ ، وَاضْطَرَمَتْ نارُكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : حَسُنَ دارُكَ (٦) ، وَاضْطَرَمَ نارُك (٦) ، إِلّا أَنَّ إِلْحاقَها أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِها .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٩٨ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/ ٢٦٢ وإعراب القرآن للنحاس: ج٢ص ٣٦٦ .

(٢) هذه اللغة قيل إنها لطيء ، وقيل لأزد شنوءة. انظر الهمع : ١ / ١٦٠، والأشموني على الألفية ، وشرح الصبان على الأشموني : ٢ / ٤٨ .

(٣) في (ع) : (وَشَبَّهَها) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٤) في الأصل : (الفصح) .

(٥) هو الفرزدق .

٢٠ ـ البيت من الطويل ، وتمامه : وَلكنْ دِيافيٌّ أبوه وَأُمُّهُ بحورانَ ... ... وهو في ديوانه: ٤٦/١ ومعاني القرآن للأخفش : ٢٦٣/١ ، وانظر سيبويه : ١ / ٣٢٦ ، والتبصرة : ١٠٨/١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٣٣/١ ، وشرح المفصل : ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، واللسان (سلط) ومعجم البلدان (دياف). وعجزه في الإيضاح : ٨٦/٢ ، ٣٣٩ الخصائص : ١٩٤/٢ ، والمخصص : ٨٠/١٦ ، والهمع : ١٤٢/١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ ، ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ . والبيت من قصيدة يهجو بها عمرو بن عفراء الضبيّ . الديافي : المنسوب إلى دياف وهي من قرى الشام يقطنها النبط ، « وإذا عرضوا برجل أنه نبطي نسبوه إليها » انظر معجم البلدان (دياف) . وحوران: ناحية من أعمال دمشق ذات قرى كثيرة . والسليط : الزيت .

(٦) (نارك) : ليست في (مل)

فَإِنْ (١) فَصَلْتَ بَيْنَ الفاعِلِ وَالفِعْلِ ازْدادَ تَرْكُ العَلامَةِ حُسْنًا ، تقولُ : حَسُنَ اليومَ دارُكَ ، واضْطَرَمَ اللَّيْلَةَ نارُكَ . وَقَدْ يَجوزُ مَعَ الفَصْلِ تَذْكيرُ الفِعْلِ مَعَ التَّأْنيثِ الحَقيقيِّ ، قالَ الشّاعِرُ (٢) :

٢١ـ إِنِ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ ... بَعْدي وَبَعْدَكَ في الدُّنْيا لَمَغْرورُ

وَلَمْ يَقُلْ (غَرَّتْهُ) .

اعْلَمْ أَنَّكَ تُلْحِقُ في فِعْلِ المُؤَنَّثِ تاءً ، سواءٌ كانَ المُؤَنَّثُ لَهُ عَلامَةٌ أَوْ (٣) لَيْسَ لَهُ عَلامَةٌ . وَهذِهِ التّاءُ إِنَّما تَلْحَقُ الفِعْلَ الماضي ، فَإِذا صِرْتَ إِلى المُضارِعِ نابَتْ تاءُ المُضارَعَةِ عَنْها وَفَرَّقْتَ بَيْنَ تاءِ المُؤَنَّثِ وَتاءِ المُذَكَّرِ الحاضِرِ بِشاهِدِ الحالِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ عَلامَةَ التَّأْنيثِ(٤) تَلْحَقُ الأَفْعالَ وَالأَسْماءَ . وَمَجْموعُ ما وَقَعَ الفَرْقُ (٥) بِهِ بَيْنَ المُؤَنَّثِ وَالمُذَكَّرِ سِتُّ(٦) عَلاماتٍ :

إِحداها(٧) : الأَلِفُ المَقْصورَةُ ، نَحْوُ : (حُبْلى) وَ (سَكْرى) .

الثّانِيَةُ : الأَلِفُ المَمْدودَةُ وَتُسَمّى أَلِفَيْ التَّأْنيثِ ، نَحْوُ : (حَمْراءَ) وَ (صَفْراءَ)

---

(١) في (ع): (وإن) .   (٢) غير معروف .

٢١ ـ البيت من البسيط .

وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ٣٠٨/٢ ، وانظر الخصائص : ٤١٤/٢ والإنصاف : ١٧٤/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٦/٢ ، والمساعد : ٣٩٠/١ واللسان (غرر) ، والمقاصد : ٤٧٦/٢ ، وصدره في الهمع : ١٧١/٢ .

(٣) انظر الحاشية رقم (٢) ١٠٤/ص ١٦ .

(٤) في (ع): (تاء التأنيث) .

(٥) في (ع) : (في الفرق) .

(٦) في الأصل رُسِمَتْ (سة) بالهاء ، وما أثبته من (ع) .

(٧) = = : (أحدها) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

الثَّالِثَةُ : الهاءُ (١) وهِيَ تَخْتَلِفُ كثيراً وتَجيءُ على ضُروبٍ: مِنْها ما يَخْتَصّ بالتَّأْنيثِ ، نَحْوُ : (حَمْزَةَ) وَ (طَلْحَةَ) وَ (فاطِمَةَ) ، وَمِنْها مايَدْخُلُ لِلْفَرْقِ ، نَحْوُ : (قائِمٍ) وَ (قائِمَةٍ) . وَمِنْها مايَلْحَقُ الواحِدَ ولا يَلْحَقُ الجَمْعَ ، نَحْوُ : (شَجَرَةٍ وَ شَجَرٍ) وَ (تَمْرَةٍ وَ تَمْرٍ) .

الرابِعَةُ(*) : الياءُ (٢) ، نَحْوُ: (تَفْعَلينَ) وَ (تَضْرِبينَ) ، وكَذلِكَ في الأَمْرِ ، نَحْوُ: (افْعَلي) و (اضْرِبي) .

الخامِسَةُ(*)(٣) : نونُ جَماعَةِ التَّأْنيثِ: (هُنَّ يَضْرِبْنَ) وَ (ضَرَبْنَ) (٤) .

السادِسَةُ(*) : تاءُ التَّأْنيثِ، نَحْوُ : (قامَتْ) وَ (ضَرَبَتْ) .(**)

فَإِنْ قالَ قائِلٌ: فَإِنَّ التّاءَ قَدْ تَكونُ عَلامَةً لِلْخِطابِ في المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتَ يا رَجُلُ ، وضَرَبْتِ يا امْرَأَةُ . قيلَ لَهُ (٥) : هذِهِ التّاءُ غَيْرُ دالَّةٍ على التَّأْنيثِ وإِنَّما هِيَ لِلْخِطابِ على ما ذَكَرْتَ ، ولكِنْ كَسْرَتُها (٦) عَلامَةُ لِلتَّأْنيثِ ، لأَنَّ الكَسْرَةَ مِنْ جِنْسِ الياءِ ، والياءُ تَكونُ/ عَلامَةً لِلتَّأْنيثِ . 18 [٢٦/ب]

واعْلَمْ أَنَّ المُؤَنَّثَ على ضَرْبَيْنِ : تَأْنيثٌ حَقيقِيٌّ ، وتَأْنيثٌ غَيْرُ حَقيقِيٍّ .

فَإِذا كانَ التَّأْنيثُ حَقيقِيّاً لَزِمَ إِلْحاقُ العَلامَةِ في الفِعْلِ فَرْقاً بَيْنَهُ وبَيْنَ المُذَكَّرِ . والتَّأْنيثُ الحَقيقِيُّ : هُوَ كُلُّ ما يَعْقِلُ ويَنْتِجُ . فَأَمّا ما لا يَعْقِلُ ولا يُنْتِجُ فَإِنَّ تَأْنيثَهُ غَيْرُ حَقيقِيٍّ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِلْحاقِ العَلامَةِ وتَرْكِها .

---

(١) في (ع) : (التاء) . (٢) في (ع) : (التاء) ، وهو تصحيف .

(٣) في الأصل : (والخامس) بإقحام الواو ، والتصويب من (ع) . (٤) (ضَرَبْنَ) : ساقطة من (ع) .

(٥) (له) : ساقطة من (ع) .

(٦) في (ع) ضبطت العبارة على النحو التالي : (على ما ذَكَرْتُ ولكنَّ كَسْرَتَها...) بضم تاء الفاعل وتشديد نون (لكن) ونصب (كسرة) . فأما ضم تاء الفاعل فهو وَهْمٌ ، لأن المراد (على ما ذَكَرْتَ في سؤالك) وأما تثقيل (لكنّ) فيصحّ كما يصحّ تخفيفها .

(*) في الأصل: (الرابع... الى س ...) وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(**) في (ع) : (وقعدت) .

إلا أنّ العَربَ قدْ ذكّرتْ أشياءَ وأنّثتْ أشياءَ (*) على قدْرِ وضْعِها ، فالاقْتِداءُ بها أحسَنُ . ولوْ ذكّرَ المُؤنّثُ وأُنّثَ المُذكّرُ لجازَ ، منْ ذلِكَ قوْلُهُ تعالى :

﴿وأخذَ الّذينَ ظَلموا الصّيْحَةُ﴾ (١) وقوْلُهُ تعالى : ﴿فمَنْ جاءَهُ موْعِظَةٌ منْ ربّهِ﴾ (٢) وقالَ تعالى : ﴿فظَلّتْ أعْناقُهم لَها خاضِعينَ﴾ (٣)

وقدْ قيلَ : إنّ هذا مَحْمولٌ على المَعْنى (٤) . واللّهُ أعْلَمُ . وقيلَ : إنّ الأعْناقَ الرّؤساءُ . وقالَ الشّاعِرُ (٦) في تذْكيرِ المُؤنّثِ :

٢٢ ـ فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـــا ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَهـــا

أرادَ : ولا أرْضَ أبْقلَتْ ، وقدْ كانَ يُمكِنُهُ تأنيثُهُ ولكِنّهُ جاءَ بِهِ مُذكّراً (٧) وقدْ قيلَ : إنّهُ أرادَ المَكانَ .

(*) (أشياء) : ساقطة من (ع) .

(١) هود : (٦٧) . (٢) البقرة : (٢٧٥) . (٣) الشعراء : (٤) .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ج٢ص ٩٩ ، وج١ص ٢٩٣ ، وج٢ص ٤٨٢ .

(٥) ينسب هذا القول الى مجاهد انظر معاني القرآن للفراء : ٢٧٦/٢ ـ ٢٧٧ .

(٦) هو عامر بن جُوَيْن الطائيّ . (**) في (ع) : (أرادوا لا) .

٢٢ ـ البيت من المتقارب .

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٤٠ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٥٥/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٧٩ ، والأصول : ٤٣٦/٢ ، والإيضاح : ٨٧/٢ ، والتبصرة : ٦٢٤/٢ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، وشرح المفصل : ٩٤/٥ ، والمخصص : ٨٠/١٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٦/٢ ، والمقرب : ٣٠٣/١ ، والخزانة ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ وفيها تعليق طويل حوله ، واللسان (بقل) و (أرض) وعجزه في معاني القرآن للأخفش : ٣٠٠/٢ ، والإيضاح : ١٣٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١٥٨/١ ، ١٦١ ، والمغني : ٧٣١ ، ٧٤٦ وأوضح المسالك : ١٠٨/٢ ، والهمع : ١٧١/٢ . وهو يصف أرضا مُخْصِبَةً لِما أصابها من وافر الغيث . المزنة : السحابة البيضاء . ودقت : أمطرت .

(٧) لو أنث لصحّ الوزن ولكن بشرط تخفيف الهمزة من (إبقالها) وقد ذكر الأعلم الشنتمريّ أنه يروى بالتأنيث وتخفيف الهمز .

وكذلكَ يفعلونَ إذا ذكَّروا المؤنَّثَ أوْ أنَّثوا المذكَّرَ يقصِدونَ هذهِ المقاصِدَ ،
والأصلُ فيهِ ما قدَّمْتُ لكَ أنَّ كلَّ ما لا يعْقِلُ وليْسَ لهُ فرْجٌ فتأْنيثُهُ وتذْكيرُهُ
سواءٌ ، فلا فرْقَ بيْنَ قوْلِكَ : اضْطرَمَ نارُكَ ، وبيْنَ قوْلِكَ : اضْطرَمَتْ نارُكَ ، إلّا
أنَّ إلْحاقَ العَلامَةِ أحْسَنُ لِموافَقَةِ الوَضْعِ . فإذا فصَلْتَ بيْنَ الفِعْلِ وبيْنَ الاسْمِ كانَ ترْكُ
العَلامَةِ أحْسَنَ ؛ لِأنَّ الفاصِلَ قدْ قامَ مقامَ العَلامَةِ فلا يُجْمَعُ بيْنَهما ، والجمْعُ بيْنَهما جائزٌ ؛
لِأنَّ الفاصِلَ على الحَقيقَةِ ليْسَ بِعلامَةِ تأْنيثٍ والدَّليلُ على أنَّ حَذْفَ العلامَةِ أحْسَنُ أنَّهُمْ قدْ
حذَفوا العَلامَةَ في التَّأْنيثِ الحَقيقيِّ مَعَ الفَصْلِ فمَعَ غيْرِ الحَقيقيِّ أوْلى ، قالَ الشّاعِرُ :

إنَّ امْرأً غرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ ... ... (١)

ولَمْ يقُلْ : (غرَّتْهُ) ؛ لِأنَّهُ أقامَ (مِنْكُنَّ) مقامَ علامَةِ التَّأْنيثِ لمّا كانَ
زائِداً كما أنَّ التاءَ زائِدَةٌ . قالَ : " ولَكَ في كُلِّ جماعَةٍ تذْكيرُ فِعْلِها وتأْنيثُهُ ،
تقولُ : قامَ الرِّجالُ ، وقامَتِ الرِّجالُ ، وقامَ النِّساءُ ، وقامَتِ النِّساءُ / [٩٧/أ] فمَنْ
ذكَّرَ أرادَ الجمْعَ ومَنْ أنَّثَ أرادَ الجماعَةَ " .

اعْلَمْ أنَّ كلَّ (٢) جمعٍ مُكسَّرٍ فلَهُ جمْعٌ وجماعَةٌ ، فمَنْ أنَّثَ فِعْلَهُ حمَلَهُ
على الجماعَةِ ، ومَنْ ذكَّرَ فِعْلَهُ حمَلَهُ على الجمْعِ ، وقدْ وردَ القُرآنُ بِهِما جميعًا
قالَ اللّهُ تعالى : ﴿وإذْ قالَتِ المَلائِكَةُ﴾ (٣) و(المَلائِكَةُ) ليْسوا إناثاً ؛
لِأنَّ اللّهَ تعالى ردَّ ذلكَ على قائِلِهِ مِنْ أهْلِ

---

(١) تقدم برقم (٢١) . و (واحدة) ليست في (ع) .
(٢) في الأصل : (لكل) ، وما أثبته من (ع) .
(٣) آل عمران : (٤٢) و (٤٥) .

الجاهِلِيَّةِ (١) ، وإنّما التّقديرُ - واللّهُ أعلَمُ - إذْ قالتْ جماعةُ المَلائِكَةِ .
وقالَ تعالى: ﴿وَقالَ نِسْوَةٌ في المَدينَةِ﴾ (٢) والتّقديرُ - واللّهُ أعلَمُ - وقالَ جَمْعُ نِسْوَةٍ في المَدينَةِ (٣) فَعَلى هذا تَقولُ: قالَ الرِّجالُ ، تُريدُ جَمْعَ الرِّجالِ (٤) ، وقالَتِ الرِّجالُ ، تُريدُ جماعَةَ الرِّجالِ [وَ] (٥) لَيْسَ هذا مِنْ قَبيلِ التَّذْكيرِ والتَّأنيثِ بَلْ هذا مَحْمولٌ عَلى المَعْنى ، وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُ الحُطَيْئَةِ (٦)

٣٣ - وَإنّي لَراجيهِ وَإنْ كانَ نائِياً (٧) رَجاءَ الرَّبيعِ أنْبَتَ البَقْلَ وابِلُهْ
لِزُغْبٍ كَأوْلادِ القَطاراتَ خَلْفَها عَلى عاجِزاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَواصِلُهْ

وَلَمْ يَقُلْ: (حَواصِلُها) ، لأنَّهُ أرادَ الجَمْعَ، واللّهُ أعلَمُ .

---

(١) ذلك في قوله تعالى: ﴿أفاصطفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً إنّكم لتقولون قولاً عظيماً﴾ الاسراء: (٤٠) ، وقوله سبحانه: ﴿أم خلقنا الملائكة إناثاً وهم شاهدون﴾ الصافات: (١٥٠) ، وقوله تبارك اسمه: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً أشهدوا خلقهم ستُكْتَبُ شهادتُهم ويسألون﴾ الزخرف: (١٩) .

(٢) يوسف: (٣٠)

(٣) في (ع): (جمع نسوة المدينة) والصحيح ما جاء في الأصل ، لأن المراد بعض نسوة المدينة لا كلهن .

(٤) (تريد جمع الرجال): ساقط من (ع) .

(٥) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٦) هو جرول بن أوس العبسيّ ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم ثم ارتد وقال في ذلك شعراً ، ثم عاد فأسلم وحضر القادسية . وانظر سبب تلقيبه بالحطيئة في ترجمته: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١ ، والشعر والشعراء: ٣٢٢/١ ، والأغاني ١٥٧/٢ ، والخزانة: ٤٠٩/١ ، ومقدمة ديوانه .

٣٣ - البيتان من الطويل . من قصيدة يمدح بها الوليد بن عقبة . وهما في ديوانه: ٢٣٩ . والثاني في المقرب لابن عصفور: ٢٥٢/١ ، ومقاييس اللغة (خلف) ٢١٢/٢ ، واللسان (خلف) . الوابل: المطر الشديد . والزغب: صغار الطير واستعارها الشاعر لأولاده لبيان ضعفهم . والقطا: طائر معروف بضعفه . وراث: أبطأ . وجاء في اللسان: " يعني راث مُخلِّفُها ، فوضع المصدر موضعه ، وقوله حواصله قال الكسائي: أراد حواصل ما ذكرنا . وقال الفراء: الهاء ترجع إلى الزغب دون العاجزات التي فيه علامة الجمع ، لأن كل =

إِنْ سَأَلَ سائِلٌ فَقالَ: لِمَ سَكَّنوا لامَ الفِعْلِ مَعَ ضَميرِ الفاعِلِ، فَقالــوا: (ضَرَبْنَ) وَ (ضَرَبْتُ) وَ (ضَرَبْتَ) (١) وَ (ضَرَبْنا)، وَفَتَحوها مَعَ ضَميرِ المَفْعولِ فَقالوا: (ضَرَبَنا) وَ (ضَرَبَني) وَ (ضَرَبَهم) وَ (ضَرَبَهُنَّ)؟

فالجَوابُ عَنْ ذلِكَ أَنَّ ضَميرَ الفاعِلِ مَعَ الفِعْلِ(٢) تَنَزَّلَ عِنْدَهُمْ مَنْزِلَةَ كَلِمَــةٍ واحِدَةٍ، فَلَوْ حَرَّكوا اللّامَ لَاجْتَمَعَ أَرْبَعُ حَرَكاتٍ مُتَوالِياتٍ في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ وَذلِـكَ مالا يوجَدُ في كَلامِهِمْ. وَلَيْسَ كَذلِكَ ضَميرُ المَفْعولِ، لِأَنَّ الفِعْلَ مَعَ المَفْعولِ كَلِمَتانِ فَإِذا حَرَّكوا اللّامَ (٣) لا تَجْتَمِعُ أَرْبَعُ حَرَكاتٍ.

فَإِنْ قيلَ: قَدْ قالوا: (قَعَدَتا) وَ (ضَرَبَتا) فَاجْتَمَعَ مَعَ ضَميرِ الفاعِلِ أَرْبَعُ حَرَكاتٍ. قيلَ لَهُ: حَرَكَةُ التّاءِ لَيْسَتْ بِلازِمَةٍ أَلا تَرى أَنَّكَ تَقولُ: (قَعَدَتْ) وَ (ضَرَبَتْ) فَتُسَكِّنُ التّاءَ، وَإِنَّما حُرِكَتْ بِالفَتْحِ لِمَكانِ الأَلِفِ(٤)، كَما تُحَرَّكُ بِالكَسْرِ لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، إِذا قُلْتَ: ضَرَبَتِ المَرْأَةُ. فَإِنْ قيلَ: فَقَدْ قالوا: (عُلَبِطٌ) وَ(هُدَهِدٌ) وَ(دُوَدِمٌ) مَعَ أَلْفاظٍ كَثيرَةٍ، وَهذِهِ / أَرْبَعُ حَرَكاتٍ. قيلَ: الأَصْلُ في هذِهِ [٢٧/ب] 19 الأَلْفاظِ (هُداهِدٌ) وَ (عُلابِطٌ) وَ (دُوادِمٌ) فَحَذَفوا الأَلِفَ وَهِيَ مُرادَةٌ، وَالعَرَبُ إِذا حَذَفَتْ شَيْئاً وَهُوَ مُرادٌ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفوهُ.

= جمع بُنِيَ على صورة الواحد ساغ فيه تَوَهُّمُ الواحد ... ويقال: الهاء ترجع إلى النهض وهو موضع في كتف البعير فاستعاره للقطا، وروى أبو عُبَيْدٍ هذا الحرف بكسر الخاء وقال: الخلف الاستقاء، قال أبو منصور: والصواب عندي ما قال أبو عمرو: إنّه الخَلْفُ بفتح الخاء. قال (أي أبو منصور الأزهري): ولم يعزو أبو عُبَيْدٍ ما قال في الخلف الى أحد. »

(٧) في الأصل: (نائبا) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(١) في الأصل: (ضَرَبَتْ وَ ضَرَبْتْ)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٢) في (ع): (المفعول)، وهو تحريف. (٣) في (ع): (لم).

(٤) أي لمناسبة الألف.

فَأَمّا (العُلَبِطُ) فَهُوَ الجَمَلُ الغَلِيظُ الضَّخْمُ، يُقالُ مِنْهُ: بَعيرٌ عُلَبِطٌ وَعُلابِطٌ، وناقَةٌ عُلَبِطَةٌ وَعُلابِطَةٌ. وَأَمّا (الهُدَهِدُ): فَيُقالُ: هَدْهَدَ الطّائِرُ هَدْهَدَةً [إذا](١) قَرْقَرَ وَكُلُّ ما قَرْقَرَ مِنَ الطَّيْرِ فَهُوَ هُدَهِدٌ، وَفَحْلٌ هُداهِدٌ كَثيرُ الهَدْهَدَةِ. و(الدُّوَدِمُ) شِبْهُ الدَّمِ يَخْرُجُ مِنَ السَّمُرَةِ، يُقالُ: حاضَتِ السَّمُرَةُ إِذا خَرَجَ ذلِكَ مِنْها، وَيُقالُ لَهُ: دُوادِمُ السَّمُرَةِ [بِالأَلِفِ] (٢) وَاللّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ قالَ قائِلٌ: فَلِمَ سَكَّنوا لامَ الفِعْلِ وَلَمْ يُسَكِّنوا ما سِواها مِنْ حُروفِ الكَلِمَةِ؟ قيلَ لَهُ: أَمّا فاءُ الفِعْلِ فَلا سَبيلَ إِلى تَسْكينِهِ، لِأَنَّهُ لا يُبْتَدَأُ بِساكِنٍ، فَلِهذا وَجَبَ تَحْريكُهُ، وَأَمّا العَيْنُ فَلا يَجوزُ تَسْكينُها، لِأَنْ بِحَرَكَتِها يُوقَفُ عَلى (٣) الأَبْنِيَةِ، نَحْوُ (فَعَل) وَ (فَعُل) وَ (فَعِل). وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُسَكَّنَ الرّابِعُ، لِأَنَّهُ كانَ يَشْتَبِهُ بِفِعْلِ المُؤَنَّثَةِ (٤) الغائِبَةِ. فَلَمْ يَبْقَ غَيْرُ الثّالِثِ فَسَكَنَ. وَاللّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوابِ (٥).

---

(١) زيادة من (ع)، ساقطة من الأصل.
(٢) = = = = = = .
(٣) في (ع): (يفرق بين ...)
(٤) في الأصل و(ع): (المؤنث)، وهو سهو، والصواب ما أثبته.
(٥) (بالصواب) ليست في (ع).

بابُ المَفْعولِ الّذي جُعِلَ الفِعْلُ حَديثاً عَنْهُ
وَهُوَ مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُـــــهُ

قالَ : « اعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ (١) في هذا الباب يَرْتَفِعُ مِنْ حَيْثُ يَرْتَفِعُ الفاعِلُ ، لِأَنَّ الفِعْلَ قَبْلَ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما حَديثٌ عَنْهُ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، وَذلِكَ قَوْلُكَ : ضُـرِبَ زَيْدٌ ، وَشُـتِمَ بَكْـرٌ . »

اعْلَمْ أَنَّ الفاعِلَ لَمّا كانَ يَرْتَفِعُ عِنْدَ أَهلِ العَرَبِيَّةِ بِإِسْنادِ الفِعْلِ إِلَيْهِ وَتَقْديمِهِ عَلَيْهِ ، وَالحديثِ بِهِ عَنْهُ (*) ، وَأَرادوا أَنْ يُخْبِروا عَمَّنْ وَقَـــعَ الفِعْلُ عَلَيْهِ دونَ مَنْ فَعَلَهُ أَسْنَدوا الفِعْلَ إِلى المَفْعولِ ، وَحَدَّثـوا بِالفِعْـــلِ عَنْهُ ، وَحَذَفوا الفاعِلَ فَصارَ المَفْعولُ يَرْتَفِعُ مِنْ حَيْثُ كانَ يَرْتَفِعُ الفاعِلُ ســواءٌ ، لِأَنَّ الفِعْلَ لا يَجوزُ أَنْ يَبْقى بِغَيْرِ مُحَدَّثٍ عَنْهُ ، وَضَمّوا أَوَّلَ الفِعْلِ في هـــذا البابِ وَكَسروا ثانِيَهُ المُتَحَرِّكَ/ [٢٨/ب] ، ثانِياً كانَ (٢) أَوْ ثالثاً (٣) . وَإِنَّما ضَمّـوا أَوَّلَهُ ، لِيَكونَ عَلى بِناءٍ مُخالِفٍ لِبِناءِ فِعْلِ الفاعِلِ . وَأَمّا كَسْرُ العَيْنِ فَلِيَكونَ التَّساوي في الأَفْعالِ كُلِّها ، فَاخْتاروا الكَسْرَةَ ، لِأَنَّ الكَسْرَةَ حَرَكَةٌ بَيْنَ حَرَكَتَيْنِ فَهذا البِناءُ لا يَكونُ إِلّا مِنْ فِعْلٍ يَتَعَدّى ، نَحْوُ (ضَرَبَ) وَ (شَتَمَ) وَ (قَتَلَ) ، وَأَشْباهِ ذلِكَ . فَإِنْ كانَ الفِعْلُ لا يَتَعَدّى لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبْنى مِنْهُ فِعْلُ مالم يُسَمَّ فاعِلُهُ (٤) . وَالمُتَعَدّي مِنَ الأَفْعالِ ما يَتَعَدّى فاعِلَهُ إِلى مَفْعولٍ غَيْرِهِ . وَاللّازِمُ ما لا يَتَعَدّى الفاعِلَ .

---

(١) في (مل) : (المفعول به) . (*)(عنه) ليست في (ع) . (٢) انظر الحاشية (٢) من ص ١٦ .

(٣) « ثانياً كان أو ثالثاً » : كذا في الأصل و (ع) ، ولعله يريد بقوله (ثانياً) أي إذا كانَ الفِعْلُ ثلاثيّاً نحو (ضُرِبَ) ، وبقوله (ثالثاً) أي إذا كان الفعل رباعيّاً نَحْوُ (دُحْرِجَ) .

(٤) لو كان هذا كلاماً صحيحاً فما نقول في قوله تعالى ﴿قُلْ أُوحيَ إِلَيَّ﴾ الأنعام : ١٩ ، ٩٣ ، ١٠٦ ، ١٤٥ ، وهود : ٣٦ ، والكهف : ٢٧ ، وطه : ٤٨ والعنكبوت : ٤٥ ، والزمر : ٦٥ ، والزخرف : ٤٣ ، والجن : ١ .

فأمّا اللازمُ فتختصُّ بهِ أبنيةٌ ، فمن ذلكَ (فَعُلَ) بضمِّ العينِ ، نحوُ (شَرُفَ) و (كَرُمَ) و (ظَرُفَ) ، و (انفَعَلَ) بزيادةِ النونِ ، نحوُ : انكسرَ الكوزُ ، وانبجسَ الماءُ ، وأشباهِ ذلكَ ، و (افعالَّ) نحوُ : (احمارّ) و (اصفارَّ) .

فأمّا (افعَوْعَلَ) فإنَّهُ يجيءُ لازماً في أكثرِ الأمرِ ، وقدْ جاءَ متعدِّياً .

فإذا أردتَ أنْ تبنيَ فِعْلَ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ مِنْ شيْءٍ مِنْ هذهِ الأفعالِ فلكَ أنْ تُعَدِّيَهُ بأحدِ ثلاثةٍ وهيَ : الهمزةُ نحوُ : (خرجَ) فتقولُ : (أخرجتُهُ) ، وبتضعيفِ العيْنِ نحوُ : (خرَّجتُهُ) ، وبحرْفِ الجرِّ نحوُ (خرجتُ بهِ) ثُمَّ تَبْنيهِ فتقولُ : أُخْرِجَ زيدٌ ، وخُرِّجَ زيدٌ ، وخُرِجَ بزيدٍ . فيستوي حكمُ اللازمِ والمتعدّي ، لأنَّكَ نقلْتَهُ بأحدِ الثلاثةِ الأشياءِ فصارَ متعدِّياً .

قالَ : " فإنْ كانَ الفِعْلُ يتعدّى إلى مفعوليْنِ أقمتَ الأوَّلَ مِنْهُما مقامَ الفاعلِ فرفعتَهُ ، وتركتَ الثاني منصوباً بحالِهِ ، تقولُ : أعطيتُ زيداً درهماً فإنْ لمْ تُسَمِّ الفاعلَ قلتَ : أُعطِيَ زيدٌ درهماً . فإنْ كانَ يتعدّى(١) إلى ثلاثةِ مفعولينَ أقمتَ الأوَّلَ منها (٢) مقامَ الفاعلِ فرفعتَهُ ، ونصبتَ المفعوليْنِ بعدَهُ ، تقولُ أعلمَ اللهُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ ، فإنْ لمْ تُسَمِّ الفاعلَ قلتَ : أُعلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناسِ . "

اعلمْ أنَّ الأفعالَ المتعدِّيةَ على ضربيْنِ : ضربٌ منها يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ وقدْ مضى ذكرُهُ . والآخرُ يتعدّى إلى مفعوليْنِ . وما يتعدّى إلى مفعوليْنِ فهوَ على ضربيْنِ : أحدُهما : يجوزُ لكَ أنْ تقتصرَ على أحدِهما / والآخرُ : لا يجوزُ [٢٨/ب]
الاقتصارُ (٣) على أحدِهما .

---

(١) في (مل) : (... الفعل يتعدى) .

(٢) في الأصل و (ع) و (مل) : (منهما) وهو خطأ ، والصواب ما أثبته .

(٣) من (ع) في الأصل (الاختصار) والذي أثبتناه أولى لأنه يناسب ما قبله وما بعده .

فالّذي(١) يجوزُ لكَ الاقْتِصارُ على أَحدِهما لكَ أَنْ تُقيمَ أَيُّهما شِئْتَ مقامَ الفاعِلِ فترفَعَهُ وتَنْصِبَ الثّاني بِوُقوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ ، فَيَصيرَ كأَنَّهُ تعدّى إِلَيْهِ الفِعْلُ على الانْفِرادِ .

وأَمّا الّذي لا يَجوزُ الاقْتِصارُ على أَحَدِ المَفعولَيْنِ فَهُوَ أَفعالُ الشّكِ واليَقينِ ، فلا يجوزُ أَنْ تُقيمَ مقامَ الفاعِلِ إِلا الأَوّلَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلِمْتُ زَيْداً مُنطَلِقاً . فَتقولُ : عُلِمَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، ولا يجوزُ : عُلِمَ مُنْطَلِقٌ زَيْداً ، وإِنّما لَمْ يَجُــزْ ، لِأَنَّ هذِهِ الأَفعالَ دَخَلَتْ على المُبْتَدَأِ والخبرِ فصارَ المُبْتَدأُ مَفعولاً أَوّلَ ، والخَبَرُ مَفعولاً ثانياً ، وإِنَّما تَقْصِدُ بِالإِخْبارِ عَنِ المَعْرِفَةِ دونَ النَّكِرَةِ .

فَأَمّا ما يَتَعَدّى إِلى ثَلاثَةِ مَفْعولينَ فَهِيَ هذِهِ الأَفْعالُ ، أَعْني أَفعــالَ الشّكِّ واليَقينِ ، نُقِلَتْ بِهَمْزَةِ التَّعَدّي فَتَعَدَّتْ إِلى ثَلاثَةِ مَفْعولينَ ، فــإِذا بَنَيْتَها لِمَفْعولِ مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ أَقَمْتَ أَحَدَها مَقامَ الفاعِلِ ، وَنَصَبْتَ الباقي على ما كانَ عَلَيْهِ وَقَدْ مَضى ذِكْرُهُ .

قالَ : " فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مُتَعَدِّياً لَمْ يَجُزْ إِلّا أَنْ تَذْكُرَ الفاعِلَ ، لِئَلّا يَبْقى(٢) الفِعْلُ حديثاً مِنْ غَيْرِ مُحَدَّثٍ عَنْهُ ، وَذلِكَ نَحْوُ : قامَ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَمْــرٌو ، لا تَقولُ : (قيمَ) وَلا (قُعِدَ) لِما ذَكَرْتُ لَكَ . فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَصْدَرٍ جازَ أَنْ تُقيمَ كُلَّ واحِدٍ مِنْها مَقامَ الفاعِلِ ، تَقولُ : سِرْتُ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْراً شَديداً . فَإِنْ أَقَمْتَ الباءَ وما عَمِلَتْ فيهِ مَقامَ الفاعِلِ ، قُلْتَ : سيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْراً شَديداً ، فَالباءُ وما عَمِلَــتْ فيهِ الآنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ . فَإِنْ أَقَمْتَ (الفَرْسَخَيْنِ) مَقامَ الفاعِلِ قُلْــتَ :

---

(١) في (ع) : (والذى) .

(٢) في (مل) : (يكون) .

سيرَ بِزَيْدٍ فَرسَخانِ يَوْمَيْنِ سَيْراً شَديداً . فإِنْ أَقَمْتَ (اليَوْمَيْنِ) مَقامَ الفاعِلِ قُلْتَ: سيرَ بِزَيْدٍ فَرسَخَيْنِ يَوْمانِ سَيْراً شَديداً .

فإِنْ أَقَمْتَ المَصْدَرَ مَقامَ الفاعِلِ قُلْتَ : سيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْرٌ شَديدٌ . 21 [٢٩/م]
تَرفَعُ / الّذي تُقيمُهُ مَقامَ الفاعِلِ لا غَيْرَ . "

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ فاعِلٍ أَوْ ما يَقومُ مَقامَ الفاعِلِ، يَكونُ مُحَدَّثاً عَنْهُ بِالفِعْلِ، لِأَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ مِنْ إِسْنادِهِ إِلى مَرفوعٍ على كُلِّ حالٍ . فإِذا كانَ الفِعْلُ لازِماً لَمْ يَجُزْ أَنْ تَبْنِيَ مِنْهُ فِعْلَ مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ إِلّا أَنْ تُعَدِّيَهُ فَحينَئِذٍ يَقومُ ما عَدَّيْتَهُ إِلَيْهِ مَقامَ الفاعِلِ، وَقَدْ مَضى ذِكْرُ ذلِكَ . فإِذا عَدَّيْتَهُ بِحَرْفِ جَرٍ كانَ الجارُ وَالمَجرورُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ .

وَكُلُّ فِعْلٍ لازِمٍ لا بُدَّ لَهُ مِنْ ظَرْفِ زَمانٍ وَظَرْفِ مَكانٍ وَمَصْدَرٍ، لِأَنَّهُ مُحالٌ أَنْ يوجَدَ فِعْلٌ في غَيْرِ زَمانٍ وَمَكانٍ أَوْ غَيْرُ دالٍّ عَلى الحَدَثِ، فَيَصيرُ الفِعْلُ المُتَعَدّي بِحَرفِ جَرٍّ يَدُلُّ عَلى أَرْبَعَةِ أَشْياءَ، يَجوزُ لَكَ أَنْ تُقيمَ مَقامَ الفاعِلِ أَحدَها ، نَحْوُ قَوْلِهِم : سيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَرْسَخَيْنِ سَيراً شَديداً . إِنْ جَعَلْتَ الباءَ وَما عَمِلَتْ فيهِ مَقامَ الفاعِلِ نَصَبْتَ الباقي . وَجازَ أَنْ تُقيمَ الجارَ وَالمَجْرورَ في مَوْضِعِ الفاعِلِ، كَما جازَ في قَوْلِهِ تَعالى :

﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (١) ، وَفي قَوْلِهِمْ : ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ (٢) ، وَفي قوله تعالى (٣) : ﴿كَفى بِاللَّهِ شَهيداً﴾ (٤) وَفي قَوْلِهِمْ : أَكْرِمْ بِزَيْدٍ في التَّعَجُّبِ. وَإِنْ رَفَعْتَ المَصْدَرَ جَعَلْتَ (بِزَيْدٍ) فَضْلَةً وَزِيادَةَ بَيانٍ. فإِذا (٥) رَفَعْتَ المَصْدَرَ فَيَنْبَغي أَنْ يَكونَ المَصْدَرُ مِمّا يَدُلُّ على

---

(١) البقرة : (١٠٥)

(٢) (وفي قولهم ... أحد) ورد في (ع) بعد (وفي قوله ... شهيدا) .

(٣) من (ع) ، في الأصل (قولهم) .

(٤) الرعد : (٤٣) ، والاسراء (٩٦).

(٥) في (ع) : (وإذا) .

جِنْسٍ دونَ جِنْسٍ لِيَصِحَّ الإِخْبارُ عَنْهُ ، لِأَنَّ المَصْدَرَ متى لَمْ يَكُنْ مُتَخَصِّصًا لَمْ يَكُنْ إقامَتُهُ مَوْضِعَ الفاعِلِ حَسَنًا ، لِأَنَّ ذلك يَكونُ لِلتَّأْكيدِ وَلا يَجوزُ أَنْ يَكونَ ما هُوَ لِلتَّوكيدِ (١) مُخْبَرًا (٢) عَنْهُ ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى أَنْ يَكونَ مالا بُدَّ مِنْهُ مِنْهُ بُدٌّ . وَإِنَّما كانَ هذا عَلى هذا (٣) التَّقْديرِ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : سيرَ بِزَيْدٍ ، لَمْ تُفِدْ بِقَوْلِكَ (سَيْرًا) شَيْئًا (٤) لَمْ يوجَدْ في (سيرَ) ، فَيَكونُ مَنْصوبًا فَإِذا خَصَّصْتَهُ كانَ في (السَّيْرِ) مَعْنًى غَيْرَ الأَوَّلِ ، فَرَفَعْتَهُ . وَعَلى هذا قِراءَةُ مَنْ قَرَأَ : ﴿فَإِذا نُفِخَ في الصّورِ نَفْخَةً واحِدَةً﴾ (٥) وَ ﴿نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾(٦) فَمَنْ نَصَبَ (النَّفْخَةَ) جَعَلَها فَضْلَةً وَزِيادَةَ بَيانٍ (٧) . وَمَنْ رَفَعَ (النَّفْخَةَ) جَعَلَ (في الصّورِ) فَضْلَةً وَزِيادَةَ بَيانٍ ، وَأَقامَ (النَّفْخَةَ) مَقامَ / الفاعِلِ ، وَجَعَلَها نَفْخَةً مَخْصوصَةً . 21 [٢٩/ب]

فَأَمّا ظَرْفُ المَكانِ وَظَرْفُ الزَّمانِ فَإِنَّهُما يَقومانِ مَقامَ الفاعِلِ فَيُرْفَعانِ . فَإِذا رَفَعْتَ أَحَدَهُما فَإِنَّكَ تَرْفَعُهُ بِأَنَّهُ مَقْصودٌ بِالخَبَرِ عَنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : سيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَرْسَخَيْنِ (٨) ، فَتَرْفَعُ (يَوْمَ الجُمُعَةِ) ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ (فَرْسَخانِ) (٩) ، فَيَكونُ (فَرْسَخانِ) هُوَ الَّذي قَصَدْتَ إِلى الإِخْبارِ عَنْهُ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : (الفَرْسَخُ) مَوْضِعٌ مِنَ الأَرْضِ فَكَيْفَ جازَ أَنْ يَتَعَدّى الفِعْلُ إِلَيْهِ بِلا حَرْفِ جَرٍّ ، وَقَدْ رَأَيْنا الأَماكِنَ كُلَّها لا يَتَعَدّى إِلَيْها الفِعْلُ إِلّا بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ (الدارِ)

---

(١) في (ع) : (التأكيد) . (٢) في (ع) : (مخبرٌ) بالرفع وهو خطأ .
(٣) (هذا) : ساقطة من (ع) . (٤) في الأصل : (شيئا شيئا) مكررة .
(٥) الحاقة : (١٣) وقراءة النصب مروية عن أبي السمال . انظر البحر المحيط: ٣٢٣/٨ .
(٦) قراءة الرفع هي قراءة العشرة .
(٧) في الأصل ضبطت : (وزيادةً بيانٍ) بتنوين (زيادة) ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .
(٨) وفي الأصل (فرسخان) ، وما أثبته من (ع) .
(٩) كذا في النسختين مرفوع على الحكاية .

وَ (الْمَسْجِدِ) ؟

قيلَ [لَهُ] (١) لَمّا كانَ (الفَرْسَخُ) يَقعُ على المَكانِ ، ولا يَخْتَصُّ بِهِ ، لِأَنَّهُ يَصْلُحُ وُقوعُهُ على كُلِّ مَكانٍ بِتِلْكَ المَسافَةِ المَعْلومَةِ فَصارَ تَقْديراً لِلْمَسافَةِ فَجرى مَجْرى اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ الَّذي جُعِلَ مِقْداراً لِهذا الزَّمانِ ، فَيَتَعَدّى الفِعْلُ إِلَيْهِ على حَدِّ تَعَدِّيهِ (٢) إِلى الجِهاتِ السِّتِّ (٣) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُجْعَلَ الإِخْبارُ عَنْ ثَلاثَةِ أَشْياءَ في هذا البابِ أَحَدُها: مَفْعولُ الغَرَضِ ، وَالثّاني : الحالُ ، وَالثّالِثُ: التَّمْييزُ .

فَأَمّا الغَرَضُ فَإِنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يَكونَ مُخْبَراً عَنْهُ ، لِأَنَّهُ جوابُ (لِمَهْ) ، وَ(لِمَهْ) إِنَّما هُوَ اسْتِفْهامٌ وَما كانَ اسْتِفْهاماً لَمْ يَكُنْ موجِباً ، فَلَمْ يَكُنْ قائِماً مَقامَ الفاعِلِ . وَكَذلِكَ لا يَصِحُّ أَنْ يَكونَ الحالَ ، لِأَنَّ الحالَ مُحْتاجَةٌ إِلى ذي الحالِ ، فَذو الحالِ أَوْلى بِهذا المَوْضِعِ مِنَ الحالِ ، لِأَنَّ الحالَ لا يَصِحُ إِلا بِذي الحالِ ، فَلَمْ يَقُمِ الحالُ مَقامَ الفاعِلِ .

فَأَمّا التَّمْييزُ فَلِأَنَّ ما يَعْمَلُ فيهِ الفِعْلُ مِنْ ذلِكَ في مَعْنى الفاعِلِ وَلا تَحْتاجُ أَنْ تُقيمَ ما هُوَ في مَعْنى الفاعِلِ مَقامَ الفاعِلِ .

قالَ :" فَإِنْ كانَ هُناكَ مَفْعولٌ بِهِ صَحيحٌ لَمْ يَقُمْ مَقامَ الفاعِلِ غَيْرُهُ (٤) ، تَقولُ: ضَرَبْتُ زَيْداً يَوْمَ الجُمُعَةِ ضَرْباً شَديداً . فَإِنْ لَمْ تُسَمِّ الفاعِلَ قُلْتَ: ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ ضَرْباً شَديداً تَرْفَعُ (زَيْداً) لا غَيْرَ . "

اعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّما جازَ أَنْ تُقيمَ أَحَدَ الأَرْبَعَةِ مَقامَ الفاعِلِ عِنْدَ عَدَمِ المَفْعولِ الحَقيقيِّ . فَإِذا كانَ مَعَكَ مَفْعولٌ صَحيحٌ لَمْ [يَجُزْ] / أَنْ تُقيمَ غَيْرَهُ مَقامَهُ ، 22 [٤٠/أ]

---

(١) زيادة من (ع) ، ليست في الأصل.
(٢) في (ع) : (تعديته) .
(٣) من (ع) ، في الأصل رسمت (السِّتَتِّ) .
(٤) في (مل) : (لم تُقِمْ ... غيْرَهُ) .

لِأَنَّهُ هُوَ الَّذي يُقْصَدُ بِالإِخْبارِ عَنْهُ فَكَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ غَيْرِهِ مَعَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ .

وَقالَ بَعْضُهُمْ : المَفْعولُ بِهِ شَريكُ الفاعِلِ في الفِعْلِ بِدَليلِ أَنَّ الفاعِلَ يُخْرِجُ الفِعْلَ مِنَ العَدَمِ إِلى الوُجودِ وَالمَفْعولُ بِهِ حافِظٌ لِوُجودِهِ ، وَلِهذا لَمّا كانَ في الأَفْعالِ ما لا يَتَعَدّى جُعِلَ فِعْلُ المَفْعولِ لِتَقَعَ المُساواةُ بَيْنَهُما .

المُشَبَّهُ بِالفاعِلِ في اللَّفْظِ

وَهُوَ عَلى ضَرْبَيْنِ : اسْمُ (كانَ) ، وَخَبَرُ (إِنَّ) .

بابُ (كانَ) وَأَخَواتِها

" وَهِيَ : كانَ ، وَصارَ ، وَأَمْسى ، وَأَصْبَحَ ، وَظَلَّ ، وَباتَ ، (١) وَأَضْحى وَمازالَ ، وَمادامَ (٢) ، وَما انْفَكَّ ، وَمافَتِئَ ، وَما بَرِحَ ، وَلَيْسَ . وَما تَصَرَّفَ مِنْهُنَّ ، وَماكانَ في مَعْناهُنَّ مِمّا (*) يَدُلُّ عَلى الزَّمانِ المُجَرَّدِ مِنَ الحَدَثِ . فَهذِهِ الأَفْعالُ كُلُّها تَدْخُلُ عَلى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ، (**) فَتَرْفَعُ المُبْتَدَأَ وَيَصيرُ اسْمَها ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ وَيَصيرُ خَبَرَها . وَاسْمُها مُشَبَّهٌ بِالفاعِلِ ، وَخَبَرُها مُشَبَّهٌ (٣) بِالمَفْعولِ . "

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الأَفْعالَ (٤) مُجَرَّدَةٌ لِلزَّمانِ دونَ الحَدَثِ ، فَاحْتاجَتْ إِلى الجُمْلَةِ مِنَ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ . وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّكَ تَقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ضَرْباً ، وَلا تَقولُ : [كانَ] (٥) زَيْدٌ خارِجاً كَوْناً ، لَمّا كانَتْ هذِهِ الأَفْعالُ

---

(١) في الأصل : (وباتو دام ...) بإقحام (دام) .

(٢) في الأصل : أقحم بعد (مادام) (لم يزل) . (*) في (ع) : (وما) . (**) (والخبر فترفع المبتدأ) ساقط من (ع) .

(٣) (مشبه بالفاعل ، وخبرها مشبه) : ساقط من (مل) .

(٤) (أفعال) ساقطة من (ع) .

(٥) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

غَيْرَ دالَةٍ عَلى حَدَثٍ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ تُؤَكَّدَ بِالمَصْدَرِ ، لِأَنَّ المَصْدَرَ نُزِعَ مِنْها . وَلَوْ كانَتْ تَدُلُّ عَلى مَصْدَرٍ لَجازَ أَنْ تُؤَكَّدَ بِهِ كَسائِرِ الأَفْعالِ ، قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللّهُ موسى تَكْليماً﴾ (١) وَقالَ تَعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتيلاً﴾ (٢) وَلَمّا كانَتْ هذِهِ الأَفْعالُ داخِلَةً عَلى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ارْتَفَعَ المُبْتَدَأُ بَعْدَها تَشْبيهاً بِالفاعِلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ واقِعٌ بَعْدَ فِعْلٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فاعِلاً في الحَقيقَةِ فَهُوَ مُشَبَّهٌ بِالفاعِلِ . وَانْتَصَبَ الخَبَرُ تَشْبيهاً بِالمَفْعولِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْعولاً (*) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ واقِعٌ بَعْدَ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً . هذا مَذْهَبُ البَصْرِيّينَ . وَعِنْدَ الكوفِيّينَ (٣) أَنَّ الاسْمَ بَعْدَ (كانَ) رَفْعٌ بِالابْتِداءِ / عَلى ما كانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخولِها ، وَالخَبَرُ مَنْصوبٌ عَلى الحالِ . [٤٠/ب] 22 وَهذا لا يَصِحُّ ، لِأَنَّ الخَبَرَ يَكونُ مَعْرِفَةً وَالحالَ لا يَكونُ مَعْرِفَةً إِلا في النّادِرِ ، وَالخَبَرُ هاهُنا يَقَعُ (٤) مَعْرِفَةً في الأَكْثَرِ الشّائِعِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : كانَ زَيْدٌ أَخاكَ ، وَكانَ عَمْرٌو أَباكَ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : وَلِمَ كانَتْ هذِهِ الأَفْعالُ مُجَرَّدَةً مِنَ الحَدَثِ دونَ بَقِيَّةِ الأَفْعالِ ؟ قيلَ لَهُ : لَمّا كانَ قَوْلُنا : زَيْدٌ كَريمٌ إِخْباراً عَنْ كَرَمِهِ في الأَزْمانِ كُلِّها وَأَرادوا أَنْ يُخْبِروا عَنْ كَرَمِهِ في زَمانٍ دونَ زَمانٍ جَرَّدوا (كانَ) مِنَ الحَدَثِ ، وَجَعَلوها دالَةً عَلى الزَّمانِ فَقَطْ ، لِيَصِحَّ الإِخْبارُ عَلى ما أَرادوا . وَكَذلِكَ القَوْلُ في جَميعِها . وَلِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ هذِهِ الأَفْعالِ مَعْنًى فَـ (كانَ) لِلدَّلالَةِ عَلى الوُجودِ فيما مَضى . وَقَدْ يَجوزُ أَنْ يَكونَ هذا الماضي مُسْتَداماً ، وَقَدْ يَجوزُ

---

(١) النساء : (١٦٤) . (٢) المزمل : (٨) . (*) في (ع) : مفعولاً به .
(٣) انظر التبيين المسألة رقم (٤٤) ص ٢١٩ .
(٤) (يقع) : ساقطة من (ع) .

أَنْ يَكونَ مُنْقَطِعاً . فالمُسْتَدامُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَكانَ اللّٰهُ عَليمـاً حَكيمـاً﴾ (١) فَهذا مُسْتَدامٌ لَمّا ثَبَتَ أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يَنْقَطِعَ عِلْمُهُ . وَالّذي يَجوزُ أَنْ يَنْقَطِعَ نَحْوُ قَوْلِكَ : كانَ زَيْدٌ غَنِيّاً وَكَريماً ، فَهذا يَدُلُّ عَلى أَنَّهُ انْقَطَعَ كَرَمُهُ وَغِناهُ (٢)، وَأَشْباهُ ذلِكَ (٣) . وَقَدْ تَكونُ دالَّةً عَلى الحَدَثِ فَلا تَفْتَقِرُ إِلى خَبَرٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : كانَ الأَمْرُ ، أَيْ وَقَعَ وَحَدَثَ ، وَنَحْوُ قَوْلِكَ : أَنا أُحِبُّكَ مُذْ كُنْتَ ، أَيْ مُذْ خُلِقْتَ .

الثّالِثُ : أَنْ تَكونَ زائِدَةً فَلا يَكونُ لَها اسْمٌ وَلا خَبَرٌ وَلا فاعِلٌ ظاهِرٌ ، وَلكِنَّها تُسْنَدُ إِلى الكَوْنِ ، لِئَلّا يَبْقى الفِعْلُ حَديثاً بِغَيْرِ مُحَدَّثٍ عَنْهُ ، وَتَدُلُّ عَلى الزّمانِ الماضي . وَقَوْلُ الشّاعِرِ (٤) :

٢٤ ـ سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامى   عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

تَقْديرُهُ : عَلى المُسَوَّمَةِ العِرابِ كانَ ذلِكَ الكَوْنُ . فَزِيادَتُها عَلى هذا المَعْنى لا عَلى أَنَّ دُخولَها كَخُروجِها .

---

(١) النساء : (١٧) و (٩٢) و (١٠٤) ((١١١) و (١٧٠) ، و(الفتح) : (٤٨) .

(٢) في الأصل : (أوغناه) ، وما أثبته من (ع) . وفي (٤) : (وغناؤه) ، وهو تحريف .

(٣) إنّ الاستدامة تأتي في الأمثلة التي ساقها وأمثالها من الصفة المشبهة ، لأنّ الصفة المشبه تدل على الدوام والثبوت ، أما قوله : " كان زيد غنياً وكريماً " فقد ثبت له الغنى والكرم طول حياته ، والانقطاع أصاب الحياة ولم يصب الغنى والكرم .

(٤) غير معروف .

٢٤ ـ البيت من الوافر . وهو في التبصرة : ١٩٢/١ برواية (... تساموا) ، وابن يعيش : ٩٨/٧ برواية (جياد بني...) ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢/١ ، والمساعد : ٢٧٠/١ ، والهمع : ١٢٠/١ ، برواية التبصرة ، والمقاصد : ٤١/٢ ، والخزانة : ٣٣/٤ ، واللسان : (كون) وعجزه في ابن يعيش : ١٠٠/٧ ، وأوضح المسالك ٢٥٧/١ .

السراة : اسم جمع عند سيبويه كما ذكر في اللسان مفرده سَرِيّ وهو الشريف .

وتسامى : أصلها تتسامى حذف إحدى التاءين تخفيفاً .

وسام فرسه : أي عَلّمَهُ بعلامة يُعْرَفُ بها . والمسومة : المُعَلَّمَة .

والعراب : الخيل العربية الأصيلة .

الرّابعُ مِنْ وُجوهِها : أَنْ تَكونَ بِمَعْنى (صارَ) ، نَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ (١) (٢) :

٢٥ - حَتّى إِذا لاحَ بِكَ القَتيـرُ
وَالرَّأْسُ قَدْ كانَ لَهُ شَكيرُ

أَي صارَ . وَنَحْوُ قَوْلِهِ (٣) :

٢٦ - بِفَيْفاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهـا قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخاً بُيوضُها

23

أَي قَدْ صارَتْ ./ وَعَلى ذلِكَ يُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ في [٤١/أ]
المَهْدِ صَبِيّاً﴾ (٤) أَي صارَ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ (٥) . وَعِنْدَ
غَيْرِهِ (٦) أَنَّ (كانَ) في الآيَةِ مَحْمولَةٌ عَلى الزِّيادَةِ وَالإِلْغاءِ وَيَكونُ صَبِيـاً
مَنْصوباً عَلى الحالِ (٧) .

---

(١) في (ع) : (قوله) . (٢) نُسِبَ الثاني منها في شرح المفصل للعجاج .

٢٥ - البيتان من مشطور الرجز . ورد الأول منهما في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٤ برواية (... بك قتير) .
والثاني في ابن يعيش : ٧/ ١٠٣ .
القتير : الشيب ، والشكير : ما ينبت على الرأس من زغب عندما يخفّ شعره .

(٣) هو ابن أحمر .

٢٦ - البيت من الطويل . روى : (بِتَيْهاءَ قَفْرٍ ...) في شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٣/٢ ، والأشموني على الألفية ٢٣٠/١ ، والخزانة : ٣١/٤ ، واللسان (كون) .
والفيفاء : المفازة التي لا ماء فيها ، والتيهاء : الأرض التي لا يُهْتَدى فيها . والقفر : الخالية . والحزن : الأرض الغليظة الوعرة . أما القطا فطائر معروف بسرعة اهتدائه إلى الماء ، فهي تشتد في طلبه بعد خروج فراخها من البيض لحاجة الفراخ إليه .

(٤) مريم : (٢٩) . (٥) انظر الرضي على الكافية : ٢٩٣/٢ وما بعدها .

(٦) ينسب هذا الرأي إلى أبي عبيدة انظر البحر : ٦ / ١٨٧ .

(٧) انظر الأقوال الواردة في هذه الآية في إعراب القرآن للنحاس : ٣١٣/٢ .

وَأَمّا (صارَ) فَتَدُلُّ على الابْتِداءِ . وقالَ بَعْضُهُمْ: على الانْتِقالِ ، أي هُوَ الآنَ على هذِهِ الحالِ لا فيما مَضى .

فَأَمّا(*) (أَصْبَحَ) فَتَكونُ مُجَرَّدَةً مِنَ الحَدَثِ فَتَفْتَقِرُ إلى خَبَرٍ ، وَتَكونُ دالَّةً على الحَدَثِ فَيَكونُ المَعْنى أَنَّهُ دَخَلَ في الصَّباحِ . وَكَذلِكَ (أَمْسى) نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَصْبَحْنا وَأَمْسَيْنا ، أي دَخَلْنا في الصَّباحِ وَالمَساءِ . وَكَذلِكَ (أَضْحى) بِهذِهِ المَثابَةِ ، أي دَخَلَ في وَقْتِ الضُّحى . وَ (ظَلَّ) إذا فَعَلَ نَهاراً . وَ (باتَ) إذا فَعَلَ لَيْلاً . وَأَمّا (مازالَ) فَإِنَّ (ما) لِلنَّفْيِ وَ (زالَ) تَدُلُّ على ضِدِّ الثَّباتِ ، فَدَخَلَ نَفْيٌ على نَفْيٍ ، فَصارَ إِثْباتاً . وَ (مازالَ) و (مابَرِحَ) وَ (ماانْفَكَّ) وَ (مافَتِئَ) يَجوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهِنَّ إلّا (مادامَ) فَإِنَّها لا تَكونُ إِلّا تابِعَةً لِما قَبْلَها ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنا أَقومُ هاهُنا ما دامَ زَيْدٌ قاعِداً ، تَقْديرُهُ : أَقومُ دَوامَ زَيْدٍ قاعِداً . وَتُريدُ بِالدَّوامِ وَقْتَ الدَّوامِ ، كَما تَقولُ: جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاجِّ . وَلَوْ قُلْتَ: ما دامَ زَيْدٌ قائِماً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكونَ مَعَهُ كَلامٌ لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّهُ في مَعْنى ظَرْفٍ مِنَ الزَّمانِ ، فَيَحْتاجُ إلى مايَقَعُ فيهِ ، وَلَوْ قُلْتَ: مازالَ زَيْدٌ قائِماً ، لَكانَ كَلاماً جَيِّداً تامّاً [وَ] (١) في قَوْلِنا (مادامَ) مَعْنًى آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّ (دامَ) (٢) لا تُسْتَعْمَلُ بِحَرْفِ النَّفْيِ إِلّا بِـ (ما) دونَ سائِرِ حُروفِ النَّفْيِ إِذْ كانَتْ (ما) وَ ما (٣) بَعْدَها في تَأْويلِ مَصْدَرٍ . وَلَيْسَ كَذلِكَ (مازالَ) ، لِأَنَّكَ تَقولُ : (لَمْ يَزَلْ) وَ (لا يَزالُ) . وَكَذلِكَ : لَمْ يَبْرَحْ زَيْدٌ قائِماً ، وَلا يَبْرَحُ زَيْدٌ قائِماً ، وَأَشْباهُ ذلِكَ .

(*) في (ع): (وأما)

(١) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل (دوام) وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٣) في الأصل (الذي) ، وما أثبته من (ع) ، لأن (ما) لغير العاقل .

وَقَدْ يُقْتَصَرُ في (دامَ) عَلى الفاعِلِ ، فَتَقولُ : دامَ الرُّخْصُ بِحَمْدِ اللّـــهِ ، ودامَ الصُّلْحُ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ.

وهذِهِ الأَفْعالُ ماضيها وَمُسْتَقْبَلُها وَاسْمُ فاعِلِها وَمَفْعولِها وَأَمْثِلَةُ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ 23 مِنْها وَمَصْدَرُها / يَعْمَلُ عَمَلاً واحِداً إِلّا ما كانَ مُقْتَرِناً بِحَرْفِ نَفْيٍ فَإِنَّه لا يَصِحُّ [٤١/ب] الأَمْرُ بِهِ ، لِأَنَّ الأَمْرَ لا يَكونُ نَفْياً .

فَأَمّا (لَيْسَ) فَعِنْدَ صاحِبِ (اللُّمَعِ) أَنَّها فِعْلٌ ، لِأَنَّها مُخَفَّفَةٌ مِنْ (لَيِسَ) (١)، مَبْنِيَّةٌ عَلى حالَةٍ واحِدَةٍ، غَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ فَلا يَكونُ مِنْها أَمْرٌ وَلا نَهْيٌ وَلا مَصْــدَرٌ وَلا مُسْتَقْبَلٌ . وَالّذي كانَ يَعْتَمِدُهُ شَيْخُنا ـ رَحِمَهُ اللّهُ ـ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ (٢) ـ أَنَّها حَرْفٌ ضِدُّ (كانَ) ، فَتَعْمَلُ عَمَلَ (كانَ) ، أَلا تَرى أَنَّــكَ تَنْفي (٣) بِها الحالَ كَما تُثْبِتُ بِـ (كانَ) ما مَضى . وَقَوْلُهُمْ بِأَنَّ الضَّميــرَ قَدْ يَتَّصِلُ (٤) بِها عَلى حَدِّ اتِّصالِهِ بِالفِعْلِ فَإِنَّ ذلِكَ لا يَدُلُّ عَلى أَنَّها فِعْــلٌ ، لِأَنَّ الضَّميرَ قَدْ اتَّصَلَ بِالاسْمِ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالى :

﴿ هاؤُمُ اقْرَؤوا كِتابِيَهْ ﴾ (٥) وَلكِنَّ اتِّصالَ الضَّميرِ بِها عَلى هَـــذا الوَجْهِ أَجْراها مَجْرى الفِعْلِ حَتّى جازَ تَقْديمُ خَبَرِها عَلى اسْمِها . وَاخْتَلَفوا فــي تَقْديمِ خَبَرِها عَلَيْها نَفْسِها (٦) وَأَكْثَرُهُمْ يُجيزُ تَقْديمَهُ بِدَليلِ قَوْلِهِ تَعالــى : ﴿ يَوْمَ يَأْتيهِمْ لَيْسَ مَصْروفاً عَنْهُمْ ﴾ (٧) فَقَدَّمَ (يَوْماً) وَهُوَ مَعْمولُ الخَبَرِ (٨)

---

(١) انظر اللسان (ليس) ، والتبصرة ١٨٨/١ ـ ١٨٩ ، والصبان على الأشموني ٣٣٠/١.

(٢) انظر ما سلف ١٣ الحاشية رقم (٤) .

(٣) في الأصل : (تبقي) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٤) في الأصل : (تصل) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٥) الحاقة : (١٩) .

(٦) في (ع) : (على نفسها) .

(٧) هود : (٨) .

(٨) في (ع) : (على الخبر) بإقحام (على) .

وَتقْديمُ مَعمولِ الشَّيْءِ كَتَقْديمِهِ . وَأَيْضاً فَإِنَّ (إِنَّ) لا يَتَقَدَّمُ خَبَرُها عَلَيْهـــا ، وَ[لا] (١) عَلى اسْمِها إِذا كانَ الخَبَرُ غَيْرَ ظَرْفٍ . فَلَمّا جازَ تَقْديمُ خَبَـــرِ (لَيْسَ) عَلى اسْمِها جازَ تَقْديمُهُ عَلَيْها بِمَنْزِلَةِ (كانَ) .

قالَ : " [تقولُ] : كانَ زَيْدٌ قائِماً ، وَصارَ مُحَمَّدٌ كاتِباً ، وَأَصْبَحَ الأَميـــرُ مَسْروراً ، وَظَلَّ جَعْفَرٌ [جالِساً ، وَباتَ أَخوكَ] لاهِياً (٢) ، وَلَيْسَ الرَّجُلُ حاضِـــراً . وَكَذلِكَ ما تَصَرَّفَ مِنْها ، تَقولُ : يَكونُ [الرَّجُلُ(٣) مُنْطَلِقاً] وَلَيُصْبِحَنَّ الحَديـــثُ شائِعاً . فَإِذا اجْتَمَعَ في الكَلامِ مَعْرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ جَعَلْتَ اسْمَ (كانَ) المَعْرِفَـــةَ وَخَبَرَها النَّكِرَةَ ، تَقولُ : كانَ عَمْرٌو كَريماً ، وَلا يَجوزُ كانَ كَريمٌ عَمْراً إِلّا في ضَرورَةِ الشِّعْرِ ، قالَ القُطامِيُّ (٤) :

٢٧ ـ قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعـــا

فَجَعَلَ (مَوْقِفاً) ـ وَهُوَ نَكِرَةٌ ـ اسْمَها ، وَ (الوَداعَ) ـ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ـ خَبَرَها .

فَإِنْ كانا جَميعاً مَعْرِفَتَيْنِ/ كُنْتَ فيهما مُخَيَّراً أَيَّهُما شِئْتَ جَعَلْتَهُ اسْمَ (كـانَ) ، وَجَعَلْتَ الآخَرَ الخَبَرَ ، تَقولُ : كانَ زَيْدٌ أَخاكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : كانَ أَخوكَ زَيْـداً . "

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى ، لأن المراد أن خبر (إنّ) لا يتقدم عليها ألبتة ، ولا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفاً . ولما كان الظرف ليس الخبر في الأصل وإنما هو معموله فإنّ تقدمه مؤذن بتقدم الخبر . فلما كان هذا الحال في (إنّ) ولا شبه يخرجها عن حرفيتها ، فإن تقديم خبر (ليس) على اسمها من غير أن يكون ظرفاً ، وتقديم معمول الخبر عليها كما في الآية يجوز ، لأن (ليس) محمولة على (كان) في العمل .

(٢) في (مل) زيادة : (وما دام سعيد كريماً ، وما زال أبوك عاقلاً ، وما انفكّ قاسم مقيماً وما فتىء عمرو جاهلاً ، وما برح الغلام معتدياً ...)

(٣) في (مل) : (يكون أخوك)

(٤) هو عُمَيْرُ بن شُيَيْمٍ القطاميّ التغلبيّ ، والأخطل خاله ، كان نصرانياً ثم أسلم ، وهو أول من لقب بصريع الغواني لقوله : صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ وَرُقْنَهُ ... ترجمته في الشعر والشعراء : ٧٢٣/٢ ، والأغاني : ١٧/٢٤ ، والمؤتلف والمختلف : ٢٥١ ، والخزانة : ٣٩٢/١ . =

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمّا كانَتْ هذِهِ الأَفْعالُ تَدْخُلُ عَلى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ جُعِلَ المُبْتَدَأُ اسْمَها ، وَالخَبَرُ خَبَرَها . وَقَدْ مَضى أَنَّ المُبْتَدَأَ لا يَكونُ إِلّا مَعْرِفَةً ، وَالخَبَرَ يَجوزُ أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ؛ لِأَنَّكَ تُريدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ مُخْتَصٍّ فَإِذا تَنَكَّرَ المُبْتَدَأُ لَمْ يَكُنْ فيهِ فائِدَةٌ ، فَكَذلِكَ في (كانَ) وَأَخَواتِها ، لَوْ نَكَّرْتَ الاسْمَ لَمْ تُفِدْ ؛ لِأَنَّكَ تَقْصِدُ إِلى الإِخْبارِ بِهذِهِ الأَفْعالِ(١) عَنْ مُعَيَّنٍ مَعْروفٍ ، فَإِذا كانَ مَجْهولاً لَمْ تَسْتَفِدْ فائِدَةً (٢) ؛ لِأَنَّ حَدَّ الإِخْبارِ أَنْ تُخْبِرَ عَمّا يُعْرَفُ(٣) بِما لا يُعْرَفُ ؛ إِذْ كانَتِ الفائِدَةُ في الخَبَرِ ، وَالمُبْتَدَأُ مَعْروفٌ لا فائِدَةَ فيهِ وَلا يُشْبِهُ هذا البابَ : ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْداً ، عَلى أَنَّ الفاعِلَ نَكِرَةٌ ، وَالمَفْعولَ بِهِ مَعْرِفَةٌ ؛ لِأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عَنْ (رَجُلٍ) بِالضَّرْبِ الواقِعِ مِنْهُ بِ (زَيْدٍ) وَلَوْ نَصَبْتَ (رَجُلاً) فَرَفَعْتَ(٤) (زَيْداً) لانْعَكَسَ المَعْنى ، وَصارَ المَفْعولُ فاعِلاً ؛ لِأَنَّهُما مُخْتَلِفانِ . وَلَيْسَ كَذلِكَ في بابِ (كانَ) ؛ لِأَنَّ المُبْتَدَأَ هُوَ الخَبَرُ .

= ٢٧ ـ البيت من الوافر .
وهو في ديوانه : ٣١ ، وسيبويه : ١ / ٣٣١ ، والمقتضب : ٤ / ٩٤ ، وجمل الزجاجي : ٥٩ ، والأصول : ١ / ٩٤ ، والإيضاح : ٩٩ ، والتبصرة : ١ / ١٨٦ ، وشرح المفصل : ٧ / ٩١ ، والمساعد : ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٥٥٩ ، والخزانة : ١/ ٣٩١ ، واللسان (ودع) .
وعجزه في المغني : ٥٠٥ ، والخزانة : ٤ / ٦٤ ، والهمع : ١ / ١١٩ .

(١) (بهذه الأفعال) : ساقط من (ع) .
(٢) انظر ما سلف ص ٩٤ الحاشية رقم (٢) .
(٣) في الأصل (تَعْرِفُ) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
(٤) في (ع) : (ورفعت) .

وَإِنَّما جازَ في الشِّعْرِ رَفْعُ النَّكِرَةِ وَنَصْبُ المَعْرِفَةِ ، لِأَنَّهُمْ اضْطَروا إلى تَصْحيحِ الوَزْنِ وَإِقامَةِ القَوافي ، فَأَجازُوهُ مَعَ قُبْحِهِ . فَأَمّا في [غَيْرِ الشِّعْرِ] فَلا يَجوزُ ذلِكَ . وَالَّذي دَعاهُمْ إلى تَجْويزِهِ تَشْبيهُها بِالأَفْعالِ التّامَّةِ ، نَحْوُ (ضَرَبَ) وَ (قَتَلَ) ، فَكَما يَجوزُ أَنْ يَكونَ الفاعِلُ نَكِرَةً جازَ في (كانَ) مَعَ الضَّرورَةِ .

فَأَمّا إذا كانَ المُبْتَدأُ مَعْرِفَةً ، وَالخَبَرُ مَعْرِفَةً ، فارْفَعْ أَحَدَهُما وَانْصِبِ الآخَرَ وَلا عَلَيْكَ أَيَّهُما رَفَعْتَ أَوْ (١) نَصَبْتَ ، كَما تَفْعَلُ في المُبْتَدأِ وَخَبَرِهِ ، مِثالُ ذلِكَ : زَيْدٌ أَخوكَ ، إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَخوكَ زَيْدٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدٌ أَخوكَ إذا كانا عَلى حالٍ سَواءٍ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ﴾ (٢) بِرَفْعِ (٣) (الجَوابِ) وَنَصْبِهِ (٤) ، فَإِذا نُصِبَ كانَ خَبَرَ (كانَ) ، وَإِذا رُفِعَ كانَ اسْمَها .

24

قالَ : " وَيَجوزُ تَقْديمُ أَخْبارِ /(كانَ) وَأَخَواتِها عَلى أَسْمائِها وَعَلَيْها أَنْفُسِها (٥) [٤٢/ب] تَقولُ : كانَ قائِماً زَيْدٌ ، وَقائِماً كانَ زَيْدٌ ، وَكَذلِكَ : لَيْسَ قائِماً زَيْدٌ وَقائِماً لَيْسَ زَيْدٌ . "

اعْلَمْ أَنَّ (كانَ) وَأَخَواتِها لَمّا كانَتْ أَفْعالاً مُتَصَرِّفَةً أُجْرِيَتْ مَجْرى الأَفْعالِ في تَقْديمِ المَفْعولِ . فَكَما تَقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، وَضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ ، وَعَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ ، كَذلِكَ كانَتْ (كانَ) وَأَخَواتُها [وَ] (٦) مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى :

---

(١) في الأصل : (ونصبت) بالواو ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .

(٢) النمل : (٥٦) ، و العنكبوت : (٢٤) ، (٢٩) .

(٣) في الأصل : (ترفع) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٤) تقدم الكلام في الآية ١/٩٥ الحاشية رقم (١) .

(٥) في الأصل (في أنفسها) بإقحام (في) .

(٦) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

﴿وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١).

فَأَمّا (٢) (لَيْسَ) فَـ (سيبَوَيْهِ) يُجِيزُ تَقْدِيمَ خَبَرِها عَلَيْها نَفْسِها (٣) (٤)، وَغَيْرُهُ (٥) يَأْباهُ لِنُقْصانِ تَمَكُّنِها وَلِكَوْنِها (*) حَرْفاً.

فَأَمّا (مازالَ) وَ (مابَرِحَ) و (ماانْفَكَّ) و (مافَتِئَ) فَإِنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبارُها [عَلَيْها أَنْفُسِها فَإِنْ وَضَعْتَ] مَكانَ [(ما)] حَرْفَ نَفْيٍ جازَ التَّقْدِيمُ، فَتَقولُ (٦): قائِمًا لايَزالُ زَيْدٌ، وَكانَ (أبو الحَسَنِ بنُ كَيْسانَ) يُجِيزُ قائِمًا مازالَ زَيْدٌ (٧). وَهذا لا يَصِحُّ، لِأَنَّ (ما) لَها صَدْرُ الكَلامِ بِدَليلِ دُخولِها عَلى المُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ وَعَلى الأَفْعالِ فَلايَتَقَدَّمُ عَلَيْها مافي خَبَرِها، لِأَنَّهُ صِلَةٌ لَها.

فَأَمّا (٨) (مادامَ) فَإِنَّ (ما) هاهُنا بِمَعْنى المَصْدَرِ فَلايَجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْها شَيْءٌ مِنْ مَعْمولِها، كَما لايَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِنَ الصِّلَةِ عَلى مَوْصولِها.

---

(١) الروم: (٤٧). (٢) في (ع): (وأما).

(٣) انظر المساعد: ١ / ٢٦٢

(٤) وهم الكوفيّون والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافيّ وأبو عليّ الفارسيّ وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك، انظر الهمع ١ / ١١٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٧، والإنصاف لابن الأنباري ١٦٠/١، والأصول لابن السراج ٢٣٧/٢، والمساعد على التسهيل ٢٦٢/١.

(٥) في (ع): (تقول). (*) في (ع): (وكونها).

(٦) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أخذ النحو عن المبرد وثعلب، فحصّل منهما نحو البصرة والكوفة، له مصنفات عديدة منها: القراءات وعلل النحو والوقف والابتداء، والتهذيب في النحو. توفي سنة ٢٩٩ هـ.
انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٣ / ٥٧، ونزهة الألباء: ٣٣٥، وطبقات النحويين واللغويين: ١٥٣ وبغية الوعاة: ١٨/١، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، وطبقات النحاة واللغويين: ٥٠.

(٧) انظر شرح الكافية للرضي: ٢ / ٢٩٧.
وشرح الكافية الشافية: ١ / ٣٩٨.

(٨) في (ع): (وأما).
(٩) في (ع): (الموصول).

قالَ : " وَتَكونُ (كانَ) دالَةً على الحَدَثِ فَيُسْتَغْنى عَنِ الخَبَرِ المَنْصوبِ ، تقولُ: قَدْ كانَ زَيْدٌ ، أَيْ حَدَثَ وَ [خُلِقَ ، كما تقولُ : أَنا] مُذْ كُنْتُ صَديقَكَ ، أَيْ أَنا صَديقُكَ مُذْ خُلِقْتُ . قالَ الشّاعِرُ : (١)

٢٨ ـ إِذا كانَ الشِّتاءُ فَأَدْفِئوني [فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ] الشِّتاءُ

أَيْ إِذا حَدَثَ الشِّتاءُ وَوَقَعَ . وَكَذلِكَ (٣) : أَمْسى زَيْدٌ ، وَأَصْبَحَ عَمْرٌو (٢) [وَكَذلِكَ] (٤) أَمْسَيْنا وَأَصْبَحْنا ".

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الأَفْعالَ أَصْلُها أَنْ تَكونَ كَسائِرِ الأَفْعالِ دالَةً على الحَدَثِ ، وَإِنَّما تَكونُ ناقِصَةً إِذا دَخَلَتْ على الجُمْلَةِ مِنَ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ . فَأَمّا إِذا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْها فَإِنَّهُ يَجوزُ أَنْ تَجيءَ تامَّةً ، فَتَدُلُّ على الأَزْمِنَةِ الّتي اشْتُقَّتْ مِنْها ، فَتَكونُ (كانَ) دالَّةً على الوُقوعِ وَالحُدوثِ ، مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالى : ﴿وَإِنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ﴾ (٥) وَقَوْلُهُ تعالى :(٦) ﴿إِلّا أَنْ تَكونَ تِجارَةٌ حاضِرَةٌ﴾ (٧)

---

(١) نسبه القالي للرُّبَيِّعِ بنِ ضَبُعٍ الفزاريّ ، وكذلك السجستانيّ .

٢٨ ـ البيت من الوافر .
ورد في النوادر : ٢١٥ برواية : (إِذا جاءَ الشتاءُ ...) ، وعليها لا شاهد فيه . وهو في كتاب المعمرون والوصايا : ص١٠ برواية التحقيق ، وروي (... فإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتاءُ) في الجمل للزجاجيّ : ٦٢ ، واللسان:(كون). وعجزه في الهمع : ١ / ١١٥ ـ ١١٦ .

(٣) في (مل) : (وكقولك) . (٢) (عمرو) ساقطة من (ع) .
(٤) في (مل) : (وكقولك) .
(٥) البقرة : (٢٨٠).
(٦) (تعالى) : ليست في (ع) .
(٧) البقـرة : (٢٨٢).

25

فيمَنْ رَفَعَ (١) . وَكَذلِكَ (صارَ) (٢) تقولُ : / صارَ الأَمْرُ إلى اللّهِ بِمَعْنى عادَ [٤٢/م]

فَأَمّا (أَصْبَحْنا) وَ (أَمْسَيْنا) وَ (أَضْحَيْنا) فَيكونُ المَعْنى : دَخَلْنا في الصَّباحِ وَالمَساءِ وَالضُّحى (٣) . كَما تَقولُ : أَظْهَرَ الرَّجُلُ ، إِذا دَخَلَ في وَقْتِ الظُّهْرِ وَأَفْجَرَ ، إِذا دَخَلَ في وَقْتِ الفَجْرِ . قالَ الشّاعِرُ (٤) (٥) :

٣٩ ـ فَما أَفْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلاجيمَ عَيْنِ ابني صُباحٍ نَثيرُها (٦)

قالَ : " وَقَدْ يُضْمَرُ فيها اسْمُها ، وَهُوَ ضَميرُ الشَّأْنِ وَالحَديثِ ، فَتَقَعُ الجُمَلُ بَعْدَها أَخْباراً عَنْها ، تَقولُ : كانَ زَيْدٌ قائِمٌ ، أَيْ كانَ الشَّأْنُ وَالحَديثُ زَيْدٌ قائِمٌ .

---

(١) قرأ العشرة (ذو) رَفعاً ، وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَابْنُ مَسْعودٍ وَعُثْمانُ وَابْنُ عَبّاسٍ (ذا عُسْرَةٍ) انظر البحر : ٢ / ٣٤٠ .
وقرأ التسعة (تجارةٌ حاضِرَةٌ) بِالرَّفْعِ ، وَقَرَأَ عاصِمٌ (تِجارَةً حاضِرَةً) بالنَّصْبِ .
انظر السبعة ص١٩٣ والنشر : ٢ / ٢٣٧ ، والبدور الزاهرة : ٥٥ .
(٢) (صار) : ساقطة من (ع) .
(٣) (والضحى) : ساقطة من (ع) .
(٤) (الشاعر) : ساقطة من (ع) ، وفوق لفظ الشاعر كتب في الأصل (ذو الرمة) .
(٥) هو ذو الرُّمَّةِ .
٣٩ ـ البيت من الطويل . يصف فيه قطيعا من حمر الوحش .
وهو في ديوانه : ٤٠١ برواية : (فَما أَفْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ) ، واللسان : (فجر) برواية : (... بسدفة) ، و (نثر) برواية : (فما أَنْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ)، وانظر ابن يعيش : ٧ / ١٠٤ والرواية فيه :
(... حَتّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلاجيمُ عَيْنِ بني صُباحٍ يُثيرُها) .
أَهَبَّ : أَيْقَظَ . والسُّدْفَةُ بلغة بني تميم : الظلمة ، وبلغة قيس : الضوء وهو من الأضداد انظر الأضداد للأنباري : ١١٤ ، والأضداد للأصمعي : ٣٥ ، والأضداد للسجستاني : ٨٦ ، والأصمعي : ٢٥ ، والسجستاني : ٨٦ ، وابن السكيت : ١٨٩ . والمراد بها في البيت : الظلمة ، ويؤكد هذا كون الشاعر من تميم. والسحرة : الثلث الأخير من الليل. ابني صُباح : اسم موضع فيه ماء . والعلاجيم : الضفادع مفردها علجوم . ونثيرها : صوتها الخارج من أنفها . (٦) في (ع) : (يثيرها) .

قالَ الشّاعِرُ (١) :

٣٠ ـ إذا مُتُّ كانَ النّاسُ نِصْفانِ شامِتٌ
وَآخَرُ مُثْنٍ بِالّذي كُنْتُ أَصْنَعُ

وَيُرْوى : (صِنْفانِ) (٢) أيْ كانَ الشّأْنُ وَالحَديثُ النّاسُ (٣) نِصْفانِ .

اعْلَمْ أَنَّ الغَرَضَ بِإِضْمارِ الشّأْنِ وَالقِصّةِ في (كانَ) هُوَ أَنْ يُبْهَمَ على المُخاطَبِ الحالُ لِتَتَوَفَّرَ دَواعيهِ على مَعْرِفَتِها ، لِأَنَّ الإنْسانَ يَبْحَثُ عَنْ عِلْمِ ماأُبْهِمَ عَلَيْهِ ، فَحينَئِذٍ يَكونُ أَقْرَبَ إلى فَهْمِهِ . وَأَكْثَرُ ما يَكونُ هذا الإضْمارُ في الزَّجْرِ وَالوَعْظِ وَالوَعيدِ وَالإيعادِ ، وَما جَرى هذا المَجْرى ، فَيَكونُ الشّأْنُ لِلْمُذَكَّرِ ، وَالقِصّةُ لِلْمُؤَنَّثِ ، فَتَقولُ : كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ : مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَمَوْضِعُها (٤) نَصْبٌ بِخَبَرِ (كانَ) ، وَاسْمُ (كانَ) مُضْمَرٌ ، وَالتّقْديرُ : كانَ الشّأْنُ (٥) وَ الأَمْرُ وَالحَديثُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . وَهذا الضَّميرُ لايَظْهَرُ ، كما لَمْ يَظْهَرْ مَعَ المُبْتَدَإِ (٦) في قَوْلِهِ تَعالى ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ﴾ (٧)

---

(١) هو العجير السلولي .

٣٠ ـ البيت من الطويل . وهو بالرواية الأولى في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٣٩ وشرح المفصل : ٧ / ١٠٠ . وبالثانية في سيبويه : ١ / ٣٦ ، والجمل : ٦٣ والتبصرة : ١ / ١٩٥ ، وشرح المفصل : ١ / ٧٧ ، ٣ / ١١٦ ، والمساعد : ١ / ١١٧ ، والهمع : ٦٧/١ ، ١١١ . وروى البيت في الأغاني : ٧١/١٣
(... كان الناس صنفين شامت ومُثْنٍ بما قَدْ كنت أُسْدي وَأَصْنَعُ) وفي معاني القرآن للفراء : (... الناس نصفين شامت وآخر مثن بالذي كنت أفعل) وفي كلتا الروايتين لا يكون في البيت شاهد . وفي نوادر أبي زيد : ٤٤٢ والرواية فيه :
(... نصفين شامت ومثن بصرعي بعض ما كنت أصنع) ولا شاهد فيها أيضاً .

(٢) (ويروى صنفان) : ليست في (مل) (٣) (الناس) : ساقطة من (ع) .

(٤) أي موضع الجملة ، وفي (ع) (وموضعهما) . (٥) من (ع) في الأصل (أو) .

(٦) في (ع) : (الابتداء) وهو تحريف . (٧) الاخلاص : (١) .

فَقَوْلُهُ : (هُوَ) ضَميرُ الشَّأْنِ وَالحديثِ، وَذلِكَ أَنَّ المُشْرِكينَ سَأَلوا رَسولَ اللّهِ [صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (١) أَنْ يَنْسُبَ لَهُمُ اللّهُ تعالى ، فَأَنْزَلَ اللّهُ تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ﴾ إِلى آخِرِها . فَقَوْلُهُ تَعالى : (هُوَ) أَيْ هُوَ ما سَأَلْتُمْ عَنْهُ ، فَهذا ضَميرُ الحَديثِ . وَلا يَحْتاجُ أَنْ يَرْجِعَ مِنَ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ ضَميرٌ إِلى المُضْمَرِ الّذي هُوَ الشَّأْنُ ؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ لِلشَّأْنِ في المَعْنى .

وَقَدْ كَثُرَ هذا الضَّميرُ مَعَ (إِنَّ) فَمِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ (٢) وَجاءَ مَعَ (إِنَّ) مُؤَنَّثًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى :

﴿فَإِنَّها لا تَعْمى الأَبْصارُ﴾ (٣) وَمِمّا جاءَ في القُرْآنِ مَعَ (كانَ) قَوْلُهُ تَعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَماءُ بَني إِسْرائيلَ﴾ (٤)

25 فَـ (يَكونُ) (٥) فيها ضَميرُ القِصَّةِ وَلا يَجوزُ أَنْ يَكونَ (آيَةٌ) اسْمَ (كانَ) ؛

[٤٢/ب] لِأَنَّ الخَبَرَ لا يَكونُ مَعْرِفَةً وَالاسْمُ نَكِرَةً ، وَإِنَّما يَقَعُ / ذلِكَ في ضَرورَةِ الشِّعْرِ وَالقُرْآنُ لا يُحْمَلُ عَلى الضَّرورَةِ أَلْبَتَّةَ .

وَكُلُّ جُمْلَةٍ يَجوزُ أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ فَإِنَّها تَقَعُ هاهُنا خَبَرًا لِلضَّميرِ ، وَلا تَكونُ تِلْكَ الجُمْلَةِ إِلّا جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِها . وَلا يَقَعُ المُفْرَدُ خَبَرًا لِلضَّميرِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ وَهذا الضَّميرُ لا يُثَنّى وَلا يُجْمَعُ ، وَلكِنْ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ على ما تقدَّمَ .

قالَ : " وَقَدْ تُزادُ (كانَ) مُؤَكِّدَةً لِلْكَلامِ فَلا تَحْتاجُ إِلى خَبَرٍ مَنْصوبٍ ، تَقولُ : زَيْدٌ كانَ قائِمٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كانَ قائِمٍ ، أَيْ : بِرَجُلٍ قائِمٍ فَـ (كانَ) زائِدَةٌ لا اسْمَ لَها وَلا خَبَرَ ،

---

(١) زيادة من (ع). (٢) طه : (٧٤) . (٣) الحج : (٤٦) .

(٤) الشعراء : (١٩٧) . وفي الأصل : (تكن) ، وهو وهم.

(٥) في (ع) : (فيكن) .

قال الشاعر :

٣١ - سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامى   عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ(١)

أَرادَ عَلى المُسَوَّمَةِ العِرابِ وَأَلْغى (كانَ) . "

اعْلَمْ أَنَّ (كانَ) لَمّا وَقَعَتْ زائِدَةً فَإِنَّها لا تَكونُ مُبْتَدَأً بِها ؛ لِأَنَّ البِدايَةَ بِالشَّيْءِ تَدُلُّ عَلى قُوَّةِ [العِنايَةِ (٢) بِهِ ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ] زائِداً يَدُلُّ عَلى ضَعْفِهِ ، فَلِهذا لا يَصِحُّ وُقوعُها زائِدَةً أَوَّلاً . وَإِذا بَطَلَ ذلِكَ بَقِيَ أَنْ تَقَعَ حَشْواً وَ آخِراً . فَإِذا وَقَعَتْ حَشْواً جازَ أَنْ تَقَعَ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ، وَبَيْنَ الفِعْلِ وَفاعِلِهِ ، وَبَيْنَ الجارِ وَالمَجْرورِ ، وَبَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوْصوفِ . مِثالُ ذلِكَ قَوْلُنا : زَيْدٌ كانَ مُنْطَلِقٌ ، وَمِثالُ وُقوعِها بَيْنَ الفِعْلِ وَالفاعِلِ في قَوْلِهِمْ : لَمْ يوجَدْ كانَ مِثْلُ فُلانٍ . وَمِثالُ وُقوعِها بَيْنَ الجارِ وَالمَجْرورِ ما أَنْشَدَهُ :

... ...   عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ ...

أَرادَ عَلى المُسَوَّمَةِ (٣) ، فَأَدْخَلَ [كانَ] (٤) بَيْنَ الجارِ وَالمَجْرورِ . وَمِثالُ وُقوعِها بَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوْصوفِ نَحْوُ [قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ] بِرَجُلٍ كانَ قائِمٍ . فَإِذا وَقَعَتْ زائِدَةً في هذِهِ الوُجوهِ (٥) دَلَّتْ عَلى فاعِلٍ [هُوَ الكَوْنُ] لِما ذَكَرْنا أَنَّهُ مُحالٌ أَنْ يوجَدَ فِعْلٌ لا فاعِلَ لَهُ . وَتَدُلُّ أَيْضاً عَلى الزَّمانِ الماضي ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ قائِمٌ وَلَمْ تَقُلْ : (كانَ) لَوَجَبَ أَنْ يَكونَ ذلِكَ في الحالِ .

---

٣١ - تقدم البيت برقم (٢٤) ص ١٠٨ .

(٢) في (ع) : (الغاية) ، وهو تحريف .

(٣) (أراد على المسومة) : ساقط من (ع) .   (٤) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل.

(٥) في الأصل (الوجود) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

وَمِنْ زيادَتِها قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٣٢ ـ في حَوْمَةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحُورُها　　في الجاهِلِيَّةِ كانَ وَالإِسْلامِ

وَلا يَمْتَنِعُ أَنْ تُلْغى (كانَ) وَتَدُلُّ عَلى الزَّمانِ الماضي كَما أَنَّ (ظَنَنْتُ) تُلْغى وَتَدُلُّ عَلى الظَّنِّ ، نَحْوُ قَوْلِنا : زَيْدٌ كَرِيمٌ ظَنَنْتُ ، فَقَدْ وَقَعَ الظَّنُّ مَعَ الإِلْغاءِ

26

وَيَكُونُ / التَّقْدِيرُ : زَيْدٌ كَرِيمٌ في ظَنِّي . فَإِذا قُلْتَ : زَيْدٌ كانَ قائِمٌ ، [٤٤/م]
يَكُونُ التَّقْدِيرُ زَيْدٌ قائِمٌ فيما مَضى .

قالَ : " وَأَخْبارُ (كانَ) وَأَخواتِها كَأَخْبارِ المُبْتَدَأِ مِنَ المُفْرَدِ وَالجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ ، تَقُولُ في المُفْرَدِ : كانَ زَيْدٌ قائِماً ، وَفي الجُمْلَةِ (٢) : كانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، وَفي الظَّرْفِ : كانَ زَيْدٌ في الدَّارِ .

وَتُزادُ الباءُ في خَبَرِ (لَيْسَ) مُؤَكِّدَةً (*) فَيُقالُ (٣) : لَيْسَ زَيْدٌ بِقائِمٍ ، وَلَيْسَ مُحَمَّدٌ بِمُنْطَلِقٍ ، أَيْ لَيْسَ مُحَمَّدٌ مُنْطَلِقاً ، وَلا زَيْدٌ قائِماً . "

اعْلَمْ أَنَّ خَبَرَ (كانَ) وَالمَفْعُولَ الثَّاني في (ظَنَنْتُ) وَأَخَواتِها وَخَبَرَ (إِنَّ) وَأَخواتِها إِنَّما هِيَ في الحَقِيقَةِ أَخْبارُ المُبْتَدَأِ ، لِأَنَّ هذِهِ الأَفْعالَ وَالحُرُوفَ دَخَلَتْ عَلى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ، فَغَيَّرَتِ الجُمْلَةَ عَمَّا كانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الإِعْرابِ

---

(١) هو الفرزدق .

٣٢ ـ البيت من الكامل من قصيدة يهجو بها جريراً . وهو في ديوانه ٣٠٥/٢ ، وانظر الخزانة : ٣٥/٤ ، والأشموني : ٢٤٠/١ والرواية فيهما : (في لُجَّةٍ غمرت ...) . والحومة : أكثر موضع في البحر ماءً وأغْمَرُهُ . وَلُجَّةُ البحر : حيث لا يدرك قعره .

(٢) في ~~(ع) : (المفرد) ، وهو خطأ~~ . (وكان زيد قائماً ، وفي الجملة) : ساقط من (ع) .

(٣) في (مل) : (يقال) دون الفاء .

(*) في (ع) : (تأكيداً) .

وَلَمْ يَتغَيَّرْ مَعْنى الابْتِداءِ وَالخَبَرِ عَمّا كانَ عَلَيْهِ ، وَلهذا لا يَجوزُ الاقْتِصارُ عَلى الأَسْماءِ دونَ الأَخْبارِ ، وَلا عَلى المَفْعولِ الأَوَّلِ دونَ الثّاني ؛ لِأَنَّهُ لا يَصْلُحُ (*) ذِكْرُ المُبْتَدَأِ مَعَ فَقْدِ خَبَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ كانَ يَكونُ مُحَدَّثاً عَنْهُ بِغَيْرِ حَديثٍ ذَكَرَهُ (١) ، فَلا تَصِحُّ مِنْهُ فائِدَةٌ . وَإِذا ثَبَتَتْ هذِهِ الجُمْلَةُ فَكُلُّما يَجوزُ أَنْ يَقَعَ خَبَراً عَنِ المُبْتَدَأِ في حالة الابْتِداءِ يَجوزُ أَنْ يَقَعَ أَخْباراً لِـ (كانَ) وَلِـ (إِنَّ) وَأَخَواتِهِما (٣) ، وَالمَفْعولُ الثّاني في بابِ (ظَنَنْتُ) وَأَخَواتِها [(٤) إِذْ كانَتِ] الجُمْلَةُ مُبْتَدَأً وَخَبَراً . فَكُلُّ جُمْلَةٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مُشَبَّهٍ بِظَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ وَجَزاءٍ (٥) يَجوزُ أَنْ تَكونَ خَبَراً لِلْمُبْتَدَأِ فَإِنَّهُ يَكونُ خَبَراً لِـ (كانَ) .

وَتُزادُ الباءُ في خَبَرِ (لَيْسَ) تَأْكيداً لِلنَّفْيِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى :

﴿ أَلَيْسَ اللّهُ بِكافٍ عَبْدَهُ ﴾ (٦) فَالجارُّ وَالمَجْرورُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ (لَيْسَ) أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا (**) قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقائِمٍ لَوْ نَزَعْتَ الباءَ لَكانَ : لَيْسَ زَيْدٌ قائِماً .

قالَ : " وَتُشَبَّهُ (ما) بِـ (لَيْسَ) في لُغَةِ أَهْلِ الحِجازِ ، فَيَقولونَ : ما زَيْدٌ قائِماً و ما (٧) عَمْرٌو جالِساً . فَأَمّا (٨) بَنو تَميمٍ فَيُجْرونَها مَجْرى (هَلْ) فَلا يُعْمِلونَها ، فَيَقولونَ : ما زَيْدٌ قائِمٌ . فَإِنْ قَدَّمْتَ الخَبَرَ أَوْ نَقَضْتَ النَّفْيَ بِـ (إِلّا) لَمْ يَجُزْ فيهِ إِلّا الرَّفْعُ ، تَقولُ : ما قائِمٌ زَيْدٌ ، وَما زَيْدٌ إِلّا قائِمٌ ، تَرْفَعُ في اللُّغَتَيْنِ جَميعاً . "

(*) في (ع) : (يصح) .

(١) في (ع) : (ذُكِرَ) . ~~(٢) في (ع) : (في حالة الابتداء) .~~

(٣) في الأصل و (ع) : (وأخواتها) ، وهو تحريف . (٤) في (ع) : (إذا) ، وهو تحريف .

(٥) في (ع) : (أو جزاء) . (٦) الزمر : (٣٦) . (**) في (ع) : (إذ قلت) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : (ولا) وهو وَهْمٌ ، والتصويب من (ع) و (مل) .

(٨) في (مل) : (وأما) .

26

/ اعْلَمْ أنْ (ما) حرفٌ يُنْفى بهِ الحالُ . كما أنّ (لَيْسَ) يُنْفى بهِ الحالُ . [٤٤/ب]
وهيَ تَدْخُلُ على المُبْتَدأِ والخبرِ ، كما أنّ (لَيْسَ) تدخُلُ على المُبْتَـدأِ
والخَبرِ . فلَمّا أشْبَهَتْها عَمِلَتْ (١) عَمَلَها على صِفَتِهِ ، وذلِكَ أنّ (لَيْسَ) تعْمَلُ
مُقَدَّمَةً ومُؤخَّرَةً ومُتَوَسِّطَةً ، ويَتَقَدَّمُ خَبَرُها على اسْمِها . ولَيْسَ كذلِكَ (ما) فإنّها
لا تَعْمَلُ إلّا ما دامَتْ نافِيَةً ، واسْمُها قَبْلَ خَبَرِها ، ولِهذا متى زالَ عَنْها
مَعْنى النَّفْيِ بِ (إلّا) رَفَعْتَ ، فتقولُ : مازَيْدٌ إلّا قائِمٌ لِزَوالِ مَعْنى النَّفْيِ ،
قالَ اللّهُ تعالى : ﴿وما أمْرُنا إلّا واحِدَةٌ﴾ (٢) وقالَ تعالـى :
﴿ما أنْتُمْ إلّا بَشَرٌ مِثْلُنا﴾ (٣). وكَذلِكَ إذا تَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِهـا
رَفَعْتَ أيْضاً ، لأنّهُ زالَ النَّضَدُ الّذي كانَتْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وذلِكَ أنّها أُعْمِلَتْ
عَمَلَها لَمّا أشْبَهَتْها مِنْ وَجْهَيْنِ ، فإذا أشْبَهَتْها مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ لَمْ تَعْمَـلْ
كما قُلْنا في الأسْماءِ الّتي لا تَنْصَرِفُ. وتُزادُ الباءُ في خَبَرِ (ما) (٤) ،
كما زِيدَتْ في خَبَرِ (لَيْسَ) ، فتَقولُ: مازَيْدٌ بِقائِمٍ ، قالَ اللّهُ تَعالى :
﴿وما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ﴾ (٥) . والقرآنُ جاءَ بإعْمالِ (مـا)
قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ما هذا بَشَراً﴾ (٦) وقالَ تعالى : ﴿ما هُنَّ أُمّهاتِهِمْ﴾
(٧) بِكَسْرِ التّاءِ (٨) . وهذهِ اللُّغَةُ العالِيَةُ ، وهيَ اللُّغَةُ الحِجازِيَّةُ .
فإنْ قالَ قائِلٌ : فإذا كانَتْ (ما) أشْبَهَتْ (لَيْسَ) فهَلّا أجْرَيْتَ مَجْراها فـي
العَمَلِ فتَعْمَلُ مُقَدَّمَةً ومُؤخَّرَةً كَ (لَيْسَ) .

---

(١) في (ع) : (أُعْمِلَتْ). (٢) القمر : (٥٠). (٣) يس : (١٥).
(٤) في (ع) : (خبرها) . (٥) البقرة (٩٦). (٦) يوسف : (٣١).
(٧) المجادلة (٢). وفي (ع) أمهاتهن) وهو وَهْمٌ من الناسخ .
(٨) وهي قراءة الستة ، واختلف النقل عن عاصم فقراءة حفص عنه موافقـة لقراءة الستة وأما رواية المفضل عنه فبالرفع ، ولم يروه عن عاصم غيره .
السبعة لابن مجاهد : ٦٢٨ .

قيلَ لَهُ : أمّا مَنْ يَقولُ : إنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ ، فلا يَلْزَمُهُ هذا السؤالُ ؛ لأنَّ الحَرْفَ لا يُساوي الفِعْلَ ، بل الحَرْفُ إذا أشْبَهَ الفِعْلَ فإنّهُ يُعطى بَعْضَ أحكامِهِ ، وَيكونُ عَمَلُهُ عَلى صِفَةٍ ، كَما تَقولُ في (إنَّ) وَأَخواتها : إنّها لَمّا أشْبَهَتِ الأَفْعالَ عَمِلَتْ على رُتْبَةٍ مَخْصوصَةٍ فلا يَتَقَدَّمُ خَبَرُها عَلى اسْمِها . فَأمّا مَنْ يَقولُ : إنَّ (لَيْسَ) حَرْفٌ(١) فالجوابُ عَنْهُ : أنَّ (لَيْسَ) قَوِيَ(٢) مُشابَهَتُها لِلأَفْعالِ بِدَليلِ اتّصالِ الضَّميرِ بِها عَلى حَدِّ اتّصالِهِ بِالفِعْلِ فَعَمِلَتْ عَلى كُلِّ وَجْهٍ . وَلَيْسَ كَذلِكَ (ما) ، فإنّها أشْبَهَتْ (لَيْسَ) فَصارَتْ مُشابِهَةً لِما شابَهَ الفِعْلَ ، فَضَعُفَ عَمَلُها فَأُلْزِمَتْ طَريقَةً واحِدَةً ؛ لِتَدُلَّ عَلى ضَعْفِها .

فَأمّا بَنو تَميمٍ فَإنّهُمْ لا يُعْمِلونَها ، وَيَقولونَ : إنّها لَمّا دَخَلَتْ(*) عَلى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ وَعَلى الفِعْلِ وَالفاعِلِ لَمْ تُؤَثِّرْ في واحِدٍ / مِنْهُما ؛ لأنّها لَمْ تَخْتَصَّ بِواحِدٍ فَتُؤَثِّرُ فيهِ وَيَنْصِبونَ (بَشَراً) مِنْ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿ما هذا بَشَراً﴾ (٣) عَلى الحالِ(٤) . وَيَقْرَؤونَ ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتُهُمْ﴾ (٥) بِرَفْعِ التّاءِ .

قالَ شَيْخُنا : وَلَيْسَ عَلَيْهِ الأَمْرُ . فَإذا أَزَلْتَ مَعْنى النَّفْيِ عَنْ (ما) أوْ قَدَّمْتَ خَبَرَها عَلى اسْمِها اسْتَوَتِ اللُّغَتانِ جَميعاً في الرَّفْعِ . فَإنْ عَطَفْتَ عَلى (ما) كُنْتَ مُخَيَّراً في الثّاني إنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الخَبَرَ ، وَإنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ ، فَمَنْ نَصَبَ أعْمَلَ (ما) ، وَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلى جُمْلَةٍ ، وَإنْ كانَتِ الأُولى في مَعْنى الفِعْلِ وَالثّانيةُ اسْمِيَّةً ، إلّا أنَّ الجُمْلَتَيْنِ لَمّا أشْبَهَتا أُجْرِيَتا (٦)

---

(١) انظر ص١٢١ .

(٢) في الأصل (قوي) ، وفي (ع) : (أقوى) وهو تحريف ، وكلاهما سهو ، والصواب ما أثبته . (*) في (ع) : (أدخلت)

(٣) يوسف : (٣١) .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ٢٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٣٩/٢ وما بعدها .

(٥) المجادلة : (٢) . والرفع رواية المفضل عن عاصم . (٦) في (ع) : (أجريا) .

مَجْرًى واحِدًا [وَمِنْ أَمْثالِهِمْ : " ما كُلُّ بَيْضاءَ شَحْمَةً، ولا كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةٌ "

(١) (٢) فَمَنْ نصبَ (تَمْرَةً) [جَعَلها خَبَرَ (ما) (٣) وَمَنْ رَفَعَ] جَعَلَها خَبَرَ مُبْتَدأٍ . وَ (ما) لا تَتَضَمَّنُ ضَميرًا أَلْبَتَّةَ ، فَلا يَجوزُ أَنْ تَقولَ : زَيْدٌ ما قائِمًا ، لِأَنَّها (٤) حَرْفٌ فَلا تُشْبِهُ الأَفْعالَ .

بـابُ إِنَّ وَأَخَواتِهـا

قالَ : " وَهِيَ : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَ كَأَنَّ ، وَ لكِنَّ ، وَ لَيْتَ ، وَ لَعَلَّ . فهـذِهِ الحُروفُ كُلُّها تَدْخُلُ على المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ، فَتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَيَصيرُ اسْمَها ، وَتَرْفَعُ الخَبَرَ وَيَصيرُ خَبَرَها ، وَاسْمُها [مُشَبَّهٌ بِالمَفْعولِ] ، وَخَبَرُها مُشَبَّهٌ بِالفاعِلِ ، تَقولُ : إِنَّ زيدًا [قائِمٌ ، وَبَلَغَني أَنَّ عَمْرًا] مُنْطَلِقٌ ، وَكَأَنَّ أَباكَ الأَسَدُ ، وَما قامَ عَمْرٌو وَلكِنَّ جَعْفَرًا قائِمٌ ، وَلَيْتَ أَباكَ قادِمٌ ، وَلَعَلَّ أَخاكَ واقِفٌ . "

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الحُروفَ تَدْخُلُ عَلى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ فَتُحْدِثُ فيهِما إِعْرابًا غَيْرَ ما كانا عَلَيْهِ ، فَتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ ، وَتَرْفَعُ الخَبَرَ ، وَإِنَّما كانَ كَذلِكَ ، لِأَنَّها أَشْبَهَتِ الأَفْعالَ ، وَمُشابَهَتُها لَها (٥) مِنْ حَيْثُ إِنَّها عَلى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ، وَ آخِرُها مَفْتوحٌ

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني حـ ٢ ص ٢٨١ ، والمستقصى : ٣٢٨/٢ ، وجمهـرة الأمثال : ٢ / ٢٨٧ ، والكتاب ١ / ٣٣ ، والأصول ٢ / ٧١ ، وشرح المفصل ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، ٥ / ١٤٣ ، ٥٢/٨ ، ٩ / ١٠٥ والتبصرة : ١ / ١٩٩ .

(٢) في الأصل : " تمرةٌ وَ تَمْرَةً " بإقحام (وتمرة) .

(٣) أي جعلها معطوفة على خبر (ما) وهو (شحمة) .

(٤) في (ع) : (لأنه) .

(٥) في (ع) : (للفعل) .

وَدَخلَتْ عَلى المُبْتَدأِ وَالخَبَرِ ، وَاتَّصَلَ الضَّميرُ بِها كَما يَتَّصِلُ بِالفِعْلِ(١) ، فَبِهذِهِ الوُجوهِ أَشْبَهَتِ الأَفْعالَ الماضِيَةَ ، فَأُعْمِلَتْ عَمَلَ الأَفْعالِ عَلى صِفَةٍ مَخْصوصَةٍ - وَخولِفَ بِمَعْمولِها فَقُدِّمَ المَنْصوبُ/ عَلى المَرْفوعِ ، وَأُلْزِمَتْ طَريقَةً [٤٥/ب] واحِدَةً ، لِيَدُلّوا بِذلِكَ عَلى أَنَّها حُروفٌ وَأَنَّ عَمَلَها بِالمُشابَهَةِ . وَلَوْ قَدَّموا المَرْفوعَ أَوْ أَجازوا ذلِكَ فيهِ لَجَرَتْ(٢) مَجْرى (كانَ) وَأَخَواتِها ، وَهذا لا يَجوزُ ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ إِذا أَشْبَهَ الفِعْلَ أُعْطِيَ بَعْضَ أَحْكامِهِ . وَقيلَ : إِنَّهُمْ قَدَّموا المَنْصوبَ عَلى المَرْفوعِ ، لِيَعْلَموا أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُضْمَرَ فيها .

وَاعْلَمْ أَنَّ مُشابَهَةَ هذِهِ الحُروفِ لِلأَفْعالِ(٣) مُشابَهَةٌ لَفْظِيَّةٌ لا مَعْنَوِيَّةٌ بِدَليلِ أَنَّ الواقِعَ مَوْقِعَ الفاعِلِ يَكونُ جُمْلَةً وَغَيْرَ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا أَبوهُ قائِمٌ [فَأَبوهُ قائِمٌ] (٤) في مَحَلِّ الرَّفْعِ ، وَالفاعِلُ في الحَقيقَةِ لا يَكونُ إِلّا مُفْرَدًا .

قالَ : " وَمَعاني هذِهِ الحُروفِ مُخْتَلِفَةٌ فَمَعْنى (إِنَّ) و (أَنَّ) جَميعًا التَّحْقيقُ ، وَمَعْنى (كَأَنَّ) التَّشْبيهُ ، وَمَعْنى (لكِنَّ) الاسْتِدْراكُ ، وَمَعْنى (لَيْتَ) التَّمَنّي ، وَمَعْنى (لَعَلَّ) التَّوَقُّعُ وَالرَّجاءُ .

وَأَخْبارُ (إِنَّ) وَأَخَواتِها كَأَخْبارِ المُبْتَدَأِ مِنَ المُفْرَدِ وَالجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ وَحَرْفِ الجَرِّ (٥) . وَلا يَجوزُ تَقْديمُ أَخْبارِها عَلى أَسْمائِها إِلّا أَنْ يَكونَ الخَبَرُ ظَرْفًا (٦) ، تَقولُ : إِنَّ في الدّارِ زَيْدًا ، وَلَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا " .

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الحُروفَ وَإِنْ اتَّفَقَتْ في العَمَلِ فَإِنَّها مُخْتَلِفَةٌ في المَعْنى .

---

(١) في (ع) : (بالأفعال) .
(٢) من (ع) في الأصل : (لجرى) .
(٣) في (ع) : (الأفعال) .
(٤) زيادة من (ع) .
(٥) (وحرف الجر) : ليس في (ع) و(مل) .
(٦) في (مل) زيادة :(أو حرف جر) .

فَأَمّا (إِنَّ) المَكْسورَةُ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةُ فَهِيَ لِلتَّأْكيدِ (١) ، وَهِيَ أَيْضاً توصِلُ القَسَمَ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : وَاللّهِ إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ (٢) فَ (إِنَّ) أَوْصَلَتِ القَسَمَ ، وَلا يَجوزُ أَنْ تَقولَ : وَاللّهِ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . وَيَجوزُ أَنْ تُخَفِّفَ (إِنَّ) هذِهِ ، فَإِذا (٣) خُفِّفَتْ وَقَعَتِ اللّامُ في خَبَرِها لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُما : لِئَلّا تَشْتَبِهَ بِ(إِنْ) الّتي لِلنَّفْيِ بِمَعْنى (ما) . وَالثّاني : لِيَدُلّوا بِدُخولِ اللّامِ عَلَيْها أَنَّها المُشَدَّدَةُ .

فَأَمّا (أَنَّ) المَفْتوحَةُ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةُ ، فَهِيَ لِلتَّحْقيقِ ، وَتَقَعُ في مَوْقِعِ المَرْفوعِ وَالمَنْصوبِ وَالمَجْرورِ ، لِأَنَّها تَكونُ بِتَأْويلِ المَصْدَرِ ، وَلا يُبْتَدَأُ بِها ، وَإِنَّما يَكونُ الابْتِداءُ بِالمَكْسورَةِ ، فَإِذا قُلْتَ : بَلَغَني أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فَالتَّقْديرُ بَلَغَني انْطِلاقُكَ . وَعَلِمْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فَالتَّقْديرُ عَلِمْتُ انْطِلاقَكَ . وَأُخْبِرْتُ بِأَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، وَالتَّقْديرُ أُخْبِرْتُ بِانْطِلاقِكَ .

28

وَأَمّا (*) (لكِنَّ) فَتَكونُ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً ، وَهِيَ توجِبُ بَعْدَ نَفْيٍ ، / وَيُسْتَدْرَكُ بِها [٤٦/م] فَتَكونُ تَحْقيقاً (٤) ، وَعَطْفَ حالٍ عَلى حالٍ تُخالِفُها .

وَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنّي ، وَ (لَعَلَّ) فيها تَوَقُّعٌ وَرَجاءٌ . قالَ (سيبَوَيْهِ) (٥) : لَعَلَّ وَعَسى طَمَعٌ وَإِشْفاقٌ .

وَأَمّا (كَأَنَّ) فَالأَصْلُ هِيَ الكافُ لِلتَّشْبيهِ ، دَخَلَتْ عَلى (أَنَّ) فَصارَتا حَرْفاً واحِداً لِلتَّشْبيهِ . وَأَخْبارُ هذِهِ الحُروفِ كَأَخْبارِ المُبْتَدَأِ ، لِأَنَّ هذِهِ الحُروفَ دَخَلَتْ عَلى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ، عَلى ما مَضى ذِكْرُهُ . فَكُلُّ ما جازَ أَنْ يَكونَ خَبَرَ المُبْتَدَأِ جازَ

---

(١) في (ع) : (للتوكيد) . (٢) في (ع) : (لمنطلق) .

(٣) في (ع) : (واذا) . (*) في (ع) : (فأما) .

(٤) في الأصل وفي (ع) (فيكون تخفيفاً) ، وهو تصحيف ، والصواب ما أثبته انظر الصحاح (لكن) .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣١١ .

أنْ يكونَ خبراً لها ولا يجوزُ تقديمُ أخبارِها على أسمائِها ، لأنَّها لمّا لَمْ تتصــرَّفْ لِكَوْنِها حُروفاً لَمْ يتصرَّفوا في معمولِها [فألزَموها طريقةً واحدةً] ، لِيَدُلّوا بذلِكَ على نُقصانِها . فإنْ كانَ الخبرُ ظرفاً أو حرفَ [جرٍّ جازَ أنْ يتقدَّمَ] على الاسْمِ لِتوسُّعِهِمْ فيهِ . وذلِكَ أنَّ تقديمَهُ وتأخيرَهُ سواءٌ ، لأنَّهُمْ فصَلـوا بِهِ بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إليْهِ (١) ، ولَمْ يَعْتَدّوا بِهِ فاصِلاً ، وذلِكَ نَحْـوُ قَوْلِ الشّـاعِرِ (٢) :

٣٣ ـ كَما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهوديٍّ يُقارِبُ أوْ يُزيـلُ

فأدْخَلَ (يَوْماً) بَيْنَ (كَفِّ) وَ (يَهوديٍّ) . وكَذلِكَ قَوْلُ الآخَـرِ (٣) :

٣٤ ـ كَأنَّ أصْواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنا أواخِرِ الميسِ أصْواتُ الفَراريجِ

---

(١) هذه إحدى المسائل الخلافية بين أئمة المصريين . انظر الإنصاف المسألة رقم : (٦٠) : ٢ / ٤٢٧ . ولمتأخري النحاة رأي في هذه المسألة انـظر الأشموني : ٢ / ٢٧٥ وما بعدها

(٢) هو أبو حيـة النميـري .

٣٣ ـ البيت من الوافر . وهو في سيبويه : ١ / ٩١ ، والمقتضب : ٤ / ٣٧٧ ، والأصول : ٢ / ٣٣٦ ، والتبصرة : ١ / ٢٨٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٥٠ ، والإنصاف ١ / ٤٣٢ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٣ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ٤ / ٢٢٩ ، وشـرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٧٩ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣٦٨ ، والمساعد : ٢ / ٣٦٨ ، والمقاصد : ٣ / ٤٧٠ وهو برواية : (كتحبير الكتاب بكف ...) في البحر المحيط ١ / ٣٣٢ ، والهمع : ٥٢/٢ واللسان : (عجم) . شبه رسوم الدار بالكتاب فـي دقتها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق تمثيلا لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد بعضها .

(٣) هو ذو الرمة .

٣٤ ـ البيت من البسيط . وهو في ديوانه : ١٠٥ ، وسيبويه : ١ / ٩٢ ، ٩٥ ، ٢٤٧ ، والمقتضب : ٣٧٦/٤ ، والأصول : ٤٩٠/١ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٤ ، والتبصرة : ٢٨٧/١ وأسرار البلاغة : ١٠٢ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٠٨٣/٣ =

وَالتَّقْديرُ : كأَنَّ أَصْواتَ أَواخِرِ المَيسِ ، فَأَدْخَلَ (مِنْ إِيغالِهِنَّ بِنا) [بِتَقْديمِ الخَبَرِ (١) وَهيَ جُمْلَةٌ ، لِأَجْلِ حُروفِ الجَرِّ] وَقَدْ وَرَدَ القُرآنُ بِذلِكَ ، قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿إِنَّ في ذلِكَ لَآيَةً﴾(٢) [وقال تعالى ﴿إِنَّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً﴾(٣) .]

قالَ : " وَتَدْخُلُ اللامُ المَفْتوحَةُ في خَبَرِ (إِنَّ) المَكْسورَةِ دونَ سائِرِ أَخَواتِها زائِدَةً مُؤَكِّدَةً ، تَقولُ : إِنَّ زَيْداً لَقائِمٌ . وَلَوْ قُلْتَ : لَيْتَ زَيْداً لَقائِمٌ ، أَوْ نَحْوُ ذلِكَ لَمْ يَجُزْ . " .

اعْلَمْ أَنَّ لامَ التَّوْكيدِ تَخْتَصُّ بِالدُّخولِ عَلى خَبَرِ (إِنَّ) دونَ سائِرِ أَخَواتِها ؛ وَذلِكَ لِأَنَّها تَدْخُلُ لِلتَّوْكيدِ عَلى المُبْتَدَأ نَحْوُ : لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ ، فَيُؤَكِّدونَ بِها المُخْبَرَ عَنْهُ ، فَأَرادوا إِدْخالَها عَلى اسْمِ (إِنَّ) لِيَزيدوهُ تَوْكيداً فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْمَعوا بَيْنَ تَأْكيدَيْنِ في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ (إِنَّ) قَدْ دَخَلَتْ عَلى الاسْمِ فَأَدْخَلوها عَلى الخَبَرِ وَالمُرادُ بِها تَوْكيدُ الاسْمِ

وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٠٨ ، ٣٦ / ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٠ ، والخزانة : ٢ / ١١٩ .

إيغالهن : إبعادهن، والضمير للإبل . وأواخر : جمع آخرة : وهي عود في آخر الرحل يستند إليه الراكب. والميس شجر تصنع منه الرحال . والفراريج : جمع فروج وهي صغار الدجاج .

(١) (بتقديم الخبر) : ساقط من (ع) .

(٢) البقرة (٢٤٨) ، وآل عمران : (٤٩) ، وهود : (١٠٣) ، والحجر : (٧٧) ، والنحل (١١) و (١٣) و (٦٥) و (٦٧) و (٦٩) ، والشعراء : (٨) و (٦٧) و (١٠٣) و (١٢١) و (١٣٩) و (١٥٨) و (١٧٤) و (١٩٠) ، والنمل : (٥٢) ، والعنكبوت : (٤٤) ، وسبأ (٩) .

(٣) آل عمران : (١٣) ، والنور : (٤٤) ، والنازعات : (٢٦) .

28

وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّكَ/ إذا قَدَّمْتَ الخَبَرَ عَلى الاسْمِ إذا كانَ الخَبَرُ ظَرْفاً [٤٦/ب] أَوْ حَرْفَ جَرٍّ أَدْخَلْتَ اللّامَ عَلى الاسْمِ لِبُعْدِ الاسْمِ عَنْ (إِنَّ) تَقولُ: إِنَّ في الدّارِ لَزَيْداً، وَ إِنَّ خَلْفَكَ لَعَمْراً. وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ [تعالى] (١) ﴿إِنَّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (٢) وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُدْخِلوها قَبْلَ (إِنَّ)، لِأَنَّ (إِنَّ) أَقْوى مِنْها عَمَلاً وَتَأْكيداً، فَلِهذا جاؤوا بِها بَعْدَها. وَلَمّا قُلْنا: إِنَّ الخَبَرَ لا يَجوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ، وَأَنَّ المَقْصودَ بِالتَّأْكيدِ هُوَ الاسْمُ قُلْنا في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾ (٣) (٤) إِنَّ (إِنَّ) هاهُنا لا يَجوزُ أَنْ تَكونَ بِمَعْنى (نَعَمْ)، فَيَكونُ الخَبَرُ مُؤَكَّداً دونَ الاسْمِ، وَهذا لا يَجوزُ (٥) وَلكِنْ نَحْمِلُهُ عَلى لُغَةِ مَنْ يَجْعَلِ التَّثْنِيَةَ في الأَحْوالِ الثَّلاثِ (٦) بِالأَلِفِ،

---

(١) زيادة من (ع).

(٢) آل عمران: (١٣)، والنور: (٤٤) والنازعات: (٢٦).

(٣) طه: (٦٣).

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف ويعقوب. وقرأ ابن كثير: (إِنْ هذانّ).
وَاخْتُلِفَ في النقل عن عاصم، ففي رواية أبي بكر (إِنَّ هذانِ)، وفي رواية حفص (إِنْ هذانِ).
وقرأ أبو عمرو بن العلاء (إِنَّ هذينِ). انظر السبعة ٤١٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٣٤٣ والنشر: ٢ / ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٥) جَوَّزَ بعض النحاة في تخريجهم للآية أن تكون (إِنّ) بمعنى (نعم) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥، والحجة لأبي زرعة: ٤٥٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: ٢ / ٤٦٦ وما بعدها.
وانظر هذه الآية في: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢٥، ٥٠، والبحر المحيط: ٦ / ٢٥٥، ومعاني القرآن للفراء: ٢ / ١٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ١١٣/١، والحجة لابن خالويه: ٢٤٢، والخصائص لابن جني: ٣ / ٦٥.

(٦) في (ع): (الثلاثة).

وهيَ لُغَةُ بَلْحرثِ(١) بنِ كَعْبٍ (٢) فيكونُ ذلكَ أَوْلى .

فإنْ قال قائلٌ: فقدْ جاءَ في الشِّعْرِ تأكيدُ الخبرِ ، نحوُ قولِ الشّاعرِ (٣) :

٣٥- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةْ

فأكّدَ الخبرَ . قيلَ لَهُ : هذا مِنْ ضرورةِ الشِّعْرِ ، والقرآنُ لا يُحْمَلُ على الضَّرورةِ . وإنّما دَخَلَتِ اللّامُ على الخبرِ مَعَ (إنَّ) خاصَّةً دونَ أخواتِها ، لِقَصْدِ التَّوْكيدِ ، ولا يَصِحُّ هذا المَعْنى في أخواتِها ، ألا ترى (أَنَّ) المَفْتوحَةَ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةَ مَعَ ما بَعْدَها في تأويلِ المَصْدَرِ ، فَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْها اللّامُ لَدَخَلَتْ على بَعْضِ الاسْمِ ، وهذا لا يَجوزُ . وأمّا (لكنَّ) فَهِيَ لِلاسْتِدْراكِ ، والتَّوْكيدُ يُضادُّهُ فَلا يَجْتَمِعانِ . ولا يَصِحُّ أيْضاً في (كَأَنَّ) لِما فيها مِنْ مَعْنى الفِعْلِ . وَلا يَصِحُّ دُخولُ اللّامِ

---

(١) جاء في اللسان : " وقولهم : بَلْحرث لبني الحارث بن كعب من شواذّ الإدغام ؛ لأن النّون واللّام قريبا المخرج فلمّا لم يمكنهم الإدغام بسكون اللّام حذفوا النون..." انظر اللسان (حرث)

(٢) بلحارث بن كعب : فخذ من العرب القحطانية ، وهم بلحارث بن كعب بن عمرو بن عِلّة بن جَلَد بن مَذْحِج ، منازلهم قرب نجران . ومنهم بنو الأوبر . انظر صفة جزيرة العرب : ٢٥٤ ،ونهاية الأرب : ٣٠٣/٢ ، ومعجم قبائل العرب : ١٠٢/١ .

(٣) هو رؤبة بن العجاج ، وينسب هذا الرجز أيضاً لعنترة بن عروس إنظر الخزانة .

٣٥ - البيتان من مشطور الرجز . انظرهما في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٣٠ ، ٧ / ٥٧ ، والمساعد : ١ / ٣٤٣ ، والخزانة : ٤ / ٣٢٨ ، واللسان (شهرب) .
وانظر الأول منهما في الأصول : ١ / ٣٣٣ المغني : ٢٥٤ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢١٠ ، ٣٦٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٩٣ ، والهمع : ١ / ١٤٠ . والمقاصد : ١/ ٥٣٤ ، ٢ / ١٥١ .
الشهربة : العجوز الكبيرة .

عَلى الفِعْلِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ لا تَقولُ : لَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا . وَلا يَصِحُّ دُخولُها في (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ) وَلِهذا (١) المَعْنى لَمْ يَبْقَ أَنْ تَدْخُلَ إِلّا عَلى (إِنَّ) لِما فيها مِنَ التَّوْكيدِ . فَإِذا (٢) دَخَلَتْ هذِهِ اللّامُ عَلى ما بَعْدَ (عَلِمْتُ) وَأَخَواتِها عَلَّقَتِ الفِعْلَ عَنِ العَمَلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ (٣) ، كَما إِذا قُلْتَ : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ حاضِرٌ ، وَلَوْلا اللّامُ لَفُتِحَتْ (إِنَّ) ، فَكانَ الفِعْلُ يَعْمَلُ فيما بَعْدَهُ ظاهِرًا ، وَإِنْ كانَ يَعْمَلُ في 29 و

المَوْضِعِ . وَهذِهِ الأَفْعالُ عَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ : ضَرْبٌ يَعْمَلُ / ، وَضَرْبٌ يُلْغى [٤٧/م] فَلا يَعْمَلُ ، وَضَرْبٌ يُعَلَّقُ ، وَسَيَجيءُ ذِكْرُهُ [في مَوْضِعِهِ] (٤) إِنْ شاءَ اللّهُ .

قالَ : « وَتُكْسَرُ (إِنَّ) في كُلِّ مَوْضِعٍ لَوْ طَرَحْتَها مِنْهُ لَكانَ [ما] بَعْدَها مَرْفوعًا بِالابْتِداءِ ، تَقولُ : إِنَّ أَخاكَ قائِمٌ ، فَتَكْسِرُ (إِنَّ) ، لِأَنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها مِنْ هُناكَ لَقُلْتَ : أَخوكَ قائِمٌ . وَتُفْتَحُ (إِنَّ) في كُلِّ مَوْضِعٍ لَوْ طَرَحْتَها مِنْهُ وَما عَمِلَتْ فيهِ لَصَلَحَ في مَوْضِعِ الجَميعِ (ذاكَ) . وَمَعْنى الكَلامِ المَصْدَرُ ، تَقولُ بَلَغَني أَنَّ زَيْدًا قائِمٌ ، فَتَفْتَحُ (أَنَّ) ، لِأَنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها وَما عَمِلَتْ فيهِ لَقُلْتَ: بَلَغَني ذاكَ ، وَمَعْنى الكَلامِ مَعْنى المَصْدَرِ ، وَالتَّقْديرُ (٥) : بَلَغَني قِيامُ زَيْدٍ »

اعْلَمْ أَنَّ (إِنَّ) المَكْسورَةَ الهَمْزَةِ تَقَعُ في كُلِّ مَوْضِعٍ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ فيهِ الاسْمُ وَالفِعْلُ مُتَعاقِبَيْنِ ، فَمِنْ مَواضِعِها مَوْضِعُ المُبْتَدَأِ ، لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِالفِعْلِ كَما تَبْتَدِئُ بِالاسْمِ . وَكَذلِكَ في الصِّلَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى :

---

(١) في الأصل : (ولهذه) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع)؛ والواو ساقطة من (ع) ،

(٢) في (ع) : (واذا). (٣) الصافات : (١٥٨) .

(٤) زيادة من (ع) ، ليست في الأصل .

(٥) (معنى المصدر ، والتقدير) : ليس في (ع) و (مل) .

﴿ وَآتَيْناهُ مِنَ الكُنوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ ﴾ (١) ، لِأَنَّ الصِّلَةَ تكونُ اسْماً كما تَكونُ فِعْلاً . وَمِنْ عَلاماتِ (إِنَّ) المَكْسورَةِ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ القَوْلِ ، وَفي خَبَرِها اللّامُ ، وَمَوْضِعَ المُبْتَدَأ .

فَأَمّا (أَنَّ) المَفْتوحَةُ الهَمْزَةِ فَإِنَّها تَكونُ في مَوْضِعٍ يَنْفَرِدُ بِالاسْمِ أَوْ بِالفِعْلِ فَمِنْ مَواضِعِها (٢) أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (لَوْلا) ، لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَخْتَصُّ بِالاسْمِ تَقولُ : لَوْلا [أَنَّكَ جِئْتَني] لَأَكْرَمْتُ زَيْداً . وَكَذلِكَ (٣) بَعْدَ (لَوْ) ، لِأَنَّ هذا مَوْضِعٌ (*) [يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ فَتَقولُ] : لَوْ (٤) أَنَّكَ جِئْتَني لَأَكْرَمْتُكَ .

وَقَدْ تَتَعاقَبُ (إِنَّ) وَ (أَنَّ) وَالتَّأْويلُ [مُخْتَلِفٌ] نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿ وَأَنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً ﴾ (٥) فَإِذا كَسَرْتَ الهَمْزَةَ (٦) كانَ عَلى تَقْديرِ الابْتِداءِ ، وَإِذا فَتَحْتَ (٧) كانَ عَلى تَقْديرِ (وَلِأَنَّ) . وَكَذلِكَ في كُلِّ مَوْضِعٍ يَتَعاقَبانِ فَتَأْويلُهُما مُخْتَلِفٌ . فَأَمّا قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنونَ ﴾ (٨) وَ (إِنَّها) ، فَالكَسْرُ (٩) عَلى الابْتِداءِ ، وَالفَتْحُ (١٠) عَلى مَعْنى (لَعَلَّ) كَقَوْلِ الشّاعِرِ (١١) :

---

(١) القصص : (٧٦) . (٢) في الأصل (مواضعهما) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٣) في الأصل : (فكذلك) بالفاء ، وما أثبته من (ع) - (*) في (ع) : (الموضع) .

(٤) (تقول : لو أنك) : ساقط من (ع) . (٥) المؤمنون : (٥٢) .

(٦) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف . انظر السبعة : ٤٤٦ ، والنشر : ٣٢٨/٢ .

(٧) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، وأبي جعفر ، ويعقوب ، أما ابن عامر فقرأ : (وَأَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون الخفيفة ، نفس المصدرين السابقين .

(٨) الأنعام : (١٠٩) . (٩) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، ويعقوب وخلف انظر السبعة ٢٦٥ وإعراب القرآن للنحاس : ٥٧٣/٢ـ ٥٧٤ ، والنشر : ٢٦١/٢ . (١٠) وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية حفص وأبي جعفر . نفس المراجع السابقة .

(١١) نسبه ابن يعيش الى حطائط بن يعفر ، والبيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه .

٣٦ـ أَرِينـي جَـوادًا ماتَ هَزْلاً لِأَنَّني   أَرى ما رَأَيْتِ أَوْ بَخيلاً مُخَلَّدا

التَّقْديرُ : لَعَلّي أَرى ، فَفَتَحَ (أَنَّ) في مَوْضِعِ (لَعَلَّ) وَاللّهُ أَعْلَمُ ·

فَإِنْ قيلَ : إِنَّ (لَوْ) يَقَعُ بَعْدَها / الاسْمُ وَالفِعْلُ جَميعًا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : لَوْ [٤٧/ب]
زَيْـدٌ (١) خَرَجَ لَأَكْرَمْتُـهُ ، [وَ] (٢) قالَ (جَـرير) (٣) :

٣٧ـ لَوْغَيْـرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِـهِ   أَدَّى الجِـوارَ إِلى بَني العَوّامِ

وفي المَثَلِ (لَوْ ذاتُ سِـوارٍ لَطَمَتْني) (٤) وَكَذلِكَ : لَوْ أَنَّكَ جِئْتَ · التَّقْديرُ : لَوْ

---

٣٦ ـ البيت من الطويل ·
انظر ديوان حاتم : ٢٣٠ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧٨ ، والمقاصد : ٣ / ٣٦٩،ورواية الديوان : (··· لعلني   أرى ما تَرَيْنَ أَوْ بَخيلاً مُخَـلَّدا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية ·

(١) في الأصل : (زتد) ، وهو تصخيف ، والتصويب من (ع) ·
(٢) زيادة من (ع) ·
(٣) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفيّ التميميّ ، كان يكنى باسم ابنته حرزة ، وهو أحد شعراء الدولة الأموية المشاهير ، تصدى ـ فيما يروى ـ لثمانين شاعرًا فأخمدهم ولم يصمد أمامه إلّا الفرزدق والأخطل ·
توفي سنة ١١١ هـ ·
ترجمته في طبقات فحول الشعراء : ١ / ٣٧٤ ، والشعر والشعراء : ١ / ٤٦٤ ، والمؤتلف والمختلف٩٤ ، والموشح للمرزباني : ١٨٧ ، والأغاني : ٨ / ١ ·

٣٧ ـ البيت من الكامل · وهو من قصيدة له يهجو بها الفرزدق ·
وهو في الديوان : ٤٥٣ برواية : (لو غَيْرُكم علق الزّبيرَ وَرَحْلَهُ) ، وهو برواية التحقيق في المقتضب : ٧٨/٣ ، والكامل : ٢٧٩/١ ، والأصول : ٣٢٦/١ ، والهمع : ٦٦/٢.
ورواه ابن هشام في المغني : ٢٩٦ برفع (غير) وفي عبث الوليد أيضا : ١٩٩ ·
وبهذه الرواية ورد في (ع) ·

(٤) المثل برواية التحقيق في كتاب الأمثال : ٢٦٨ ، ومجمع الأمثال : ١٧٤/٢ ، وفصل المقال : ٣٨١ والكامل : ٣ / ٤٤٠ ، والمقتضب : ٧٧/٣ ، والمغني : ٢٩٦ ·
وروى المثل : " لو غير ذات سوار لطمتني " في : مجمع الأمثال : ٢٠٢/٢ ، والمقتضب : ٧٧/٢· ويضرب فيمن تطاول عليه من هو أقل منه · وانظر قصة المثل في حاشية الأمير على المغني : ٢١٢/١ ·

وَقَعَ مَجيئُكَ . قيلَ لَهُ (١) : إِنَّ الأَسْماءَ بَعْدَ (لَوْ) عَلى تَقْديرِ تَقْديمِ الفِعْلِ الَّذي بَعْدَها فَكَأَنَّ الاسْمَ وَقَعَ في مَوْقِعِ الفِعْلِ ، والفِعْلُ مُرادٌ ، وَلِهذِهِ العِلَّةِ لا يَجوزُ كَسْرُ (إِنَّ) وَلَوْ وَقَعَ الاسْمُ وُقوعاً صَحيحاً لَجازَ كَسْرُ (إِنَّ) .

فَإِنْ قيلَ : فَقَدْ جاءَتْ (أَنَّ) المَفْتوحَةُ مُبْتَدَأَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَأَنَّ المَساجِدَ لِلَّهِ﴾ (٢) قيلَ لَهُ : التَّقْديرُ : لِأَنَّ المَساجِدَ لِلَّهِ ، وَإِنَّما فُتِحَتْ (أَنَّ) لِمَكانِ اللّامِ .

وَقَدْ تُخَفَّفُ (أَنَّ) المَفْتوحَةُ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةُ ، فَتَدْخُلُ عَلى الأَفْعالِ المُسْتَقْبَلَةِ وَعَلى الأَسْماءِ ، فَيَرْتَفِعُ ما يَقَعُ بَعْدَها ، مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾ (٣) التَّقْديرُ - وَاللّهُ أَعْلَمُ - [عَلِمَ] (٤) أَنَّهُ سَيَكونُ (٥) وَلا بُدَّ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ (أَنْ) وَبَيْنَ الفِعْلِ أَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْياءَ وَهِيَ : (لا ، وَقَدْ ، وَسَوْفَ ، وَالسّينُ) ، لِأَنَّهُمْ كَرِهوا أَنْ يَجْمَعوا عَلَيْها حَذْفَ الضَّميرِ وَأَنْ يَلِيَها غَيْرُ ما كانَ يَليها ، فَعَوَّضوها شَيْئاً يَكونُ عِوَضاً لَها مِنَ الاسْمِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ (٦) (٧) وَفي الأَسْماءِ تَقولُ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، التَّقْديرُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . قالَ الشّاعِرُ (٨) :

---

(١) (له) ليست في (ع). (٢) الجن : (١٨) . (٣) المزمل : (٢٠) .

(٤) زيادة من (ع) ليست في الأصل .

(٥) في (ع) قَدَّمَ الناسخ قوله (وفي الأسماء علمت ... من يحفى وينتعل) فجعله بعد (سيكون) وقبل (ولا بد أن ...) .

(٦) طه : (٨٩) .

(٧) في (ع) بدل الآية المذكورة قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ﴾ .

(٨) هو الأعشى .

٣٨ - في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفى وَيَنْتَعِلُ

التَّقْديرُ أَنَّهُ هالِكٌ(١) . وَقَدْ تَأْتي (أَنْ) المَفْتوحَةُ بِمَعْنى (أَيْ) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشوا﴾ (٢) [التقدير] (٣) أَيْ امْشوا . وَقَدْ تَجيءُ زائِدَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ [تَعالى](٤) : ﴿وَلَمّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا﴾(٥) وَتَجيءُ بِتَأْويلِ المَصْدَرِ ، فَتَنْصِبُ الأَفْعالَ المُسْتَقْبَلَةَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أُريدُ أَنْ تَذْهَبَ ، وَالتَّقْديرُ أُريدُ ذَهابَكَ . فَهذِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ لِلْمَفْتوحَةِ عَلى ما تَرى .

فَأَمّا (إِنْ) المَكْسورَةُ الهَمْزَةِ المُخَفَّفَةُ فَإِنَّها تَجيءُ عَلى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ أَيْضاً . 30

أَحَدُها : أَنْ تَقَعَ لِلشَّرْطِ وَالجَزاءِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : إِنْ تَضْرِبْ / أَضْرِبْ . [٤٨/ب]

الثّاني: يَكونُ فيهِ مَعْنى(*) (ما) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿إِنِ الكافِرونَ إِلّا في غُرورٍ﴾ (٦) وَتَقْديرُهُ - وَاللهُ أَعْلَمُ (٧) - ما الكافِرونَ إِلّا في غُرورٍ .

الثّالِثُ: أَنْ تَدْخُلَ زائِدَةً(**) ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ما إِنْ يَقومُ زَيْدٌ ، قالَ الشّاعِرُ (٨) :

---

٣٨ - البيت من البسيط . وهو في ديوانه : ١٤٧ برواية : (أن ليس يدفع عن ذى الحيلةِ الحيلُ) . وانظر سيبويه :٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ٢ / ١٢٣، ومعاني القرآن للأخفش : ٢ / ٢٩٩ ، والأصول : ١/ ٢٨٩ ، والمحتسب : ١/ ٣٠٨ ، والمنصف ٣ / ١٢٩ ، والتبصرة : ١ / ٤٦١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢ والإنصاف : ١/ ١٩٩ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٩٧ ، والخزانة ٣ / ٥٤٧ ، ٤/ ٣٥٦ ، والمقاصد : ٢ / ٢٨٧ .

وعجزه في الخصائص : ٢ / ٤٤١ ، والهمع : ١ / ١٤٢ .

(١) (التقدير أنه هالك) : ساقط من (ع) . (٢) ص : (٦) .

(٣) زيادة من (ع) .

(٤) زيادة من (ع) .

(٥) العنكبوت : (٣٣) . (*) في (ع) (بمعنى) . (٦) الملك : (٢٠)

(٧) (والله أعلم) ساقط من (ع) . (**) في (ع) : (إن زائدة) .

(٨) هو فروة بن مسيك أو الكميت الأسدي انظر الخزانة .

٣٩ ـ فَما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِنْ مَنايانا وَدَوْلَةُ آخَرِينا

الرّابِعُ : أَنْ تَجِيءَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَإِذا رَفَعْتَ ما بَعْدَها لَزِمَكَ أَنْ تُدْخِلَ اللّامَ عَلى خَبَرِها ، لِئَلّا تَلْتَبِسَ بِغَيْرِها (١) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى (٢) : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَما عَلَيْها حافِظٌ﴾ (٣) (٤) .

قالَ : " وَتَكُونُ (إِنْ) بِمَعْنى (نَعَمْ) فَلا تَقْتَضي اسْماً وَلا خَبَراً ، قالَ الشّاعِرُ(٥):

٤٠ ـ بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبو حِ يَلُمْنَني وَأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ

أَيْ نَعَمْ هُوَ ذاكَ(٦) . وَالهاءُ لِبَيانِ الحَرَكَةِ ، وَلَيْسَتِ اسْماً . "

---

٣٩ ـ البيت من الوافر . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ١١٢ ، والمقتضب : ١ / ١٩٠ ، ٢ / ٣٦١ ، والكامل : ١ / ٣٤١ ، والأصول : ١ / ٢٨٦ ، ، والمنصف ٣ / ١٢٨ ، والمحتسب : ١ / ٩٢ ، والتبصرة ١ / ٤٥٩ ، وشرح المفصل : ٨ / ٥ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، والمغني : ٢١ والخزانة : ١٢ ١٢١ وانظر اللسان : (طبب) . والسيرة : ٩٥٠ ، والوحشيات : ٢٨ وصدره في الخصائص : ٣ / ١٠٨ ، والهمع : ١ / ١٢٣ ، ولم أقف عليه في ديوان الكميت الذي تحت يدي . طبنا : عادتنا .

(١) في الأصل (بغرها) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٢) (تعالى) ساقطة من (ع) . (٣) الطارق : (٤) .

(٤) (لما) بميم واحدة ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي . وقرأ باقي السبعة (لَمّا) بميم مشددة . انظر السبعة : ٦٧٨ .

(٥) هو عبيد الله بن قيس الرقيات .

٤٠ ـ البيتان من مجزوء الكامل . وهما في ديوانه : ٦٦ وفيه روي الأول : (بكرتْ عليّ عواذلي يَلْحينَني وألومهنّهْ) وكذلك روايته في البيان والتبين : ٢ / ٢٧٩ ، وهما من شواهد سيبويه : ١ / ٤٧٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٢٢ ، وابن يعيش : ٨ / ٦ ، ١٢٥ ، والخزانة : ٤ / ٤٨٧ ، واللسان : (أنن) .

والثاني في سيبويه : ١ / ٢٧٩ ، وابن يعيش : ٨ / ٧٨ ، ١٢٢ ، والمغني: ٣٧ ، ٧٢٣ .

(٦) في (ع) و (مل) : (كذلك) .

اعْلَمْ أَنَّ (إِنَّ) المَكْسورَةَ الهَمْزَةِ لَما وَقَعَتْ بِمَعْنى (نَعَمْ) لَمْ يَكُنْ لَها اسْمٌ وَلا خَبَرٌ ، وَإِنَّما تَقَعُ جواباً بِمَعْنى (نَعَمْ) وَ (أَجَلْ) . إِلّا أَنَّهُمْ زادوا الهاءَ لِيُحافِظوا عَلى الحَرَكَةِ ، لِأَنَّهم لَوْ وَقَفوا بِغَيْرِها لَزِمَهُمْ أَنْ يُسْكِنوها ، وَحَرَكَةُ المَبْنيِّ مِمّا يُحافَظُ عَلَيْها . وَلا يَصِحُّ القَوْلُ بِأَنَّ الهاءَ (١) اسْمُ (إِنْ) ؛ لِأَنَّها لَوْ كانَتْ كَذلِكَ لافْتَقَرَتْ إِلى خَبَرٍ ، فَلَمّا لَمْ يَكُنْ لَها خَبَرٌ عُلِمَ أَنَّها لَيْس بِاسْمٍ .

قالَ : " فَإِنْ عَطَفْتَ عَلى اسْمِ (إِنَّ) وَ (لكِنَّ) بَعْدَ خَبَرِهِما جازَ لَكَ النَّصْبُ عَلى اللَّفْظِ وَالرَّفْعُ عَلى مَوْضِعِ الابْتِداءِ ، تَقولُ : إِنَّ زَيْداً لَقائِمٌ وَعَمْراً وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَعَمْرٌو . وَكَذلِكَ لكِنَّ جَعْفراً مُنطَلِقٌ وَبِشْراً ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَبِشْرٌ وَلا يَجوزُ أَنْ تَعْطِفَ (٢) عَلى مَعْنى الابْتِداء مَعَ بَقِيَّةِ أَخَواتِها لِزَوالِ مَعْنى الابْتِداءِ مِنْها . وَتُشَبَّهُ (لا) بِ (إِنَّ) . "

اعْلَمْ أَنَّكَ إِذا عَطَفْتَ عَلى اسْمِ (إِنَّ) وَ (لكِنَّ) بَعْدَ تَمامِ الخَبَرِ جازَ لكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ .

أَمّا النَّصْبُ فَمِنْ وَجْهٍ واحِدٍ ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَهُ مَعْطوفاً عَلى اسْمِ (إِنَّ) وَ (لكِنَّ) . وَأَمّا الرَّفْعُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُما أَنْ تَعْطِفَ عَلى مَوْضِعِ (إِنَّ) مَعَ اسْمِها ، لِأَنَّ المَوْضِعَ لِلْمُبْتَدَأ . فَإِذا قُلْتَ : إِنَّ زَيْداً كَريمٌ وَعَمْرٌو ، فَالتَّقْديرُ : زَيْدٌ كَريمٌ وَعَمْرٌو (٣) . وَالثّاني : أَنْ تَعْطِفَ عَلى الضَّميرِ في

30 [٤٨/ب] الخَبَرِ / ، وَالعَطْفُ عَلى الضَّميرِ عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : حَسَنٌ ، وَالآخَرُ : قَبيحٌ فَالحَسَنُ : أَنْ تُؤَكِّدَ الضَّميرَ ثُمَّ تَعْطِفَ عَلَيْهِ ، فَتَقولُ : إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وَعَمْرٌو ، وَإِنَّما لَزِمَكَ ذلِكَ ، لِأَنَّ الضَّميرَ (٧) مادامَ مُسْتَتِراً فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الفِعْلِ ، وَيَقْبُحُ عَطْفُ الاسْمِ عَلى الفِعْلِ أَو عَلى ما يَقومُ مَقامَهُ . فَإِذا أَكَّدْتَ

---

(١) في (ع) : (لها) ، وهو تحريف .   (٢) في (مل) : (ولا يجوز العطف) . =

(٧) في (ع) : (المرسل) .

الضَّميرَ كُنْتَ قَدْ عَطفْتَ(١) اسْماً عَلى اسْمٍ . وَمِثْلُ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى:

﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾ (٢) وَ ﴿إِنَّهُ يَراكُمْ هُوَ وَقَبيلُهُ﴾ (٣)

وَذلِكَ كَثيرٌ . وَأَمَّا (٤) القَبيحُ : فَأَنْ تَعْطِفَ مِنْ غَيْرِ تَوْكيدٍ ، وَأَكْثَرُ ما يَجوزُ ذلِكَ في الضَّروراتِ ، نَحْوُ قَوْلِ عُمَرَ بنِ أَبي رَبيعَةَ :(٥)

٤١ ـ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فَإِنْ قيلَ: فَقَوْلُهُ تَعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكينَ وَرَسولُهُ﴾ (٦) هَلْ يَجوزُ أَنْ يَكونَ مَعْطوفاً عَلى الضَّميرِ في الخَبَرِ .

قيلَ لَهُ : يَجوزُ ذلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ طولَ الكَلامِ قَدْ قامَ مَقامَ الضَّميرِ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ . وَتَسْتَوي (إِنَّ) وَ (لكِنَّ) في العَطْفِ على مَعْنى الابْتِداءِ . وَلا يَصِحُّ أَنْ تَعْطِفَ عَلى مَوْضِعِ الابْتِداءِ مَعَ (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ) وَ (كَأَنَّ) ، وَذلِكَ لِأَنَّ

= (٣) قوله : (فالتقدير زيد كريم وعمرو) وَهِمَ ناسخ (ع) فأخره الى ما بعد قوله (... على الضمير في الخبر) .

(١) من (ع) في الأصل : (عطف) وهو تحريف. (٢) البقرة : (٣٥) والأعراف : (١٩). (٣) الأعراف : (٢٧). (٤) في (ع) : (فأما) .

(٥) عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي ، شاعر الغزل المشهور ، شاع غزله فنفاه الخليفة الصالح عمر بن عبدالعزيز إلى جزيرة دهلك. غزا في البحر فاحترقت السفينة التي كان فيها فتوفي محروقاً سنة ٩٣ هـ . ترجمته في الشعر والشعراء : ٢ / ٥٥٣ ، والأغاني ١ / ٦١ ، ومقدمة ديوانه .

٤١ ـ البيت من الخفيف. وهو في ملحقات ديوانه : ٤٩٠ ، وانظر سيبويه : ١ / ٣٩٠ والخصائص : ٢ / ٣٨٦ ، والإنصاف : ٤٧٥/٢ ، وشرح المفصل : ٧٦/٣ ، وشرح الكافية والشافية : ١٢٤٥/٣ ، والمقاصد : ٤ / ١٦١ . وصدره في الإنصاف : ٤٧٧ ، وشرح المفصل : ٣ / ٠٧٤

(٦) التوبة : (٣) .

الكَلامَ قَدْ خرجَ عنِ الابْتِداءِ وَالخَبَرِ بِما تَضَمَّنَ مِنْ مَعانيها ، ألا ترى أَنَّهُ لا يَحْسُنُ في مُقابَلَتِها (صَدَقْتَ) ولا (كَذَبْتَ) ، فَلَمّا زالَ مَعْنى الابْتِداءِ عَنْها لَمْ يَصِحَّ العَطْفُ على الابْتِداءِ . فَإِنْ رَفَعْتَ(١) ما بَعْدَ الخَبَرِ في (أَنَّ)(٢) وَ (لَيْتَ) وَ (لعَلَّ) وَ (كَأَنَّ) كانَ مَعْطوفاً على الضَّميرِ في الخَبَرِ على ما ذَكَرْناهُ .

أَمّا النَّصْبُ فَعَلى الاسْمِ . فَأَمّا إذا عَطَفْتَ على اسْمِ (إِنَّ) قَبْلَ الخَبَرِ لَمْ يَكُنْ فيهِ غَيْرُ النَّصْبِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْداً وَعَمْراً مُنْطَلِقانِ . وَيَجوزُ أَنْ يُوَحَّدَ الخَبَرُ في هذا المَوْضِعِ ، وَالاختيارُ مَعَ (ثُمَّ) وَالفاءِ التَّوْحيدُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْداً ثُمَّ عَمْراً قائِمٌ ، وَتَجوزُ التَّثْنِيَةُ . فَأَمّا مَعَ (أَوْ) وَ (لا) فَالتَّوْحيدُ .

وَأَجازَ (الفَرّاءُ)(٣) العَطْفَ عَلى اسْمِ (إِنَّ) قَبْلَ الخَبَرِ إذا كانَ اسْمُها مِمّا لا يَظْهَرُ فيهِ الإِعْرابُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : إِنّي وَزَيْدٌ (٤) ، وَإِنَّ هذا وَزَيْدٌ وَ إِنَّ الَّذي عِنْدَكَ وَزَيْدٌ قائِمانِ فَأَجازَ الرَّفْعَ ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدوا (٥) :

٤٢ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسى في المَدينَةِ دارُهُ فَإِنّي وَقَيارٌ بِها لَغَريبُ

---

(١) من (ع) في الأصل (وَقَعَتْ) وهو تحريف . (٢) في الأصل ضبطت (أَنْ) وهو تحريف .
(٣) انظر معاني القرآن للفراء حـ ٢ ص ٣١٠ ـ ٣١١ كلامه على الآية (إِنَّ الذين آمنوا ...) (٦٩) المائدة ، والمساعد ٣٣٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٢/١ ـ ٥١٣ .
(٤) (وزيد) ساقطة من (ع) (٢) هو ضابئ البرجمي .
٤٢ ـ البيت من الطويل . ولم أقف على روايته (في المدينة داره) إلّا عند الأخفش . والرواية المشهورة (رحله) . وهو من أبيات قالها وهو في سجن عثمان في المدينة . وقيار : اسم جمله . وهو من شواهد سيبويه ٣٨/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٣١١/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٨٢/١ ، والكامل ٣٢٠/١ ، والشعر والشعراء : ٣٥١/١ ، ونوادر أبي زيد : ٨٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٨٤، ٦٧٦ ، والأصول : ٣١٢/١ ، والتبصرة : ٢١٠/١ ، والإنصاف : ٩٤/١ ، وابن يعيش : ٦٨/٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٥١٢/١ ، والمغني : ٥٢٧ ، والخزانة ٣٢٣/٤ =

31

يُروى بِرَفْعِ (قَيّارٍ) / وَنَصْبِهِ . فَمَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهُ مَعْطوفاً على مَوْضِعِ (إِنَّ) مَعَ [٤٩/م] اسْمِها . وَمَنْ نَصَبَهُ عَطَفَهُ على اسْمِ (إِنَّ) . وَ (الكِسائيُّ) (١) (٢) يُجيزُ الرَّفْعَ مَعَ المَكْنيِّ وَالظّاهِرِ . ولا يَجوزُ ذلِكَ عِنْدَ البَصْرِيّينَ ، لِأَنَّكَ لا تَعْطِفُ على شَيْءٍ قَبْلَ تَمامِهِ وَمَوْضِعُ (إِنَّ) مَعَ اسْمِها لا يَتِمُّ إِلّا بِالخَبَرِ .

مَسْأَلَةٌ : إِنْ سَأَلَ سائِلٌ عَنْ ضَميرِ الشَّأْنِ وَالقِصَّةِ في (إِنَّ) هَلْ يَجوزُ حَذْفُهُ كَما جازَ حَذْفُ الضَّميرِ في (كانَ) ، نَحْوُ قَوْلِنا : كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَهَلْ يَجوزُ أَنْ يُقالَ : إِنَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟

قيلَ لَهُ : لا يَجوزُ حَذْفُ الضَّميرِ مَعَ (إِنَّ) ، لِأَنَّهُ ضَميرٌ مَنْصوبٌ ، وَالضَّميرُ المَنْصوبُ لا يَدُلُّ عَلَيْهِ الكَلامُ فَلا يَجوزُ حَذْفُهُ . وَجازَ حَذْفُ ضَميرِ (كانَ) ، لِأَنَّ الكَلامَ يَدُلُّ عَلَيْهِ . فَإِنْ قالَ فَقَوْلُ الشّاعِرِ (٣) :

٤٣ ـ إِنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنْتِ حَسّا ... نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطوبِ

هَلْ ها هُنا ضَميرٌ مَحْذوفٌ أَمْ لا ؟

= واللسان (قير) ، وعجزه في مجالس ثعلب : ٢٦٢/١ ، ٥٣٠/٢ ، والمغني : ٦٨٨ ، وأوضح المسالك : ٣٥٨/١ ، ٣٦٣ ، والهمع : ٢/ ١٤٤ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٠/٢ ـ ٣١١ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٥١٢ والمساعد : ١ / ٣٣٦ ،

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة ، رأس الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين أخذ النحو عن الخليل ، وله تصانيف منها : معاني القرآن ، ومختصر في النحو والقراءات . توفي سنة ١٨٩ هـ ، انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين : ١٢٧ ، وانباه الرواة ٢٥٦/٢ ، ونزهة الألباء :٦٧ ، وبغية الوعاة : ١٦٢/٢ والبلغة : ١٥٦ .

(٣) هو الأعشى .

٤٣ ـ البيت من الخفيف . وهو في ديوانه : ٢٧ برواية :(مَنْ يلمني على بني ابنة ...) وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه. وانظر سيبويه : ١ / ٤٣٩ ، والإيضاح : ١٢٢/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، والإنصاف : ١٨٠/١ ، وابن يعيش : ٣ / ١١٥ ، والمغني : ٦٧٠ ، والخزانة ٤٦٣/٢ ، ٦٥٤/٣ .

قيلَ لَهُ : الضَّميرُ حُذِفَ في هذا المَوْضِعِ لِضَرورَةِ (١) الشِّعْرِ ، وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ تَكونَ (إِنَّ) دَخَلَتْ عَلى (مَنْ) وَتَجْعَلُ اسْمَها لِما فيهِ مِنْ مَعْنى الشَّرْطِ وَالجَزاءِ ، لِأَنَّها لِلتَّوكيدِ فَلا يَصِحُّ دُخولُها عَلى الشَّرْطِ وَالجَزاءِ ، فَلِهذا كانَ التَّقْديرُ : إِنَّهُ مَنْ لامَ ، ثُمَّ حَذَفَ الهاءَ لِلضَّرورَةِ .

بـــابُ لا في النَّفْـــيِ

قالَ : " اعْلَمْ أَنَّ (لا) تَنْصِبُ النَّكِرَةَ بِغَيْرِ تَنْوينٍ ما دامَتْ تَليها ، وَتُبْنى مَعَها عَلى الفَتْحِ كَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، تَقولُ : لا رَجُلَ في الدّارِ ، وَلا غُلامَ لَكَ . "

اعْلَمْ أَنَّ (لا) لَمّا كانَتْ نَقيضَةَ (إِنَّ) ، لِأَنَّ (لا) لِلنَّفْيِ وَ (إِنَّ) لِلْإِثْباتِ عَمِلَتْ عَمَلَها عَلى بَعْضِ الوُجوهِ ، فَنَصَبَتِ النَّكِرَةَ خاصَّةً ، وَلَمْ تَنْصِبْ مَعْرِفَةً ، فَإِذا قُلْتَ : لا رَجُلَ في الدّارِ ، فَعِنْدَ (سيبَوَيْهِ)(٢) أَنَّ الفَتْحَةَ في قَوْلِنا : (لا رَجُلَ) فَتْحَةُ إِعْرابٍ لا فَتْحَةُ بِناءٍ ، وَلكِنَّها مُنِعَ مِنْها التَّنْوينُ.

وَقالَ(*) (أَبو سَعيدٍ) في الشَّرْحِ (٣) : وَقَدْ يَعْمَلُ العامِلُ في الشَّيْءِ وَيُمْنَعُ التَّصَرُّفَ وَلا يَكونُ هذا مُبْطِلاً لِعَمَلِهِ كَقَوْلِنا : حَبَّذا زَيْدٌ ، (حَبَّ) فِعْلٌ ماضٍ(٤)

---

(١) (الضرورة) رُسِمَتْ في الأصل و(ع) : (لضرورت) بالتاء .

(٢) قال سيبويه : " ... و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إِنَّ) لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جُعِلَتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسةَ عشرَ) وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ، لأنها لاتعمل إلّا في النكرة " الكتاب ٣٤٥/١ وفي فهم كلامه هذا وقع خلاف بين النحاة يعرضه الشارح . (*) في (ع) : (قال) بدون الواو .

(٣) في (ع) شرح السيرافي : ٣/ الورقة : ٨٢/ (ب) .

(٤) = = : (ماضي) ، وهو تحريف .

وَ (ذا) فاعِلَهُ ، وَجُعِلا جميعًا كَشَيْءٍ واحِدٍ ، وَلا يُغَيَّرُ في التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّأْنيثِ ، وَلا يَمْنَعُ ذلك أَنْ يَكونَ (حَبَّ) قَدْ عَمِلَ في (ذا) ، فَكَذلِكَ (١) لا يَمْنَعُ أَنْ تَكونَ (لا) قَدْ عَمِلَتْ في (رَجُلٍ) وَمُنِعَ التَّنْوينُ (٢) . وَالَّذي أَمْلاهُ

31

عَلَيْنا شَيْخُنا / أَبو القاسِمِ زَيْدُ بنُ عَلِيٍّ : أَنَّ الأَسْماءَ الشّائِعَةَ الَّتي [٤٩/ب] يُنْفى بِها الجِنْسُ مَبْنِيَّةٌ على الفَتْحِ ، وَهذا هُوَ (*) قَوْلُ (المُبَرِّدِ) (٣) .

وَعِنْدَ (الزَّجّاجِ) (٤) أَنَّها فَتْحَةُ إِعْرابٍ . وَقالَ (الزَّجّاجُ) : لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً وَإِنَّما شَبَّهَها - يَعْني (سيبَوَيْهِ) - بِـ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ؛ لِأَنَّها لا تُفارِقُ ما تَعْمَلُ فيهِ كَما أَنَّ (خَمْسَةَ) لا يُفارِقُ (عَشَرَ) . وَاحْتَجَّ (الزَّجّاجُ) بِقَوْلِهِمْ : لا رَجُلَ وَلا غُلامًا عِنْدَكَ فَنَصَبَ غُلامًا عَلى العَطْفِ . فَقيلَ لَهُ : أَنْتَ تَقولُ : لا رَجُلَ ظَريفَ عِنْدَكَ ، فَتَبْني (**) (ظَريفَ) مَعَ (رَجُلٍ) .. فَقالَ هذا فيهِ نَظَرٌ ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ (٥) . وَالَّذي يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ في هذا البابِ أَنَّ (لا) لَمّا دَخَلَتْ عَلى الأَسْماءِ النَّكِراتِ وَلَمْ تُفارِقْها وَكَثُرَتْ مَعَها حَذَفوا التَّنْوينَ مِنْها ، وَبَنَوْها عَلى (٦) أَخَفِّ الحَرَكاتِ ، وَهِيَ الفَتْحَةُ لِكَثْرَةِ (٧) دَوَرانِها ، فَصارَ الاسْمُ الواقِعُ بَعْدَ (لا) مَبْنِيًّا عَلى الفَتْحَةِ (٨) كَما بُنِيَ (زَيْدٌ) في النِّداءِ ، في قَوْلِنا : يا زيد ، على الضم .

---

(١) في (ع) : (وكذلك) .

(٢) في (ع) : (للتنوين) ، وهو تحريف . (*) (هو) : ليست في (ع) .

(٣) المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

(٤) انظر شرح السيرافي : ٣/ الورقة : ٨٢/(أ) . وشرح الكافية للرضي : ٢٥٥/١ . (**) في (ع) : (تبني)

(٥) هذا قول الأخفش انظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٥٢٦ والمساعد : ٣٤٨/١ .

(٦) (على) : ساقطة من (ع) .

(٧) في الأصل (لكسرة) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٨) في (ع) : (الفتح) .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فما الّذي أَوْجَبَ بِناءَ هذا الاسْمِ ، وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مَعْناهُ في نَفْسِهِ ؟ قيلَ لَهُ : لَمّا كانَ هذا الاسْمُ الواقِعُ بَعْدَ (لا) مُلازِمًا لِـ (لا) وَلَمْ يَقَعْ غَيْرُهُ مَوْقِعَهُ قَلَّ تَمَكُّنُهُ فَصارَ بِقِلَّةِ التَّمَكُّنِ مُشابِهًا لِلْحُروفِ فَبُنِيَ .

وقالَ قَوْمٌ (١) : لَمّا كانَ الاسْمُ مُلاصِقًا لِـ (لا) تَنَزَّلَ الاسْمُ مَنْزِلَةَ جُزْءٍ مِنَ الحَرْفِ ، وَبَعْضُ الحَرْفِ يَكونُ مَبْنِيًّا ، فَكَذلِكَ هذا الاسْمُ وَجَبَ أَنْ يَكونَ مَبْنِيًّا ، وَلَمّا بُنِيَ بَنوهُ (٢) عَلى أَخَفِّ الحَرَكاتِ ، وَهِيَ الفَتْحَةُ . وقالَ قَوْمٌ (٣) : بَنوهُ عَلى ما كانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الحَرَكَةِ في الأَصْلِ وَهُوَ الفَتْحَةُ في حالِ النَّصْبِ ، فَإِذا قُلْتَ : لا رَجُلَ في الدّارِ ، فالاسْمُ مَعَ (لا) في تَقْديرِ مُبْتَدَأٍ ، وَ (في الدّارِ) خَبَرٌ عَنْهُما (٤) ، وَإِنَّما صَحَّ ذلِكَ ، لِأَنَّ الجُمْلَةَ خَبَرِيَّةٌ تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَلِمَ احْتاجوا إِلى هذا التَّقْديرِ وَأَنْ يُلْزِموا النَّكِرَةَ هذا الحَرْفَ ؟

قيلَ لَهُ : لَمّا كانَ قَوْلُهُمْ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ في الدّارِ يَدُلُّ عَلى العُمومِ احْتاجوا أَنْ يَأْتوا بِجَوابٍ يَدُلُّ عَلى الاسْتِغْراقِ ، لِيَكونَ الجَوابُ عَلى قَدْرِ السُّؤالِ ، وَلَيْسَ ذلِكَ(٥) إِلّا في النَّكِراتِ الشّائِعَةِ ، وَكانَ التَّقْديرُ : لا مِنْ رَجُلٍ ، وَلكِنَّهُمْ حَذَفوا الحَرْفَ تَخْفيفًا . وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ : أَنَّهُمْ لَمّا حَذَفوا الحَرْفَ وَصَلَ (لا) 32
إِلى/ الاسْمِ فَنَصَبَهُ . قالَ : « فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهُما بَطَلَ عَمَلُها ، تَقولُ : لا [٥٠/أ]
لَكَ غُلامٌ ، وَلا عِنْدَكَ جارِيَةٌ . قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿ لا فيها غَوْلٌ ﴾ (٦) فَإِنْ كانَتِ النَّكِرَةُ مُضافَةً أَوْ مَوْصولَةً انْتَصَبَتْ نَصْبًا صَريحًا ، تَقولُ : لا غُلامَ رَجُلٍ لَكَ

---

(١) لم أقف على مرجع حدهم ، وانظر التبيين : مسألة رقم (٥٦) ص٢٩٧ ، والإنصاف المسألة رقم (٥٣) ٣٦٦/١ .

(٢) في (ع) : (ولما بني بني) .　　　(٣) انظر الحاشية (١) .

(٤) في الأصل : (عنها) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٥) في الأصل :(كذلك) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .　　　(٦) الصافات : (٤٧)

ولا خيراً مِنْ زَيدٍ عِنْدكَ(١) "

اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ مضى أَنَّ (لا) إِنّما تَعْمَلُ في النَّكِرَةِ ما دامَتْ تليها فإذا فُرِقَ بَيْنَها وَبَيْنَها بِشيءٍ بَطَلَ عَمَلُها ، وإذا بَطَلَ عَمَلُها عادَتِ الجُمْلَةُ إلى ما كانَتْ تَسْتَحِقُّ(٢) في الأَصْلِ ، وَهوَ الابْتِداءُ والخَبرُ ، فَيكونُ (الغُلامُ) مَرْفوعاً بِالابْتِداءِ ، وَخَبَرُهُ حَرْفُ الجَرِّ مَعَ ما بَعْدَهُ ، وَ (لا) دَخَلَتْ نافِيَةً ، وَلَمْ تَعْمَلْ لِنُقْصانِ عَمَلِها إِذا فُرِقَ بَيْنَها وَبَيْنَ النَّكِرَةِ ، والَّذي يَدُلُّ على نُقْصانِ عَمَلِها أَنَّها إِذا عَمِلَتْ إِنَّما تَعْمَلُ فيما(*) يَليها دونَ غَيْرِهِ ، وَيَكونُ ما بَعْدَ الاسْمِ مَرْفوعاً على أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ ، فَقَوْلُنا : لا رَجُلَ عِنْدَكَ ، فَ (عِنْدَكَ) خَبَرُ المُبْتَدَأِ لا خَبَرٌ لِـ (لا) .

قالَ : " فَإِنْ عَطَفْتَ وَكَرَّرْتَ (لا) جازَتْ لَكَ(٣) فيهِ خَمْسَةُ(٤) أَوْجُهٍ : تَقولُ: لاحَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلّا بِاللّهِ ، قالَ اللّهُ سُبْحانَهُ : ﴿لا بَيْعَ فيهِ وَلا خِلالَ﴾(٥) وَيَجوزُ : لاحَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إِلّا بِاللّهِ ، قالَ الشّاعِرُ(٦) :

٤٤ ـ لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلا خُلَّةً   إِتَّسَعَ الخَرْقُ على الرّاقِعِ

---

(١) " قال الله تعالى لا فيها غول ... ولاخير من زيد عندك " ساقط من (ع) و (مل) .
(٢) في (ع) : (تستحقه) . (*) في (ع) : (في الذي) .
(٣) في (مل) : (له) . (٤) في (مل) : (عدة) . (٥) إبراهيم : (٣١) .
(٦) هو أنس بن العباس بن مرداس كما في الكتاب ، ونسب عجز البيت مع صدر آخر وهو (كُفّا نُداريها وقد مُزِّقَتْ) في المؤتلف والمختلف : ١٧٢ لابن حمام الأزديّ .
٤٤ ـ البيت من السريع . انظر سيبويه : ٣٤٩/١ ، ٣٥٩ ، والأصول : ٤٩١/١ . والتبصرة : ٣٨٩/١ ، وابن يعيش : ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، والمغني : ٢٤٩ ، والمساعد ٦١٥/٢ ، والهمع : ٢١١/٢ ، والمقاصد : ٣٥١/٢ ، ٥٦٧/٤ ، واللسان : (قمر) . وصدره في المغني : ٦٦٥ ، وأوضح المسالك : ٢٠/٢ ، والهمع : ١٤٤/٢ ورواه البكري في السمط ٣٧/٣ (إتسع الخرق على الراتق) وقوله (إتسع) بقطع الهمزة ضرورة .

وَيجوزُ : لا حَوْلٌ وَلا قُوَّةٌ إِلّا بِاللّهِ ، قالَ الشّاعِرُ (١) :

٤٥ ـ وَما هَجَرْتُكِ حَتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا ناقَةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ

وَيَجوزُ : لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إِلّا بِاللّهِ ، قالَ الشّاعِرُ (٢) :

٤٦ ـ هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بِعَيْنِـهِ لا أُمَّ لي إِنْ كانَ ذاكَ وَلاأَبُ

وَيَجوزُ : لا حَوْلُ وَلا قُوَّةَ إِلّا بِاللّهِ ، قالَ الشّاعِرُ (٣) :

٤٧ ـ فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثيمَ فيهـا وما فاهوا بِهِ أَبَدًا مُقيـمُ

---

(١) الراعي التميري.

٤٥ ـ البيت من البسيط . وهو في ديوانه : ١٩٨ والرواية فيه (وما صرمتك ...) وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن للأخفش : ٢٤/١ ، والأصول : ٤٨٠/١ ، والتبصرة ٣٣٦/١ ، وبرواية التحقيق في سيبويه : ٣٥٤/١ ، وابن يعيش : ١١١/٢ ، ١١٣ ، والمقاصد ٣٣٦/٢ ، ومجمع الأمثال للميداني : ٢٢٠/٢ ، ونهاية : الأرب : ٣/ ٥٩ .

وعجزه في أوضح المسالك : ٢ / ١٥ .

(٢) هو رجل من منحج ، كما ذكر سيبويه .

٤٦ ـ البيت من الكامل . وهو في سيبويه : ٣٥٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٢١/١ برواية : (ذاكم ـ وجدكم ـ الصغار ...) ومعاني القرآن للأخفش : ١/ ٢٥ برواية : (ذاكم ـ وجدكم ـ الصغار بأسره...) ، والمقتضب : ٣٧١/٤ ، والجمل للزجاجي : ٢٤٣ برواية : (هذا ـ وجدكم ـ الصغار...) ، والمفصل : ٣٣٣/١ ، وابن يعيش : ١١٠/٢ ، والخزانة : ٢٤٣/١ برواية الجمل ، وأيضا المقاصد : ٣٣٩/٢ ، وانظر اللسان (حيس) والأصول : ٤٧٠/١ ، والإيضاح : ٢٤١ ، وصدره في المغني : ٦٥٦ ، وعجزه في أوضح المسالك ١٦/٢ ، والهمع : ٢/ ١٤٤ .

(٣) هو أمية بن أبي الصلت.

٤٧ ـ البيت من الوافر . وهو ملفق من بيتين من قصيدة واحدة في ديوانه : ٤٧٥ ، فعجز صدره قوله : " لا غول ولا فيها مليم " ، وصدر عجزه قوله : " وفيها لحم ساهرة وبحر " والرواية في الديوان :" وما فاهوا به لهم مقيم " . وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ١٢١/١ ، والتبصرة : ٣٨٩/١ ، والمقاصد : ٣٤٦/٢ ، والتصريح ٢٤١/١ ، والأشموني : ١١/٢ ، واللسان : (سهر) (أثم) ، وصدره في أوضح المسالك : ١٩/٢ .

اعْلَمْ أَنَّكَ إِذا كَرَّرْتَ وَبَنَيْتَ المَعطوفَ على الفَتْحِ مَعَ (لا) كما بَنَيْتَ المَعْطوفَ عَلَيْهِ كانَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِها ، وَخَبَرُها مَحْذوفٌ ، والتَّقْديرُ : لا حَوْلَ لَنا ولا قُوَّةَ (١) لَنا فَحَذَفَ الخَبَرانِ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ لِلدَّلالَةِ عَلَيْهِما ، وكانَتْ كُلُّ جُمْلَةٍ كَأَنَّها لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْها (٢) ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تعالى : ﴿لا بَيْعَ فيهِ ولا خِلالَ﴾ (٣) فَإِنْ عَطَفْتَ وَنَصَبْتَ وَنَوَّنْتَ الثاني جَعَلْتَهُ مَعْطوفاً على مَوْضِعِ المَنْفِيِّ (٤) ، لِأَنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ . فَإِنْ عَطَفْتَهُ وَرَفَعْتَهُ وَنَوَّنْتَهُ جَعَلْتَهُ مَعْطوفاً على مَوْضِعِ (لا) مَعَ المَنْفِيِّ (٥) ، لِأَنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ المُبْتَدَأِ . فَإِنْ رَفَعْتَ الأَوَّلَ وَنَوَّنْتَهُ ، وَرَفَعْتَ الثّاني وَنَوَّنْتَهُ فَإِنَّما 32

[٥٠/ب] / يَكونُ ذلِكَ في مَوْضِعٍ يَكونُ جَواباً لِلْهَمْزَةِ ، كَأَنَّ قائِلاً قالَ : أَعِنْدَكَ غُلامٌ أَوْ جارِيَةٌ ، فَقُلْتَ : لا غُلامٌ ولا جارِيَةٌ عِنْدي . وَكَذلِكَ لَوْ قالَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ، لَقُلْتَ : لا زَيْدٌ ولا عَمْرٌو . فَتَسْتَوي المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ وَعَلى ذلِكَ قَوْلُهُ تعالى : ﴿فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنونَ﴾ (٦) . فَأَمّا رَفْعُ الأَوَّلِ وَبِناءُ الثّاني ، نَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ :

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثيمَ فيها ... ... (٧)

فَيَكونُ (لَغْوٌ) مُبْتَدَأً ، وَخَبَرُهُ (فيها) ، وَ (لا تَأْثيمَ) مَبْنِيٌّ ، وَخَبَرُهُ مَحْذوفٌ ، وَيَجوزُ أَنْ يُقالَ إِنَّ الظَّرْفَ خَبَرٌ عَنْهُما لَمّا اتَّفَقا في العَطْفِ أَجْزَأَ عَنْهُما خَبَرٌ (٨) واحِدٌ ، وَإِنْ كانا مُخْتَلِفَيْنِ في المَعْنى .

---

(١) في (ع) : (لا حَوْلَ لنا ولا قوةٌ لنا) بالرفع وهو وَهْمٌ .
(٢) في الأصل (كأنّهما لم يعطف عليهما) ، وهو تحريف . والتصويب من (ع) .
(٣) إبراهيم : (٣١) . (٤) في (ع) : (النفي) ، وهو تحريف .
(٥) في (ع) : (النفي) وهو تحريف . (٦) المائدة : (٦٩) ، والأنعام : (٤٨) ، والأعراف (٣٥) والأحقاف : (١٣) . (٧) تقدم برقم (٤٧) . (٨) (خبر) : ساقطة من (ع) .

قالَ : « فَإِنْ عَطَفْتَ على اسْمٍ (لا) وَلَمْ تُكَرِّرْ نَصَبْتَ المَعْطوفَ (١) ، فتقولُ (٢):

لا غُلامَ وَجارِيَةً لَكَ ، بِالتَّنْوينِ لا غَيْرَ ، قالَ الشّاعِرُ (٣) :

٤٨ ـ فَلا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوانَ وَابْنِهِ إِذا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدى وَتَأَزَّرا ».

اعْلَمْ أَنَّكَ إِذا عَطَفْتَ على الاسْمِ المَنْفِيِّ بَعْدَ (لا) وَلَمْ تُكَرِّرْ (لا) فَلَكَ أَنْ تَحْمِلَ العَطْفَ على لَفْظِ المَنْفِيِّ فَتَنْصِبَهُ وَتُنَوِّنَهُ ، وَلَكَ أَنْ تَحْمِلَهُ على مَوْضِعِ (لا) مَعَ المَنْفِيِّ فَتَرْفَعَهُ وَتُنَوِّنَهُ ، فَتَقولُ : لا غُلامَ وَجارِيَةً لَكَ ، بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوينِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ (الغُلامِ) نَصْبٌ فَعَطَفْتَ عَلَيْهِ مَنْصوبًا .

فَإِنْ قيلَ : فَأَنْتُمْ تَقولونَ: إِنَّ فَتْحَةَ الميمِ مِنَ (الغُلامِ) فَتْحَةُ بِناءٍ فَكَيْفَ تَعْطِفُ عَلَيْها فَتْحَةَ إِعْرابٍ ؟

قيلَ لَهُ : قَدْ ذَكَرْنا أَنَّها عِنْدَ (سيبَوَيْهِ)(٤) وَغَيْرِهِ فَتْحَةُ إِعْرابٍ ، وَإِنَّما امْتَنَعَ التَّنْوينُ مِنْها بِلُزومِ حَرْفِ النَّفْيِ لَها . وَجَوابٌ آخَرُ : وَهُوَ أَنَّ فَتْحَةَ المَبْنِيِّ لَمّا اطَّرَدَتْ في كُلِّ نَكِرَةٍ أَشْبَهَتْ حَرَكَةَ المُعْرَبِ فَتَصَوَّروها كَالنَّصْبِ ؛ فَلِأَجْلِ هذا عَطَفوا عَلَيْها بِالنَّصْبِ الصَّريحِ .

فَأَمّا الرَّفْعُ فَلِأَنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ المُبْتَدَأِ ، وَالدَّليلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَتى فُصِلَ بَيْنَ (لا) وَبَيْنَ النَّكِرَةِ ارْتَفَعَتْ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾ (٥) ،

---

(١) « فان عطفت ... نصبت المعطوف » ساقط من (ع) و (مل) .

(٢) في (ع) و (مل) : (وتقول) .

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها ، وقيل انه للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه .

٤٨ ـ البيت من الطويل . وهو من شواهد سيبويه : ٣٤٩/١ ، والمقتضب : ٣٧٢/٤ والرواية فيهما : (لا أب وابنا ...) فتكون التفعيلة الأولى (عولن) مخرومة . وانظر المفصل : ٣٣٠/١ ، وابن يعيش عليه : ١٠٩/٢ ، ١١٠ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٢٨٨ والمقاصد : ٣٥٥/٢ ، وصدره في الإيضاح : ٢٤١/١ ، والهمع : ١٤٣/٢

(٤) انظر ما سلف ١٦٦ . (٥) الصافات : (٤٧) .

وَتقولُ : لا عِنْدَكَ رَجُلٌ ، فَتَرفَعُ . فَلَمّا كانَ المَوْضِعُ لِلْمُبْتَدَإِ جازَ أَنْ تَعْطِفَ على المَوْضِعِ ، فَتَرْفَعَ ، وَقَوْلُ الشّاعِرِ :

فَلا أَبَ وَابْناً ... ... (١)

يَجوزُ أَنْ تَرْفَعَ (الابْنَ) ، وَيَجوزُ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلى ما ذَكَرْتُ.

قالَ : " فَإِنْ وَصَفْتَ اسْمَ (لا) كانَتْ لَكَ فيهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ :

33 / النَّصْبُ بِالتَّنْوينِ ، تَقولُ : لا رَجُلَ ظَريفاً عِنْدَكَ . وَبِغَيْرِ التَّنْوينِ (٢) : لا رَجُلَ [٥١/أ] ظَريفَ عِنْدَكَ . وَالرَّفْعُ بِالتَّنْوينِ لا غَيْرَ ، تَقولُ : لا غُلامَ ظَريفٌ عِنْدَكَ . "

اعْلَمْ أَنَّكَ إِذا وَصَفْتَ اسْمَ (لا) وَهُوَ مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ ، جازَ لَكَ فيهِ (٣) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ :

إِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَ الوصفَ عَلى لَفْظِ (*) المَوْصوفِ فَنَصَبْتَ وَنَوَّنْتَ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَبْنِ الوَصْفَ مَعَ المَوْصوفِ ، فَقُلْتَ : لا رَجُلَ ظَريفاً في الدّارِ . فَإِنْ قيلَ : فَالفَتْحَةُ في (ظَريفٍ)(٤) فَتْحَةُ إِعْرابٍ ، وَفي (الرَّجُلِ) فَتْحَةُ بِناءٍ ، فَكَيْفَ تَصِفُ المَبْنِيَّ بِالمُعْرَبِ ؟

قيلَ لَهُ : قَدْ بَيَّنّا أَنَّ الفَتْحَةَ عِنْدَ (سيبَوَيْهِ) فَتْحَةُ إِعْرابٍ(٥) حُذِفَ مِنْها(٦) التَّنْوينُ لِمُلاصَقَتِها لِحَرْفِ النَّفْيِ . وَمَنْ يَقولُ: إِنَّها فَتْحَةُ بِناءٍ (٧) يَقولُ : إِنَّهُ لَمّا اطَّرَدَ فيها الفَتْحُ أُجْرِيَتْ مَجْرى النَّصْبِ . وَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ الصِّفَةَ مَعَ

---

(١) تقدم برقم (٤٨). (٢) في (مل) : (التنوين تقول :).
(٣) (فيه) : ساقطة من (ع). (*) (لفظ) ساقطة من (ع) (٤) في (ع) : (الظريف) .
(٥) انظر ما سلف ص ١٦٦ . (٦) في (ع) : (عنها) .
(٧) انظر ما سلف ص ١٦٢ .

الموصوفِ وجعلتها شيئاً واحداً ثم أدخلتَ عليهما (لا) ، فقلت : لا رجلَ ظريفَ عندك (١) . كما قلنا في : يا زيدَ بنَ عمروٍ . فالفتحة في اللام (٢) فتحة بناءٍ بمنزلةِ الفتحةِ في هاءِ (خمسةَ عشرَ) ، والفتحة في فاءِ (ظريفِ) (*) فتحةُ بناءٍ أوجبها دخولُ (لا) عليها . وفي هذا (٣) مسألةٌ تلقى فيقال ما فتحةُ بناءٍ نابتْ عن فتحةِ إعرابٍ (٤) وهي فتحةُ لامِ (رجلٍ) .

وإن شئتَ أن تجريَ الوصفَ على موضعِ الموصوفِ ، وقد تقدمَ أنّ موضعَهُ رفعٌ بالابتداءِ ، فتقول : لا رجلَ ظريفٌ عندك .

قال : " ويثنّى (**) بالنونِ ، فتقول : لا غلامَيْنِ لكَ ، ولا جاريتَيْنِ عندك .

33 وتقول : لا رجلَ أفضلُ منكَ ، ترفعُ (أفضلَ) ، لأنه / خبرُ (لا) ، كما يرتفعُ [٥١/ب] (٥) خبرُ (إنّ) . "

اعلمْ أنك إذا أوقعتَ بعدَ الاسمِ المنفيِّ لامَ الجرِّ كان لكَ (٦) فيه وجهانِ ، أحدُهما : أنْ تبنيَ الاسمَ مع (لا) قبلَ اللامِ كما بنيتَهُ مع غيرِها من حروفِ الجرِّ ، تقولُ (***) : لا غلامَ لكَ ، كما تقول : لا غلامَ في الدارِ . وتكونُ اللامُ في موضعِ الخبرِ كما كانتْ (في) ، هذا هو (٧) القياسُ .

---

(١) أجاز ذلك الأخفش ورده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، انظر ص ١٦٢ الحاشية رقم (٥) .

(٢) في الأصل : (الكلام) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) . (*) في (ع) : (الظريف) .

(٣) في الأصل : (هذه) ، وما أثبته من (ع) .

(٤) في (ع) : (بناء) وهو وهم . (**) في (ع) : (ويبنى) ، وهو تحريف .

(٥) في (ع) و (مل) : (ترفع) .

(٦) (لك) ساقطة من (ع) . (***) في (ع) : (فتقول) .

(٧) في (ع) : (... "في" كذلك ، هو القياس) ، في الأصل : (وهو) بإقحام الواو .

والوجهُ الثاني : أنْ تجعلَ الاسمَ الواقعَ بعْدَ (لا) مُضافاً إلى الكافِ، واللامُ دخلتْ زائدةً مؤكِّدةً للإضافةِ ، فيكون نصباً ، ويجري (٨) مجرى المضافِ في بابِ النداءِ . فإنْ ثنّيْتَ ما بعْدَ (لا) أوْ جمعْتَهُ كانَ على هذا التقديرِ أيْضاً ، تقولُ : لاغلامَيْنِ لكَ ، كما تقولُ : لاغلامَيْنِ في الدارِ ، فيكونُ مبنيّاً مَعَ (لا) وثبتتِ النونُ (١) ، وإنْ لمْ يثْبُتِ التنوينُ في المفْرَدِ لقُوّتِها بالحَرَكةِ ، ولأنّها تكونُ إعْراباً ، وتثْبُتُ وصْلاً ووقْفاً .

وقالَ قوْمٌ (٢) : هوَ مُعربٌ منصوبٌ ، لأنّا لمْ نجِدْ في الكلامِ شيْئيْنِ رُكِّبَ أحدُهما مَعَ الآخرِ ، وأحدُهما مُثنّى أوْ مجموعٌ .

فأمّا قوْلُهُمْ : لا غُلامَيْ لكَ ، فهذا مُضافٌ والياءُ علامةُ النَّصْبِ ، وسقطتِ النونُ للإضافةِ إلى الكافِ ، واللامُ زائدةٌ مُقْحمةٌ مُؤكِّدةٌ ، وهذهِ اللامُ لا تُزادُ إلّا مَعَ (لا) أوْ في النداءِ ، نحو قوْلِهِ (٣)

٤٩ ـ ... ... يابُؤْسَ للْجَهْلِ ضَرّاراً لأقْوامِ

وأصْلُ هذا عِنْدَ (سيبَوَيْهِ) (٤) : أنَّ الإضافةَ [قدْ](٥) وقعتْ قبْلَ اللامِ ، وهيَ في نيّةِ التنوينِ المانعِ مِنَ تعْريفِ الإضافةِ / كما لا يَتعرّفُ إضافةُ (مِثْلٍ) [34] [٥٢/أ]

---

(١) انظر الكتاب : ٣٤٨/١ .

(٢) هذا قول المبرد . انظر المقتضب : ٣٦٦/٤ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٣٥/١ ـ ٣٣٦ ، ٢ / ١٧٣ وشرح المفصل : ٢ / ١٠٦ ، والمغني : ١ / ١٩٤ .

(٣) هو النابغة الذبياني .

٤٩ ـ هذا عجز بيت من البسيط ، صدره : (قالتْ بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ) انظر ديوانه : ٢٢٨ ، والجمل للزجاجي : ١٨٧ ، والأصول : ١ / ٤٥١ ، والإنصاف : ١ / ٣٣٠ . وعجزه في سيبويه : ١ / ٣٤٦ ، والمساعد : ٢ / ٤٨٨ . وصدره في طبقات فحول الشعراء : ١ / ٥٧ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣١٥ ، ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .

(٥) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل.

إلى (زَيْدٍ) (١) في قَوْلِكَ: لا مِثْلَ زَيْدٍ . فإذا قُلْتَ: لا أَبالَكَ ولا مُسْلِمي لَكَ ، فالأَصْلُ لا أَباكَ ولا مُسْلِميكَ ، وقَدْ جاءَ ذلِكَ في الشِّعْرِ قالَ الشّاعِرُ(٢):

٥٠ ـ وَقَدْ ماتَ شَمّاخٌ وَماتَ مُزَرِّدٌ وَأَيُّ كَريمٍ لا أَباكِ مُخَلَّدُ

وَقالَ الآخَرُ: (٣)

٥١ ـ أَبِالْمَوْتِ(٤) الَّذي لا بُدَّ أَنّي مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفيني

وَأَدْخَلوا اللّامَ تَوْكيداً كَما أَدْخَلوا (تَيْمَ) الثّاني بَيْنَ الأَوَّلِ وَبَيْنَ (عَدِيٍّ) في قَوْلِهِ (٥):

٥٢ ـ ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ... ...

---

(١) العبارة مضطربة ومراده: كما لا يتعرف لفظ (مثل) بإضافته إلى (زيد) ...

(٢) غير معروف ، إلّا أنّ صاحِبَ الخزانة صوب روايته: (... لا أباكِ يُمَتَّعُ) ونسبه إلى مسكين الدارمي .

٥٠ ـ البيت من الطويل . وهو من شواهد المبرد في المقتضب: ٤ / ٣٧ ، والكامل: ٢ / ١٤٢ ، ٣ / ٢١٨ والرواية فيهما (يُخَلَّدُ) ، وانظر الأصول: ٤٧٦/١ ، وابن يعيش: ٢ / ١٠٥ ، والمساعد: ٣٤٤/١ ، والخزانة: ١١٦/٢ . شماخ ومزرد ابنا ضرار أخوان شقيقان ، وصحابيان وشاعران انظر الشعر والشعراء: ٣١٥/١ ، والإصابة: ١٥٤/٢ ، ٤ / ٤٠٥ .

(٣) هو أبو حيَّة النُّمَيْرِيّ . ونسبه ابن الشجري إلى الأعشى ، والصيمري إلى عنترة ولم أقف عليه في ديوانيهما .

٥١ ـ البيت من الوافر . وهو من شواهد الأخفش في المعاني: ٣٣٥/١ ، وانظر المقتضب: ٣٧٥/٤ ، والكامل: ١٤٢/٢ ، ٢١٨/٣ ، والأصول: ٤٧٥/١ ، والإيضاح: ٢٤٥/١ ، والخصائص: ٣٤٥/١ والتبصرة: ٣٩١/١ ، وأمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١ ، وابن يعيش: ١٠٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ٥٢٨/١ ، والمقرب: ١٩٢/١ ، والهمع: ١٤٥/١ ، واللسان: (أبى) .

(٤) في الأصل: (أبي الموت) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٥) هو جرير .

٥٢ ـ هذا جزء بيتٍ من البسيط ، تمامه: " ـ لا أبا لَكُمُ ـ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ " وهو من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ ، انظر ديوانه: ٢١٩ ، وسيبويه: ٢٦/١ ، ٣١٤ ، والمقتضب: ٢٢٩/٤ ، ٢٥٣ ، والكامل: ٢١٧/٣ ، =

فأمّا قولُهُ : لا رَجلَ أفضلُ منكَ(١) ، فإنّ (أفضلَ) يرتفعُ ، لأنّهُ خبرُ المُبتدأِ وليسَ بخبرٍ لـ(لا) لأنّ (لا) لضعفِها تعملُ في الأسماءِ دونَ الأخبارِ ، وقد مضى ذكرُ ذلكَ ، واللهُ أعلمُ .

بابُ معرفةِ الأسماءِ المنصوبةِ

" وهيَ على ضربَينِ : مفعولٌ ، ومُشبَّهٌ بالمفعولِ .

والمفعولُ على خمسةِ أضربٍ : مفعولٌ مُطلَقٌ ، ومفعولٌ بهِ ، ومفعولٌ فيهِ ، ومفعولٌ لهُ ، ومفعولٌ معَهُ "

اعلَمْ أنّهُ لمّا فرغَ مِنْ ذكرِ المرفوعاتِ التي هيَ الأصلُ ذكرَ بعدَها المنصوباتِ ، لأنّ النّصبَ فرعٌ على الرّفعِ ، وبدأَ بالمفعولاتِ وهيَ خمسةٌ على التّرتيبِ الّذي بيّنَهُ .

فأمّا ماهوَ مُشبّهٌ بمفعولٍ فخمسةٌ أيضاً وهيَ : الحالُ ، والتّمييزُ ، والاستثناءُ - ويأتي ذكرُها إنْ شاءَ اللهُ - وخبرُ (كانَ) ، واسمُ (إنَّ) وقدْ مضى ذكرُهما . فصارَ مجموعُ المنصوباتِ عشرةً ، خمسةٌ مفعولاتٌ ، وخمسةٌ مُشبّهةٌ بمفعولاتٍ . وكلٌّ(٢) نصبٍ في الأسماءِ ، فلا يخرجُ عنْ ذلكَ ألبتّةَ .

= والجمل للزجاجي : ١٧٠ ، والأصول : ٤١٨/١ ، والخصائص : ١ / ٣٤٥ ، والتبصرة : ١ / ٣٤٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٨٣ ، وابن يعيش : ٢ / ١٠ ، ١٠٥ ، ٣ / ٢١ ، والمغني : ٥١٠ ، والمساعد : ٢ / ٥١٩ ، والخزانة : ١ / ٣٥٩ ، ٢ / ١١٦ ، والمقاصد : ٤ / ٢٤٠ ، والهمع : ٢ / ١٢٢ ، وانظر العمدة : ٢ / ١٣٦ .
ورواية الديوان : (لا يوقعنّكم في سوءةٍ عمرُ) .

(١) انظر الكتاب : ١ / ٣٥٦ .

(٢) في (ع) : (فكل) .

34

بابُ المَفْعولِ المُطْلَقِ
وَهُوَ المَصْـــدَرُ

[قالَ] (١) " اعْلَمْ أَنَّ المَصْدَرَ كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلى حَدَثٍ وَزمانٍ مَجْهولٍ/، وَهُوَ [٥٢/ب]
وَفِعْلُهُ مِنْ لَفْظٍ واحِدٍ ، وَالفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنَ المَصْدَرِ . "

اعْلَمْ أَنَّهُ بَدَأَ بِالمَفْعولِ (٢) المُطْلَقِ ، لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَتَعَدّى إِلَيْهِ سَواءٌ كانَ ذلِكَ الفِعْلُ لازِماً أَوْ (٣) مُتَعَدِّياً ، فَصارَ هذا المَفْعولُ أَعَمَّ المَفْعولاتِ [وَأَكْثَرَها] . وَإِنَّما سُمِّيَ مُطْلَقاً ، لِأَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدْ بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (مِنْهُ) أَوْ (فيهِ) أَوْ (إِلَيْهِ) أَوْ (عَلَيْهِ) أَوْ ما أَشْبَهَ ذلِكَ . وَهذا المَفْعولُ مَنْصوبٌ (٤) بِفِعْلِهِ أَبَداً إِذا ذَكَرْتَ الفِعْلَ مَعَهُ .

وَالمَصْدَرُ هُوَ الَّذي يَنْقَضي بِانْقِضاءِ الزَّمانِ ، نَحْوُ : (القِيامِ) وَ(القُعودِ) وَ (الرُّكوبِ) وَ (الجُلوسِ) ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلى حَدَثٍ وَزمانٍ مَجْهولٍ . وَالفِعْلُ يَدُلُّ عَلى حَدَثٍ وَزمانٍ مَعْلومٍ . وَقَدْ مَضى فيما تَقَدَّمَ أَنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ المَصْـــدَرِ فَلا (٥) طائِلَ في إِعادَتِهِ .

قالَ : " فَإِذا ذَكَرْتَ المَصْدَرَ مَعَ فِعْلِهِ فَضْلَةً فَهُوَ مَنْصوبٌ بِهِ تَقولُ : قُمْتُ قِياماً ، وَقَعَدْتُ قُعوداً ، وَإِنَّما يُذْكَرُ المَصْدَرُ مَعَ فِعْلِهِ لِأَحَدِ ثَلاثَةِ أَشْياءَ وَهِيَ : تَوْكيدُ الفِعْلِ ، وَبَيانُ النَّوْعِ ، وَعَدَدِ المَرّاتِ . تَقولُ في التَّوْكيدِ : قُمْتُ قِياماً، وَجَلَسْتُ جُلوساً . وَتَقولُ في التَّبْيينِ : قُمْتُ قِياماً حَسَناً ، وَجَلَسْتُ جُلوساً طَويلاً . وَتَقولُ في عَدَدِ المَراتِ : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ ، وَجَلَسْتُ جَلْسَتَيْنِ ، وَضَرَبْتُ ثلاثَ ضَرَباتٍ .

---

(١) زيادة من (ع) (٢) في الأصل : (المفعلول) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع).
(٣) انظر ج١/ص٦٦ الحاشية رقم(٢). (٤) في الأصل : (وهذا المفعول أعم وهو منصوب ...) بإقحام : (أعم وهو) ، والتصويب من (ع) .
(٥) في (ع) : (لا) بدون الفاء .

اعْلَمْ أَنَّ المَصْدَرَ إذا ذَكَرْتَهُ مَعَ فِعْلِهِ فَهُوَ مَنصوبٌ بِفِعْلِهِ ، وإِنْ ذَكَرْتَهُ مُفْرَداً عَنْ فِعْلِهِ جازَ أَنْ يَكونَ مَرفوعاً وَمَجْروراً ، تَقولُ : هذا [قِيامٌ](١) حَسَنٌ ، وَعَجِبْتُ مِنَ القِيامِ وَالقُعودِ ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ :

وَإِنَّما يَسْتَحِقُّ النَّصْبَ إذا كانَ مَذْكوراً مَعَ فِعْلِهِ فَضْلَةً ، وَالَّذي دَعاهُمْ إِلى ذِكْرِهِ أَنَّهُمْ أَبَداً يُؤَكِّدونَ بِتَكْريرِ اللَّفْظِ تارَةً ، وَتارَةً بِتَكْريرِ المَعْنى . فَمِثالُ التَّوْكيدِ بِتَكْريرِ اللَّفْظِ : ضَرَبْتُ زَيْداً زَيْداً . وَمِثالُ تَكْريرِ المَعْنى : لَقيتُ الجَيْشَ أَجْمَعَ ، وَالكَتيبَةَ جَمْعاءَ . وَالتَّوْكيدُ بِتَكْريرِ اللَّفْظِ أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً وَأَفْصَحُ . وَكانَ الأَصْلُ في تَأْكيدِ الفِعْلِ أَنْ تَقولَ : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ، فَعَدَلوا عَنْ ذِكْرِ الفِعْلِ ثانِياً ، كَراهِيَةً لِمُساواةِ اللَّفْظِ وَلِطولِ(*) الكَلامِ ، فَأَقاموا (٢) المَصْدَرَ 35

[٥٢/ب] مَقامَ الفِعْلِ / الثّاني لِمُخالَفَتِهِ لَهُ في اللَّفْظِ وَالصّيغَةِ .

فَأَمّا ما(**) يُذْكَرُ (٣) لِبَيانِ النَّوْعِ فَإِنَّما يَكونُ لِبَيانِ الكَثيرِ مِنَ القَليلِ وَالحَسَنِ مِنَ القَبيحِ ، وَأَشْباهِ ذلِكَ .

وَأَمّا ما يُذْكَرُ لِعَدَدِ المَرّاتِ(٤) فَإِنَّما تَسْتَفيدُ مِنْهُ العَدَدَ ، كَما اسْتَفَدْتَ التَّوْكيدَ وَبَيانَ النَّوْعِ مِنْ غَيْرِهِ .

قالَ : " وَلا يَجوزُ تَثْنِيَةُ المَصْدَرِ وَلا جَمْعُهُ ، لِأَنَّهُ اسْمُ الجِنْسِ ، وَيَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلى القَليلِ وَالكَثيرِ ، فَجَرى لِذلِكَ مَجْرى الزَّيْتِ وَالماءِ وَالتُّرابِ .

فَإِنِ اخْتَلَفَتْ أَنْواعُهُ جازَتْ(٥) تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ ، تَقولُ : قُمْتُ قِيامَيْنِ ، وَقَعَدْتُ قُعودَيْنِ . "

---

(١) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل . (*) في (ع) : (وطول) .

(٢) في (ع) : (فأقام) ، وهو تحريف . (**) (ما) : ساقطة من (ع)

(٣) في الأصل : (تذكره) وما أثبته من (ع) أولى لقوله بعد ذلك : (وأما ما يذكر لعدد ...) .

(٤) في الأصل : (المراتب) وهو تحريف . (٥) في (ع) : (جاز) .

اعْلَمْ أَنَّ المَصْدَرَ لَمّا دَلَّ على قَليلِ الأَشْياءِ وَعَلى كَثيرِها ، لِأَنَّكَ إذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً احْتَمَلَ أَنْ تكونَ ضَرْبةً واحِدَةً ، واحْتَمَلَ أَنْ تكونَ أَلْفَ ضَرْبَةٍ .

فَلَمّا كانَ كَذلِكَ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُثَنّى وَيُجْمَعَ ، لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالجَمْعَ زِيادَةُ شَيْءٍ عَلى شَيْءٍ ، وَهذا المَعْنى مَوْجودٌ في المَصْدَرِ ، فَلِهذا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُثَنّى وَيُجْمَعَ . فَإِنْ قَصَدْتَ بِهِ نَوْعاً يُخالِفُ نَوْعاً غَيْرَهُ ، مِثْلُ أَنْ يُقالَ : ضَرْبٌ شَديدٌ أَوْخَفيفٌ أَوْ قَليلٌ ، أَوِ المُخالَفَةَ بَيْنَ المَصْدَرَيْنِ كَ (عِلْمِ النَّحْوِ) وَ (عِلْمِ الفِقْهِ) جازَ أَنْ تُثَنِّيَهُ وَتَجْمَعَهُ ، كَما أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : عِنْدي تُمورٌ جازَ لاخْتِلافِ أَجْناسِها . فَقَوْلُنا(١) : « التَّحِيّاتُ لِلّهِ » (٢) إِنَّما القَصْدُ - وَاللّهُ أَعْلَمُ - اخْتِلافُ أَنْواعِها ، لِأَنَّ التَّحِيَّةَ هِيَ المُلْكُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ (٣) :

٥٣ - أَسيرُ بِها إِلى النُّعْمانِ حَتّى ... أُنيخَ عَلى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدي (٤)

---

(١) في (ع) : (وقولنا) .
(٢) « التحيات لله » جزء من حديث التشهد أخرجه البخاري في باب التشهد في الآخرة : ٢٠٢/١ ، وفي باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد : ١ / ٢٠٣ ، ومسلم في باب التشهد : ٣٠١/١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، وابن خزيمة في صحيحه : ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ في باب التشهد في الركعتين وفي الجلسة الأخيرة . وأبوداود : ٤٤٩/١ ، (المختصر) ، وأبو داود الطيالسي في مسنده (منحة المعبود) ١٠٢/١ ، وأحمد في المسند الحديث رقم (٢٩١٩) ، (٢٩٠٠) ، (٢٩٠١) ، (٣٩٣٥) ، (٤٠٠٦) ، (٤٠١٧) ، (٤٣٨٢) ، (٤٤١٧) ، (٤٤٢٢) .
(٣) هو عمرو بن معدى كرب.

٥٣ - البيت من الوافر ، من قصيدة يفخر بها بقومه منحج .
وهو في ديوانه : ٧٥ والرواية فيه :

أَؤُمُّ بِها أَباقابوسَ حَتّى ... أَحِلَّ عَلى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدي

وورد البيت بهذه الرواية في البحر المحيط : ٣٠٤/٣ . وهو برواية التحقيق في إصلاح المنطق : ٣١٦ ، وشرح أدب الكاتب : ١٥٥ ، والمخصص : ١٣٦/١ ، ومعجم ما استعجم : ٢ / ٣٩٧ ، واللسان : (حيا) وأورده القرطبي في تفسيره بالروايتين : ٢٩٧/٥ وابن السكيت في كنز الحفاظ برواية : (أسير به إلى النّعمان ...)
(٤) في الأصل و(ع) : (بجند) ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتّه .

أيْ على مُلْكِهِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «حَيّاكَ اللّهُ»(١) ، أيْ : مَلَّكَكَ اللّهُ . فلَمّا قَصَدَ إلى اخْتِلافِ النَّوْعِ(*) جَمَعَ . وَجَميعُ ما يَأْتيكَ مِنْ تَثْنِيَةِ المَصادِرِ وَجَمْعِها فَعَلى هذا يَجْري .

قالَ : " وَاعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ في جَميعِ ضُروبِ المَصادِرِ مِنَ المُبْهَمِ وَالمُخْتَصِّ تَقولُ في المُبْهَمِ : قُمْتُ قِياماً ، وَانْطَلَقْتُ انْطِلاقاً . وَتَقولُ في المُخْتَصِّ : قُمْتُ القِيامَ الّذي تَعْلَمُ ، وَنَهَبْتُ النَّهابَ [الّذي] (٢) تَعْرِفُ . وَيَعْمَلُ أيْضاً فيما كانَ ضَرْباً مِنْ فِعْلِهِ الّذي أُخِذَ مِنْهُ ، تَقولُ : قَعَدَ (٣) القُرْفُصاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمّاءَ ، وَ رَجَعَ القَهْقَرى ، وَ سارَ الجَمَزى وَ عَدا البَشَكى (٤) (٥) . "

35 [٥٢/ب] / اعْلَمْ أنَّهُ تَقَدَّمَ أنَّ المَصْدَرَ يَتَعَدّى إلَيْهِ كُلُّ فِعْلٍ ، وَيَعْمَلُ فيهِ النَّصْبَ ، سَواءٌ كانَ الفِعْلُ لازِماً أوْ (٦) مُتَعَدِّياً ، وَذلِكَ أنَّ الفِعْلَ لا يَنْصِبُ شَيْئاً إلّا وَفي الفِعْلِ دَليلٌ عَلَيْهِ ، فَإذا قُلْتَ (قامَ) فَفي (قامَ) دَليلٌ عَلى أنَّهُ فَعَلَ قِياماً ، فَعَدَّيْتَ الفِعْلَ إلَيْهِ ، سَواءٌ (٧) كانَ هذا القِيامُ نَكِرَةً أوْ (٨) مَعْرِفَةً ، إذْ لا فَرْقَ بَيْنَهُما في تَعَدّي (٩) الفِعْلِ إلَيْهِما ، وَدَلالَتِهِ

---

(١) في (ع) زيادة (وَبَيّاكَ) ، وهو اتباع . وانظر القول في اللسان : (حيا) .
(٢) زيادة من (ع) و (مل) ، ساقطة من الأصل. (٣) في (مل) : (قعدت) .
(٤) في الأصل (عد البشكى) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٥) القرفصاء : ضرب من القعود ، وهو أن يجلس على إلْيَتِهِ ويلزق فخذيه ببطنه . (اللسان / قرفص /)
واشتمل الصماء : وهو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً . (اللسان/صمم/)
والقهقرى : الرجوع إلى الخلف / اللسان (قهقر) /
والجمزى : ضَرْبٌ من العَدْوِ / اللسان (جمز) /
والبشكى : ضَرْبٌ من العَدْوِ / اللسان (بشك) /
(٦) انظر ص ١٦ الحاشية رقم (٢) . (٧) في (ع) : (وسواء) .
(٨) انظر ص١٦ الحاشية رقم (٤) . (٩) في (ع) : (تعدّ) بحذف الياء من الخط كما تحذف من النطق في الوصل لالتقاء السّاكنين .
(*) في (ع) : (الملال) .

عَلَيْهِما ، وكذلِكَ يَعْمَلُ فيما كانَ ضَرْباً مِمّا دَلَّ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : (القُرْفُصاءَ) وَ (الصَّمّاءَ) ، لِأَنَّ (القُرْفُصاءَ) (١) وإِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْدَراً ، فَإِنَّ المَصْدَرَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ القُعودَ فيهِ القُرْفُصاءُ وَغَيْرُهُ . فَكَأَنا قُلْنا : قَعَدَ قُعوداً ، فَصارَ ذلِكَ ضَرْباً مِنْ فِعْلِهِ (*) الَّذي أُخِذَ مِنْهُ . وكانَ (أبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ) (٢) يَقولُ : إِنَّ المُرادَ بِهِ قَعَدَ القِعْدَةَ القُرْفُصاءَ ، واشْتَمَلَ الاشْتِمالَةَ الَّتي تُعْرَفُ بِالصَّمّاءِ ، وَكَذلِكَ بَقِيَّةُ أَخَواتِها ، فَيَكونُ (الصَّمّاءُ) وَ (القُرْفُصاءُ) أَلْقاباً لِلْمَصادِرِ . وَعَلى ذلِكَ قِسْ سائِرَها .

قالَ : " وما أُضيفَ إِلى المَصْدَرِ مِمّا هُوَ وَصْفٌ لَهُ في المَعْنى بِمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ ، تَقولُ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ، وَ صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيامِ فَتَنْصِبُ (أَشَدَّ) وَ (أَحْسَنَ) نَصْبَ المَصادِرِ " .

اعْلَمْ أَنَّ أَفْعَلَ لا يُضافُ (٣) إِلّا (٤) إِلى ما هُوَ بَعْضُهُ ، أَلا تَرى أَنَّكَ لا تَقولُ : حِمارُكَ أَحْسَنُ الخَيْلِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الخَيْلِ ، وَتَقولُ : فَرَسُكَ أَحْسَنُ الخَيْلِ ، لِأَنَّ الفَرَسَ مِنْها ، فَلَمّا أَضَفْتَ (أَحْسَنَ) وَ (أَشَدَّ) إِلى المَصْدَرِ صارَ بَعْضَ المَصْدَرِ فَنَصَبْتَهُ عَلى أَنَّهُ مَصْدَرٌ .

وَمِمّا يَنْتَصِبُ (٥) عَلى المَصْدَرِ قَوْلُهُمْ : ضَرَبْتُهُ عِشْرينَ سَوْطاً وَخَشَبَةً ، التَّقْديرُ ضَرَبْتُهُ عِشْرينَ ضَرْبَةً بِسَوْطٍ ، فَحَذَفْتَ المَصْدَرَ والباءَ ، وَأَقَمْتَ السَّوْطَ مَقامَهُ .
وَكَذلِكَ قَوْلُهُمْ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَميرِ اللِّصَّ ، فَ (ضَرْبَ الأَميرِ) يَنْتَصِبُ عَلى حَذْفِ المَوْصوفِ وَالصِّفَةِ وَإِقامَةِ المُضافِ إِلَيْهِ مَقامَهُ ، وَالتَّقْديرُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً مِثْلَ

---

(١) في (ع) : (فالقرفصاء) .
(٢) لم أقف على قوله هذا في المقتضب ، انظر شرح الكافية للرضي : ١ / ١١٥ . (*) (١٨/ب) ساقطة من (ع) .
(٣) في (ع) : (لا تضيفه) .
(٤) (الا) ساقطة من (ع) . (٥) في (ع) : (ينصب) .

ضَرْبِ الأميرِ فَحَذَفْتَ ضَرْباً وَالمِثْلَ وَأَقَمْتَ (الضَّرْبَ) - وَكانَ مَجْروراً - مَقامَ المِثْلِ فَانْتَصَبَ ، وَلَوْلا ذلِكَ لَمْ يَصِحَّ ، لِأَنَّكَ لا تَضْرِبُ ضَرْبَ غَيْرِكَ .

36 [٥٤/ب]
وَمِمّا يَنْتَصِبُ على المَصْدَرِ قَوْلُهُمْ : أَتاني مَشْياً / ، التَّقْديرُ : أَتاني يَمْشي مَشْياً . وَكَذلِكَ : لَقيتُهُ مُكافَحَةً (١) وَفُجاءَةً ، وَقَتَلْتُهُ (٢) صَبْراً ، وَأَتَيْتُهُ عَدْواً ، وَأَخَذَ ذلِكَ عَنْهُ سَمْعاً .

قالَ : " وَتَقولُ : إِنَّهُ لَيُعْجِبُني حُبّاً شَديداً ، لِأَنَّ (أَعْجَبَني) وَ (أَحْبَبْتُهُ) في مَعْنًى واحِدٍ ، قالَ الشّاعِرُ (٣) :

٥٤ - يُعْجِبُهُ السَّخونُ وَالبَرودُ
وَالتَّمْرُ حُبّاً مالَهُ مَزيدُ

فَنَصَبَ (حُبّاً) عَلى المَصْدَرِ بِما دَلَّ عَلَيْهِ (يُعْجِبُهُ) وَكَذلِكَ إِنّي لَأُبْغِضُهُ كَراهِيَةً ، وَإِنّي لَأَشْنَؤُهُ بُغْضاً . "

اعْلَمْ أَنَّ في هذِهِ المَسائِلِ خُلْفاً ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ (٤) : إِنَّ الفِعْلَيْنِ لَمّا تَقارَبَ مَعْناهُما جازَ أَنْ يَعْمَلَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما في مَصْدَرِ الآخَرِ . وَمِنْهُمْ (٥) مَنْ يَقولُ : إِنَّ الفِعْلَ لا يَعْمَلُ إِلّا فيما كانَ مُشْتَقّاً مِنْ لَفْظِهِ . فَإِذا جاءَ بَعْدَهُ مَصْدَرٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ فَإِنَّما يَنْتَصِبُ عَلى إِضْمارِ فِعْلٍ ، فَإِذا قُلْتَ : إِنّي لَأُبْغِضُهُ كَراهِيَةً كانَ التَّقْديرُ : وَأَكْرَهُهُ كَراهِيَةً . وَاللّهُ أَعْلَمُ .

---

(١) مكافحة : مفاجأة ومواجهة . / اللسان (كفح)/
(٢) في الأصل : (قتله) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٣) هو رؤبة بن العجاج .
٥٤ - البيتان من مشطور الرجز . انظر ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١٤١/٢ ، وابن يعيش : ١١٢/١ ، والمقاصد : ٤٥/٣ ، والأشموني : ١١٣/٢ ، واللسان : (سخن) والرواية فيه : (يعجبه السخون والعصيد) .
(٤) هذا المذهب ينسب الى المازني والمبرد والسيرافي . انظر شرح الكافية للرضي : ١١٦/١ . =

بابُ المَفْعـــولِ بِهِ

قالَ : « الفِعْلُ في التَّعدي إلى المَفْعولِ بِهِ عَلى ضَرْبَيْنِ : فِعْلٌ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ ، وفِعْلٌ مُتعَدٍّ بِحَرْفِ جَرٍّ . فالمُتَعَدّي بِحَرْفِ الجَرِّ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَنَظَرْتُ إلى عَمْرٍو ، وَعَجِبْتُ مِنْ بَكْرٍ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ زَيْداً وَعَجِبْتُ بَكْراً ، فَحَذَفْتَ حَرْفَ الجَرِّ لَمْ يَجُزْ ذلِكَ إلّا في ضَرورَةِ (١) شِعْرٍ ، غَيْرَ أَنَّ الجارَ وَالمَجْرورَ جَميعـــاً في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالفِعْلِ قَبْلَهُما . » .

اعْلَمْ أَنَّ رُتْبَةَ المَفْعولِ بِهِ أَنْ يَكونَ واقِعاً بَعْدَ الفاعِلِ ، نَحْـوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، وَلِهذِهِ العِلَّةِ كانَ مَنْصوباً ، لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ عَلى الفِعْلِ وَالفاعِلِ عَلى ما تَقَدَّمَ ، وَلِهذا إذا اتَّفَقَ الاسْمانِ مَقْصورَيْنِ قُدِّمَ الفاعِلُ عَلى المَفْعولِ ، وَلا يَجوزُ تَأْخيرُ الفاعِلِ عَنِ المَفْعولِ ، لِأَنَّهُ كانَ يَشْتَبِهُ ، فَلا يُعْلَمُ أَيُّهُمـــا المَفْعولُ ، وَذلِكَ ، نَحْوُ : ضَرَبَ عيسى موسى ، فالمَذْكورُ في اللَّفْظِ المُقَدَّمِ هُـوَ الفاعِلُ ، وَما بَعْدَهُ مَفْعولٌ بِهِ . وَإِنَّما قَدَّمَتِ العَرَبُ المَفْعولَ عَلى الفاعِلِ ، نَحْوُ قَوْلِنا (٢) : ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ تَوَسُّعاً في الكَلامِ ، قالَ اللَّهُ تَعالى :

36 [٥٤/ب]

﴿وَلَوْ تَرى إِذ يَتَوَفّى الَّذينَ كَفَروا المَلائِكَةُ﴾ (٣) وَقالَ/ تَعالى : ﴿وَإِذْ ابْتَلى إِبْراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِمـــاتٍ﴾ (٤) فَقُدِّمَ المَفْعولُ عَلـى الفاعِلِ . وَيَجوزُ أَيْضاً تَقْديمُ المَفْعولِ عَلى الفِعْلِ نَفْسِهِ ، وَالنِّيَّةُ بِـــهِ التَّأْخيـرُ .

= (٥) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين انظر شرح الكافية للرضي : ١١٦/١ ، والمساعد : ١ / ٤٦٧ .

(١) في الأصل : (ضروت) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٢) (قولنا) : ساقطة من (ع) .

(٣) الأنفال : (٥٠)   (٤) البقرة : (١٢٤) .

وَالمَفْعولُ بِهِ لا يَكونُ إلّا (١) مِنْ فِعْلٍ يَتَعَدّى فاعِلَهُ وَلا يَكونُ مِنْ فِعْلٍ لازِمٍ.

وَالفِعْلُ عَلى ضَرْبَيْنِ : لازِمٌ وَمُتَعَدٍّ .

فاللّازِمُ نَحْوُ : (قامَ) وَ (قَعَدَ) وَ (جَلَسَ) ، لِأَنَّ ذلِكَ حَرَكَةُ الفاعِلِ في وَقْتِ فِعْلِهِ ، وَهِيَ غَيْرُ واقِعَةٍ عَلى غَيْرِهِ ، وَما كانَ عَلى وَزْنِ (فَعُلَ) نَحْوُ : (كَرُمَ) وَ (ظَرُفَ) ، وَما كانَ عَلى وَزْنِ (افْعالَّ) نَحْوُ : (احْمارَّ) وَ (اشْهابَّ) ، وَكَذلِكَ (افْعَلَّ) نَحْوُ : (احْمَرَّ) ، وَ (انْفَعَلَ) نَحْوُ : (انْطَلَقَ) . وَكُلُّ (٢) فِعْلٍ لازِمٍ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِخَمْسِ مَنْصوباتٍ : أَوَّلُها : المَصْدَرُ ، نَحْوُ : قُمْتُ قِياماً . الثّاني (*) : ظَرْفُ المَكانِ ، نَحْوُ : قُمْتُ خَلْفَكَ . الثّالِثُ : ظَرْفُ الزَّمانِ ، نَحْوُ : قُمْتُ اليَوْمَ . الرّابِعُ (*) : الحالُ ، نَحْوُ : قُمْتُ مُسْرِعاً وَخائِفاً [وَفَرِحاً ما أَشْبَهَ ذلِكَ] (٣) . الخامِسُ : الغَرَضُ ، نَحْوُ (**) : قُمْتُ ابْتِغاءَ الخَيْرِ وَمَخافَةَ الشَّرِّ .

فَأَمّا المُتَعَدّي فَما كانَ مِنْ (فَعَلَ) وَ (فَعِلَ) في الثُّلاثِيِّ ، وَما كانَ مِنْ سائِرِ أَجْناسِ الفِعْلِ ، فَإِنَّهُ يَكونُ مُؤَثِّراً وَغَيْرَ مُؤَثِّرٍ ، وَمُنْتَقِلاً وَغَيْرَ مُنْتَقِلٍ ، وَعِلاجاً وَغَيْرَ عِلاجٍ . فَالمُؤَثِّرُ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، فَهذا مُؤَثِّرٌ ، وَهُوَ عِلاجٌ ، وَيَجوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ بِأَنْ يَضْرِبَ عَمْرٌو زَيْداً . وَأَمّا (٤) غَيْرُ المُؤَثِّرِ فَنَحْوُ : ذَكَرْتُ زَيْداً وَأَبْصَرْتُ عَمْراً ، أَلا تَرى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بِالمَفْعولِ بِهِ أَثَرٌ . فَأَمّا (٥) غَيْرُ المُنْتَقِلِ فَنَحْوُ : دَقَّ القَصّارُ الثَّوْبَ ، لِأَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يَكونَ الثَّوْبُ هُوَ الفاعِلُ .

---

(١) (إلّا) : ساقطة من (ع) .
(٢) في (ع) : (فكل) .(*) في (ع) : (والثاني ... والرابع) .(٣) زيادة من (ع) .(**) في (ع) : (نحو قولك) .
(٤) في الأصل : (وما) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٥) في (ع) : (وأما) .

وكلُّ فِعلٍ لازمٍ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يُعَدّى بِأحدِ ثلاثةِ أشياءَ : بالهَمْزةِ ، وبتَضعيفِ العَيْنِ ، وبحَرْفِ الجَرِّ . فإذا عدَّيْتَهُ بِأحدِها صارَ مُتعَدِّياً إلى مَفْعولٍ وصارَ في حُكْمِ المُتَعَدّي بِنَفْسِهِ . فإنْ كانَ مُتعَدِّياً بِحَرْفِ جَرٍّ كانَ الجارُ والمَجْرورُ في مَوْضعِ نَصْبٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَ نَظَرْتُ إلى عَمْرٍو . وعِنْدَ (سيبَوَيْهِ)(١) لا يَجوزُ حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ ، فتقولُ : مَرَرْتُ زَيْداً (٢) لا في ضَرورةٍ ولا [في] (٣) غَيْرِها . وعِنْدَ (أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ) يَجوزُ (٤) ذلِكَ في ضَرورةِ الشِّعْرِ .

قالَ : « والمُتَعَدّي بِنَفْسِهِ على ثلاثةِ أضْرُبٍ : مُتعَدٍّ إلى مَفْعولٍ واحِدٍ ، ومُتعَدٍّ إلى مَفْعولَيْنِ ، ومُتعَدٍّ إلى ثلاثةِ مَفْعولينَ .

37 [٥٥/ب]

فالمُتَعَدّي إلى مَفْعولٍ واحِدٍ ، نَحْوُ / : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وكَلَّمْتُ عَمْراً ، والمُتَعَدّي إلى مَفْعولَيْنِ على ضَرْبَيْنِ أيْضاً : مُتَعَدٍّ إلى مَفْعولَيْنِ ولَكَ الاقْتِصارُ على أحَدِهِما ، ومُتَعَدٍّ إلى مَفْعولَيْنِ ولَيْسَ لَكَ الاقْتِصارُ على أحَدِهِما . »

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ المُتَعَدّي إلى مَفْعولٍ واحِدٍ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُما أنْ يَتَعَدّى بِنَفْسِهِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، فَهذا لَكَ أنْ تَنْقُلَهُ بِهَمْزةِ التَّعدّي فَيَصيرَ مُتَعَدِّياً إلى مَفْعولَيْنِ ، نَحْوُ : أضْرَبْتُ زَيْداً عَمْراً . الثّاني : أنْ يَكونَ مُتَعَدِّياً بِحَرْفِ جَرٍّ ثُمَّ يُتَّسَعُ فيهِ فَيُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فَيَصِلُ الفِعْلُ إلَيْهِ فَيَنْصِبُهُ ، وذلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : أسْتَغْفِرُ اللّهَ مِنْ ذَنْبي ، ثُمَّ تَقولُ : أسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْبي ، قالَ الشّاعِرُ (٥) :

---

(١) الكتاب : ١ / ١٩٧ .
(٢) في الأصل (بزيدا) بإقحام الباء ونصب الاسم ، وهو خطأ . والتصويب من (ع) .
(٣) زيادة من (ع) .
(٤) من (ع) في الأصل (نحو) .
(٥) غير معروف .

٥٥ ـ أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْباً لَسْتُ(١) مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

وَكَذلِكَ : كِلْتُ(٢) لِزَيْدٍ ، وَنَصَحْتُ لَهُ ، ثُمَّ تقولُ كِلْتُ(٢) زَيْداً ، وَ نَصَحْتُ زَيْداً .

قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿وَإِذا كالوهُمْ أَوْ وَزَنوهُمْ﴾ (٣)

قالَ الشّاعِرُ (٤) (*) :

٥٦ ـ نَصَحْتُ بَني عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلوا نَصيحي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسائِلي

فَأَمّا المُتَعَدّي بِنَفْسِهِ إِلى مَفْعولَيْنِ فَعَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : أَنْ يَكونَ المَفْعولُ الأَوَّلُ في المَعْنى فاعِلاً ، وَيَجوزُ لَكَ الاقْتِصارُ عَلى أَحَدِهِما دونَ الآخَرِ ، وَيَجوزُ أَيْضاً أَنْ تَحْذِفُهُما جَميعاً ، وَتَقْتَصِرُ عَلى الفِعْلِ وَالفاعِلِ . مِثالُ الأَوَّلِ: أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً وَكَسَوْتُ بَكْراً جُبَّةً أَلا ترى أَنَّ (زَيْداً) هُوَ المُعْطى وَهُوَ آخِذٌ في المَعْنى ، وَكَذلِكَ (بَكْرٌ) هُوَ المُكْتَسى (٥) . الثّاني لا يَجوزُ الاقْتِصارُ عَلى

---

٥٥ ـ البيت من البسيط . وهو من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها : ١٧/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٣٣/١ ، ٣١٤/٢ ، والمقتضب : ٣٢٠/٢ ، ٣٣١/٤ ، والأصول : ٢١٢/١ ، والخصائص : ٢٤٧/٣ ، والتبصرة : ١١١/١ ، وابن يعيش : ٥١/٨ ، والخزانة : ٤٨٦/١ ، والمقاصد : ٢٢٦/٣ . وصدره في ابن يعيش : ٦٣/٧ ، والهمع : ٨٢/٢ .

(١) في الأصل : (ليست) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٢) (٢) في (ع) : (كلمت) وهو تحريف . (٣) المطففين : (٣) . (*) في (ع) : (وقال) .

(٤) هو النابغة الذبياني .

٥٦ ـ البيت من الطويل . من قصيدة يصف فيها إيقاع عمرو بن الحارث الأصغر الغساني ببني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان . وهو في ديوانه : ١٩٧ برواية (وصاتي ولم تنجح ...) . وانظر معاني القرآن للفراء : ٩٢/١ ، وأمالي ابن الشجري والرواية فيهما : (رسولي ولم تنجح ...) . وبني عوف : هم بنو عوف بن سعد بن ذبيان وكان من ولده مرة ونهمان ، انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : ٣٨٢ .

(٥) في (ع) : (المكسي) بالياء ، وهو خطأ ، لأن اسم المفعول من (كسا) : المكسو .

أَحدِ المَفْعولَيْنِ، و[لا] يَجوزُ (١) حَذْفُهما جَميعاً ، وذلِكَ ما كانَ بَعْدَ أَفعالِ الشَّكِ واليَقينِ عَلى ما يَأْتي تَفْصيلُهُ .

قالَ : " الأَوَّلُ : نَحْوُ قَوْلِكَ: أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، وَكَسَوْتُ بَكْراً ثَوْباً ، لَكَ أَنْ تَقولَ : أَعْطَيْتُ زَيْداً ، وَكَسَوْتُ بَكْراً . والثّاني مِنْهُما أَفعالُ الشَّكِ واليَقينِ مِمّا كانَ داخِلاً عَلى المُبْتَدَإِ وَخَبَرِهِ ، فَكَما لا بُدَّ لِلْمُبْتَدَإِ مِنْ خَبَرِهِ فَكَذلِكَ لا بُدَّ لِلْمَفْعولِ الأَوَّلِ مِنَ الثّاني ، وَتِلْكَ الأَفْعالُ (٢) :

ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ وَ زَعَمْتُ ، وَوَجَدْتُ(٣) ، وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ بِمَعْنى عَلِمْتُ .

37 [٥٥/ب] تَقولُ : ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً ، وَحَسِبْتُ مُحَمَّداً جالِساً ، وَخِلْتُ أَباكَ كَريماً ، / وَزَعَمْتُ أَخاكَ عاقِلاً ، وَ وَجَدْتُ اللّهَ غالِباً ، وَعَلِمْتُ أَبا الحَسَنِ عَفيفاً ، وَرَأَيْتُ مُحَمَّداً ذا مالٍ . وَكَذلِكَ ما تَصَرَّفَ مِنْ هذِهِ الأَفْعالِ نَحْوُ : أَظُنُّ ، وَيَحْسَبُ (٤) ، وَتَخالُ وَنَعْلَمُ . " .

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الأَفْعالَ تَدْخُلُ عَلى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ فَتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ عَلى أَنَّهُ مَفْعولٌ أَوَّلُ ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ عَلى أَنَّهُ مَفْعولٌ ثانٍ ، وَلا يَجوزُ الاقْتِصارُ عَلى أَحَدِ المَفْعولَيْنِ لِزَوالِ الفائِدَةِ ، وَلَيْسَ ذلِكَ كالأَفْعالِ الأُولِ ، لِأَنَّ تيكَ الأَفعالَ إِذا حَذَفْتَ أَحَدَ المَفْعولَيْنِ بَقِيَتِ الفائِدَةُ بِالمَفْعولِ الأَوَّلِ ، وَهاهُنا إِذا حَذَفْتَ المَفْعولَ الثّاني ، ذَهَبَتِ الفائِدَةُ رَأْساً ، لِأَنَّ الشَّكَّ وَاليَقينَ إِنَّما هُوَ في الخَبَرِ لا في المُبْتَدَإِ . أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً

---

(١) في الأصل: (و يجوز ...) وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).
(٢) في الأصل : (وتلك الأفعالُ أفعالُ الشك واليقين وهي ...) بإقحام عبارة (أفعال الشك واليقين وهي) والتصويب من (ع) و (مل) .
(٣) زاد في (مل) : (بمعنى علمت) .
(٤) في الأصل و (ع) (تحسب) بالتاء ، وما أثبتناه من (مل) وهو الأفضل ، لأنه بذلك يكون قد استوفى جميع صور المضارع في التمثيل لتصرف هذه الأفعال .

فَالْعِلْمُ إِنَّما هُوَ في الانْطِلاقِ لا في زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ زَيْداً مَعْلومٌ في القَديمِ . وإِنَّما اعْتَرَضَ اليَقينُ في الانْطِلاقِ الَّذي تَحَدَّدَ لَهُ ، قالَ اللّٰهُ تَعالـى : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُموهُنَّ مُؤْمِناتٍ﴾ (١) فَالْعِلْمُ إِنَّما تَحَدَّدَ بِإِيمانِهِنَّ ؛ لِأَنَّهُنَّ كُنَّ مَعْروفاتٍ . وَلِكُلِّ واحِدٍ مِنْ هذِهِ الأَفْعالِ مَعْنًى فَـ (ظَنَنْتُ) ، وَ (خِلْتُ) ، وَ (حَسِبْتُ) شَكٌّ . وَ (عَلِمْتُ) ، وَ (وَجَدْتُ) ، وَ (رَأَيْتُ) إِذا لَمْ تُرِدْ إِدْراكَ البَصَرِ ، بِمَعْنًى واحِدٍ وَهُوَ العِلْمُ . وَ (زَعَمْتُ) يَصْلُحُ أَنْ يَكونَ شَكّاً ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكونَ يَقيناً . وَقَدْ تَجيءُ (ظَنَنْتُ) بِمَعْنى (عَلِمْتُ) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالـى : ﴿الَّذينَ يَظُنّونَ أَنَّهُمْ مُلاقو رَبِّهِمْ﴾ (٢) أَيْ : يَعْلَمونَ . وَقالَ الشّاعِرُ(٣):

٥٧ ـ فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ　　سَراتُهُمْ في الفارِسِيِّ المُسَرَّدِ

وَقَدْ تَجيءُ (خِلْتُ) بِمَعْنى (عَرَفْتُ) ، فَتَتَعَدّى إِلى مَفْعولٍ واحِدٍ ، تَقولُ : خِلْتُ السَّحابَةَ ، أَيْ عَرَفْتُها . فَأَمّا (عَلِمْتُ) فَالأَصْلُ فيها ما ذَكَرْناهُ ، وَقَدْ يَكونُ بِمَعْنى (عَرَفْتُ) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿لا تَعْلَمونَهُمُ اللّٰهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (٤). فَأَمّا (وَجَدْتُ) فَتَكونُ عَلى ضُروبٍ : مِنْها : وَجَدْتُ عَلى الرَّجُلِ ، بِمَعْنى غَضِبْتُ

---

(١) الممتحنة : (١٠) .　　(٢) البقرة : (٤٦) .

(٣) هو دريد بن الصِّمَّة .

٥٧ ـ البيت من الطويل . من قصيدة يرثي بها أخاه عبدالله . وهو في ديوانه : ٤٧ ، والأصمعيات : ١٠٧ برواية (عَلانِيَةً ظنوا بألفي ...) ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٨١٢/٢ ، والجمل للزجاجي : ٢٠٨ ، والمحتسب : ٣٤٢/٢ ، وابن يعيش : ٨١/٧ ، واللسان : (ظَنَّ) . المدجج : الفارس التام السلاح . سَراتهم : أشرافهم ، والفارسي : يريد الدرع الفارسي ، وهي دروع مشهورة بمتانتها . المسرد : المثقب .

(٤) الأنفال : (٦٠)

عَلَيْهِ ، فَهذِهِ لا تَتَعَدّى إِلّا بِحَرْفِ جَرٍّ . الثّاني : وَجَدْتُ في الحُزْنِ وَجْداً ، أي زادَ حُزْني ، وَهذِهِ أَيْضاً لا تَتَعَدّى إِلّا بِحَرْفِ جَرٍّ . [وَ] (١) (وَجَدْتُ) بِمَعْنى اسْتَغْنَيْتُ بِمَثابَتِهما (٢) . وَوَجَدْتُ الدّابَّةَ ، أَيْ أَصَبْتُها فَهذِهِ تَتَعَدّى إِلى
38
مَفْعولٍ واحِدٍ وَ (وَجَدْتُ) بِمَعْنى (عَلِمْتُ) تَتَعَدّى/إِلى مَفْعولَيْنِ . [٥٦/أ]

فَأَمّا (رَأَيْتُ) فَيَكونُ مِنْ رُؤْيَةِ العَيْنِ فَيَتَعَدّى إِلى مَفْعولٍ واحِدٍ ، تَقولُ (٣): رَأَيْتُ زَيْداً ، وَتَكونُ بِمَعْنى الاعْتِقادِ كَما تَقولُ : فُلانٌ يَرى رَأْيَ (٤) أَبي حَنيفَةَ (٥) وَرَأْيَ الشّافِعِيِّ (٦)، قالَ الشّاعِرُ (٧) :

٥٨ ـ وَإِنّا لَقَوْمٌ لا نَرى القَتْلَ سُبَّةً ‏ ‏ ‏ ‏ إِذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وَسَلولُ

---

(١) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .
(٢) في (ع) : (بمثابتها) ، وهو تصحيف . (٣) في (ع) : (فتقول) .
(٤) في الأصل : (يرى واسمه أبي ...) وَهُوَ وَهْمٌ ، والتصويب من (ع) .
(٥) هو النّعمان بن ثابت ، التيميّ بالولاء ، الكوفيّ ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه ينسب المذهب الحنفي . توفي سنة ١٥٠ هـ . انظر ترجمته في تاريخ بغداد : ٣٢٣/١٣ ، ووفيات الأعيان : ٤٠٥/٥ ، والنجوم الزاهرة : ١٢/٢ والبداية والنهاية : ١٠٧/١٠ ، والجواهر المضيئة : ٢٦/١ ، وتاريخ الخميس : ٣٢٦/٢ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٩٠/٦ ، الطبقات السَّنيّة : ٨٦ ، وكتاب الإمام أبو حنيفة لأبي زهرة.
(٦) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشميّ القرشيّ المطلبيّ ، أبو عبدالله ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية كافة. له مصنفات أشهرها الأم ، والمسند، وأحكام القرآن ، والسنن ، والرسالة . توفي سنة ٢٠٤ هـ . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ : ٣٦١/١ ، وتهذيب التهذيب : ٢٥/٩ ، ووفيات الأعيان : ١٦٣/٤ ، وتاريخ الخميس : ٣٣٥/٢ ، وغاية النهاية : ٩٥/٢ ، وصفة الصفوة : ١٤٠/٢ ، وتاريخ بغداد : ٥٦/٢ ، حلية الأولياء : ٦٣/٩ ، وطبقات الشافعية الكبرى : ١٩٢/١ ، وطبقات الحنابلة : ٢٨٠/١ ، والبداية والنهاية : ٢٥١/١٠ ، وكتاب الإمام الشافعي لمحمد أبو زهرة .
(٧) هو السموأل بن عادياء ، كما في الأمالي . وقال المرزوقي : عبدالملك بن عبدالرحيم الحارثي وقيل للسموأل .
٥٨ ـ البيت من الطويل . وهو في ديوان السموأل : ٩١ ، وانظر أمالي القالي :٢٦٩/١ ، =

أي لا نعتقد ، فهذه تتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ وما بعده منصوبٌ على الحالِ .

وتكون (رأيتُ) بمعنى (علمتُ) وهو عقدُ (١) البابِ .

فأمّا (زعمتُ) فهو قولٌ يتبعهُ (*) سوءُ اعتقادٍ ، ويُعبّرُ بهِ عن العلمِ وعن الظّنِّ جميعاً . فأمّا العلمُ : فهو الاعتقادُ الّذي تسكنُ نفسُ معتقدِهِ (٢) إلى أنّهُ على ما اعتقدهُ عليهِ ، وقال بعضهم : هو إدراكُ الشّيءِ على ما هو بهِ .

وقد طعنَ (٣) قومٌ على هذا الحدِّ [و] (٤) ليسَ هذا موضعَ ذاكَ (٥) (٦) .

فأمّا (**) الشّكُّ : فهو إدراكُ الشّيءِ على غيرِ تحقيقٍ ، فهو كلا إدراكٍ .

والظّنُّ بعدَ الشّكِّ لا يُحيلُ الشّيءَ أنّهُ على ما هو بهِ ، وإنْ لم يكنْ في الحقيقةِ كذلكَ ، فهو قريبٌ من العلمِ (٧) ، وقد أبانَ (الأعشى) (٨) عن ذلكَ بقولِـــهِ :

= وشرح الحماسة للمرزوقي : ١/١١٤ ، واللسان : (سلل) والرواية فيه : (إنّا أناس ...) . عامر وسلول : حيان من العرب .

(١) (علمت وهو عقد) : ساقط من (ع) . (*) في (ع) : (وهي قول تتبعه) .

(٢) في الأصل (متعقدة) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٣) في (ع) : (... طُعِنَ على ...) ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وهو وَهْمٌ .

(٤) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

(٥) في (ع) : (ذلك) .

(٦) انظر التعريفات للجرجانيّ : ١٦٠ ـ ١٦١ ، والفروق للعسكريّ : ٨٨ و ٨٩ . (**) في (ع) : (وأما) .

(٧) انظر التعريفات : ١٣٤ و ١٤٩ . والفروق : ٩١ ، والكليات للعكبريّ : ٥/٦٢ و ١٦٥ .

(٨) هو ميمون بن قيس بن جندل من بكر وائل ، أحد فحول الشعراء في الجاهلية كان يُغَنّى بشعره فسُمِّيَ "صناجة العرب" . أدرك الاسلام ولم يسلم . انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء : ١/٦٥ ، والشعر والشعراء : ١/٢٥٧ والأغاني : ٩ / ١٠٨ ، والمؤتلف والمختلف : ١٠ ، والخزانة : ٣ / ٥٤٨ .

٥٩ ـ ما جُعِلَ الجُدُّ الظَّنونُ الَّذي جُنِّبَ صَوْبَ اللَّجِبِ الماطِرِ
مِثْلَ الفُراتيِّ إِذا ما طَمـا يَقْذِفُ بالبوصيِّ وَالماهِـرِ

فَهـذا يَصِفُ بِئراً يَتَخَيَّلُ أَنَّ فيها ماءً فَلا يَكونُ .

قالَ : « وَالمَفعولُ الثّاني مِنْ (ظَنَنْتُ) وَأَخَواتِها كَأَخْبارِ المُبْتَدَأِ مِنَ المُفْرَدِ وَالجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ، تَقولُ في المُفْرَدِ : ظَنَنْتُ زَيْداً قائِماً . وَفي الجُمْلَةِ : ظَنَنْتُ زَيْداً يَقومُ أَخوهُ . وَفي الظَّرْفِ ظَنَنْتُ زَيْداً في الدّارِ . وَكَما لا تَقولُ: زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو . كَذلِكَ لا تَقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً قامَ عَمْرٌو حَتّى تَقولَ : (في دارِهِ) أَوْ (عِنْدَهُ) أَوْ نَحْوَ ذلِكَ . » .

اعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ الثّاني في هذا البابِ كَأَخْبارِ المُبْتَدَأِ كَما كـانَ المَفْعولُ الأَوَّلُ كَالمُبْتَدَأِ . وَقَدْ مَضى أَنَّ المَفْعولَيْنِ كانا في الأَصْلِ مُبْتَـدَأً وَخَبَراً فَأُدْخِلَتْ هذِهِ الأَفْعالُ عَلَيْهِما فَصارا (١) مَنْصوبَيْنِ بِها . فَإِذا قُلْـتَ ظَنَنْتُ زَيْداً أَبوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَأَبوهُ مُنْطَلِقٌ جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَمَحَلُّها النَّصْبُ ؛ لِأَنَّها في مَوْضِعِ المَفْعولِ/ الثّاني ، وَكَذلِكَ إِذا قُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيْداً خَرَجَ أَخوهُ [٥٦/ب] 38
ف(خرج أخوه) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفاعِلٍ ، مَحَلُّها النَّصْبُ لِوُقوعِها مَوْقِعَ المَفْعولِ الثّاني . وَكَذلِـكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً خَلْفَكَ ، وَعَلِمْتُ مُحَمَّداً في الدّارِ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ .

---

٥٩ ـ البيتان من السريع من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل . وهما في الديوان : ٩٣ والرواية فيه : (ما يجعلُ الجُدُّ ...) ، واللسان (جدد) و (ظنن) و (مهر) . والأول في الاشتقاق لابن دريد : ٥٠٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٩٧ وهو فيهما برواية الديوان . والثّاني في شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٩٦١ ، واللسان (بوص) .
الجُدُّ : البئر . جُنِّبَ : أُبْعِدَ أَوْ نُحِّيَ . الصَّوْبُ : المطر . اللَّجِبُ : السحاب المرعد . الفُراتيُّ : نسبة إلى الفرات . البوصيُّ : السفينة . الماهر : السابح .

(١) في الأصل : (فصار عليها) ، وهو وهم ، والتصويب من (ع)

فَإِذا وَقَعَ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الجَرِّ كانَ فيهما ضَميرٌ يَرْجِعُ إِلى المَفْعولِ الأَوَّلِ(١)؛ لِأَنَّهُ لا بُدَّ لِلْمَفْعولِ الثّاني إِذا كانَ جُمْلَةً أَوْ حَرْفَ جَرٍّ أَوْ ظَرْفاً مِنْ ضَميرٍ يَعَلَّقُ بِالأَوَّلِ، لِيُعْلَمَ أَنَّهُ هُوَ، وَإِلّا لَمْ يُفِدْ. وَلِهذا لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرٌو، لَمْ يَصِحَّ حَتّى يَرْجِعَ مِنْهُ ضَميرٌ إِلى الأَوَّلِ، فَتَقولُ: (إِلَيْهِ) أَوْ (لِأَجْلِهِ) وَكَذلِكَ المَفْعولُ الثّاني بِهذِهِ المَثابَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ الثّاني يَجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلى المَفْعولِ الأَوَّلِ، فَتَقولُ: ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً زَيْداً، وَخِلْتُ خارِجاً عَمْراً. فَإِنْ أَوْقَعَ ذلِكَ لَبْساً في الكَلامِ لَمْ يَجُزْ تَقْديمُهُ، وَذلِكَ إِذا كانَ المَفْعولانِ مَعْرِفَةً، نَحْوُ: زَيْدٌ أَخوكَ، وَمُحَمَّدٌ غُلامُكَ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الثّاني عَلى الأَوَّلِ، وَذلِكَ لِأَنَّكَ إِذا قُلْتَ: عَلِمْتُ زَيْداً أَخاكَ فالعِلْمُ بِزَيْدٍ حاصِلٌ وَالأُخُوَّةُ مَشْكوكٌ فيها فَلَوْ قَدَّمْتَ لَصارَتِ الأُخُوَّةُ مُتَيَقَّنَةً، وَالتَّسْمِيَةُ مَشْكوكاً فيها وَهذا لا يَجوزُ.

قالَ: «فَإِذا تَقَدَّمَتْ هذِهِ الأَفْعالُ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمالِها، تَقولُ: ظَنَنْتُ زَيْداً كَريماً. فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ كُنْتَ في إِعْمالِها وَإِلْغائِها مُخَيَّراً، تَقولُ في الإِعْمالِ: زَيْداً أَظُنُّ قائِماً، وَفي الإِلْغاءِ: زَيْدٌ ـ أَظُنُّ ـ قائِمٌ، قالَ الشّاعِرُ(٢):

٦٠ ـ أَبِالأَراجيزِ يا ابْنَ (٣) اللُّؤْمِ توعِدُني ... وَفي الأَراجيزِ ـ خِلْتُ ـ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

(١) في (ع): (الثاني)، وهو وَهْمٌ. (٢) هو اللعين المنقري.

٦٠ ـ البيت من البسيط، من أبيات يهجو بها رؤبة بن العجاج.

وهو من شواهد سيبويه: ٦١/١. وانظر الأصول: ٢٢٠/١، والإيضاح: ١٣٥ والحيوان للجاحظ ٢٦٧/٤ والرواية فيه (وفي الأراجيز جَلْبُ اللؤم والكَسَلِ) وعليها لا شاهد فيه، والتبصرة: ١١٧/١، وابن يعيش: ٨٤/٧، ٨٥، والمقاصد: ٤٠٤/٢ وعجزه في أوضح المسالك: ٢ / ٨٥، والهمع: ١٥٣/١.

(٣) في الأصل رسمت: (يَبْنَ)، بإسقاط الهمزة من الرسم كما تسقط من النطق في الوصل.

فَإِنْ تَأَخَّرَتْ اخْتِيرَ إِلْغاؤُها وَجازَ إِعْمالُها ، تَقولُ : زَيْدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ .

وَإِنْ (١) قُلْتَ : زَيْداً قائِماً ظَنَنْتُ جازَ " .

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الأَفْعالِ إِذا وَقَعَتْ أَوَّلاً دَلَّ ذلِكَ عَلى قُوَّةِ العِنايَةِ بِها فَلا يَجوزُ إِلْغاؤُها ، لِأَنَّها [قَدْ] (٢) قَوِيَتْ عَلى العَمَلِ فَتَكونُ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبَ/ زَيْدٌ عَمْراً ، لابُدَّ مِنْ نَصْبِ (عَمْرٍو) لِوُقوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ .

39 [٢/٥٧]

فَأَمّا إِذا تَوَسَّطَتْ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِعْمالِها وَإِلْغائِها (*) . فَمَنْ أَعْمَلَها اعْتَقَدَ أَنَّها مُتَقَدِّمَةٌ في النِّيَّةِ ، وَإِنَّما أَوْقَعَها وَسَطاً تَوَسُّعاً وَمَجازاً ، وَمَنْ أَلْغاها اعْتَقَدَ تَأْخيرَها ، وَإِنَّما أَوْقَعَها وَسَطاً [تَوَسُّعاً وَ] (٣) مَجازاً . فَأَمّا إِذا تَأَخَّرَتْ فالاخْتِيارُ إِلْغاؤُها ، لِأَنَّ تَأْخيرَ الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلى قِلَّةِ العِنايَةِ [بِهِ](٤) وَالاكْتِراثِ لَهُ ، وَلِأَنَّ الفِعْلَ إِذا تَأَخَّرَ ضَعُفَ عَنِ العَمَلِ بِدَليلِ قَوْلِهِمْ : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ ، فَلَمّا تَأَخَّرَ الفِعْلُ قُوِّيَ بِإِدْخالِ اللّامِ بِمَنْزِلَةِ مالا يَتَعَدّى وَكانَ أَحْسَنَ مِنْ : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ . وَمَنْ أَعْمَلَها اعْتَقَدَ بِتَقْديمِها (٥) وَإِنْ تَأَخَّرَتْ ، وَذلِكَ قَليلٌ .

وَلِهذِهِ الأَفْعالِ مَوْضِعٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يُعَلِّقونَها عَمّا بَعْدَها ، يَقولونَ : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَكَذلِكَ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ خارِجٌ أَمْ عَمْرٌو ، فَهذِهِ قَدْ عَلَّقْتَها عَمّا بَعْدَها . وَيَكونُ مابَعْدَها ما يَقَعُ في المُبْتَدَأِ ، وَإِذا (٦) وَقَعَ بَعْدَها (٧) فَإِنَّهُ لابُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَكونَ فيهِ ما يَدُلُّ عَلى تَعْليقِ هذِهِ الأَفْعالِ عَنْهُ كَاللّامِ في قَوْلِكَ : لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

---

(١) في الأصل (وان أعملت قلت) بإقحام (أعملت) ، وما أثبته من (ع) و (مل) .
(٢) زيادة من (ع) ليست في الأصل . (*) في (ع) : (وبين إلغائها) .
(٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .
(٤) = = = = = = .
(٥) في (ع) : (تقديمها) . (٦) في (ع) : (فإذا) .
(٧) (بعدها) : ساقطة من (ع) .

وهذِهِ (١) اللّامُ في خَبَرِ (إنَّ) ، لِأَنَّ اللّامَ كانَتْ مُرادَةً قَبْلَ (إنَّ) فَلَمْ يَجُزِ الجَمْعُ بَيْنَهُما ، لِأَنَّهُما لِمَعْنىً واحِدٍ فَأُخِّرَتِ اللّامُ لِذلِكَ (٢) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ (٣) .

قالَ : " والمُتَعَدّي إلى ثَلاثَةِ مَفْعولينَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً عاقِلاً ، وَأَنْبَأَ اللهُ بِشْراً بَكْراً كَريماً ، وَأَرى اللهُ أخاكَ أباكَ ذا مالٍ . "

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الأَفْعالَ مَنْقولَةٌ بِهَمْزَةِ التَّعَدّي ، فَصارَ الفاعِلُ مَفْعولاً أَوَّلَ فَتَعَدّى الفِعْلُ إلى ثَلاثَةِ مَفْعولينَ ، وذلِكَ قَوْلُكَ : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً عاقِلاً ، وَ أَرى اللهُ بِشْراً عَمْراً كَريماً . فَأَمّا (أَنْبَأَ) وَ (نَبَّأَ) فَإِنَّهُما إِخْبارٌ ، وَالإِخْبارُ إِعْلامٌ ، فَدَخَلا في بابِ العِلْمِ .

وَهذِهِ الأَفْعالُ المُتَعَدِّيَةُ إلى ثَلاثَةِ مَفْعولينَ إذا بُنِيَتْ لِمَفْعولِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ كانَ المَفْعولُ الأَوَّلُ قائِماً مَقامَ الفاعِلِ ، فَتَصيرُ مُتَعَدِّيَةً (٤) إلى مَفْعولَيْنِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أُعْلِمْتُ زَيْداً خارِجاً ، / وَأُرِيْتُ بِشْراً كَريماً ، وَأُخْبِرْتُ عَمْراً شُجاعاً ، وَ خُبِّرْتُ زَيْداً عالِماً ، وَ أُنْبِئْتُ مُحَمَّداً مُنْطَلِقاً . ولا يَتَعَدّى فِعْلٌ إلى أَكْثَرِ مِنْ ثَلاثَةِ مَفْعولينَ . ولا يَجوزُ أَنْ يُنْقَلَ غَيْرُ ما اسْتُعْمِلَ مِنْهُ ، لا تَقولُ : أَظْنَنْتُ زَيْداً عَمْراً مُنْطَلِقاً في قَوْلِ (أَبي عُثْمانَ) (٥) ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيّينَ (٦) . 39 [٥٧/ب]

---

(١) (هذه) : ساقطة من (ع) .

(٢) في (ع) : (وذلك) .

(٣) الصافات : (١٥٨)

(٤) في (ع) : (فيصير متعدياً) .

(٥) المازني .

(٦) انظر التبصرة : ١/١٢٠ ، وابن يعيش : ٧/٦٥ ـ ٦٦ ، والمساعد : ١/٣٨٢ ـ ٣٨٤ ، والهمع : ١/ ١٥٩ .

بابُ المَفْعولِ فيـهِ

قالَ : " وَالمَفْعولُ فيهِ هُوَ الظَّرْفُ(١) . اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْماءِ الزَّمانِ(٢) أَوِ المَكانِ يُرادُ فيهِ مَعْنى (في) وَلَيْسَتْ في لَفْظِهِ (٣) ، كَقَوْلِكَ(٤) : قُمْتُ اليَوْمَ ، وَجَلَسْتُ مَكانَكَ ، لِأَنَّ مَعْناهُ : قُمْتُ في اليَوْمِ ، وَجَلَسْتُ في مَكانِكَ . فَإِنْ ظَهَرَتْ(في) في (٥) اللَّفْظِ كانَ ما بَعْدَها اسْماً صَريحاً ، وَصارَ التَّضَمُّنُ لِ (في) (٦) ، تَقولُ : سِرْتُ في يَوْمِ الجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ في الكوفَةِ . وَالظَّرْفُ عَلى ضَرْبَيْنِ : ظَرْفُ زَمانٍ ، وَظَرْفُ مَكانٍ . "

اعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ فيهِ هُوَ الظَّرْفُ ، وَلا بُدَّ أَنْ يَكونَ العامِلُ فيهِ إِمّا فِعْلاً مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً مُقَدَّراً . وَجَميعُ الأَفْعالِ المُتَعَدِّيَةِ ، وَغَيْرِ المُتَعَدِّيَةِ تَتَعَدّى إِلى جَميعِ ظُروفِ الزَّمانِ مُبْهَمِها وَمُوَقَّتِها ، كَما تَتَعَدّى الأَفْعالُ إِلى جَميعِ ضُروبِ المَصادِرِ ، لِأَنَّها بِصيغَتِها تَدُلُّ عَلى الأَزْمِنَةِ كَما أَنَّ نَصَّها يَدُلُّ عَلى الأَحْداثِ .

وَإِنَّما سُمِّيَتِ الظُّروفُ ظُروفاً ، لِأَنَّها اشْتَمَلَتْ عَلى الأَشْياءِ وَحَلَّتِ الأَشْياءُ فيها ، فَشُبِّهَتْ بِظُروفِ الأَواني الَّتي تَحُلُّ فيها الأَشْياءُ .(فَالخَليلُ)(*) (٧) يُسَمّيها ظُروفاً .

---

(١) في (مل) : (باب المفعول فيه وهو الظرف . اعلم ...).
(٢) في الأصل : (والمكان) ، وما أثبته من (ع) و (مل) .
(٣) في الأصل : (وليست " في " في لفظه) جاإقحام (في) ، وما أثبته من (ع) و (مل) ؛ لأن الضمير يعود على ذكرها السابق فلاحاجة لإعادة ذكرها .
(٤) في (ع) : (كقوله) .
(٥) في الأصل و (ع) : (إلى اللفظ) ، وهو خطأ ، والتصويب من (مل) .
(٦) العبارة غير مستقيمة ولعله يريد تضمن معنى الظرفية . (*) في (ع) : (والخليل) .
(٧) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ الأزديّ البصريّ ، سيد علماء العربية ، أخذ عنه إماما المِصْرَيْنِ الكسائيّ وسيبويه ، وهو أول من وضع العروض ، أخذ النحو عن عيسى بن عمر ، ينسب إليه كتاب العين في اللغة . توفي سنة ١٧٥ هـ . انظر ترجمته في أخبار النّحويين البصريّين : ٣٠ ، وإنباه الرواة : ٣٤١/١ ، ومراتب النّحويّين : ٥٤ ، وطبقات النّحويّين واللغويّين : ٤٧ ، ونزهة الألباء : ٤٥ ، وبغية الوعاة : ٥٥٧/١ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة : ٧٩ .

وَ (الفَرّاءُ) يُسَمّيها مَحالَّ لِحُلولِ الأَشياءِ فيها . وَ (الكِسائيُّ) يُسَمّيها أَوْصافاً ؛ لِأَنَّها تَكونُ أَوْصافاً لِلنَّكِراتِ (١).

وَإِنَّما تَكونُ ظُروفاً إِذا حَسُنَ فيها (في) ؛ لِأَنَّ حَقيقَةَ الظَّرْفِ هُوَ (٢) (في) ، فَإِذا قُدِّرَتْ فيها (في) كانَتْ ظُروفاً ، وَإِذا أَخْبَرْتَ عَنْها لَمْ يَحْسُنْ فيها (في) فَتَكونُ (٣) اسْماً . مِثالُ الظَّرْفِ قَوْلُكَ : سِرْتُ أَمْسِ ، وَقُمْتُ اليَوْمَ ، وَمَرَرْتُ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَأَفْطَرْتُ يَوْمَ العيدِ ، فَهذِهِ كُلُّها يُقَدَّرُ فيها (في) . فَإِنْ قُلْتَ : يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالبَرَكَةِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ ظَرْفاً إِلى الاسْمِيَّةِ ؛ 40
/ لِأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عَنْهُ ، أَلا تَرى أَنَّهُ لا يَحْسُنُ أَنْ تَقولَ : في يَوْمِ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ . [٥٨/أ]
وَقَدْ جاءَتْ أَسماءٌ لِلزَّمانِ (٤) لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلّا ظُروفاً ، وَذلِكَ نَحْوُ (سَحَرٍ) إِذا أَرَدْتَ سَحَرَ يَوْمِكَ ، وَ (عَتَمَةٍ) ، وَ (عَشِيَّةٍ) ، وَ (ضُحًى) إِذا أَرَدْتَ ضُحى يَوْمِكَ ، و (ذاتَ مَرَّةٍ) وَ (بُعَيْداتِ بَيْنٍ) .

بابُ ظَرْفِ الزَّمانِ

قالَ : اعْلَمْ أَنَّ الزَّمانَ هُوَ مُرورُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (اليَوْمَ) وَ (اللَّيْلَةَ) وَ (السّاعَةَ) وَ (الشَّهْرَ) وَ (السَّنَةَ) (٥) وَجَميعُ أَسْماءِ الزَّمانِ مِنَ

---

(١) انظر كتاب المصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث : ١٣٦ ، وانظر الأصول : ١ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(٢) (هو) : ليست في (ع)

(٣) في (ع) : (فكانت) .

(٤) من (ع) في الأصل (الزمان) ، وهو تحريف .

(٥) في (ع) و (مل) زيادة بعد (... والسنة) : « قالَ الشّاعِرُ :

هَلِ الدَّهْرُ إِلّا لَيْلَةٌ وَنَهارُها ... وَإِلّا طُلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيارُها »

وكان حق هذه الزيادة والتي بعدها أن تثبتا في النص ويشار الى زيادتهما في الحاشية ، الا أن ورود هاتين الزيادتين في هامش النسخة (ع) بخط مغاير لخط ناسخها يدل على أنهما زيادة من بعض قراء هذه النسخة الذين عارضوا نص المؤلف فيها بنسخة من نسخ اللمع .
والبيت من الطويل ، من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ . انظر ديوان الهذليين : ٢١/١ وشرحه : ٧٠/١ ، وابن يعيش : ٢/٤١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧١٢ ، والمقاصد : ٢/١١٥ ، والأشموني : ٢/١٥١ .

المُبْهَمِ وَالمُخْتَصّ يَجوزُ أَنْ تَكونَ ظَرفاً ، تَقولُ : صُمْتُ يَوْماً ، وَسِرْتُ شَهراً ، وَأَقَمْتُ عِنْدَكَ حَوْلاً (١) فَإِنْ قُلْتَ : يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ ، رَفَعْتَهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فيهِ مَعْنى (في) فَقِسْ عَلَيْهِ . "

اعْلَمْ أَنَّ أَسْماءَ الزَّمانِ تَنْتَصِبُ عَلى الظَّرْفِ عَلى أَنَّها مَفعولٌ فيهِ ، وَذلِكَ لِأَنَّهُ مُحالٌ أَنْ يُوجَدَ فِعْلٌ في غَيْرِ مَكانٍ وَزمانٍ ، كَما أَنَّهُ مُحالٌ أَنْ يوجَدَ فِعْلٌ مِنْ غَيْرِ فاعِلٍ . وَقَدْ يَنْتَصِبُ اسْمُ الزَّمانِ عَلى أَنَّهُ مَفعولٌ بِهِ عَلى سِعَةِ الكَلامِ ، تَقولُ : أَحْبَبْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، وَكَرِهْتُ يَوْمَ الأَرْبِعاءِ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ ، كَما تَقولُ : أَحْبَبْتُ زَيْداً ، وَكَرِهْتُ عَمْراً . وَإِنَّما خَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لِزَوالِ تَقْديرِ (في) مِنَ (٢) الكَلامِ . فَإِذا قَدَّرْتَ فيهِ (في) كانَ ظَرْفاً ، وَانْتَصَبَ عَلى الظَّرْفِ ، وَإِذا لَمْ تُقَدِّرْ (في) كانَ مَفْعولاً عَلى السَّعَةِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ قَدْ يَكونُ العَمَلُ في جَميعِهِ ، وَقَدْ يَكونُ في بَعْضِهِ ، فَإِذا قُلْتَ : صُمْتُ يَوْماً ، فَالعَمَلُ في جَميعِهِ . وَإِذا (٣) قُلْتَ : قَدِمْتُ اللَّيْلَةَ ، فَالقُدومُ في بَعْضِ اللَّيْلَةِ . وَقَدْ يَكونُ الظَّرْفُ مُبْهَماً وَمُخْتَصّاً . فَما كانَ جَواباً لِـ (كَمْ) فَهُوَ مُبْهَمٌ ، وَالعَمَلُ في جَميعِهِ . وَما كانَ جَواباً لِـ (مَتى) كانَ مُخْتَصّاً وَالعَمَلُ في بَعْضِهِ ، تَقولُ : كَمْ سِرْتَ ؟ فَيَقولُ : عِشْرينَ فَرْسَخاً ، فَالعَمَلُ في الجَميعِ ، وَتَقولُ : مَتى سِرْتَ ؟ فَيَقولُ : يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فَيَكونُ المَسيرُ (٤) في بَعْضِهِ ، وَمَتى قَدِمْتَ ؟ فَتَقولُ : اليومَ ، فَيَكونُ القُدومُ في بَعْضِهِ .

---

(١) في (ع) و (مل) زيادة : « وَصُمْتُ الشَّهْرَ الّذي تَعْرِفُ ، وَزُرْتُكَ صَفراً ، وَلَقيتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ . » انظر الحاشية السابقة - وفي (مل) زاد أيضا : « فَتَنْصِبُ هذا كُلَّهُ بالفعل الذي فيه » .

(٢) في (ع) : (في الكلام) .

(٣) من (ع) في الأصل (فإذا) بالفاء .

(٤) في (ع) : (السير) .

بابُ ظَرْفِ المَكانِ

قالَ : « المَكانُ : ما اسْتَقرَّ فيهِ أَوْ تُصُرِّفَ عَلَيهِ . وَإنما الظَّرْفُ مِنْهُ ما كانَ مُبْهَماً غَيْرَ مُخْتَصّ/ مِمّا في الفِعْلِ دَلالَةٌ عَلَيْهِ . وَالمُبْهَمُ ما لَمْ تَكُنْ لَهُ أَقْطارٌ [٥٨/ب] تَحْصُرُهُ وَلا نِهاياتٌ تُحيطُ بِهِ ، نَحْوُ : (أَمامَكَ) وَ (وَراءَكَ) وَ (إِزاءَكَ) وَ (تِلْقاءَكَ) وَ (حِذاءَكَ) (١) ، تَقولُ : جَلَسْتُ عِنْدَكَ ، وَسِرْتُ أَمامَكَ وَوَراءَكَ ، وَأَنا(*) قَريباً مِنْكَ ، وَزَيْدٌ دونَكَ ، وَمُحَمَّدٌ حِيالَكَ . تَنْصِبُ هذا كُلَّهُ عَلى أَنَّهُ ظَرْفٌ ، وَالعامِلُ فيهِ ما قَبْلَهُ مِنَ الأَفْعالِ المُظْهَرَةِ أَوِ المُقَدَّرَةِ ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَهُ . وَكَذلِكَ : سِرْتُ فَرْسَخاً ، وَشَيَّعْتُكَ مِيلاً . وَلَوْ قُلْتَ : سِرْتُ البَصْرَةَ ، وَجَلَسْتُ الكوفَةَ ، لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّهُما مَخْصوصَتانِ ، وَلَيْسَ في الفِعْلِ دَليلٌ عَلَيْهِما (٢) . فَإِنْ قُلْتَ : سِرْتُ إِلى البَصْرَةِ ، وَجَلَسْتُ في (٣) الكوفَةِ ، صَحَّتِ المَسْأَلَةُ لِأَجْلِ دُخولِ (إِلى) (٤) فيهما . »

اعْلَمْ أَنَّ ظُروفَ المَكانِ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : ما كانَ مُبْهَماً . وَالآخَرُ ما(٥) لَيْسَ بِمُبْهَمٍ . وَيَتَعَدّى كُلُّ فِعْلٍ إِلى ما كانَ مُبْهَماً . وَالمُبْهَمُ نَحْوُ الجِهاتِ السِّتِّ : (خَلْفَكَ) وَ (قُدامَكَ) وَ (فَوْقَكَ) ، وَ (تَحْتَكَ) وَ (يُمْنَةَ (٦) زَيْدٍ) وَ (شَأْمَةَ عَمْرٍو) ، وَكَذلِكَ (عِنْدَكَ) ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَ ذلِكَ مِمّا لا يَخْتَصُّ بِهِ مَكانٌ دونَ مَكانٍ ، وَذلِكَ أَنَّهُ لا شَيْءَ مِنَ المَكانِ إِلّا وَيَصْلُحُ أَنْ يَكونَ خَلْفاً لِشَيْءٍ

---

(١) (حذاءك) ليست في (مل) وفيها زيادة : (خلفك ، وقدامك ، وتجاهك ، وقربك ، وقريبا منك ، وصددك ، وصقبك). والأخيرة معناها : قربك .

(*) كذا في الأصل و(ع) ، ولعل الصواب حذف (أنا) .

(٢) في (مل) زيادة : (حتى تأتي بحرف الظرف) .

(٣) في الأصل و (ع) : (إلى) والتصويب من (مل) .

(٤) في (مل) : (في) ، وكلتاهما صحيحة ، لأن مراده أن المسألة تصح لدخول حرف الجر .

(٥) (ما) ساقطة من (ع) .

(٦) من (ع) في الأصل (يمنتة) وهو تحريف .

وقُدّاماً لِشَيْءٍ ، ويُمْنَةً لِشَيْءٍ ، وفَوْقاً لِشَيْءٍ ، وتَحْتاً لِشَيْءٍ .

وكذلِكَ النّاحِيَةُ ، والجانِبُ والوَسَطُ ، وذلِكَ أَنَّهُ لا شَيْءَ مِنَ المَكانِ إلّا وهُوَ ناحِيَةٌ عَنْ شَيْءٍ ، وجانِبٌ لِشَيْءٍ ، ووَسَطٌ لِما يُحيطُ بِهِ ، فَكُلُّ ما كانَ على هذا جازَ أَنْ يَكونَ ظَرْفاً مِنَ المَكانِ .

وأَمّا(*) ما كانَ مُخْتَصّاً كَ(السّوقِ) وَ (المَسْجِدِ) وَ (البَيْتِ) وَ (الدّارِ) ، فإنَّهُ كَ(زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) ، فلا يَتَعَدّى إِلَيْهِ الفِعْلُ إلّا أَنْ يَكونَ مُتَعَدِّياً إلى مَفْعولٍ (١) بِهِ ، فلا تَقولُ : قُمْتُ السّوقَ ، ولا : سِرْتُ بَغْدادَ ، لِأَنَّ ذلِكَ صارَ كالجُثَثِ المَخْصوصَةِ . وحُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ (٢) أَنَّهُ أَجازَ : ذَهَبْتُ الشّامَ واليَمَنَ ، شَبَّهَهُ بالمُبْهَمِ إِذْ كانَ مَكاناً ، وكانَ يَقَعُ عَلَيْهِ المَذْهَبُ والمَكانُ . وهذا شاذٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ في (ذَهَبَ) دَليلٌ على الشّامِ ، وفيهِ دَليلٌ على المَذْهَبِ والمَكانِ ،

41 [٥٩/م] ومِثْلُ ذَهَبْتُ الشّامَ : دَخَلْتُ البَيْتَ/ ، لِأَنَّ الأَصْلَ فيهِ : دَخَلْتُ إلى البَيْتِ ثُمَّ تَوَسَّعوا فَحَذَفوا حَرْفَ الجَرِّ ، وكَذلِكَ : ذَهَبْتُ إلى الشّامِ تَوَسَّعوا (٣) فَحَذَفوا .

والدَّليلُ على أَنَّ (دَخَلْتُ) غَيْرُ مُتَعَدٍّ أَنَّ (دَخَلْتُ) ضِدُّ (خَرَجْتُ) ، وأَنْتَ لا تَقولُ : خَرَجْتُ البَيْتَ ، وإنَّما تَقولُ : خَرَجْتُ مِنَ البَيْتِ فَكَذلِكَ (٤) (دَخَلْتُ) بِهذِهِ المَثابَةِ . ويَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً أَنَّكَ (٥) لا تَقولُ : دَخَلْتُ الأَمْرَ ، وإنَّما تَقولُ : دَخَلْتُ في الأَمْرِ ، ولَوْ كانَ (دَخَلْتُ) مُتَعَدِّياً لَقُلْتَ : دَخَلْتُ الأَمْرَ ، كَما تَقولُ : دَخَلْتُ البَيْتَ ، وإنَّما العَرَبُ تَوَسَّعَتْ ، فَأَسْقَطَتْ حَرْفَ الجَرِّ فاعْلَمْ ذلِكَ .

ومِمّا يَنْتَصِبُ انْتِصابَ الظُّروفِ المُبْهَمَةِ ، قَوْلُهُمْ : سِرْتُ فَرْسَخاً وبَريداً

(*) في (ع) : (فأمّا) .

(١) في (ع) : (المفعول) .

(٢) حُكِيَ هذا عن الفراء : انظر الهمع : ١ / ٢٠٠ .

(٣) في (ع) : (ثم توسعوا) .

(٤) في (ع) : (وكذلك) .

(٥) = = : (أنه) .

وميلاً (١) ، ذلكَ لِأَنَّ الفَرْسَخَ والميلَ وما أَشْبَهَهُ يَصْلُحُ وقوعُهُ على كُلِّ مَكانٍ بِتِلْكَ المَسافَةِ المَعْلومَةِ المُقَدَّرَةِ . وَسَبيلُ الفَرْسَخِ والميلِ في المَكانِ كَسَبيلِ اليَوْمِ وَالشَّهْرِ في الزَّمانِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ في الظُّروفِ ظُروفاً مُتَمَكِّنَةً ، وفيها ظُروفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ . فَالظُّروفُ (٢) المُتَمَكِّنَةُ : ما يَدْخُلُها الرَّفْعُ وَالجَرُّ ، نَحْوُ (اليَوْمِ) وَ (اللَّيْلَةِ) وَ (خَلْفِ) و (فَوْقِ) وَ (تَحْتِ) وَأَشْباهِ ذلِكَ ، لِأَنَّكَ مَتى قَدَّرْتَ فيها (في) كانَتْ ظُروفاً وَإِذا نَزَعْتَ مِنْها (في) كانَتْ أَسْماءً كَ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) .

فَأَمّا الظُّروفُ [غَيْرُ] (٣) المُتَمَكِّنَةِ : فَإِنَّها لا تَكونُ مَرْفوعَةً قَطُّ ، وَذلِكَ نَحْوُ (عِنْدَكَ) ، أَلا تَرى أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ تَرْفَعَ ، وَكَذلِكَ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) لا تَقولُ : قَبْلُكَ قَديمٌ ، وَلا : بَعْدُكَ مُتَأَخِّرٌ ، وَلا : عِنْدُكَ واسِعٌ . فَالظَّرْفُ المُتَمَكِّنُ يَجوزُ أَنْ يُجْعَلَ مَفْعولاً عَلى سِعَةِ الكَلامِ ، وَيَجوزُ أَنْ يُقامَ مَقامَ الفاعِلِ . وَالظَّرْفُ الَّذي لا يَتَمَكَّنُ يُجْعَلُ مَفْعولاً عَلى سِعَةِ الكَلامِ ، وَلا يُقامُ مَقامَ الفاعِلِ ، تَقولُ مِنْ ذلِكَ : الَّذي سِرْتُ فيهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، هذا قَدْ جَعَلْتَهُ ظَرْفاً ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مَفْعولاً عَلى الاتِّساعِ قُلْتَ : الَّذي سِرْتُهُ يَوْمَ الجُمُعَةِ (٤) . وَعَلى هذا قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٥)

---

(١) الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستّة سُمّيَ بذلك ، لأنّ صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنّه سَكَنَ ، لأنّ أصل معناه السكون . / اللسان / : فرسخ / .
والبريد : فرسخان ، وقيل : ما بين كل منزلين بريد . / اللسان / : برد /
والميل : قدر منتهى مَدّ البصر / اللسان / : ميل / وهي لفظة عربيّة صرفة قال ابن الدّمينة الخثعميّ : (فَسايَرْتُهُ ميلَيْنِ ياليتَ أَنَّني على سُخْطِهِ حتّى المماتِ أُرافِقُهْ)
ديوان ابن الدمينة : ص ٥٣ .

(٢) (في الظروف ... غير متمكنة ف) ساقط من (ع) .

(٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل . (٤) كذا في الأصل و (ع) ، وهو خطأ ، والصواب : (تقول من ذلك : الذي سرته يوم الجمعة ، هذا قد جعلته ظرفاً ، فإنْ جعلته مفعولاً على الاتّساع قلت : الذي سرت فيه يوم الجمعة ...) . (٥) البقرة : (١٨٥) .

وَقَوْلُهُ تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾ (١) خَرَجَ بِالإِضافَةِ عَنْ أَنْ تَكونَ ظَرفاً ، وَلَيْسَ لِلَّيْلِ وَالنَّهارِ مَكْرٌ ، وَإِنَّما المَكْرُ يَقَعُ / فيهما فَجُعِلَ ما يَقَعُ فيهما بِمَنْزِلَةِ ما يُوقِعانِهِ . وَما يَأْتيكَ فَقِسْ عَلَيْهِ فَإِنَّ في المسائِلِ طولاً . [٥٩/ب] 41

بابُ المَفْعولِ لَهُ

قالَ : " اعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ لَهُ لا يَكونُ إِلّا مَصْدَراً ، وَيَكونُ العامِلُ فيهِ فِعْلاً مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ . وَإِنَّما يُذْكَرُ المَفْعولُ لَهُ ، لِأَنَّهُ عُذْرٌ وَعِلَّةٌ لِوُقوعِ الفِعْلِ ، تَقولُ : زُرْتُكَ طَمَعاً في بِرِّكَ ، وَ قَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ لِمَعْروفِكَ أَيْ لِلطَّمَعِ وَ لِلابْتِغاءِ(٢) قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿يَجْعَلونَ أَصابِعَهُمْ في آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾ (٣) أَيْ لِحَذَرِ المَوْتِ . قالَ(*) حاتِمُ الطّائِيُّ (٤) :

٦١ ـ وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما

أَيْ لِادِّخارِهِ . فَلَمّا حَذَفَ اللّامَ نَصَبَهُ بِالفِعْلِ الَّذي قَبْلَهُ ".

---

(١) سبأ : (٣٣) (٢) في (مل) : (أي : زرتك للطمع ، وقصدتك للابتغاء) .

(٣) البقرة : (١٩) . (٤) هو حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج الطائيّ كُنِّيَ بِأَبي عدي وهو ابنه وبأبي سَفّانة وهي ابنته ، من أجواد العرب المشهورين ضُرِبَ بِهِ المَثَلُ في الكرم ، وكان شجاعاً شاعراً جيدَ الشِّعْرِ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ٢٤١/١ ، والأغاني: ٣٦٣/١٧ ، وخزانة الأدب: ١٣٩/١ في ترجمة ابنه (عدي) .

٦١ ـ البيت من الطويل . انظر ديوانه :٢٣٨ ، وسيبويه : ١٨٤/١ ، ٤٦٤ ، والنوادر لأبي زيد : ٣٥٥ ، والمعاني للأخفش : ١٦٧/١ ، والمقتضب :٣٤٧/٢ ، والكامل: ١٩١/١ ، والجمل للزجاجي : ٣١٠ ، والأصول : ٢٥٠/١ ، والتبصرة : ٢٥٥/١ وابن يعيش : ٥٤/٢ ، والخزانة : ٤٩١/١ ، والمقاصد : ٧٥/٣ . ورواية الديوان :

(وأغفر عوراء الكريم اصطناعَهُ ... وأصفح عن شتم اللئيم تكرما) .

(*) في (ع) : (وقال) .

اعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ في هذا البابِ يُسَمَّى مَفْعولَ الغَرَضِ، وَمَفْعولاً لَهُ. وَهُوَ جوابُ (لِمَهْ). وَهُوَ مَنْصوبٌ بِالفِعْلِ الّذي قَبْلَهُ. وَإِنَّما يُذْكَرُ (١) عُذْراً. فَلَمّا كانَ مَصْدَراً غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنَ الفِعْلِ المُقَدَّمِ عَلَيْهِ أَشْبَهَ المَفْعولَ بِهِ الّذي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فِعْلِهِ نَسَبٌ (٢). وَيَجوزُ أَنْ يَكونَ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً كَالمَفْعولِ بِهِ ولا يجوز أن يكون حالاً كما تقول: جئتك مشياً، تريد: ماشياً وَلا يَجوزُ أَنْ تَقولَ (٣): جِئْتُكَ خَوْفاً، تُريدُ: خائِفاً، وَأَنْتَ تُريدُ مِنْ أَجْلِ الخَوْفِ أَوْ لِأَجْلِ الخَوْفِ (٤). وَإِنَّما يَصِحُّ ذلِكَ إِذا أَرَدْتَ: جِئْتُكَ في حالِ خَوْفي. وَلا يَجوزُ في هذا المَفْعولِ أَنْ تَنْصِبَهُ نَصْبَ المَصادِرِ وَلا أَنْ تُقيمَهُ مَقامَ مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، كَما تُقيمُ المَفعولَ بِهِ، وَقَدْ مَضى بَيانُ ذلِكَ فيما تَقَدَّمَ، وَكانَ الأَصْلُ فيهِ (٥): جِئْتُكَ لِمَخافَةِ الشَّرِّ وَلِابْتِغاءِ الخَيْرِ ثُمَّ حَذَفْتَ اللام، فوصل الفعل الى هذا المصدر فنصبه. ويجوز أن تذكر اللام، وَيَجوزُ أَنْ تَحْذِفَها. قالَ (الحارِثُ بنُ هِشامٍ) (٦):

٦٢ ـ فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالأَحِبَّةُ دونَهُمْ ... طَمَعاً لَهُمْ بِعِقابِ يَوْمٍ سَرْمَدِ

وَيُرْوى مُرْصَدِ (٧). وَقالَ النّابِغَةُ:

---

(١) في (ع): (نذكره). (٢) في (ع): (سبب).

(٣) (جئتك مشياً تريد ماشياً وَلا يجوز أن تقول): ساقط من (ع).

(٤) العبارة ركيكة: تريد كذا وأنت تريد كذا!

(٥) (فيه): ساقطة من (ع).

(٦) الحارث بن هشام بن المغيرة المخزوميّ القرشيّ، أحد الصحابة، كان شريفاً في الجاهلية والإسلام وبناته مضرب المثل في حسنهنّ وشرفهنّ وغلاء مهرهنّ. توفي سنة ١٨ هـ. انظر ترجمته في الإصابة: ١/ ٢٩٣، وأسد الغابة: ١/ ٤٢٠، والاستيعاب: ١/ ٣٠١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١/ ١٨٨، وثمار القلوب: ٢٩٨.

٦٢ ـ البيت من الكامل. وهو في سيبويه ١/ ١٨٥، والأصول: ١/ ٢٥٠، والسيرة: ٥٣٣، والرواية فيها: (فصفحت عنهم والأحبة فيهم ... يوم مُفْسِدِ)، وفي ابن يعيش: ٢/ ٥٤ برواية: (فصددت عنهم والأحبة فيهم ... مُفْسِدِ). وفي (ع) رُوِيَ: (فصفحت ... فيهم)

(٧) (ويروى مرصد): ساقط من (ع).

٦٣ - وَحَلَّتْ بُيوتي في يَفاعٍ(١) مُمَنَّعٍ   يُخالُ(٢) بِهِ راعي الحَمولَةِ طائِرا

42 [٢/٦٠]

/ حِذاراً عَلى أَنْ لا تُصابَ مَقادَتي   وَلا نِسْوَتي حَتّى يَمُتْنَ حَرائِرا

أَيْ لِلْحَذَرِ عَلَيْهِنَّ .

بابُ المَفْعولِ مَعَهُ

قالَ(٣) : وَهُوَ كُلُّ ما ذَكَرْتَ(٤) مَعَهُ فِعْلاً ، وَذلِكَ قَوْلُكَ : قُمْتُ وَزَيْداً ، أَيْ : مَعَ زَيْدٍ(٥) ، وَجاءَ البَرْدُ وَالطَّيالِسَةَ(٦) ، أَي : مَعَ الطَّيالِسَةِ ، وَما زِلْتُ أَسيرُ وَالنّيلَ ، أَي : مَعَ النّيلِ ، وَلَوْ تُرِكَتِ النّاقَةُ وَفَصيلَها لَرَضَعَها ، أَيْ : مَعَ فَصيلِها ، وَلَوْ خُلّيتَ وَالأَسَدَ لَأَكَلَكَ ، أَي : مَعَ الأَسَدِ ، وَكَيْفَ تَكونُ وَقَصْعَةً مِنْ ثَريدٍ ، أَي : مَعَ قَصْعَةٍ ، قالَ الشّاعِرُ(٧) :

---

٦٣ - البيتان من الطويل ، من قصيدة يذكر فيها مرض النّعمان . انظر الديوان : ١١٧ - ١١٨ ، وسيبويه : ١٨٥/١ ، والأصول : ٢٥١/١ ، والتبصرة : ٢٥٥/١- ٢٥٦ ، والأول في ابن يعيش : ٥٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٤٤/٢ .

اليفاع : المكان المرتفع من الأرض المشرف على ماحوله . الحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل والمعنى أن المكان لارتفاعه يُظَنُّ فيه راعي الإبل طائراً مُحَلِّقاً لصغره وارتفاعه . المقادة : الطاعة .

(١) في الأصل (بِقاع) وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٢) في الأصل و (ع) : (تَخالُ) وهو تصحيف ، لأنّه كان يجب فتح الياء من (راعي) أو اعتبارها ساكنة على أن في البيت ضرورة ، ولما كانت رواية الديوان وكل ما وقفت عليه من الكتب : (يُخالُ) كان حمل الأمر فيها على التصحيف أَوْلى من حمله على الضّرورة .   (٣) (قال) : ساقطة من (ع) .

(٤) في (مل) : (فعلت) وزاد بعد (فعلاً) : (وجاز أن يكون معطوفاً) .

(٥) في (مل) زيادة : (واستوى الماءُ والخشبةَ ، أَيْ : مَعَ الخشبة) .

(٦) الطيالة : جمع مفرده (طيلسان) وهو ضرب من الأكسية ، واللفظ فارسيّ معرّب . / اللسان : طلس / وانظر المعرب : ٢٧٥ .   (٧) البيت من شواهد سيبويه التي لم يُعْرَفْ قائلها ، وقد وَجَدْتُ أبا زيد ينسب عجز هذا البيت مع صدر آخر إلى شعبة بن قُمَيْرٍ .

٦٤ ـ فكونوا أَنْتُمُ وَبَني أَبيكُمْ   مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

أي : مَعْ بني أَبيكُمْ . فَلَمّا حَذَفَ (مَعَ) أقامَ الواوَ مَقامَها ، فَانْتَصَبَ ما بَعْدَها وَأَوْصَلَتِ الفِعْلَ الَّذي قَبْلَها إلى الاسْمِ الَّذي بَعْدَها ، لِأَنَّها قَوَّتْهُ فَأَوْصَلَتْهُ (*) إِلَيْهِ (١) " .

اعْلَمْ أَنَّ المَفْعولَ في هذا البابِ يَنْتَصِبُ بِالفِعْلِ الَّذي قَبْلَهُ بِتَوَسُّطِ الواوِ ، وَذلِكَ أَنَّ الفِعْلَ لازِمٌ لا يَعْمَلُ في مَفْعولٍ ، فَعَدّوهُ بِحَرْفِ الجَرِّ الَّذي هُوَ (مَعَ) ، لِأَنَّ (مَعَ) هِيَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَلِلْمُصاحَبَةِ بَيْنَهُما ، وَاشْتِراكِهِما في الفِعْلِ تَقولُ : جاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو ، بِمَعْنى أَنَّهُما اصْطَحَبا وَاشْتَرَكا في المَجيءِ ، فَما بَعْدَ (مَعَ) مَجْرورٌ في اللَّفْظِ ، وَهُوَ في المَعْنى مَرْفوعٌ بِالمَجيءِ . وَمَوْضِعُ (مَعَ) نَصْبٌ عَلى الظَّرْفِ بِالفِعْلِ المُقَدَّمِ ، إِلّا أَنَّ العَرَبَ تَوَسَّعَتْ فَحَذَفَتْ (مَعَ) وَأَقامَتِ الواوَ مَقامَها ، لِأَنَّ الواوَ لِلاشْتِراكِ ، كَما أَنَّ (مَعَ) لِلاشْتِراكِ ، فَوَصَلَ الفِعْلُ إِلى ما بَعْدَ الواوِ فَنَصَبَهُ . فَالواوُ هاهُنا مُجَرَّدَةٌ مِنَ العَطْفِ ، قائِمَةٌ مَقامَ (مَعَ) غَيْرُ عامِلَةٍ فيما بَعْدَها (٢) . وَلا يَصِحُّ المَفْعولُ في هذا البابِ حَتّى يَكونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفاعِلِ مُلابَسَةٌ ، لِأَنَّ قَوْلَنا : جاءَ البَرْدُ وَالطَّيالِسَةَ ، يُريدُ أَنَّهُما جاءا مَعاً ، وَلَيْسَ

---

٦٤ ـ البيت من الوافر . انظر سيبويه : ١٥٠/١ ، ومجالس ثعلب : ١٣٠/١ ، والأصول : ٢٥٤/١ ، والتبصرة : ٢٥٨/١ ، وابن يعيش : ٤٨/٢ ، والمساعد : ٥٤٤/١ ، والمقاصد : ١٠٢/٣ ، والهمع : ٢٢١/١ ، والأشموني : ١٣٩/٢ ، والتصريح : ٣٤٥/١ ، والصبان على الأشموني : ١٣٩/٢ . وصدره : في ابن يعيش : ٥٠/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٤٣/٢ ، والهمع : ٢٢٠/١ ، وعجزه مع صدر آخر وهو : (وَإِنّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنا) في النوادر : ٤١٤ . (*) في (ع) : (وأوصلته).

(١) في (مل) : (... أقام الواو مقامها وأوصل الفعل ... فأوصلته إِلَيْهِ فانتصب) .

(٢) هذا مذهب جمهور البصريّين في ناصب المفعول معه . وبين النحاة في ناصبه خلاف انظره في المساعد ١ / ٥٣٩ ـ ٥٤٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٩٥ .

وَلَيْسَ كَذلِكَ قَوْلُنا : جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، لِأَنَّ الثاني لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ 42
مُلابَسَةٌ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جاءَ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ / ، فَهذا (*) فَرْقُ ما بَيْنَ العَطْفِ [٦٠/ب]
وَالمَفْعولِ مَعَهُ . فلو قُلْتَ : جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ، لَمْ يَجُزْ حَتّى تَجْعَلَ الواوَ بِمَعْنى
(مَعَ) ، وَيَكونُ بَيْنَ الأَوَّلِ وَالثّاني مُلابَسَةٌ ، في مَذْهَبِ مَنْ يَقيسُ هذا البابَ(١) .

وَمِنْ هذا قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ فَأَجْمِعوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ ﴾ (٢) التَّقْديرُ - وَاللهُ أَعْلَمُ - أَجْمِعوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكائِكُمْ ، لِأَنَّكَ لا تَقولُ : أَجْمَعْتُ شُرَكائي ، وَإِنَّما تَقولُ : جَمَعْتُ (**) ، فَعُلِمَ أَنَّ المُرادَ بِهِ مَعَ شُرَكائِكُمْ . وَبَعْضُ النّاسِ يَقولُ مَعْناهُ : أَجْمِعوا أَمْرَكُمْ ، وَأَجْمِعوا شُرَكاءَكُمْ فَحَذَفَ الثّاني لِدَلالَةِ الأَوَّلِ عَلَيْهِ (٣) .

قالَ شَيْخُنا - رَحِمَهُ اللهُ - : وَهذا البابُ اخْتُلِفَ فيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقيسُ عَلَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لا يَتَجاوَزُ السَّماعَ فيهِ (٤) . وَهُوَ الصَّوابُ عِنْدي .

وهو (٥) خمسة

المُشَبَّهُ بِالمَفْعولِ

[وَهُوَ (٥) خَمْسَةُ أَضْرُبٍ : حالٌ ، وَتَمْييزٌ ، وَاسْتِثْناءٌ ، وَأَخْبارُ (كانَ) ، وَاسْمُ (إِنَّ) وَأَخَواتِهِما (٦) وَقَدْ مَضى ذِكْرُهُما (٧) .

(*) في (ع) : (وهذا) .

(١) ذهب الأخفش وأبو علي إلى جواز القياس في هذا الباب . انظر الرضي على الكافية : ١٩٨/١ .
(٢) يونس : (٧١) . (**) في (ع) : (أجمعت) وهو تحريف .
(٣) انظر البحر : ١٧٨/٥ ومابعدها ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٧/٢ وما بعدها . وانظر ما قاله الفراء في معاني القرآن : ٤٧٣/١ .
(٤) انظر الحاشية رقم (١) .
(٥) زيادة من (مل) . ليست في الأصل و (ع) .
(٦) في (مل) : (... وأخبار كان وأخواتها وأسماء إنّ وأخواتها ...)
(٧) (المشبه بالمفعول ... وقد مضى ذكرهما) : ساقط من (ع) .

بـــابُ الحـــالِ

قالَ: " الحالُ وَصْفُ هيْئَةِ الفاعِلِ أَوِ المَفْعولِ بِهِ . وَأَمّا لَفْظُها فَإِنَّها نَكِرَةٌ تَأْتي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ قَدْ تَمَّ الكَلامُ عَلَيْها، وَتِلْكَ النَّكِرَةُ هِيَ المَعْرِفَةُ في المَعْنى، نَحْوُ : جاءَ زَيْدٌ راكِباً، وَذَهَبَ عَمْرٌو مُسْرِعاً (١) . "

اعْلَمْ أَنَّ الحالَ مُعْتَبَرَةٌ بِجوازِ إِدْخالِ (كَيْفَ) عَلى الفِعْلِ وَالفاعِلِ، فَتَقولُ : كَيْفَ جاءَ زَيْدٌ فَيَكونُ الجَوابُ : راكِباً أَوْ ماشِياً، أَوْ غَيْرَ ذلِكَ. وَإِنَّما سُمِّيَتْ حالاً، لِأَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يَكونَ اسْمُ الفاعِلِ فيها إِلّا لِما أَتَتْ فيهِ، وَلا يَجوزُ أَنْ يَكونَ لِما مَضى وَانْقَطَعَ، وَلِما لَمْ يَقَعْ مِنَ الأَفْعالِ. وَالحالُ تُشْبِهُ الظَّرْفَ مِنْ حَيْثُ إِنَّها مَفْعولٌ فيهِ . وَتُشْبِهُ المَفْعولَ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّها واقِعَةٌ بَعْدَ فِعْلٍ وَفاعِلٍ، قَدْ تَمَّ (٢) الكَلامُ دونَها . وَتُشْبِهُ التَّمْييزَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الحالَ تَحْتَمِلُ وُجوهاً (٣)، فَإِذا أَرَدْتَ إِحْدى هَيْئاتِ ذي الحالِ ذَكَرْتَها، وَالتَّمْييزُ يَكونُ لِما يَحْتَمِلُ أَعْداداً فَتُبَيِّنُهُ بِأَحَدِها، وَأَيْضاً فَإِنَّ الحالَ نَكِرَةٌ كَما أَنَّ التَّمْييزَ نَكِرَةٌ . وَالفَرْقُ بَيْنَ الحالِ وَالتَّمْييزِ : أَنَّ الحالَ لا تَكونُ إِلّا مُشْتَقَّةً مِنْ فِعْلٍ . وَالتَّمْييزُ لا يَكونُ إِلّا اسْماً جامِداً . وَالحالُ يَحْسُنُ دُخولُ (في) / عَلَيْها (٤) . وَالتَّمْييزُ يَحْسُنُ دُخولُ (مِنْ) عَلَيْهِ. [٦١/ب] 43
فَإِذا رَأَيْتَ الحالَ بِاسْمٍ غَيْرِ مُشْتَقٍّ فَقَدِّرْ لَهُ مُشْتَقّاً، نَحْوُ قَوْلِكَ : هذا الثَّوْبُ خَزّاً، التَّقْديرُ : هذا الثَّوْبُ لَيِّناً .

وَإِذا قُلْتَ : عِنْدي خَمْسونَ ضارِباً، فَالتَّقْديرُ (٥) : رَجُلاً ضارِباً، أَوْ غُلاماً، أَوْ

---

(١) (نحو : جاء ... مسرعاً) : ليس في (ع) و (مل) . (٢) في الأصل (يَمَّ)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع) .
(٣) يريد أن هيئات صاحب الحال متعددة نحو (عابس، ضاحك، مسرور، مكتئب ...) فإذا عَيَّنْتَ إحداها انتفت أضدادها .
(٤) كذا في الأصل و (ع)، والصواب أنّ الحال لا يحسن دخول (في) عليها إلّا إذا قدرنا=

ما أَشْبَهَ ذلِكَ. وَالفَرْقُ بَيْنَ الحالِ وَالمَفعولِ بِهِ أَنَّ المَفعولَ يُضْمَرُ وَيُظْهَرُ. وَالحالُ لا يَجوزُ إِضْمارُها، لِأَنَّها لَوْ أُضْمِرَتْ لَتَعَرَّفَتْ، وَلا تَكونُ الحالُ مَعْرِفَةً. وَإِنَّما وَقَعَتِ الحالُ نَكِرَةً، لِأَنَّها زِيادَةٌ في الخَبَرِ وَفي الفائِدَةِ، وَالخَبَرُ في الأَصْلِ نَكِرَةٌ، وَلا يَكونُ ذو الحالِ إِلّا مَعْرِفَةً، لِأَنَّكَ تُخْبِرُ عَنْهُ بِالحالِ، وَالإِخْبارُ عَنِ النَّكِراتِ لا يُفيدُ.

وَالحالُ وَإِنْ كانَتْ صِفَةً مِنْ صِفاتِ الفاعِلِ. فَإِنَّهُ لا يُطْلَقُ عَلَيْها اسْمُ الصِّفَةِ. وَإِنَّما سُمِّيَتْ حالاً فِراراً مِنْ ذلِكَ، لِأَنَّ المَعْرِفَةَ لا توصَفُ بِالنَّكِرَةِ. وَالفَرْقُ بَيْنَ الحالِ وَبَيْنَ الصِّفَةِ: أَنَّ الصِّفَةَ تَفْرُقُ بَيْنَ اسْمَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ في اللَّفْظِ، وَالحالُ زِيادَةٌ في الخَبَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلاسْمِ مُشارِكٌ في لَفْظِهِ، أَلا تَرى أَنَّكَ تَقولُ: جاءَ الفَرَزْدَقُ ماشِياً. وَلَيْسَ آخَرُ اسْمُهُ الفَرَزْدَقُ، فَعُلِمَ أَنَّها زِيادَةُ خَبَرٍ، إِلّا أَنَّ هذِهِ النَّكِرَةَ هِيَ المَعْرِفَةُ في المَعْنى. وَلَمّا كانَتِ الصِّفَةُ تَتْبَعُ المَوْصوفَ في إِعْرابِهِ نَصَبوا الحالَ وَإِنْ كانَ ذو الحالِ مَرْفوعاً، لِيُعْلَمَ أَنَّها لَيْسَتْ بِصِفَةٍ في الحَقيقَةِ.

قالَ: « وَالعامِلُ في الحالِ عَلى ضَرْبَيْنِ: مُتَصَرِّفٌ، وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ.

فَإِذا كانَ العامِلُ مُتَصَرِّفاً جازَ تَقْديمُ الحالِ عَلَيْهِ (١)، تَقولُ: جاءَ زَيْدٌ راكِباً، وَجاءَ راكِباً زَيْدٌ، وَ راكِباً جاءَ زَيْدٌ، كُلُّ ذلِكَ جائِزٌ، لِأَنَّ (جاءَ) مُتَصَرِّفٌ. وَالتَّصَرُّفُ: هُوَ التَّنَقُّلُ في الأَزْمِنَةِ، تَقولُ: جاءَ يَجيءُ مَجيئاً فَهُوَ جاءٍ. وَكَذلِكَ: أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ مُسْرِعاً، وَأَقْبَلَ مُسْرِعاً مُحَمَّدٌ، وَمُسْرِعاً أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ، لِأَنَّ (أَقْبَلَ) مُتَصَرِّفٌ. »

= قولنا : جاء زيد ضاحكاً . جاء زيد في حال ضحكه .
(٥) في (ع) : (والتقدير) .

(١) في (مل) زيادة : (وتأخيرها) .

اعْلَمْ أَنَّ الحالَ مِنْ حَقِّها أَنْ تَكونَ بِجَنْبِ ذي الحالِ مُلاصِقَةً لَهُ، كما أَنَّ المَفْعولَ بِهِ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكونَ بَعْدَ الفاعِلِ، إِلّا أَنَّ الفِعْلَ لَمّا كانَ يَعْمَلُ مُقَدَّماً وَمُؤَخَّراً وَمُتَوَسِّطاً لِقُوَّتِهِ عَلى العَمَلِ قُدِّمَتِ الحالُ، وَالنِّيَّةُ / بِها [٦١/ب] 43 التَّأْخيرُ، كَما قَدَّموا المَفْعولَ بِهِ وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّأْخيرُ. هذا مَذْهَبُ البَصْرِيّينَ وَالكوفِيّونَ (١) لا يُقَدِّمونَ الحالَ في أَوَّلِ الكَلامِ، لِأَنَّ فيها ذِكْراً مِنَ الاسْمِ، فَإِنْ كانَتْ لِمَكْنِيٍّ (٢) جازَ تَقْديمُها عِنْدَهُمْ. وَالكِسائِيُّ يَقولُ (٣): هِيَ مَنْصوبَةٌ عَلى القَطْعِ وَمَعْنى القَطْعِ: أَنْ يَكونَ قَصْدَ النَّعْتِ فَلَمّا كانَ الأَوَّلُ مَعْرِفَةً، وَالثّاني نَكِرَةً انْقَطَعَ مِنْهُ وَخالَفَهُ.

قالَ: " فَإِنْ لَمْ يَكُنِ العامِلُ مُتَصَرِّفاً لَمْ يَجُزْ تَقْديمُ الحالِ عَلَيْهِ، تَقولُ: (٤) هذا زَيْدٌ قائِماً، فَتَنْصِبُ (قائِماً) عَلى الحالِ بِما في (هذا) مِنْ مَعْنى الفِعْلِ، لِأَنَّ (ها) لِلتَّنْبيهِ وَ(ذا) لِلْإِشارَةِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أُنَبِّهُ عَلَيْهِ قائِماً، وَأُشيرُ إِلَيْهِ قائِماً. وَلَوْ قُلْتَ: قائِماً هذا زَيْدٌ، لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّ (هذا) لا يَتَصَرَّفُ. (٥) "

اعْلَمْ أَنَّ العامِلَ في الحالِ إِذا كانَ غَيْرَ فِعْلٍ ضَعُفَ عَنِ العَمَلِ مُقَدَّماً وَمُؤَخَّراً، فَعَمِلَ في الحالِ مُؤَخَّرَةً، لِأَنَّ التَّأْخيرَ هُوَ الرُّتْبَةُ. وَإِنَّما ضَعُفَ

---

(١) انظر الإنصاف المسألة رقم (٣١): ٢٥٠/١ والتبيين: المسألة رقم (٦٢) ص ٣٢١ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٥/١ ـ ٢٠٦.

(٢) المكني في اصطلاح الكوفيّين يقابل المضمر في اصطلاح البصريّين.

(٣) انظر المصطلح النحوي: ١٧٠، نسب المؤلف ذلك إلى الفراء، ولم يذكر أن الفراء أخذه عن الكسائيّ.

(٤) في (مل) زيادة: (في غير المتصرف).

(٥) في (مل) زيادة: (قال جرير: هذا ابنُ عمي في دمشق خليفةً لَوْ شِئْتُ ساقَكُمُ إِليَّ قطينا فتنصب (خليفة) بـ (هذا) أو بالظرف). البيت من الكامل. من قصيدة يهجو بها الأخطل وتغلب. انظر ديوانه: ٤٧٧، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٢٧٦.

عَنِ العَمَلِ مُقَدَّماً ، لِأَنَّهُ [في] (١) مَعْنى الفِعْلِ ، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ . وهذا المَعْنى لا يَعْمَلُ مِثْلُهُ في المَفْعولِ ، وَإِنَّما عَمِلَ في الحالِ بِضَرْبٍ مِنَ المُشابَهَةِ ، أَلا تَرى أَنَّهُ إِذا خَلا الكَلامُ مِنْ مَعْنى الفِعْلِ لا يَجوزُ النَّصْبُ ، فَلا تَقولُ : زَيْدٌ أَخوكَ قائِماً إِلّا أَنْ تَجْعَلَ الأُخُوَّةَ مِنَ الصَّداقَةِ ، فَيَكونُ فيها مَعْنى الفِعْلِ ، فَيَجوزُ حينَئِذٍ ، أَلا تَرى أَنَّ الحُروفَ المُشابِهَةَ لِلْأَفعالِ لا تَعْمَلُ إِلّا عَلى التَّأْخيرِ ، وَلا تُقَدَّمُ أَخْبارُها عَلى أَسْمائِها ، كَما قُدِّمَ خَبَرُ (كانَ) وَأَخَواتِها ، وَما أَشْبَهَ ذلِكَ .

قالَ : " وَتَقولُ : زَيْدٌ في الدّارِ قائِماً ، فَتَنْصِبُ (قائِماً) عَلى الحالِ بِالظَّرْفِ . وَلَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ قائِماً في الدّارِ لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ لا يَتَصَرَّفُ ، وَتَقولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جالِساً ، وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ جالِساً بِزَيْدٍ ، وَالحالُ لِ (زَيْدٍ) لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ حالَ (٢) المَجْرورِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ . وَتَقولُ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ (٣) جالِسَةً ، وَلا يَجوزُ : مَرَرْتُ جالِسَةً بِهِنْدٍ ، لِأَنَّ حالَ المَجْرورِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ " .

اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ لَمّا كانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يَعْمَلْ في الحالِ ، إِلّا أَنْ تَكونَ مُؤَخَّرَةً ، فَلا تَقولُ : قائِماً في الدّارِ زَيْدٌ ، وَلا : زَيْدٌ قائِماً في الدّارِ . وَإِنَّما قَوْلُنا (في الدّارِ) فيهِ مَعْنى الفِعْلِ ، وَجازَ أَنْ يَرْفَعَ الضَّميرَ ، فَلِهذا جازَ أَنْ تَنْصِبَ الحالَ ، وَلَوْ رَفَعْتَ (قائِماً) لَكانَ خَبَرَ المُبْتَدَأِ . فَأَمّا (٤) قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جالِساً ، إِنْ جَعَلْتَ الحالَ مِنَ التّاءِ لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ المُرورَ يُنافي الجُلوسَ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ / راكِباً ، فَإِنْ جَعَلْتَ الحالَ مِنَ التّاءِ [٦٢/أ] 44

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، ساقطة من الأصل و (ع) .
(٢) في الأصل : (الحال) ، بإقحام الألف واللام ، والتصويب من (ع) .
(٣) في الأصل (بهد) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٤) في (ع) : (وأما) .

جازَ ، تَقدَّمتِ الحالُ أوْ (١) تأخَّرتْ ، لِأنَّ (مَرَرْتُ) فِعلٌ ، وإنْ جَعلْتَهُ لِ(زيدٍ) لَمْ يَجزْ أنْ تتقدَّمَ عَليْهِ ، لِأنَّ التّاءَ لا تَتصرَّفُ ، فلا يُتصرَّفُ في مَعْمولِها .

وَقَدْ تَكونُ الحالُ لِلْفاعِلِ ، وَقَدْ تكونُ لِلْمَفْعولِ . فإذا قُلْتَ : لقيتُ زَيْداً ضاحِكاً فالحالُ لِلْمَفْعولِ . وَإذا (٢) قُلْتَ : جاءَني زَيْدٌ ضاحِكاً فالحالُ لِلْفاعِلِ .

فَإذا كانَتِ الحالُ لِلْمَفْعولِ وَفي المَفْعولِ حَرْفُ جَرٍّ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ لِمكانِ حَرْفِ الجرِّ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ . [وَإنْ لَمْ يَكُنْ] فيهِ حَرْفُ جَرٍّ جازَ أَنْ [يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ] .

مَسْأَلَةٌ : إنْ قالَ قائِلٌ : قَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ الحالَ نَكِرَةٌ تَأْتي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ قَدْ تَمَّ الكَلامُ دونَها ، وَقَدْ جاءَتْ مَعارِفُ وَهِيَ أَحْوالٌ مِنْ ذلِكَ : أَرْسَلَها العِراكَ (٣) ،

---

(١) انظر ص١٦ الحاشية رقم (٢) . (٢) في (ع) : (فاذا) .

(٣) القول في سيبويه : ١٨٧/١ و ١٩٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٧ ، والأصول ١ /١٩٦ ، وابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠١ ، وأوضح المسالك : ٣٠٤/٢ ، والهمع : ٢٣٩/١ ، وشرح التصريح : ٣٧٣/١ ، والمخص : ٢٢٧/١٤ ، والمساعد : ٢/ ١١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٣٥/٢ ، واللسان (عرك) .

وجاء في شعر لبيد :

فأرسلها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يشفق على نَغَصِ الدِّخالِ

البيت في ديوانه : ١٠٨ .

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ١٨٧ ، والمقتضب : ٣/ ٢٣٧ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٢ ، وشرح التصريح : ١/ ٣٧٣ ، .

واللسان : (عرك) و (نغص) و (دخل) وفي الأخيرة برواية (فأوردها العراك ...) والإنصاف : ٢ / ٨٢٢ ، والخزانة : ٥٢٤/١ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٢١٩ . والضمير في (أرسلها) للإبل .

وَ جاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ (١) ، وَجاؤوا قَضَّهُمْ بِقَضيضِهِمْ (٢) ، وَرَجَعَ عَوْدُهُ عَلى بِدْئِهِ (٣) وَ طَلَبَهُ جَهْدَهُ (٤) ، وَأَشْباهُ ذلِكَ.

قيلَ لَهُ (٥) : أَمّا (العِراكَ) فَإِنَّهُ مَصْدَر : عارَكَ يُعارِكُ مُعارَكَةً وَعِراكاً إِذا زاحَمَ ، فَجَعَلَ (العِراكَ) في مَوْضِعِ الحالِ ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَذلِكَ شاذٌّ ، وَإِنَّما جازَ لِكَوْنِهِ مَصْدَراً . وَالعَرَبُ وَضَعَتِ المَصادِرَ المَعارِفَ مَوْضِعَ الحالِ ، فَمِنها ما هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالأَلِفِ وَاللّامِ ، وَمِنْها ماهُوَ مُضافٌ إِلى المَعارِفِ . فَما كانَ مُعَرَّفاً بِالأَلِفِ وَاللّامِ فَنَحْوُ (العِراكَ) قالَ (أَوْسٌ) (٦) :

---

(١) المثل في مجمع الأمثال : ٢ / ٢٧١ ، و فرائد الآل : ٢ / ٢٣٦، برواية (مررتُ بهم الجماء الغفير) وفي جمهرة الأمثال للعسكري : ١ / ٣١٦ برواية (جاؤوا جمّاً غفيراً) . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

وفي سيبويه : ١ / ١٨٨ ، ١٩٤ ، وابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، ٦٣ ، والرضي على الكافية : ١ / ٢٠٣ ، والهمع : ١ / ٢٣٩ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٧٣ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣٠٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٣٤ ، وفي المساعد : ١١/٢ برواية فرائد الآل .

والجماء : بيضة الرأس لاستوائها . والغفير : لأنها تغفر الرأس أي تغطيه ، والمراد به : الجماعة الكثيرة التي تغطي وجه الأرض لكثرة عددها .

(٢) المثل في مجمع الأمثال : ١ / ١٦١ ، وفرائد الآل : ١ / ١٣٦ ، وجمهرة الأمثال للعسكري : ١ / ٣١٥ ، والمستقصى : ٢ / ٤٧ ، وكتاب الأمثال لابن سلام : ١٣٣ ، والمزهر للسيوطي : ٢ / ٢٧٠ ، والرضي على الكافية : ١ / ٢٠٢ ، والمساعد : ١٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٣٥ ، وانظر سيبويه : ١ / ١٨٨ .

(٣) القول في سيبويه : ١ / ١٩٦ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٣ ، وشرح التصريح : ٣٧٣/١ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣٠٢ .

(٤) القول في سيبويه : (طلبتَهُ جهدَكَ) ١ / ١٨٧ ، وفي المقتضب : (فعل ذلك جهدَهُ وطاقتَهُ) ٣ / ٢٣٧ وفي شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٠١ (افعله جهدَكَ وطاقتَكَ) ، وانظر المخصص : ٤ / ٢٢٧ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٣ .

(٥) (له) : ليست في (ع) .

(٦) هو أوس بن حجر بن عَتّاب التميميّ ، شاعر تميم في الجاهلية ، تلمذ عليه زهير بن أبي سُلمى ، وكان مُغْرَماً بذكر النساء ، كثير الوصف لمكارم الأخلاق . انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء : ١ / ٩٧ ، والشعر والشعراء : ٢٠٢/١ ، والأغاني : ٧٠/١١ ، والخزانة : ٢٣٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ١١٦/١ .

٦٥ - فأوْرَدَها التَّقْريبَ والشَّدَّ مَنْهلا ... ...

أرادَ فأوْرَدَها تَقْريباً وَشَدّاً في مَعْنى مُقَرِّباً وشادّاً . وَمِثْلُ ذلِكَ : (١)

٦٦ - مَدَّتْ عَلَيْهِ المُلْكَ أطْنابَها كأْسٌ رَنَوْناةٌ وَطِرْفٌ طِمِرّْ

وَمَعْنى البَيْتِ أنَّهُ وَصَفَ مَلِكاً دائِمَ الشُّرْبِ فَقالَ : مَدَّتْ عَلَيْهِ - يَعْني عَلى المَلِكِ - كأْسٌ رَنَوْناةٌ أطْنابَها المُلْكَ (٢) ، يَعْني مُلْكاً (٣) ، فَجَعَلَ المُلْكَ في مَعْنى الحالِ ، وَتَقْديرُهُ في حالِ مُلْكَتِهِ . وَاللّهُ أعْلَمُ .

فَأمّا ما أُضيفَ فَقَوْلُهُمْ : طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وَطاقَتَكَ ، وَجَهْدي وَطاقَتي ؛ لِأنَّ مَعْناهُ مُجْتَهِداً فَأمّا الجَمّاءُ الغَفيرُ فَذَكَرَ (الخليلُ) (٤) : أنَّهُمْ أدْخَلوا فيهِ الألِفَ وَاللّامَ عَلى نِيَّةِ ما لَمْ يُدْخِلوا . وَقالَ (سيبَوَيْهِ) (٤) : انْتِصابُهُ كانْتِصابِ العِراكِ .

44

مَسْألَةٌ : فَإنْ قالَ قائِلٌ : فَقَدْ جاءَتِ الحالُ وَالكَلامُ مُفْتَقِرٌ/ إلَيْها نَحْوُ قَوْلِهِمْ: [٦٢/ب]

---

٦٥ - صدر بيت من الطويل ، عجزه : (قطاةٌ مُعيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطِفُ) .
وهو في ديوانه : ٦٩ ، والمخصص : ١٤ / ٢٢٧ .
التقريب : من القَرَب وهو طلب الماء ليلاً ، الشدّ : العدو . المنهل : الموضع الذي فيه المَشْرَب .

(١) هو ابن أحمر كما ذكر ابن الأنباري ، وصاحب اللسان (رنا) .

٦٦ - البيت من السريع . وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٩ ، والرواية فيه (بَنَتْ عَلَيْهِ المُلكَ ...) والمخصص : ١٧/ ١٦ ، واللسان : (رنا) ، (ملك) . الأطناب : الطوال من حبال الأخْبِيَةِ .
كأس رنوناة : دائمة على الشرب . الطِّرْف : الكريم العتيق من الخيل .
الطِّمِرّ : الفرس الجواد ، وقيل : المُشَمَّرُ الخَلْقُ ، وقيل : هو المُسْتَفِزُّ للوثب والعدو اللسان (طمر) .

(٢) (الملك) : ساقطة من (ع) .

(٣) في الأصل (مملكاً) وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٤) (٤) الكتاب : ١ / ١٨٨ .

(*)

أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَميرُ قائِماً (١) ، وَأَكْثَرُ شُرْبِي السَّويقَ مَلْتوتاً (٢) ، وَأَشْباهُ ذلِكَ . قيلَ لَهُ : إِنَّما افْتَقَرَتِ الجُمْلَةُ إِلى الحالِ ، لِأَنَّها سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ أَلا تَرى أَنَّ (أَكْثَرَ) : مُبْتَدَأٌ ، وَ (مَلْتوتاً) : سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ ، وَكَذلِكَ (أَخْطَبُ) : مُبْتَدَأٌ ، وَ (قائِماً) : سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ . وَاللّٰهُ أَعْلَمُ .

بـــابُ التَّمْييـــــزِ (٣)

قالَ : وَمَعْنى التَّمْييزِ : تَخْليصُ الأَجْناسِ بَعْضِها مِنْ بَعْضٍ . وَلَفْظُ التَّمْييزِ : اسْمٌ نَكِرَةٌ يَأْتي بَعْدَ الكَلامِ التّامِ يُرادُ بِهِ تَبْيينُ الجِنْسِ . وَأَكْثَرُ ما يَأْتي بَعْدَ الأَعْدادِ وَالمَقاديرِ . فَالأَعْدادُ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلى تِسْعَةٍ وَتِسْعينَ ، نَحْـــوُ قَوْلِكَ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وَاثْنا عَشَرَ غُلاماً ، وَثَلاثونَ جارِيَةً ، وَخَمْسونَ دِرْهَماً . وَأَمّا المَقاديرُ فَعَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ : مَمْسوحٌ ، وَمَكيلٌ ، وَمَوْزونٌ ، فَالمَمْسوحُ نَحْوُ قَوْلِكَ : ما في السَّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً ، وما في الثَّوْبِ مَصَرُّ دِرْهَمٍ نَسيجاً . وَالمَكيلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : عِنْدي قَفيزانِ بُرّاً ، وَجَريبانِ شَعيراً ، وَمَكّوكانِ دَقيقاً (٤) .

---

(١) القول في شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٧ ، والهمع : ١٠٦/١ ، والأشموني : ٢١٨/١ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل : ١٣١/١ ، والتصريح وحاشية الشيخ خالد عليه : ١٨٠ .

(٢) القول في شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٦ ، والهمع : ١٠٦/١ ، والتصريح : ١/ ١٨٠ ، ١٨١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٥٨/١ وفيها (كلّ شربي ...) .
والسويق : ضرب من الطعام تصنعه العرب من الحنطة أو الشعير مع السمن .
والسويق الملتوت : المبلول بالماء .

(٣) في الأصل : (المميز) ، وما أثبته من (ع) .

(٤) في اللسان : " القفيز : ... وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ... وقيل : هو مكيال تتواضع الناس عليه " / اللسان /قفز /
في اللسان : " الجريب من الطعام والأرض : مقدار معلوم " / اللسان / جرب /
في اللسان : " والمكوك : مكيال معروف لأهل العراق ... وهو صاع ونصف " / اللسان : مكك / .

(*) في (ع) : (ملقوتاً) ، وهو تحريف .

وَالمَوْزونُ نَحْوُ قَوْلِكَ : عِنْدي مَنَوانِ سَمْناً ، وَاشْتَرَيْتُ رِطْلَيْنِ زَيْتاً . "

اعْلَمْ أَنَّ التَّمْييزَ وَالتَّفْسيرَ وَالتَّبْيينَ بِمَعْنًى واحِدٍ ، وَلَفْظُ المُمَيِّزِ (١) لا يَكونُ إِلّا نَكِرَةً . وَهُوَ يُشْبِهُ الحالَ مِنْ وَجْهٍ ، وَذلِكَ أَنَّ الحالَ لا يَكونُ إِلّا لِإِرادَتِكَ إِحْدى هَيْئاتِ ذي الحالِ ، كَما أَنَّ التَّمْييزَ يَكونُ لِما يَحْتَمِلُ وُجوهاً فَتُبَيِّنُهُ بِأَحَدِها . وَالعامِلُ في التَّمْييزِ عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : فِعْلٌ ، وَالآخَرُ : مَعْنى الفِعْلِ . فَإِذا كانَ العامِلُ فيهِ فِعْلاً فَإِنَّ (المازنيَّ) وَ (أَبا العَبّاسِ) (٢) يُجيزانِ تَقْديمَ المَفْعولِ (٣) عَلى الفِعْلِ (٤) ، وَكانَ (سيبَوَيْهِ) لا يَرى ذلِكَ (٥) وَهُوَ قَوْلُ الكوفيّينَ (٦) . وَأَنْشَدَ مَنْ أَجازَ تَقْديمَ المَنْصوبِ (٧) :

٦٧ ـ أَتَهْجُرُ لَيْلى (٨) لِلْفِراقِ حَبيبَها ... وَما كانَ نَفْساً بِالفِراقِ تَطيبُ

---

(١) في (ع) التمييز) .   (٢) المقتضب ٣٦/٣ ـ ٣٧ .

(٣) كذا في الأصل(ع) والمراد بذلك التمييز ، ولعله سماه مفعولاً تَوسعاً، لأن التمييز من باب المشبه بالمفعول . أو لعله سايَرَ بذلك عبارة سيبويه انظر الكتاب : ١٠٥/١ .

(٤) في الأصل (الفاعل) ، وهو وَهْمٌ ، والتصويب من (ع) .

(٥) الكتاب ١٠٥/١ ، والتبصرة : ٣١٨/١ ـ ٣٢٠ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، وانظر مانقله الدكتور عبدالخالق عضيمة في حاشية المقتضب : ٣٦/٣ ـ ٣٧ من كتاب الانتصار لابن ولاد .

(٦) انظر التبيين المسألة رقم (٦٥) ص ٣٣٦ ، والإنصاف المسألة رقم (١٢٠) ج ٢ ص ٨٢٨ ، والمساعد : ٦٦/٢ ـ ٦٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٥/٢ ـ ٧٧٦

(٧) البيت للمخبل السعديّ ، وقيل لغيره ، انظر المقاصد النحوية .

٦٧ ـ البيت من الطويل . وهو من شواهد المبرد في المقتضب : ٣ / ٣٧ ، وانظر الجمل : ٢٤٦ ، والأصول : ١/ ٢٧١ ، والإيضاح : ٢٠٣/١ . والخصائص : ٣٨٤/٢ ، والتبصرة : ٣١٩/١ ، والمرتجل : ١٥٩ ، وابن يعيش : ٧٤/٢ ، والإنصاف : ٨٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٧٨ ، والمقاصد : ٣ / ٢٣٥ . واللسان : (حبب) . وصدره : في ابن يعيش : ٢ / ٧٣ . وعجزه : في الهمع : ١/ ٢٥٢ . ويروى : (وما كان نفسي بالفراق تطيب) انظر الخصائص : ٢ / ٣٨٤ ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٨) في (ع) : (سلمى) وهي موافقة لرواية الأصول والإيضاح والمرتجل .

فَقدَّمَ (نَفْساً) وَهُوَ تَمْييزٌ ، وَعلى هذا : شَحْماً تَفَقَّأَ زَيْدٌ ، وَنَفْساً طابَ زَيْدٌ (١)، وَأَشْباهُ ذلِكَ. وَهذا البابُ المَنصوبُ فيهِ هُوَ المَرْفوعُ في المَعْنى / فَالَّذي [٦٢/أ] 45 عَمِلَ فيهِ الفِعْلُ قَوْلُهُمْ : تَصَبَّبْتُ عَرَقاً ، وَامْتَلأَ الإِناءُ ماءً ، وَ طِبْتُ بِذلِكَ نَفْساً ، وَقَرِرْتُ (٢) بِهِ عَيْناً ، أَلا تَرى أَنَّ المُتَصَبِّبَ هُوَ العَرَقُ ، وَالَّذي مَلأَ الإِناءُ هُوَ الماءُ ، وَالَّذي طابَ هُوَ النَّفْسُ ، وَالَّذي قَرَّ هُوَ العَيْنُ ، وَالأَصْلُ فيهِ : ضاقَ ذَرْعُ زَيْدٍ ، وَطابَتْ نَفْسُ عَمْرٍو ، فَحَذَفَ المُضافَ تَوَسُّعاً ، وَأُقيمَ المُضافُ إِلَيْهِ مَقامَهُ فَارْتَفَعَ ، ثُمَّ أَرادوا أَنْ يَدُلّوا عَلى المَحْذوفِ فَأَعادوهُ [فَلَمّا أَعادوهُ] (٣) وَالأَوَّلُ مَرْفوعٌ نَصَبوهُ لِوُقوعِهِ بَعْدَ فِعْلٍ وَفاعِلٍ ، فَصارَ مُشَبَّهاً بِالمَفْعولِ.

وَأَمّا مَنْ لَمْ يُجِزْ تَقْديمَ المَنصوبِ فَاحْتَجَّ بِأَنَّ هذا المَنصوبَ هُوَ فاعِلٌ في الحَقيقَةِ فَإِذا (*) مُنِعَ الرَّفْعَ لَمْ يُمْنَعِ الرُّتْبَةَ ، لِأَنَّ رُتْبَةَ الفاعِلِ أَنْ يَكونَ بَعْدَ فِعْلِهِ.

وَإِذا كانَ العامِلُ في التَّمْييزِ الفِعْلُ فَإِنْ شِئْتَ وَحَّدْتَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ جَمَعْتَهُ تَقولُ : طِبْتُمْ بِذلِكَ نَفْساً ، وَإِنْ شِئْتَ : أَنْفُساً ، قالَ اللّهُ تَعالى :

﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾ (٤) وَلَوْ كانَ (أَنْفُساً) لَجازَ وَاللّهُ أَعْلَمُ. يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرينَ أَعْمالاً﴾ (٥) وَتَقولُ : هُوَ أَجْوَدُ النّاسِ عَبيداً وَدُوراً ، وَأَشْباهُ ذلِكَ. وَإِنَّما وُحِّدَ المُمَيِّزُ في أَكْثَرِ الأَحْوالِ ، لِأَنَّهُمْ طَلَبوا التَّخْفيفَ ، فَجاؤوا بِمُفْرَدٍ نَكِرَةٍ يَدُلُّ عَلى الجِنْسِ فَوَضَعوهُ مَوْضِعَ الجَمْعِ فَأَغْنى عَنْهُ. فَإِنْ قيلَ : فَهَلْ يَجوزُ أَنْ تَقولَ :

---

(١) في الأصل (زيداً) بالنصب ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع).
(٢) يصح في (قررت) فتح الراء وكسرها. (اللسان / قرر).
(٣) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل. (*) في (ع) : (وإذا).
(٤) النساء : (٤٠).
(٥) الكهف : (١٠٣).

عِنْدي عِشْرونَ دَراهِمَ ، أَوْ عِشْرونَ عَبيداً . قيلَ (١) : لا يَجوزُ ذلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذا قُلْتَ : عِشْرونَ ، فَقَدْ أَتَيْتَ (٢) عَلى العَدَدِ ، فَلَمْ تَحْتَجْ إِلّا إِلى ذِكْرِ ما يَدُلُّ عَلى الجِنْسِ . وَإِذا قُلْتَ هُوَ أَفْرَهُ النّاسِ عَبْداً ، جازَ أَنْ تَعْني عَبْداً واحِداً ، فَمِنْ ثَمَّ جازَ ذِكْرُ الجَماعَةِ .

فَأَمّا ما يَنْتَصِبُ (٣) بِمَعْنى الفِعْلِ فَهُوَ يَنْتَصِبُ بَعْدَ الأَعْدادِ ، وَذلِكَ أَنَّ العَدَدَ يُذْكَرُ بَعْدَهُ المَعْدودُ مِنَ الأَجْناسِ لِلتَّمْييزِ ، إِذْ كانَ العَدَدُ يَقَعُ عَلى جَميعِ 45 [٦٢/ب] المَعْدوداتِ فَاحْتاجَ إِلى ما يُفَسِّرُهُ . وَالعَدَدُ / عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : تَلْحَقُهُ نونٌ ، نَحْوُ : عِشْرونَ وَثَلاثونَ إِلى تِسْعينَ . وَالآخَرُ يَلْحَقُهُ تَنْوينٌ ، نَحْوُ : ثَلاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ إِلى تِسْعَةٍ . وَحُكْمُ هذا أَنْ يُضافَ إِلى الجُموعِ (*) فَالَّذي فيهِ نونٌ فَإِنَّكَ تَنْصِبُ ما بَعْدَهُ عَلى التَّمْييزِ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : وَلِمَ صارَ هذا العَدَدُ يَنْصِبُ ما يَقَعُ بَعْدَهُ ؟

قيلَ لَهُ : لِأَنَّ هذِهِ النّونَ أَشْبَهَتْ نونَ (ضارِبينَ) ، فَكَما تَقولُ : هؤُلاءِ ضارِبونَ زَيْداً ، فَتَنْصِبُ (زَيْداً) بِـ (ضارِبينَ) تَقولُ : هؤُلاءِ عِشْرونَ رَجُلاً فَتَنْصِبُ (رَجُلاً) بِعِشْرينَ . فَإِنْ قالَ : وَمِنْ أَيْنَ وَقَعَتِ المُشابَهَةُ بَيْنَ عِشْرينَ وَضارِبينَ ؟ قيلَ لَهُ : لَمّا كانَتِ (العِشْرونَ) تَقْتَضي نَوْعاً يُقَدَّرُ بِها ، وَ (ضارِبونَ) تَقْتَضي مَفْعولاً بَعْدَها اشْتَبَها (٤) ، (**) وَلِأَنَّكَ قَدْ تَحْذِفُ النّونَ مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما فَتَجُرُّ ما بَعْدَهُ بِالإِضافَةِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّكَ إِذا قُلْتَ : عِشْرونَ دِرْهَماً ، فَلَيْسَ الدِّرْهَمُ بِنَعْتٍ لِلْعِشْرينَ فَيَتْبَعُها في إِعْرابِها ، وَلا العِشْرونَ مُضافَةٌ

---

(١) في (ع) : (قيل له) .
(٢) في الأصل : (أثبت) بالثاء وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
(٣) في (ع) : (تَنْصَبُ) . (*) في (ع) : (المجموع) . (٤) في (ع) : (أَشْبَهَتْها) .
(**) الواو ساقطة من (ع) .

إِلَيْهِ فَيَنْجَرُّ بِالإِضافَةِ (١) وَلا الدِّرْهَمُ مَعْطوفاً على [العِشْرينَ] فَيَعْمَلُ فيهِ ما كانَ عامِلاً فيها ، فَعَمِلَتِ العِشْرونَ فيهِ على تَقديرِ : هذِهِ الدَّراهِمُ تُوازِنُ عِشْرينَ ، أَوْ تُماثِلُ عِشْرينَ ، أَوْ تُساوي عِشْرينَ ، ثُمَّ يُقامُ اسْمُ الفاعِلِ مَقامَ الفِعْلِ ، فَتَصيرُ مُقادِرَةً (٢) أَوْ مُماثِلَةً أَوْ مُوازِنَةً ، ثُمَّ يُحْذَفُ اسْمُ الفاعِلِ وَيُقامُ العِشْرونَ مَقامَهُ . فَأَمّا مافيهِ تَنْوينٌ فَهُوَ ما يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمامِ الاسْمِ وَهُوَ عَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ: مَمْسوحٌ ، وَمَكيلٌ ، وَمَوْزونٌ . فَالمَمْسوحُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: مافي ثَوْبِهِ مَصَرُّ دِرْهَمٍ نَسيجاً ، وما في السَّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ . وَالمَكيلُ : راقودٌ خَلّاً . وَالمَوْزونُ : مَنَوانِ سَمْناً . فَهذا جَميعُهُ تَنْصِبُ ما بَعْدَهُ ، كَما تَنْصِبُ ما بَعْدَ العِشْرينَ ، لِأَنَّ التَّنْوينَ وَالنّونَ بِمَثابَةٍ واحِدَةٍ . وَعَلى هذا المَذْهَبِ : لي مِثْلُهُ رَجُلاً ، لِأَنَّ (مِثْلَهُ) شائِعٌ في أَشْياءَ / كَما أَنَّ (الرّاقودَ) مِكْيالٌ لِكُلِّ شَيْءٍ يُكالُ . فَإِذا قُلْتَ : خَلّاً ، فَقَدْ بَيَّنْتَ هذا الجِنْسَ ، وَكَذلِكَ إِذا قُلْتَ : لي مِثْلُهُ رَجُلاً ، فَقَدْ بَيَّنْتَهُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَذلِكَ : لِلّهِ دَرُّهُ فارِساً ، وَأَكْرِمْ بِهِ عالِماً . 46 [٦٤/أ]

قالَ : « وَمِنَ المَنْصوبِ عَلى التَّمْييزِ قَوْلُكَ : طِبْتُ بِهِ نَفْساً ، وَضِقْتُ بِهِ ذَرْعاً ، وَعَلى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً ، وَهذا راقودٌ خَلّاً ، وَحَسْبُكَ بِهِ فارِساً وَلِلّهِ دَرُّكَ شُجاعاً . فَلا بُدَّ في جَميعِ التَّمْييزِ مِنْ مَعْنى (مِنْ) ، أَي : مِنْ شُجاعٍ ، وَمِنْ فارِسٍ ، وَنَحْوُ ذلِكَ . »

اعْلَمْ أَنَّ التَّمْييزَ هُوَ ما قَدَّرْتَ فيهِ (مِنْ) ، وَقَدْ مَضى ذلِكَ .

---

(١) في الأصل (الإضافة) بغير باء الجر ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٢) في (ع) : (مقاربة) .

كَما أَنَّ الحالَ ما يُقَدَّرُ فيها (في) (١) . وَإِنَّما احْتَجْتَ إلى تَقْديــرِ(مِنْ) في التَّمْييزِ ؛ لِيَكونَ فَرْقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحالِ ، ألا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : أَكْرِمْ بِهِ فارِساً ، وَحَسْبُكَ بِهِ خَطيباً ، جازَ أَنْ تَكونَ في هذِهِ الحالُ (٢) ، فَأَدْخَلْتَ(مِنْ) ؛ لِتَفَرُّقَ بَيْنَهُما ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّهُ تَمْييزٌ . قالَ (أَبو العَبّاسِ المُبَرِّدُ) (٣) : وَلِهذا لا تَقولُ : عِشْرونَ مِنْ دِرْهَمٍ (٤) ، وَلا : ثَلاثونَ مِــنْ رَجُلٍ ، وَلا : هُوَ أَفْرَهُ مِنْكَ مِنْ عَبْدٍ ، لَمّا كانَ لا يَحْسُنُ فيهِ الحالُ لَمْ يَقَعْ فيهِ إِشْكالٌ فَلَمْ يَحْتَجْ إلى تَقْديرِ (مِنْ) . وَعِنْدَ غَيْرِهِ (٥) : أَنَّهُ يَرُدُّهُ إلى الجَمْعِ بِالأَلِفِ وَاللّامِ ، فَيَكونُ التَّقْديرُ (٦) : عِشْرونَ مِنَ الدَّراهِمِ ، وَمِنَ الرِّجالِ ، فَلا يَتَغَيَّرُ مَعْنى (مِنْ).وَ [التَّمْييزُ لا] يَخْلو مِنْ أَنْ يَكونَ الفاصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُمَيَّزِ (٧) أَحَدُ خَمْسَةِ أَشْياءَ : [أَحَدُها : الفاعِلُ] ، نَحْوُ قَوْلِكَ : طِبْتُ بِهِ نَفْساً ، وَقَرَرْتُ بِهِ عَيْناً . وَالثّاني : النّونُ ، نَحْوُ عِشْرينَ ، وَثَلاثينَ ، وَأَشْباهِ ذلِكَ . الثّالِثُ : التَّنْوينُ في اللَّفْظِ ، نَحْوُ [قَوْلِكَ : هذا] (٨) راقودٌ خَلّاً ، وَمِائَةٌ دِرْهَماً وَأَشْباهِ ذلِكَ . الرّابِعُ : التَّنْوينُ في التَّقْديرِ ، نَحْوُ : خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً (٩) ؛ لأَنَّ التَّقْديرَ : خَمْسَةٌ وَعَشَرَةٌ .

---

(١) انظر ما سلف ص٢٠٤ الحاشية رقم (٤).
(٢) ضبطت (الحال) في الأصل و (ع) بالكسر ، والصواب بالرفع ؛ لأنها اسم(كان) مؤخراً وليست بدلاً من اسم الإشارة .
(٣) المقتضب : ٣ / ٣٣ ـ ٣٤ .
(٤) في (ع) : (دراهم) وهو تحريف .
(٥) انظر الكتاب ١/ ١٠٤ ، ١٠٥ . (٦) في (ع) : (تقديره) .
(٧) (المميز) ضبطت في الأصل بياء مشددة مكسورة وهو وَهْمٌ ، ولم تضبط الياء في (ع) . والصواب فتح الياء .
(٨) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .
(٩) في (ع) : (درهماً) .

الخامسُ: الإضافةُ ، وذلكَ أنَّ الإضافةَ فَصَلَتْ بَيْنَ المُميِّزِ والمُمَيَّزِ ، ولَوْلاها لَكانَ مَجْروراً بِالإضافةِ ، فَلَمّا أَضَفْتَ إلى غَيْرِ المُمَيِّزِ (١) خَرَجَ المُميِّزُ مَنْصوباً وعلى هذا فَقِسْ .

بـــابُ الاسْـــتِثْناءِ

قالَ : " ومَعْنى الاسْتِثْناءِ : أَنْ تُخرِجَ شَيْئاً مِمّا أَدْخَلْتَ فيهِ غَيْرَهُ ، أَوْ تُدْخِلَهُ فيما أَخْرَجْتَ مِنْهُ غَيْرَهُ . وَحَرْفُهُ المُسْتَولي عَلَيْهِ (إلّا) ، وتُشَبَّهُ بِهِ أَسْماءٌ ، وأَفْعالٌ ، / وَحُروفٌ .
46 [٦٤/ب]

فَالأَسْماءُ : (غَيْرُ) وَ (سُوى) ، والأَفْعالُ : (لَيْسَ) وَ (لا يَكونُ) وَ (عدا) وَ (حاشا) وَ (خلا) ، والحُروفُ : (حاشا) وَ (خَلا) . "

اعْلَمْ أَنَّ الاسْتِثْناءَ يُخْرِجُ مِنَ الكَلامِ ما لَوْلاهُ لَكانَ داخِلاً فيهِ ، وَيُدْخِلُ فيهِ ما لَوْلاهُ لَكانَ خارِجاً عَنْهُ ، لِأَنَّ الاسْتِثْناءَ مِنَ الإثْباتِ نَفْيٌ ، وَمِنَ النَّفْيِ إثْباتٌ ، ولِهذا لَوْ قالَ (٢) : لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةُ دراهِمَ إلا أَرْبَعَةً إلّا دِرْهَمَيْنِ لَكانَ عَلَيْهِ ثَمانيَةُ دراهِمَ .

والحَرْفُ المَوْضوعُ لِلاسْتِثْناءِ هُوَ (إلّا) وَما سِواهُ مُشَبَّهٌ بِهِ ، كَما أَنَّ [الأَصْلَ في] (٣) حُروفِ الشَّرْطِ هُوَ (إنْ) الخَفيفَةُ وَما سِواها مُشَبَّهٌ بِها .

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الاسْتِثْناءَ يَنْتَصِبُ تَشْبيهاً بِالمَفْعولِ بِهِ ، لِأَنَّهُ واقِعٌ بَعْدَ كَلامٍ تامٍّ ، كَما أَنَّ المَفْعولَ بِهِ واقِعٌ بَعْدَ كَلامٍ تامٍّ . والعامِلُ فيهِ الفِعْلُ المُتَقَدِّمُ

---

(١) في الأصل و (ع) ضبط (المُمَيَّز) بفتح الياء المشددة وهو خطأ ، والصحيح كسر الياء . وعبارة الشارح قلقة ، ولو قال (... أضفتَ المُمَيِّزَ إلى غَيْرِ المُمَيِّزِ ...) لكان أوضح .

(٢) في (ع) : (قالوا) .

(٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

وَ (إلّا) أَوْصَلَتِ الفِعْلَ وَقوّتْهُ على العَمَلِ ، كما أَنَّ الواوَ ، في قولِهِم : اسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ ، أَوْصَلَتِ الفِعْلَ وَقَوَّتْهُ على (*) العَمَلِ حَتّى نَصَبَ المَفْعولَ مَعَهُ .

فإذا اسْتَثْنَيْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ (إلّا) بِمَنْزِلَةِ (غَيْرِ) ، فانْصِبْ لا غَيْرَ ، تَقولُ : جاءَني (١) القَوْمُ إلّا زَيْداً ، قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ فَشَرِبوا مِنْهُ إلّا قَليلاً ﴾ (٢) . فَإِنْ جَعَلْتَ (إلّا) بِمَنْزِلَةِ (غَيْرِ) رَفَعْتَ ، تَقولُ : جاءَ القَوْمُ إلّا زَيْدٌ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ لَوْ كانَ فيهما آلِهَةٌ إلّا اللّهُ لَفَسَدَتا ﴾ (٣) . وَأَصْلُ (غَيْرِ) أَنْ تَكونَ صِفَةً ، لِأَنَّها خِلافُ (مِثْلٍ) فَحُمِلَتْ عَلَيْها .

وأَصْلُ (إلّا) أَنْ تَكونَ لِلاسْتِثْناءِ ، ثُمَّ تَدْخُلُ إِحْداهُما عَلى الأُخْرى . فَإِذا جَعَلْتَ (إلّا) صِفَةً أَجْرَيْتَ ما يَقَعُ بَعْدَها مَجْرى (غَيْرِ) في الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِّ ، تَقولُ : جاءَ القَوْمُ إلّا زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ إلّا زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ إلّا زَيْدٍ . فَإِذا (٤) جَعَلْتَ (غَيْراً) اسْتِثْناءً أَعْرَبْتَها بِإِعْرابِ الاسْمِ الواقِعِ بَعْدَ (إلّا) فَتَقولُ جاءَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَتَكونُ (غَيْرٌ) مَنْصوبَةً في الأَحْوالِ الثَّلاثِ (٥) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ (٦) إِنَّما تَدْخُلُ كُلٌّ (٧) واحِدَةٍ مِنْهُما عَلى الأُخْرى في المَوْضِعِ (٨) الَّذي يَصِحُّ فيهِ الاسْتِثْناءُ وَالصِّفَةُ . فَإِنْ [كانَ] (٩) المَوْضِعُ (١٠) لا يَصِحُّ فيهِ

(*) في (ع) : (إلى) ، وهو تحريف .

(١) في (ع) (جاء القوم) .
(٢) البقرة : (٢٤٩) .
(٣) الأنبياء : (٢٢) .
(٤) في (ع) : (واذا) .
(٥) في (ع) : (الثلاثة) .
(٦) (أنه) : ساقطة من (ع) .
(٧) في (ع) : (على كل ...) بإقحام (على) .
(٨) في الأصل (موضع) دون (أل) التعريف ، وهو خطأ . والتصويب من (ع) .
(٩) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .
(١٠) في الأصل : (الموضع الذى لا ...) بإقحام (الذي) .

الاسْتِثناءُ لَمْ تُجْعَلْ (غيرُ) بِمَنْزِلَةِ (إلّا) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْـرِكَ لا يَجوزُ أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إلّا زَيْدٍ ، وَلا (١) : جاءَني رَجُلٌ إلّا زَيْـدٌ ، تُريدُ : غَيْرَ زَيْدٍ على الوَصْفِ .

47 [٦٥/P] فَأَمّا (سِوى) فَهُوَ ظَرْفٌ ، وَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ ، وَهُوَ مَقْصورٌ وَمَمْدودٌ . فَإِنْ ضَمَمْتَ أَوَّلَهُ أَوْ كَسَرْتَهُ ، فَهُوَ مَقْصورٌ ، وَإِنْ (٢) فَتَحْتَ أَوَّلَهُ مَدَدْتَ ، فَقُلْتَ : جـاءَ القَوْمُ سَواءَ زَيْدٍ . وما بَعْدَهُ مَجْرورٌ بِالإضافَةِ إِلَيْهِ عَلى كُلِّ حالٍ .

وَأَمّا (لَيْسَ) وَ (لا يَكونُ) وَ (عَدا) وَ (خَلا) وَ (حاشا) فَإِنَّكَ إِذا جَعَلْتَ جَميعَها أَفْعالاً كانَ فيها ضَميرٌ مَرْفوعٌ ، فَإِنَّهُ فاعِلٌ ، وَذلِكَ الضَّميرُ لا يَظْهَرُ إلى اللَّفْظِ . وَكانَ مُوَحَّداً لا يُثَنّى وَلا يُجْمَعُ ، وَمُذَكَّراً لا يُؤَنَّثُ ، وَما بَعْدَهُ مِنَ المَنْصوبِ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَيَكْشِفُ عَنْ حالِهِ . وَإِنَّما كانَ كَذلِكَ ، لِأَنَّ هـذِهِ الأَفْعالَ لَمّا نابَتْ عَنِ الحُروفِ ، لَمْ تَتَصَرَّفْ ، كَما أَنَّ الحَرْفَ لا يَتَصَرَّفُ ، فَلَوْ (٣) ظَهَرَ ضَميرُها أَوْ ثُنِّيَ أَوْ جُمِعَ أَوْ أُنِّثَ (٤) لَكانَ ذلِكَ تَصَرُّفاً . فَتَقـولُ : جاءَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وَلا يَكونُ عَمْراً ، وَعَدا بَكْراً ، وَخَلا قاسِماً ، وَحاشا مُحَمَّداً ، قالَ الشّاعِرُ (٥) :

٦٨ ـ أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللّهَ باطِلُ ... ...

---

(١) (لا) : ساقطة من (ع) . (٢) من (ع) في الأصل (فإنّ) بالفاء .

(٣) في (ع) : (ولو) بالواو .

(٤) في الأصل (وجمع وأنث) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٥) هو لبيد بن ربيعة .

٦٨ ـ هذا صدر بيت من الطويل عجزه : (وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ) .
انظر ديوانه : ١٣٢ ، وابن يعيش : ٢ / ٧٨ ، والمغني : ٢١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٢٢ ، واللسان : (رجز) . وصدره في المغني : ١٤٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٧٩ ، والهمع : ١ / ٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ .

وَقَدْ يَكونُ (عَدا) وَ (خَلا) وَ (حاشا) حُروفَ جَرٍّ فَيَكونُ ما بَعْدَها مَجْروراً بِها ، تَقولُ (١) : جاءَ القَوْمُ عَدا زَيْدٍ ، وَخَلا عَمْرٍو ، وَحاشا أَبي [القاسِمِ] : قالَ الشّاعِرُ (٢) :

٦٩ - حاشا أَبي ثَوْبانَ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَلى المَلْحاةِ وَالشَّتْمِ

وَإِذا جَعَلْتَ (حاشا) فِعْلاً فَمُسْتَقْبَلُهُ (يُحاشي) ، قالَ (النّابِغَةُ) (٣) :

٧٠ - وَلا أَرى فاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ

وَهِيَ في قَوْلِهِ تَعالى : ﴿حاشا لِلّهِ﴾ (٤) فِعْلٌ ، لِامْتِناعِ أَنْ يَدْخُلَ حَرْفُ جَرٍّ عَلى حَرْفِ (٥) جَرٍّ . فَإِنْ تَدْخُلْ عَلى خَلا وَ عَدا وَ حاشا (ما) لَمْ يَكُنَّ إِلّا أَفْعالاً ، لِأَنَّ (ما) هاهُنا مَصْدَرِيَّةٌ تَتوصَّلُ بِالأَفْعالِ .

وَجَميعُ هذِهِ الأَفْعالِ وَالحُروفِ تَعْمَلُ عَمَلَ (إِلّا) فَتُخْرِجُ بَعْضَ الأَوَّلِ إِنْ كانَ الكَلامُ واجِباً أَوْ تُدْخِلُ شَيْئاً إِنْ كانَ الكَلامُ نَفْياً .

---

(١) في (ع) : (فتقول) . (٢) هو الجميح الأسدى .

٦٩ - البيت من الكامل . انظر المفضليات ٣٦٧ ، والأصول : ١ / ٣٥٢ ، والمحتسب : ١ / ٣٤١ ، والإنصاف : ١ / ٢٨٠ ، وابن يعيش : ٨٤/٢ ، ٨ / ٤٧ ، والمغني : ١٣١ ، واللسان : (حشا) والرواية فية : (حاشا أبي مروان ...) .
وصدره في الهمع : ١ / ٢٣٢ .
والبيت ملفق من بيتين هما : حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمة فَدْمِ
عمرو بن عبدالله إنّ به ضنّاً على الملحاة والشّتمِ
انظر المفضليات والأمير على المغني : ١١٠/١ ، وعلى رواية (حاشا أبا ...) لا شاهد فيه .
(٣) تقدمت ترجمته صـ ٤٦ .
٧٠ - البيت من البسيط . من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مما بلغه عنه . وهو في ديوانه : ٨٢ . انظر جمل الزجاجي : ٢٣٧ ، ومعاني الحروف : ١١٨ ، والتبصرة : ١ / ٣٨٥ ، والمرتجل : ١٨٩ ، والإنصاف : ٢٧٨/١ ، وابن يعيش : ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، والمغني : ١٣٠ ، والخزانة : ٢ / ٤٤ وعجزه في مجالس ثعلب : ٢ / ٤٣٦ وابن يعيش : ٨ / ٤٩ ، والهمع : ٢٣٣/١ ، واللسان : (حشا) .
(٤) يوسف : (٣١) و (٥١) . (٥) في الأصل (حروف) ، وما أثبته من (ع) .

قالَ : " فَإذا اسْتَثْنَيْتَ بِـ (إلّا) مِنْ موجِبٍ كانَ [ما] (١) بَعْدَها (٢) مَنْصوبًا علَى كُلِّ حالٍ ، تَقولُ : قامَ القَوْمُ إلّا زَيْداً ، وَرَأَيْتُهُمْ إلّا زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ إلّا زَيْداً . فَإنْ كانَ ما قَبْلَها غَيْرَ موجِبٍ أَبْدَلْتَ ما بَعْدَها مِنْهُ ، تَقولُ : ما قامَ أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ ، وما رَأَيْتُ أَحداً إلّا زَيْداً ، وما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلّا زَيْدٍ . وَيَجوزُ النَّصْبُ عَلى / أَصْلِ البابِ ، فَتَقولُ : ما قامَ أَحَدٌ إلّا زَيْداً . " 47 [٦٥/ب]

اعْلَمْ أَنّا قَدْ بَيَّنّا (٣) أَنَّ الاسْتِثْناءَ إذا كانَ مِنْ موجِبٍ ، وَكانَتْ (إلّا) غَيْرَ صِفَةٍ فَالنَّصْبُ لا غَيْرَ . فَأَمّا الاسْتِثْناءُ مِنَ المَنْفِيِّ ، فَلَكَ فيهِ وَجْهانِ أَحَدُهُما : أَنْ تَنْصِبَ تَشْبيهاً بِالواجِبِ ، وَذلِكَ أَنَّ الفِعْلَ مَعَ الفاعِلِ تَقَدَّما عَلى الاسْتِثْناءِ فَنَصَبْتَهُ (٤) بِهِما كَأَنَّكَ أَدْخَلْتَ حَرْفَ النَّفْيِ بَعْدَ اسْتِقْرارِ (٥) الكَلامِ . الثّاني (٦) : أَنْ تَرْفَعَهُ وَتَجْعَلَهُ بَدَلاً مِنَ الفاعِلِ ، قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلّا امْرَأَتُكَ﴾ (٧) قُرِئَ (امْرَأَتُكَ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ (٨) (٩) .

فَمَنْ نَصَبَ جَعَلَها مَنْصوبَةً عَلى تَمامِ الكَلامِ . وَمَنْ رَفَعَ جَعَلَها عَلى البَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ) . وَقيلَ في النَّصْبِ : إنَّهُ اسْتِثْناءٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾(١٠)

---

(١) زيادة من (ع) و (مل) ، ساقطة من الأصل .

(٢) في (ع) : (بعده) ، وهو تحريف .

(٣) في (ع) : (قَدَّمْنا) بدل (قَدْ بَيَّنّا) . (٤) في (ع) : (فَتَنْصِبُهُ) .

(٥) في الأصل : (الاستقرار) ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

(٦) في (ع) : (والثاني) بواو العطف. (٧) هود : ٨١ (٨) في (ع): (وبالرفع).

(٩) من السبعة قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلّا امْرَأَتُكَ) بِرَفْعِ التّاءِ ، وقرأ الباقون بنصبها . السبعة ٣٣٨ ، والتيسير : ١٢٥ .
وقرأ الثلاثة المكملون العشرة بالنصب انظر النشر: ٢٩٠/٢ ، والنجوم الزاهرة : ١٥٤

(١٠) هود : (٨١) .

قالَ: " فَإِنْ كانَ ما بَعْدَها لَيْسَ مِنْ جِنْسِ ما قَبْلَها فَالنَّصْبُ هُوَ البابُ عَلى كُلِّ حالٍ، تَقولُ: ما بِالدّارِ أَحَدٌ إِلّا وَتَداً، وَما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلّا حِماراً (١)، قال (النابغة) (٢):

٧١ - وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاً لا أُسائِلُها   أَعْيَتْ جَواباً وَما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلّا أَوارِيَّ لأْياً ما أُبَيِّنُها   وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلومَةِ الجَلَدِ

فَنَصَبَ (إِلّا أَوارِيَّ) لما ذَكَرْنا. وَقَدْ يَجوزُ البَدَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثّاني مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ، فَتَقولُ: ما بِالدّارِ أَحَدٌ إِلّا وَتَدٌ، وَذلِكَ في لُغَةِ بَني تَميمٍ(٣)، وَيُنْشِدونَ قَوْلَ النّابِغَةِ: (إِلّا أَوارِيُّ) بِالرَّفْعِ. " .

---

(١) في (مل) زيادة (قال الله سبحانه: ﴿وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تُجزى إلّا ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلى﴾ وَقالَ النابِغَةُ:

حَلَفْتُ يَميناً غَيْرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ   وَلا عِلْمَ إِلّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصاحِبِ

وقال أيضاً ...)

والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد سيبويه ٣٦٥/١، وانظر الخصائص ٢٢٨/٢ وديوانه ٣ وشرح التصريح ٢ / ٢٢٧ .

(٢) تقدمت ترجمته.

٧١ - البيتان من البسيط. من نفس القصيدة التي ذكرناها في الشاهد رقم (٧٠) وهما في ديوانه: ٧٦، وانظر سيبويه: ٣٦٤/١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٨٨/١، والمقتضب: ٤١٤/٤، والتبصرة: ٣٨١/١، والإنصاف: ٢٦٩/١، وابن يعيش: ٨٠/٢ .

والأول في ابن يعيش: ١٢/٨، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، ٤٦، والإنصاف: ١٧٠/١، ٦٣٧/٢ وشرح شواهد شرح الشافية: ٤٨١، والعيني: ٥٧٨/٤، والتصريح ٢٦٧/٢، والأشموني: ٢٨/٤ .

وصدره في أوضح المسالك: ٣٧٠/٤ . وعجزه في الهمع: ٢٢٣/١، ٢٢٥، ومعاني القرآن للفراء: ٤٨٠/١، والإيضاح: ٢١١/١ . والثاني في الخزانة: ١٢٥/٢ . وصدره في الهمع: ٢٢٣/١، ٢٢٥، ١٥٨/٢، والإيضاح: ٢١١/١، وعجزه في معاني القرآن للفراء: ٤٨٠/١ .

ويروى الأول: (وقفت فيها أصيلانا أسائلها   عَيَّتْ جواباً ...)

ورُوِيَ عجز الثاني عند الفراء: (إلّا أواريّ ما إِنْ لا أبينها): ٤٨٠/١ .

أصيلاً: أي وقت الأصيل وهو العشي. أعيت: عجزت. الأواريّ: جمع آريّة وهي المكان الذي تحبس به الخيل. لأياً ما أبنيها: أي لا أتبينها إلّا بعد لأيٍ. واللأي: الإبطاء. البطء. النُّؤْيُ: ما يحفر حول الخباء ليجتمع الماء فيه ولا يدخل الخباء. المظلومة: الأرض التي يحفر فيها لأول مرة. الجلد: الصلبة.

(٣) انظر الرضي على الكافية: ٢٢٨/١ .

اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الحِجازِ نَصْبُ الثّاني إذا كانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الأَوَّلِ(١) . وَيُسَمّونَهُ اسْتِثْناءً مُنْقَطِعاً . فَإذا نَصَبْتَ فَعِنْدَ البَصْرِيّينَ أَنَّ (إِلّا) بِمَنْزِلَةِ (لكِنَّ) ؛ لِأَنَّ (لكِنَّ) لِلاسْتِدْراكِ بَعْدَ النَّفْيِ ، فَشابَهَتْ (إِلّا) . وَالفَرْقُ بَيْنَ (إِلّا) وَبَيْنَ (لكِنَّ) أَنَّ (لكِنَّ) لا تَقَعُ بَعْدَ واجِبٍ إِلا لِتَرْكِ قِصَّةٍ إِلى قِصَّةٍ أُخْرى ، نَحْـوُ قَوْلِكَ : جاءَني زَيْدٌ لكِنَّ عَبْدَاللّهِ لَمْ يَحْضُرْ .

وَلَمّا كانَ مِنْهاجُ الاسْتِثْناءِ الصَّحيحِ غَيْرَ المُنْقَطِعِ قَدَّروا (إِلّا) في المُنْقَطِـــعِ بِ(لكِنَّ) ؛ لِأَنَّ تَقْديرَ الصَّحيحِ أَنْ يَكونَ جَميعُ الجِنْسِ يوهِمُ دُخولَهُ في الكَـلامِ فَتَأْتي بِ(إِلّا) ؛ لِتُخْرِجَ بَعْضاً مِنْ كُلٍّ وَلَيْسَ كَذلِكَ المُنْقَطِعُ ، فَقَدَّروا (إِلّا) بِـ (لكِنَّ) . وَعِنْدَ / الكوفِيّينَ أَنَّ (إِلّا) بِمَعْنى (سِوى) . وَقَوْلُهُ تَعالى : [٦٦/م] 48

﴿ فَلا صَريخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذونَ * إِلّا رَحْمَةً مِنّا ﴾ (٢) اسْتِثْناءٌ مُنْقَطِعٌ(٣) ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الصَّريخِ فَيَكونُ التَّقْديرُ : لكِنَّ رَحْمَةً . وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿ لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (٤) فَ (العاصِمُ) : الفاعِلُ ، وَ(مَنْ رَحِمَ) : لَيْسَ بِعاصِمٍ ، فَيَكونُ التَّقْديرُ - وَاللّهُ أَعْلَمُ - لكِنَّ مَنْ رَحِمَ يُعْصَمُ . وَتَميمٌ تَرْفَعُ ذلِكَ كُلَّهُ ، وَأَنْشَـدوا (٥) .

٧٢ - وَبَلْـدَةٍ لَيْسَ بِها أَنيسُ
إِلّا اليَعافيرُ وَإِلّا العيسُ

---

(١) انظر الرضي على الكافية ٢٢٨/١ .

(٢) يس : (٤٣) و (٤٤) (٣) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٧٢٤/٢ .

(٤) هود : (٤٣) . (٥) الرجز لجران العود ، وقيل للعجاج ولم أقف عليهما في ديوانه .

٧٢ - البيتان من مشطور الرجز ، وهما في ديوان جران العود : ٥٢ ، والرواية فيه : (بَسابساً لَيْسَ بِهِ أَنيسُ) وسيبويه : ١٣٣/١ ، ٣٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٨٨/١ ، ٤٧٩ ، ١٥/٢ ، ٢٧٣/٣ ، والمقتضب : ٤١٤/٤ ، والإنصاف : ٢٧١/١ ، وابن يعيش : ٨٠/٢ ، ٥٢/٨ ، وأوضح المسالك : ٢٦١/٢ ، والمساعد : ٣٣٧/١ ، والخزانة : ١٩٧/٤ ، والمقاصد : ١٠٧/٣ ، والهمع : ٢٢٥/١ ، ١٤٤/٢ . والأول في المقتضب : ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، وابن يعيش : =

فَيُشَبِّهونَهُ بِالعُقَلاءِ ، وَيَرْفَعونَهُ عَلى البَدَلِ .

قالَ : " فَإِنْ تَقَدَّمَ المُسْتَثْنى لَمْ يَكُنْ فيهِ إِلّا النَّصْبُ ، تَقولُ : ما قامَ إِلّا زَيْداً أَحَدٌ ، وَما مَرَرْتُ إِلّا زَيْداً بِأَحَدٍ ، قالَ (الكُمَيْتُ) (١) :

٧٣ ـ فَمالِيَ إِلّا آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ وَمالِيَ إِلّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ ".

اعْلَمْ أَنَّهُ إِذا تَقَدَّمَ المُسْتَثْنى لا يَجوزُ غَيْرُ النَّصْبِ ، لِأَنَّ الرَّفْعَ إِنَّما يَكونُ عَلى البَدَلِ ، وَالبَدَلُ لا يَجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلى المُبْدَلِ كَما لا تَتَقَدَّمُ الصِّفَةُ عَلى مَوْصوفِها ، فَإِذا بَطَلَ الرَّفْعُ فَلَيْسَ غَيْرُ (٢) النَّصْبِ ، وَتَقْديرُ البَيْتِ : فَمالي شيعَةٌ إِلّا آلَ أَحْمَدَ ، وَمالي مَشْعَبٌ إِلّا مَشْعَبَ (٣) الحَقِّ ، فَلَوْجاءَ عَلى هذا التَّقْديرِ لَجازَ (٤) في (مَشْعَبٍ) وَ (آلٍ) النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، فَلَمّا قَدَّمَ ذلِكَ ، وَبَطَلَ حُكْمُ البَدَلِ نَصَبَ لا غَيْرَ .

قالَ : " فَإِنْ فَرَّغْتَ العامِلَ قَبْلَ (إِلّا) عَمِلَ فيما بَعْدَها لا غَيْرَ ، تَقولُ : ما قامَ إِلّا زَيْدٌ ، وَما رَأَيْتُ إِلّا زَيْداً . فَتَرْفَعُهُ بِفِعْلِهِ ، وَتَنْصِبُهُ بِوُقوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ ."

١١٧/٢ ، ٥٢/٨ .

اليعافير : جمع يعفور وهو ولد الظبية أو البقرة الوحشية ، وقالوا أيضا اليعفور : هو تيس الظباء . العيس : جمع أعيس وهو البعير الذي تُخالِطُ بياضَهُ شُقْرَةٌ .

(١) هو الكميت بن زيد الأخنس الأسديّ ، كان مُتشيعاً لبني هاشم ، كوفيّاً عالماً بلغات العرب وأيامها . انظر ترجمته في : الشعراء والشعراء : ٥٨١/٢ ، والمؤتلف والمختلف : ٢٥٧ ، والأغاني : ١/١٧ ، ومقدمة ديوانه .

٧٣ ـ البيت من الطويل . انظر الروضة المختارة شرح القصائد الهاشميات : ٢٨ ، والمقتضب : ٣٩٨/٤ ، والكامل : ٩٠/٢ ، والجمل / ٢٣٨ ، والإنصاف ٣٥٥/١ ، وابن يعيش ٧٩/٢ ، واللسان : (شعب) . ويروى (... الحق مَذْهَبُ) انظره بهذه الرواية في الأغاني : ٢٧/١٧ ، وأوضح المسالك : ٢٦٦/٢ ، والعيني : ١١١/٣ ، والأشموني : ١٤٩/٢ . وصدره في مجالس ثعلب : ٤٩/١ .

(٢) في (ع) : (إِلّا) . (٣) من (ع) في الأصل (شعب) .

(٤) في (ع) : (جاز) دون اللام التي تقع في جواب (لو) جوازاً .

اعْلَمْ أَنَّ هذا مِنْ بابِ المَنْفيِّ ، وَلا يَجوزُ فيهِ غَيْرُ الرَّفْعِ ، لِأَنَّ الفِعْلَ بَقِيَ بِلا فاعِلٍ ، فَأَقَمْتَ المُسْتَثْنى مَقامَ الفاعِلِ ، فَرَفَعْتَهُ . فَإِذا قُلْتَ : ماقامَ إِلّا زَيْدٌ ، فالتَّقْديرُ : قامَ زَيْدٌ ، فَتَرْفَعُهُ عَلى كُلِّ حالٍ ، وَإِذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُ إِلّا زَيْداً كانَ التَّقْديرُ : رَأَيْتُ زَيْداً ، فَتَنْصِبُهُ(*) بِـ (رَأَيْتَ) وَعَلى هذا يَجْري ذلِكَ .

قالَ : " وَأَمّا (غَيْرُ) فَإِعْرابُها في نَفْسِها (١) إِعْرابُ الاسْمِ الواقِعِ بَعْدَ (إِلّا) . وَما بَعْدَها مَجْرورٌ بِإِضافَتِها إِلَيْهِ (٢) ، تَقولُ : قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ كَما تَقولُ : / إِلّا زيداً ، وَما قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، كَما تَقولُ : إِلّا زَيْدٌ ، وَما بِالدّارِ أَحَدٌ غَيْرَ وَتَدٍ ، كَما تَقولُ : إِلّا وَتَداً (٣) . " [٦٦/ب] 48

وَقَدْ مَضى ذِكْرُ ذلِكَ فَلا طائِلَ في إِعادَتِهِ .

قالَ : " وَأَمّا (سِوى) فَمَنْصوبَةٌ عَلى الظَّرْفِ ، وَما بَعْدَها مَجْرورٌ بِإِضافَتِها إِلَيْهِ تَقولُ ، قامَ القَوْمُ سِوى أَبيكَ ، وَما رَأَيْتُ أَحداً سِوى أَخيكَ .

وَأَمّا (لَيْسَ) وَ (لايَكونُ) وَ (عَدا) فَما بَعْدَهُنَّ مَنْصوبٌ أَبَداً ، تَقولُ : قامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وَانْطَلَقوا لا يَكونُ بَكْراً ، وَذَهَبوا عَدا جَعْفَراً .

وَأَمّا (خَلا) وَ (حاشا) فَيَكونانِ فِعْلَيْنِ فَيَنْصِبانِ وَيَكونانِ حَرْفَيْنِ فَيَجُرّانِ ، تَقولُ : قامَ القَوْمُ خَلا زَيْدٍ ، وَخَلا زَيْداً ، وَحاشا عَمْرٍو ، وَحاشا عَمْراً ، قالَ الشّاعِرُ :

٧٤ ـ حاشا أَبي ثَوْبانَ إِنَّ بِهِ ... ضَنّاً عَلى المَلْحاةِ وَالشَّتْمِ

(*) في (ع) : (تنصبه)

(١) (في نفسها) : ساقطة من (ع) . (٢) في (مل) زيادة : (على كل حال) .

(٣) في (مل) (غيرَ زيدٍ ... إلّا زيدًا) مع أن المحقق أشار في حاشيته إلى أنه في بعض النسخ (وتد) ، وعلق على ذلك بأنه الأولى ، لأن المثال للاستثناء المنقطع فلو أثبت ذلك في المتن وأشار إلى ما في الأصل وغيره في الحاشية لكان أفضل .

٧٤ ـ تقدم الشاهد برقم (٦٩) .

فَإِنْ قُلْتَ: ما خلا زَيْداً ، نَصَبْتَ مَعَ (ما) لا غَيْرَ، قالَ الشّاعِرُ :

٧٥ ـ أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللّهَ باطِلُ وَكُلُّ نعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ "

اعْلَمْ أَنَّ بيانَ هذِهِ الجُمْلَةِ قَدْ مَضى . وَقَدْ مضى أَيْضاً أَنَّ (عَدا) يَكونُ حَرْفاً وَابْنُ جِنّيٍّ [لَمْ] (١) يَذْكُرْ ذلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ (٢) ، وَقَدْ أَتَيْنا عَلَيْهِ . وَمَنْ جَعلَ (حاشا) فِعْلاً (٣) كانَ مَأْخوذاً مِنَ (الحَشا) : وَهُوَالناحِيَةُ نَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ (٥) :

٧٦ـ يَقولُ الّذي أَمْس إلى الحَزْنِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الحَشا صارَ الخَليطُ المُبايِنُ

وَقَوْلُهُ تَعالى ﴿حاشا لِلّهِ﴾ (٦) أَيْ هُوَ في ناحِيَةٍ مِنْ هذا القَـــوْلِ بَعيدٌ عَنْهُ .

---

٧٥ ـ تقدم الشاهد برقم (٦٨) .

(١) زيادة من (ع) . ساقطة من الأصل .

(٢) لم يحفظ سيبويه في (عدا) غير الفعلية ، الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، وتبعه ابن جنّيّ فلم يذكر أنها تكون حرفاً . وحفظ الأخفش حرفيتها ، وهو ثابت بالنقل عن العرب . انظر المساعد ٦ / ٥٨٤ ـ ٥٨٥ .

(٣) ولم يحفظ سيبويه النصب بعد (حاشا) ، الكتاب ١ / ٣٧٧ ، وأجاز ذلك الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج ، وحُكِيَ بالنقل الصحيح عن العرب . انظر المساعد : ١ / ٥٨٥ .

(٥) هو المعطل الهذلي . أو مالك بن خالد .

٧٦ـ البيت من الطويل .

انظر ديوان الهذليين : ٤٥/٣ وشرحه : ٤٤٦/١ ، والرواية فيه : (... أمسى الى الحِرْزِ أهله) ، ومعاني الحروف للرماني : ١١٨ ، والإيضاح : ٧٧/٢ ، وشرح الأشموني : ١٦٩/٢ ، واللسان : (حشا) .

وعجزه في ابن يعيش : ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ .

الخليط : الذين يخالطون في الدار . المباين : المفارق .

(٦) يوسف : (٣١) ، (٥١) .

[بابُ] (١) مَعْرِفَةِ الأَسْماءِ المَجْرورَةِ

وَهِيَ ضَرْبانِ : مَجْرورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَمَجْرورٌ بِالإِضافَةِ (٢) .

بابُ حُروفِ الجَرِّ

قالَ : " وَهِيَ : (مِنْ) وَ (إِلى) وَ (في) وَ (عَنْ) وَ (عَلى) وَ (رُبَّ) ، وَالباءُ وَاللّامُ وَالكافُ الزّوائِدُ ، وَالواوُ وَالتّاءُ وَيُذْكَرانِ في القَسَمِ وَ (حاشا) وَ (خَلا) وَقَدْ مَضى ذِكْرُهُما ، وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) وَلَهُما بابٌ ، وَ (حَتّى) وَلَها بابٌ . فَهذِهِ الحُروفُ تَجُرُّ ما يَتَّصِلُ بِها وَيُضافُ إِلَيْها (٣) ، تَقولُ : عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وَنَظَرْتُ إِلى عَمْرٍو ، وَرَغِبْتُ في مُحَمَّدٍ (٤) ، وَانْصَرَفْتُ عَنْ جَعْفَرٍ ، وَزَيْدٌ عَلى الفَرَسِ ، وَرُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ ، وَمَرَرْتُ بِسَعيدٍ ، وَالمالُ لِقاسِمٍ / ، وَأَنْتَ كَعَمْرٍو . وَمَعانيها مُخْتَلِفَةٌ . " 49 [٦٧/أ]

اعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الحُروفَ لَمّا اخْتَصَّتْ بِدُخولِها عَلى الأَسْماءِ وَجَبَ أَنْ تُؤَثِّرَ فيها عَمَلاً ، لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ اخْتَصَّ بِدُخولِهِ عَلى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَثَّرَ فيهِ عَمَلاً ، أَلا تَرى أَنَّ حُروفَ الجَزْمِ لَمّا اخْتَصَّتْ بِالأَفْعالِ أَثَّرَتْ فيها الجَزْمَ الَّذي هُوَ مُخْتَصٌّ بِالأَفْعالِ ، فَكَذلِكَ هذِهِ الحُروفُ (٥) أَثَّرَتِ الجَرَّ الَّذي هُوَ مِنْ خَصائِصِ الأَسْماءِ .

وَقَدْ مَضى أَنَّ حُروفَ الجَرِّ مَوْضوعَةٌ لِاتِّصالِ جُمْلَةٍ بِجُمْلَةٍ ، أَوْ فِعْلٍ بِاسْمٍ ، أَوْ اسْمٍ بِاسْمٍ آخَرَ ، فَلا يَكونُ حَرْفُ الجَرِّ أَبَداً إِلّا مُتَعَلِّقاً بِما قَبْلَهُ ،

---

(١) زيادة من (مل) . (٢) (باب معرفة ... بالإضافة) : ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) و (مل) : (ما تَتَّصِلُ بِهِ وَتُضافُ إِلَيْهِ) . (٤) في (مل) : (أبي محمد) .

(٥) في الأصل : (الحرف) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

إمّا ظاهِراً وإمّا مُضمَراً ، ولا (١) يَتعلَّقُ إلّا بِفِعْلٍ أَوْ باسْمٍ مُشْتَقٍ مِنْ فِعلٍ كَقولِنا : باسْمِ اللّهِ ، تَقْديرُهُ : ابْتَدأْتُ باسْمِ اللّهِ ، وأَشْباهُ ذلِكَ . وقَدْ مَضى أَيْضاً أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لا يَتَعدّى فَلَكَ أَنْ تُعَدِّيَهُ بِأَحَدِ ثَلاثَةِ أَشْياءَ : الهَمْزَةِ وَتَضْعيفِ العَيْنِ ، وَحَرْفٍ مِنْ حُروفِ الجَرِّ . فالهَمْزَةُ وَ تَضْعيفُ العَيْنِ يَصيرانِ كأَنَّهُما مِنْ نَفْسِ الفِعْلِ ، لأَنَّكَ إذا قُلْتَ : أَقعَدْتُ زَيْداً ، وَخَرَّجْتُ عَمْراً ، فإنَّما نَقَلْتَ بِهِما الفِعْلَ مِنَ اللُّزومِ إلى التَّعدي ، فَمَنْزِلَةُ حَرْفِ الجَرِّ مَنْزِلَتُهُما فَيُقَدَّرُ تَقْديرَ جُزْءٍ مِنَ الفِعْلِ ، وإنْ كانَ عَمَلُهُ لا يَتَغَيَّرُ عَنِ الجَرِّ . وَيَكونُ مَوْضِعُ الجارِ مَعَ المَجْرورِ نَصْباً بِأَنَّهُ مَفعولٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ كانَ فَضْلَةً على الفِعْلِ والفاعِلِ ، وإنْ جازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ مَفْعولٍ أَوَّلٍ وثانٍ وَثالِثٍ وَغَيْرِ ذلِكَ . وَقَدْ تُزادُ (٢) حُروفُ الجَرِّ مَعَ المَفْعولِ الصَّحيحِ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى :

﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللّهَ يَرى﴾ (٣) ، وَقَوْلُ الشّاعِرِ (٤) :

٧٧ ـ ... ... لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

إنَّما هُوَ يَقْرَأْنَ السُّوَرَ ، فزادَ الباءَ .

---

(١) في (ع) : (أولا) ، وهو تحريف . (٢) في (ع) : (يزاد حرف) .

(٣) العلق : (١٤) (٤) الراعي أو القتال الكلابي انظر الخزانة .

٧٧ ـ جزء من عجز بيت من البسيط ، وتمام البيت :

(هُنَّ الحَرائِرُ لا رَباتُ أَخْمِرَةٍ سودُ المَحاجِرِ ...) . وهو في ديوان الراعي : ١٢٢ ، وديوان القتال : ٥٣ ، وانظر مجالس ثعلب : ٣٠١/١ ، والمخصص : ١٤ / ٧٠ ، ومعجم البلدان : (الحرة) ، (الرجلاء) ، (فحلين) ، واللسان : (سور) ، و الخزانة : ٦٦٧/٣ ، ٦٦٨ .

وصدره في المغني : ١١٥ ، ٧٥١ .

وعجزه في المرتجل : ٢٣٠ ، والمغني : ٢٧ .

وَهذهِ الحُروفُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُما : حُروفٌ تَنْفَرِدُ بِالحَرْفيّةِ (*) ، فَلا تَكونُ غَيْرَ حُروفٍ ، وَهِيَ عَلى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَعْمَلُ الجَرَّ ، وَلا يَعْمَلُ غَيْرَهُ . وَضَرْبٌ يَعْمَلُ الجَرَّ وَغَيْرَ الجَرِّ . فَأَمّا الّذي يَعْمَلُ الجَرَّ دونَ غَيْرِهِ فَهُوَ سِتّةُ أَحْرُفٍ (١) : (مِنْ) و (إِلى) و (في) 49
[٦٧/ب] وَالباءُ ، وَاللّامُ وَ (رُبَّ) ، فَهَذهِ السِّتّةُ لا يَكونُ ما بَعْدَها أَبَداً / إلّا مَجْروراً (٢) ، إِمّا جَرّاً ظاهِراً أَوْ مُقَدّراً . فَأَمّا (حَتّى) فَلا تَكونُ إِلّا حَرْفاً وَقَدْ يَخْتَلِفُ ما يَقَعُ بَعْدَها ، وَتُذْكَرُ في بابِها . وَكَذلِكَ الواوُ وَالتاءُ في القَسَمِ حَرْفانِ يَجُرّانِ ، وَلا يَجُرّانِ في غَيْرِهِ .

قال : « فَمَعْنى (مِنْ) الابْتِداءُ ، تَقولُ : سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ (٣) ، أَي : ابْتَدَأْتُ السَّيْرَ مِنَ البَصْرَةِ . وَتَكونُ تَبْعيضاً كَقَوْلِكَ : أَخَذْتُ مِنَ المالِ ، أَيْ : بَعْضَهُ ، وَشَرِبْتُ مِنَ الماءِ ، أَيْ : بَعْضَهُ . وَتَكونُ زائِدَةً دُخولُها كَخُروجِها ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ (٤) ، وَما رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ ، أَيْ : أَحَداً . »

اعْلَمْ أَنَّ (مِنْ) إذا كانَتْ لِلابْتِداءِ فَإِنّما تَكونُ في الأَماكِنِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : خَرَجْتُ مِنَ الكوفَةِ إِلى البَصْرَةِ ، فَابْتِداءُ خُروجِكَ مِنَ الكوفَةِ . وَقَدْ يَجوزُ أَنْ تَكونَ الكوفَةُ داخِلَةً في الابْتِداءِ ، وَقَدْ يَجوزُ أَلّا تَكونَ ، وَهِيَ مَوْقوفَةٌ عَلى الدَّليلِ ، وَلا خِلافَ أَنَّ ما قَبْلَ الكوفَةِ لَيْسَ بِداخِلٍ في الابْتِداءِ . وَتَكونُ لِلتَّبْعيضِ كَقَوْلِكَ : أَخَذْتُ مِنَ المالِ ، أَيْ : بَعْضَهُ هذا مَذْهَبُ (سيبَوَيْهِ) (٥) . وَقالَ (أَبو العَبّاسِ المُبَرِّدُ) (٦) : وَلَيْسَ هُوَ عِنْدي كَما

(*) في (ع) : (ولا) .

(١) (فهو ستة أحرف) : ليست في (ع) .

(٢) في (ع) : (ما بعده إلّا مجروراً) .

(٣) في (مل) زيادة : (إلى بغداد) .

(٤) في (مل) : (أي : ما جاءني أحد) .

(٥) انظر الكتاب : ٢ / ٣٠٧ . (٦) انظر المقتضب : ٤٤/١ ، ١٣٦/٤ ـ ١٣٧ .

قالَ (سيبَوَيْهِ) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ (١) : أَخَذْتُ مِنْ مالِهِ ، إِنَّما (٢) جَعَلَ (مالَهُ) ابْتِداءَ غايَةِ ما أَخَذَ ، وَكَذلِكَ : أَخَذْتُ مِنْهُ دِرْهَماً ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ حَديثاً ، أَيْ : هُوَ أَوَّلُ الحَديثِ ، وَأَوَّلُ مَخْرَجِ الدِّرْهَمِ . قالَ (٣) : وَقَوْلُكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، إِنَّما ابْتَدَأْتَ في إِعْطائِهِ الفَضْلَ مِنْ حَيْثُ عَرَفْتَ فَضْلَ عَمْرٍو ، فَابْتِداءُ تَقْديمِهِ مِنْ هذا المَوْضِعِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ (مِنْ) (٤) ابْتِداءِ الغايَةِ ، فَتَكونُ عِنْدَ (أَبي العَبّاسِ) لِا بْتِداءِ الغايَةِ ، وَدَلالَتُها عَلى التَّبْعيضِ عِنْدَهُ مِنْ حَيْثُ ما هِيَ انْتِهاءٌ هذا مَذْهَبُهُ فَاعْرِفْهُ .

وَعِنْدَ (سيبَوَيْهِ) أَنَّها تَكونُ لِلتَّبْعيضِ في هذا مُجَرَّدَةً عَنِ الابْتِداءِ .

وَتَكونُ (مِنْ) أَيْضاً لِتَبْيينِ الجِنْسِ ، نَحْو قَوْلِهِ تَعالى :

﴿ فَاجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ ﴾ (٥) فَقَوْلُهُ تَعالى (الرِّجْسَ) يَعُمُّ الأَوْثانَ وَغَيْرَها ، فَلَمّا قالَ : ﴿ مِنَ الأَوْثانِ ﴾ بَيَّنَ الجِنْسَ المَقْصودَ بِالاجْتِنابِ وَكَذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنوا وَعَمِلوا الصّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً ﴾ ؛ (٦) أَيْ : مِنْ هؤُلاءِ الَّذينَ آمَنوا .

50 [٦٨/م] / وَتَدْخُلُ (مِنْ) مُؤَكِّدَةً لِلنَّفْيِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ . وَإِنَّما حَسُنَ دُخولُها ، لِأَنَّ المَوْضِعَ يَدُلُّ عَلى الجَمْعِ ، لِأَنَّ (أَحَداً) (٧) نَكِرَةٌ يَعُمُّ ، وَكَذلِكَ إِذا قُلْتَ : ما جاءَني مِنْ رَجُلٍ ، فَالتَّقْديرُ : لَمْ يَأْتِ بَعْضُ الرِّجالِ .
وَعَلى ذلِكَ فَقِسْ .

---

(١) في (ع) : (قولك) .
(٢) من (ع) . في الأصل : (إما) وهو تحريف .
(٣) انظر المقتضب ١/ ٤٤ .
(٤) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل ~~في (ع) : (من عن ابتداء ...) بإقحام (عن)~~ .
(٥) الحج : (٣٠) .
(٦) الفتح : (٢٩) .
(٧) في (ع) : (لأن من نكرة) وهو وَهْمٌ من الناسخ .

قالَ : " وَمَعْنى (إِلى) الانْتِهاءُ ، تَقولُ : خَرَجْتُ مِنَ الكوفَةِ إِلى بَغْدادَ ، أَيْ : انْتَهَيْتُ إِلى بَغْدادَ . (١) "

اعْلَمْ أَنَّ ما بَعْدَ (إِلى) قَدْ يَجوزُ أَنْ يَدْخُلَ في الغايَةِ ، وَقَدْ لا يَدْخُلُ ، وَهُوَ مَوْقوفٌ عَلى الدَّليلِ ، كَما ذَكَرْنا في (مِنْ) فَإِذا قُلْتَ : لا أُكَلِّمُ فُلاناً إِلى قُدومِ فُلانٍ ، فَقُدومُهُ داخِلٌ في الغايَةِ . وَكَذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى :

﴿ ثُمَّ أَتِمّوا الصِّيامَ إِلى اللَّيْلِ ﴾ (٢) فَلا بُدَّ مِنْ دُخولِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ الإِفْطارِ . وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿ فَاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى المَرافِقِ ﴾ (٣) مِنْهُمْ (٤) مَنْ يَقولُ : إِنَّ المَرافِقَ داخِلَةٌ في الغُسْلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ : لا تَدْخُلُ (٥) وَهِيَ بِحَسَبِ الدَّليلِ . وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّها إِلى البَيْتِ العَتيقِ ﴾ (٦) وَ (٧) البَيْتُ غَيْرُ داخِلٍ في الغايَةِ . فَقَدْ وَضَحَ ما ذَكَرْتُهُ مِنْ كَوْنِ ما بَعْدَ (إِلى) مَوْقوفاً عَلى الدَّليلِ .

قالَ : " وَمَعْنى (في) : الوِعاءُ وَالظَّرْفِيَّةُ ، تَقولُ : زَيْدٌ في الدّارِ ، وَالمالُ في الكيسِ . وَمَعْنى (عَنْ) : المُجاوَزَةُ (٨) ، تَقولُ : انْصَرَفْتُ عَنْ زَيْدٍ ، أَيْ : جاوَزْتُهُ إِلى غَيْرِهِ . وَمَعْنى (عَلى) : الاسْتِعْلاءُ ، تَقولُ : زَيْدٌ عَلى الفَرَسِ ، أَيْ قَدْ رَكِبَهُ وَعَلاهُ . وَمَعْنى (رُبَّ) : التَّقْليلُ ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالنَّكِراتِ (٩) دونَ المَعارِفِ (١٠) ، تَقولُ : رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُهُ (١١) ، أَيْ : ذلِكَ قَليلٌ . وَضِدُّها (كَمْ) تَقولُ : كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ ، أَيْ : ذلِكَ كَثيرٌ . "

---

(١) في (مل) : (أَيْ ابتدأت السير من الكوفة وانتهيت إلى بغداد) .

(٢) البقرة : (١٨٧) . (٣) المائدة : (٦) .

(٤) في الأصل (ومنهم) بإقحام الواو ، وما أثبته من (ع) .

(٥) انظر المحصول في علم أصول الفقه : ١/٥٣٠ ، وأصول السرخسي : ١/٢٢٠ ، والقواعد لابن رجب : ١/١٠ ، وشرح تنقيح الفصول :١٠٢ ، والوسيط في أصول فقه الحنفية : ٥٤ .

(٦) الحج : (٣٣) . (٧) الواو ليست في (ع) . (٨) في (مل) زيادة :(والانتقال) . =

اعْلَمْ أَنَّ (في) حَرْفُ ظَرْفٍ يَدُلُّ عَلى الوِعاءِ ، فَإِذا قُلْتَ : المالُ في الكيسِ ، فَإِنَّما تُريدُ أَنَّ الكيسَ ظَرْفٌ لَهُ وَوِعاءٌ . وَقَدْ يُتَّسَعُ في ذلِكَ فَيُقالُ : زَيْدٌ في السّوقِ ، وَعَمْرٌو في حاجَتِكَ ، أَيْ السّوقُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَيْهِ ، وَكَذلِكَ الحاجَةُ ، وَ (١) تَقولُ : زَيْدٌ في عُنْفُوانِ شَبابِهِ ، وَعُنْفُوانِ سُلْطانِهِ ، أَيْ : في أَوَّلِهِ تُريدُ أَنَّ هذِهِ الأُمورَ قَدْ أَحاطَتْ بِهِ فَالمَعْنى وَإِنْ تُوُسِّعَ فيهِ يَرْجِعُ إِلى الوِعاءِ . 50

[٦٨/ب] / وَأَمّا (عَنْ) فَمَعْناها : ما عَدا الشَّيْءَ ، وَذلِكَ قَوْلُهُمْ : أَطْعَمَهُمْ عَنْ جوعٍ ، جَعَلَ الجوعَ مُنْصَرِفاً تارِكاً لَهُمْ . وَكَذلِكَ : سَقاهُ عَنِ العَيْمَةِ (٢) ، وَكَساهُ عَنِ العُرْيِ ، جَعَلَهُما (٣) قَدْ تَراخَيا (٤) عَنْهُ . وَكَذلِكَ (٥) : اللَّهُمَّ اعْفُ عَنّا ، أَيْ : تَجاوَزْ عَنْ ذُنوبِنا . وَتَقولُ : أَخَذْتُ عَنْهُ حَديثاً ، أَيْ : عَدا مِنْهُ إِلَيَّ حَديثٌ . وَحَدَّثَنا فُلانٌ عَنْ فُلانٍ ، أَيْ : تَجاوَزْتُ عَنْ هذا إِلى هذا وَعَنْ هذا إِلى هذا .

وَقَدْ تَكونُ (عَنْ) اسْماً ، وَذلِكَ إِذا دَخَلَ عَلَيْها (مِنْ) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مِنْ عَنْ كَذا وَكَذا . قالَ الشّاعِرُ (٦) :

= (٩) في (ع) : (... المختصة هاهنا بالنكرات ...) .

(١٠) في (مل) زيادة : (والمفرد بعدها في معنى الجماعة) .

(١١) (رب رجل لقيته) : ساقط من (مل) .

(١) الواو : ليست في (ع) .

(٢) "العيمة : شَهْوَةُ اللبن" اللسان (عيم) .

(٣) في الأصل : (جعلها) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٤) في الأصل ضبطت (تَراخياً) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .

(٥) في (ع) : (قولهم) .

(٦) هو القطامي .

٧٨ ـ فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ		مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا (١) نَظْرَةٌ قَبَلُ

وَقالَ آخَرُ (٢) (٣) :

٧٩ ـ فَقُلْتُ اجْعَلي ضوءَ الفَراقِدِ كُلِّها		يَميناً وَمَهْوى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

وَأَمّا (على) فَيَكونُ حَرْفاً وَاسْماً وَفِعْلاً، لا على أَنْ يَكونَ الحَرْفُ اسْماً وَلا(٤) الاسْمُ فِعْلاً، وَلكِنْ يَتَّفِقُ اللَّفْظُ وَإِنْ اخْتَلَفَ المَعْنى . فَإِذا قُلْنا : عَلى زَيدٍ ثَوْبٌ ، فَهذِهِ حَرْفٌ ، لِأَنَّ مَعْناها الاسْتِعْلاءُ ، وَتَقولُ : زَيْدٌ عَلى الفَرَسِ ، أَيْ : قَدْ اسْتَعْلى عَلَيْهِ ، وَعَمْرٌو عَلى المَصالِحِ ، أَيْ : قَدْ صارَ عالِياً عَلَيْها . فَإِذا قُلْتَ عَلا زَيْداً ثَوْبٌ ، مِنْ قَوْلِكَ يَعْلو عُلوّاً ، فَهذِهِ فِعْلٌ .

فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْها (مِنْ) فَهِيَ اسْمٌ ، لِأَنَّ حَرْفَ جَرٍّ لا يَدْخُلُ عَلى حَرْفِ جَرٍّ ، فَتَقولُ: جِئْتُ مِنْ عَلى يَمينِكَ (٥) ، قالَ الشّاعِرُ (٦) :

---

٧٨ ـ البيت من البسيط . انظر ديوانه : ٢٨ ، وجمهرة أشعار العرب للقرشي : ١٥٢ ، والجمل : ٧٣ ، وابن يعيش : ٤١/٨ ، والمقرب : ١٩٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٨١٠/٢ ، والمقاصد : ٢٩٧/٣ ، وعجزه في اللسان : (حبا) ، و (عنن) .
والحبيا : اسم موضع .

(١) في الأصل : (القبيا) وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٢) في (ع) : (الآخر) .

(٣) هو ذو الرمة .

٧٩ ـ البيت من الطويل . وهو في ديوانه : ٥١٥ ، والرواية فيه :
(وقلت اجعلي ...		ومهوى النَّسْرِ ...) والنسران : كوكبان .
وانظر الأصول : ٥٣٢/١ ، والتبصرة : ٢٨٣/١ ، وشروح سقط الزند : ٥٣٩/٢ ، وابن يعيش : ٥٣٩ ، والخطاب في البيت لناقته .

(٤) (لا) ليست في (ع) .

(٥) في (ع) : (جئتك من عن يمينك) وهو وَهْمٌ .

(٦) هو مزاحم بن الحارث العقيليّ .

٨٠ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ (١) وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ (٢)

وَقالَ آخَرُ (٣) :

٨١ ـ في كِناسٍ ظاهِرٍ يَسْتُرُهُ مِنْ عَلى الشَّفانِ هُدّابُ الفَنَنْ

فَأَمّا (رُبَّ) فَهِيَ حَرْفُ جَرٍّ ، وَكانَ مِنْ حَقِّها أَنْ تَصِلَ ما قَبْلَها بِما بَعْدَها كَسائِرِ حُروفِ الجَرِّ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وَنَظَرْتُ إِلى عَمْرٍو ، إِلّا (٤) أَنَّها لَمّا جُعِلَتْ نَظيرةَ (كَمْ) ، لِأَنَّ (كَمْ) لِلتَّكْثيرِ ، وَ (رُبَّ) لِلتَّقْليلِ ، وَاخْتَصَّتْ

---

٨٠ ـ البيت من الطويل . من أبيات يصف فيها ناقته ، ويشبهها بقطاة لها فرخ صغير ، طارت من فوقه تطلب الماء وقد عطشت عطشاً شديداً .

وهو من شواهد سيبويه : ٣١٠/٢ والرواية فيه (... بعدما تَمَّ خمسها) وورد بهذه الرواية في نوادر أبي زيد : ٤٥٤ ، والمقتضب : ٥٣/٣ ، وانظر الكامل : ٩٨/٣ ، والجمل : ٧٣ ، والإيضاح : ٢٦٠/١ ، مقاييس اللغة لابن فارس : (علا) ، ١١٦/٤ . والمخصص : ٥٧/١٤ ، ٦٥/١٦ ، وابن يعيش : ٨ / ٣٧ ، ٣٨ ، والمقرب : ١٩٦/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٨١٠/٢ ، والمغني : ١٥٦ ، والخزانة : ٤/ ٢٥٣ ، والمقاصد : ٣/ ٣٠١ ، والاقتضاب : ٤٢٨ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي : ٣٤٩ . واللسان : (علا) و (صل) .

وصدره في المغني : ٩٣٦ ، والهمع : ٣٦/٢ .

غدت : طارت . من عليه : من فوقه . تَمَّ ظمؤها : انتهت مدة صبرها عن شرب الماء . تصل : تُصَوِّتُ من أحشائها من شدة العطش . عن قيض : عن قشر البيض الذي خرج منه الفرخ . البيداء : المكان المستوى المشرف القليل الشجر الأجرد . ويروى البيت أيضا : (بزيزاء) وهي الأرض الغليظة . مجهل : غير معروفة يتيه فيها الناس .

(١) في (ع) : (تضل) وهو تصحيف . (٢) في (ع) : (تجهل) وهو تحريف .

(٣) هو عدي بن زيد العباديّ .

٨١ ـ البيت من الرمل . في وصف ظبي في كناسه . وهو في ديوانه : ١٧٧ ، وروايته فيه : (من عَلُ الشفان) وكذلك الرواية في إصلاح المنطق : ٢٤ ، واللسان : (شفن) ، (علا) ، (هدب) . كناس الظبي : موضع في الشجر يستتر فيه . الشفان : البرد والمطر . الهُدّاب : كل ورق لا عرض له كورق الأثل والسرو . الفنن : الغصن .

(٤) في الأصل : (وإلا) بإقحام الواو . وما أثبته من (ع) .

بِالدُّخولِ عَلى النَّكِراتِ كَما أَنَّ (كَمْ) كَذلِكَ جُعِلَ (١) لَها صَدْرُ الكَلامِ ، كَما جُعِلَ لِـ (كَمْ) ، لِأَنَّ (كَمْ) فيها مَعْنى الاسْتِفْهامِ ، وَالاسْتِفْهامُ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ ، فَلَمّا جُعِلَتْ ضِدَّ نَقيضَتِها حُمِلَتْ عَلَيْها . فَإِذا قُلْتَ : رُبَّ رَجُلٍ أَدْرَكْتَ ، فَمَوْضِعُ (رُبَّ) مَعَ المَجْرورِ نَصْبٌ بِالفِعْلِ الواقِعِ بَعْدَها / وَكانَ الأَصْلُ [٦٩/أ] 51 أَنْ يَكونَ الفِعْلُ مُقَدَّماً عَلَيْها إِلّا أَنَّهُ أُخِّرَ عَنْها لِما ذَكَرْتُ لَكَ . وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ (٢) الواقِعُ بَعْدَها لِلْعِلْمِ بِهِ (٣) .

وَ (رُبَّ) تُسْتَعْمَلُ مُثَقَّلَةً وَمُخَفَّفَةً ، وَتَدْخُلُ (ما) عَلَيْها فَتَكُفُّها عَنِ العَمَلِ ، قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿رُبَّما يَوَدُّ الَّذينَ كَفروا﴾ (٤) (٥) وَتَقَعُ (ما) بَعْدَها عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : أَنْ تَكونَ حَرْفاً كافّاً . وَالثّاني : أَنْ تَكونَ اسْماً بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ ، وَلا بُدَّ لَها (٦) إِذا كانَتِ اسْماً مِنْ ضَميرٍ يَعودُ إِلَيْها ، نَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ : (٧)

---

(١) جملة (جعل لها صدر الكلام) جواب (لما) .

(٢) في الأصل (العلم) ، وهو وَهْمٌ ، والتصويب من (ع) .

(٣) كلامه هذا يَدُلُّ على أنه يأخذ برأي الزجاج الذي يذهب إلى أن موضع مجرورها النصب دائماً . انظر المغني : ١٤٥ ، والمساعد : ٢٨٧/٢ ، والهمع : ٢٧/٢ .

(٤) الحجر : (٢)

(٥) (رُبَّما) بالتشديد قراءة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة . وقال علي بن نصر : سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين ، وقرأ عاصم ونافع : (رُبَما) بالتخفيف ، وقرأ أبو جعفر بالتخفيف ، وخلف ويعقوب بالتثقيل .

انظر السبعة لابن مجاهد : ٣٦٦ ، والتيسير للداني : ١٣٥ ، والنشر : ٣٠١/٢ والبدور الزاهرة : ١٧٣ .

والتخفيف لغة أهل الحجاز والتشديد لغة تميم وقيس وبكر ، انظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٩/٢ .

(٦) (لها) ساقطة من (ع) .

(٧) هو أمية ابن أبي الصلت أو عبيد بن الأبرص ، وقيل إنه لابن صرمة وقيل لأبي قيس اليهوديّ .

٨٢ - رُبَّما تَجْزَعُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

تَقْديرُهُ : رُبَّ شَيْءٍ تَجْزَعُ مِنْهُ النُّفوسُ ، وَرُوِيَ : تَكْرَهُ النُّفوسُ . تَقْديرُهُ : تَكْرَهُهُ النُّفوسُ . وَقَدْ تَدْخُلُ عَلى الضَّميرِ (١) المُبْهَمِ ، فَتَقولُ : رُبَّهُ رَجُلاً . وَهذِهِ الهاءُ تَجْري عَلى طَريقَةٍ واحِدَةٍ فَإِنْ (٢) وَليَها المُؤَنَّثُ وَالمُذَكَّرُ وَالمُثَنّى وَالمَجْموعُ فَلا (٣) تَتَغَيَّرُ . وَهذا الضَّميرُ لَمّا صارَ مَعَ (رُبَّ) تَنَكَّرَ بِها ، لِأَنَّ (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إِلّا عَلى النَّكِراتِ . وَقالَ بَعْضُ النّاسِ : لَمّا لَمْ يَرْجِعْ هذا الضَّميرُ إِلى مَذْكورٍ مُعَيَّنٍ صارَ كَالنَّكِرَةِ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ (رُبَّ) وَقَدْ توضَعُ الواوُ مَوْضِعَ (رُبَّ) فَتَنوبُ عَنْها ، تَقولُ : وَبَلَدٍ ، أَيْ : وَرُبَّ بَلَدٍ . فَأَمّا الواوُ الدّاخِلَةُ عَلى (رُبَّ) نَحْوُ قَوْلِكَ : وَرُبَّ رَجُلٍ ، وَرُبَّ خُطَّةِ (٤) مَعْروفٍ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ ، فَإِنَّها واوُ العَطْفِ ، دَخَلَتْ عَلى حَرْفِ الجَرِّ .

قالَ : " وَمَعْنى الباءِ : الإِلْصاقُ ، تَقولُ : أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بِيَدي ، أَيْ أَلْصَقْتُها بِهِ . وَتَكونُ الباءُ زائِدَةً كَقَوْلِكَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقائِمٍ ، أَيْ : لَيْسَ زَيْدٌ قائِماً .

---

٨٢ - البيت من الخفيف .
وهو في ديوان أمية : ٤٤٤ ، وديوان عبيد : ١٢٨ ، وسيبويه : ٢٧٠/١ ، ٣٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٦ ، والمقتضب : ١٨٠/١ ، والبيان والتبيين : ٢٦٠/٣ ، والحيوان للجاحظ : ٤٩/٣ ، والأصول : ٣٤٢/٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٦١ ، والتبصرة : ٢٩١/١ ، والمرتجل : ٣٠٧ ، والأمالي الشجرية : ٢٣٨/٢ ، وحجة القراءات لأبي زرعة : ٣٨٠ ، وابن يعيش : ٢/٤ ، ٣٠/٨ ، والمغني : ٣٢٨ ، والمساعد : ١٦٣/١ ، والخزانة : ٥٤١/٢ ، ١٩٤/٤ ، والمقاصد : ٤٨٤/١ ، والهمع : ٨/١ ، ٩٢ ، واللسان : (فرج) .
الفرجة : الانفراج . العقال : الحبل الذي تشد به قوائم الإبل .

(١) في (ع) : (المضمر) .
(٢) في (ع) : (وان) بالواو .
(٣) في (ع) : (ولا) .
(٤) في الأصل ضبطت (خطةٍ) بالتنوين ، وهو خطأ لأن الاسم مضاف ، والتصويب من (ع) .

وَمعْنى اللّامِ : المِلْكُ والاسْتِحْقاقُ ، تَقولُ : المالُ لِزَيْدٍ أَيْ : هُوَ مالِكُهُ وَمُسْتَحِقُّهُ.

وَمعْنى الكافِ التَّشْبيهُ ، تَقولُ : زَيْدٌ كَعَمْرٍو ، أَيْ : هُوَ يُشْبِهُهُ ، وَقَدْ تكونُ الكافُ زائِدةً ، قالَ اللّهُ تَعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١) ، أَيْ لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ (٢) ،

وَقالَ (٣) (رُؤْبَةُ) (٤) :

٨٣ ـ لَواحِقُ الأَقْرابِ فيها كالمَقَقْ

المَقَقُ : الطّولُ . أَيْ : فيها طولٌ ."

اعْلَمْ أَنَّ الباءَ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ إِنَّما هِيَ لِلإِلْصاقِ . قالَ (سيبَوَيْهِ) (٥) : 51
هِيَ لِلإِلْزاقِ / وَالاخْتِلاطِ . وَإِلْصاقُ الفِعْلِ بِالمَفْعولِ بِهِ يَقْتَضي العُمومَ ، إِذْ [٦٩/ب]
لَيْسَ عَلى الاقْتِصارِ عَلى البَعْضِ دَليلٌ . وَعِنْدَ الشّافِعِيِّ (٦) وَمَنْ وافَقَهُ مِنَ الفُقَهاءِ أَنَّها لِلتَّبْعيضِ (٧) . وَيَجِبُ أَنْ يَكونَ اسْتِفادَهُ بِدَليلٍ شَرْعِيٍّ بِدَليلِ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَلْيَطَّوَّفوا بِالبَيْتِ العَتيقِ﴾ (٨) ، لِأَنَّ الطّوافَ بِجَميعِ البَيْتِ واجِبٌ . وَهذا حُجَّةُ مَنْ يَذْهَبُ (٩) إِلى أَنَّ مَسْحَ جَميعِ الرَّأْسِ واجِبٌ (١٠) .

وَقَدْ تَكونُ الباءُ زائِدَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى ﴿كَفى بِاللّهِ شَهيداً﴾ (١١) وَالتَّقْديرُ :

---

(١) الشورى : (١١) .   (٢) (أي ليس مثله شيء) : ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) : (قال الشاعر) .

(٤) هو رؤبة بن العجاج ، بدوي سكن البصرة ، من الرجاز الإسلاميين ، مخضرم الدولتين الأموية والعباسية ، توفي سنة ١٤٥ هـ في خلافة المنصور . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ٢ / ٥٩٤ ، والمؤتلف والمختلف : ١٧٥ ، وشرح شواهد المغني : ٥٤/١ ، ٩٥٧/٢ .

٨٣ ـ البيت من مشطور الرجز ، من أبيات يصف فيها حمار الوحش . انظر ديوانه : ١٠٦ ، والمقتضب : ٤١٨/٤ ، والأصول : ٣٥٩/١ ، والإنصاف : ٢٩٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٩٠/٢ ـ ٨١٢ ، وشرح الحماسة : ١٦٤١/٤ ، والخزانة : ٣٨/١ ، ٢٦٦/٤ ، والعيني : ٢٩٠/٣ ، والأشموني ٢٢٥/٢ واللسان : (مقق) .   الضمير يعود إلى قوله : (ذات طوق) في بيت قبله .
اللواحق : الهوازل ، اسم فاعل من لحق أي هَزُلَ وَضَمُرَ . الأقراب : الخواصر ، جمع قُرْب .

(٥) الكتاب : ٣٠٤/٢ .   (٦) في (ع) زيادة : (رضي الله عنه) .

(٧) انظر الاستذكار : ١٦٨ وما بعدها . والمحصول في علم أصول الفقه : ٥٣٢/١ ـ ٥٣٤ . =

كفى اللّٰهُ شَهيداً . وَأَكْثَرُ (١) ما تجيءُ مَعَ النَّفْيِ مُؤَكِّدَةً لَهُ (٢) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿أَلَيْسَ اللّٰهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾ (٣) وَ ﴿وما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ﴾(٤)

فَأَمّا باءُ التَّعَدي فإنَّها أَيْضاً لِلإِلْصاقِ ، وَكَذلِكَ في حالِ زِيادَتِها تَدُلُّ عَلى الإِلْصاقِ أَيْضاً ، مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى ﴿وَلا تُلْقوا بِأَيْديكُمْ إِلى التَّهْلُكَةِ﴾ (٥) تَقديرُهُ ـ وَاللّٰهُ أَعْلَمُ ـ لا تُلْقوا أَيْدِيَكُمْ ، وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (٦) حُمِلَ عَلى زِيادَةِ الباءِ ، تَقْديرُهُ : اقْرَأْ اسْمَ رَبِّكَ(٧) بِدَليلِ قَوْلِ الشّاعِرِ :

٨٤ ـ [هُنَّ الحرائِرُ لا رَبّاتُ أَخْمِرَةٍ]‏(٨) سودُ المَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

يُريدُ [لا يَقْرَأْنَ] (٩) السُّوَرَ . وَقالَ شَيْخُنا : وَلا أَعْرِفُ مِنَ النَّحْوِيّينَ مَنْ يَقولُ(١٠) : إِنَّ الباءَ لِلتَّبْعيضِ(١١) .

فَأَمّا اللّامُ فَقالَ (سيبَوَيْهِ)(١٢) : مَعْناها . المِلْكُ وَاسْتِحْقاقُ الشَّيْءِ . وَهِيَ مَوْقوفَةٌ عَلى الدَّليلِ ، فَإِذا قُلْتَ : المَسْجِدُ لِفُلانٍ ، فَمَعْنى [ذلِكَ] (١٣) أَنَّهُ

= (٨) الحج : (٢٩) . (٩) في (ع) : (هذا) وهو تحريف . [في (ع) : (ذهب) ،]

(١٠) هذا رأي المالكية انظر الاستذكار : ١٦٧ وما بعدها . (١١) الرعد : (٤٣) والإسراء (٩٦) .

(١) في الأصل : (أكد) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) . (٢) (له) : ساقطة من (ع) .

(٣) الزمر : (٣٦) . (٤) البقرة : (٩٦) . (٤) في (ع) : (بالتعدي فإنه) (٥) البقرة : (١٩٥) .

(٦) العلق : (١) . (٧) (تقديره اقرأ اسم ربك) : ساقط من (ع) .

٨٤ ـ تقدم الشاهد برقم (٧٧) . (٨) زيادة من (ع) .

(٩) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل . (١٠) في (ع) : (قال) .

(١١) نسب ابن هشام في المغني ورود الباء للتبعيض للأصمعيّ والفارسيّ والقتبيّ وابن مالك ، قال " قيل والكوفيون " . المغني : ١١١ . وإذا صحت نسبة ذلك إلى الفارسيّ يكون قول أبي القاسم شيخ الشارح غريباً . ولكنّا إذا أضفنا إلى هذا ما قاله ابن جنّيّ : " أما ما يحكيه أصحاب الشافعي من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا وَرَدَ بِهِ بَيْتٌ " اللسان : (باء) . أقول : إذا أضفنا هذا القول الى ما نقله الشارح عن شيخه فإنه يصبح في النفس كثير من الشك في صحة نسبة ذلك للفارسيّ . (١٢) الكتاب : ٣٠٤/٢ . =

أَحَقُّ [بهِ] (١) مِنْ غَيْرِهِ لِضَرْبِ اخْتِصاصٍ (٢) ، وَإِذا قُلْتَ: الدّارُ لِعَمْرٍو ، فَهذا يَدُلُّ عَلى ثُبوتِ مُلْكِهِ ، وَكَذلِكَ إِذا قُلْتَ : هذا عَبْدٌ لِزَيْدٍ ، فَهذا مِلْكُهُ ، وَهذا أَخٌ لَهُ ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِأُخُوَّتِهِ .

فَأَمّا الكافُ فَهِيَ لِلتَّشْبيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ كَعَمْرٍو . فَإِنْ قالَ قائِلٌ فَهَلّا قُلْتُمْ إِنَّها اسْمٌ ، لِأَنَّها واقِعَةٌ مَوْقِعَ (مِثْلٍ) . قيلَ لَهُ : لَوْ كانَتِ اسْماً لَما حَسُنَ وُقوعُها صِلَةً لِلْمَوْصولِ ، وَنَحْنُ نَصِلُ بِها الاسْمَ المَوْصولَ ، فَتَقولُ : جاءَني الذي كَزَيْدٍ ، كَما تَقولُ : جاءَني الذي خَلْفَكَ ، وَلَوْ قُلْتَ جاءَني الذي مِثْلُ زَيْدٍ لَمْ يَحْسُنْ 52
حَتّى تُظْهِرَ الضَّميرَ ، فَتَقولُ : الَّذي هُوَ مِثْلُ زَيْدٍ ، فَعَلِمْنا أَنَّها حَرْفٌ/ لِوُقوعِها في [P/٧٠]
الصِّلَةِ مَوْقِعَ الظَّرْفِ . وَالدَّليلُ عَلى أَنَّها حَرْفٌ مَجيئُها زائِدَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٣) التَّقْديرُ (٤) - وَاللّهُ أَعْلَمُ - لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ ، فَزادَ الكافَ ، وَلَوْلا الحُكْمُ بِزِيادَتِها لَكانَ لَهُ مِثْلٌ تَعالى عَنْ ذلِكَ .

وَقَدْ تَجيءُ الكافُ اسْماً وَذلِكَ إِذا قَدَّرْتَها بِقَدْرٍ (٥) (مِثْلٍ) ، نَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ (٦):

٨٥ - أَتَنْتَهونَ وَلَنْ يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ (٧) ... كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

= (١٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(١) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٢) في (ع) : (لضربٍ واختصاصٍ) بتنوين (ضرب) وإقحام الواو ، وهو وَهْمٌ .

(٣) الشورى : ١١ .

(٤) في (ع) : (والتقدير) .

(٥) في (ع) : (تقدير) .

(٦) هو الأعشى .

٨٥ - البيت من البسيط . انظر الديوان : ١٤٩ ، والمقتضب : ١٤١/٤ ، والأصول : ٥٣٥/١ ، والإيضاح : ٢٦٠/١ ، والخصائص : ٣٦٨/٢ ، وسر الصناعة ٨٣/١ ، والتبصرة : ٢٨٤/١ ، والأمالي الشجرية : ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزيّ : ٤٤٣ ، وابن يعيش : ٤٣/٨ ، والمساعد : ٢٧٧/٢ ، والخزانة : ١٣٢/٤ ، ١٦٣ ، والمقاصد : ١٩١/٣ ، والهمع : ٣١/٢ .

~~جملة : (ولن ينهى ذوي شطط) جملة اعتراضية اعترضت بين الفعل ومتعلقه في بيت بعده .~~

الفتل : جمع فتيلة ويقصد بها في البيت فتيلة الجراحة .

(٧) في (ع) ذوي : (ذو) ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

التَّقْديرُ : مِثْلُ الطَّعْنِ . وَكَذلِكَ قَوْلُ الآخَـرِ (١):

٨٦ ـ وَصالياتٍ كَكما يُؤَثْفَيْنْ

أَي : كَمِثْلِ ما يُؤَثْفَيْنَ .

وَأَمّا قَوْلُهُ (٢) :

لَـواحِقُ الأَقْـرابِ فيها كالمَقَقْ

فَهِيَ زائِدَةٌ ، لِأَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ تَقولَ فيها : كَالطّولِ ، وَإِنَّما تَقولُ : فيها طـولٌ.
وَاللّهُ أَعْلَمُ .

بابُ مُذْ وَمُنْـذُ

قالَ (٣) : « اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ واحِدَةٍ مِنْهُما تَصْلُحُ أَنْ تَكونَ اسْماً رافِعاً ، وَأَنْ تَكونَ حَرْفاً جارّاً ، وَالأَغْلَبُ على (مُذْ) أَنْ تَكونَ اسْمًا رافِعاً ، وَالأَغْلَبُ عَلـى (مُنْذُ) أَنْ تَكونَ حَرْفاً جارّاً . فَإِذا كانَ مَعْنى الكَلامِ : بَيْني وَبَيْنَهُ كَـــذا وَكَذا ، فارْفَعْ بِهِما ، تَقولُ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ (٤) يَوْمانِ ، وَما زارَنا مُنْذُ (٥)

---

(١) هو خطام المجاشعي .

٨٦ ـ البيت من مشطور الرجز . وهو من شواهد سيبويه : ١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١/٢ ، والمقتضب : ٩٥/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، ومجالس ثعلب : ٣٩/١ ، والأصول : ٥٣٤/١ ، والإيضاح : ٢١٥/٢ ، والمرتجل : ٣٣٤ ، والسمط : ٧٥٩/٢ ، والخصائص : ٣٦٨/٢ ، والمنصف : ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٧٢/٣ ، والمحتسب : ١٨٦/١ ، وسر الصناعة : ٨٢ ، ٢ ، ٣٠٠ ، والتبصرة : ٧٥١/٢ ، والمخصص : ٧٦/٨ ، ٤٩/١٤ ، ٩٤ ، ١٦ ، ١٠٨ ، وابن يعيش : ٤٢/٨ ، والخزانة : ٣٧٦/١ ، ٣٥٣/٢ ، ٢٧٣/٤ ، والمقاصد : ٥٩٢/٤ ، والمغني : ١٩٧ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩ .
الصاليات : أثا في القدر سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنّها صليت النار ، أَيْ وليتها وباشرتها .
والإثفاء : النصب ، أثفى الأثافي أَيْ نصبها . (٢) تقدم الشاهد برقم (٨٣).
(٣) (قال) ساقطة من (ع) . (٤) في (مل) : (منذ) .
(٥) في (مل) و(ع) : (مذ) .

لَيْلَتانِ ، فَتَرْفَعُ ، لِأَنَّ مَعْنى الكَلامِ بَيْني وَبَيْنَهُ الرُّؤْيَةُ (١) يَوْمانِ ، وَبَيْني وَبَيْنَهُ الزِّيارَةُ (٢) لَيْلَتانِ . وَتقولُ : أَنْتَ عِنْدَنا مُنْذُ اليَوْمِ ، وَما فارَقْتَنا مُـــذُ (٣) اللَّيْلَةِ ، فَتَجُرُّ ، لِأَنَّ مَعْناهُ في اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (٤) " .

اعْلَمْ أَنَّ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) اسْمانِ مِنْ أَسْماءِ الزَّمانِ ، وَلا يَدْخُلانِ إِلّا على الزَّمانِ لَفْظاً وَتَقْديراً (*) . وَقَدْ يَكونانِ حَرْفَيْ جَرٍّ ، لِأَنَّ العَرَبَ اسْتَعْمَلَتْهُما عَلـــى ذلِكَ . وَالأَغْلَبُ عَلى (مُذْ) أَنْ يَكونَ اسْماً ، لِأَنَّهُ مَحْذوفٌ مِنْهُ النّونُ ، وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً ثُمَّ صَغَّرْتَهُ لَقُلْتَ (مُنَيْذٌ) . وَالأَغْلَبُ على (مُنْذُ) أَنْ يَكونَ حَرْفاً . فَإِذا كانَ ما بَعْدَهُما مَرْفوعاً كانا اسْمَيْنِ ، وَإِذا كانَ مَجْـــروراً كانا حَرْفَينِ ، فَإِذا قُلْتَ : أَنْتَ عِنْدَنا مُذُ اللَّيْلَةِ ، أَضَفْتَ الكَوْنَ إِلى اللَّيْلَـــةِ بِـ (مُذْ) أَوْ (مُنْذُ) ، كَما تَقولُ : أَنْتَ عِنْدَنا في اللَّيْلَةِ . وَ (مُذْ) حَرْفٌ وَصَلَتْ 52
[٧٠/ب] الفِعْلَ / بِها إِلى (كَمْ) (٥) ، كَما وَصَلْتَ في قَوْلِكَ : بِمَنْ تَمُرُّ بِالباءِ . وَمَعْنى مُذُ اللَّيْلَةِ : الوَقْتُ الحاضِرُ . وَأَمّا المَوْضِعُ الذي تَكونانِ (٦) فيـــهِ اسْمَيْنِ فَإِنَّهُما [يَكونانِ] (٧) عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما أَنْ تَكونا (٨) بِمَعْنى الأَمَدِ تَقولُ : لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمانِ ، أَيْ : أَمَدُ عَدَمِ رُؤْيَتِهِ (٩) يَوْمانِ ، فَـ (مُذْ) (١٠)

---

(١) في (مل) : (بيني وبين الرؤية ...) ، و (الرؤية) ساقطة من (ع) .
(٢) في (مل) : (بيني وبين الزيارة...) ، و (الزيارة) ساقطة من (ع) .
(٣) في (ع) : (منذ) . (٤) في مل : (لأن المعنى في اليوم وفي الليلة) .
(٥) انظر المساعد : ٥١٤/١ . (٦) في الأصل و (ع) : (تكون) والصواب ما أثبته .
(٧) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .
(٨) في الأصل و (ع) : (أَنْ يَكونَ ...) والصواب ما أثبته .
(٩) في (ع) : (عدمي رؤيته) ، وهو تحريف .
(١٠) من (ع) : في الأصل (فهذا) .
(*) في (ع) : (أو) .

مُبْتَدَأٌ وَما بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ . وَتَخْتَصُّ النَّكِرَةُ بِهذا المَوْضِعِ ، إِذْ كانَ هـذا الجَوابُ عَنْ سُؤالٍ عَنْ عِدَّةِ المُدَّةِ الَّتي انْقَطَعَتْ فيها الرُّؤْيَةُ ، كَأَنَّ قائِلاً قالَ: لَمْ أَرَ زَيْداً . فَقيلَ لَهُ : مُذْ كَمْ يَوْمٍ ؟ فَقالَ : مُذْ يومانِ ، فَصارَ الأَمَدُ لِانْقِطاعِ الرُّؤْيَةِ هُوَ يَومانِ .

الضَّرْبُ الآخَرُ : [أَنْ] (١) تَكونا (٢) لِأَوَّلِ الوَقْتِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لَـمْ أَرَهُ مُذْ (٣) يَوْمِ الجُمُعَةِ ، أَي : أَوَّلُ ذلِكَ يَوْمُ الجُمُعَةِ . وَهذا الضَّرْبُ يَحْتاجُ إِلى التَّوْقيتِ وَالتَّخْصيصِ بِوَقْتٍ دونَ وَقْتٍ .

فَإِذا كانا اسْمَيْنِ كانَ الكَلامُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ . وَإِذا كانا حَرْفَي جَرٍّ كـانَ الكَلامُ جُمْلَةً واحِدَةً . وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) لا يُضافانِ إِلى مُضْمَرٍ ؛ لِأَنَّهُمْ (٤) اسْتَغْنَوا بِقَوْلِهِمْ : (أَمَدُهُ)(٥) عَنْ (مُنْذُهُ) ، كَما اسْتَغْنَوا بِقَوْلِهِـمْ (إِلَيْهِ) عَنْ (حَتّاهُ) .

قالَ (٦) : " وَ (مُنْذُ) مَبْنِيَّةٌ عَلى الضَّمِّ ، وَ (مُذْ) مَبْنِيَّةٌ عَلى الوَقْفِ ، فَإِنْ لَقِيَها (٧) ساكِنٌ بَعْدَها ضُمَّتِ الذّالُ لِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ ، تَقولُ : مُذُ اليَـوْمِ ، وَمُذُ اللَّيْلَةِ . وَأَصْلُ (مُذْ) : (مُنْذُ) فَحُذِفَتِ النّونُ تَخْفيفاً . "

---

(١) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .
(٢) في الأصل و (ع) : (يكون) ، والصواب ما أثبته .
(٣) (مذ) ساقطة من (ع) .
(٤) أي : العرب .
(٥) في الأصل (أمذه) بالذال المعجمة ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
(٦) (قال) : ساقطة من (ع) .
(٧) في (مل) : (لقيهما) وهو خطأ ؛ لأن الكلام عن (مذ) وحدها .

اعْلَمْ أَنَّ (مُذْ) و (مُنْذُ) مَبْنِيّانِ عَلى كُلِّ حالٍ ، أمّا إذا كانا حَرْفَيْ جَرٍّ ، فَلِأَنَّ الحُروفَ كُلَّها مَبْنِيَّةٌ ، وَأَمّا إذا كانا اسْمَيْنِ ، فَلِأَنَّ مَعْناهُما في غَيْرِهِما ، وَهُوَ الزَّمانُ الّذي يَدُلانِ عَلَيْهِ . وَقالَ قَوْمٌ : الحَرْفِيَّةُ مُراعاةٌ فيهما (١) وَبُنِيَ (مُذْ) عَلى السُّكونِ ، لِأَنَّ أَصْلَ البِناءِ أَنْ يَكونَ ساكِناً ، فَجاءَ عَلى أَصْلِهِ . بُنِيَ (مُنْذُ) عَلى الضَّمِّ لِإتْباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ ، وَلَمْ يَحْفِلوا بِالسّاكِنِ ، وَلَمْ يَبْنوها عَلى الوَقْفِ لِأَجْلِ سُكونِ النّونِ فَيَلْتَقي ساكِنانِ . فَإِنْ لَقِيَ (مُذْ) ساكِنٌ حَرَّكْتَها بِالضَّمِّ رَدّاً لَها إلى أَصْلِها ، لِأَنَّ أَصْلَها كانَ (مُنْذُ) مَبْنِيّاً عَلى الضَّمِّ ، فَلَمّا حَذَفْتَ النّونَ سَكَنَ ، وَيَجوزُ أَنْ يُحَرَّكَ بِالكَسْرِ عَلى الأَصْلِ في كُلِّ ساكِنَيْنِ الْتَقَيا (٢) (٣) .

53
[٧١/م]

بابُ / حَتّى

قالَ : " اعْلَمْ أَنَّ (حَتّى) في الكَلامِ عَلى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ : تَكونُ غايَةً فَتَجُرُّ الأَسْماءَ عَلى مَعْنى (إلى) ، وَتَكونُ عاطِفَةً كالواوِ ، وَيُبْتَدَأُ بَعْدَها الكَلامُ وَتُضْمَرُ بَعْدَها (أَنْ) فَتَنْصِبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ عَلى أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ : مَعنى (كَيْ) وَمَعْنى (إلى أَنْ) . تَقولُ إذا كانَتْ غايَةً : قامَ القَوْمُ حَتّى زَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ حَتّى بَكْرٍ ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ حَتّى جَعْفَرٍ . " .

---

(١) نسب هذا الرضي في شرحه إلى بعض البصريّين ولم يحددهم انظر الرضي على الكافية : ٢ / ١١٨ .

(٢) تحريك ذال (مذ) بالكسر عندما تلتقي بساكن بعدها لُغَيَّةٌ لبعض بني عبيد من غنيٍّ ، وهم يحركونها بالكسر مطلقاً سواء لقيت ساكناً بعدها أم لا . انظر الرضي على الكافية : ١١٧/٢ ، ١١٨ ، والمساعد : ٥١٥/١ .

(٣) انظر ما نقله صاحب شرح الكافية عن الأخفش : ١١٨/١ .

اعْلَمْ أَنَّ (حَتّى) عَلى ضُروبٍ فَأَحَدُ ضُروبِها أَنْ تكونَ حَرْفَ جَرٍّ تَجُرُّ ما بَعْدَها بِنَفْسِها لا بِإِضْمارِ حَرْفِ جَرٍّ وَلا بِنَيابَةٍ (١) عَنْهُ ، هذا مَذْهَبُ (سيبَوَيْهِ) (٢) .

وَعِنْدَ (الكِسائيِّ) (٣) أَنَّها تَجُرُّ بِإِضْمارِ (إِلى) ، وَيقولُ : إِنَّ قَوْلَهُ تَعالى : ﴿ سَلامٌ هِيَ حَتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ (٤) إِنَّ التَّقْديرَ : سَلامٌ هِيَ إِلى مَطْلَعِ الفَجْرِ . وَقالَ (الفَرّاءُ) (٥) : هِيَ نائِبَةٌ عَنْ (إِلى) ، لِأَنَّها مِنْ عَوامِلِ الأَفْعالِ ، تَعْمَلُ في الفِعْلِ النَّصْبَ ، وَلكِنْ لا تَخْتَصُّ بالفِعْلِ فَلِهذا أَجازَ أَنْ تَنوبَ عَنْ (إِلى) . وَاعْلَمْ أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكونَ (حَتّى) حَرْفَ جَرٍّ في مَوْضِعٍ ، وَتَكونَ غَيْرَ (٦) ذلِكَ في مَوْضِعٍ آخَرَ ، كَما تَقولُ : إِنَّ اللّامَ المَكْسورَةَ تَجْزِمُ الأَفْعالَ في نَحْوِ قَوْلِنا : لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وَإِنْ كانَتْ تَجُرُّ الأَسْماءَ .

وَكَما تَقولُ : إِنَّ (مُنْذُ) وَ (مُذْ) يَرْفَعانِ تارَةً وَيَجُرّانِ أُخْرى ، وَكَذلِكَ (٧) (حَتّى) . وَ (حَتّى) مَوْضوعَةٌ (*) لِلْغايَةِ ، كَما أَنَّ (إِلى) مَوْضوعَةٌ (*) لِلْغايَةِ ، وَمَتى كانَتْ غايَةً (٨) لَمْ يَكُنْ ما (**) بَعْدَها إِلّا مَجْروراً ، لِأَنَّ مَعْنى العَطْفِ زالَ عَنْها ، تَقولُ : إِنَّ فُلاناً لَيَصومُ حَتّى يَوْمِ الفِطْرِ ، فَيَكونُ مَجْروراً عَلى كُلِّ حالٍ . وَالفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ المُضْمَرَ لا يَقَعُ بَعْدَ (حَتّى) كَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِـ (إِلَيْهِ) عَنْ (حَتّاهُ) (٩) . وَالثّاني أَنْ يَكونَ الاسْمُ الواقِعُ بَعْدَها مِنْ جُمْلَةِ ما قَبْلَها ، وَالفِعْلُ يُسْتَبْعَدُ مِنْهُ أَكْثَرَ مِمّا كانَ (***) يُسْتَبْعَدُ مِنَ الجَميعِ (١٠) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : اسْتَجْرَأَ عَلى الأَميرِ جُنْدُهُ حَتّى الضَّعيفِ ، وَلا يَجوزُ أَنْ تَقولَ : إِلى الضَّعيفِ ، لِأَنَّ ذلِكَ لَيْسَ بِمَعْنى

---

(١) في (ع) : (نيابة) . (٢) الكتاب : ٤١٣/١ .

(٣) الإنصاف : ٥٩٧/٢ ـ ٥٩٨ . (٤) القدر : (٥) . (٥) انظر معاني القرآن للفراء : ١٣٦/١ ـ ١٣٧ . (٦) في الأصل (عز) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٧) في (ع) : (فكذلك) . (٨) في ع : (للغاية) . (٩) في الأصل : (حتاه) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) . (١٠) أي يستبعد وقوع الفعل منه أكثر مما يستبعد ممن ذكر قبله ، فاستجراء الضعيف من الجند على الأمير كما في المثال مستبعد أكثر من استجراء بقية الجنود .

(*) في (ع) : (موضوع) .

(**) (ما) : ساقطة من (ع) .

(***) (كان) : ليست في (ع) ، ولعل ذلك هو الصواب .

53

فَلَوْ قُلْتَ: اسْتَجْرَى عَلى الأَميرِ جُنْدُهُ حَتّى انْتَهى الاسْتِجْراءُ / إلى الضَّعيفِ ، [٧١/ب]
كانَ ذلِكَ بِزِيادَةٍ كَثيرَةٍ ، وَوَقَعَتْ (إلى) في صِلَةِ (انْتَهى) لا في صِلَةِ (حَتّى) .

قالَ: " وَإِذا كانَتْ عاطِفَةً قُلْتَ: قامَ القَوْمُ حَتّى زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ حَتّى زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ حَتّى زَيْدٍ . وَإِذا ابْتَدَأَ الكَلامُ بَعْدَها قُلْتَ: قامَ القَوْمُ حَتّى زَيْدٌ قائِمٌ(١) ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ حَتّى زَيْدٌ مَمْرورٌ بِهِ ، وَيُرْوى هذا البَيْتُ عَلى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ (٢) :

٨٧ ـ أَلْقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   وَالزّادَ حَتّى نَعْلُهُ أَلْقاها

بِرَفْعِ (النَّعْلِ) ، وَنَصْبِها ، وَجَرِّها . فَمَنْ رَفَعَها فَبِالابْتِداءِ ، وَجَعَلَ (أَلْقاها) خَبَراً عَنْها . وَمَنْ نَصَبَها عَطَفَها عَلى (الزّادِ) وَجَعَلَ (أَلْقاها) تَوْكيداً (٣) ، وَإِنْ شاءَ نَصَبَها بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، تَكونُ (أَلْقاها) تَفْسيراً لَها (٤) . وَمَنْ جَرَّها فَبِـ (حَتّى) وَجَعَلَ (أَلْقاها) تَوْكيداً أَيْضاً . قالَ جَريرٌ(٥) :

---

(١) في (مل) زيادة : (وضربت القوم حتى زيدٌ مضروبٌ ، وسقيت القوم حتى زيدٌ ريان) .

(٢) هو أبو مروان النحويّ ، وقيل المتلمس انظر المقاصد : ١٣٤/٤ ، والخزانة : ٤٤٦/١ .

٨٧ ـ البيت من الكامل . وهو في ديوان المتلمس : ٣٢٧ ، وسيبويه : ٥٠/١ ، والجمل : ٨١ ، والأصول : ٥١٧/١ ، والتبصرة : ٤٢٣/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢١١/٣ ، والمغني : ١٢٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٤ ، وأوضح المسالك : ٣٦٥/٣ ، والمساعد : ٢٧٢/٢ ، ٤٥٢ ، والخزانة : ٤٤٥/١ ، ١٤٠/٤ ، والمقاصد : ١٣٤/٤ ، والهمع : ٢٤/٢ ، ١٣٦ .

(٣) في (مل) : (توكيداً له) .

(٤) في (مل) : (له) أي للفعل . و (لها) أي للجملة .

(٥) تقدمت ترجمته في ص ١٥٤ .

٨٨ ـ فما زالتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها بدِجْلَةَ حتّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ .»

اعْلَمْ أَنَّ الضَّرْبَ الثّاني مِنْ مَعاني (حَتّى) أَنْ تكونَ عاطِفَةً فَيَشْتَرِكُ ما بَعْدَها في إعْرابِ ما قَبْلَها بِمَنْزِلَةِ الواوِ ، إلّا أَنَّها لَمّا كانَتْ أَضْعَفَ مِنَ الواوِ أَظْهَروا بَعْدَها الفِعْلَ فقالوا : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتّى زَيْداً ضَرَبْتُهُ فَيَكونُ الواقِعُ بَعْدَها جُمْلَةً مِنَ الكَلامِ ، لِيُفَرِّقوا بِذلِكَ بَيْنَ كَوْنِها عاطِفَةً وَبَيْنَ كَوْنِها جارَّةً إذا كانَتْ غايَةً وَقَدْ يَجوزُ أَنْ يُحْذَفَ الفِعْلُ بَعْدَها فَتَقولُ : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتّى زَيْداً . وَلِما ذَكَرْناهُ جاءَ في البيتِ :

... . حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاها

وَمَنْ جَعَلَ (حَتّى) حَرْفَ عَطْفٍ جَعَلَ (أَلْقاها) مُؤَكِّداً ، لِما أَخْبَرْتُكَ ، فَلا بُدَّ أَنْ يَكونَ ما بَعْدَها مِنْ جِنْسِ ما قَبْلَها ، لِأَنَّ العَطْفَ إِنَّما هُوَ إِشْراكُ الثّاني في الأَوَّلِ ، وَلا يَصِحُّ اخْتِلافُهُما . فَإِنْ قيلَ : فَإِنَّ النَّعْلَ لَيْسَ مِنَ الزّادِ . قيلَ لَهُ : العَرَبُ تَتَزَوَّدُ النَّعْلَ ، كَما تَتَزَوَّدُ غَيْرَها ، وَتُسَمّي زاداً كُلَّما تَحْتاجُ إِلَيْهِ في السَّفَرِ .

وَقَدْ تَقَعُ الجُمَلُ الخَبَرِيَّةُ (١) بَعْدَ (حَتّى) ، فَتَكونُ (حَتّى) مُبْتَدَأَةً مَقْطوعَةً مِنْ أَوَّلِ الكَلامِ ، وَيَكونُ ما بَعْدَها يَرْتَفِعُ عَلى الابْتِداءِ وَالخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ (أَمّا) ، تَقولُ : ضَرَبْتُ القَوْمَ / حَتّى زَيْدٌ مَضْروبٌ ، وَ سَرَّحْتُ(٢) القَوْمَ حَتّى زَيْدٌ غَضْبانُ . قالَ امْرُؤُ القَيْسِ (٣) :

---

٨٨ ـ البيت من الطويل .

وهو في ديوانه : ٣٦٧ برواية (... تمور دماؤها) وانظر الجمل للجرجاني : ٢٦ ، والمرتجل : ٣٤٤ ، وابن يعيش : ١٨/٨ ، والمغني : ١٣٧ ، والخزانة : ١٤٢/٤ ، والمقاصد : ٣٦٨/٣ ، والأشموني : ٣٠٠/٣ ، والهمع : ٢٤/٢ ، واللسان : (شكل) .
وعجزه في المغني : ٤٣٢ ، والهمع : ٢٤٨/١ . والأشكل : اختلاط البياض والحمرة .

(١) من (ع) في الأصل : (الجرية) وهو تصحيف وتحريف .

(٢) في (ع) : (شرحت) وهو تصحيف . (٣) تقدمت ترجمته في ص ٩١ .

٨٩ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ سُراتُهُمْ وَحَتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ

فَ (حَتّى) هاهُنا لا يَجوزُ أَنْ تَكونَ حَرْفَ عَطْفٍ لِدُخولِ الواوِ عَلَيْها ، وَلا جارَّةً ، لِأَنَّ الجارَةَ إِنَّما تَقَعُ بَعْدَها الأَسْماءُ المُفْرَدَةُ ، وَلا تَقَعُ الجُمَلُ بَعْدَها فَعُلِمَ أَنَّ مَعْناها الابْتِداءُ . فَإِنْ قالَ قائِلٌ فَإِذا كانَتْ (حَتّى) مُبْتَدَأَةً ، فَ (أَمّا)(١) تُغْني عَنْها ، وَإِذا كانَتْ بِمَعْنى الواوِ فَالواوُ تُغْني عَنْها ، وَإِذا كانَتْ غايَةً فَ (إِلى) تُغْني عَنْها ، فَما الحاجَةُ إِلَيْها ؟

قيلَ لَهُ : فيها مَعْنَىً لا يوجَدُ في شَيْءٍ مِنْ هذِهِ الحُروفِ ، وَهُوَ أَنَّ فيها تَعْظيماً وَ(٢) تَحْقيراً ، فَإِذا قُلْتَ قَدِمَ الحاجُّ حَتّى المُشاةُ ، فهذا تَحْقيرٌ ، وَإِذا قُلْتَ ماتَ النّاسُ حَتّى الأَنْبياءُ فَهذا تَعْظيمٌ ، فَلِذلِكَ احْتاجوا إِلَيْها .

قالَ : " وَتَقولُ - إِذا كانَتْ بِمَعْنى (كَيْ) : أَطِعِ اللّهَ حَتّى يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ ، مَعْناهُ : كَيْ يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ . وَإِذا كانَتْ بِمَعْنى (إِلى أَنْ) قُلْتَ : لَأَنْتَظِرَنَّهُ حَتّى يَقْدَمَ ، مَعْناهُ : إِلى أَنْ يَقْدَمَ . وَتَقْديرُهُما (٣) في الإِعْرابِ : حَتّى أَنْ (٤) يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ ، وَحَتّى أَنْ يَقْدَمَ ، إِلا أَنَّهُ لا يَجوزُ إِظْهارُ (أَنْ) هاهُنا ، لِأَنَّهُ أَصْلٌ مَرْفوضٌ ".

---

٨٩ - البيت من الطويل .

وهو في ديوانه : ٩٣ ، وانظر سيبويه : ٤١٧/١ ، ٢٠٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٣٣/١ ، والمقتضب : ٣٩/٢ ، والجمل : ٧٨ ، والتبصرة : ١/ ٤٢٠ ، وأمالي المرتضى : ٥٨٢/١ ، والمخصص : ١٦/١٤ ، وابن يعيش : ٧٩/٥ ، ١٩/٨ ، والمغني : ١٣٦ ، ١٣٨ ، واللسان: (غزا) و(مطى) وصدره في الهمع : ١٣٦/٢ . وعجزه في الإيضاح : ٢٥٧ ، ٣١٧ ، وابن يعيش : ١٥/٨ .

(١) في (ع) : (فلما) وهو تحريف .

(٢) في (ع) : (أو) .

(٣) في (ع) : (وتقدير هذا) .

(٤) (أن) : ساقطة من (ع) .

اعْلَمْ أَنَّ (حَتّى) الدّاخِلَةَ عَلى الأَفعالِ هِيَ الجارَةُ لِلأَسْماءِ، كما أَنَّ اللّامَ الجارَّةَ لِلأَسْماءِ هِيَ النّاصِبَةُ لِلأَفعالِ في قَوْلِكَ: جِئْتُ لِتُكرِمَني.

وَلَمّا كانَ حَرْفُ الجَرِّ لا يَدْخُلُ عَلى الأَفعالِ قَدَّروا (أَنْ)، لِتَكونَ هِيَ وَالفِعْلُ بَعْدَها في تَأْويلِ مَصْدَرٍ، فَيَدْخُلُ حَرْفُ الجَرِّ عَلى المَصادِرِ لا عَلى الأَفعالِ.

وَلا يَجوزُ إِظْهارُ (أَنْ) بَعْدَ (حَتّى)، لِأَنَّ (حَتّى) نائِبَةٌ عَنْ (أَنْ) في نَصْبِ الأَفعالِ، فَلَوْ أَظْهَرْتَ (أَنْ) لَاجْتَمَعَ البَدَلُ وَالمُبْدَلُ. وَأَيْضاً فَإِنَّكَ إِذا أَدْخَلْتَ (حَتّى) عَلى فِعْلٍ فَلَوْ أَظْهَرْتَ (أَنْ) لَكانَ مَصْدَراً ظاهِراً، فَلِهذا لَمْ يُظْهِروا (أَنْ).

وَيُقَدِّروا (١) تارَةً بِمَعْنى (كَيْ)، وَتارَةً بِمَعْنى (إِلى أَنْ). فَإِذا (٢) كانَ ما قَبْلَها سَبَباً لِما بَعْدَها كانَتْ بِمَعْنى (كَيْ) كَقَوْلِكَ: أَطِعِ اللّهَ كَيْ يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ، لِأَنَّ الطّاعَةَ /سَبَبٌ لِدُخولِ الجَنَّةِ. وَ[قَدْ] يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَ (حَتّى) عَلى حِكايَةِ الحالِ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالى ﴿وَزُلْزِلوا حَتّى يَقولُ الرَّسولُ﴾ (٣) بِرَفْعِ (يَقولُ) في قِراءَةِ (نافِعٍ) (٤) (٥). وَ(حَتّى) في رَفْعِ الفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ

54 [٧٢/ب]

---

(١) في الأصل: (وتقدير)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) في (ع): (وإذا).

(٣) البقرة: (٢١٤).

(٤) انفرد نافع بهذه القراءة من بين العشرة، وظل الكسائي - فيما نقله ابن مجاهد - يقرأها دهراً رفعاً ثم رجع إلى النصب، انظر السبعة: ١٨١ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء: ١٣٢/١ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٥٥/١ وما بعدها، والنشر: ٢٢٧/٢.

(٥) هو أبو عبدالرحمن نافع بن عبدالرحمن بن أبي نُعيم الليثيّ بالولاء المدنيّ، أصله من أصفهان، أحد القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد. كان ثقةً صالحاً عالماً بوجوه القراءات مُتَّبِعاً لآثار الأئمة التابعين. أخذ القراءة عن عبدالرحمن بن هرمز وأبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نِصاح وغيرهم، وأخذ عنه سليمان بن مسلم بن جمّاز الزهريّ وإسماعيل بن جعفر ويعقوب ابن جعفر وغيرهم كثير. توفي سنة ١٦٩ هـ. انظر ترجمته في السبعة لابن مجاهد: ٥٣، والتيسير: ٤، وغاية النهاية: ٣٣٠/٢.

الواوِ وَالفاءِ وَ (إِذا) وَ (إِنَّما) وَسائِرِ حُروفِ الابْتِداءِ الَّتي يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَها ، وَحَقيقَةُ مَعْناها أَنْ يَكونَ ما قَبْلَها مُتَّصِلاً بِما بَعْدَها ، فَإِذا قُلْتَ : سِرْتُ حَتّى أَدْخُلُها فَالسَّيْرُ مُتَّصِلٌ بِالدُّخولِ ، وَقَدْ يَجوزُ أَنْ يَكونَ قَدْ مَضى ، وَأَنْتَ تَحكي الحالَ عَلى ما مَضى ذِكْرُهُ . وَاللّهُ أَعْلَمُ .

بــابُ الإِضافَــةِ

قالَ : " وَهِيَ عَلى (١) ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : ضَمُّ اسْمٍ إِلى اسْمٍ ، هُوَ غَيْرُهُ ، بِمَعْنى اللّامِ . وَالآخَرُ : ضَمُّ اسْمٍ إِلى اسْمٍ ، هُوَ بَعْضُهُ ، بِمَعْنى (مِنْ) . وَالأَوَّلُ مِنْهُما نَحْوُ قَوْلِكَ : هذا غُلامُ زَيْدٍ ، أَي : غُلامٌ لَهُ ، وَهذِهِ دارُ عَبْدِاللّهِ ، أَيْ دارٌ لَهُ . وَالثّاني نَحْوُ قَوْلِكَ : هذا ثَوْبُ خَزٍّ ، فَالثَّوْبُ بَعْضُ الخَزِّ (٢) ، أَيْ ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ (٣) ، وَهذِهِ جُبَّةُ صوفٍ ، أَيْ جُبَّةٌ مِنْ صوفٍ . "

اعْلَمْ أَنَّ الإِضافَةَ عَلى ضَرْبَيْنِ : إِضافَةٌ مَحْضَةٌ ، وَإِضافَةٌ غَيْرُ مَحْضَةٍ . فَالإِضافَةُ المَحْضَةُ : هِيَ إِضافَةُ اسْمٍ إِلى اسْمٍ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدَّرَ التَّنْوينُ وَيُنْوى الانْفِصالُ ، وَتَكونُ هذِهِ الإِضافَةُ عَلى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : بِمَعْنى اللّامِ ، وَالآخَرُ : بِمَعْنى (مِنْ) ، وَالاسْمُ الثّاني مَجْرورٌ عَلى كُلِّ حالٍ بِالأَوَّلِ لِنِيابَتِهِ عَنْ حَرْفِ الجَرِّ ، لِأَنَّ الأَسْماءَ غَيْرُ عامِلَةٍ إِلّا أَنْ تَنوبَ عَنْ فِعْلٍ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ .

الضَّرْبُ الثّاني : الإِضافَةُ غَيْرُ المَحْضَةِ ، وَهِيَ الَّتي يُنْوى بِها الانْفِصالُ وَيُقَدَّرُ التَّنْوينُ ، وَهِيَ عَلى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

---

(١) (على) : ساقطة من (ع) ، وفي (مل) : (وهي في الكلام على ضربين) .
(٢) (فالثوب بعض الخز) ليست في (مل) .
(٣) (أي ثوب من خز) ساقط من (ع) .

أَحَدُها : إضافَةُ اسْمِ الفاعِلِ إلى المَفْعولِ ، وَأَنْتَ تُريدُ التَّنْوينَ ، نَحْوُ : ضارِبُ
بَكْرٍ غَداً ، التَّقْديرُ : ضارِبٌ بَكْراً ، وَلَوْلا ذلِكَ لَما جازَ أَنْ تَصِفَ بِهِ
النَّكِرَةَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا﴾ (١) فَأَضافَ (مُمْطِراً)
إلى الضَّميرِ ، ثُمَّ وَصَفَ (العارِضَ) ، وَهُوَ نَكِرَةٌ ، بِـ (المُمْطِرِ) ، وَالنَّكِرَةُ 55
لا تُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ / ، فَعُلِمَ أَنَّ التَّقْديرَ فيهِ الانْفِصالُ . وَكَذلِكَ قَوْلُهُ [٧٢/م]
تَعالى : ﴿هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ﴾ (٢) ، لِأَنَّهُ وَصَفَ (الهَدْيَ) ، وَهُوَ
نَكِرَةٌ ، بِـ (بالِغِ) مَعَ كَوْنِهِ مُضافاً إلى الكَعْبَةِ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، إلّا أَنَّهُ
لَمّا لَمْ يَتَعَرَّفْ بِالإضافَةِ إِلَيْها لِتَقْديرِكَ فيهِ التَّنْوينَ بَقِيَ نَكِرَةً عَلى
ما كانَ عَلَيْهِ . وَإِنَّما حَسُنَتِ الإضافَةُ ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ اسْمٍ لاقى اسْماً ،
وَلَمْ يَكُنْ صِفَةً لَهُ ، وَلا خَبَراً عَنْهُ ، وَلا مُمَيِّزاً ، وَلَمْ يَحُلْ بَيْنَهُما
حَرْفُ عَطْفٍ ، أَنْ يَكونَ مُضافاً إِلَيْهِ ، وَاسْمُ الفاعِلِ اسْمٌ فَلَمّا لاقى الاسْمَ
جَرَرْتَهُ (٣) بِهِ . وَمِنَ المُضافِ عَلى تَقْديرِ التَّنْوينِ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ وَهَمِّكَ مِنْ رَجُلٍ وَشَرْعِكَ وَهَدِّكَ (٤) (٥) مِنْ رَجُلٍ .
فَأَمّا (حَسْبُكَ) : فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ أَحْسَبَني الشَّيْءُ ، أَيْ (٦) كَفاني . وَأَمّا
البَواقي فَجارِيَةٌ مَجْرى المَصْدَرِ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُنَّ فِعْلٌ . وَكَذلِكَ :
(مِثْلُكَ) وَ (غَيْرُكَ) وَ (ناهيكَ) تَجْري هذا المَجْرى . فَتَقْديرُ (٧) التَّنْوينِ
في جَميعِها ، وَتَحْذِفُهُ تَخْفيفاً ، كَما فَعَلْتَ في اسْمِ الفاعِلِ . وَمِنَ المُضافِ

---

(١) الأحقاف : (٢٤) . (٢) المائدة : (٩٥) .
(٣) في الأصل (جويرته) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٤) في (ع) : (هذك) وهو تصحيف .
(٥) همّك وشرعك وهدّك : حسبك . انظر اللسان (همم) و (شرع) و (هدد) .
(٦) في (ع) : (إذا) .
(٧) في (ع) : (فَيُقَدَّرُ التَّنْوينُ) .

عَلى تَقْديرِ التَّنْوينِ أَيْضاً قَوْلُكَ: رَأَيْتُ ضارِبِيْ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِضارِبي زَيْدٍ، وَهؤُلاءِ ضارِبو زَيْدٍ، إِذا أَرَدْتَ بِـ (ضارِبٍ): (يَضْرِبُ). فَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ (ضَرَبَ) تَعَرَّفَ الأَوَّلُ بِالثّاني، وَكانَتْ إِضافَةً مَحْضَةً. فَإِنْ أَدْخَلْتَ الأَلِفَ وَاللّامَ، وَثَنَّيْتَ وَجَمَعْتَ، ثَبَتَتِ النّونُ، وَلَمْ يَثْبُتِ التَّنْوينُ، لِما قَدَّمْناهُ أَنَّ النّونَ بِحَرَكَتِها قَوِيَتْ فَثَبَتَتْ(١)، وَالتَّنْوينُ لِسُكونِهِ ضَعُفَ فَلَمْ يَثْبُتْ مَعَ الأَلِفِ وَاللّامِ. فَإِنْ أَضَفْتَ سَقَطَتِ النّونُ مَعَ الإِضافَةِ فَقُلْتَ: مَرَرْتُ بِالضّارِبي زَيْدٍ، قالَ اللّهُ تَعالى: ﴿وَالمُقيمي الصَّلاةِ﴾ (٢) فَمَتى أَثْبَتَّ النّونَ أَوِ التَّنْوينَ نَصَبْتَ، وَمَتى سَقَطا جَرَرْتَ.

الضَّرْبُ الثّاني مِنَ الإِضافَةِ غَيْرِ المَحْضَةِ: وَهُوَ الصِّفَةُ الجاري إِعْرابُها عَلى ما قَبْلَها، وَهِيَ في المَعْنى لِما أُضيفَتْ إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ وَالتَّقْديرُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَإِنَّما جازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ - وَ (الوَجْهُ) هاهُنا نَكِرَةٌ وَإِنْ كانَ فيهِ الأَلِفُ وَاللّامُ -، لِأَنَّ الأَصْلَ فيهِ
55
[٢/٧٢] مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ، فَإِذا قُلْتَ ذلِكَ عُلِمَ أَنَّكَ/ لا تَعْني مِنَ الوُجوهِ غَيْرَ وَجْهِهِ، فَزيدَتِ الأَلِفُ وَاللّامُ تَحْسيناً لِلْكَلامِ.

الضَّرْبُ الثّالِثُ: إِضافَةُ (أَفْعَلَ) (٣) إِلى ما هُوَ بَعْضُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ أَفْضَلُ النّاسِ، وَأَكْرَمُ القَوْمِ، فَـ (أَفْضَلُ) وَ (أَكْرَمُ) مُضافٌ إِلى جَماعَةٍ هُوَ أَحَدُها، وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ مَعَهُ في هذِهِ القِصَّةِ إِلّا أَنَّ صِفَتَهُ زائِدَةٌ عَلى صِفَتِهِمْ، تَقولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ العُلَماءِ، وَالدَّليلُ عَلى ما ذَكَرْناهُ أَنَّكَ لا تَقولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الحِجارَةِ، وَتَقولُ: الياقوتُ أَفْضَلُ الحِجارَةِ، لِأَنَّهُ حَجَرٌ. وَالفَرْقُ بَيْنَ هذا وَبَيْنَ (أَفْعَلَ) الَّذي تَصْحَبُهُ (مِنْ) نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ خَيْرٌ(٤) مِنْ عَمْرٍو

---

(١) في الأصل: (فثنيت)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع). (٢) الحج: (٣٥).

(٣) من (ع) في الأصل (فعل) وهو وهم من الناسخ. (٤) خير: اسم تفضيل وكان =

[وَأَعْلَمَ مِنْ بَكْرٍ] ، أَنَّ هذا ذَكَرْتَ ابْتِداءَ فَضْلِهِ ، وَفي ذلِكَ جَعَلْتَهُ زائِداً عَلَيْهِمْ . وَ (أَفْعَلُ) هذا إِذا لَمْ تُضِفْهُ ، وَلَمْ تَصِلْهُ بِـ (مِنْ) لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِدْخالِ الأَلِفِ وَاللّامِ عَلَيْهِ ، فَتَقولُ : الأَفْضَلُ .

وَيُؤَنَّثُ كَقَوْلِهِ تَعالى ﴿الحَياةُ الدُّنْيا﴾ (١) ، وَيُثَنّى كَقَوْلِهِ تَعالى : ﴿الأَوْلَيانِ﴾ (٢) ، وَيُجْمَعُ كَقَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَونَ﴾ (٣) وَيُكَسَّرُ كَقَولِهِ تَعالى : ﴿أَراذِلُنا﴾ (٤) وَيُجْمَعُ جَمْعَ المُؤَنَّثِ كَقَوْلِهِ تَعالى : ﴿لَإِحْدى الكُبَرِ﴾ (٥) . فَأَمّا إِذا أَضَفْتَ (أَفْعَلَ) أَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (مِنْ) فَإِنَّهُ لا يُثَنّى ، وَلا يُجْمَعُ ، وَلا يُؤَنَّثُ ، وَيُجْرونَهُ مُجْرى المَصْدَرِ ، لِأَنَّكَ إِذا قُلْتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، فَإِنَّ فَضْلَهُ زادَ عَلى فَضْلِهِمْ ، فَيَدُلُّ عَلى التَّكْثيرِ كَما أَنَّ المَصْدَرَ يَدُلُّ عَلى تَكْثيرِ (٦) الجِنْسِ ، فَكَما (٧) لَمْ يُثَنّوا وَ [لَمْ] (٨) يَجْمَعوا المَصْدَرَ كَذلِكَ (أَفْعَلُ) . فَإِذا ثُنِّيَ (٩) أَوْ جُمِعَ أُخْرِجَ عَنِ الصِّفَةِ ، وَأُجْرِيَ مُجْرى اسْمِ الفاعِلِ .

وَالضَّرْبُ الرّابِعُ : وَهُوَ إِضافَةُ الاسْمِ إِلى الصِّفَةِ ، نَحْوُ : صَلاةِ الأُولى وَمَسْجِدِ الجامِعِ ، وَالأَصْلُ فيهِ أَنْ يَكونَ وَصْفاً ، تَقولُ : الصَّلاةُ الأُولى وَالمَسْجِدُ

الأصل فيه (أَخير) ومثله (شر) أصله (أَشرّ) ، ولما كان هذان الاسمان كثيرَيْ الدوران على ألسنتهم التزموا فيهما التخفيف بحذف الهمزة من أولهما .

(١) العنكبوت : (٦٤) ، لقمان : (٣٣) ، فاطر : (٥) ، غافر (٣٩) ، الجاثية : (٣٥) محمد : (٣٦) ، الحديد : (٢٠) . (٢) المائدة : (١٠٧) .

(٣) آل عمران : (١٣٩) ، محمد : (٣٥) . (٤) هود : (٢٧) . (٥) المدثر : (٣٥) .

(٦) في الأصل : (تكسير) بالسين ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٧) في (ع) : (فلما) وهو تحريف .

(٨) زيادة من (ع) ، ساقطة من الأصل .

(٩) في الأصل : (بني) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

الجامعُ ، لِتكونَ قدْ وَصَفْتَ معْرِفَةً بِمَعْرِفَةٍ ، فَلَمّا نُزِعَتِ الألِفُ وَاللّامُ احْتَجْتَ إلى الإضافَةِ ، وَلا يَجوزُ أَنْ تُضيفَ مَسْجِداً إلى الجامِعِ ، وَلا صَلاةً إلى الأُولى ، لِأَنَّ الشّيْءَ لا يُضافُ إلى نَفْسِهِ ، لا تَقولُ : هذا زَيْدُ العاقِلِ فَلَمّا تَعَذَّرَ ذلِكَ (١) قَدَّروا مَوْصوفاً ثُمَّ حَذَفوا المَوْصوفَ وَأَقاموا الصِّفَةَ مَقامَهُ ، وَالتَّقْديرُ : صَلاةُ السّاعَةِ الأُولى ، وَمَسْجِدُ اليَوْمِ الجامِعِ ، فَحَذَفوا / اليَوْمَ وَأَقاموا الجامِعَ مَقامَهُ . [٧٤/م] 56

قالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ المُضافَ قَدْ يَكْتَسي مِنَ المُضافِ إلَيْهِ كَثيراً مِنْ أَحْكامِهِ ، نَحْوُ التَّعْريفِ ، وَالاسْتِفْهامِ ، وَمَعْنى (٢) الجَزاءِ ، وَمَعْنى العُمومِ ، وَيَأْتي هذا في أَماكِنِهِ إنْ شاءَ اللّهُ . "

اعْلَمْ أَنَّ النَّكِرَةَ مِنْ حَقِّها أَنْ تُضافَ إلى المَعْرِفَةِ لِتَصيرَ مَعْرِفَةً بِإضافَتِها إلَيْها . فَأَمّا المَعْرِفَةُ فَإنَّكَ لا تُضيفُها إلى شَيْءٍ ، لِأَنَّها لا تَحْتاجُ إلى تَعْريفٍ ، فَإنْ أَضَفْتَها بَطَلَ التَّعْريفُ الّذي فيها ، وَصارَ حُكْمُها في التَّعْريفِ وَالتَّنْكيرِ عَلى حُكْمِ ما تُضافُ إلَيْهِ ، فَإنْ أَضَفْتَها إلى مَعْرِفَةٍ تَعَرَّفَتْ بِالإضافَةِ إلَيْها ، وَإنْ أَضَفْتَها إلى نَكِرَةٍ تَنَكَّرَتْ بِالإضافَةِ إلَيْها .

فَأَمّا الإضافَةُ إلى الاسْتِفْهامِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : غُلامُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَ(الغُلامُ) صارَ مُسْتَفْهَماً عَنْهُ بِإضافَتِهِ إلى الاسْتِفْهامِ ، وَإنْ لَمْ يَدْخُلْ حَرْفُ الاسْتِفْهامِ عَلَيْهِ . وَكَذلِكَ الشَّرْطُ وَالجَزاءُ ، إذا قُلْتَ : غُلامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فَلَمّا (٣) أَضَفْتَ الغُلامَ إلى الشَّرْطِ وَالجَزاءِ صارَ داخِلاً فيهِ ، وَلَمّا كُنْتَ إذا أَضَفْتَ عامّاً إلى خاصٍّ تَخَصَّصَ ، وَكَذلِكَ إذا أَضَفْتَ خاصّاً إلى عامٍّ يَصيرُ عامّاً .

---

(١) (ذلك) ساقطة من (ع) .
(٢) (معنى) : ساقطة من (مل) .
(٣) في (ع) : (لما) بغير الفاء .

بابُ مَعْرِفَةِ ما يَتْبَعُ الاسْمَ في إِعْرابِهِ

وَهُوَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ : وَصْفٌ، وَتَوْكيدٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفُ بَيانٍ ، وَعَطْفٌ . فَأَرْبَعٌ مِنْ هذِهِ تَتْبَعُ الأَوَّلَ بِلا تَوَسُّطِ حَرْفٍ ، وَواحِدٌ مِنْها يَتْبَعُ الأَوَّلَ بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ ، وَهُوَ العَطْفُ المُسَمّى نَسَقاً (١) .

بابُ الوَصْفِ

قالَ : « اعْلَمْ أَنَّ الوَصْفَ لَفْظٌ يَتْبَعُ الاسْمَ تَحْلِيَةً لَهُ وَتَخْصيصاً مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ بِذِكْرِ مَعْنًى في المَوْصوفِ أَوْ في شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ ، وَلا يَكونُ الوَصْفُ إِلّا مِنْ فِعْلٍ أَوْ راجِعاً إِلى مَعْنى فِعْلٍ » .

اعْلَمْ أَنَّ الوَصْفَ يُخَصِّصُ (٢) المَوْصوفَ، وَيُخْرِجُهُ مِنَ الإِبْهامِ وَ العُمومِ إِلى حَدٍّ يَتَمَيَّزُ بِهِ وَيَصيرُ خاصّاً . وَأَصْلُ الصِّفَةِ أَنْ تَكونَ في النَّكِراتِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تُقَرِّبُها مِنَ المَعْرِفَةِ ، وَالمَعْرِفَةُ تَقومُ بِنَفْسِها ، وَلا تَحْتاجُ إِلى ما يُعَرِّفُها ، 56
[٧٤/ب] إِلّا أَنَّهُ لَمّا عَرَضَ لِلْمَعْرِفَةِ ضَرْبٌ مِنَ التَّنْكيرِ/ احْتاجَتْ إِلى الصِّفَةِ ، وَذلِكَ نَحْوُ جَماعَةٍ أَسْماؤُهُمْ : زَيْدٌ وَ عَمْرٌو ، وَ فيهِمْ : طَويلٌ وَ قَصيرٌ وَ أَبْيَضُ وَ أَسْوَدُ، فَإِذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّويلِ ، أَوْ عَمْرٍو القَصيرِ خَرَجَ مِنَ الجَماعَةِ وَتَمَيَّزَ مِنْ بَيْنِهِمْ . وَإِعْرابُ الصِّفَةِ كَإِعْرابِ المَوْصوفِ في الرَّفْعِ ، وَالنَّصْبِ ، وَالجَرِّ ، وَإِنَّما كانَ كَذلِكَ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ جُزْءٌ مِنَ المَوْصوفِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ فَالنَّعْتُ وَالمَنْعوتُ كَشَيْءٍ واحِدٍ صارَ (٣) جُزْءاً مِنَ الرِّجالِ الظُّرَفاءِ ،

---

(١) (باب معرفة ما يتبع الاسم ... المسمى نسقاً) : ساقط من (ع) .
(٢) في (ع): (يَخُصُّ) ، وهو تحريف .
(٣) في (ع) : (صارا) بصيغة المثنى ، وهو وَهْمٌ .

كما أنّ الرَّجُلَ جُزْءٌ مِنَ الرِّجالِ ، وكُلَّما ازْدادَ الوَصْفُ زادَ الاخْتِصاصُ ، أَلا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ تَخَصَّصَ بالظَّرْفِ مِنْ بَيْنِ الرِّجالِ ، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ بَزّارٍ صارَ ظَريفاً بَزّاراً ، وذلِكَ أَقَلُّ مِنَ الظُّرَفِ ، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ بَزّارٍ أَزْرَقَ ، صارَ ذلِكَ أَخَصَّ .

والنَّكِرَةُ توصَفُ بِخَمْسَةِ أَشْياءَ :

بِما هُوَ حِلْيَةٌ لِلْمَوْصوفِ أَوْ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَزْرَقَ وَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، وبامْرَأَةٍ سَوْداءَ وَزَرْقاءَ وَ بَيْضاءَ ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَويلٍ أَبوهُ ، وَقَصيرٍ أَخوهُ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ .

الثّاني : ما كانَ فِعْلاً لِلْمَوْصوفِ أَوْ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذاهِبٍ وَقائِمٍ وَقاعِدٍ ، لِأَنَّ هذِهِ الأَشْياءَ فِعْلُ الرَّجُلِ ، فَلَمّا فَعَلَها اسْتَحَقَّ أَنْ يوصَفَ بِها ، وَقَدْ يَجْري ذلِكَ عَلى سَبَبِهِ فَتَقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذاهِبٍ أَبوهُ ، وَقائِمٍ أَخوهُ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ .

الثّالِثُ : الوَصْفُ بِما كانَ غَيْرَ عِلاجٍ وَلا حِلْيَةٍ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عالِمٍ ، وَرَجُلٍ ظَريفٍ وَكَريمٍ ، وَكَذلِكَ تَقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ أَخوهُ ، وَكَريمٍ أَبوهُ (١) ، وَعالِمٍ ابْنُهُ ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ .

الرّابِعُ : الوَصْفُ بالنَّسَبِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كوفِيٍّ ، وَبَصْرِيٍّ ، وَعَلَوِيٍّ ، وَهاشِمِيٍّ ، وَتَقولُ : مَرَرْتُ بِفَتًى (٢) كوفِيٍّ أَبوهُ ، وَعَلَوِيٍّ خالُهُ ، وَهاشِمِيٍّ عَمُّهُ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ .

الخامِسُ : الوَصْفُ بِ (ذي) الَّذي بِمَعْنى (صاحِبٍ) تَقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذي مالٍ ، وَهذا رَجُلٌ ذو مالٍ ، وَهذِهِ امْرَأَةٌ ذاتُ مالٍ .

---

(١) (كريم أبوه) : ليست في (ع) .

(٢) من (ع) في الأصل (نفي) وهو تحريف .

والنَّكِراتُ توصَفُ بالجُمَلِ ، وكُلَّما جازَ أنْ يكونَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ فإنَّهُ يكونُ حالاً 57
لِلْمَعْرِفَةِ / إلّا الفِعْلَ الماضي ، فإنَّكَ تَصِفُ بِهِ النَّكِرَةَ ، فتقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ [٧٥/م]
ضَرَبَ أبوهُ (١) . و [لا] يكونُ حالاً لِلْمَعْرِفَةِ حتّى تَجْعَلَ مَعَهُ (قَدْ) إمّا مُضْمَرَةً أوْ مُظْهَرَةً .

والوَصْفُ لا يكونُ إلا بِاسْمٍ مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ نَحْوُ : قائِمٍ ، وقاعِدٍ ، وراكِبٍ ، وساجِدٍ ، ولا يجوزُ أنْ تَصِفَ بالأسْماءِ الجامِدَةِ ، ولا بِأسْماءِ (٢) الأنْواعِ ، ولا بِأسْماءِ (٢) الأجْناسِ ، فإنْ رأيْتَ أشياءَ مِنْ ذلِكَ وَصْفاً فإنَّما هُوَ على تَقْديرِ الفِعْلِ ، وقَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أسَدٍ ، التَّقْديرُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَديدٍ ، لأنَّ (الأسَدَ) اسْمُ نَوْعٍ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ ، وكذلِكَ : مَرَرْتُ بِإبِلٍ مِائَةٍ ، أيْ : بِإبِلٍ كثيرَةٍ ، وَ بِثَوْبٍ سَبْعٍ ، أيْ : ذَرْعُهُ قليلٌ . وعلى هذا قياسُ جميعِهِ .

قالَ : " والمَعْرِفَةُ توصَفُ بالمَعْرِفَةِ ، والنَّكِرَةُ توصَفُ بالنَّكِرَةِ . ولا توصَفُ مَعْرِفَةٌ بِنَكِرَةٍ ، ولا نَكِرَةٌ بِمَعْرِفَةٍ . "

اعْلَمْ أنَّ الصِّفَةَ لَمّا كانَتْ هِيَ المَوْصوفَ لَمْ يَجُزْ أنْ تَصِفَ مَعْرِفَةً بِنَكِرَةٍ ، ولا نَكِرَةً بِمَعْرِفَةٍ ، لأنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ مُعَرَّفاً مُنَكَّراً في حالٍ ، هذا مُحالٌ . وقَدْ مَضى بَيانُ وَصْفِ النَّكِرَةِ . فأمّا المَعْرِفَةُ فَهِيَ خَمْسَةُ أضْرُبٍ : العَلَمُ الخاصُّ نَحْوُ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) وَ (بَكْرٍ) وأشْباهِ ذلِكَ . الثّاني : المُضْمَراتُ كُلُّها . الثّالِثُ : الأسْماءُ المُبْهَمَةُ ، نَحْوُ (هذا) وَ (هذانِ) وَ (هذِهِ) . الرّابِعُ : ما تَعَرَّفَ بالألِفِ واللّامِ ، نَحْوُ : (الرَّجُلِ)

---

(١) في (ع) : (فلا) بالفاء .

(٢) في (ع) (بالأسْماءِ الأنْواعِ) بالتعريف والإضافة ، وهو خطأ .

وَ (الغُـلامِ) . الخامِسُ : ما أُضيفَ إلى واحِدٍ مِنْ هذِهِ الأَرْبَعَةِ .

فَالأَوَّلُ : العَلَمُ الخاصُّ يوصَفُ بِثَلاثَةِ أَشْياءَ .

- يوصَفُ بِالمُضافِ إلى مِثْلِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صاحِبِ عَمْرٍو .

- وَبِما (١) فيهِ الأَلِفُ وَاللّامُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّويلِ .

- وَيوصَفُ بِالمُبْهَماتِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذا . فَأَمّا الأَسْماءُ المُضْمَراتُ فَإِنَّها لا توصَفُ ، لِأَنَّ الوَصْفَ يُخَصِّصُ المَوْصوفَ ، وَالشَّيْءُ لا يُضْمَرُ إِلّا بَعْدَ تَخْصيصِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ إلى الوَصْفِ (٢) . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَإِنَّ المُضْمَراتِ قَدْ تُؤَكَّدُ ، وَالتَّأْكيدُ هُوَ بَيانٌ لِلْمُؤَكَّدِ (٣) فَلِمَ لَمْ توصَفْ كَما أُكِّدَتْ ؟

قيلَ لَهُ : التَّأْكيدُ يُقِرُّ الاسْمَ عَلى ما هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيادَةٍ وَلا نُقْصانٍ ، 57

وَالصِّفَةُ تُخَصِّصُ المَوْصوفَ/ وَتَزيدُهُ وُضوحًا ، وَالمُضْمَرُ لا يَحْتاجُ إلى زِيادَةِ بَيانٍ . [٧٥/ب]

[فَأَمّا] (٤) المُبْهَمُ فَإِنَّهُ يوصَفُ بِأَسْماءِ الأَجْناسِ الَّتي فيها الأَلِفُ وَاللّامُ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُلِ . وَقَدْ يَحْذِفونَ المَوْصوفَ وَيُقيمونَ الصِّفَةَ مَقامَهُ ، فَيَقولونَ (٥) : مَرَرْتُ بِهذا الطَّويلِ . وَإِنَّما اخْتَصَّ المُبْهَمُ في الصِّفَةِ بِالأَلِفِ وَاللّامِ دونَ غَيْرِهِما (٦) ، لِأَنَّ المُبْهَمَ نَخِلَ وُصْلَةً لِخُروجِ ما فيهِ الأَلِفُ وَاللّامُ عَنِ العَهْدِ إلى الحُضورِ ، فَلَمْ يوصَفْ (٧) إِلّا بِما فيهِ الأَلِفُ وَاللّامُ .

---

(١) في الأصل : (ربما) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٢) في (ع) : (وَصْفٍ) بغير (أل) .
(٣) في (ع) : (المؤكد) بغير اللام .
(٤) زيادة من (ع) في الأصل (فالمبهم) . (٥) في (ع) : (فتقول) .
(٦) في (ع) : (غيره) على أن الضمير يعود الى الاسم الذي فيه الألف واللام ، و (غيرهما) على أن الضمير يعود الى الألف واللام .
(٧) في الأصل : (فَلَمْ توصَفُ الأسماء إلّا بما فيه ...) وتصح هذه العبارة بزيادة لفظ (هذه) قبل (الأسماء) أو بزيادة لفظ (المبهمة) بعد (الأسماء) وآثرت عبارة (ع) على أن أزيد لفظاً .

وما فيهِ الألِفُ واللّامُ فيوصَفُ بما فيهِ الألِفُ واللّامُ ، وبما أُضيفَ إلى ما فيهِ الألِفُ واللّامُ ، نحوُ قولِكَ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ ذي المالِ وصاحِبِ المَدينَةِ ، وأَشْباهُ ذلِكَ .

فأمّا ما أُضيفَ إلى المَعْرِفَةِ فيوصَفُ بثَلاثَةِ أشْياءَ : بما أُضيفَ كإضافَتِهِ ، وبالألِفِ واللّامِ ، وبالأسْماءِ المُبْهَمَةِ ، نحوُ قولِكَ : مَرَرْتُ بصاحِبِكَ أخي زَيْدٍ ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ الطّويلِ ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ هذا .

قالَ : " والأسْماءُ المُضْمَرَةُ لا توصَفُ ، لأنّها إذا أُضْمِرَتْ فقَدْ عُرِّفَتْ فلَمْ تحْتَجْ إلى الوَصْفِ ، لِذلِكَ تقولُ في النَّكِرَةِ : جاءَني رَجُلٌ عاقِلٌ ، ورَأَيْتُ رَجُلاً عاقِلاً ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ عاقِلٍ . [وَ] (١) تقولُ في المَعْرِفَةِ : هذا زَيْدٌ العاقِلُ ، ومَـرَرْتُ بزَيْدٍ العاقِلِ ، ورَأَيْتُ زَيْداً العاقِلَ . "

اعْلَمْ أنَّ الأسْماءَ على ثَلاثَةِ أضْرُبٍ : ضَرْبٌ يوصَفُ ولا يُؤَكَّدُ ، وهُوَ النَّكِـراتُ ، لأنَّ الوَصْفَ يُقَرِّبُهُ مِنَ المَعْرِفَةِ . وضَرْبٌ يُؤَكَّدُ ولا يوصَفُ ، وهُوَ المُضْمَرُ وقَـدْ ذَكَرْناهُما . وضَرْبٌ يُؤَكَّدُ ويوصَفُ ، وهُوَ أسماءُ الأعْلامِ ، وقَدْ بَيَّنّا أيْضاً أنَّ العَلَمَ يوصَفُ بما فيهِ الألِفُ واللّامُ ، ولا يَجوزُ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ عاقِلٍ ، لأنَّ النَّكِرَةَ لا تكونُ وَصْفاً لِلْمَعْرِفَةِ .

قالَ : " وتَقولُ فيما تَصِفُهُ بشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ : هذا رَجُلٌ عاقِلٌ أخوهُ ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ الكَريمِ أبوهُ . ولَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ظَريفٍ على الوَصْفِ لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ المَعْرِفَةَ لا توصَفُ بالنَّكِرَةِ . "

اعْلَمْ أنَّكَ إذا أجْرَيْتَ الصِّفَةَ على المَوْصوفِ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ كانَتِ الصِّفَـةُ مُوَحَّدَةً ، سَواءٌ وَحَّدْتَ الفاعِلَ أوْ ثَنَّيْتَهُ أوْ جَمَعْتَهُ ، تَقولُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ قائـمٍ [٧٦/م] 58

(١) زيادة من (ع) و (مل) ساقطة من الأصل .

أَبوهُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أبواهُ (١) ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ أَصْحابُهُ ؛ وذلِكَ لِأَنَّ الفِعْلَ إذا تَقَدَّمَ على فاعِلِهِ وُحِّدَ على ما مضى ، وَيُلْحَقُ عَلامَةَ التَّأنيثِ ، فَتَقولُ (٢) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ ، كَما تَقولُ : قامَتْ أُمُّهُ ، وَتَكونُ الصِّفَةُ جارِيَةً على ما تَقَدَّمَ في إعْرابِهِ في الرَّفْعِ ، وَالنَّصْبِ ، وَالجَرِّ ، فَتَقولُ : هذا رَجُلٌ قائِمٌ أَبوهُ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً قائِماً أَبوهُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أَبوهُ . (٣) .

قالَ : " وَتَقولُ : هذا رَجُلٌ مِثْلُكَ ، وَنَظَرْتُ إلى رَجُلٍ شَبَهِكَ وَشَرْعِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وَهذا رَجُلٌ ضارِبُ زَيْدٍ وَشاتِمُ بَكْرٍ ، فَتَجْري هذِهِ الأَلْفاظُ أَوْصافاً عَلى النَّكِراتِ ، وَإِنْ كُنَّ مُضافاتٍ إلى المَعارِفِ ، لِتَقْديرِكَ فيهِنَّ الانْفِصالَ ؛ وَلِأَنَّهُنَّ (٤) لا يُخَصِّصْنَ شَيْئاً بِعَيْنِهِ . "

اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ مَضى في بابِ الإضافَةِ غَيْرِ المَحْضَةِ ذِكْرُ هذِهِ الأَسْماءِ ، وَأَنَّ التَّنْوينَ مُقَدَّرٌ فيها ، وَإِنَّما حُذِفَ تَخْفيفاً ، فَإِذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، فالتَّقْديرُ مُماثِلٍ لَكَ ، وَشَبَهِكَ : مُشابِهٍ (٥) لَكَ ، وَعَلى هذا تَجْري جَميعُ الأَلْفاظِ ، وَلَوْلا ذلِكَ لَما جازَ أَنْ تَصِفَ بِها النَّكِراتِ ؛ لِأَنَّ المَعارِفَ لا تَكونُ أَوْصافاً لِلنَّكِراتِ . وَكَذلِكَ إذا قالَ : مِثْلُكَ ، فَمِثْلُكَ كَبيرٌ في عَقْلٍ وَفَضْلٍ وَحُسْنٍ وَقُبْحٍ ، فَلَمْ يَتَخَصَّصْ بِالإضافَةِ لِهذِهِ العِلَّةِ أَيْضاً . وَ (غَيْرُكَ) جارِيَةٌ مَجْرى (مِثْلِكَ) وَلَها مَوْضِعٌ تَكونُ فيهِ مَعْرِفَةً ، وَهُوَ إذا كانَ ما بَعْدَها مُخالِفاً لِما قَبْلَها ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿غَيْرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضّالّينَ﴾ (٦) ؛ لِأَنَّ المُنْعَمَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ .

---

(١) في (ع) : (أخواه) . (٢) في (ع) : (تقول) بغير الفاء .

(٣) في (ع) : (أبواه) بصيغة المثنى في الأمثلة الثلاثة .

(٤) في (ع) و (مل) : (وَأَنَّهُنَّ) بغير اللام . (٥) في (ع): (مُشابِهِهِ) وهو تحريف .

(٦) الفاتحة : (٧) . وفي (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى ﴿... عليهم﴾ .

وَتقولُ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الصَّالِحِ (١) غَيرِ المُفسِدِ ، فَتكونُ (غَيْرُ) وَصْفاً لِلْمَعْرِفَةِ فَتَتَعَرَّفُ عَلى ذلِكَ بِالمُخالَفَةِ .

بابُ التَّوْكيـــدِ

قالَ " اعْلَمْ أَنَّ التَّوْكيدَ : لَفْظٌ يَتْبَعُ الاسْمَ المُؤَكَّدَ لِرَفْعِ اللَّبْسِ وَإِزالَةِ 58
الاتِّساعِ . / وَإِنَّما تُؤَكَّدُ المَعارِفُ دونَ النَّكِراتِ مُظْهَرُها وَمُضْمَرُها . وَالأَسْماءُ [٧٦/ب]
المُؤَكِّدُ بِها تِسْعَةٌ وَهِيَ : (نَفْسُهُ) وَ (عَيْنُهُ) وَ (كُلُّهُ) وَ (أَجْمَعُ) وَ (أَجْمَعونَ) وَ (جَمْعاءُ) وَ (جُمَعُ) وَ (كِلا) وَ (كِلْتا) ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْداً نَفْسَهُ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ . وَكَذلِكَ : قامَ أَخوكَ عَيْنُهُ ، وَرَأَيْتُهُ عَيْنَـهُ ، وَمَرَرْتُ بِهِ عَيْنِهِ . "

اعْلَمْ أَنَّ التَّوْكيدَ عَلى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ بِتَكْريرِ اللَّفْظِ ، وَضَرْبٌ بِتَكْريرِ المَعْنى .
فالَّذي بِتَكْريرِ اللَّفْظِ يَصْلُحُ في كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الكَلِمِ الثَّلاثِ ، تَقولُ : رَأَيْـــتُ زَيْداً زَيْداً ، وَجاءَني زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ . وَتَقولُ في الفِعْلِ : قُـمْ قُمْ ، وَاضْرِبْ اضْرِبْ ، وَتَقولُ في الحَرْفِ : في الدّارِ زَيْدٌ فيها ، وَفيكَ زَيْـــدٌ راغِبٌ فيكَ . قالَ اللّهُ تَعالى : ﴿ وَأَمّا الَّذينَ سَعِدوا فَفي الجَنَّةِ خالِدينَ فيها ﴾ (٢) (٣)
وَتَكْريرُ الفِعْلِ في قَوْلِ الشّاعِرِ (٤) :

---

(١) في (ع) : (المصلح) .

(٢) هود : (١٠٨) .

(٣) ضبطت (سَعدوا) في الأصل و (ع) بفتح السين وهي قراءة ابن كثير ونافـع وأبوعمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر / السبعة : ٣٣٩ .

(٤) غير معـــروف .

٩٠ ـ أَلا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمي ثَلاثُ تَحيّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمي

وَأَمّا التَّأْكيدُ بِالمَعْنى فَإِنَّما يَكونُ في المَعْرِفَةِ دونَ غَيْرِها . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : المَعارِفُ مَعْلومَةٌ مَشْهورَةٌ فَكَيْفَ يُؤَكَّدُ ما هُوَ مَعْروفٌ مُسْتَغْنٍ بِنَفْسِهِ ؟

قيلَ لَهُ : لَمّا كانَتِ العَرَبُ تَسْتَعْمِلُ المَجازَ في كَلامِها ، حَتّى إِنَّهُمْ يَقولونَ: مَرَرْتُ بِفُلانٍ ، وَرُبَّما مَرّوا بِدارِهِ ، وَجاءَني فُلانٌ ، وَرُبَّما جاءَهُمْ غُلامُهُ .

فَإِذا قالَ القائِلُ : جاءَني زَيْدٌ ، فَيَظُنُّ ظانٌّ في نَفْسِهِ ما جَرَتْ عادَتُها بِهِ مِنَ التَّوَسُّعِ وَالمَجازِ ، فَإِذا قالَ : جاءَني زَيْدٌ نَفْسُهُ ارْتَفَعَ ذلِكَ اللَّبْسُ وَعُلِمَ يَقينًا أَنَّهُ جاءَ لا غَيْرُهُ . فَالتَّوْكيدُ عَلى هذا يَرْفَعُ اللَّبْسَ الواقِعَ في كَلامِ العَرَبِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوْكيدَ يَجْري مَجْرى الوَصْفِ في جَرْيِهِ عَلى الأَوَّلِ في الإِعْرابِ (١) وَأَنَّهُ هُوَ هُوَ (٢) كَما أَنَّ الوَصْفَ كَذلِكَ.

وَأَلْفاظُ التَّوْكيدِ عَلى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ لا يُسْتَعْمَلُ إِلّا مُضافًا ، وَهُوَ (نَفْسُهُ) وَ (عَيْنُهُ) وَ (كِلا) وَ (كِلْتا) . وَضَرْبٌ لا تَجوزُ إِضافَتُهُ ، وَهُوَ (أَجْمَعُ) وَما يَتْبَعُهُ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ . فَأَمّا (كُلُّهُمْ) فَالإِضافَةُ فيها أَكْثَرُ ، وَقَدْ جاءَ في قَوْلِهِ 59

[٧٧/أ] تَعالى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ (٣) داخِرِينَ﴾ (٤) مُنَوَّنًا غَيْرَ / مُضافٍ .

وَجَميعُ هذِهِ الأَلْفاظِ فَإِنَّكَ تُؤَكِّدُ بِها المُضْمَرَ وَالمُظْهَرَ إِلّا (عَيْنَهُ) وَ (نَفْسَهُ) فَإِنَّكَ لا تُؤَكِّدُ بِهِما الضَّميرَ المَرْفوعَ خاصَّةً لِتَمَكُّنِهِما في الأَسْماءِ وَدُخولِ العَوامِلِ عَلَيْهِما بِالرَّفْعِ ، وَالنَّصْبِ ، وَالجَرِّ . فَإِذا أَرَدْتَ أَنْ تُؤَكِّدَ بِها الضَّميرَ

---

٩٠ ـ البيت من الطويل . انظر التبصرة : ١٦٣/١ ، وابن يعيش : ٣٩/٣ .

(١) من (ع) في الأصل (إعراب) بغير (أل).

(٢) في (ع) : (هو) واحدة والأخرى ساقطة .

(٣) في الأصل (أبوه) وهو تصحيف .

(٤) النمل : (٨٧) .

المَرْفوعَ أَظْهَرْتَهُ ، فتقولُ : قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، ولا يَجوزُ : قُمْتَ نَفْسُكَ ، وذلِكَ لِأَنَّ الضَّميرَ المَرْفوعَ صارَ كَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الفِعْلِ ، فَإِذا أُريدَ توكيدُ (١) الاسْمِ أُظْهِرَ ثُمَّ أُكِّدَ ، كما يَفْعَلونَ في العَطْفِ سَواءً ، قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾ (٢) . فَأَمّا إِنْ كانَ الضَّميرُ مَنصوباً أَوْ مَجْروراً جازَ تَوْكيدُهُ مِنْ غَيْرِ إِظْهارٍ .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ فَإِنَّ (كِلا) أَيْضاً تَلي العَوامِلَ ، وَقَدْ أَكَّدوا بِها الضَّميرَ المَرْفوعَ .

قيلَ لَهُ : لَمّا كانَتْ (كُلّ) مُشابِهَةً لِـ (أَجْمَعينَ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُما جَميعاً لِلإِحاطَةِ وَالعُمومِ أُجْرِيَتْ مُجْراها ، فَجازَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِها المُضْمَرُ وَالمُظْهَرُ بِخِلافِ (النَّفْسِ) فَإِنَّها غَيْرُ مُشابِهَةٍ لَها .

قالَ : " وَتَقولُ جاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَرَأَيْتُهُ كُلَّهُ أَجْمَعَ ، وَمَرَرْتُ بِهِ كُلِّهِ أَجْمَعَ . وَجاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعونَ ، وَرَأَيْتُهُمْ كُلَّهُمْ أَجْمَعينَ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ أَجْمَعينَ . وَجاءَتِ القَبيلَةُ كُلُّها جَمْعاءُ ، [وَرَأَيْتُها كُلَّها جَمْعاءَ] (٣) ، وَمَرَرْتُ بِها كُلِّها جَمْعاءَ ، وَجاءَ النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ ، وَرَأَيْتُهُنَّ كُلَّهُنَّ جُمَعَ ، وَمَرَرْتُ بِهِنَّ كُلِّهِنَّ جُمَعَ . "

اعْلَمْ أَنَّ (أَجْمَعَ) لا يُؤَكَّدُ بِهِ إِلّا ما يَجوزُ تَبْعيضُهُ ، لا تَقولُ : جاءَ زَيْدٌ أَجْمَعُ ، وَتَقولُ : جاءَ القَوْمُ أَجْمَعُ ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَجيءَ بَعْضُهُمْ وَيَمْتَنِعَ بَعْضُهُمْ فَأَكَّدْتَ الكُلَّ وَهذا لا يَصِحُّ في الواحِدِ .

---

(١) في الأصل (توكد) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٢) البقرة : (٣٥) ، الأعراف (١٩) .
(٣) زيادة من (ع) و(مل) ، ساقطة من الأصل .

وَجميعُ أَلْفاظِ التَّوْكيدِ مَعارِفٌ فَلا يَصِحُّ أَنْ تُؤَكِّدَ بِها نَكِرَةً (١) ، لِأَنَّ التَّأْكيدَ كَالصِّفَةِ ، فَكَما لا تَصِفُ نَكِرَةً بِمَعْرِفَةٍ كَذلِكَ لا تُؤَكِّدُها بِها (٢) . وَ (أَجْمَعُ) لا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْريفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ ، وَكَذلِكَ (جَمْعاءُ) ، لِأَنَّهُ مِثْلُ (صَفْراءَ) فيهِ التَّأْنيثُ وَلُزومُ التَّأْنيثِ . فَأَمّا (جُمَعُ) [فَقَدْ] (٣) بَيَّنّاها في غَيْرِ هذا المَوْضِعِ .

قالَ : " وَيَتْبَعُ (أَجْمَعَ) (أَكْتَعُ أَبصَعُ) ، وَيَتْبَعُ (أَجْمَعينَ) (٤) (أَكْتَعونَ أَبْصَعونَ) ، وَيَتْبَعُ / (جَمْعاءَ) (كَتْعاءُ بَصْعاءُ) ، وَيَتْبَعُ [جُمَعَ] (٥) (كُتَعُ بُصَعُ) . 59 [٧٧/ب]

وَمَعْنى هذِهِ التَّوابِعِ كُلِّها شِدَّةُ التَّوْكيدِ . وَلا يَجوزُ تَقْديمُ بَعْضِها عَلى بَعْضٍ ، وَكَذلِكَ لَوْ قُلْتَ : جاءَ القَوْمُ أَجْمَعونَ كُلُّهُمْ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُقَدِّمَ (أَجْمَعونَ) (٦) عَلى (كُلٍّ) لِضَعْفِها وَ قُوَّةِ (كُلٍّ) عَلَيْها . "

اعْلَمْ أَنَّ الأَصْلَ في هذِهِ الأَلْفاظِ هُوَ (كُلٌّ) ، لِأَنَّ العَوامِلَ (٧) تَليها وَتَنوبُ ، فَلِقُوَّتِها قُدِّمَتْ عَلى سائِرِ أَلْفاظِ التَّوْكيدِ ، وَلا يَجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَها غَيْرُها لِضَعْفِهِ (٨) عَنْها . ثُمَّ يَتْبَعُها (أَجْمَعونَ) قالَ اللهُ سُبْحانَهُ :

---

(١) في (ع) : (يُؤَكَّدُ بِها نَكِرَةٌ) ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع (نكرة) على أنها نائب فاعل .

(٢) في (ع) : (لا تؤكد بها) . (٣) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٤) في الأصل (أجمعون) بالرفع ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) و (مل) .

(٥) زيادة من (ع) و (مل) ساقطة من الأصل .

(٦) كذا في الأصل و (ع) مرفوع على الحكاية . وفي (مل) (أجمعين) على أنه منصوب بـ (تقدم) . وما جاء في (مل) أولى لأن (كل) بعدها أتت مجرورة .

(٧) في الأصل (العامل) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٨) في (ع) : (لضعفها) ، وهو تحريف .

﴿ فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعونَ ﴾ (١) وَكَذلِكَ (أَكْتَعونَ أَبْصَعونَ) أَيْضـًا عَلى التَّرْتيبِ ، وَلا يَجوزُ أَنْ تَقولَ : (أَبْصَعونَ أَكْتَعونَ) كَما لا يَجوزُ أَنْ تَقولَ (أَجْمَعونَ كُلُّهُمْ) ، لِأَنَّ التابِعَ أَبَدًا لا يَتَقَدَّمُ المَتْبوعَ ، كَما أَنَّ قَوْلَكَ : (حَسَنٌ بَسَنٌ) وَ (عَطْشانُ نَطْشانُ) وَ (جائِعٌ نائِعٌ) (٢) ، وَأَشْباهُ ذلِكَ لا يَتَقَدَّمُ التابِعُ عَلى المَتْبوعِ .

قالَ : " وَتَقولُ في التَّثْنِيَةِ : قامَ الرَّجُلانِ كِلاهُما ، وَرَأَيْتُهُما كِلَيْهِما وَمَرَرْتُ بِهِما كِلَيْهِما (٣) ، وَقامَتِ المَرْأَتانِ كِلْتاهُما ، وَرَأَيْتُهُما كِلْتَيْهِما ، وَمَرَرْتُ بِهِما كِلْتَيْهِما فَـ (٤) (كِلا) وَ (كِلْتا) مَتَى أُضيفَتا إِلى المُضْمَرِ كانَتا في الرَّفْعِ بِالأَلِفِ ، وَفي النَّصْبِ وَالجَرِّ بِالياءِ عَلى ما مَضى . وَإِنْ أُضيفَتا إِلى المُظْهَرِ كانَتا بِالأَلِفِ عَلى كُلِّ حالٍ . تَقولُ : جاءَني كِلا أَخَوَيْكَ (٥) وَجاءَتْني كِلْتا أُخْتَيْكَ (٦) ، لِأَنَّ (كِلا) وَ (كِلْتا) اسْمانِ مُفْرَدانِ غَيْرُ مُثَنَّيَيْنِ وَإِنْ أَفادا مَعْنى التَّثْنِيَةِ . "

---

(١) الحجر : (٣٠) ، ص : (٧٣) .

(٢) هذا يُعْرَفُ في اللغة بـ (الاتباع) والكلمة الثانية من كل مثال لا معنى لها ، قال صاحب القاموس : " بَسَنٌ مُحَرَّكَة ابتاع لـ (حَسَن) " القاموس المحيط (بسن) . وَيُعَرِّفُ ابن فارس الاتباع في كتابه الصاحبي في فقه اللغة بقوله : " هو أَنْ تُتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ورويها إشباعًا وتأكيدًا " ثم يقول بعد هذا التعريف " وروِيَ أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ سُئل عن ذلك فقال : هو شَيْءٌ نَتِدُ بِهِ كَلامَنا ... " الصاحبي : ص ٢٧٠ ، وانظر اللسان : (بسن) و (نطش) و (نوع) ، وأمالي القالي : ٢٢٠/٢ ، ومجالس ثعلب : ٧/١ ، ٢٧ ، والمزهر للسيوطي : ٤١٦/١ وما بعدها ، وتاج العروس والصحاح : (بسن) . وانظر الأصول : ٢ / ٢١ .

(٣) (ورأيتهما كليهما ومررت بهما كليهما) : ساقط من (ع) .

(٤) في (ع) و (مل) : (وكلا) بالواو .

(٥) في (مل) زيادة : (ورأيت كلا أخويك) .

(٦) في (مل) زيادة : (ومررت بكلتا أختيك) .

اعْلَمْ أَنَّ التَّأْكيدَ يَسْتَوِي فيهِ المُفْرَدُ ، وَالتَّثْنِيَةُ ، وَالجَمْعُ ، وَالتَّأْنيثُ.
فَأَمّا المُفْرَدُ ، وَالجَمْعُ ، وَالتَّأْنيثُ فَقَدْ مَضى ذِكْرُهُ . وَأَمّا التَّثْنِيَةُ فَإِنَّ (كِلا) وَ (كِلْتا) تَأْكيدٌ لِذلِكَ ، وَقَدْ مَضى أَنَّهُما لا يُسْتَعْمَلانِ إِلّا مُضافَيْنِ فَإِذا أَضَفْتَهُما إِلى ظاهِرٍ كانا في الأَحْوالِ الثَّلاثِ في الرَّفْعِ ، وَالنَّصْبِ ، وَالجَرِّ بِالأَلِفِ . وَإِنْ أَضَفْتَهُما إِلى المُضْمَرِ كانَتا في النَّصْبِ وَالجَرِّ بالياءِ ، وَفي الرَّفْعِ بِالأَلِفِ . وَإِنَّما كانَ كَذلِكَ ، لِأَنَّهُما أَشْبَها (عَلى) وَ (إِلى) [وَ] (١) وَ(لَدى) هذِهِ الحُروفُ تَكونُ مَعَ المُظْهَرِ عَلى كُلِّ حالٍ بِالأَلِفِ ، فَإِذا صِرْتَ إِلى المُضْمَرِ جَعَلْتَ مَكانَ الأَلِفِ في حالِ النَّصْبِ وَالجَرِّ ياءً ، لِأَنَّ (عَلى) وَ (إِلى) وَ (لَدى) 65
لا يَقَعْنَ مَوْقِعَ رَفْعٍ /، فَبَقِيَ الرَّفْعُ عَلى ما كانَ عَلَيْهِ . [٧٨/أ]

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : كَيْفَ أَجَزْتَ تَشْبيهَ (٢) الاسْمِ الَّذي هُوَ مُعْرَبٌ في تَغَيُّرِ آخِرِهِ بِالحَرْفِ الَّذي هُوَ (عَلى) وَ (إِلى) ، وَبِالظَّرْفِ الَّذي هُوَ (لَدى) ؟ فَالقَوْلُ في ذلِكَ : أَنَّ (كِلا) وَإِنْ كانَ اسْماً فَالحُكْمُ فيهِ كَالحُكْمِ في الظَّرْفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا يَنْفَكُّ مِنْ أَنْ يَكونَ مُضافاً ، وَهذا مِمّا يَلْزَمُ الظَّرْفَ وَالحُروفَ الَّتي هِيَ كَالظُّروفِ .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَكَيْفَ صارَتْ أَلِفُ (عَلى) وَ (إِلى) وَ (لَدى) مَعَ المُظْهَرِ عَلى حالَةٍ واحِدَةٍ ، وَانْقَلَبَتْ مَعَ المُضْمَرِ في النَّصْبِ وَالجَرِّ ؟ قيلَ لَهُ : لَمّا كانَتْ هذِهِ الأَلِفاتُ لَيْسَتْ كَالأَلِفاتِ في (عَصا) وَ (رَحى) وَ (حُبْلى) (٣) ، لِأَنَّ هذِهِ الأَلِفاتِ في تَقْديرِ الحَرَكاتِ بِكَوْنِهِنَّ مُنْقَلِباتٍ عَنِ الياءِ وَالواوِ وَلَيْسَ

---

(١) زيادة من (ع) ، ليست في الأصل .
(٢) من (ع) في الأصل (بتثنية) وهو تحريف .
(٣) ألف (حبلى) ألف تأنيث وهي في الأصل ياء وجعلت ألفاً لانفتاح ما قبلها. انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١٧٤ وقول الشارح في ج٢/ص٩٠ (إِنَّ أَلِفَ فُعْلى لا تكون منقلبة أبداً) لا يتعارض مع ما ذكرناه ، لِأَنَّ هذِهِ الأَلِفَ لا تعود إلى =

كَذلِكَ أَلِفُ (عَلى) وَ (لَدى) وَ (إِلى) ، لِأَنَّهُنَّ حُروفٌ ساكِنَةٌ مِنْ غَيْرِ حُروفِ المَدِّ وَاللّينِ . وَالأَلِفُ لا يَتَحَرَّكُ أَلْبَتَّةَ ، فَتَرَكوها مَعَ الإِضافَةِ إِلى المُظْهَرِ عَلى أَصْلِها . وَلَمّا أَضافوها إِلى المُضْمَرِ جَعَلوا مَكانَ الأَلِفِ ياءً مَفْتوحًا ماقَبْلَها ، لِيَدُلّوا عَلى أَنَّ الكَلِماتِ مَبْنِيّاتٌ بِثُبوتِ الياءِ ، وَقَبْلَها فَتْحَةٌ ، لِأَنَّ الياءَ مَتى تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ ما قَبْلَها صارَتْ أَلِفًا . فَإِنْ قيلَ : فَلِهذا (١) يَلْزَمُ في (لَوْلا) مِثْلُ ذلِكَ . قيلَ لَهُ : (لَوْلا) لا يَتَّصِلُ بِها ضَميرٌ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجوهِ في اللُّغَةِ العالِيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ (٢) تَعالى : ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنينَ﴾ (٣) عَلى أَنَّهُ قَدْ جاءَ ما أَنْشَدَهُ (سيبَوَيْهِ) (٤) (٥) :

٩١ - [وَ] (٦) كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النّيقِ مُنْهَوي

وَقَوْلُهُمْ : (لَوْلاكَ) وَ (لَوْلايَ) ، فَبَيْنَ (يونُسَ) (٧) وَ (الخَليلِ) خِلافٌ

= أصلها اذا وصلتها بالضمير نحو (حبلانا وسلونا ...) وإذا صغرتها نحو (حُبَيْلى ...) وهي لاتقلب ياءً إلا إذا انكسر ماقبلها لتصح الكسرة لا للعودة إلى الأصل . فهي ليست كألف (عصا) و (رحى) .

(١) في الأصل : (فهذا) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٢) في الأصل (وهو له تعالى) بسقوط (قو) من (قوله) ، وما أثبته من (ع) .

(٣) سبأ : (٣١) . (٤) في الأصل : (وسيبويه) بإقحام الواو . وما أثبته من (ع) .

(٥) هو يزيد بن الحكم الثقفيّ :

٩١ - البيت من الطويل . وهو من شواهد سيبويه : ٣٨٨/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٨٥/٢ ، والكامل : ٣٤٥/٣ ، وأمالي القالي : ٦٨/١ ، والخصائص : ٢٥٩/٢ ، والمنصف : ٧٢/١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٧٧/١ ، ٢١٢/٢ ، والإنصاف : ٦٩١/٢ ، وابن يعيش : ١١٨/٢ ، ٢٣/٩ ، والمقرب : ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٨٦/٢ ، ١٦٥١/٣ ، والمساعد : ٢٩٢/٢ ، ٢٩٣ ، والخزانة : ٤٩٦/١ ، ٤٣٠/٢ ، والمقاصد : ٢٦٢/٣ ، والأشموني : ٢٠٦/٢ ، ٥٠/٤ ، واللسان : (إمالا " لولا ") برواية : (ومنزلة لولاي ..) وفي (جرم) و (هوى) . وصدره في الهمع : ٣٣/٢ . أجرام : جمع مفردها جِرْم وهو الجسد . النيق : أرفع موضع في الجبل . القُلّة : أعلى الجبل . المنهوي : الساقط . (٦) زيادة من (ع) ليست في الأصل .

(٧) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب البصريّ الضّبيّ بالولاء ، من أكابر النحويّين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعنه أخذ سيبويه والكسائي والفراء . أكثر سيبويه من النقل =

فيهما (١) يَطولُ شَرْحُهُ . وَهِيَ لُغَةٌ قليلَةٌ . وَعِنْدَ (سيبَوَيْهِ) يَكونُ مَوْضِعُ المُضْمَرِ مَجْروراً (٢) ، وَعِنْدَ (الفَرّاءِ) مَوْضِعُهُ (٣) رَفْعٌ بِالابْتِداءِ ، وَاخْتارَهُ أبو الحَسَنِ.(٤)

فَأَمّا الَّذي يَدُلُّ على أَنَّ (كِلا) وَ (كِلْتا) مُفْرَدٌ غَيْرُ مُثَنّى قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ كِلْتا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾ (٥) وَلَمْ يَقُلْ (آتَتا) ، وَالإِخْبارُ عَنِ المُفْرَدِ بِمُفْرَدٍ وَعَنِ التَّثْنِيَةِ بِتَثْنِيَةٍ ، وَقَوْلُ الشّاعِرِ (٦) :

٩٢ ـ كِلانا غَنِيٌّ عَنْ أَخيهِ حَياتَهُ وَنَحْنُ إِذا مُتْنا أَشَدُّ تَغانِيا

وَقَوْلُ الآخَرِ (٧) :

٩٣ ـ أَكاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلانا ـ عَلى ما ساءَ صاحِبَهُ ـ حَريصُ

وَلَمْ يَقُلْ (حَريصانِ) (٨) وَالشَّواهِدُ تَكْثُرُ في ذلِكَ .

عنه في كتابه . توفي سنة ١٨٣ هـ .

وانظر ترجمته في أخبار النحويّين البصريّين : ٢٧ ، ومراتب النحويين : ٤٤ ، ونزهة الألباء : ٤٩ ، وانباه الرواة : ٦٨/٤ ، وبغية الوعاة : ٣٦٥/٢ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٥١ ، وكتاب يونس بن حبيب للدكتور أحمد مكي الأنصاري .

(١) لم أقف على الخلاف بين الخليل ويونس في كتاب ممّا وقفت عليه من كتب النحو ، وسيبويه يورد المسألة ويقول : " هذا قول الخليل ويونس " فهذا يشير إلى أن رأيهما فيها واحد ولا خلاف بينهما . الكتاب : ٣٨٨/١ ، وشرح المفصل : ١٢١/٣ .

(٢) الكتاب : ٣٨٨/١ . (٣) في (ع) : (يكون موضعه رفعاً) .

(٤) أي الأخفش الأوسط انظر المقتضب : ٧٣/٣ . والكامل : ٣٤٥/٣ ، وفيه أيضاً تجد رأي المبرد الذي أنكر هذا جملةً ، والمغني : ٣٠٣ ، والمساعد على التسهيل : ٢٩٤/٢ ، والأمالي الشجرية : ١٨٠/١ ـ ١٨٢ ، ٢١٢/٢ .

(٥) الكهف : (٣٣) . (٦) هو عبدالله بن جعفر أو المغيرة بن حبناء .

٩٢ ـ البيت من الطويل . انظر المغني : ٢٢٤ ، والمساعد : ٣٤٣/٢ ، ٣٥٠ ، والتصريح : ٤٣/٢ ، والأشموني : ٢٦٠/٢ ، والدرر : ٦٠/٢ ، واللسان : (غنا) . وصدره في أوضح المسالك : ١٣٨/٣ . (٧) غير معروف .

٩٣ ـ البيت من الوافر . وهو من شواهد سيبويه : ٤٤٠/١ ، وانظر المقتضب : ٣ / ٢٤١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٨٨/١ ، والإنصاف : ٢٠١/١ ، ٤٤٣/٢ ، وابن يعيش : ٥٤/١ . المكاشرة : ظهور =

فَأَمّا ماجاءَ على التَّثْنِيَةِ في الخَبَرِ (١) مِنْ قَوْلِ الشّاعِرِ وَهُوَ (الفَرَزْدَقُ) (٢):

60

٩٤ ـ /كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أَقلَعا وَكِلا أَنْفَيْهِما رابي [٧٨/ب]

فقالَ: (قَدْ أَقْلَعا) فَإِنَّهُ جاءَ بالأَوَّلِ عَلى المَعْنى، وَحَمَلَ الثّاني عَلى الأَصْلِ نَحْوُ قَوْلِهِ (٣): (وَكِلا أَنْفَيْهِما رابي) وَلَمْ يَقُلْ (رابيانِ) . وَقَدْ جاءَ في (كُلٍّ) مِثْلُ ذلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ في السَّمواتِ وَالأَرْضِ إِلّا آتي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾ (٤) وَقالَ تَعالى في آيةٍ أُخْرى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرينَ﴾ (٥) فَجاءَ مَرَّةً عَلى اللَّفْظِ، وَمَرَّةً عَلى المَعْنى . وَمِنْ جِهَةِ المَعْنى (٦) أَنَّ (كِلا) أُضيفَ إِلى التَّثْنِيَةِ وَالشَّيْءُ لا يُضافُ إِلى نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ (٧) كانَ مُثَنّىً لَما أُضيفَ إِلى تَثْنِيَةٍ .

= الأسنان عند التبسم . (٨) (ولم يقل حريصان) ليس في (ع) .

(١) في الأصل : (الجر) ، وهو تصحيف، والتصويب من (ع) .

(٢) هو أبوفراس همام بن غالب بن صعصة بن ناجية الدارميّ التميميّ ، فحل من فحول الشعراء الأمويين، عاش في البصرة ، ازدهر على يديه هو وجرير فن النقائض ، وقيل لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة . والفرزدق لقب عُرِفَ به لدمامة خلقته، ومعناه الرغيف الضخم الذي يجففه النسوة ، وقيل غير ذلك. توفي سنة ١١٠ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء: ٤٧١/١ ، والأغاني: ٩ / ٣٢٤ ، ٢١/ ٢٧٦ ، ومعجم الشعراء : ٤٦٥ ، والموشح : ١٥٦ ، وخزانة الأدب: ١٠٥/١ ، وانظر كتاب الفرزدق لأستاذنا الدكتور شاكر الفحام .

٩٤ ـ البيت من البسيط ، من قصيدة يهجو بها جريراً . ولم أقف عليه في طبعة الديوان التي تحت يدي. انظر النوادر لأبي زيد : ٤٥٣ ، والخصائص : ٤٢١/٢ ، ٣١٤/٣ ، والمرتجل: ٧٠ ، والإنصاف: ٤٤٧/٢ ، وابن يعيش : ٥٤/١ ، وشرح التسهيل : ٧١/١ ، والمساعد ٣٤٩/٢ ، ٣٩٤ ، والمغني . ٢٢٤ ، والمقاصد : ١٥٧/١ ، والهمع : ٤١/١ ، الضمير في (كلاهما) يعود إلى عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق ، وكلا أنفيهما رابي : يريد أخذهما الربو من المماحكة . وهو بهذا البيت يعير جريراً، لأنَّهُ زَوَّجَ ابنته للأبلق .

(٣) في الأصل : (قوله تعالى) بإقحام لفظ (تعالى) وما أثبته من (ع) .

(٤) مريم : (٩٣) والآية في الأصل و (ع) (وَإِنْ كُلُّ إِلّا آتي الرحمن عبداً) وَلَعَلَّ =

فَإِنْ قالَ قائِلٌ فَقَدْ قالوا : مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلاثَتِهِمْ وَأَرْبَعَتِهِمْ ، فَأَضافوا الجَمْعَ إلى الجَمْعِ . قيلَ لَهُ : إِنَّما جازَ ذلِكَ ، لِأَنَّهُمْ نَزَّلوا الجَمْعَ مَنْزِلَةَ الكَثْرَةِ ، وَأَضافوا إِلَيْهِ القِلَّةَ ، وَلِهذا لَمْ يَقولوا : اثْنَيْهِما ، لِأَنَّ الشَّيْءَ لا يُضافُ إلى مِثْلِهِ . وَأَمَّا (كِلْتا) فَإِنَّهُ لِلتَّأْنيثِ ، وَهَلِ التّاءُ عَلامَةُ التَّأْنيثِ أَمْ لا (١) ؟ يَطولُ هذا المَوْضِعُ بِذِكْرِهِ . وَاللّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوابِ .

بابُ البَـــدَلِ

قالَ : « اعْلَمْ أَنَّ البَدَلَ يَجْري مَجْرى التَّوْكيدِ في التَّحْقيقِ وَالتَّسْديدِ (٢) ، وَمَجْرى الوَصْفِ في الإِيْضاحِ وَالتَّخْصيصِ (٣) . وَهُوَ في الكَلامِ عَلى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ : بَدَلُ الكُلِّ ، وَبَدَلُ البَعْضِ ، وَبَدَلُ الاشْتِمالِ ، وَبَدَلُ الغَلَطِ وَالنِّسْيانِ . »

= ولعل الآية التي بعدها أكثر دقة في الاستشهاد لهذا الموضع وهي ﴿ وَكُلُّهُمْ آتيهِ يَوْمَ القيامَةِ فَرداً ﴾ . لأن الأولى مضافة الى (مَنْ) والثانية مضافة إلى (هم) . (٥) النمل : (٨٧) .

(٦) بَيَّنَ فيما سبق أن (كلا) و (كلتا) مفردان من جهة اللفظ وساق على ذلك الشواهد ثم عاد لِيُبَيِّنَ أنهما مفردان من جهة المعنى .

(٧) في الأصل (لولا) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(١) انظر المذكر والمؤنث للأنبارى : ٦٧٢ ـ ٦٧٥ .

(٢) في (ع) و (مل) : (التشديد) بالشين ، وهو تصحيف .

(٣) في (مل) زيادة : (وعبرة البدل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه) وهذه العبارة سَتَرِدُ فيما نستقبل من كلام المؤلف ص٢٧١ ، وكان الأجدر بالمحقق أن لا يثبتها هنا ولا سيما أنها من نسخة غير الأصل الذي اعتمده في عمله .

اعْلَمْ أَنَّ البَدَلَ مُخالِفٌ لِلصِّفَةِ وَالتَّوْكيدِ ، وَإِنْ كانَ تابِعاً كَما أَنَّهما تابِعانِ ، وَذلِكَ لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُما ، وَإِنَّما وَقَعَ البَدَلُ في الكَلامِ لِيَرْفَعَ المَجازَ وَالتَّوَسُّعَ الَّذي كانَ يَجوزُ أَنْ يَكونا في المُبْدَلِ .

وَهُوَ مُعْرَبٌ بِإِعْرابِ المُبْدَلِ مِنْهُ . وَهُوَ يَجْري مَجْرى الوَصْفِ في الإِيْضاحِ وَالتَّخْصيصِ وَإِنْ كانَ مُخالِفاً لَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ . وَهُوَ يَصْلُحُ أَنْ تَرْفَعَ المُبْدَلَ وَتَضَعَ البَدَلَ مَوْضِعَهُ ، فَإِنْ صَحَّ كانَ بَدَلاً ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَكُنْ بَدَلاً . وَاخْتَلَفوا في العامِلِ في البَدَلِ ، وَفي الصِّفَةِ ، وَفي التَّوْكيدِ .

فقالَ قَوْمٌ : العامِلُ في التّابِعِ هُوَ العامِلُ في المَتْبوعِ ، وَإِنَّما عَمِلَ في التّابِعِ بِتَوَسُّطِ المَتْبوعِ وَهذا قَوْلُ/ أَصْحابِ (سيبَوَيْهِ) (١) . وَعِنْدَ (الأَخْفَشِ) (٢) أَنَّ [٢/٧٩] 61
العامِلَ في التّابِعِ كَوْنُهُ وَصْفاً ، أَوْ تَوْكيداً ، أَوْ بَدَلاً لِمَرْفوعٍ ، أَوْ مَنْصوبٍ ، أَوْ مَجْرورٍ فَيَكونُ العامِلُ مَعْنَوِيّاً لا لَفْظِيّاً . وَعِنْدَهُ أَنَّ البَدَلَ وَالمُبْدَلَ جُمْلَتانِ ؛ لِأَنَّ العامِلَ في هذِهِ الجُمْلَةِ غَيْرُ العامِلِ في هذِهِ الجُمْلَةِ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعالى : ﴿وَقالَ المَلَأُ الَّذينَ اسْتَكْبَروا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذينَ اسْتُضْعِفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (٣) (٤) قالَ : فَظُهورُ اللّامِ مَعَ (مِنْ) وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الَّذينَ يَدُلُّ عَلى أَنَّها مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرى . وَعِنْدَ أَصْحابِ (سيبَوَيْهِ) أَنَّ ظُهورَ العامِلِ عَلى طَريقِ التَّوْكيدِ ؛ لِأَنَّ العامِلَ قَدْ يَتَكَرَّرُ في الشَّيْءِ الواحِدِ مَرَّتَيْنِ تَوْكيداً ، فَإِذا كانَ كَذلِكَ لَمْ يَكُنْ ظُهورُ اللّامِ دَلالَةً عَلى أَنَّها جُمْلَةٌ أُخْرى .

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٢٩٩/١ .
(٢) نفس المرجع السابق .
(٣) الأعراف : (٧٥) .
(٤) لم يتكلم الأخفش في هذه الآية في كتاب معاني القرآن .

قالَ : " وَيَجوزُ أَنْ تُبْدِلَ المَعْرِفَةَ مِنَ المَعْرِفَةِ ، وَالنَّكِرَةَ مِنَ النَّكِرَةِ ، وَالمَعْرِفَةَ مِنَ النَّكِرَةِ ، وَالنَّكِرَةَ مِنَ المَعْرِفَةِ . وَالمُظْهَرَ مِنَ المُظْهَرِ ، وَالمُضْمَرَ مِنَ المُضْمَرِ ، وَالمُظْهَرَ مِنَ المُضْمَرِ ، وَالمُضْمَرَ مِنَ المُظْهَرِ . فَبَدَلُ المَعْرِفَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ : قامَ أَخوكَ زَيْدٌ . وَبَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَةِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غُلامٍ . وَبَدَلُ (١) المَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ . وَبَدَلُ (٢) النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ : ضَرَبْتُ زَيْداً رَجُلاً صالِحاً . وَالمُظْهَرُ مِنَ المُظْهَرِ (٣) : مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ أَخيكَ . وَالمُظْهَرُ مِنَ المُضْمَرِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِ أَبي مُحَمَّدٍ ، قالَ (٤):

٩٥ ـ عَلى حالَةٍ لَوْ أَنَّ في القَوْمِ حاتِماً ... عَلى جودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ

جَرَّ (حاتِماً) ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الهاءِ في (جودِهِ) . وَالمُضْمَرُ مِنَ المُظْهَرِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْداً إِيّاهُ (٥) (٦) . وَالمُضْمَرُ مِنَ المُضْمَرِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَأَيْتُهُ إِيّاهُ . "

---

(١) (بدل) : ليست في (مل) .

(٢) = = = =

(٣) في (ع) (المضمر) وهو وَهْمٌ من الناسخ .

(٤) هو الفرزدق .

٩٥ ـ البيت من الطويل . وهو في ديوانه : ٢٩٧ والرواية فيه :

على ساعة لو كان في القوم حاتمٌ ... على جودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وانظر الكامل : ١/٣٣٤ ، والجمهرة : ٣/٣٤٧ ، والعمدة : ١/١٧٤ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٠٧ ، والمخصص : ١٤/١٧ ، وانظر تعليق الشنقيطي على هامشه ، وابن يعيش : ٣/ ٦٩ ، والمساعد : ٢/٤٣٣ .

(٥) في الأصل : (أباه) ، والتصويب من (مل) .

(٦) (والمضمر من المظهر نحو رأيتُ زيداً) : ساقط من (ع) .

اعلَمْ أنّهُ إنّما جازَ جميعُ ما ذكرَ، لأنَّ البَدَلَ هُوَ أنْ تذكرَ الأوَّلَ ثُمَّ بَعْدَ ذلِكَ أرَدْتَ أنْ تُبَيِّنَ أنَّ الثّاني هُوَ المَقْصودُ دونَ الأوَّلِ، تقولُ: مَرَرْتُ بِعَبْدِاللّهِ زَيْدٍ، وَأصْلُ الكَلامِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. فَأمّا إبْدالُ المَعْرِفَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ، والنَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَةِ فَظاهِرٌ، كَما أنّهُ (١) يَجوزُ وَصْفُ المَعْرِفَةِ بالمَعْرِفَةِ، والنَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ. وَأمّا إبْدالُ المَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ، والنَّكِرَةِ

61 [٧٩/ب] مِنَ المَعْرِفَةِ فَجازَ في البَدَلِ/، وَلَمْ يَجُزْ في الوَصْفِ وَالتَّوكيدِ، فَلِهذا كانَ البَدَلُ أعَمَّ مِنْهُما (٢) وَقَدْ وَرَدَ القُرآنُ بِذلِكَ، مِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَإنَّكَ لَتَهْدي إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ * صِراطِ اللّهِ ﴾ (٣) فَهذا بَدَلُ المَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ. وَقَوْلُهُ تَعالى: ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنّاصِيَةِ * ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ ﴾ (٤) فَهذا بَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ. وَباقي الكَلامِ مَفْهومٌ.

قالَ: " وَعِبْرَةُ البَدَلِ أنْ يَصِحَّ بِحَذْفِ (٥) الأوَّلِ وَإقامَةِ الثّاني مَقامَهُ تَقولُ في بَدَلِ الكُلِّ: قامَ زَيْدٌ أخوكَ، وَرَأيْتُ أخاكَ جَعْفَراً. وَتَقولُ في بَدَلِ البَعْضِ: ضَرَبْتُ زَيْداً رَأسَهُ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمِكَ ناسٍ مِنْهُمْ.

وَتَقولُ في بَدَلِ الاشْتِمالِ: يُعْجِبُني زَيْدٌ عَقْلُهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ جَعْفَرٍ جَهْلِهِ وَغَباوَتِهِ.

وَتَقولُ في بَدَلِ الغَلَطِ (٦): عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عَمْرٍو، وَأكَلْتُ خُبْزاً تَمْراً، وَرَكِبْتُ فَرَساً حِماراً، غَلِطْتَ فَأبْدَلْتَ الثّاني مِنَ الأوَّلِ. قالَ اللّهُ تَعالى: ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقيمَ * صِراطَ الّذينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٧) فَهذا

---

(١) (أنه) : ليست في (ع). (٢) في (ع) : (منها) ، وهو تحريف.

(٣) الشورى : (٥٢) و (٥٣) وفي (ع) رُسِمَتْ (سراط) بالسين والثانية (صراط) بالصاد وابن كثير قرأ (السراط) بالسين في كل القرآن . السبعة ١٠٥ .

(٤) العلق : (١٥) و (١٦).

(٥) في (مل) : (يَصْلُح بحذف) وفي (ع) : (يصلح لحذف) وقوله (لحذف) تحريف.

(٦) في (مل) زيادة : (والنسيان) . (٧) الفاتحة : (٦) و (٧) .

بَدلُ الكُلِّ . وقالَ اللّهُ سُبْحانَهُ : ﴿وَلِلّهِ على النّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً﴾ (١) فَهذا بَدلُ البَعْضِ . وقالَ تَعالى : ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ﴾ (٢) فَهذا بَدَلُ الاشْتِمالِ . وَبَدَلُ الغَلَطِ وَالنِّسْيانِ لا يَقَعُ في قُرآنٍ وَلا شِعْرٍ . »

اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ مَضى أَنَّ المَقْصودَ في الكَلامِ هُوَ البَدَلُ دونَ المُبْدَلِ ، وَإِنَّما ذُكِرَ المُبْدَلُ عَلى طَريقِ التَّأْكيدِ ، وَلِهذا إِذا حَذَفْتَ الأَوَّلَ قامَ [الثّاني](٤) مَقامَهُ وَأَغْنى عَنْهُ . وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقيمَ * صِراطَ الَّذينَ﴾ (٥) لَوْ قالَ تَعالى : اهْدِنا صِراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لَكانَ جَيِّداً كافِياً ، فَهذا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ ، وَهُوَ أَيْضاً بَدَلُ المَعْرِفَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ . وَلا يَحتاجُ هذا البَدَلُ إِلى ضَميرٍ يَرْجِعُ مِنْهُ إِلى المُبْدَلِ . فَأَمّا بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ وَبَدَلُ الاشْتِمالِ فَلا بُدَّ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما ضَميرٌ إِلى المُبْدَلِ إِمّا ظاهِراً وَإِمّا مَحْذوفاً مُقَدَّراً ، وَذلِكَ أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً . فَهذا 62
إِخْبارٌ / عَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ جَميعِهِ ، فَإِذا قُلْتَ : رَأْسَهُ أَوْ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ لَمْ يَكُنْ [٨٠/ب]
بُدٌّ مِنْ ضَميرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ هذا العُضْوَ مِنْ أَعْضائِهِ ، لِأَنَّهُ بَعْضٌ لَهُ ، وَكَذلِكَ بَدَلُ الاشْتِمالِ إِذا قُلْتَ : أَعْجَبَني زَيْدٌ عَقْلُهُ ، فَالعَقْلُ مَحَلُّهُ القَلْبُ ، وَالإِنْسانُ يَشْتَمِلُ القَلْبَ وَغَيْرَهُ ، فَلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الهاءِ ، لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ . وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ﴾(٦)

---

(١) آل عمران : (٩٧) . و (حَجُّ) بفتح الحاء كما ضُبِطَتْ في الأصل وفي (ع) وهي رواية أبي بكر عن عاصم وبها قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ باقي السبعة (حِجُّ) وبها قرأ حفص عن عاصم السبعة ٢١٤ .

(٢) البقرة : (٢١٧) (٣) في الأصل : (لايقع منك في قرآن ...) بإقحام (منك) ، وما أثبته من (ع) . وفي (مل) : (لايقع مثله في ...)

(٤) زيادة من (ع) ليست في الأصل .

(٥) الفاتحة (٦) و(٧) وفي (ع) : ﴿... * صراط الذين أنعمت عليهم﴾ .

(٦) البقرة : (٢١٧) .

الهاءُ راجعَةٌ إلى الشَّهرِ الحَرامِ ، لِأَنَّ السُّؤالَ وَقعَ عَنِ القِتالِ في الشَّهرِ لا عَنِ الشَّهرِ ، لِأَنَّ الشَّهرَ مَعْروفٌ عِنْدَهُمْ ، كما أَنَّهُ مَعْروفٌ عِنْدَ رَسولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ [وَسَلَّمَ] (١) . وَقَوْلُهُ تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلى النّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً﴾ (٢) فالمُسْتَطيعُ بَعْضُ النّاسِ ، وَهُوَ الّذي أَوْجَبَ اللّهُ تعالى الحَجَّ عَلَيْهِ وَالتَّقْديرُ - وَاللّهُ أَعْلَمُ - مَنِ اسْتَطاعَ مِنْهُمْ إِلَيْهِ سَبيلاً ، فَحَذَفَ (مِنْهُمْ) لِلعِلْمِ بِهِ . وَقَدْ أَظْهَرَ مِثْلَ هذا الضَّميرِ في آيَةٍ أُخْرى ، نَحْوُ قَوْلِهِ : ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَراتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ﴾ (٣) .

فَأَمّا بَدَلُ الغَلَطِ وَالنِّسْيانِ فَهُوَ أَنْ تُريدَ أَنْ تَذْكُرَ شَيْئاً فَيَسْبِقُ عَلى لِسانِكَ غَيْرُهُ إِمّا نِسْياناً أَوْ غَلَطاً ، وهذا لا يَجوزُ في كَلامِ اللّهِ تَعالى ، لِأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذلِكَ ، وَلا في شِعْرٍ ، لِأَنَّ الشِّعْرَ إِنَّما يَصِحُّ بَعْدَ التَّفَكُّرِ وَالتَّأَمُّلِ فَلا يَجوزُ فيهِ هذا . وَاللّهُ أَعْلَمُ .

بابُ عَطْفِ البَيانِ

قالَ : " وَمَعْنى عَطْفُ البَيانِ أَنْ تُقيمَ الأَسْماءَ الصَّريحَةَ غَيْرَ المَأْخوذَةِ مِنَ الفِعْلِ مَقامَ الأَوْصافِ المَأْخوذَةِ مِنَ الفِعْلِ ، تَقولُ : قامَ أَخوكَ مُحَمَّدٌ ، كَما تَقولُ (٤) : قامَ أَخوكَ الظَّريفُ وَكَذلِكَ : رَأَيْتُ أَخاكَ مُحَمَّداً ، وَمَرَرْتُ بِأَخيكَ مُحَمَّدٍ . "

اعْلَمْ أَنَّ عَطْفَ البَيانِ يَجْري مَجْرى الوَصْفِ وَالتَّأْكيدِ في الإِعْرابِ .

---

(١) زيادة من (ع) ، ليست في الأصل .

(٢) آل عمران : (٩٧) . انظر الصفحة السابقة حاشية (١) .

(٣) البقرة : (١٢٦) .

(٤) في (ع) و (مل) : (كقولك) .

وَلَمّا كانَ اسْماً جامِداً غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ وَلا هُوَ تَحْلِيَةٌ وَلا نَوْعٌ مِنْ أَنْواعِ الصِّفاتِ سَمَّوهُ بَياناً ، لِأَنَّهُمْ جاؤوا بِهِ لِلْبَيانِ . وَإِنَّما يَأْتي بَعْدَ اسْمٍ مُشْتَرَكٍ يَحْتَمِلُ/ أَشْياءَ فَيَخُصُّ واحِداً مِنها ، تَقولُ : مَرَرْتُ بِأَخيكَ زَيْدٍ ، فَقَدْ خَصَّصْتَ زَيْداً مِنْ بَيْنِ الأُخْوَةِ ، كَما أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِأَخيكَ الكاتِبِ أَجْرَيْتَ الوَصْفَ عَلى هذا الأَخِ دونَ غَيْرِهِ وَعَلى هذا يَأْتي جَميعُهُ .

وَالفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ البَيانِ وَبَيْنَ البَدَلِ أَنَّ عَطْفَ البَيانِ يَكونُ تابِعاً لِلأَوَّلِ كَالنَّعْتِ ، وَالبَدَلُ تَقْديرُهُ أَنْ يوضَعَ مَوْضِعَ الأَوَّلِ ، تَقولُ : في النِّداءِ يا أَخانا (١) زَيْداً ، فَتَنْصِبُ زَيْداً إِذا أَرَدْتَ عَطْفَ البَيانِ فَإِذا أَرَدْتَ البَدَلَ ضَمَمْتَهُ . وَاللّهُ أَعْلَمُ .

بابُ العَطْفِ وَهُوَ النَّسَقُ

قالَ : " وَحُروفُهُ عَشَرَةٌ وَهِيَ : الواوُ ، وَالفاءُ ، وَ (ثُمَّ) وَ (أَوْ) وَ (لا) وَ (بَلْ) وَ (لكِنْ) الخَفيفَةُ ، وَ (أَمْ) ، وَ (إِمّا) مُكْسورَةٌ [مُكَرَّرَةٌ] (٢) وَ (حَتّى) وَقَدْ مَضى ذِكْرُها . فَهذِهِ الحُروفُ تَجْتَمِعُ كُلُّها في إِدْخالِ الثّاني في إِعْرابِ الأَوَّلِ . وَمَعانيها مُخْتَلِفَةٌ : فَمَعْنى الواوِ : الاجْتِماعُ (٣) ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، أَيْ : اجْتَمَعَ لَهُما القِيامُ ، وَلا تَدْري كَيْفَ حالُهُما فيهِ . وَمَعْنى الفاءِ : التَّفَرُّقُ عَلى مُواصَلَةٍ ، أَيْ : الثّاني يَتْبَعُ الأَوَّلَ بِلا مُهْلَةٍ ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو ، أَي يَليهِ لَمْ (٤) يَتَأَخَّرْ عَنْهُ . وَمَعْنى (ثُمَّ) المُهْلَةُ وَالتَّراخي ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٍو ، أَي بَيْنَهُما مُهْلَةٌ . "

---

(١) في الأصل : (ياحانا) وفي (ع) : (ياخايا) ، وكلاهما تحريف ، والصواب ماأثبته . (٢) زيادة من (ع) و (مل)

(٣) في (مل) زيادة : (ولا دلالة فيها على المبدوء به)

(٤) في (ع) : (ولم) بزيادة الواو .

اعْلَمْ أَنَّ الواوَ هِيَ (١) أَقْوى حروفِ العَطْفِ ، وَلِهذهِ العِلَّةِ بَدَأَ بِذِكْرِها ، وإِنَّما قُلْنا ذلِكَ ، لِأَنَّها يُعْطَفُ بِها في الإِيجابِ وَالجَحْدِ وَفي كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْواعِ الفِعْلِ ، تَقولُ في الإِيجابِ: قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَفي الجَحْدِ : ما قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَتَقولُ في الفِعْلِ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَلا يَجوزُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو ، وَلا : اخْتَصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو . وَمَعْناها الجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَإِدْخالُ الثّاني فيما دَخَلَ فيهِ الأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ تَقْديمِ الأَوَّلِ وَلا تَأْخيرِ الثّاني ، وَلِهذا قالَ (سيبَوَيْهِ) (٢) : إِنَّ قَوْلَهُمْ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو إِنَّ ذلِكَ يَقْتَضي مُرورَيْنِ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَرَّ بِزَيْدٍ . وَانْقَطَعَ ثُمَّ مَرَّ بِعَمْرٍو بَعْدَ (٣) ذلِكَ . قالَ (أَبو سَعيدٍ) في الشَّرْحِ (٤) : أَجْمَعَ النَّحْوِيونَ وَاللُّغَوِيّونَ (٥) مِنَ البَصْرِيّينَ وَالكوفيّينَ عَلى أَنَّ الواوَ لا توجِبُ تَقْديمَ ما قُدِّمَ لَفْظُهُ (٦) وَلا تَأْخيرَ ما أُخِّرَ لَفْظُهُ / انْتَهى قَوْلُهُ . وَالدَّليلُ عَلى صِحَّةِ ذلِكَ [P/81] 63
قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ يا مَرْيَمُ اقْنُتي لِرَبِّكِ وَاسْجُدي وَارْكَعي مَعَ الرّاكِعينَ ﴾ (٧)
فَقَدَّمَ (٨) السُّجودَ عَلى الرُّكوعِ ، وَالرُّكوعُ مُقَدَّمٌ عَلى السُّجودِ . وَقالَ تَعالى:
﴿ ادْخُلوا البابَ سُجَّداً وَقولوا حِطَّةٌ ﴾ (٩) وَقالَ في الأَعْرافِ
﴿ وَقولوا حِطَّةٌ وَادْخُلوا البابَ سُجَّداً ﴾ (١٠) وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّكَ

---

(١) في الأصل (وهي) بإقحام الواو .
(٢) الكتاب : ٢١٨/١ . (٣) في الأصل : (وبعد) بإقحام الواو .
(٤) شرح الكتاب للسيرافي : ج ٢ / الورقة : ١٥٠ / (ب) .
(٥) في (ع) رُسِمَتْ (اللغيون) ، وهو تحريف .
(٦) (لَفْظُهُ) : ساقطة من (ع) .
(٧) آل عمران : (٤٣) .
(٨) في الأصل (فقد) ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) .
(٩) البقرة : (٥٨) .
(١٠) الأعراف : (١٦١) .

تقولُ : المالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وهذا جَمْعٌ لَهُما في الاسْتِحْقاقِ ، وَاخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَالعِلَّةُ فيهِ أَنَّ الواوَ جُعِلَتْ في الاسْمَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ (١) بِمَنْزِلَةِ الأَلِفِ في الاسْمَيْنِ المُتَّفِقَيْنِ ، فَإِذا قُلْتَ : جاءَ الزَّيْدانِ وَالعُمَرانِ ، لَمْ يَدُلَّ عَلى تَقْديمِ أَحَدِهِما وَلا تَأْخيرِهِ ، فَكَذلِكَ الواوُ بِمَثابَةِ الأَلِفِ . وَحَكى أَصْحابُ (الشّافِعِيِّ) (٢) عَنِ (الفَرّاءِ) وَ (ثَعْلَبٍ) (٣) أَنَّها لِلتَّرْتيبِ ، وَبِهِ يَقولُ (الشّافِعِيُّ) وَيَحْتَجُّ بِهِ في قَوْلِهِ تَعالى ﴿إِذا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاةِ فَاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى المَرافِقِ وَامْسَحوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلى الكَعْبَيْنِ﴾ (٤) فَيَقولُ : إِنَّ الواوَ رَتَّبَتِ الوَجْهَ عَلى اليَدَيْنِ ، وَاليَدَيْنِ عَلى الرُّؤوسِ ، وَالرُّؤوسَ عَلى الأَرْجُلِ . وَقالَ (٥) : وَالدَّليلُ عَلى ذلِكَ أَنَّ عَبْدَ بَني الحَسْحاسِ (٦) أَنْشَدَ عُمَرَ بْنَ الخَطّابِ :

---

(١) في الأصل (المتخلفين) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٢) في (ع) زيادة : (رضي الله عنه) .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، وثعلب لقبه ، انتهت إليه إمامة الكوفيين في زمنه ، كان عالماً باللغة والنحو حجة ثقة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة . أخذ عن إبراهيم الحزامي ومحمد بن سلام الجمحي وابن زياد الأعرابي وسلمة بن عاصم . وأخذ عنه الأخفش الصغير وابن عرفة وغيرهما .
له مصنفات منها : مجالس ثعلب ومعاني القرآن . توفي سنة ٢٩١ هـ .
انظر ترجمته في نزهة الألباء : ٢٢٨ ، ومراتب النحويين : ١٥١ ، البلغة : ٣٤ ، وطبقات النحويين واللغويين : ١٤١ ، وإنباه الرواة : ١/١٣٨ .

(٤) المائدة : (٦) ضبطت (أَرْجُلِكُمْ) بكسر اللام في كلتا النسختين ، وهي رواية أبي بكر عن عاصم وبها قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو . وقرأ باقي السبعة وحفص عن عاصم بفتح اللام . السبعة ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

(٥) في (ع) : (قال) بغير الواو .

(٦) هو سُحَيم عبد بني الحسحاس ، وقيل اسمه حَيَّة . وهو عبد أسود أعجمي نوبي في لسانه لكنة . كان شاعراً مخضرماً ، اشتراه بنو الحسحاس ونسب إليهم ، أدرك النبيّ صلى الله عليه وسلم ، ولم تُعْرَفْ له صُحبة . قُتِلَ في زمن عثمان رضي الله عنه ، واختلف في سبب قتله . انظر ترجمته في الأغاني : ٢٢/٣٠٢ ، والإصابة : ٢/١٠٩ ، وخزانة الأدب : ١/٢٧٢ ، ومقدمة ديوانه .

٩٦ - عُمَيْرَةُ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غاديا   كَفى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَرْءِ ناهيا

فَقالَ لَهُ عُمَرُ(١) : لَوْ قَدَّمْتَ الإِسْلامَ لَأَجْزْتُكَ(٢) (٣) . قال (٤) : وَهذا يَدُلُّ على الاعْتِبارِ بِالتَّرْتيبِ. وَ قالَ : وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ رَسولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ] (٥) سُئِلَ عَنِ الصَّفا وَالمَرْوَةِ ، فَقالوا : بِأَيِّهِما نَبْدَأُ فَقالَ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٦) ابْدَأوا بِما بَدَأَ اللّهُ بِهِ (٧) (٨) .
وَالجَوابُ عَنْ ذلِكَ أَنَّ الإِسْلامَ كانَ أَهَمَ في ذلِكَ الوَقْتِ، فَلِهذا قالَ لَهُ(٩) قَدِّمْهُ . وَأَمّا الصَّفا وَالمَرْوَةُ فَسُؤالُهُمْ عَنْ ذلِكَ يَدُلُّ على أَنَّهُمْ

---

٩٦ - البيت من الطويل . انظر ديوانه : ١٦ ، وسيبويه : ٣٠٨/٢ ، والكامل : ٢٢٥/٢ ومعاني الحروف للرماني : ٣٧ ، والإنصاف : ١٦٨/١ ، وابن يعيش : ٩٣/٨ ، والخزانة : ١٣٩/١ ، والمقاصد : ٦٦٥/٣ . وعجزه في إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٦٦٩/٢ ، والخصائص : ٤٨٨/٢ ، وابن يعيش : ١١٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ١٣٨ ، وسر الصناعة : ١٥٧/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٧٩/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٥٣/٣ .

(١) (عمر) : ليست في (ع) .

(٢) في الأصل : (لأجزيك) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٣) انظر خبر عمر مع عبد بني الحسحاس في الكامل للمبرد : ٢٢٥/٢ ، والمحصول : ٥١٤/١ .

(٤) في الأصل : (قالوا) على أن أصحاب الشافعي هم الذين قالوا ، وما أثبته من (ع) لأن الكلام قبله محكي عن الشافعي نفسه .

(٥) زيادة من (ع) .

(٦) زيادة تقضيها صيغة الصلاة على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم . وفي (ع):(قال : ابدأوا ...)

(٧) أخرجه مسلم من حديث جابر بلفظ (نبدأ) انظر مسلم بشرح النووي: ١٧٧/٨ ، وكذلك أبوداود الطيالسي في مسنده انظر منحة المعبود: ٢١٦/١ ، وأبو داود: في سننه (المختصر : ٣٩٠/٢) ،والنسائي: ٢٣٩/٥ ، ٢٤١/٥ ، والترمذي : ٥٠٧/٣ والدارقطني بلفظ (أبدأوا) : ٢٥٤/٢ ، والإلمام : ٢٨ الحديث رقم (٥٦) . وابن الجارود في المنتقى : ٣٦٦ الحديث رقم (٤٦٩) ، والطبراني في المعجم الصغير: ٦٩/١ ، وابن حزيمة في صحيحه : ٢٣٠/٤ ، وانظر ما كتبه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : ٢٥٠/١ ، والشيخ الألباني في كتاب حجة النبي صلى الله عليه وسلم : ٥٨ - ٥٩ .

(٨) انظر رأي الشافعي ومن وافقه من الفقهاء في الاستذكار : ١٨٥/١ وما بعدها .

(٩) في (ع): (قال : لو قدمه)

[ما] (١) عَرفوا أَنَّ الواوَ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتيبِ [وإنْ] (٢) وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ، وَلا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرِدَ الشَّرْعُ بِشَيْءٍ مُخالِفٍ لِلُّغَةِ . وَكَذلِكَ مَنْ أَوْجَبَ التَّرْتيبَ في أَعْضاءِ الوُضوءِ ، فَإِنَّما يوجِبُهُ بِدَليلٍ شَرْعِيٍّ لا بِاللُّغَةِ . وَما حَكوهُ عَنِ (الفَرّاءِ) وَ (ثَعْلَبٍ) فَغَيْرُ مَعْروفٍ فَلا يَصِحُّ التَّعَلُّقُ بِهِ .

وَأَمّا الفاءُ فَهِيَ تَعْطِفُ وَيَكونُ الثّاني عَقيبَ الأَوَّلِ بِلا مُهْلَةٍ كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ
63
زَيْداً فَبَكى ، وَأَعْطَيْتُهُ / فَاسْتَغْنى ، وَهذا مَعْنى قَوْلِهِ : التَّفَرُّقُ عَلى مُواصَلَةٍ ؛ [٨١/ب] أَي : أَنَّكَ إِذا قُلْتَ جاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو ، تُريدُ أَنَّهُما افْتَرَقا في المَجيءِ ، وَلكِنَّ الثّاني بَعْدَ الأَوَّلِ (٢) بِلا مُهْلَةٍ . فَإِنْ قيلَ : فَقَدْ قالَتِ العَرَبُ : (مُطِرْنا ما بَيْنَ زُبالَةَ فَالثَّعْلَبِيَّةِ) (٣) وَبَيْنَهُما مَسافَةٌ . قيلَ لَهُ : إِنَّما يُريدونَ أَنَّ المَطَرَ اتَّصَلَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ حَتّى عَمَّ هذِهِ الأَماكِنَ كُلَّها . وَكَذلِكَ إِذا قُلْتَ: سِرْتُ إِلى الكوفَةِ فَالبَصْرَةِ ، تُريدُ أَنَّ السَّيْرَ لَمْ يَنْقَطِعْ حَتّى تَخَلَّتَ بِهِ (٤) البَصْرَةَ. وَالدَّليلُ عَلى ما ذَكَرْناهُ وُقوعُها في جَوابِ الشَّرْطِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِنْ تَخَلْتِ الدّارَ فَأَنْتِ طالِقٌ ، لا خِلافَ أَنَّ الطَّلاقَ يَقَعُ عَقيبَ الدُّخولِ بِلا مُهْلَةٍ وَلا تَراخٍ ؛ لِأَنَّ (٥) الجَزاءَ يَجِبُ بِالشَّرْطِ . فَأَمّا قَوْلُهُ تَعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾ (٦)

---

(١) (١) زيادة يقتضيها السياق ، ساقطة من الأصل و (ع) .
(٢) في الأصل : (بعد ذلك) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٣) زُبالة : منزل بطريق مكة من الكوفة تقع بين واقصة والثعلبية ، وهي قرية عامرة بها أسواق . الثعلبية : من منازل طريق مكة الكوفة ، تقع بين الشقوق والخُزَيمية . انظر معجم البلدان (زبالة) : ١٢٩/٣ ، والثعلبية : ٧٨/٢ ، ومراصد الاطلاع : (زبالة) : ٦٥٦/٢ ، (الثعلبية) : ٢٩٦/١ ، واللسان (زبل) و (ثعلب) . والقول في شرح الكافية للرضي : ٣٦٥/٢ .
(٤) في الأصل و (ع) : (نخل) والصواب ما أثبته .
(٥) في الأصل (ولأن) بإقحام الواو ، وفي (ع) (وأن) وهو تحريف .
(٦) الأعراف : (٤) .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَكَيْفَ يَقَعُ البَأْسُ عَقِيبَ الهَلاكِ ؟ فَالجَوابُ : أَنَّ البَأْسَ وَإِنْ كانَ مُؤَخَّراً في اللَّفْظِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ في المَعْنى ، كَقَوْلِ القائِلِ : مَنْ يَظْهَرْ مِنْهُ الفِعْلُ المُحْكَمُ فَهُوَ عالِمٌ بِهِ ، وَمَعْلومٌ أَنَّ الفِعْلَ لا يَظْهَرُ إِلّا بَعْدَ العِلْمِ . وَاللّهُ أَعْلَمُ .

فَأَمّا (ثُمَّ) فَإِنَّها تُؤْذِنُ بِأَنَّ الثّاني بَعْدَ الأَوَّلِ مَعَ المُهْلَةِ وَالتَّراخي

وَاحْتَجَّ (أَبو حَنيفَةَ) في إِسْقاطِ وُجوبِ المُوالاةِ في الوُضوءِ بِما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ](١) أَنَّهُ قالَ : " لا يَقْبَلُ اللّهُ صَلاةَ امْرِئٍ حَتّى يَضَعَ الطَّهورَ مَواضِعَهُ ، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ (٢) " . فَقالَ : لَمّا وَرَدَ ... ... (٣) بِلَفْظِ (ثُمَّ) دَلَّ عَلى أَنَّ المُوالاةَ لَيْسَ بِشَرْطٍ (٤) .

---

(١) زيادة من (ع) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : " لم أجده بهذا اللفظ ، وقد سبق الرافعي إلى ذكره هكذا ابن ابن السمعاني في الاصطلام ، وقال النووي : إنه ضعيف غير معروف . وقال الدارمي : ليس بمعروف ولا يصح ." ثم قال : " وفي روايةٍ لأبي داود والدارقطني : " لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين . " وهو على هذا فالسياق بـ(ثم) لا أصل له . وقد ذكره ابن حزم في المحلى بلفظ (ثم) وتعقبه ابن مفوز بأنه لا وجود لذلك في الروايات . " تلخيص الحبير : ٥٩/١ .

(٣) في الأصل أشار الناسخ إلى سَقْطٍ وكتبه بالهامش ، وهما كلمتان لم أستطع قراءتهما قراءة تربطهما بالكلام رُسِمَتا عَلى الشكل التالي في الأصل و (ج) (قدّر نسحه). وليستا في (ع) .

(٤) ولو أنصف الشارح لردَّ على قول أبي حنيفة هذا بما ردَّ به على الشافعي وأصحابه في ص٢٧٨ إذ قال : ان الأحكام الشرعية تؤخذ بدليل شرعي لا باللغة . ثم إن ورودَ الحديث بلفظ (ثم) لا يدل على عدم الموالاة في الوضوء وإنما يدل على الحضّ على التأني في الوضوء وإسباغه ويدل على هذا صَدْرُ الحديثِ حيث قال صلى الله عليه وسلم : " لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ..." ويدل عليه أيضاً الأحاديث التي وردت في الحضّ على إسباغ =

قال : " ومعنى (أو) الشك ، تقول : قام زيد أو عمرو (١) . وتكون تخييراً ، تقول : اضرب زيداً أو عمراً ، أي : أحدهما . وتكون للإباحة ، تقول : جالس الحسن (٣) أو ابن سيرين (٤) ، أي : قد أبحتك مجالسة هذا الضرب من الناس(٤) . وأين وقعت (أو) فهي لأحد الشيئين .

ومعنى (لا) التحقيق للأول والنفي عن الثاني ، تقول : قام زيد لا عمرو .

ومعنى (بل) الإضراب عن الأول والإثبات للثاني ، تقول : قام (٥) زيد بل عمرو "

64
اعلم أن قول القائل : قام زيد أو عمرو ، إنما يقصد أن / أحدهما قام بغير [٨٢/ب] عينه لما عرض له من الشك في قيامه . هذا هو الظاهر من كلامه ، وقد يجوز أن يكون المتكلم غير شاك في قيامه ولكنه أبهم الأمر في ذلك على

= الوضوء وإبلاغه . انظر رياض الصالحين باب فضل الوضوء ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧ . ويقوي ما ذهبنا إليه ورود الحديث برواية: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ ... الحديث» في رواية أبي داود والدارقطني انظر الحاشية رقم (٢) .

(١) في (ع) : (وعمرو) : بالواو وهو خطأ .

(٢) في (ع) : (إباحة) .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن يسار الأنصاريّ ، سيد التابعين ، وإمام أهل البصرة ، سمع أبا بكر وابن عمر وأنس من الصحابة ، وصفة ابن سعد بأنه كان جامعًا عالمًا عاليًا رفيعًا فقيهًا ثقةً مأمونًا عابدًا ناسكًا كبيرَ العِلْمِ فصيحًا جميلاً وسيمًا ، له مواقف مع الحجاج . ولد بالمدينة وتوفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد : ١٥٦/٧ والمعارف : ٤٤٠ ، وتهذيب التهذيب : ٢٦٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء : ٥٦٣/٤ ، ولطائف الإشارات : ٩٩/١ ، وغاية النهاية : ٢٣٥/١ ، وشذرات الذهب : ١٣٦/١ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن سيرين بن أبي عمرة البصري ، مولى أنس ابن مالك رضي الله عنه ، امام أهل البصرة ،ثقة عابد ثبت روى عن عائشة وزيد بن ثابت وأبي هريرة ومولاه أنس وغيرهم كثير . وروى عنه الشعبي وثابت وقتادة وأيوب ومالك بن دينار . توفي سنة ١١٠ هـ . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٢١٤/٩ ، وسير أعلام النبلاء : ٦٠٦/٤ ، والمعارف : ٤٤٢ ، وغاية النهاية : ١٥١/٢ ، شذرات الذهب : ١٣٨/١ .

(٤) في (مل) زيادة : (وكل سمكاً أو تمراً ، أي أنت مخير بين ذينك) .

(٥) في الأصل : (ما قام ...) بإقحام (ما) وما أثبته من (ع) و (مل) .

المُخاطَبينَ لحالِ المَصْلَحَةِ (١) لَهُمْ في ذلِكَ ، أَوْ لِأَمْرٍ نحا (٢) نَحْوَهُ ، كَما يَقولُ الإِنْسانُ : كَلَّمتُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ ، وَاخْتَرْتُ (٣) أَحَدَ الأَمْرَيْنِ . فَمِمّا جاءَ مُبْهَماً في القُرآنِ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزيدونَ ﴾ (٤) وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿ فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى ﴾ (٥) وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿ وَما أَمْرُ السّاعَةِ إِلّا كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ (٦) وَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿ فَهِيَ كَالحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٧) .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : كَيْفَ وَقَعَ هذا الإِبْهامُ مِنَ القَديمِ جَلَّتْ عِظَمَتُهُ عَلى خَلْقِهِ ، إِذْ كانَ قَصْدُهُ بِمُخاطَبَتِهِمْ البَيانَ وَالإِفْهامَ ، لِإِقامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ ؟ قيلَ لَهُ يَجوزُ أَنْ يَكونَ أَبْهَمَ عَلَيْهِمْ ، لِيُعْلِمَهُمْ (٩) بِعَجْزِهِمْ عَنْ حَقائِقِ الأَشْياءِ وَأَنَّهُمْ لا يَصِلونَ إِلى عِلْمِ ذلِكَ .

وَقَدْ قالَ قَوْمٌ : إِنَّ (أَوْ) في هذِهِ المَواضِعِ بِمَعْنى الواوِ فِراراً مِنْ إِدْخالِ الشَّكِ أَوِ الإِبْهامِ في كَلامِ القَديمِ .

---

(١) في الأصل : (المصلة) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٢) في (ع) : (نحونا) .
(٣) في الأصل : (أخرت) ، وما أثبته من (ع) .
(٤) الصافات : (١٤٧) .
(٥) النجم : (٩) ، وفي (ع) (كقاب) وهو خطأ .
(٦) النحل : (٧٧) .
(٧) البقرة : (٧٤)
(٨) في الأصل (الإبهام) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٩) في الأصل : (لِعِلْمِهِ) وفي (ع) : (لِعِلْمِهِمْ) . والصواب ما أثبته .

ذَكَرَ ابْنُ عيسى (١) في شَرْحِ الجَرْميّ أَنّ (أَوْ) يَكونُ بِمَعْنى الواوِ مُشْرِكَةً لِلثّاني مَعَ الأَوّلِ في إِعْرابِهِ وَمَعْناهُ ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ (٢) :

٩٧ ـ وَكانَ سِيّانِ أَلّا يَسْرَحوا نَعَماً … أَوْ يَسْرَحوهُ بِها وَاغْبَرَّتِ السّوحُ

يُريدُ : وَيَسْرَحوهُ ، لِأَنَّ (سِيَّيْنِ) (٣) لا يَكونُ لِأَحَدِ اثْنَيْنِ لكِنْ لَهُما جَميعاً . انْتَهى قَوْلُهُ . وَعَلَيْهِ تَأَوَّلوا قَوْلَهُ تَعالى : ﴿وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلوا مِنْ بُيوتِكُمْ أَوْ بُيوتِ آبائِكُمْ أَوْ بُيوتِ أُمَّهاتِكُمْ﴾ (٤) إِلى آخِرِ الآيَةِ .

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، كان إماماً في العربية ، معتزلياً ، ديناً ، فصيحاً ، عفيفاً ، وكان يمزج النحو بالمنطق ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد ، له تصانيف منها : شرح مختصر الجرميّ ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح كتاب سيبويه ، وشرح الألف واللام للمازنيّ ، وشرح المقتضب ، ومعاني الحروف وغيرها . توفي سنة ٣٨٥ هـ . انظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٢٩٤/٢ ، وبغية الوعاة : ١٨٠/٢ ، والبلغة : ١٥٩ ، وطبقات النحويين واللغويين : ١٢١ ، ونزهة الألباء : ٣١٨

(٢) هو أبو دؤيب الهذلي .

٩٧ ـ البيت من البسيط .

انظر ديوان الهذليين : ١٠٦/١ ، وشرحه : ١٢٢/١ والرواية فيه :

وقال ماشيهم سيّانِ سَيْرُكُمُ … أَوْ أَنْ تُقيموا بِهِ واغبرت السوح

وانظر الإيضاح : ٢٨٥/١ ، والخصائص : ٣٤٨/١ ، ٤٦٥/٢ ، والأمالي الشجرية : ٦١/١ ، وابن يعيش : ٨٦/٢ ، ٩١/٨ ، والمغني : ٦٥ ، والخزانة : ٣٤٢/٢ ، ٤٢٥/٤ .

النعم : المال الراعية .

والسوح جمع ساحة .

(٣) في (ع) : (سيان) مرفوع على الحكاية .

(٤) النور : (٦١) .

يُريدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَبُيوتِ آبائِكُمْ وَبُيوتِ أُمَّهاتِكُمْ . وَقالَ (جَريرٌ) :

٩٨ - نالَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَراً كَما أَتى رَبَّهُ مُوسى عَلى قَدَرِ

مَعْناهُ : وَكانَتْ لَهُ قَدَراً . وَقالَ تَوْبَةُ بنُ الحُمَيِّرِ (١) :

٩٩ - وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلى بِأَنّي فاجِرٌ لِنَفْسي تُقاها أَوْ عَلَيْها فُجورُها

مَعْناهُ : وَعَلَيْها فُجورُها . وَقالَ قَوْمٌ (٢) : إِنَّ (أَوْ) تَكونُ بِمَعْنى (بَلْ)
وَاحْتَجّوا بِقَوْلِ الشّاعِرِ ذو الرُّمَّةِ (٣) :

١٠٠ - بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى
وَصورَتِها أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

---

٩٨ - البيت من البسيط . من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز . وهو في ديوانه : ٢١١ ، وانظر الأمالي الشجرية : ٣١٧/٢ ، والبحر المحيط : ٢٤٣/٦ ، والمغني : ٦٥ ، والمقاصد : ٤٨٥/٢ ، ١٤٥/٤ .
وصدره في الهمع : ١٤٣/٢ . وعجزه في أوضح المسالك : ١٢٤/٢ . ويروى البيت : (جاء الخلافة ...)

(١) هو أبو حرب توبة بن الحُمَيِّر بن حزم بن كعب العقيليّ ، كان فارسًا شاعرًا لِصًّا ، وأحد عشاق العرب المشهورين ، تشبب بليلى الأخيلية . مات مقتولاً في خلافة معاوية رضي الله عنه ، ولقتله قصة انظرها في الأغاني . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ٤٤٥/١ ، والأغاني : ٢٠٤/١١ ، والمؤتلف والمختلف : ٩١ .

٩٩ - البيت من الطويل . وهو في ديوانه : ٣٧ ، وانظر أمالي القالي : ٨٨/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣١٧/٢ ، والتبصرة : ١٣٢/١ ، والمغني : ٦٥ . وعجزه في الهمع : ١٣٤/٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ٣٩٣/٢ ، والمغني : ٦٧ ، والإنصاف المسألة رقم : (٦٧) حـ ٢ / ص ٤٧٨ .

(٣) هو غيلان بن عقبة بن بهيش المضريّ ، وذو الرمة لقبه ، والرمة : قطعة من الحبل الخلق . كان شاعرًا مُفوهًا ، دميمَ الخلقةِ . توفي سنة ١١٧ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ٥٢٤/١ ، والأغاني : ١٨ / ١ ، والخزانة : ٥١/١ ، وشرح شواهد المغني : ١٤١/١ .

١٠٠ - لم أقف على البيت في نسخة الديوان التي تحت يدي . وذكر ابن جنّيّ في =

مَعْناهُ : بَلْ أَنْتِ . وَاحْتَجّوا بِالرِّوايَةِ عَنْ عَبْدِاللّهِ بنِ عَبّاسٍ (١) في قَوْلِهِ

تَعالى : ﴿ إلى مِائَةِ أَلْفٍ/ أَوْ يَزيدونَ ﴾ (٢) قالَ : كانوا مِائَـةَ [٢/٨٢] 64

أَلْفٍ وَبِضْعَـةً (٣) وَأَرْبَعينَ أَلْفاً (٤) .

فَأَمّا دُخولُها لِلتَّخْييرِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : كُلْ سَمَكاً أَوْ لَبَناً ، وَاضْرِبْ زَيْداً أَوْ عَمْراً ، وَخُذْ دِرْهَماً أَوْ ديناراً ، فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ واحِداً مِنْ ذلِكَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُما . وَوَجْهُ ذلِكَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْمَأْمورَ ما كانَ لَهُ أَنْ يَفْعَـلَ واحِداً [مِنَ الاثْنَيْنِ بَلْ كانا (٥) مَحْظورَيْنِ عَلَيْهِ فَلَمّا أَمَرَهُ كانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ واحِداً] (٦) دونَ الآخَرِ فَبَقِيَ الآخَرُ على حَظْرِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُـذَ واحِداً مِنْهُما ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُما . وَمِنَ التَّخْييرِ قَوْلُهُ تَعالى :

﴿ فَكَفّارَتُهُ إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساكينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمونَ أَهْليكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ (٧) ؛ لِأَنَّهُ إِذا فَعَلَ واحِداً فَقَدْ كَفَّرَ .

المختسب أنه لم يعثر على البيت في ديوانه . وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ٧٢/١ ، والخصائص : ٤٥٨/٢ ، والمحتسب : ٩٩/١ ، والإنصاف : ٤٧٨/٢ ، والخزانة ٤٢٣/٤ . وقرن الشمس : أول شعاعها . رونق الضحى : أي أولها .

(١) عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب ، ابن عمّ النبيّ صلى الله عليه وسلم ، توفي النبيّ صلى الله عليه وسلم وعمره (١٠) سنوات . لقب لسعة علمه بحبر الأمة وبترجمان القرآن . عرض القرآن على أُبَيّ بن كعب وزيد بن ثابت . توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ . انظر ترجمته في الإصابة : ٣٣٠/٢ ، والاستيعاب : ٩٣٣/٣ ، وأسد الغابة : ١٩٢/٣ ، وطبقات ابن سعد : ٣٦٥/٢ ، وغاية النهاية : ٤٢٥/١ .

(٢) الصافات : (١٤٧) .

(٣) في (ع) (وبضعةٍ) بالجر ، وهو خطأ .

(٤) انظر البحر المحيط : ٣٧٦/٧ .

(٥) في (ع) : (كان) وهو تحريف . والصحيح ما أثبته .

(٦) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل .

(٧) المائدة : (٨٩) .

فَأَمّا دُخولُها لِلْإِباحَةِ فَإِنّما تَقعُ بَيْنَ أَفْعالٍ مُباحَةٍ ، فَلَكَ أَنْ تَفْعَلَ أَحَدَها، وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَها ، نَحْوُ قَوْلِكَ : تَعَلَّمِ الفِقْهَ أَوِ النَّحْوَ ، وَجالِسِ العالِمَ أَوِ الزّاهِدَ ، فَإِنْ تَعَلَّمْتَ الفِقْهَ وَالنَّحْوَ وَجالَسْتَ العالِمَ وَالزّاهِدَ كانَ أَفْضَلَ وَإِنْ تَعَلَّمْتَ أَحَدَ العِلْمَيْنِ وَجالَسْتَ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ جازَ ؛ لِأَنَّ في فِعْلِ الكُلِّ وَالبَعْضِ ثَواباً (١) وَجمالاً وَالجَمْعُ (٢) أَفْضَلُ . وَعَلَيْهِ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعالى في بَعْضِ التَّأْويلاتِ (٣) ﴿لَيْسَ عَلى الأَعْمى حَرَجٌ وَلا عَلى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلى المَريضِ حَرَجٌ وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلوا مِنْ بُيوتِكُمْ أَوْ بُيوتِ آبائِكُمْ﴾ (٤) إِلى آخِرِ الآيَةِ أَنَّ (أَوْ) لِلْإِباحَةِ .

وَحكى (أَبو سَعيدٍ [السّيرافِيُّ])(٥) في شَرْحِ الكِتابِ (٦) قالَ : حَدَّثَني بَعْضُ أَصْحابِنا أَنَّ (المُزَنِيَّ) (٧) صاحِبَ (٨) (الشّافِعِيِّ) (٩) سُئِلَ عَمَّنْ حَلَفَ

---

(١) في الأصل : (ثوباً) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٢) في الأصل : (الجميع) ، وما أثبته من (ع) .

(٣) في (ع) : (الروايات) . وفي الأصل رُسِمَتْ (التأويلاة) .

(٤) النور : (٦١) في (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى: ﴿أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم﴾ .

(٥) زيادة من (ع) ليست في الأصل .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي : ج ٤ / الورقة : ٦٢/ (أ ـ ب)

(٧) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المُزَنيّ ، صاحب الإمام الشافعي ، من أهل مصر . كان زاهدًا عالماً مجتهداً قويّ الحجة وهو إمام الشّافعيين وَأَعْرَفُهم بطرقه وفتاويه وما ينقل عنه . له مصنفات منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمختصر ، والترغيب في العلم . والمزني : نسبة الى مُزَيْنَة . قال الشافعي : المُزَنيّ ناصر مذهبي . وقال في قوة حجته : لو ناظر الشيطان لغلبه . توفي سنة ٢٦٤ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٢١٧/١ ، وطبقات الشافعية الكبرى : ٩٣/٢ ، وطبقات الشافعية للأسنوي : ٣٤/١ .

(٨) في الأصل ضبطت (صاحبُ) رفعاً وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

(٩) في (ع) زيادة : (رضي الله عنه) .

فقالَ : وَاللّٰهِ لا كَلَّمْتُ(١) أَحداً إِلّا كوفيّاً أَوْ بَصْريّاً . فَكَلَّمَ كوفيّاً وَبَصْريّاً .
فقالَ : ما أَراهُ إِلّا حانِثاً . فَأُنْهِيَ ذلِكَ إِلى بَعْضِ (٢) أَصْحابِ (أَبي حَنيفَـةَ) المُقيمينَ بِمِصْرَ فَقالَ (٣) : أَخْطَأَ (المُزَنيُّ) ، وَخالَفَ الكِتابَ وَالسُّنَّةَ . أَمّا الكِتابُ فَقَوْلُهُ تَعالى : ﴿ وَعَلى الَّذينَ هادوا حَرَّمْنا كُلَّ ذي ظُفُرٍ ﴾ إِلى قَوْلِهِ : ﴿ أَوِ الحَوايا أَوْ ما اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ (٤) وَكُلُّ ذلِكَ كانَ مُباحـاً خارِجاً بِالاسْتِثْناءِ عَنِ التَّحْريمِ . وَأَمّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ النَّبيِّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيْـهِ [وَسَلَّمَ] (٥) : " لَقَدْ هَمَمْتُ أَلّا أَتَّهِبَ (٦) إِلّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ ثَقَفيٍّ " (٧) / وَالمَفْهومُ مِنْ ذلِكَ أَنَّ القُرَشِيَّ وَالثَّقَفيَّ فيهِ سَواءٌ . فَرَجَعَ (المُزَنيُّ) إِلى قَوْلِهِ . [٨٢/أ] 65
فَأَمّا (لا) فَإِنَّها تُخْرِجُ الثّاني عَمّا وَجَبَ لِلأَوَّلِ . وَلا يَكونُ العَطْفُ بِهـا إِلّا في الإِيجابِ ، وَلا يَجوزُ العَطْفُ بِها في النَّفْيِ ، لِأَنَّكَ إِنَّما تَنْفي بِها ما وَجَبَ فَإِذا لَمْ توجِبْ شَيْئاً لَمْ يَصِحَّ نَفْيُهُ ، تَقولُ مِنْ ذلِكَ : قامَ زَيْدٌ لا عَمْـرٌو ، وَلَقيتُ زَيْداً لا عَمْراً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ لا عَمْرٍو ، فَتُشْرِكُ الثّاني في إِعْرابِ الأَوَّلِ دونَ المَعْنى ، لِأَنَّ الأَوَّلَ موجِبٌ وَالثّاني مَنْفيٌّ .

---

(١) في الأصل (ما كلمت) ، وهو وَهْمٌ ، والتصويب من (ع) .
(٢) (بعض) : ليست في (ع) . (٣) في (ع) : (فقالوا) . (٤) الأنعام : (١٤٦) .
(٥) زيادة من (ع) . (٦) في الأصل (تهب) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٧) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عباس بلفظ : " لقد هممت ألّا أتهب هبة إلّا من قرشيّ أو أنصاريّ أو ثقفيّ . " ٢٤٠/٤ الحديث رقم (٢٦٨٧) ، وأخرجه أبو داود في سـننه (عون المعبود : ٣١٤/٣) بلفظ قريب من هـذا ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه انظر موارد الظمآن : ٢٧٩ الحديث رقم (١١٤٥) .
وانظر تلخيص التحبير : ٣ / ٧٢ الحديث رقم (١٣٢٧) ، وصحيح الجامع الصغير : ٣٣/٥ الحديث رقم (٥٠٢٢) .

فَإِنْ قيلَ: فَقَدْ قالوا : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلا عَمْرٌو ، فَجاءَتْ (لا) في النَّفْيِ .

قيلَ لَهُ : الواوُ هِيَ العاطِفَةُ وَ (لا) مُؤَكِّدَةٌ لِلنَّفْيِ غَيْرِ عاطِفَةٍ ، وَقَدْ مَضى أَنَّهُ لا يَجوزُ دُخولُ حَرْفِ عَطْفٍ عَلى حَرْفِ عَطْفٍ .

وَأَمّا (بَلْ) فَقالَ : هِيَ لِلإِضْرابِ (١) عَنِ الأَوَّلِ وَالإِثباتِ لِلثّاني . وَهذا المَعْنى هُوَ المُتَداوَلُ بَيْنَ النَّحْوِيّينَ ، وَذَكَرَهُ (ابْنُ السَّرّاجِ) في بابِ حُروفِ العَطْفِ (٢) . وَقَوْمٌ (٣) يُنْكِرونَ ذلِكَ ، وَيَقولونَ : إِنَّها يُعْطَفُ بِها في كِتابِ اللّهِ تَعالى ، وَلا يَجوزُ أَنْ يُقالَ : إِنَّ اللّهَ تَعالى أَضْرَبَ عَنْ شَيْءٍ .

وَقالوا : الصَّحيحُ أَنْ يُقالَ : هِيَ لِتَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الكَلامِ وَأَخْذٍ في غَيْرِهِ . وَذَكَرَ هذِهِ العِبارَةَ (ابْنُ السَّرّاجِ) في آخِرِ كِتابِ الأُصولِ في بابِ حُروفِ المَعاني .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ : هِيَ لِلانْتِقالِ مِنْ قِصَّةٍ إِلى قِصَّةٍ .

وَهِيَ تَعْطِفُ في الإِيْجابِ وَالنَّفْيِ وَما بَعْدَها عَلى كُلِّ حالٍ مُثْبَتٌ وَما قَبْلَها مَتْروكٌ ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو ، وَرَأَيْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَلْ عَمْرٍو . وَتَقولُ في النَّفْيِ : ما قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو ، وَما رَأَيْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً ، وَ ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَلْ عَمْرٍو .

قالَ : " وَمَعْنى (لكِنْ) : الاسْتِدْراكُ ، تَقولُ : ما قامَ زَيْدٌ لكِنْ عَمْرٌو ، وَما رَأَيْتُ أَخاكَ لكِنْ جَعْفَراً . إِلّا أَنَّها لا تُسْتَعْمَلُ (٤) في العَطْفِ إِلّا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَلَوْ قُلْتَ : قامَ زَيْدٌ لكِنْ جَعْفَرٌ ، لَمْ يَجُزْ . فَإِنْ جاءَتْ بَعْدَ الواجِبِ لَزِمَ (٥) أَنْ تَكونَ بَعْدَها الجُمْلَةُ ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ لكِنْ جَعْفَرٌ لَمْ يَقُمْ ، وَمَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ

---

(١) في (ع) : (... بل للإضراب) .

(٢) لم أقف على كلام ابن السراج في جزأي الأصول المطبوعين ، وباب حروف المعني في الجزء الثالث ولما يطبع بعد .

(٣) انظر معاني الحروف للرماني : ٩٤ .

(٤) في الأصل و (ع) : (تعمل) وهو تصحيف ، والتصويب من (مل) .

(٥) في (غ) : (جاز) وهو وَهْمٌ لقول المؤلف قبل ذلك : " ولو قلت : قام زيد لكن جعفر لم =

لِكنْ جَعْفَرٌ لَمْ أَمْرُرْ بِهِ . "

اعْلَمْ أَنَّ (لكِنَّ) مَعْناها الاسْتِدْراكُ(١) وَقَدْ مَضى ذِكْرُها في بابِ (إِنَّ) وَأَخواتِها . وَهِيَ مَعَ ذلِكَ حَرْفُ عَطْفٍ ، فَإِذا أُدْخِلَتْ (٢) عَلَيْها الواوُ كانَتِ الواوُ هِيَ العاطِفَةَ / وَخَلُصَتْ (لكِنْ) لِلاسْتِدْراكِ ، لِامْتِناعِ دُخولِ حَرْفِ عَطْفٍ [٨٢/ب] 65 عَلى حَرْفِ عَطْفٍ . وَإِنَّما (٣) يَقَعُ العَطْفُ بِها في النَّفْيِ دونَ الإِيجابِ ، لِأَنَّكَ إِنَّما تَسْتَدْرِكُ شَيْئاً نَفَيْتَهُ ، فَأَمّا ما أَوْجَبْتَهُ فَلا يَحْتاجُ إِلى الاسْتِدْراكِ . فَإِنْ وَقَعَتْ في الموجِبِ وَقَعَ بَعْدَها الجُمْلَةُ وَيَكونُ ما بَعْدَها مُخالِفاً لِما قَبْلَها ، تَقولُ: رَأَيْتُ عَمْراً لكِنْ زَيْدٌ(٤) لَمْ أَرَهُ ، وَجاءَني مُحَمَّدٌ (٥) لكِنْ زَيْدٌ لَمْ يَجِئْ ، وَمَرَرْتُ بِخالِدٍ لكِنْ بَكْرٌ(٦) لَمْ أَمْرُرْ بِهِ . وَإِعرابُ ما بَعْدَها إِذا كانَ مُفْرداً كَإِعْرابِ ما قَبْلَها مادامَتْ خَفيفَةً (٧) فَإِنْ شَدَّدْتَ نَصَبْتَ عَلى ما مَضى في بابِها .

قالَ : " وَمَعْنى (أَمْ) : الاسْتِفْهامُ . وَلَها فيهِ مَوْضِعانِ : أَحَدُهُما : أَنْ تَقَعَ مُعادِلَةً (٨) لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ عَلى مَعْنى (أَيْ) . وَالآخَرُ أَنْ تَقَعَ مُنْقَطِعَةً

= يجز " وفي (مل) : (وجب) .

(١) في الأصل : (للاستدراك) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٢) في (ع) : (... تَخَلَّتْ عليها الواوُ) .

(٣) في الأصل (ولذا) وهو وَهْمٌ ، والتصويب من (ع) .

(٤) في الأصل و (ع) : (زيداً) بالنصب ، والأفضل ما أثبته ، لأن النصب وان كان يصح على الاشتغال إلّا أنه مُوهِمٌ هنا فقد يظن القارئ أنها عاطفة .

(٥) في الأصل (محمداً) بالنصب ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

(٦) في الأصل (بكرٍ) بالجر ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .

(٧) هذا في حال كونها عاطفة .

(٨) في (مل) : (معادلة متصلة) .

عَلى مَعْنى (بَلْ) . الأَوّلُ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ : أَزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ مَعْنـاهُ : أَيُّهُما عِنْدَكَ ، وَأَزَيْداً رَأَيْتَ أَمْ عَمْراً ؟ مَعْناهُ : أَيَّهُما رَأَيْتَ .

الثّاني (٢) نَحْوُ قَوْلِكَ : هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ مَعْناهُ : بَلْ أَعِنْدَكَ (٣) عَمْرٌو ؟ تَرَكْتَ السُّؤالَ الأَوَّلَ وَأَخَذْتَ في السُّؤالِ الثّاني (٤) . وَقَدْ تَقَعُ في هذا الوَجْهِ بَعْدَ الخَبَرِ ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرٌو مَعْناهُ بَـلْ أَقَعَدَ (٥) عَمْرٌو ؟ وَمِثْلُها مِنْ كَلامِهِمْ : إِنَّها لإِبِلٌ أَمْ شاءٌ (٦) ، مَضى صَدْرُ كَلامِهِ عَلى اليَقينِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الشَّكُّ فَاسْتَثْبَتَ فيما بَعْدُ فَقالَ : أَمْ شاءٌ . إِلّا أَنَّ ما بَعْدَ (بَلْ) مُتَحَقِّقٌ وَما بَعْدَ (أَمْ) مَشْكوكٌ فيهِ مَسْؤولٌ عَنْهُ ، قالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدَةَ (٧) :

١٠١ ـ هَلْ ما عَلِمْتَ وَما اسْتُوْدِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُها إِذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرومُ

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ (٨) ... إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكومُ "،

---

(١) في (مل) : (مثال الأول منهما) . (٢) في (مل) : (مثال الثاني).

(٣) في الأصل و (ع) : (بل عندك) بغير همزة الاستفهام ، والهمزة زيادة من (مل).

(٤) في (مل) : (تركت السؤال عن الأول وأخذت في الثاني) .

(٥) في الأصل و (ع) : (بل قعد) بغير همزة الاستفهام ، والهمزة زيادة من (مل) .

(٦) القول في سيبويه : ٤٨٤/١ ، والمحتسب : ٩٩/١ ، والتبصرة : ١٣٥/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٧٤/٢ ، وشرح الكافية لملاجامي : ٤٠٨ ، والمغني : ٤٤ ، والخزانة : ٥١٦/٤ ، وابن يعيش : ٩٧/٨ ، والأشموني : ١٠٤/٣ ، والهمع : ١٣٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢١٩/٣ .

(٧) علقمة بن عبدة الفحل ، من شعراء الجاهلية ، لُقِّبَ بالفحل لأنه تزوج امرأة امرئ القيس وذلك أنها فضلت علقمة على زوجها فطلقها فتزوجها علقمة . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ٢١٨/١ ، والأغاني : ٢٠٠/٢١ ، والخزانة : ٥٦٥/١ ، ومقدمة ديوانه .

١٠١ ـ البيتان من البسيط . وهما في ديوانه : ٥٠ ، وسيبويه : ٤٨٧/١ ، والمقتضب: ٢٩٠/٣ ، والمفضليات : ٣٩٧ ، وشرحها للتبريزي : ١٣٢٤/٣ ، والخزانة : ٥١٩/٤ ، والهمع : ١٣٣/٢ ، والأول في المحتسب : ٢٩١/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٣٤/٢ ، والثاني في الاشتقاق : ١٤٠ ، والتبصرة : ٤٦٨/١ ، وابن يعيش : ١٨/٤ ، ١٥٣/٨ ، وصدره في الهمع : ٧٧/٢ . المشكوم : المثاب المجزى . (٨) في الأصل : (لم تَقْضِ عَبْرَتُهُ) وهو خطأ والتصويب من (ع) .

اعْلَمْ أَنَّ (أَمْ) حَرْفُ عَطْفٍ يُشْرِكُ الثّاني في إِعْرابِ الأَوَّلِ عَلى ما مَضى ، وَلا يَكونُ الكَلامُ بِها قَطُّ إِلّا اسْتِفْهاماً ، سَواءٌ وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفِ الاسْتِفْهامِ أَمْ بَعْدَ الخَبَرِ . فَإِذا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهامِ كانَ مَعْناها عَلى تَقْديرِ (أَيِّهِما) أَوْ (١) (أَيِّهِمْ) ، وَيُسَمّى هذا المَوْضِعُ التَّسْوِيَةَ وَالمُعادَلَةَ . وَإِنَّما يَكونُ هذا الكَلامُ مِمَّنْ قَدْ عَرَفَ/ وُقوعَ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ وَلا يَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ يَسْتَخْبِرُ مِنَ [٨٤/أ] 66 المَسْؤولِ وَيَسْتَدعي تَعْيينَ ما أَشْكَلَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ في ظَنِّهِ أَنَّ المُخاطَبَ عِنْدَهُ عِلْمُ أَحَدِهِما فَيَقولُ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ، أَلَقيتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً ، وَعَلى هذا يَأْتي جَميعُهُ . فَـ (أَمْ) تَقَعُ مُعادِلَةً لِلْهَمْزَةِ ، أَوْ مُسَوِّيَةً (٢) في الاسْتِخْبارِ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَالأَحْسَنُ في هذا البابِ أَنْ يَكونَ الاسْمُ هُوَ الَّذي يَلي الهَمْزَةَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ، وَلَوْ قُلْتَ أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو لَكانَ جائِزاً ، وَلكِنْ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ، لِأَنَّ الاسْمَ إِذا وَلِيَ الهَمْزَةَ صارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَمْ عَمْرٌو ، فَكَما وَلِيَ الاسْمُ الثّاني لِـ (أَمْ) كَذلِكَ يَنْبَغي أَنْ يَلِيَ الاسْمُ الأَوَّلُ لِلْهَمْزَةِ ، لِأَنَّ (عِنْدَ) لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (عَمْرٍو) . فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَإِذا كُنْتَ تُقَدِّرُ (أَمْ) عَلى (أَيِّهِما) ، فَهَلّا (٣) وَقَعَ الاسْتِخْبارُ بِـ (أَيِّهِما) ، وَتَرَكْتَ الهَمْزَةَ وَ (أَمْ) ، لِأَنَّ في ذلِكَ طولاً . قيلَ لَهُ : لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكونَ لِلْمَعْنى الواحِدِ عِبارَتانِ إِحْداهُما مُخْتَصَرَةٌ وَالأُخْرى تامَّةٌ فَيُؤْتى (٤) في مَوْضِعٍ بِالمُخْتَصَرِ وَفي مَوْضِعٍ بِالتّامِّ ، وَذلِكَ عادَةُ العَرَبِ عَلى حَسَبِ قَصْدِها مِنَ الإِيجازِ وَالإِسْهابِ .

---

(١) في (ع) : (وأيهم) بالواو .

(٢) في الأصل : (ومستوية) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٣) في الأصل : (فهذا) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٤) في (ع) : (فتأتي) .

وَقَدْ تَقَعُ (أَمْ) أَيْضاً بَعْدَ الهَمْزَةِ وَتَقَعُ بَعْدَها الجُمَلُ ، وَإِذا كانَ كَذلِكَ فَإِنَّها تَكونُ مُنْقَطِعَةً ، مِثالُ ذلِكَ قَوْلُكَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو خارِجٌ ، سَأَلَ عَنْ زَيْدٍ ثُمَّ تَرَكَ ذلِكَ وَسَأَلَ عَنْ خُروجِ عَمْرٍو فَ (أَمْ) في هذا المَوْضِعِ وَإِنْ كانَتْ واقِعَةً بَعْدَ الهَمْزَةِ فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ .

الثّاني مِنْ قِسْمَي (أَمْ) : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ الخَبَرِ وَتُسَمّى مُنْقَطِعَةً ، وَمَنْزِلَتُها مَنْزِلَةُ الهَمْزَةِ إِذا اتَّصَلَتْ بِكَلامٍ قَبْلَها إِلّا أَنَّ (أَمْ) فيها عَطْفٌ وَالهَمْزَةُ لا تَكونُ إِلّا لِلابْتِداءِ . فَإِذا وَقَعَتْ مُنْقَطِعَةً مِمّا قَبْلَها عَطَفَتْ جُمْلَةً عَلى جُمْلَةٍ ، وَفي حالِ وُقوعِها بَعْدَ الأَلِفِ عَطَفَتْ مُفْرَداً عَلى مُفْرَدٍ لِاسْتِواءِ مَعْنَيَيْهِما . وَ المُنْقَطِعَةُ لِاخْتِلافِ المَعْنى عَطَفَتْ جُمْلَةً عَلى جُمْلَةٍ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : إِنَّها لَإِبِلٌ أَمْ شاءٌ(١) فَالتَّقْديرُ : بَلْ (٢) هِيَ شاءٌ ، فَحَذَفْتَ المُبْتَدَأَ لِلدَّلالَةِ عَلَيْهِ ، وَهذا قَوْلُ مَنْ رَأى أَشْخاصاً فَظَنَّها إِبِلاً فَأَخْبَرَ عَنْها ، فَقالَ : إِنَّها لَإِبِلٌ(٣) ، ثُمَّ تَحَقَّقَ وَعَلِمَ أَنَّها لَيْسَ بِإِبِلٍ ، فَقالَ : أَمْ شاءٌ(٤) تارِكاً لِلْكَلامِ الأَوَّلِ / وَمُبْتَدِئاً السُّؤالَ (٥) عَنْها . [٢/٨٤] 66

وَقَوْلُ النَّحْوِيّينَ : إِنَّ (أَمْ) هاهُنا بِمَنْزِلَةِ (بَلْ) إِنَّما يُريدونَ بِهِ أَنَّ الكَلامَ صارَ مُبْتَدَأً بِهِ ، وَلا يَعْنونَ أَنَّهُ يَقينٌ كَما يَكونُ الكَلامُ بَعْدَ (بَلْ) في الخَبَرِ ، لِأَنَّهُ يَكونُ في الخَبَرِ مَعَ (بَلْ) لِلْإِضْرابِ عَنِ الأَوَّلِ وَتَحْقيقِ الثّاني وَلَيْسَ كَذلِكَ هاهُنا وَإِنَّما يَقْصِدونَ الابْتِداءَ عَلى ما بَيَّنْتُ لَكَ .

---

(١) في الأصل : (شاة) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٢) في الأصل : (بلى) ، وهو تحريف ، والصتويب من (ع) .
(٣) في الأصل ضبطت (لإبلٍ) مجرورة ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .
(٤) في الأصل : (شاة) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٥) في الأصل و (ع) : (عن السؤال ...) بإقحام (عن) .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فَلِمَ جَعَلْتَ (أَمْ) بَعْدَ (هَلْ) مُنْقَطِعَةً وَقَدَّرْتَها بِـ (بَلْ) ؟ وَهلّا جَعَلْتَها بِمَنْزِلَتِها مَعَ الهَمْزَةِ ، لِأَنَّ الهَمْزَةَ اسْتِفْهامٌ وَ (هَلْ) اسْتِفْهامٌ .

قيلَ لَهُ : لَيْسَتْ (هَلْ) بِمَنْزِلَةِ الهَمْزَةِ ، لِأَنَّ (هَلْ) لا تكونُ تَقْريرًا وَلا تَوْبيخًا ، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا ؟ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَدَّعي وُقوعَ الضَّرْبِ بِهِ ، وَلا تَوْبيخَهُ عَلَيْهِ وَتَقْريرَهُ بِهِ ، كَما تَقولُ : أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخوكَ ؟ تُوَبِّخُهُ عَلى ذلِكَ ، فَلَمّا لَمْ تَقَعْ (هَلْ) مَوْقِعَ الهَمْزَةِ لَمْ تُنَـزَّلْ مَنْزِلَتَها ، فَصارَ ما بَعْدَ (هَلْ) مُنْقَطِعًا ، وَما بَعْدَ الهَمْزَةِ مُتَّصِلًا .

وَقَدْ تَقَعُ (أَمْ) بَعْدَ الخَبَرِ وَلا تَكونُ بِمَعْنى (بَلْ) ، وَإِنَّما (١) تَكونُ عَلى تَقْديرِ الهَمْزَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمّا يَخْلُقُ بَناتٍ وَأَصْفاكُمْ بِالبَنينَ﴾ (٢) وَلا يَجوزُ أَنْ تُقَدِّرَها بِمَعْنى (بَلْ) ، لِأَنَّهُ يَكونُ إِخْبارًا عَنِ اتِّخاذِهِ البَناتِ تَعالى عَنْ ذلِكَ ، وَإِنَّما تُقَدِّرُها عَلى تَقْديرِ الهَمْزَةِ ، وَيَكونُ الكَلامُ عَلى الإِنْكارِ عَلَيْهِمْ وَالرَّدِ لِما قالوهُ مِنِ اتِّخاذِ اللّٰهِ سُبْحانَهُ البَناتِ ، لِأَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ تَكونُ لِلتَّقْريرِ (٣) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (٤) وَقَوْلِهِ تَعالى : ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (٥) . وَتَدْخُلُ أَيْضًا لِلْإِنْكارِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ (٦) : أَمُقيمًا وَالنّاسُ راحِلونَ (٧) . وَتَقَعُ لِلرَّدِ عَلى ما ذَكَرْتُ وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى :

---

(١) من (ع) في الأصل : (فانما) . (٢) الزخرف : (١٦) .

(٣) في الأصل و (ع) : (للتقدير) ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .

(٤) الانشراح : (١) . (٥) التوبة : (٧٠)

(٦) في (ع) : (نحو قول العرب) .

(٧) القول في التبصرة : ٤٣/١ ، والرواية فيها (أمقيما وقد سار الركب) .

﴿ الم * تَنْزِيلُ الكِتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالَمينَ * أَمْ يَقولونَ افْتَراهُ﴾ (١) التَّقْديرُ - واللّهُ أَعْلَمُ - : أَيَقولونَ افْتَراهُ ، رادًّا عَلَيْهِمْ هذا القَوْلَ ، وَلَوْ كانَتْ بِمَعْنى (بَلْ) لَكانَ إِخْباراً عَنْ قَوْلِهِمْ (افْتَراهُ)(٢) حَسْبُ . فَهذا بَيانُ ما بَيْنَ (أَمْ) وَبَيْنَ (بَلْ) .

قالَ : " وَمَعْنى (إِمّا) كَمَعْنى (أَوْ) في الخَبَرِ [وَالشَّكِّ](٣) وَالإِباحَةِ وَالتَّخْييرِ تَقولُ : قامَ إِمّا زَيْدٌ وَإِمّا عَمْرٌو ، وَكُلْ إِمّا تَمْراً وَإِمّا سَمَكاً ، إِلّا أَنَّها أَقْعَدُ في لَفْظِ الشَّكِّ مِنْ (أَوْ) أَلا تَراكَ تَبْتَدِئُ بِها شاكاً فَتَقولُ : قامَ إِمّا زَيْدٌ وَإِمّا عَمْرٌو ، وَ (أَوْ) يَمْضي صَدْرُ كَلامِكَ عَلى لَفْظِ/ اليَقينِ ثُمَّ [٨٥/م] 67 يَأْتي (أَوْ) فيما بَعْدُ فَيَعودُ الشَّكُّ سارِياً مِنْ آخِرِ كَلامِكَ إِلى أَوَّلِهِ . "

اعْلَمْ أَنَّ (إِمّا) عِنْدَ المُحَقِّقينَ لَيْسَتْ(٤) حَرْفَ عَطْفٍ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُما : دُخولُ الواوِ عَلَيْها ، وَحَرْفُ عَطْفٍ لا يَدْخُلُ عَلى حَرْفِ عَطْفٍ . الثّاني : كَوْنُها مُتَقَدِّمَةً عَلى المَعْطوفِ عَلَيْهِ ، وَحَرْفُ العَطْفِ لا يَتَقَدَّمُ عَلى المَعْطوفِ عَلَيْهِ . وَإِنَّما هِيَ بِمَنْزِلَةِ (أَوْ) فيها شَكٌّ وَإِباحَةٌ وَتَخْييرٌ ، وَكُلُّ ماقيلَ في (أَوْ) يُقالُ في (إِمّا) مِثْلُهُ . وَهِيَ أَقْعَدُ في الشَّكِّ مِنْ (أَوْ) كَما ذَكَرَهُ صاحِبُ الكِتابِ .

قالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّكَ تَعْطِفُ الاسْمَ عَلى الاسْمِ إِذا اتَّفَقا في الحالِ ، وَالفِعْلَ عَلى الفِعْلِ إِذا اتَّفَقا في الزَّمانِ ، تَقولُ : قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ؛ لِأَنَّ القِيامَ يَصِحُّ مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما ، وَلا تَقولُ : ماتَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ لا يَصِحُّ مَوْتُها

---

(١) السجدة : (١) ، (٢) ، (٣) .
(٢) في (ع) رسمت (افتراه) : (افترايه) وهو تحريف .
(٣) زيادة من (مل) ساقطة من الأصل و (ع) .
(٤) في (ع) : (ليس) .

وتقولُ: قامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ، لِاتِّفاقِ زمانَيْهما، وَلا تَقولُ: يَقومُ زَيْدٌ وَقَعَدَ، لِاخْتِلافِ زَمانَيْهِما.»

اعْلَمْ أَنَّ الغَرَضَ بِحُروفِ العَطْفِ إِنَّما هُوَ الاخْتِصارُ وَالإِيجازُ بِحَذْفِ العامِلِ الثّاني، فَأُقيمَتْ هذِهِ الحُروفُ مَقامَهُ فَلا يَحْسُنُ العَطْفُ بِها حَتّى يَتَّفِقَ(١) الحالانِ وَالفِعْلانِ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، فالتَّقْديرُ: قامَ زَيْدٌ [وَ](٢) قامَ عَمْرٌو، وَكَذلِكَ: رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، فالتَّقْديرُ: رَأَيْتُ زَيْداً، وَرَأَيْتُ عَمْراً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فالتَّقْديرُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍو، فَلَمّا طالَ ذلِكَ عَلَيْهِمْ حَذَفوا أَحَدَ العامِلَيْنِ وَأَقاموا حَرْفَ العَطْفِ مَقامَهُ، لاشْتِراكِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو في الفِعْلِ وَالحالِ. وَلَوِ اخْتَلَفا لَأُظْهِرَ العامِلُ، وَلَمْ يَجُزْ إِضْمارُهُ(٣) وَلا حَذْفُهُ، لَوْ قُلْتَ: قامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو، لَمْ يَجُزْ أَنْ تُخْبِرَ عَنْهُما بِالقِيامِ فَتَقولُ: قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، لِأَنَّ الغَرَضَ بِالإِخْبارِ عَنِ القُعودِ لا يَحْصُلُ. وَكَذلِكَ إِذا كانَ الفِعْلُ لا يَصِحُّ مِنْ أَحَدِهِما لا تُخْبِرُ عَنْهُ بِهِ، نَحْوُ ما مَثَّلَهُ مِنْ: ماتَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ، لِأَنَّ الشَّمْسَ لا يَصِحُّ مَوْتُها، إِذْ لَيْسَ فيها حَياةٌ، وَالمَوْتُ لا يَكونُ إِلّا لِمَنْ فيهِ حَياةٌ. وَيَجوزُ أَنْ تَقولَ: طَلَعَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ، لِأَنَّ الشَّمْسَ يَصِحُّ طُلوعُها، وَلا تَقولُ: قامَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ، لِأَنَّ الشَّمْسَ(٤) لا يَكونُ مِنْها نَوْمٌ.

67 قالَ: «وَتَعْطِفُ/ المُظْهَرَ عَلى المُظْهَرِ، وَالمُضْمَرَ عَلى المُضْمَرِ، وَالمُظْهَرَ [٨٥/ب] عَلى المُضْمَرِ، وَالمُضْمَرَ عَلى المُظْهَرِ(٥). تَقولُ في عَطْفِ المُظْهَرِ عَلى المُظْهَرِ: قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو. وَفي عَطْفِ المُضْمَرِ عَلى المُضْمَرِ: رَأَيْتُكَ وَإِيّاهُ.

---

(١) في الأصل (تيقن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) زيادة من (ع) ساقطة من الأصل.

(٣) في الأصل: (إظهاره)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) (لأن الشمس): ساقط من (ع).

(٥) في (مل) زيادة: (كل ذلك جائز).

وفي عطفِ المُظْهرِ على المُضْمرِ : رَأَيْتُهُ (١) وَزيْداً . وفي عطفِ المُضْمَرِ على المُظْهرِ : قامَ زَيْدٌ وأَنْتَ . فإِنْ كانَ المُضْمَرُ مَرفوعاً مُتَّصِلاً لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ حَتّى تُؤَكِّدَهُ ، فتقولُ (٢) : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : قُمْ وَزَيْدٌ مِنْ غَيْرِ تَوْكيدٍ لَمْ يَحْسُنْ (٣) قالَ اللّهُ سُبْحانَهُ : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾ (٤) (٥) وَرُبَّما جاءَ في الشِّعْرِ غَيْرَ مُؤَكَّدٍ ، قالَ عُمَرُ بنُ أبي رَبيعَةَ (٦) :

١٠٢ _ قُلْتُ إِذْ أَقبلَتْ وَزُهْرٌ تَهادى ... كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا .»

اعْلَمْ أَنَّ العَطْفَ عَلى الضَّميرِ المَرْفوعِ لا يَحْسُنُ عِنْدَ نُحاةِ البَصْرِيّينَ (٧) حَتّى يُؤَكَّدَ أَوْ يَدْخُلَ في الجُمْلَةِ ما يَطولُ بِهِ الكَلامُ مِثالُ ذلِكَ : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَلا يَجوزُ عِنْدَهُمْ : قُمْ وَزَيْدٌ . وَالعِلَّةُ فيهِ أَنَّ الضَّميرَ المَرْفوعَ المُتَّصِلَ لا يَخْلو أَنْ يَكونَ لَهُ صورَةٌ أَوْ لا يَكونَ لَهُ صورَةٌ ، فَإِنْ كانَ مُسْتَتِراً في الفِعْلِ لَيْسَتْ لَهُ صورَةٌ فَقَدْ غَلَبَ الفِعْلُ عَلَيْهِ فَاسْتَقْبَحوا عَطْفَ اسْمٍ عَلى لَفْظِ فِعْلٍ ؛ فَلِهذا أَظْهَروا المُؤَكِّدَ . وَإِنْ كانَ الضَّميرُ لَهُ صورَةٌ ، نَحْوُ قَوْلِنا : ضَرَبْنا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَ ، وَأَشْباهُ ذلِكَ ، فَهذِهِ العَلامَةُ أَيْضاً جَرَتْ مَجْرى حَرْفٍ مِنَ الفِعْلِ بِدَلالَةِ إِسْكانِ لامِ الفِعْلِ مَعَها حَذَراً مِنْ تَوالي الحَرَكاتِ فَأَجْرَوْها مَجْرى ما لَمْ يَبْرُزْ لَهُ صورَةٌ .

---

(١) في (ع) : رأيتك) .
(٢) في (مل) : (تقول) بغير الفاء .
(٣) في (ع) : (لم يجز) .
(٤) البقرة : (٣٥) .
(٥) في (مل) زيادة : (وقال : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾) المائدة : (٢٤) .
(٦) تقدمت ترجمته .

١٠٢ _ تقدم الشاهد برقم (٤٠).

(٧) هذه إحدى المسائل التي اختلف فيها أئمة المِصْرَيْنِ انظر الإنصاف المسألة رقم : (٦٦) حـ ٢ / ص ٤٧٤ .

فأمّا ما يُطَوِّلُ الكلامَ فنحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَسَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (١) فـ (آباؤنا) معطوفٌ على النونِ في (أشركنا) ولَمْ تُؤكَّدْ، ولكنْ لَمّا تخلّلتْ (لا) طالَ الكلامُ بها، وكذلكَ (٢) قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (٣) على مذهبِ مَنْ عطفَ (رسولُهُ) على الضميرِ في اسمِ الفاعلِ. والبصريّونَ يُجيزونَ العطفَ على الضميرِ المرفوعِ المتّصلِ في ضرورةِ الشِّعْرِ، نحوُ ما أنشدَهُ مِنْ بيتِ عُمَرَ بنِ أبي رَبيعةَ.

68

فأمّا الكوفيّونَ فيُجيزونَ العطفَ في هذا البابِ بغيرِ توكيدٍ على كُلِّ/ حالٍ [٨٦/ب] ولا فَصْلَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ الشِّعْرِ وغيرِهِ، بِعِلَّةِ أنّهُ عطفُ اسمٍ على اسمٍ، سواءٌ ظَهَرَ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ، ويُنْشِدونَ قولَ جريرٍ:

١٠٣ ـ وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِهِ ... ما لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا

عطفَ (أبٌ) على الضميرِ في (يَكُنْ) (٤).

قالَ: « فإنْ كانَ المُضْمَرُ (٥) منصوباً حَسُنَ العطفُ عليهِ، تقولُ: رأيتُكَ ومُحمّداً. فإنْ كانَ المُضْمَرُ (٥) مجروراً لَمْ تَعطِفْ عليهِ إلّا بإعادةِ الجارِ، تقولُ:

---

(١) الأنعام: (١٤٨). في الأصل و(ع): (وقال الذين أشركوا...) وهو وَهْمٌ.

(٢) في الأصل (وذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) التوبة: (٣).

١٠٣ ـ البيت من الكامل. وهو في ديوانه: ٣٦٢، وانظر الإنصاف: ٤٧٦/١، والمقرب: ٢٣٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٤٥، والمقاصد: ١٦٠/٤، والأشموني: ١١٤/٣، والتصريح: ١٥١/٢.
وعجزه في أوضح المسالك: ٣٩٠/٣.

(٤) في (مل) زيادة: (من غير توكيد).

(٥) في (ع): (الضمير).

مَرَرْتُ بِكَ وَبِـزَيْدٍ ، وَنَزَلْتُ عَلَيْكَ (١) وَعلى جَعْفَرٍ . وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِـكَ وَزَيْـدٍ كانَ لَحْناً على أَنَّهُمْ قَدْ أَنْشَـدوا (٢) :

١٠٤ ـ فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهجونا وَتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ .»

اعْلَمْ أَنَّهُ لاخِلافَ في جَوازِ العَطْفِ عَلى الضَّميرِ المَنْصوبِ سَواءٌ أُكِّـدَ أَوْ (٣) لَمْ يُـؤَكَّدْ .

فَأَمّا العَطْفُ عَلى الضَّميرِ المَجْرورِ فَلا يَجوزُ أَيْضاً إِلّا بِإِعادَةِ حَرْفِ الجَـرِّ ، وَذلِكَ لِأَنَّهُ كَما لا يَجوزُ أَنْ تَعْطِفَ الضَّميرَ عَلى المُظْهَرِ إِلّا بِإِعادَةِ حَرْفِ الجَرِّ فَكَذلِكَ لا يَجوزُ أَنْ تَعْطِفَ المُظْهَرَ عَلى المُضْمَرِ المَجْرورِ إِلّا بِإِعادَتِهِ ، إِذْ هُما عَلى كُلِّ حالٍ سَواءٌ ، ذَكَرَ ذلِكَ (المازِنِيُّ) (٤) وَوافَقَهُ (المُبَرِّدُ)(٥) ؛ وَذلِكَ لِأَنَّهُمْ شَبَّهوا المَجْرورَ بِالتَّنْوينِ ، لِأَنَّ الضَّميرَ المَجْرورَ يَفْتَقِرُ (٦) إِلى ما يَتَّصِلُ بِهِ كَافْتِقارِ التَّنْوينِ إِلى ما يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الأَسْماءِ ، وَلِأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما لا يَقومُ بِنَفْسِهِ ، وَكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما عَلى حَرْفٍ واحِدٍ ، فَكَما لا تَعْطِفُ عَلى التَّنْوينِ لا تَعْطِفُ عَلى ما شُبِّهَ بِهِ .

---

(١) في (ع) والأصل : (عليه) .
(٢) البيت غير معروف القائل .
١٠٤ ـ البيت من البسيط . وهو من شواهد سيبويه : ٣٩٢/١ ، وانظر الكامل : ٣٩/٣ ، والحجة لابن خالويه : ١١٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٩٠/١ ، والإنصاف : ٤٦٤/٢ ، والحجة لأبي زرعة : ١٩٠ ، وابن يعيش : ٧٨/٣ ، ٧٩ ، والمقرب : ٢٣٤/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٩٤/٢ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، والهمع : ١٢٠/١ . وعجزه في الأصول : ١٢٣/٢ ، والهمع : ١٣٩/٢ .
(٣) في الأصل : (ولم) بالواو ، وهو سهو ، والتصويب من (ع) . وانظر ما سلف ص ٦١ الحاشية (٢) .
(٤) انظر التبصرة : ١٤٠/١ ـ ١٤٢ . وإعراب القرآن للنحاس : ٣٩٠/١ ، وهو قول الأخفش انظر معاني القرآن : ٢٢٤/١ .
(٥) لم أقف على شيء من هذا التعليل في المقتضب والكامل . وانظر الكامل : ٣٨/٣ وما بعدها .
( ) في (ع) : (مُفْتَقِرٌ) .

وَقَدْ جاءَ في الشِّعْرِ أَبْياتٌ حُمِلَتْ عَلى الضَّرورَةِ مِنْ ذلِكَ :

... ... فَاذْهَبْ فَما بِكِ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ

وَالتَّقْديرُ : فَما بِكِ وَبِالأَيّامِ . وَمِنْها (١) :

١٠٥ ـ أَكِرُّ (٢) عَلى الكَتيبَةِ لا أُبالي أَحَتْفِي كانَ فيها أَمْ سِواها

تَقْديرُهُ : أَمْ في سِواها .

قالَ أَبو سَعيدٍ (٣) : وَهذا لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، لِأَنَّ (سواءً) ظَرْفٌ فَيَجوزُ بِلا إِظْهارِ (في) ، كَما تَقولُ : أَفي (٤) اليَوْمِ كانَ خُروجُ زَيْدٍ أَمْ يَوْمِ (٥) الجُمُعَةِ .

68

فَأَمّا قِراءَةُ حَمْزَةَ (٦) ﴿وَاتَّقوا اللّهَ الَّذي تَساءَلونَ بِهِ / وَالأَرْحامِ﴾ (٧) [٨٦/ب] بِعَطْفِ الأَرْحامِ عَلى الضَّميرِ المَجْرورِ [فَقيلَ](٨) إِنَّما جَرَّ (الأَرْحامَ) بِعامِلٍ دَلَّ

---

(١) البيت للعباس بن مرداس .

١٠٥ ـ البيت من الوافر . وهو في ديوانه : ١١٠ ، وانظر الإنصاف : ٢٩٦/١ ، ٤٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، والحماسة الشجرية : ١٣٣/١ .

(٢) في الأصل : (أكثر) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي : ج ٣ / الورقة : ١٥٧ / (آ) .

(٤) في (ع) : (تقول :في) بسقوط همزة الاستفهام .

(٥) في الأصل : (أم في يوم ...) بإقحام (في) .

(٦) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الفرضيّ الزيات الكوفيّ ، أحد القراء السبعة المشهورين الذين اختارهم ابن مجاهد ، قرأ على ابن أبي ليلى وحُمران وقيل إنه قرأ على الأعمش وقيل سمع قراءته ولم يقرأ عليه . توفي سنة ١٥٦ هـ . انظر ترجمته في السبعة : ٧١ ، وغاية النهاية : ٢٦١/١ ، والتيسير للداني : ٦ ، ومراتب النحويين : ٥٢ .

(٧) النساء : (١) .

(٨) (فقيل) ساقطة من الأصل ، وفي (ع) : (وقيل) بالواو وماأثبته هو الصحيح .

عَلَيْهِ الأَوَّلُ لا بِالأَوَّلِ (١) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

يَتْلُوهُ بابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

آخِرُ النِّصْفِ الأَوَّلِ مِنْ شَرْحِ كِتابِ اللُّمَعِ لِأَبي الفَتْحِ عُثْمانَ بنِ جِنِّيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إملاءُ الشَّريفِ جَمالُ الشَّرَفِ أَبي البَرَكاتِ عُمَرَ بنِ إِبْراهيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيٍّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ بنِ حَمْزَةَ بنِ يَحْيى ابنِ الحُسَيْنِ بنِ زَيْدِ بنِ عَلِيٍّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعينَ .

كَتَبَهُ أَبو القاسِمِ بنِ مُوسى المُقْرِئُ لِنَفْسِهِ في أَوائِلِ سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ وَخَمْسِمِائَةٍ وَهُوَ يَحْمَدُ اللَّهَ تَعالى وَيَشْكُرُهُ وَيُصلي عَلى النَّبيِّ المُصْطَفى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطّاهِرينَ وَيُسَلِّمُ تَسْليماً (٢) .

---

(١) مسألة العطف على الضمير المجرور من المسائل التي اختلف فيها نحاة المِصْرَيْن انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٥) حـ ٢ / ص ٤٦٣ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٢) (يتلوه باب المعرفة والنكرة ... ويسلم تسليمًا) : ليس في (ع) .